
آفاق العصر الأمريكي
السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد
جمال سند السويدي



آفاق العصر الأمريكي

السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد



جمال سند السويدي

الطبعة الأولى 2014

النسخـــة العـاديـــة ISBN 978-9948-14-771-8
النسخـــة الفـاخـــرة ISBN 978-9948-14-772-5
النسخـــة الإلكترونية ISBN 978-9948-14-773-2

توجه جميع المراسلات إلى العنوان التالي:
دولة الإمارات العربية المتحدة
ص. ب: 4567 - أبوظبي
مكتب مدير عام المركز
E-mail: jamalalsuwaidi@ecssr.ae

آفاق العصر الأمريكي

السيادة والنفوذ
في النظام العالمي الجديد

جمال سند السويدي

شكر وتقدير

بمناسبة صدور كتابي هذا، أود أن أعبر عن امتناني وتقديري لعائلتي التي قدمت لي كل الدعم والتشجيع على مواصلة مسيرتي البحثية، وظلت، ولاتزال، خير سند لي طوال رحلة حياتي العلمية. وأتقدم بجزيل الشكر والتقدير للقيادة والسادة المسؤولين على ما يبدونه من اهتمام بالإنتاج الفكري والبحثي، كما أتقدم بالشكر إلى المحررين والمدققين وأخصائيي المعلومات والمراجعين الذين ساعدوني في توفير المادة العلمية التي تطلبها إنجاز هذا الكتاب، واهتموا بالمحتوى لغوياً كي يصدر بالشكل المرجو، كما لا يفوتني في هذا المقام توجيه خالص الشكر والعرفان إلى كل الزملاء الأكاديميين والباحثين في داخل دولة الإمارات العربية المتحدة وخارجها، ممن قاموا بإبداء ملاحظاتهم ووجهات نظرهم حول هذا الكتاب، وقد استفدت منها، معتبراً أن التواصل الفكري والتفاعل العلمي الخلاق يسهمان جدياً في بناء تصورات وبلورة رؤى دقيقة من أجل تحقيق ما نهدف إليه جميعاً، وهو خير شعوبنا ومستقبل أمتنا العربية، وأجيال مقبلة ترنو بكل أمل إلى غدٍ أفضل.

إهــداء

إلى

محمد بن زايد آل نهيان...

المحتويات



تمهيد

الكون في حالة حركة دائبة، والعالم يمر بأطوار من التغيير قد تـزداد وتـيرة سـرعتها أو تقل وفق الأحداث والتطورات الجارية؛ لذا فإن هناك دولاً وقـوى ومؤسسات وهيئات وذهنيات وأفكاراً تتغير بالوتيرة ذاتها من التسارع أو تتغـير بشكل أبطأ أو ربما تفضل الجمود والبقاء في المكـان، وهـذا في مجملـه لا يـؤثر في حقيقة التغير الحاصل من حولنا، الذي هو دافعي الأساسـي إلى تقـديم رؤيتـي هذه بشأن حاضـر النظام العالمي الجديد ومستقبلـه.

وقد حاولت في هذا الكتاب جاهداً، تقـديم نظـرة موضـوعية تحليليـة معمقـة قائمـة عـلى الإحصـاءات والبيانـات والمعلومـات، بعيـداً عـن الانطباعـات والانحيـازات والـرؤى الشخصـية غـير العلميـة، مـدركاً أن الأطروحة التي أتبناها هنا قد تحظى باتفاق واختلاف، وهـذا أمـر طبيعـي؛ لأنها في النهاية جهد بحثي حاولت من خلاله تسليط الضوء على بنية القـوة والسيادة والنفوذ في النظـام العـالمي الجديـد ومسـاراتها وهيكليتهـا خـلال السنوات والعقود المقبلة، بما يسهم في فهم ما يدور إقليمياً وعالمياً، ويساعد على بلورة رؤى استراتيجية واضحة للمستقبل.

قد يرى بعض المعنيين أن البحث في النظام العالمي الجديد لم يعد موضوعاً حديثاً، حيث تصدى له كثير من المفكرين والخبراء والباحثين والدارسـين، إلا أن هذا الموضوع يمثل الحاضـر الذي نعايشه والمستقبل الذي نتجه إليه، فنحن

إذاً بصدد النقاش حول محور حياة الأمم والشعوب، بل الأفراد؛ فهـذا النظـام ليس مجرد أفكار بين دفتي كتاب، بل هـو في الأسـاس اسـتراتيجيات وخطـط وبرامج تجد طريقها إلى التنفيذ على أرض الواقع، وتؤثر بشكل مباشـر وغـير مباشـر في حياة مليارات البشـر.

ولاشك في أن تناول النظام العالمي الجديد في هذا الكتاب يتخذ طابعـاً مغايراً لما سبق طرحه من قبل، فـبرغم وجـود خطـوط اتفـاق عامـة حـول مكانة الولايات المتحـدة الأمريكيـة ودورهـا في هـذا النظـام، فـإن الجـدل العالمي حول ظاهرة مثل العولمـة لا يـزال محتـدماً بـين المنظـرين والبـاحثين ورجال الأعمال حول طبيعتهـا وتأثيراتهـا وأبعادهـا، وكـذلك حـول سـبل تعظيم مردودها. وبين هذا وذاك هناك مـن يتقوقـع حـول ذاتـه سـاعياً إلى تجنب تأثيرات العولمة أو الالتفاف حولها أو الاختباء منهـا، غـير مـدرك أن موجاتهـا باتـت مـن القـوة والانـدفاع والتسـارع بدرجـة لم تعـد الحـواجز الطبيعية أو المصطنعة تجدي معها نفعـاً.

وقد تناولت في كتابي **"وسائل التواصل الاجتماعـي ودورهـا في التحـولات المستقبلية: من القبيلة إلى الفيسبوك"** التأثيرات المختلفة لهـذه الوسـائل باعتبارهـا أحد مظاهر العولمة وتجلياتها في مجال الإعـلام، وأتنـاول في هـذا الكتـاب بعـض تأثيرات هذه الظاهرة في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافيـة وكيـف أنهـا تمثل منعطفاً حيوياً من المنعطفات التاريخية في مسار العلاقات الدولية، باعتبار أن العولمة أحد أبرز المؤثرات الحيوية في بنية النظام العالمي الجديد، لدرجة أن بعـض الباحثين يعتبرونها الوجه الآخر للنظام العالمي الجديد أو هـي المحـرك الرئيسـي لهذا النظام. وبين هذا وذاك تبقى العولمة سمة أساسية لآفاق العصـر الأمريكـي

الذي ترسم ملامحه في الحقبة التاريخية الراهنة، حتى إن بعض الباحثين يعتبرونها رمزاً لهيمنة القوة العظمى الأولى وتفوقها في النظام العالمي الجديد.

إنني في هذا الكتاب لا أضع نفسي في موقع من يرسم المستقبل ويخطط له، فالمتغيرات المتسارعة والتطورات الهائلة التي يشهدها العالم قادرة على تجاوز أي تخطيط، ودفع بوصلة التقديرات المستقبلية إلى التذبذب بين مختلف الاتجاهات في حراك متسارع دونما استقرار، فالمستقبل يرسمه الحاضر انطلاقاً من الماضي، بل أسعى من خلال هذا الجهد العلمي إلى تسليط الضوء على معطيات الحاضر مع استيعاب دروس الماضي، من دون استغراق فيه؛ لإدراكي أن الماضي قد يعوق في بعض الأحيان جهود التخطيط للمستقبل، بفعل ما ينطوي عليه هذا الماضي من أثقال وربما إخفاقات قد يتسبب استحضارها في إطلاق سحابة من التشاؤم، أو الحذر على أقل التقديرات، تجاه المستقبل.

لا أسعى في هذا الكتاب إلى رسم خريطة طريق استشرافية، بل إلى توضيح حقائق وتسليط الضوء على مؤشرات إحصائية وتحليلية يستنير بها من يشاء. لكن في كل الأحوال، يبدو من الصعب إنكار دلالات هذه المؤشرات وتأثيراتها، التي تؤطر لنقاشات رشيدة حول النظام العالمي الجديد في حاضره ومستقبله، وبواعث الصراع فيه، ومدى تنوعها من حضارية، أو ثقافية، أو اقتصادية، أو عسكرية، أو علمية، أو تعليمية، أو قضايا تتداخل فيها كل هذه الأبعاد أو بعضها، وتوضيح إذا ما كانت الصراعات العالمية المحتملة بين الأمم والدول ستنشأ وتتمحور حول الحضارات والأديان والثقافات أم حول المصالح الاقتصادية والنفوذ السياسي وما يرتبط بذلك من تفاعلات العولمة في شتى تجلياتها.

الحقيقة المؤكدة أننا لا نستطيع أن نعيش بمعزل عما يدور حولنا في العالم، فالعزلة باتت بمنزلة انتحار اختياري للفرد أو الدولة، ولا نتصور أن هناك من يستطيع أن يفعل ذلك في عصرنا الحاضر، فالعالم يتقارب بوتيرة هائلة التسارع، ويصطف ضمن نموذج واحد يصعب الفكاك منه، على الأقل لمن انخرط في موجات العولمة بمظاهرها كافة. فالحديث يتنامى حول تراجع دور الدولة ومؤسساتها في عالم ارتبكت واختلطت فيه المفاهيم التقليدية، مثل حدود السيادة والمواطنة والنفوذ القومي وما فوق القومي وما دونه، لدرجة أن الجدل البحثي لم يعد يقتصر على حدود سيادة الدولة، بل بات يشمل وجود هذه السيادة من عدمه في ظل الاختراقات الحاصلة، سواء على مستوى تجليات العولمة في شقها الاقتصادي، أو على مستوى النفوذ المتنامي للشركات العابرة للقارات والمنظمات الدولية، أو غير ذلك من متغيرات يمثل التآكل في مفهوم سيادة الدولة قاسماً مشتركاً بينها. ولهذه التغيرات والتطورات جميعها ضحايا عديدون، في مقدمتهم المنادون بالانعزال والاختفاء خلف ستار الجمود ومناوأة التغيير، بزعم تجنب موجات التغريب وطوفان التبعية الناجم عن الانخراط طوعاً في العولمة أو تكريسها قسراً، وذلك بعد أن أصبح الانخراط في الاقتصاد العالمي وآلياته، ركناً أساسياً من أركان التطور والنمو.

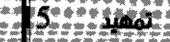
إن النظام العالمي الجديد يتجه نحو المزيد من العولمة، ولكن يبقى الخلاف حول توصيف الظاهرة الحاصلة، وهل تعبِّر العولمة في جوهرها عن توجه عالمي الطابع أم فرض قسري للنموذج الأمريكي والغربي؟ هل العولمة مرادف للتبعية الثقافية بكل ما تعنيه هذه التبعية من سلبيات؟ هل انتهى العصر الأمريكي أم لا يزال هناك أفق لهذا العصر لم يتبين الكثير من معالمه بعد؟ هل

ستدفع التطورات المستقبلية الصين إلى قبول النموذج الثقافي الأمريكي وقيمه، أم سيستسلم الغرب بأكمله لثقافة الصين وحضارتها الضاربة في عمق التاريخ؟ ربما كان هذا وغيره من التساؤلات محور النقاشات العلمية التي دارت في السنوات الأخيرة، وهي أسئلة الحاضر والمستقبل أيضاً، وربما لا يجد بعضها إجابات قاطعة. وقد حاولت في هذا الكتاب البحث عن ردود موضوعية عليها، سعياً مني إلى ملء فراغ بحثي في المكتبة العربية في الدراسات والبحوث الاستراتيجية والمستقبلية، ولاسيما فيما يتصل بهيكلية القوة والنفوذ في النظام العالمي الجديد، وتأثيرات ذلك في دول العالم ومناطقه، رغبة مني في غرس قواعد تفكير بحثية ومنهجية تسهم في فهم أعمق لتفاعلات النظام العالمي الجديد والمتغيرات المؤثرة فيه، على أمل أن يؤدي ذلك إلى تجنيب دولنا ومجتمعاتنا دفع تكلفة باهظة لتجارب مضنية قد تُضطر إلى خوضها في حال الوقوع في سوء إدراك أو فهم مغلوط للواقع الاستراتيجي العالمي.

إن إدراك اتجاهات التغير ومساراته وأبعاده وتأثيراته الاستراتيجية المحتملة، واستشراف آفاق النظام العالمي الجديد وفق منهج علمي واضح، قد يتيحان فرصاً ثمينة للحفاظ على المصالح، كما أن الغوص في تحليل مؤشرات الحاضر وشواهده والتعمق في سبر أغواره، يجبراننا حتماً على التفكير في المستقبل. ولست أزعم أنني أطرح رؤية نهائية لا تحتمل النقاش أو الجدال بشأنها، أو أدّعي امتلاكاً مطلقاً للحقيقة، فالمستقبل مفتوح أمام الجميع، ولكن امتلاكه حق لمن يؤمن بمنهج التفكير العلمي فقط.

جمال سند السويدي

يناير 2014



مدخل: بنية القوى في النظام العالمي الجديد (إشكالية الكتاب)



مدخل: بنية القوى في النظام العالمي الجديد
(إشكالية الكتاب)

عندما يحاول أي متخصص فهم أبعاد ظاهرة في العلوم السياسية والاجتماعية فإنه يلجأ إلى دراستها للوقوف على أبعادها واستشراف مستقبلها، وهنا يواجه تناقض الآراء أحياناً، وتضاربها في أحيان أخرى، وربما كثرة التكرار والحشو، وكلها أمور تحتاج إلى إخضاعها لأدوات التحليل والبحث العلمي، حتى يمكن إدراك طبيعة الظاهرة وتداعياتها واستشراف مستقبلها.

ودائماً ما يعتمد التفكير العلمي على دلائل وقرائن منطقية وواقعية للوصول إلى البراهين والنتائج؛ حتى يصبح التنظير نموذجاً للقياس. فماذا لو أخضعنا النظام العالمي الجديد للبحث والدراسة وفق هذا التفكير، في ظل ما هو متوافر من دراسات وأبحاث واجتهادات في محاولة للتعرف على حقيقة وجود هذا النظام واستشراف مستقبله؟ ولتحقيق ذلك سيقع مختبري العلمي بين دفتي هذا الكتاب، حيث يجري التفاعل بين المعلومات والمعرفة، ويدار النقاش بين النظرية والواقع، ويمتد الحوار بين الشمال والجنوب والشرق والغرب باختزال حدود المكان والزمان، ويتسع التاريخ ليشمل الماضي والحاضر انطلاقاً إلى المستقبل. لذلك، لن يكون التناول تقليدياً؛ فالموضوع قيد البحث يؤثر في كل مجالات الحياة على مستويات مختلفة وأبعاد عدة، وتتداخل فيه الاستراتيجية والسياسة والاقتصاد والشؤون العسكرية والتقنية والثقافة والعلوم والأيديولوجيا والجغرافيا، وتطورت فيه المفاهيم وشبكات العلاقات من الدولة إلى المواطنة العالمية.[1]

واجه تاريخ العالم منعطفات حادة، قادت إلى ثلاث نتائج رئيسية: ظهور قوى عالمية، ووجود نظام عالمي جديد، وتغير هيكلية القوى وترتيبها داخل هذا النظام. ولم يكن النظام العالمي الجديد وليد اللحظة الراهنة، بل هو نتاج لتراكم تاريخي لقوى زالت وتراجُع لقوى أخرى، وتقدُّم لقوى استطاعت أن تحافظ على مكانتها ودورها وقوتها.

ويواجه العالم خلال الفترة الراهنة زخماً متداخلاً ومركباً ومتنامياً من التحديات والمخاطر والتهديدات التي تؤثر في صياغة مستقبله، بعضها أفقي يدور داخل الدول ويتسم بكونه عابراً للحدود والجنسيات والأعراق والمذاهب، مثل صراعات الهوية والحروب الطائفية والعرقية - مثلما يحدث في العراق وميانمار والسودان وبعض الدول الإفريقية مثل رواندا وبروندي وأوغندا، وما حدث بين عامي 1998 و1999 في كوسوفا - والجدل المثار حول المواطنة وحقوق الإنسان، وانتشار الجرائم العابرة للحدود التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر وبدرجات متفاوتة في أمن الدول جميعها، سواء كانت جرائم تقليدية مثل الاتجار بالبشر وتجارة المخدرات وتهريب الأسلحة وغسل الأموال، أو جرائم غير تقليدية ظهرت في الفضاء الإلكتروني مثل الجرائم الإلكترونية بأنواعها وعمليات التخريب السيبرانية والتجسس عبر شبكة الإنترنت؛ فضلاً عن جرائم ذات طابع مركب توظف أدوات تقليدية وسيبرانية في آنٍ واحد مثل الإرهاب العالمي.

وبعض آخر من التهديدات والتحديات يجري بشكل رأسي بين الدول أو مجموعات من الدول تحقق مستويات نمو مختلفة، نتيجة للتنافس في تحقيق

المصالح الاستراتيجية، أو جراء وجود مشكلات حدودية، أو السعي نحو الهيمنة، وسط قوى دولية كبرى تسعى إلى تحقيق مصالحها من دون أي اعتبار لمصالح الآخرين، مثلما حدث حين قامت الولايات المتحدة الأمريكية بغزو العراق في 20 مارس عام 2003 لتوطيد مصالحها في منطقة الشرق الأوسط، من دون النظر إلى مصالح الدولة العراقية أو الدول المحيطة بها ومدى تأثرها باستباحة سيادة دولة كانت تشارك في منظومة الأمن الإقليمي، وتخطي منظمات عالمية اتفق المجتمع الدولي على إنشائها لتضمن التوافق بين مصالح الجميع، وتحقيق الاستقرار والأمن الدوليين، وفي مقدمتها الأمم المتحدة.

هدف الكتاب

لقد أدت التفاعلات الدولية خلال أكثر من ستة عقود، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية - باستسلام اليابان رسمياً في الثاني من سبتمبر 1945 -[2] حتى الآن، مروراً بظروف الحرب الباردة بين القطبين الرئيسيين (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق) إلى التحول من "نظام دولي" تجري فيه التفاعلات بين الدول ومؤسساتها الرسمية؛ بمعنى الانخراط في تفاعلات العلاقات الدولية تحت سيطرة مباشرة للدولة، والتحول إلى "نظام عالمي جديد" تتداخل فيه المصالح الوطنية مع المصالح الدولية، وتتم خلاله عولمة الاقتصاد والاتصالات والإعلام والتعليم والثقافة والنظام القيمي.

في هذا النظام العالمي الجديد، تختفي الحدود الفاصلة بين داخل الدول وخارجها، وتتفاعل المجتمعات والشعوب والحضارات والأفراد والتنظيمات

الأقل من الدولة من دون اعتبار للحدود بين الدول وقيود السيادة الوطنية في انتظار ظهور مجتمع مدني عالمي.[3]

إن دور الدولة قد تداخل بصورة أو بأخرى مع المجتمع العالمي ولم تعد وحدها مسؤولة عن بناء العلاقات الدولية، ومن ثم أصبحت موضوعات ومفاهيم مثل مكانة الدولة ووضعها والسيادة الوطنية والأمن القومي في حاجة إلى مراجعة لتتوافق مع تقلص دور الدولة في احتكار علاقاتها الخارجية وروابطها الإقليمية والعالمية، تحت ضغط سعي الدول إلى مواجهة التحديات المشتركة والمخاطر العالمية الطابع مثل الأمن الغذائي والأمن المائي وأمن الطاقة وأمن الفضاء الإلكتروني والفقر واللاجئين والهجرة غير الشرعية ومعالجة التضخم السكاني وتغير المناخ والتصحر والجريمة المنظمة والإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إطلاقها.[4]

لذلك تبرز أهمية دراسة النظام العالمي الجديد ومناقشة أبعاده الثلاثة، التاريخية والراهنة والمستقبلية؛ للوقوف على بنيته وترتيب القوى داخله وطبيعة عمله وركائزه والعوامل المؤثرة في صيرورته وتطوراته، وتحديد هيكليته المستقبلية، ومن ثم التعرف على مدى تأثير النظام العالمي الجديد في العلاقات الدولية، ودوره في مواجهة الظواهر العالمية التي تهدد وجود البشرية مثل تغير المناخ والاحتباس الحراري، ونضوب مصادر الطاقة والمياه والغذاء، واتساع الفجوتين الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة بين الدول الغنية والفقيرة.

ومن خلال تسليط الضوء على بنية النظام العالمي الجديد والتعرف على العوامل المؤثرة فيه، أسعى إلى بناء تصور مستقبلي حول هيكل القوى والسيادة

والنفوذ في النظام العالمي الجديد خلال العقدين المقبلين، حيث أعتقد أن مقومات القوة الشاملة للولايات المتحدة الأمريكية، وهي القطب المهيمن على النظام العالمي الجديد، لاتزال تؤهلها لمواصلة إحكام قبضتها على مفاصل النظام العالمي الجديد وإدارة شؤونه، برغم تفاوت مستويات السيطرة وسلوكيات الهيمنة ومظاهر الأحادية القطبية، وفقاً لتوازنات القوى والصراع بين القوى الكبرى مثل الصين والاتحاد الأوروبي وروسيا واليابان واقتصادات صاعدة مثل الهند والبرازيل من ناحية، وحسابات المصالح الخاصة بالقطب القائد والمهيمن على النظام العالمي الجديد وهو الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية ثانية.

الإشكالية والتساؤلات والفرضيات

يثير مصطلح "النظام العالمي الجديد" كثيراً من الإشكاليات والتساؤلات حول مدى وجود مثل هذا النظام من الأساس. وإذا كان قائماً، فما عوامل ظهوره؟ ومن المسؤول عنه؟ ومن يقوده؟ وهل مسؤولية القيادة تفرض تطبيق نوع من الإملاءات أو منظومة لحقوق الدول وواجباتها على المستوى العالمي، أم إن النظام العالمي الجديد ذاته هو نتاج لإفراز القوة المهيمنة على قدراته؟ وما القوى الفاعلة فيه؟ وهل هو نظام ثابت الشكل أم متغير؟ وما سمات هذا النظام العالمي الجديد وخصائصه ومواصفاته التي استوجبت إطلاق هذا الاسم عليه؟ وما الفرق بين النظام العالمي الجديد و"النظام الدولي"؟ وما مستقبل النظام العالمي الجديد؟ وما تداعيات هذا المستقبل في مختلف مجالات النشاط الإنساني؟

ويجب أن نتساءل أيضاً: ما مدى تأثير وجود النظام العالمي الجديد في الأمن والاستقرار في العالم؟ وما انعكاسات هذا النظام على المصالح الحيوية

والاستراتيجية لوحداته الفرعية؟ وما مستقبل الدولة ككيان فاعل في المجتمع الدولي في ظل هذا النظام العالمي الجديد؟ وهل يوجد ما يمكن أن نطلق عليه "المواطن العالمي"؟ وهل توجد مؤشرات يُعتد بها توحي باقتراب مرحلة "المجتمع المدني العالمي"؟

هل هناك نظام عالمي واحد أو أنظمة عدة؟ بمعنى: هل يوجد نظام عالمي اقتصادي وآخر سياسي وثالث مالي ورابع إعلامي وكذا نظام عالمي عسكري،... إلخ؟ وأيها يهيمن على الآخر؟ وهل تعمل هذه الأنظمة بشكل متوازٍ من دون تعارض، أم إن النظام العالمي الجديد هو نتاج لتكامل مجمل هذه الأنظمة وتفاعلها معاً؟ وكيف تنظر دول العالم وشعوبه إلى هذا النظام؟

ومن المؤكد أنه في مثل هذه الموضوعات الحيوية تتعدد الفرضيات، فمنها ما هو ثابت ومبدئي، وكثير منها متغير وتابع. وتتمحور الفرضية الرئيسية هنا حول جوهر النظام العالمي الجديد، وهي تستهدف قياس مدى التغير في هيكلية القوة وأنماطها التي تنعكس بدورها على العلاقات الدولية والقيم العالمية السائدة، وتستهدف أيضاً قياس مستوى التحولات أو أنماط التفاعل البينية التي يكرسها النظام العالمي الجديد في منظومة القيم السائدة، ويسعى من خلالها إلى تحقيق الاستقرار العالمي والأهداف والمصالح الخاصة بأقطاب هذا النظام. وهناك فرضية أخرى تتصل بتكوين النظام العالمي الجديد ومحدداته وأسسه وركائزه، ومن ثم البنية الراهنة لهذا النظام، وترتيب القوى داخله، وتتمثل في أن هناك معايير عدة تحدد بنية النظام العالمي الجديد، وترسم دوره في هيكلة العلاقات الدولية وموازين القوى وفق فرضية تراجع الخطوط الفاصلة جغرافياً وزمنياً بين الدول والشعوب والمجتمعات والأفراد. وهناك فرضية ثالثة

تتعلق بتأثيرات النظام العالمي الجديد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والإعلامية والتعليمية والثقافية، وأعني بها أن هذا النظام يستحدث منظومة وآليات جديدة تؤثر بدورها في شبكات التفاعل ابتداء من الدول ووصولاً إلى الأفراد في المجالات كافة. إنها أسئلة كثيرة وفرضيات متشعبة وإشكاليات متعددة، سيحاول هذا الكتاب أن يجيب عليها وعلى غيرها من الأسئلة الدائرة حول مستقبل النظام العالمي الجديد.

النظام العالمي الجديد: المبادئ والأسس

في التاريخ الحديث والمعاصر تبرز تباينات عدة بين الرسميين والباحثين والمفكرين في رؤيتهم لماهية النظام العالمي الجديد، حيث نجد أن الرئيس السوفيتي الأسبق ميخائيل سيرجيفش جورباتشوف Mikhail Sergeyevich Gorbachev يحدد ماهية "النظام العالمي الجديد" في المبادئ والأسس التالية: أن تكون هناك علاقات دولية طبيعية وعادلة في ظل توازن المصالح وليس توازن القوى،[5] وأن تتم معالجة القضايا العالمية التي تؤثر في مصير الحضارات والثقافات الإنسانية، وسرعة تطبيع العلاقات الدولية في المجالات الاقتصادية والإعلامية والثقافية والتعليمية والبيئية بالاستناد إلى التدويل الواسع، أي أن يكون هناك نظام مالي عالمي، وإعلام وثقافة دولية، وينتشر التعليم وفق رؤية عالمية، ويتعاون العالم سوياً للحد من تلوث البيئة، فجورباتشوف يريد استبدال العولمة بالتدويل.[6]

وفي رؤية جورباتشوف يتداخل النظام الدولي بالنظام العالمي الجديد، حيث يرى أن الطريق الصحيح لضمان الأمن هو نزع السلاح والحد المتواصل

من انتشار الأسلحة الاستراتيجية وخاصة النووية.[7] وهذا أمر مطلوب للنظام العالمي الجديد، ولكنه يطالب بتوافر الأمن المتكافئ للجميع، من خلال الاعتراف بمصالح كل الشعوب والمساواة بينها في الشؤون الدولية، وهذا الأمر مرتبط بالنظام العالمي الجديد، ثم يؤكد ضرورة أن يرتبط أمن أي بلد بأمن كل أعضاء المجتمع الدولي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.[8]

وبالرغم من أن معاهدة وستفاليا الموقّعة عام 1648، قد منحت الدول حق السيادة الوطنية والحفاظ على بقائها ضمن منظومة المجتمع الدولي، وخاصة الدول الصغيرة، فإن الرئيس الأمريكي الأسبق جورج هربرت بوش (الأب) George Herbert Bush Sr.، يرى أن ماهية النظام العالمي الجديد تكمن في الرؤية الشاملة للعالم من دون وجود حدود فاصلة بين دوله، لذلك فهو يرى أن هذا النظام يعني التحرر من الإرهاب، والفاعلية في البحث عن العدل، ويكون أكثر حرصاً على طلب السلام.[9] وهو نظام تستطيع أن تنعم فيه كل الأمم بالرخاء وتعيش في تناغم، وتعمل على تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وتركز على التضامن الدولي في مواجهة العدوان، وتعم فيه مبادئ العدالة والتعايش الحر، ويعمل على حماية الضعيف مقابل القوي؛ أي إنه عالم تتحرر فيه الأمم من قيود الحرب الباردة، وتنتشر فيه الحرية واحترام حقوق الإنسان، وتُعامل فيه الشعوب بطريقة عادلة.[10]

كما جرى فهم ماهية النظام العالمي الجديد وفق التغيرات التي صاحبت مرحلة ما بعد الحرب الباردة، والخلل في توازن القوى، واتساع نطاق الأسواق العالمية، وتفكك الدول وصعود القوميات، والتقدم التقني والمعرفي، وانتشار

العولمة، لذلك كتب جوزيف صموئيل ناي Joseph Samuel Nye أن "منتج النظام العالمي الجديد يجب أن يكون التوزيع المستقر للقوة بين القوى الكبرى، والنظر إلى العلاقات بين الشعوب وليس الحكومات فقط، وانتشار القيم، مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتطبيق القانون الدولي وتفعيل مؤسساته، مثل الأمم المتحدة".[11]

إن ناي يؤكد وجود نظام عالمي جديد من منطلق اهتمامه بالشعوب والمجتمعات والعلاقات فيما بينها، لأنها الأساس الذي تنطلق منه الحكومات لبناء علاقاتها الخارجية. وهذا الأمر يفرض انتشار الديمقراطية والتركيز على حقوق الإنسان بغض النظر عن الجنس أو العرق أو المذهب أو اللون، وأن يكون هذا النظام مستقراً بفعل التوازن في توزيع القوة من جانب، والالتزام بتطبيق العدالة الدولية بالاعتماد على الأمم المتحدة من جانب آخر.[12]

ويتمسك ناي بسيطرة الشرعية الدولية ممثلة في هيئة الأمم المتحدة على النظام العالمي الجديد، وليس وفق رؤية أو توجهات أو مصالح لدى أي قطب مسيطر على النظام.[13] ويرى لورانس إم. فريدمان Lawrence M. Friedman ضرورة "تفعيل المؤسساتية الدولية، وخاصة الأمم المتحدة، لتقوم بدور أكثر فاعلية وأهمية في إدارة العالم، كما أن مصطلح النظام العالمي الجديد يفرض نوعاً من القبول بأن الوضع الراهن مثالي ومختلف كلياً عن الماضي".[14]

ويرى فريدمان أن جوهر النظام العالمي الجديد يتمثل في فاعلية الأمم المتحدة كممثل وحيد لدول العالم وشعوبها لتقوم بإدارة العالم انطلاقاً من مسؤوليتها تجاه هذا التمثيل العالمي ووفق قيم دولية مثالية، وبحيث لا تسيطر عليها قوى بعينها، بمعنى اختفاء الدولة العظمى من قمة الهرم في النظام العالمي

الجديد لتحل محلها الأمم المتحدة، أي إنه نظام يختلف كلياً عن النظام الدولي من وجهة نظر فريدمان.[15] وهذا الطرح قائم على أن الأمم المتحدة تمثل شعوب العالم، وأن هناك إمكانية لبلورة ما يعرف بقيم دولية مثالية، وهذا الأمر تنفيه، على الأقل في الوقت الراهن، حقائق السياسة وتفاعلات العلاقات الدولية.

أما صموئيل فيلبس هنتنجتون Samuel Phillips Huntington فقد رأى أن النظام العالمي الجديد نتاج طبيعي لصدام الحضارات،[16] حيث يتم تفسير تطور السياسات العالمية بعد الحرب الباردة انطلاقاً من أنه عالم من حضارات لها ثقافتها ولغتها ودينها وهويتها، وهي التي تشكل نماذج التفكك والالتحام والصراع في هذا العالم. لذلك فإنه يظهر الآن نظام عالمي أساسه الحضارة، وتتعاون فيه المجتمعات ذات الصلات الثقافية المشتركة فيما بينها، وتحشد الدول نفسها حول الدول القائدة أو الجوهرية لحضاراتها. ويعتمد الحفاظ على النظام العالمي الجديد وتجنب حرب عالمية بين الحضارات على قبول قادة العالم وتعاونهم للمحافظة على ميزة التعددية الحضارية في السياسات العالمية.[17]

إن رؤية هنتنجتون للنظام العالمي الجديد تفند فكرة العولمة وتدحض فكرة قيام حضارة كونية. وهو يرى أن العالم إذا كان قد دار في فلك ثنائي القطبية خلال الحرب الباردة، فإنه واجه بعدها حالة من السيولة أدت إلى ظهور تحالفات وتكتلات مجتمعية جديدة، والعودة إلى الكيانات الثقافية الكبرى التي تنتمي إليها؛[18] حيث ظهرت تحالفات قائمة على الدين أو اللغة مثل منظمة المؤتمر الإسلامي أو الجامعة العربية، واتحادات إقليمية أخرى قائمة على قيم مشتركة ووحدة الدين أو اللغة، إذ أصبح الدين واللغة والقيم والتقاليد والأعراف والكثافات السكانية وسعة الأراضي التي تعيش عليها تلك الكثافات هي مرتكز هذه الكيانات الكبرى.

وبحسب هنتنجتون فإن النظام العالمي الجديد قوامه الحضارات، أي التعايش بين منظومة من حضارات مختلفة لكل منها دولة قائدة أو أكثر؛ لذلك ستُبنى العلاقات داخل هذا النظام العالمي الجديد وفق الولاء والعداء بين الدول والمجتمعات التي تنتمي إلى ثقافات مختلفة، وهذا يعني في التحليل النهائي أن النظام العالمي الجديد يعيد إنتاج نفسه بالعودة إلى فجر التاريخ وتكرار سيناريوهات تلك الحقبة القديمة، حيث تصبح الصدامات على التخوم الفاصلة بين الحضارات المختلفة، وهي حروب طائفية وأهلية وعرقية. وإن نظاماً عالمياً يكون أساسه الحضارات هو الملاذ الآمن من حدوث حرب عالمية جديدة.[19]

ينظر المفكر يوشيهيرو فرانسيس فوكوياما Yoshihiro Francis Fukuyama إلى النظام العالمي الجديد انطلاقاً من التشكك في قدرة الأمم المتحدة على أن تكون أساس النظام العالمي الجديد.[20] ويرى أنه إذا ما أردنا أن نشكّل عصبة للأمم لا تعاني العيوب القاتلة في المنظمات الدولية السابقة، فإنه يتعين جعلها أقرب في ملامحها إلى حلف شمال الأطلسي NATO Pact منها إلى الأمم المتحدة، أي أن تكون عصبة من دول تتمتع بالحرية يجمعها الالتزام المشترك بالمبادئ الليبرالية والاقتصاد الحر، ومن ثم ستكون قادرة على العمل بقوة من أجل حماية الأمن الجماعي ضد المخاطر الصادرة عن الجزء غير الديمقراطي من العالم. ويتوافر حالياً الأساس لقيام هذا النظام العالمي الجديد بالاعتماد على الارتباط الواضح بين الديمقراطيات الصناعية ومنظومة الاتفاقيات القانونية الملزمة لها التي تنظم تفاعلها الاقتصادي المتبادل.[21]

ويرى فوكوياما أن على الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الديمقراطيات الليبرالية أن تواجه حقيقة أنه بانهيار العالم الشيوعي، أضحى

العالم الذي تعيش فيه غير عالم الجغرافيا السياسية الذي عرفته في الماضي، وأن قواعد العالم التاريخي وأساليبه غير مناسبة للحياة في عالم ما بعد التاريخ، فالمسائل الكبرى لعالم ما بعد التاريخ هي المسائل الاقتصادية كتشجيع التنافس والابتكار والتصدي للعجز المالي الداخلي والخارجي، والتعاون من أجل مواجهة المشكلات البيئية الخطيرة. إنه نظام عالمي جديد حلَّ فيه التعامل العقلاني والواقعي محل الصراع من أجل الهيمنة.[22]

أما منظور مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق زبجينيو كاجيميش بريجينسكي Zbigniew Kazimierz Brzezinski، للنظام العالمي فينطلق من التفوق الأمريكي، وله ملامح خاصة، هي: نظام أمني جماعي، وتعاون اقتصادي إقليمي، وسيطرة أمريكية على صناعة القرار الدولي، وبنية ابتدائية كونية دستورية وقضائية.[23]

أما الصحفي الأمريكي توماس لورن فريدمان Thomas Loren Friedman فقد اعتبر أن العولمة هي النظام العالمي الجديد، فهو يرى العالم قد أصبح مسطحاً في ظل ثورة تقنية كونية، كما أسهمت عشرة عوامل في ظهور هذا العالم المسطح والمفتوح:[24]

1. سقوط حائط برلين في 9 نوفمبر 1989 والتبعات السياسية المترتبة على ذلك.
2. ظهور شبكة الإنترنت وتطورها أوائل التسعينيات من القرن الماضي، وقد أنشئت الشبكة عام 1969 كمشروع من أجل مساعدة الجيش الأمريكي عبر شبكات الحاسب الآلي وربط الجامعات ومؤسسات الأبحاث لاستغلال أمثل للقدرات الحسابية للحواسيب المتوافرة.

3. تطور أنظمة تقنية المعلومات التي سمحت للأفراد بالعمل معاً وفي زمن خيالي بغضّ النظر عن موقعهم الجغرافي.[25]

4. المشاركة الحرة والمفتوحة للأفكار الإبداعية والتجارية عبر الإنترنت.

5. إسناد القيام بالعمل والخدمات إلى المنظمات والأفراد الذين يقومون بذلك العمل بشكل فعال.

6. إنشاء مصانع في دول أخرى من أجل الحصول على إنتاج جيد وبتكلفة رخيصة، حيث قامت شركات غربية كبرى للألمنيوم وصناعات الإلكترونيات الدقيقة بفتح مصانع لها في دول مثل الصين والهند وماليزيا وفيتنام؛ لرخص الأيدي العاملة في هذه الدول.

7. تطور طرق الإمداد التي سهلت على تجّار التجزئة الاستفادة من المنتجات الفردية بشكل سريع وبتكلفة أقل.

8. سعي الشركات إلى العمل خارج إطار مجال عملها بهدف التوسع في خدماتها عن طريق التحالف مع الموردين الآخرين.

9. وفرة المعلومات، وخاصة من خلال الخدمات التي تقدمها محركات البحث مثل جوجل وياهو، وغيرهما.

10. الابتكارات الحديثة في مجال التقنية الرقمية والبرمجيات.

وبحسب فريدمان، فإن وجود العالم المسطح ستتمخض عنه نتائج حتمية، منها: الاتصال الواسع بين الثقافات، الذي سيُفضي بدوره إلى إمكانية ازدياد الاحتكاك بين هذه الثقافات المختلفة.[26] وينطبق ذلك على العلاقات بين العالمين الإسلامي والغربي. ومن وجهة نظر فريدمان، فإننا إذا تخيلنا أن المجتمع العالمي

يعيش ضمن أحياء في مدينة واحدة، فإن الولايات المتحدة الأمريكية ستكون ضمن ضاحية مغلقة يقطنها أناس يشعرون بالراحة والكسل، في ظل وجود المهاجرين الذين يدعمونهم، بينما يقطن كبار السن في الحي الخاص بأوروبا، ويتلقون رعاية من الممرضات من تركيا. أما الحي الخاص بأمريكا اللاتينية فيسوده اللهو والترفيه والنوادي وساعات النوم الطويلة، ويفتقر إلى الاستثمار، حيث أودع الأثرياء ورجال الأعمال أموالهم في بنوك أخرى من أجزاء المدينة. أما شوارع الحي العربي فيسودها الظلام، حيث يخشى الغرباء السير فيها، باستثناء بعض الشوارع الفرعية ذات الإنارة الساطعة ويطلق عليها دبي، والأردن، وقطر، والبحرين، والمغرب.[27] ولا توجد في هذا الحي أعمال اقتصادية سوى محطات الغاز، التي نادراً ما يستثمر أصحابها أموالهم. وفي الحي الخاص بالأفارقة، تم إخفاء الأعمال الاقتصادية جميعها وانخفض متوسط الأعمار.[28] أما الصينيون والهنود والجاليات من شرق آسيا فهم ينتشرون في الأطراف الواسعة من المدينة، حيث السوق الكبيرة النشطة والمؤسسات الاقتصادية والتعليمية المتنوعة. ويتسم هذا الجزء من المدينة بالحياة النابضة، حيث لا يعرف الناس فيه طعم النوم، نتيجة طموحهم القوي للوصول إلى الحياة المريحة التي تعيشها الأحياء الأمريكية والأوروبية.[29]

إن فريدمان يرى أن مسارات العولمة منذ عام 2000 قد فاقت كل التوقعات، وأنها في تسارع مستمر، وأن تأثيراتها تصعب ملاحقتها؛ فمظاهر العولمة وتجلياتها تمضي بمعدلات عالية، وتشمل مختلف أرجاء العالم الذي تقلص فعلياً إلى قرية كونية صغيرة، وأصبحت الاتصالات المتنوعة بين المنظمات والأفراد ميسرة وتتم في زمن خيالي مهما تباعدت المسافات جغرافياً، إذ يعيش مليارات البشر في هذه القرية الكونية عصراً مغايراً في نظام عالمي جديد يتسم بالأفق الواحد، حيث يمكن للحكومات والمنظمات الأهلية أن تتعاون اقتصادياً خارج نطاق الحدود

الجغرافية، التي تلاشت بشكل عملي بفعل توغل موجات العولمة وتأثيرها الاقتصادي على المستويات المحلية والدولية.[30]

وفي الوقت الذي تقلص فيه حجم العالم بفضل الموجات المتعاقبة للعولمة، فإنه شهد عصراً جديداً يتسم بتبادل المعلومات والخدمات والأيدي العاملة بسهولة أكثر من تبادل السلع التقليدية. وبرغم قدرة أي دولة على الاستفادة من الكوكب المسطح شريطة تطبيقها لسياسات وآليات تنسجم مع قواعد هذه المنظومة، فإن الدول الصناعية التي تتصدر قائمة الابتكارات التقنية وتمتلك قدرات كونية هائلة سيكون لها دور مؤثر في إدارة هذا النظام العالمي الجديد.[31]

وإذا كان الرئيس الأمريكي الأسبق جورج هربرت بوش (الأب) قد تحدث عن ظهور نظام عالمي جديد في الحادي عشر من سبتمبر 1990،[32] مشيراً إلى أن هذا النظام تسوده الحرية والسلام لكل الشعوب، بل إنه قد ردد مصطلح "النظام العالمي الجديد" من أغسطس 1990 حتى مارس 1991 نحو 347 مرة في مناسبات مختلفة،[33] ففي أثناء فترة حكم ابنه الرئيس الأمريكي السابق جورج ووكر بوش (الابن) George Walker Bush Jr. ظهر من جديد مصطلح الفوضى الخلاقة أو البناءة Constructive Chaos،[34] كإحدى أهم سمات النظام العالمي الجديد،[35] وتعني دفع التناقضات الجارية داخل البنى الاجتماعية والسياسية في المجتمع في أي دولة غير مستقرة داخلياً وتخضع لحكم تسلطي، لتفصح بحرية عن مطالبها من دون أي قيود عليها من النظام السياسي القائم، ما يؤدي إلى ظهور ديناميات جديدة وتوازنات مختلفة تعبِّر عن حقيقة الواقع الاجتماعي والسياسي الذي تحجبه الدولة التسلطية، ومن ثم تتم إعادة صناعة نظام سياسي جديد في ضوء ما أفرزته هذه الديناميات،[36]

وربما يفسر هذا بعض ما يحدث في كثير من دول العالم من حيث الفوضى والسعي إلى التغيير.

ويشهد العالم اليوم مجموعة من التغييرات في القيم العالمية ناتجة من ظهور نظام عالمي جديد يتسم بسيطرة الاقتصاد الخدمي في مجال التنمية، وسيطرة التقنية في مجال العلم، وسيطرة شبكة الإنترنت في مجال العلاقات،[37] وسيطرة الفوضى والارتباك في مجال حل الأزمات، ومن أبرز الأمثلة على ذلك تباين المواقف الأمريكية تجاه الأزمات التي شهدتها كل من ليبيا ومصر وتونس، حيث طغى التردد والحذر، وأحياناً الارتباك، على ردود الفعل الأمريكية تجاه الأوضاع التي شهدتها هذه الدول في السنوات الأخيرة.

وترى الأمم المتحدة أن التقدم نحو رؤية عالمية للتنمية والسلام وحقوق الإنسان يعتمد على قيم أساسية جوهرية للعلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين، من أهمها:[38]

- حكم ديمقراطي يتسم بالمشاركة السياسية قائم على إرادة الشعب، يضمن الحرية للجنسين والحق في العيش بكرامة وبمنجاة من الجوع ومن العنف أو الاضطهاد أو الظلم. وهذا يعني نجاح الفكر الليبرالي واعتماده بشكل متزايد أسلوباً للحياة.

- تحقيق المساواة، بحيث لا يتعرض أي فرد أو أمة للحرمان من فرص الاستفادة من التنمية، وضمان الحقوق وتوافر الفرص المتساوية للجميع من الرجال والنساء.

- التضامن العالمي في مواجهة التحديات المشتركة من خلال توزيع التكاليف والأعباء على نحو عادل وتعزيز مبدأ العدالة الاجتماعية.
- تعزيز ثقافة السلام والحوار بين جميع الحضارات، واحترام الاختلاف في المعتقدات والثقافات واللغات.
- الحفاظ على الطبيعة من خلال الإدارة العاقلة لكل أنواع الكائنات الحية والموارد الطبيعية وفقاً لمبادئ التنمية المستدامة.
- أن تتقاسم أمم العالم مسؤولية إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم أجمع، ومواجهة الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين.
- السماح للناس بأن يعيشوا نوع الحياة الذي يختارونه مع تزويدهم بالأدوات المناسبة والفرص المواتية لتقرير تلك الاختيارات.
- تمكين الأقليات الدينية والعرقية والمهاجرين من التأثير في العمل السياسي محلياً ودولياً، ما يعزز دورهم في صنع القرارات المؤثرة في حياتهم.
- دور مؤثر وفعال لمنظمات المجتمع المدني العالمي نظراً إلى تأثيرها في الشفافية في العالم، والقدرة على وضع قواعد العمل في مجال المساعدات والديون وحقوق الإنسان والصحة وتغير المناخ؛ ومن ثم تستطيع شبكات المجتمع المدني الاستفادة من وسائل الإعلام وتقنيات الاتصالات الحديثة في إقامة روابط بين الناشطين على المستوى المحلي وعلى مستوى يتجاوز حدود سيادة الدول، وتمكين الأفراد والمجموعات من تبادل الأفكار والتعبير عن المخاوف وتكوين وجهات النظر المشتركة على نطاق عالمي شامل.

إن استقراء هذه القيم يقود إلى نظام عالمي جديد لا يعتمد على العلاقات بين الحكومات فقط، بل هو عالم يمتد أفقياً ليتسع لجميع وحدات النظام أيضاً،

حيث يكون هناك دور للفرد والمجتمع ومنظمات المجتمع المدني، عابر للحدود يتخطى توجهات دولته ومواقفها ودورها، لصياغة رأي عام عالمي يدعم موقفه، ويعزز قضيته، ويساعد على مواجهة مخاوفه، الأمر الذي سيكون له آثار سلبية على أنظمة الحكم التسلطية التي لن تستطيع إخفاء ممارساتها ضد حقوق الإنسان ومصادرتها لحقوق المواطنة. وسوف يكون للمجتمع المدني العالمي دوره في نزع الشرعية عن مثل هذه الأنظمة اعتماداً على مواقف منظمات المجتمع المدني المحلية، إذ يصعب حينذاك الحديث عمّا هو داخلي وما هو خارجي بالنسبة إلى الدولة الوطنية، وسيتم الخلط بين المصلحة الوطنية والمصالح الدولية، ما يدفع القوى المهيمنة على النظام العالمي الجديد إلى التدخل من دون الحاجة إلى غطاء الشرعية الدولية.[39]

لذلك، يمكن النظر إلى ظهور صراع عالمي جديد بديل لصدام الحضارات وصراع الأديان. إنه صراع بين الأجيال، ونقصد به الصراع بين جيل الكبار (من هم فوق 40 عاماً)، وجيل الشباب (من هم أقل من 40 عاماً). ويسلط الفصل المعنون: **اتجاهات الجمهور حول النظام العالمي الجديد**، الضوء على رؤى الأجيال المختلفة للقضايا والموضوعات المثارة عالمياً. ولاشك في أن صراع الأجيال المشار إليه سلفاً، ينطلق في الأساس من اختلاف قناعات كل جيل بالظروف السياسية التي تمتع فيها بحقوقه أو قام خلالها بواجباته، ولمدى تفهم كل جيل للنظام العالمي الجديد الذي عاش فيه وتأثره بقيمه ومبادئه، وكذا مدى توافر وسائل الاتصال والإعلام التي مكنت كل جيل من تخطي حدود المكان والزمان، ودفعته إلى التعرف على آراء الآخرين من أقرانه ونظرائه في مختلف أرجاء العالم، مع الأخذ في الاعتبار حالة السكون التي يخلد إليها جيل الكبار مقابل حالة الحركة الدائبة التي تميز جيل الشباب.

وسوف يؤدي هذا الصراع إلى تفاعلات ثقافية وسياسية مؤثرة داخل النظام العالمي الجديد تدفع في اتجاه مزيد من الشراكة والتعاون والاندماج ونشر قيم الديمقراطية وترسيخها وتعميقها، وتعزيز مطالبات حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، والاعتراف باختلافات الهوية، وبناء مجتمعات اندماجية ومتنوعة ثقافياً. وربما تتوارى أو تختفي الأنظمة التسلطية والدكتاتوريات بأنواعها كلياً، وسيكون على الدول والحكومات عبء كبير نحو تفسير سياساتها وقراراتها وتوجهاتها لجيلين مختلفين كل منهما له قناعاته وثقافاته ورؤاه.

النظام العالمي الجديد: المحددات والركائز

تعد المحددات الإطار العام الذي تدور بداخله التفاعلات بين مكونات النظام العالمي الجديد، فهي تمثل قيوداً أو فرصاً ناتجة من تداخل كثير من العوامل والظروف. وقد كانت القوة ومهارة استخدامها أحد مرتكزات النظام العالمي خلال فترة الحرب الباردة بين القوتين العظميين المسيطرتين عليه فيما سمي الردع والردع المتبادل، أي استخدام القوة وهي في حالة ثبات في ظل نظام ثنائي القطبية. ثم أضحت إدارة الأزمات أحد محددات النظام العالمي الجديد، كما برزت مساعٍ دولية حثيثة من قوى كبرى لفرض الهيمنة على وحداته، في ظل انتشار مبدأ توازن القوى،[40] خاصة بعد أن أصبح النظام العالمي الجديد أحادي القطبية.

ففي نظام عالمي جديد يتسم بالقطبية الأحادية تفقد الدول بمفهومها السيادي التقليدي القدرة على المناورة من ناحية، وتصبح أسيرة للمصالح الكونية والإقليمية للقطب المهيمن على النظام العالمي الجديد من ناحية ثانية،

فضلاً عن تراجع دور المؤسسات والمنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة ومؤسساتها وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لتحقيق مصالح القطب المهيمن على هذا النظام من ناحية ثالثة، ويصبح مستقبل العالم رهن إرادة هذا القطب. ومن ثم يتوقف تحقيق مصالح الدول والشعوب والوحدات الفرعية الأخرى للنظام العالمي الجديد على مدى قبول هيمنة القوة العظمى أو رفضها، أي إنه نظام يسير في طريق واحد يقوده القطب الأحادي وهو الولايات المتحدة الأمريكية، ومن يخالف السير في هذا الطريق فعليه أن يدفع تكلفة موقفه. وإذا كان النظام العالمي الجديد الأحادي القطبية يزعم عادة أنه يفرق بين الحكومات والأفراد والشعوب في تعامله داخل المنظومة الدولية، فإن الجميع يدفعون الثمن عندما تعارض الحكومة توجهات هذا القطب، أو لا تنصاع لإرادته، أو حتى عندما تقف على الحياد، فهو نظام يقوم على مبدأ "إما مع وإما ضد".[41]

ومن أهم محددات تكوين النظام العالمي الجديد طبيعة العلاقة بين القوة العظمى والقوى الكبرى، فالقوة العظمى هي التي تملك قدرات مهيمنة ونفوذاً عسكرياً واقتصادياً وتقنياً وتعليمياً وثقافياً فاعلاً، والقوى الكبرى هي الأقل نسبياً في مستوى القوة لكن دورها مؤثر عالمياً، ومدى التنافس أو التقارب أو التوافق أو الاتفاق أو التناقض في مصالح القوة العظمى والقوى الكبرى، وكذا وسائل تحقيق هذه المصالح أو فرضها أو حمايتها، حيث إن النظام العالمي الجديد هو في الأساس نتاج طبيعي للتفاعل بين وحداته وقدراتها وما تتمتع به من عناصر قوة شاملة، ومن ثم يكون ناتج عملية التفاعل اعترافاً ضمنياً بوجود النظام والمسيطرين عليه.

منذ بدء التاريخ الإنساني نجد أن أي نظام عالمي يفرز قوة عظمى أو قوى كبرى تسيطر عليه، إما نتيجة لصراعات عسكرية أو اقتصادية أو لهيمنة ثقافية أو علمية وتعليمية، وإما لامتلاك بعض الفاعلين أو الأطراف قوة ونفوذاً عالميين في المجالات العسكرية والاقتصادية والثقافية والتعليمية وموارد الطاقة والنقل. وهذه القوة العظمى أو القوى الكبرى تصعب منافستها وتستطيع استخدام مواردها ومقومات قوتها الشاملة وفق استراتيجية كونية تحقق بها مصالحها، وتعمل من خلالها على حل الأزمات الدولية، ومن ثم تحصل على اعتراف عالمي ضمني بتربعها على قمة النظام العالمي، بحيث يصعب تجاوز مصالحها من قِبل باقي وحدات هذه المنظومة.

ومن أجل فهم أعمق لطبيعة النظام العالمي الجديد ومحددات تكوينه وآليات عمله، يمكن مناقشة المفردات والمصطلحات المتداولة في التعبير عن هذا النظام؛ حيث يتكون مصطلح النظام العالمي الجديد New World Order من مفردات عدة، فهو "نظام Order"[42] يتم وفقاً له تنظيم عمل وحدات أو دول عدة وفق معايير أو قوانين وقواعد وقيم وأطر محددة تمت صياغتها بناء على الترتيب السائد للقوى، وبحيث تعكس هي ذاتها هذا الترتيب وتحدد أولويات القوة العظمى المهيمنة على النظام العالمي الجديد ومصالحها، وكذلك الأمر بالنسبة إلى القوى الكبرى.[43] بينما صفة "عالمي" تنعكس على كل ما يخص العالم الذي نعيش فيه بأبعاده الأربعة - أي البحر والأرض وما فوق سطحها وما تحته، وكذا الفضاء الإلكتروني Cyberspace - أي إن هناك من يتحمل مسؤولية اتخاذ "القرار العالمي" أو الاضطلاع بمسؤولية "أمر العالم".

لقد تم استخدام مفردة نظام Order وليس مفردة منظومة أو نسق System للتعبير عن النظام العالمي الجديد New World Order؛ لأنها تعبر عن شكل من أشكال تنظيم العلاقات الدولية، في ظل وجود نمط معين من القيم والسلوكيات التي تحكم التفاعلات بين وحدات النظام.[44] ويرى بطرس بطرس غالي، الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة: أن الأمم التي تحتل مكان الصدارة في العالم لديها ما يلزم من القدرة والموارد والإبداع لتشكيل نظام عالمي جديد، إلا أن التساؤل ليس حول القدرة، بل هو المثابرة والالتزام والإرادة".[45]

وقد استخدم الرئيس الأمريكي الأسبق جورج هربرت بوش (الأب) مصطلح New World Order عند إعلان قيام نظام عالمي جديد في خطابه أمام الهيئة التشريعية لمجلس النواب الأمريكي في يوم 16 يناير 1991،[46] الذي قال فيه: "أمامنا الفرصة كي نهيئ لأنفسنا وللأجيال القادمة نظاماً عالمياً جديداً، وهو عالم تحكم فيه سيادة القانون، لا قانون الغاب، سلوك الأمم. وعندما يحالفنا النجاح - وسوف يحالفنا - فإن لدينا فرصة حقيقية في هذا النظام العالمي الجديد، وهو نظام يمكن فيه لأمم متحدة ذات صدقية أن تستخدم دورها في حفظ السلام من أجل الوفاء بالوعد الذي قطعه مؤسسو الأمم المتحدة على أنفسهم من أجل تحقيق رؤيتهم".[47] ووفقاً لما سبق فإن هناك محددات كثيرة تؤثر في تكوين النظام العالمي الجديد، وهي تمثل قيوداً أو فرصاً ناتجة عن عوامل وظروف وعناصر جيوستراتيجية، من أهمها:

1. وجود قوى لها مصالح عالمية، تضع الاستراتيجيات للوصول إليها وفق رؤيتها للعالم، ومن ثم تسعى إلى تحقيقها أو ربما تعمل على إعادة صياغة

العالم وتغييره وفق ما تريده في ظل امتلاكها القوة الصلبة والناعمة لتحقيق ذلك.

2. بيئة تنافسية تقود إلى تقسيم العالم بين قوى كبرى، مثل الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، التي تملك "حق الفيتو"، بالإضافة إلى ألمانيا، وقوى لها دور إقليمي مثل الهند واليابان، وقوى واقتصادات صاعدة مثل البرازيل وإندونيسيا وتركيا وجنوب إفريقيا ودولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، ودول فاشلة مثل الصومال وأفغانستان، وعالم متقدم وآخر نامٍ وثالث غير نامٍ.

3. مؤسسات دولية تعبر عن إرادة المجتمع الدولي، مثل الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها وخاصة مجلس الأمن الدولي، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية.

4. الحاجة إلى الاستقرار والأمن في مواجهة الأطماع والتوجهات الاستعمارية.

وللنظام العالمي الجديد أسسه وركائزه، التي تنطلق من العناصر الرئيسية الآتية:[48]

1. التوافق العالمي حول المواثيق والمعاهدات الدولية والقانون الدولي.

2. التوازن الاستراتيجي في القوى العسكرية، مقابل توازن المصالح.

3. التفاعلات والأنشطة التي تدفع في اتجاه ظهور تنظيمات وتحالفات وهياكل عالمية، ومن ثم سلوكيات دولية تتغير وتتطور وفق ظروف البيئة الدولية.

4. التحول إلى العولمة، حيث توجد مظاهر عدة تدل على انتشار العولمة ثقافياً وإعلامياً وتجارياً واقتصادياً.

5. منظومة للتجارة العالمية، ومن أبرز أمثلتها وجود منظمة التجارة العالمية World Trade Organization – WTO على قمة هذه المنظومة.

6. نظام مالي عالمي يتكون من منظومة متكاملة من البنوك المركزية الوطنية واتحادات مالية إقليمية وصندوق نقد دولي وبنك دولي، وعملة عالمية التداول، حيث يعد الدولار الأمريكي هو عملة القياس المالي لتداول العملات في العالم.

بنية النظام العالمي الجديد

ربما يكون سقوط جدار برلين في 9 نوفمبر 1989 بعد أكثر من 28 عاماً من بنائه، هو نقطة البدء في انبعاث النظام العالمي الجديد، فقد أعيد توحيد ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية في دولة واحدة في 3 أكتوبر 1990؛ بعد أن قرر الشباب الألماني الشرقي التخلص من الدكتاتورية، والانطلاق نحو الحرية بالمفهوم الغربي، واستعادة دولته الموحدة، ثم جاء انهيار الاتحاد السوفيتي السابق وتفككه في 25 ديسمبر 1991،[49] ليُنهيا حقبة من نظام عالمي ثنائي القطبية. وقد واكب نهاية هذه الحقبة، عام 1991، نهاية معجزة الاقتصاد الياباني ووراثة الصين بعد مذبحة ميدان تياننمن Tiananmen Square في الرابع من يونيو 1989، موقع اليابان كاقتصاد سريع النمو قائم على التصدير، وتمت صياغة معاهدة ماستريخت، الموقّعة في 7 فبراير 1992، لهيكلة الاتحاد الأوروبي، وقيام التحالف الدولي الواسع

تحت إمرة الولايات المتحدة الأمريكية الذي أجبر العراق على الانسحاب من الكويت وحرّرها في 26 فبراير عام 1991.[50]

ويمكن رصد ثلاث ظواهر حددت شكل النظام العالمي الجديد بعد انتهاء الحرب الباردة، هي: بروز عناصر القوة الشاملة للولايات المتحدة الأمريكية، وقيام الصين كمركز للنمو الاقتصادي العالمي المبني على أجور ضئيلة، وظهور الاتحاد الأوروبي كقوة اقتصادية كبرى متكاملة، ولاسيما بعد إطلاق العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) في الأول من يناير عام 1999. وقد أصبحت بنية النظام العالمي الجديد على شكل هرمي تتبوأ قمته الولايات المتحدة الأمريكية، التي تمتلك أبعاداً عدة للقوة الشاملة تتمثل في قوة عسكرية تفوق أي قوة عسكرية أخرى في العالم، ونموذج ثقافي وتعليمي فريد، واقتصاد هو الأكبر عالمياً، وريادة تقنية لا تضاهى، وتفوق غير مسبوق عالمياً في قطاعي الطاقة والنقل، وإسهام كبير في عدد الابتكارات عالمياً.

لقد حدث ذلك بعد أن اختفى الصراع الأيديولوجي بين الاشتراكية الشيوعية والرأسمالية الليبرالية، وتفتتت القدرات السياسية والاقتصادية والعسكرية للقطب السوفيتي المنافس آنذاك للولايات المتحدة الأمريكية،[51] وفرضت القوة العظمى الوحيدة سيطرتها على الوضع العسكري والاقتصادي والتقني والسياسي عالمياً، وسيطر اقتصاد السوق والنظام الرأسمالي، كمذهب اقتصادي واجتماعي وحيد على الأوضاع الاقتصادية في العالم.[52]

وبعد مرور العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فإن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال تنفرد بقيادة النظام العالمي الجديد وتتربع على قمته،

وبرغم محاولات قوى كبرى أخرى، مثل الصين وروسيا والاتحاد الأوروبي، منافسة الدور الأمريكي وزعزعة مكانته في النظام العالمي الجديد، فإن من الصعب، وفقاً للشواهد والمؤشرات التي سيتم استعراضها خلال فصول هذا الكتاب، إزاحة القطب الأحادي أو الحلول محله أو القيام بدوره العالمي أو حتى بلورة صيغة شراكة لقيادة النظام العالمي الجديد. وذلك لاستمرار الولايات المتحدة الأمريكية في الحفاظ على تفوقها في كثير من مقدرات القوة والسيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد. ونعتقد أن الترتيب الهرمي الحالي للقوى مرشح للاستمرار، حيث يمتلك هذا الترتيب من المقومات والركائز والأسانيد ما يرجح استمراره لمدة 50 عاماً مقبلة على الأقل، ما لم تطرأ عوامل ومتغيرات مستحدثة تتعلق بإرادة الولايات المتحدة الأمريكية في عدم الانفراد بقيادة النظام العالمي الجديد، أو أن يسود اعتقاد أمريكي بضرورة بلورة نمط قيادي أقل صدامية مع القوى التي تسعى إلى تكريس تعددية قطبية، وفي مقدمتها الصين.

الأطروحة المركزية في هذا الكتاب إذاً تكمن في أن الولايات المتحدة الأمريكية هي القطب المهيمن على النظام العالمي الجديد، وأن العالم لا يزال يعيش آفاق العصر الأمريكي الذي سيستمر، في رأيي، إلى مدى بعيد (نحو خمسة عقود على الأقل)؛ وهناك من الشواهد والأدلة والبراهين ما يدعم هذه الأطروحة وفي مقدمتها أن هيكل القوة في النظام العالمي الجديد الأحادي القطبية يميل إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، وأن معايير القوة والنفوذ في المجالات العسكرية والاقتصادية والثقافية والتعليمية وموارد الطاقة والنقل تقدم ما يكفي من الأدلة على ذلك، والمتغير الوحيد القادر على نفي هذه الأطروحة أو إثباتها هو مسارات تطور النظام العالمي الجديد خلال المديين القريب والمتوسط.

فمن ناحية القوة المادية، وخاصة العسكرية، فإن ميزانية الدفاع والتسليح في الولايات المتحدة الأمريكية تفوق مجموع ميزانيات الدفاع لدى القوى الست التي تليها مجتمعة في ترتيب القوى في النظام العالمي الجديد.

الجدول (0-1)

الإنفاق العسكري للقوة العظمى والقوى الكبرى عام 2012[53]

القوة العظمى / القوى الكبرى	مصروفات الدفاع بالمليار دولار أمريكي
الولايات المتحدة الأمريكية	**645.7**
الاتحاد الأوروبي	**274.5**
الصين	102.4
روسيا	**59.9**
اليابان	59.4
الهند	**38.5**
البرازيل	35.3
إجمالي القوى الست (من دون الولايات المتحدة الأمريكية)	**575.6**

كما أن الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي عام 2012 (15.685 تريليون دولار) يبلغ أكثر من ثمانية أضعاف الناتج المحلي الإجمالي في الهند، ونحو سبعة أضعاف الناتج المحلي في بريطانيا، وخمسة أضعاف الناتج المحلي في ألمانيا، وثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي الياباني، وأكثر من ضعفي الناتج المحلي الإجمالي للصين.[54]

وفضلاً عما سبق، فإن مؤشرات الإبداع والابتكار وكذلك التنافسية التجارية تضع الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الأولى، وخلال عام 2003

فقط قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإرسال 24 مركبة فضائية، بينما لم ترسل الصين سوى 6 مركبات، وفرنسا 4 مركبات، والهند مركبتين.[55] كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تسهم بنحو ربع ميزانية الأمم المتحدة.[56]

ويرى محللون، ومنهم الخبير الاقتصادي الأمريكي أيه. جاري شيلينج A. Gary Shilling،[57] أن الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بمزايا عدة تتفوق بها على منافسيها على المدى البعيد، وفي مقدمتها أن الدولار القوي يمثل ميزة نسبية كبيرة للولايات المتحدة الأمريكية على المدى الطويل، لكون الدولار يعكس القوة الاقتصادية والسياسية الأمريكية، فهو العُملة الأولى في مجال الاحتياطيات النقدية، والمتوقع أن يبقى هكذا كعملة عالمية رائدة عالمياً لسنوات عدة مقبلة. ومن بين هذه المزايا كذلك - بحسب ما يرى شيلينج - التركيبة السكانية، كون الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر دول العالم انفتاحاً أمام الهجرة واستفادة منها، وعادة ما يكون المهاجرون إليها شباباً ومعدلات مواليدهم عالية. كما أن معظم المهاجرين يشغلون وظائف ويدفعون الضرائب التي تساعد بطبيعة الحال على توفير الإعانات للمتقاعدين من جيل طفرة المواليد Baby Boomers. ويضاف إلى ما سبق كله وفرة العمالة، فوفقاً لتقديرات "مكتب إحصاءات العمل" الأمريكي، سيرتفع عدد سكان الولايات المتحدة الأمريكية في سن العمل بنحو 2.2 مليون نسمة سنوياً، ما يعني وجود 1.4 مليون باحث جديد عن عمل؛ وهو رقم يساوي حجم الطلب على العمالة تقريباً.[58]

وتمثل روح الابتكار، بحسب شيلينج، الميزة النسبية الأخرى التي تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية، فعلى الرغم من توقعات التراجع الاقتصادي، فإن الولايات المتحدة الأمريكية ما زالت متفوقة على أي دولة تأتي في المرتبة التالية لها فيما يتعلق بمؤشرات الابتكار، وهذه الميزة تبدأ بالنظام التعليمي الذي يشجع على البحث العلمي ويتحدى المسلَّمات بما يجعل النظام التعليمي الأمريكي متميزاً عن أي نظام مناظر في أي دول أخرى متقدمة.

وهناك أيضاً مرونة سوق العمل الأمريكية، حيث تراجع دور نقابات العمال، بل انتهى تقريباً في الولايات المتحدة الأمريكية، خصوصاً في القطاع الخاص. ونتيجة لذلك، أصبحت الأجور مرنة هبوطاً، حيث تُبيّن الدراسات أن كثيراً من العاطلين عن العمل لمدة ستة أشهر يقبلون العمل بأجور أقل مما كانوا يتقاضونه سابقاً. أما في البلدان المنافسة الأخرى والصين على وجه التحديد، فهذه المرونة أدنى نسبياً بحسب ما يؤكد شيلينج.[59]

ومن بين المزايا التي تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً أن عملتها، أي الدولار، تعتبر عملة الاحتياطي الأولى عالمياً، وأن سندات خزانتها تعتبر الأصل الاحتياطي الآمن للمستثمرين الماليين، دولاً أو مؤسسات مالية على حد سواء.[60] فهذه الميزة التي استمدتها الولايات المتحدة الأمريكية من قوة اقتصادها وكبر حجمه النسبي على مستوى العالم، إضافة إلى تطور أسواقها ومؤسساتها المالية، يتيح لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية أن

تمول عجز ميزانيتها، ولمصرفها المركزي المعروف بالاحتياطي الفيدرالي أن يقرر سياسته النقدية، في ظل ميزة الإقبال العالمي الكبير على الاستثمار في أدوات الدين الحكومي الأمريكي (أي الأذون والسندات الحكومية الأمريكية). فهذا الإقبال الضخم على الاستثمار في أدوات الدين الحكومي الأمريكي يؤدي إلى تقليص تكلفة الاقتراض للحكومة الأمريكية إلى الحد الأدنى، كما يتيح لها التأثير في تحركات الأسواق العالمية من خلال تحركات سياستها النقدية على وجه الخصوص. إلا أنه يلاحظ أن هذه الميزة الخاصة بالاقتراض بتكلفة منخفضة تؤدي أحياناً إلى زيادة الإنفاق الحكومي الأمريكي، بما يؤدي إلى عجز مالي حكومي مصحوبٍ بعجز في ميزانها التجاري وأحياناً في الحساب الجاري للمدفوعات.

وهذا العجز المالي الحكومي المصاحب بعجز الحساب الجاري للمدفوعات هو ما يطلق عليه اسم العجز المزدوج، أو العجزين التوأمين Twin Deficits، وهي الظاهرة التي سيرد شرحها بالتفصيل في الفصل المعنون: **النظام العالمي الجديد: الاقتصاد والتجارة والطاقة**. وبالتالي، فإن معالجة مثل هذه الظاهرة، ولتدعيم وضع الاقتصاد الأمريكي في ظل النظام العالمي الجديد، فالأمر سوف يتطلب زيادة معدلات الادخار الأمريكية، سواء الادخار الحكومي من خلال تقليص العجز المالي، أو الادخار الخاص. فزيادة هذا الادخار تعني تقليص الإنفاق، بما في ذلك الإنفاق على الواردات، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تقليص عجز الميزان التجاري الأمريكي الذي بلغ في عام 2012 نحو 741 مليار دولار، تمثل 4.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي،

وعجز الحساب الجاري الذي بلغ في العام المذكور نحو 440 مليار دولار، تمثل 3٪ تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي.[61]

وتوجد سمات عدة، تشمل الخصائص والصفات التي تسهم في صياغة النظام العالمي الجديد وبنيته التي تنفرد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادتها، من أهمها:[62]

1. أن الولايات المتحدة الأمريكية ستبقى قوة مسيطرة على صُعُد متعددة، فهي متفوقة عالمياً في التعليم والثقافة والتقنية والاقتصاد والقوة العسكرية والنقل، وإن كانت ستدرك الفارق الحاسم بين التفوق والسلطة المطلقة.

2. يظل الاتحاد الأوروبي (28 دولة) في مرحلة استعادة وضعه الطبيعي المتمثل في دول عدة متنافسة.

3. ستعاود روسيا الظهور من خلال إنعاش اقتصادها واستعادة بناء قدراتها العسكرية.

4. سيزداد انشغال الصين بإدارة موقعها الاقتصادي العالمي، والحفاظ على ازدهارها الاقتصادي. وستظل الصين فاعلاً كونياً أكثر منها قوة عظمى، وذلك لافتقادها القوة الناعمة نتيجة لعدم فهم العالم للغة الصينية من جانب، واعتماد وسائل الإعلام الصينية على مفردات وشعارات قديمة لا يفهمها العالم المعاصر الآن ولا يهتم بها من جانب آخر.[63]

5. سينافس عدد كبير من الدول، مثل دول أمريكا الجنوبية - خاصة البرازيل - والهند وجنوب إفريقيا وبعض دول جنوب شرق آسيا، الصين في كونها مركز الأجور المنخفضة والنمو المرتفع عالمياً.

6. تراجع دور هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها الدولية عن القيام بوظيفتها التحكيمية، لتصبح وظائفها أقرب إلى تأدية مهام تخدم مصلحة القوة العظمى المهيمنة، وهي الولايات المتحدة الأمريكية.[64]

ولكن من الناحيتين الموضوعية والإجرائية فإن بنية النظام العالمي الجديد تتضمن مجموعة من العناصر، من أهمها:

1. قوة أحادية مهيمنة مع وجود قوى كبرى منافسة قد تتفق معها أو تقف ضدها، والمقصود بالقوة المهيمنة هو القوة المنفردة بقمة العالم بما تملكه من قدرات كونية مهيمنة. أما القوى الكبرى فهي قوى تليها في الترتيب وتحاول منافستها، من دون أن تملك قدرات مقاربة لها، غير أنها عالمية التأثير.

2. مؤسسات وهياكل عالمية مالية واقتصادية وتجارية، مثل: منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي، وهي: البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، والمؤسسة الدولية للتنمية، والمؤسسة الدولية المالية، ووكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف.

3. هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها، مثل: الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي ومحكمة العدل الدولية، والوكالات المتخصصة، مثل: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة - الفاو، ومنظمة الطيران

المدني الدولي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة البحرية الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة - اليونسكو، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية - اليونيدو، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيماوية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية - ويبو، ومنظمة السياحة العالمية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، وصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية.[65]

4. أحلاف عسكرية واتفاقات دفاعية وأمنية مشتركة، مثل: حلف شمال الأطلسي NATO Pact، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، واتفاقية الدفاع الخليجي المشترك.[66]

5. المحكمة الجنائية الدولية، وهي هيئة مستقلة تأسست عام 2002 وغير تابعة لهيئة الأمم المتحدة.

6. تجمعات اقتصادية إقليمية ودولية، مثل: مجموعة الدول الصناعية الثماني، ومجموعة العشرين، واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا ASEAN، ومنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي APEC.[67]

7. منظمات غير حكومية تعنى بحقوق الإنسان والمرأة والطفل ومكافحة الفساد والبيئة وسوق العمل والصحة وحرية الإعلام ، مثل: منظمة أطباء بلا حدود، ومنظمة مجموعة التنمية، والمنظمة النرويجية للمساعدة

الشعبية، وهيئة كير الدولية، وصندوق إنقاذ الطفولة، ومنظمة العفو الدولية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومنظمة السلام الأخضر، والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب في العالم، ومراسلون بلا حدود، ومنظمة التضامن الدولي، ومنظمة الشفافية الدولية، ومرصد حقوق الإنسان Human Rights Watch.

8. شركات عالمية النشاط وعابرة للجنسيات والحدود، مثل شركات: سوني كوربوريشن Sony Corporation، وديملر كريزلر Daimler Chrysler، وجنرال موتورز General Motors، وإكسون موبيل Exxon Mobil، وجنرال إلكتريك General Electric.[68]

9. وسائل إعلام وتواصل اجتماعي تشكل الرأي العام العالمي، مثل: القنوات الفضائية، والإنترنت، وشبكات التواصل الاجتماعي مثل الفيسبوك وتويتر واليوتيوب.

وتتحدد بنية النظام العالمي الجديد عادة وفق نمط توزيع القوة بين الدول الكبرى الفاعلة فيه والتي تقف على قمته، وهو النمط الذي يحدد بدوره توزيع القطبية في النظام العالمي الجديد، وكلما امتلكت الدول الكبرى قوة شاملة عسكرية وتقنية واقتصادية وتعليمية وثقافية متفوقة عالمياً استطاعت فرض هيمنتها على النظام العالمي الجديد. الولايات المتحدة الأمريكية تنفرد بقمة النظام، وتستطيع فرض إرادتها وتحقيق مصالحها، مستفيدة من الفجوة العسكرية والتقنية والتعليمية والثقافية والاقتصادية التي تفصلها عن القوى الكبرى الأخرى، فضلاً عن امتلاكها خبرة تراكمية في إدارة شؤون العالم والتعامل مع الأزمات الدولية. ولدى الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية

كونية لتشكيل مستقبل العالم أيضاً، فمن المعروف أن المخابرات المركزية الأمريكية Central Intelligence Agency – CIA وبعض مراكز الفكر والبحوث الأمريكية المؤثرة في صنع القرار الاستراتيجي تصدر دراسات مستقبلية معمقة Future Studies أو تنبؤات Forecasts تغطي أحياناً ما بين 30 و50 عاماً، وفي ضوئها يضع المخططون الأمريكيون استراتيجية كونية تضمن استمرار الهيمنة على مفاصل النظام العالمي الجديد.

وبرغم ذلك فإن القوة العظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وقبلها المملكة المتحدة وفرنسا وإسبانيا، وقبلها جميعاً الإمبراطورية العثمانية، تقسم العالم إلى مناطق نفوذ مباشر وغير مباشر، ومناطق مصالح استراتيجية، ومناطق وفاق، ومناطق تنافس وصراع، ولكل واحدة من هذه المناطق سماتها وخصائصها وموقعها داخل بنية النظام العالمي الجديد.

بعض القوى الكبرى لها مناطق نفوذ مباشر؛ بمعنى أنها تجد أن لها حقاً فيها، ومناطق نفوذ غير مباشر تعمل على السيطرة عليها. فالولايات المتحدة الأمريكية، وهي على قمة هرم النظام العالمي الجديد، ترى مثلاً أن أمريكا الوسطى جزء من منطقة نفوذها المباشر، ومن ثم امتد تاريخ غزوها العسكري والدور الأمني الاستخباري هناك ما بين عامي 1890 في الأرجنتين و2009 في هندوراس،[69] كما تعتبر أن الشرق الأوسط منطقة نفوذ غير مباشر، لذا فقد سعت إلى أن يكون لها وجود عسكري مباشر في المنطقة من ناحية، وأصبحت طرفاً رئيسياً في إدارة أي أزمة فيها من ناحية أخرى. أما الاتحاد السوفيتي السابق قبل تفككه في بداية التسعينيات من القرن الماضي، فكان يرى

أن شرق أوروبا جزء من منطقة نفوذه المباشر، فاجتاح ما كان يعرف بتشيكوسلوفاكيا في 20 أغسطس 1968 عندما أعلنت تبنيها سياسات أكثر ليبرالية.[70] وكذلك يندرج الغزو السوفيتي لأفغانستان عام 1979 في إطار مناطق النفوذ غير المباشر للاتحاد السوفيتي، أما الصين فإنها تنظر إلى منطقة جنوب شرق آسيا، وخصوصاً الدول ذات الأغلبية السكانية من الأصول الصينية، باعتبارها منطقة نفوذ خاصة بها، وتنظر إلى الدور الأمريكي في تلك المنطقة باعتباره تحدياً استراتيجياً لدورها، وكذلك الأمر بالنسبة إلى بعض مناطق قارة إفريقيا التي تشهد تنافساً وصراع نفوذ بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية القطب المهيمن على النظام العالمي الجديد.[71]

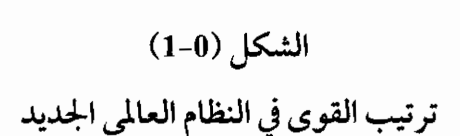
وقد ظهرت سياسة الوفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق على المستوى السياسي والدبلوماسي والفكري خلال فترة نهاية الستينيات وبداية السبعينيات من القرن الماضي، وفق رؤية وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري ألفريد كيسنجر Henry Alfred Kissinger،[72] حيث أعلنت الإدارة الأمريكية أن من أهدافها أن تقيم العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق على أساس من المفاوضة بديلاً للمواجهة، والعمل من أجل بناء سلام يعتمد على التعاون بين الدولتين في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والفنية، وكل هذا يعني أن على الدولتين إجراء مشاورات ومفاوضات لحل أي خلافات حول أي أزمة ثنائية أو عالمية عن طريق الاتصالات المباشرة بين قادة الدولتين أو من خلال القنوات الدبلوماسية المتفق عليها،[73] حيث ولدت فكرة إنشاء الخط الهاتفي

الساخن عام 1963 بين واشنطن وموسكو بعد تفجر أزمة الصواريخ الكوبية لتفادي التصعيد والتداعيات العميقة التي تمخضت عنها هذه الأزمة، بل إن فكرة هذا الخط نشأت أيضاً بين موسكو وباريس عام 1966، وبين موسكو ولندن عام 1967، وذلك لمنع حدوث حرب نووية بسبب سوء التقدير أو الأخطاء، بحيث يمكن تلافي ذلك بالاتصال السريع بالمقارنة مع الوسائل الدبلوماسية التقليدية. وظل الخط الساخن يكتسب أهميته طوال عشر سنوات خلال الفترة من عام 1963 حتى عام 1973.[74]

ترتيب القوى في النظام العالمي الجديد

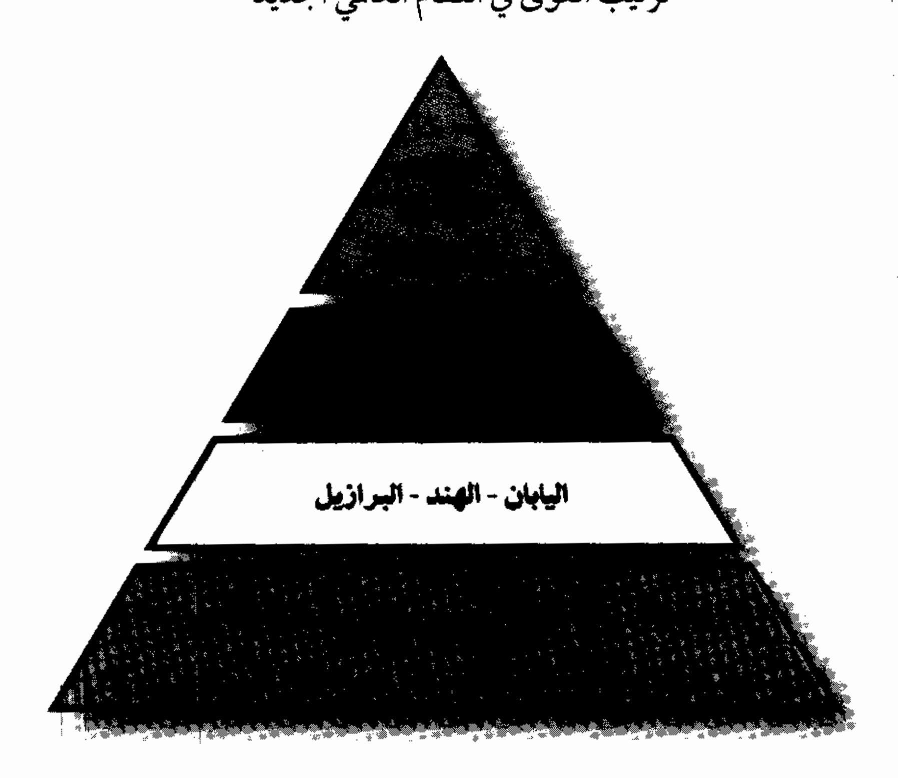
من المؤكد أن هناك معايير عالمية يتم على أساسها طرح هيكلية القوى في النظام العالمي الجديد، فهي تعد بمنزلة عناصر القياس الرئيسية التي يمكن الاسترشاد بها في تحديد مكانة الدولة داخل النظام، أو القواعد المعيارية التي يمكن عن طريقها التوصل إلى بنية النظام العالمي الجديد، التي حددتها في شكل هرمي يوضح ترتيب القوى في النظام العالمي الجديد.

ونجد أن هناك معايير عدة للوقوف على حقيقة ترتيب القوى في النظام العالمي الجديد، من أهمها: التعليم والثقافة والاقتصاد والتقنية والقدرة العسكرية والطاقة والنقل. ووفق هذه المعايير تم التوصل إلى بنيان هرمي مقترح للنظام العالمي الجديد، كما هو موضح في الشكل التالي:



الشكل (0-1)

ترتيب القوى في النظام العالمي الجديد



ولا يتوقف الأمر عند تقدير ترتيب الدولة في المعيار الواحد، بل عند مجمل تقديراتها في كل المعايير، فقد تكون دولة متقدمة في الترتيب في معيار بينما يتراجع ترتيبها في المعايير الأخرى، ومن ثم فهي لا تتساوى في الترتيب مع دولة متقدمة بصورة متوازنة في المعايير كلها.

وعند الدراسة التفصيلية لكل معيار من هذه المعايير نجد أن ترتيب القوى في النظام العالمي الجديد، يأتي وفقاً لما يلي:

1. في مجال التعليم والثقافة

مـن خـلال اسـتقراء مؤشـرات التعلـيم نجـد أن الولايـات المتحـدة الأمريكية لديها 83 جامعة من أفضل 400 جامعة في العالم، فضلاً عـن عـدد هائل من الكتـب الجديـدة التـي يـتم إصـدارها كـل عـام، والتـي يصـعب مجاراتها.

وتشير إحصاءات عام 2011 إلى أن عدد العناوين الصادرة للمـرة الأولى في الولايات المتحدة الأمريكية بلغ 347,178، بينما بلغ عدد الكتب الصادرة في جميـع الدول العربية – 22 دولة – نحو 15 ألف عنـوان عـام 2011، أمـا اليونـان، التـي أوردتها هنا على سبيل المقارنة بحكم حضـارتها وتاريخهـا ووضـعها الاقتصـادي الحالي، فقد شهدت في العام ذاته صدور نحو 8333 عنواناً،[75] وهذه الإحصـاءات تكشف عن فجوة هائلة على صعيد المعرفـة والثقافـة ونشـر الكتـب بـين القـوة العظمى المهيمنة على النظام العالمي الجديد وبقية عناصـر المقارنة.

وبالنسبة إلى إنفاق القوة العظمى والقـوى الكـبرى عـلى التعلـيم والبحـث العلمي، فإن الجدول التالي يوضح التفوق الأمريكي في معظم عناصـر المقارنـة، وتحديداً تلك العناصـر المرتبطـة مباشـرة بمكونـات القـوى الشـاملة المرتبطـة بالتعليم والبحث العلمي، ولا ينافسها في ذلك سوى اليابان التي تتفوق عليها في عدد براءات الاختراع والابتكارات، والإنفاق على البحـث والتطـوير (R&D)، كما يبرز الاتحاد الأوروبي منافساً للولايات المتحدة الأمريكية في عـدد الجامعـات الأفضل عالمياً. وتم تسـجيل أكثـر مـن 224,505 بـراءات اختـراع في الولايـات المتحدة الأمريكية، التـي أنتجـت أيضـاً 707.6 ابتكـار لكـل مليـون شـخص.[76]

والجدول التالي يوضح أهم مؤشـرات معيار التعليم والبحث العلمي وفق ترتيب القوى في النظام العالمي الجديد.

الجدول (0-2)

حجم إنفاق القوة العظمى والقوى الكبرى على التعليم والبحث العلمي[77]

القوى العالمية	الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (٪) عام 2011	الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (٪) عام 2011	عدد الجامعات ضمن أفضل 400 جامعة في العالم عام 2012	عدد براءات الاختراع عام 2011	عدد الابتكارات المسجلة من كل مليون شخص عام 2011
الولايات المتحدة الأمريكية	5.40	2.8	83	224,505	707.6
روسيا	4.10	1.1	5	29,999	212.1
الصين	4	1.5	9	172,113	100.7
الاتحاد الأوروبي	6.2	1	156	62,112	93.8
الهند	3.3	0.8	5	5,168	5.1
البرازيل	5.6	1.1	3	3,439	16.7
اليابان	3.8	3.4	16	238,323	1.76

2. في مجال الاقتصاد

توضح المؤشـــرات الرئيسـية للوضـع الاقتصـادي في القـوى العالميـة، وتحديداً من حيـث معيـار النـاتج المحـلي الإجمـالي لعـام 2012، أن الولايـات المتحدة الأمريكية (15 تريليوناً و685 مليار دولار) تحتل المرتبـة الثانيــة بعــد الاتحاد الأوروبي (16 تريليوناً و641 مليار دولار) في هذا المعيار،[78] كما أن لدى

الولايات المتحدة الأمريكية أعلى دخل للفرد من الناتج القومي الإجمالي، وتأتي على قمة مؤشر التنمية البشرية في العالم، ويعد الاقتصاد الأمريكي الأكبر في العالم من حيث الكتلة النقدية.[79] والجدول التالي يوضح أهم مؤشرات معيار الاقتصاد لترتيب القوى في النظام العالمي الجديد.

الجدول (0-3)

أهم مؤشرات المعيار الاقتصادي لدى القوة العظمى والقوى الكبرى لعام 2012[80]

القوى العالمية	الناتج المحلي الإجمالي (تريليون دولار أمريكي)	دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار الأمريكي)	تقدير القوة/ القوى في دليل التنمية البشرية لعام 2012
الولايات المتحدة الأمريكية	15.685	49,922	0.937
روسيا	2.015	14,247	0.788
الصين	8.227	6,076	0.699
الاتحاد الأوروبي	16.641	32,518	0.845
الهند	1.842	1,492	0.554
البرازيل	2.253	12,079	0.730
اليابان	5.960	46,736	0.912

3. في مجال التقنية

تسيطر الولايات المتحدة الأمريكية على أغلب الشركات العالمية في مجال تقنية البرامج والشبكات (مايكروسوفت وأبل وجوجل)، وتحتل قمة النظام العالمي الجديد في عدد الحواسيب الشخصية لكل 100 شخص، والمرتبة الثانية بعد اليابان في عدد مستخدمي الإنترنت لكل 100 شخص. والجدول التالي يوضح أهم مؤشرات معيار التقنية لترتيب القوى في النظام العالمي الجديد.

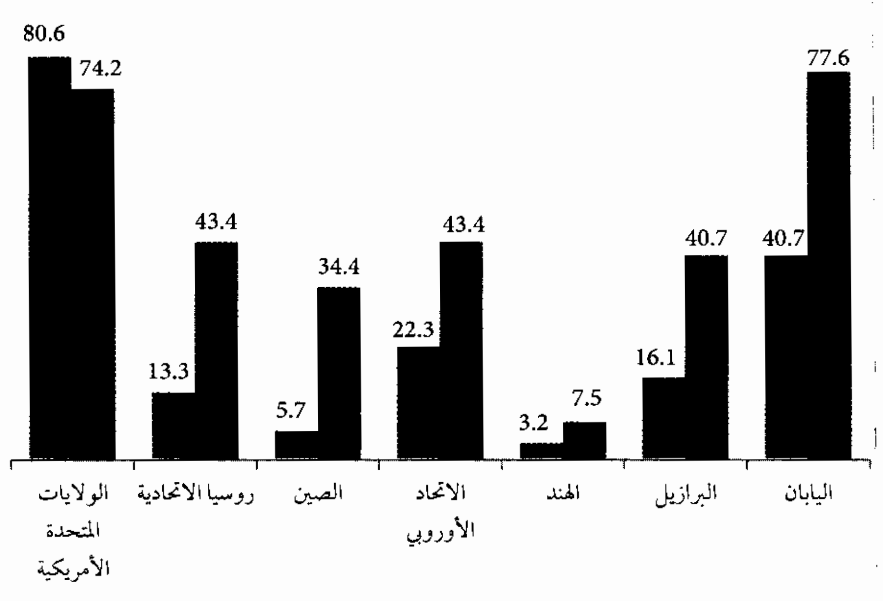
الجدول (0-4)

أهم مؤشرات معيار التقنية لدى القوة العظمى والقوى الكبرى[81]

القوى العالمية	عدد الحواسيب الشخصية لكل 100 شخص خلال الفترة 2002 - 2009	مستخدمو الإنترنت من كل 100 شخص لعام 2010
الولايات المتحدة الأمريكية	80.6	74.2
روسيا	13.3	43.4
الصين	5.7	34.4
الاتحاد الأوروبي	22.3	43.4
الهند	3.2	7.5
البرازيل	16.1	40.7
اليابان	40.7	77.6

الشكل (0-2)

أهم مؤشرات معيار التقنية لدى القوة العظمى والقوى الكبرى



4. في مجال القوة العسكرية

تشير جميع مؤشرات قياس القدرات العسكرية إلى التفوق الحاسم للولايات المتحدة الأمريكية على باقي القوى الفاعلة في النظام العالمي الجديد، فضلاً عن امتلاكها أفضل تقنية عسكرية، والجدول التالي يوضح أهم مؤشرات معيار القوة العسكرية لترتيب القوى في النظام العالمي الجديد.

الجدول (0-5)

أهم مؤشرات معيار القوة العسكرية

وفقاً لترتيب القوى في النظام العالمي الجديد لعام 2012[82]

القوى العالمية	الإنفاق الدفاعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (٪)	إجمالي القوة البشرية النظامية في القوات المسلحة	الترتيب العالمي للقوة النيرانية في القوات المسلحة	إجمالي عدد حاملات الطائرات	إجمالي عدد طائرات القتال	إجمالي عدد القطع البحرية الرئيسية	امتلاك قدرات فضائية عسكرية	امتلاك قدرات نووية عسكرية
الولايات المتحدة الأمريكية	4.12	1,520,100	1	11	2851	173	+	+
روسيا	3.06	845,000	2	1	1372	96	+	+
الصين	1.24	2,285,000	3	1	1455	118	-	+
الاتحاد الأوروبي	1.52	2,206,000	*5	5	2618	670	-	+
الهند	1.98	1,325,000	4	1	618	43	+	+
البرازيل	1.45	318,500	10	1	234	24	-	-
اليابان	0.99	247,450	17	2	552	50	-	-

* تم حساب القوة النيرانية في الاتحاد الأوروبي على أساس أعلى قوة نيرانية في دول الاتحاد وتخص بريطانيا.

5. في مجال الطاقة

تحتل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى في العالم في معدلات استهلاك الطاقة، كما أنها تملك قدرة إنتاجية عالية في الطاقة مقارنة بالقوى الأخرى المنافسة لها، والجدول التالي يوضح أهم مؤشرات الطاقة لترتيب القوى في النظام العالمي الجديد.

الجدول (0-6)

أهم مؤشرات الطاقة لعام 2012 وفقاً لترتيب القوى

في النظام العالمي الجديد[83]

القوى العالمية	معدل إنتاج النفط (مليون برميل يومياً)	معدل استهلاك النفط (مليون برميل يومياً)	معدل إنتاج الغاز (مليار قدم مكعبة)	معدل استهلاك الغاز (مليار قدم مكعبة)
الولايات المتحدة الأمريكية	10.136	18.949	22,902	24,385
روسيا	10.239	3.115	22,213	17,975
الصين	4.347	9.852	3,629	4,624
الاتحاد الأوروبي	1.692	13.48	5,474	15,817
الهند	0.996	3.411	1,682	2,261
البرازيل	2.685	2.722	515	885
اليابان	0.136	4.481	176	4,361

6. في مجال النقل

تملك الولايات المتحدة الأمريكية قدرات نقل استراتيجي جوي وبحري تمكنها من الوصول إلى أي مكان في العالم، ولديها أكبر عدد من المطارات الضخمة المجهزة؛[84] مثل مطارات أتلانتا وشيكاغو ونيويورك وميامي وهيوستن وسان فرانسيسكو ولوس أنجلوس، وأطول سكك حديدية وطرق سريعة في العالم. والجدول التالي يوضح أهم مؤشرات النقل لترتيب القوى في النظام العالمي الجديد.

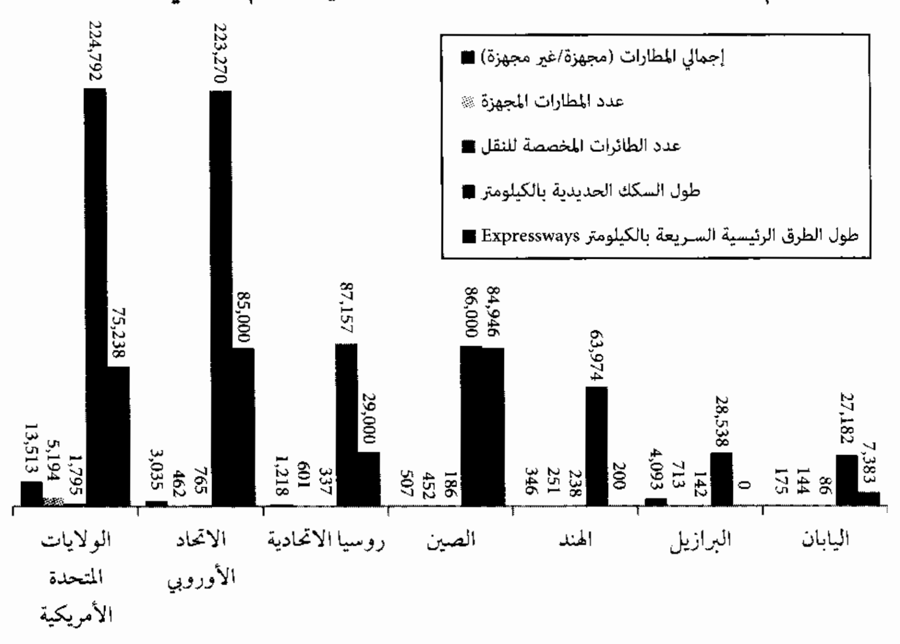
الجدول (0-7)

أهم مؤشـرات النقل لعام 2012 وفقاً لترتيب القوى في النظام العالمي الجديد[85]

القوى العالمية	إجمالي المطارات (مجهزة/ غير مجهزة)	عدد المطارات المجهزة	عدد الطائرات المخصصة للنقل	طول السكك الحديدية بالكيلومتر	طول الطرق الرئيسية السـريعة بالكيلومتر Expressways
الولايات المتحدة الأمريكية	13,513	5,194	1,795	224,792	75,238
الاتحاد الأوروبي	3,035	462	765	223,270	85,000
روسيا	1,218	601	337	87,157	29,000
الصين	507	452	186	86,000	84,946
الهند	346	251	238	63,974	200
البرازيل	4,093	713	142	28,538	غير متاح
اليابان	175	144	86	27,182	7,383

الشكل (0-3)

أهم مؤشـرات النقل وفقاً لترتيب القوى في النظام العالمي الجديد



وقد كتب عالم الاجتماع السياسي الأمريكي جورج جي. فريدمان George G. Friedman في كتابه **الـ (100) عام المقبلة: توقعات للقرن الحادي والعشرين** *The Next 100 Years: A Forecast for the 21st Century*،[86] أن الولايات المتحدة الأمريكية كقوة تنفرد بقمة النظام العالمي الجديد تتبنى خمسة أهداف جيوسياسية استراتيجية هي التي توجه استراتيجيتها الكبرى في هذا النظام. وقد أصبح تحقيق هذه الأهداف أكثر صعوبة على نحو متزايد، كما أصبحت الأهداف أكثر طموحاً بمرور الوقت. ومن أهم ما ذكره حول أهداف الولايات المتحدة الأمريكية والخطط والمساعي الرامية إلى تنفيذها:

1. الهيمنة الكاملة للجيش الأمريكي على أمريكا الشمالية

لو لم تكن حدود الولايات المتحدة الأمريكية ممتدة من الساحل الشرقي إلى الساحل الغربي لأمريكا الشمالية - تستغرق نحو 5 ساعات و47 دقيقة من خلال السفر جواً -[87] لكان من المستبعد تماماً أن تحافظ الولايات المتحدة الأمريكية على بقائها كدولة قومية، وخاصة في ظل وقوعها بين محيطين هائلين هما المحيط الأطلسي والمحيط الهادي ما أسهم في الحفاظ على تماسكها السياسي وحمايتها من التفكك مثلما حدث للاتحاد السوفيتي السابق، والإمبراطوريات الكبرى القديمة والحديثة. في القرن التاسع عشر، وقعت حادثتان مهمتان شكلتا مستقبل الولايات المتحدة الأمريكية: (1) هزيمة البريطانيين عام 1814 في معركة نيو أورلينز New Orleans، التي أعطت الولايات المتحدة الأمريكية سيطرة كاملة على شبكة الأنهار في أمريكا الشمالية. (2) هزيمة الجيش المكسيكي، حيث فقدت المكسيك العديد من الأراضي في الشمال لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية، ومن هذه الأراضي ولاية تكساس، ومعظمها كان نتيجة الخسارة في

المعارك ضد الولايات المتحدة الأمريكية. ومن أشهر المعارك البارزة معركة المكسيك The Mexican War أو The US–Mexican War، تلك التي غزت فيها الولايات المتحدة الأمريكية المكسيك وانتهت في عام 1847،[88] وقد تركت الجيش الأمريكي ليكون القوة المهيمنة في أمريكا الشمالية، وضمنت القارة الأمريكية لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أصبحت دولة واسعة وغنية لا ينافسها استراتيجياً أي قوة في تلك المنطقة.[89]

2. **التخلص من أي تهديد للولايات المتحدة الأمريكية من جانب أي قوة في نصف الكرة الغربي**

إن أمريكا اللاتينية في الواقع لا تشكّل أي تهديد للولايات المتحدة الأمريكية بسبب العوامل الجغرافية. فأمريكا اللاتينية ذات تضاريس وعرة يصعب اجتيازها بواسطة جيوش كبيرة، وهذا يجعل استضافتها لقوة عابرة للقارات أمراً مستبعداً تماماً. والوقت الوحيد الذي يمكن أن تصبح فيه الولايات المتحدة الأمريكية قلقة بشأن أمريكا اللاتينية هو عندما تأتي قوة أجنبية وتبني قواعد لها هناك.[90]

3. **سيطرة القوات البحرية الأمريكية بشكل كامل على الممرات البحرية المؤدية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، بهدف استبعاد أي احتمال لغزو أجنبي**

في الحرب التي بدأت عام 1812 أبحرت القوات البريطانية في خليج تشيسابيك Chesapeake (فرجينيا) وأدت تلك الحرب إلى إحراق مدينة واشنطن دي سي،[91] وطال الحريق البيت الأبيض ومبنى الكونجرس The Capitol الذي كان قيد الإنشاء في مارس عام 1814.[92] وفي القرن التاسع عشر كان

التخوف الأكبر لدى الولايات المتحدة الأمريكية من أن يقوم البريطانيون بإغلاق منافذها إلى المحيطات، وبذلك يخنقونها تماماً. فقامت بتأمين ممرها إلى المحيط الهادي أولاً، واستحوذت على ألاسكا ضمن صفقة مالية مع روسيا في 30 مارس عام 1867،[93] ثم ضمّت هاواي إليها عام 1898.[94] وخلال الحرب العالمية الثانية طردت البريطانيين من ساحلها المطل على المحيط الأطلسي، وبذلك أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية منيعة فعلياً وعصيّة على الغزو الأجنبي.[95]

4. الهيمنة الكاملة على محيطات العالم لتعزيز ضمان الأمن المادي للولايات المتحدة الأمريكية وحماية مصالحها وإحكام السيطرة على التجارة الدولية

خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب العالمية الثانية وهي تمتلك أقوى أسطول بحري في العالم، ولها قواعد بحرية موزعة حول العالم. وهذه هي الحقيقة الجيوسياسية الوحيدة والأكثر أهمية في العالم؛ الولايات المتحدة الأمريكية تسيطر على محيطات العالم، ويُعتبر الاحتفاظ بهذه السيطرة الهدف الأهم لها وفق المنظور الجيوسياسي.[96]

5. منع أي دولة أخرى من أن تشكل تحدياً للقوة البحرية العالمية للولايات المتحدة الأمريكية

بعد أن حققت الولايات المتحدة الأمريكية هيمنتها المطلقة على محيطات العالم جميعها، تريد الاحتفاظ بهذه الهيمنة مرتكزاً لاستراتيجيتها الكونية للنظام العالمي الجديد. وهذا الأمر يفرض عليها العمل على منع أي قوة أخرى، وحرمانها من الموارد التي يمكن استثمارها في بناء أسطول

بحري يستطيع تحدي هـذه الهيمنـة. وتعمـل الولايـات المتحـدة الأمريكيـة جاهدة على إقامة تحالفات متغيرة لمنع ظهور أي قوة إقليمية مهيمنة محتملـة. ونظراً إلى كونها تحقق أهدافها الاستراتيجية بطريقـة منهجيـة منظمـة، فهـي تتبنى الهـدف الأساسـي الأبعـد المتمثـل في منـع نشـوء أي قـوة كـبرى في أوراسيا.[97] ولم يكن الهدف من تدخلاتها في يوم من الأيام تحقيق شـيء محدد - على الرغم من الشعارات السياسية الكثيرة - بل كان هدفها منع حـدوث أمر مفاجئ أو غير متوقع. فالولايات المتحدة الأمريكيـة تريـد منـع تحقيـق الاستقرار في المناطق التي قد تبرز فيها قوة أخرى منافسة لها.

النظام العالمي الجديد والعلاقات الدولية

للنظام العـالمي الجديـد دور رئيسـي في هيكلـة العلاقـات الدوليـة مـن جانب، وفي تغيير موازين القوى من جانب آخر، حيـث نجـد النظـام العـالمي الجديد يعمل على تحقيق الاستقرار وضمان الأمن في المناطق التي تضم مصالحه الاسـتراتيجية الحيويـة، في حـين نجـده يغـضّ الطـرف عـن الصـراعـات والصدامات في المناطق غير المؤثرة في مصـالحه، بمعنـى أن هيكلـة العلاقـات الدولية تتناسب طردياً مع الأهمية الاستراتيجية لمصالح القوى الكبرى الفاعلة في النظام العالمي الجديد، فكلما زادت المصالح الاستراتيجية للنظـام الـدولي في منطقـة زاد دور قـوى هذا النظـام في السعـي إلى تحقيـق الاستقرار أو فرضـه.

يهتم النظام العالمي الجديد بموازين القوى ولكن ليس على حساب تـوازن المصالح،[98] وينتج من ذلـك إمـا سـلام حقيقـي - واقعـي Real Peace في ظـل وجود نوع من تـوازن القـوى مـع الاعـتراف بوجـود تناقضـات وتضـارب في

المصالح؛ ما يقود إلى الحاجة أحياناً إلى إدارة الأزمات أو الإدارة بالأزمات، وإما سلام مثالي - شامل Perfect Peace، حيث يتوافر الردع المتبادل في توازن القوى؛ ما يقود إلى اختفاء الصراعات داخل العائلة الدولية.[99] في ظل عالم أحادي القطبية، مثل الوضع الراهن، تقل درجة المناورة بين القوى المتصارعة أو المتنافسة، وتصبح هيكلة العلاقات الدولية ونوعيتها ومستواها نابعة من مدى القرب أو البعد عن القطب الفاعل في النظام العالمي الجديد، كما تفتقد السياسة الدولية التوازن في مقاربة الأزمات وهيكلة العلاقات الدولية.

وبرغم وجود بعض التأثير من القوى الأخرى الفاعلة في النظام العالمي الجديد مثل الصين وروسيا والاتحاد الأوروبي، فإنها لم تستطع حتى الآن أخذ مكانها كأحد الأقطاب الفاعلة في النظام العالمي الجديد مقارنة بالمكانة الأمريكية العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية والتعليمية والإعلامية، لذلك فهي تعمل أحياناً على إبطاء توجهات القطب الرئيسي، والسعي في أحيان أخرى إلى مقايضته، تحقيقاً لبعض المصالح أو المكاسب الاستراتيجية، ومن هنا نجدها تقف على هامش ساحة التنافس العالمي مع الولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة أن لديها مشكلات داخلية وصعوبات متعددة، تحد من طموحاتها، وتقلص من تطلعاتها إلى أن يكون لها نفوذ في النظام العالمي الجديد.[100]

إن انتهاء الصراع العقائدي بين الشرق والغرب لا يعني اختفاء دور الأيديولوجيا (العقيدة السياسية) بوصفها عاملاً محركاً للعلاقات داخل النظام العالمي الجديد، فالصراع انتقل من القمة إلى القاعدة؛ أي انتقل إلى

المناطق الفرعية، ما يؤثر بصورة مباشـــرة في هيكلـة العلاقـات الدوليـة.[101] ولعل ما يدور في العالم اليوم من نزاعات واضطرابات وحروب وتمرد تنطلق من تضاريس القوميات وجغرافيـا الأديـان والمـذاهب، يُعـدُّ نتاجـاً طبيعيـاً لطبيعة هيكلة النظام العالمي الجديـد في ظـل الأحاديـة القطبيـة. وهـو نظـام انتقائي يعمل وفق حسابات مصالح القوة المهيمنة عليه، ومـن ثـم يميـل إلى طرف على حساب الطرف الآخر، أو يقف مراقباً على الحياد ما دامت مصالح هذه القوة الاستراتيجية لم تتأثر؛ لذلك تنطلق الأطراف التـي تشـعر بغيـاب العدالة الدولية سعياً وراء تحقيق مصالحها باستخدام العنف، فتطفو الطائفية والمذهبية والقومية على السطح.

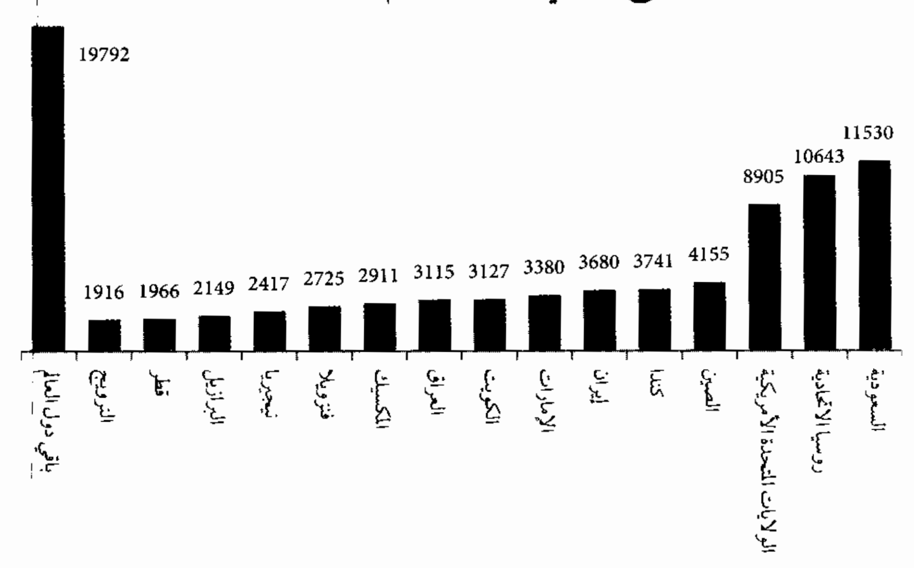
يضاف إلى ما سبق دور النظام العالمي الجديد في تعزيـز الصـــراع حـول مصادر الطاقة،[102] بل البحث عن مصادر للطاقـة البديلـة، فقـد كـان الـنفط العنصـــر الحاضـــر في أغلـب أحـداث العـالم، فهـو أحـد مرتكـزات القـوة للاقتصاد العالمي، وهذا يعني أنه أحد العوامل المـؤثرة في هيكلـة العلاقـات الدولية وتوزيع القوة، ومن ثم فإن القوى القطبية تسعى إلى فرض سـيطرتها عليه من ناحيتي التسعير والإمدادات لضمان التفوق الاقتصادي من ناحيـة، والسيطرة الاقتصادية على القوى المنافسة من ناحية أخرى.

الجدول (0-8)

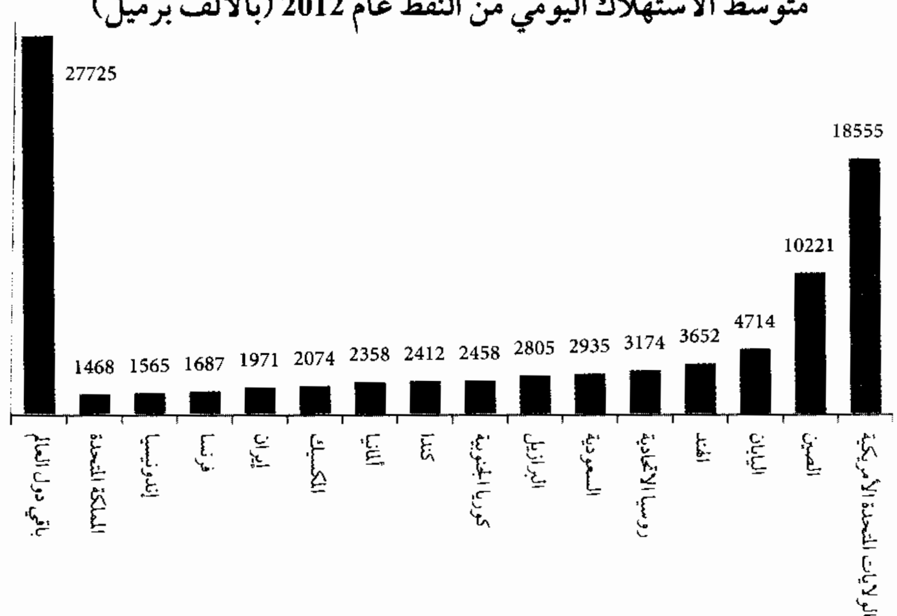
متوسط الإنتاج والاستهلاك اليومي من النفط عام 2012[103]

الدولة	متوسط الإنتاج اليومي بالألف برميل	الدولة	متوسط الاستهلاك اليومي بالألف برميل
السعودية	11530	الولايات المتحدة الأمريكية	18555
روسيا	10643	الصين	10221
الولايات المتحدة الأمريكية	8905	اليابان	4714
الصين	4155	الهند	3652
كندا	3741	روسيا	3174
إيران	3680	السعودية	2935
الإمارات	3380	البرازيل	2805
الكويت	3127	كوريا الجنوبية	2458
العراق	3115	كندا	2412
المكسيك	2911	ألمانيا	2358
فنزويلا	2725	المكسيك	2074
نيجيريا	2417	إيران	1971
البرازيل	2149	فرنسا	1687
قطر	1966	إندونيسيا	1565
النرويج	1916	المملكة المتحدة	1468
باقي دول العالم	19792	باقي دول العالم	27725
إجمالي العالم	86152	إجمالي العالم	89774

الشكل (0-4)
متوسط الإنتاج اليومي من النفط عام 2012 (بالألف برميل)



الشكل (0-5)
متوسط الاستهلاك اليومي من النفط عام 2012 (بالألف برميل)



ولكن مويزيس آر. نعيم Moisés R. Naím يـرى في كتابـه "**نهايـة عصـر القوة**" *The End of Power*،[104] أن طبيعة القوة في النظام العالمي الجديد آخذة في الاضمحلال والتحول، من الغرب إلى الشـرق، ومن الشمال إلى الجنوب، ومـن مستوى الدولة إلى الساحات العامة، ومن الجيوش الكبيرة المستقرة إلى تنظـيمات ما دون الدولة المتمـردة والمتطرفـة، ومـن الشــركات العملاقـة إلى الشــركات الصغيرة النشيطة، ومن العضلات إلى العقـل.[105] وأعتقـد أن تحـول القـوة مـن الغرب إلى الشـرق، ومن الشمال إلى الجنوب، وغير ذلـك مـن التحـولات، كـما يرى نعيم، لا ينفي هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على آليات هـذا التحـول، ولا يقلل من قبضتها وهيمنتها ودورها القيادي في النظام العالمي الجديد.

وبحسب نعيم، فإن القـوة آخـذة في التغـير، حيـث أصـبحت أصـعب في الاستخدام وأيســر في الفقـدان.[106] ونتيجـة لـذلك، فـإن معظـم قـادة الـدول أصبحوا أقل قوة مقارنة بسابقيهم، وحدوث اضطرابات غدا أمراً متوقعاً بشكل غير مسبوق. إن التظاهرات ضد المؤسسـات الرسـمية في الـدول الصـغيرة قـد تطيح الأنظمة المستبدة، وتقضـي عـلى ممارسـات الاحتكـار والفسـاد، وتتيح فرصاً جديدة للبناء، لكن في الوقت نفسه قد يتمخض عنها حالة من الفوضـى والشلل. وتشير الأحداث والتغيرات الداخلية في بعض الـدول العربيـة خـلال السنوات الأخيرة، إلى أن موجات التغيير الناجمـة عـن تحـول أنـماط القـوة مـن الأنظمة الحاكمة، إلى الشارع في بعض الأحيـان، تفـرز أشـكالاً مـن الفوضـى والاضطراب الذي تصعب السيطرة عليـه، وقـد يسـتمر لسـنوات، بـل ويهـدد تماسك الدول واستقرارها ومكانتها الإقليمية. وبالمنطق ذاتـه، ونتيجـة لتحـول

أنماط القوة وفقاً لوجهة نظر نعيم، لم تنتج آخر جولة من محادثات الأمم المتحدة حول المناخ تقارباً بين دول العالم لمعالجة ظاهرة الاحتباس الحراري.[107]

ومن ناحية أخرى فإن القوة آخذة في التراجع في ميادين القتال حول العالم، بل داخل مجالس إدارات الشركات. وقد توصلت دراسة أجراها عام 2001 أستاذ العلوم السياسية في جامعة بوسطن الأمريكية إيفان أريجون توفت Ivan Arreguin–Toft،[108] على 197 حرباً لامتماثلة – غير تقليدية –[109] إلى أن الحروب اللامتماثلة التي اندلعت خلال الفترة ما بين عامي 1800 و1849، قد حققت فيها الأطراف الأضعف، من حيث نوعية التسليح وحجم القوات، أهدافها الاستراتيجية في 11.8٪ فقط من الحالات، لكن في مثل هذا النوع من الحروب خلال الفترة ما بين عامي 1950 و1998، حققت الأطراف الأضعف أهدافها الاستراتيجية بنسبة 55٪.[110] لذا، لم تعد القوة العسكرية على ما كانت عليه في السابق، وكذا الحال بالنسبة إلى الشركات. ففي عام 1980، تم تصنيف شركة أمريكية واحدة هي شركة ريثيون Raytheon للصناعات المدنية والعسكرية، ضمن أفضل 20 شركة من حيث الحجم والصناعة، مع احتمال التراجع عن هذا الترتيب بنسبة 10٪ على مدى السنوات الخمس التالية، وبعد عقدين من الزمن، تزايدت فرصة التراجع عن التصنيف بنسبة 25٪ وتراجع متوسط فترة بقاء الرئيس التنفيذي في الشركة من نحو عشرة أعوام إبان تسعينيات القرن العشرين إلى خمسة أعوام ونصف في السنوات الأخيرة.[111]

لقد برز تراجع تأثير القوة بوضوح في النظام العالمي الجديد، حيث استطاع تنظيم القاعدة تهديد الصورة الذهنية للولايات المتحدة الأمريكية، كما استطاعت حركة "طالبان" تكبيد القوات الأمريكية وقوات التحالف الدولي خسائر كبيرة

وحرمتها من تحقيق الانتصار الكامل، فضلاً عن أن قراصنة صوماليين مزودين بقوارب متهالكة وبنادق من طراز AK-47 استطاعوا الحد من الفاعلية العملياتية لقطع عسكرية حديثة متعددة الجنسيات – من بينها قطع بحرية تنتمي إلى أكبر قوة عسكرية في التاريخ، وهي الولايات المتحدة الأمريكية – تم حشدها لمواجهة أعمال القرصنة البحرية في تلك المنطقة. كما فشل زعماء الاتحاد الأوروبي في الحد من الأزمة الاقتصادية التي بدأت في الاقتصاد اليوناني صغير الحجم نسبياً. وعندما يكون العالم عاجزاً عن الاتفاق على كيفية الحد من انبعاث الكربون، يصبح من الواضح أن ثمة شيئاً يحدث للقوة في النظام العالمي الجديد، ويتجاوز أي تنافس صيني – أمريكي يقوم على معادلة المحصلة الصفرية. وربما يكون هذا التراجع في تأثير القوة في النظام العالمي الجديد ناتجاً من ثلاث ثورات متزامنة: الوفرة في كل شيء، وسهولة تنقل الأفكار والبشر، والتغيرات العميقة في عقليات الجماهير.[112]

ثورة الوفرة: يتسم عالم القرن الحادي والعشرين بالوفرة في كل شيء، من وفرة البشر إلى وفرة محو الأمية، والمنتجات في الأسواق، والأحزاب السياسية. والطبقة الوسطى العالمية آخذة في التوسع، فبحلول عام 2050، سيتضاعف عدد سكان العالم أربع مرات عما كانت عليه الحال قبل 100 سنة.[113] ووفقاً لتقارير البنك الدولي، يتوقع انخفاض نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع بحلول عام 2015 بنسبة 16.3٪،[114] وهي المرة الأولى التي يحدث فيها ذلك منذ أن أضحت الإحصاءات عن الفقر في العالم متاحة. ومنذ عام 2006، انضم 28 بلداً كانت في عداد البلدان ذات الدخل المنخفض إلى صفوف البلدان ذات الدخل المتوسط.[115] وهذه الطبقة المتوسطة، التي تتسم بحسن الاطلاع ونفاد

الصبر لأنها تريد إحراز التقدم بوتيرة أسرع من قدرة الحكومات على تحقيق ذلك، والتي حوّلها عدم تسامحها مع الفساد إلى قوة فعالة، تعد المحرك الدافع للعديد من التغيرات السياسية الحاصلة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين في دول العالم النامي.[116]

ثورة التنقل: توجد ثورة في النظام العالمي الجديد تعبّر عنها حركة البشر الذين يتنقلون اليوم أكثر من أي وقت مضى في التاريخ؛ ما يجعل السيطرة عليهم مهمة شاقة جداً. وتقدر الأمم المتحدة أن هناك 214 مليون مهاجر في أنحاء العالم يعيشون في مكان آخر غير بلدهم الأصلي؛ أي بزيادة قدرها 37٪ في العقدين الماضيين.[117] فالهجرات العرقية والدينية والمهنية الاحترافية والهجرات السياسية الحاصلة جرّاء شتى أنواع الصراعات والضغوط التنموية وغير ذلك، تغير توزيع السلطة ضمن السكان، ومن ثم تسمح للمهاجرين بتولي السلطة من دون النظر إلى العرق أو اللون أو المذهب أو الطائفة.

ثورة التفكير والذهنيات: في النظام العالمي الجديد، نجد البشر لا يتوقفون عن الاستهلاك أو الحركة، كما أتيح لهم الوصول إلى المزيد من مصادر المعلومات والمعرفة بشكل يفوق أي وقت مضى، وهو ما يُعرف باقتصاد المعرفة Knowledge Economy، حيث أصبحت المعرفة هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي سواء في الإنتاج أو الخدمات بالاعتماد على التقدم العلمي والتقنية والابتكار،[118] ما أفرز بدوره تحولاً معرفياً وذهنياً عالمياً هائلاً. ولقد بيّن **مسح القيم العالمية** لعام 2010، إجماعاً عالمياً متزايداً على أهمية الحريات الفردية والمساواة بين الجنسين، وعلى اللاتسامح الشعبي مع أنظمة الحكم

الدكتاتورية.[119] كما يُعدُّ عدم الرضا عن الأنظمة السياسية، والأعراف الاجتماعية، والمؤسسات الحكومية، ظاهرة متنامية وعالمية. ومثال على ذلك زيادة تمكين المرأة في العديد من بلدان العالم، فقد تم حظر الطلاق في المجتمعات التقليدية، ولكنه أكثر شيوعاً الآن في كل مكان. وعلى سبيل المثال، ارتفعت معدلات الطلاق لتصل إلى 20٪ في المملكة العربية السعودية، و26٪ في دولة الإمارات العربية المتحدة، و37٪ في دولة الكويت بحسب دراسة أجريت عام 2010.[120] وبالتأكيد فإن هذه المؤشرات تعمل باتجاه مضاد لجهود تمكين المرأة في هذه الدول، أو على أقل التقديرات تحد من فاعلية هذه الجهود.

إن اجتماع هذه الثورات الثلاث معاً، أسهم في إضعاف الحواجز التي كانت تحمي الأقوياء من المنافسين، حيث تساعد ثورة الوفرة المنافسين على اكتساح تلك الحواجز، كما تساعدهم ثورة التنقل على الالتفاف عليها، في حين أن الثورة العقلية تساعدهم على تقويضها.

وإذا كنت أرى أن الطرح السابق بشأن حدود القوة في النظام العالمي الجديد يتضمن حقائق ثابتة، فإن من الضروري أيضاً الإشارة إلى أن هذا الطرح يتغاضى في جوهره عن التغير الحاد في طبيعة القوة، وأن التراجع في مفردات القوة التقليدية لا يعني في المقابل تراجعاً مطلقاً للدولة التي تحظى بالنصيب الأوفر من هذه القوة، ولاسيما أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أدركت هذه المتغيرات باكراً، وهناك الكثير من البحوث والدراسات الأمريكية في هذا الإطار،[121] وتتناول في مجملها التغيرات التي طرأت على مفهوم القوة وحدود استخدامها، ومن ثم إعادة ابتكار القوة، والمزج بين القوة الخشنة أو

الصلبة من ناحية والقوة الناعمة من ناحية ثانية، وظهور ما وُصف بالقوة الذكية،[122] التي تمزج بين القوتين.

مبدأ التدخل الإنساني في النظام العالمي الجديد

برز مبدأ التدخل الإنساني كدور مهم للنظام العالمي الجديد عقب انتهاء الحرب الباردة وبروز معالم هذا النظام الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية، إذ نتج عن سقوط المنظومة الاشتراكية تفشي الصراعات الداخلية فى الكثير من الدول، ما أدى إلى انتشار العديد من المظالم والحروب، وخاصة ما يتعلق بالعرقيات. وقد فرض هذا على الدول والمنظمات الدولية التدخل لحماية هذه الأقليات والسكان الذين يتعرضون لانتهاكات حقوق الإنسان، مثلما حدث في كوسوفا وليبيا، بحيث يمكن للقوة العظمى الوحيدة في النظام العالمي الجديد، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، بالتعاون مع بعض القوى الكبرى، التدخل في أي منطقة من العالم، وتحديداً المناطق التي تشهد كوارث طبيعية أو صناعية أو سياسية أو عسكرية أو اقتصادية تهدد حياة السكان أو تواجه حالة من الفوضى الأمنية التي يصعب السيطرة عليها محلياً، بزعم الأوضاع الإنسانية والحاجة إلى فرض السلم، مثلما حدث في شمال العراق عام 1991، وفي الصومال عام 1992، وفي كوسوفا عام 1999.[123]

وقد اصطدم مبدأ التدخل الإنساني أو التدخل لأغراض إنسانية بمفاهيم السيادة والاستقلال، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمواثيق

الدولية التي تعارفت عليها الدول، وهي الأمور التي تتمسك بها بعض الدول عندما تتخذ مواقف متطرفة ضد المعارضة السياسية أو المجموعات العرقية أو الأقليات الدينية والمذهبية. لذلك يحاول أصحاب مبدأ التدخل الإنساني صبغ أهدافهم بصبغة أخلاقية، ويبررون عملياتهم وفق منظور إنساني، ويعملون على إضفاء الشرعية الدولية على عملياتهم من خلال حث مجلس الأمن الدولي والمنظمات الدولية الأخرى على استصدار قرارات بالإدانة، ومن ثم السماح بالتدخل لظروف إنسانية، إلا أن تنفيذ هذا المبدأ بصورة انتقائية يكشف عن وجود مصالح ضمنية يراد تحقيقها من خلال تطبيقه، وهو ما يفرض ضرورة تدخل الأمم المتحدة ومنظماتها الدولية في منح حق استخدام هذا المبدأ.[124]

ومن جانب آخر، اصطدم مبدأ التدخل الإنساني كوصفة عالمية يمكن تطبيقها في جميع الظروف، بالسياق التاريخي والثقافي، فتجاوز القوات الأجنبية للسيادة الوطنية من دون غطاء من الشرعية الدولية بزعم إنشاء بيئة آمنة لتقديم المساعدات الإنسانية، لا يأخذ في الاعتبار الحقائق التاريخية والطبيعة الثقافية والمجتمعية والعرقية وأبعاد الصراع الذي يجري داخل الدولة التي يتم اختراق سيادتها، ما يؤدي عادة إلى الفشل من جانب، ويزيد من التحديات التي تواجه استراتيجية الخروج من جانب آخر. والأمثلة على ذلك كثيرة، مثل الصومال والبوسنة وكوسوفا والعراق وأفغانستان. ويعد امتلاك أسلحة الدمار الشامل واستخدامها من جانب بعض الأنظمة ضد المدنيين أحد المسوغات التي تثير فكرة التدخل الإنساني وفقاً لمقررات الشرعية الدولية، وهو الموضوع ذاته الذي أثار قدراً هائلاً من الجدل في الأزمة السورية.

وقد فرضت الحقائق السابقة العديد من الأسئلة بشأن التدخل الإنساني، مثل: ما القضايا الإنسانية التي ستختار القوة العظمى والقوى الكبرى استخدام قوتها العسكرية فيها؟ وأين؟ وما الحاجة إلى إضفاء شرعية الأمم المتحدة على هذا التدخل؟ وما مدى استعداد القوى الكبرى والقوة العظمى لتحمُّل المخاطر الناجمة عن هذا التدخل؟ وما الإجراءات الأخرى التي يلزم اتخاذها لإنجاح العمل العسكري؟ وما الفترة الزمنية اللازمة لتحقيق الهدف؟ وما مدى تأثيرها في المجتمع الجاري اختراق سيادته؟

وإذا كان عدد الدول ذات السيادة قد تضاعف ما يزيد على أربع مرات تقريباً منذ الأربعينيات من القرن الماضي، من 41 دولة إلى 194 دولة،[125] فإن النظام العالمي الجديد فرض عليها التخلي أحياناً عن سيادتها لمصلحة الأمن والاستقرار العالمي، وكذلك تراجع السيادة أمام بعض الهيئات الدولية مثل صندوق النقد الدولي وصناديق الاستثمارات العالية المخاطر، وصناديق الثروة السيادية، والجريمة المنظمة، فهي تفرض شروطها حفاظاً على حقوقها وتعمل على المراقبة الدقيقة للدول التي تتعامل معها للتأكد من التزامها بالشروط التي وضعتها هذه الهيئات لضمان حقوقها، وهو ما يعني اختراق سيادة الدولة.

الجدول (0-9)

أكبر مؤسسات إدارة صناديق الاستثمارات العالية المخاطر (Hedge Funds) في العالم من حيث حجم الأصول المدارة في أكتوبر 2011[126]

مؤسسات إدارة الاستثمار العالية المخاطر	حجم الأصول المدارة (مليار دولار)
بريدجواتر أسوشيتس (الولايات المتحدة) Bridgewater Associates	77.6
مان جروب (المملكة المتحدة) Man Group	64.5
جي بي مورجان لإدارة الأصول (الولايات المتحدة) JPMorgan Asset Management	46.6
بريفان هاوارد لإدارة الأصول (المملكة المتحدة) Brevan Howard Asset Management	32.6
أوخ-زيف كابيتال مانجمنت جروب (الولايات المتحدة) Och-Ziff Capital Management Group	28.5

ومن جانب آخر، فإن السلطة الحاكمة في أي دولة لم تعد مطلقة، بل باتت تعمل في ظل قيود داخلية ومحددات خارجية يمكن أن تطيحها إذا تم تجاهلها. ففي عام 1977 كان هناك 89 بلداً تخضع لحكم استبدادي - هو الانفراد بالسلطة لشخص أو مجموعة أشخاص وفق حكم مطلق عن طريق القمع ومصادرة الحريات والعمل لتحقيق المصالح الخاصة للنخبة الحاكمة -[127] ولكن بحلول عام 2011 انخفض العدد إلى 22 دولة فقط. واليوم يعيش أكثر من نصف سكان العالم في ظل حكومات ديمقراطية.[128] كما أجريت في عام 2011 انتخابات ديمقراطية في 117 دولة من أصل 193 دولة، مقارنة بعام 1989، حيث جرت الانتخابات الديمقراطية في 69 دولة من أصل 167 دولة.[129]

إن تراجع السلطة الحاكمة في أي دولة ليس مرده إلى قوة الديمقراطية والتمكين اللذين أتاحتهما شبكة الإنترنت فقط؛ فتقنيات الاتصال ووسائل التواصل الاجتماعي هي أدوات مهمة، لكن لكي يكون لها تأثير فإن هذه الأدوات بحاجة إلى مستخدمين، وهؤلاء المستخدمون بحاجة إلى توجيه وتحفيز. لقد كان استخدام وسائل التواصل الاجتماعي عاملاً أساسياً في تمكين متظاهري ومحتجي "الصحوة العربية"، بيد أن الظروف التي دفعت هؤلاء المتظاهرين للنزول إلى الشارع كانت محلية وشخصية؛ من قبيل البطالة والظروف المعيشية وتدهور الوضع الاقتصادي، وارتفاع سقف التوقعات التي لم تلبَّ لأفراد الطبقة الوسطى السريعة النمو والأفضل تعليماً. علاوة على ذلك، فإن التقنيات ذاتها التي مكّنت المواطنين من استكشاف آفاق جديدة لمراقبة تصرفات الدولة، وتتبُّع أساليب القمع التي تنتهجها، ساعدت إيران، على سبيل المثال، على التعرف على هوية المشاركين في "الثورة الخضراء" في عام 2009، وإيداعهم السجن.[130]

فخلال سعي النظام العالمي الجديد إلى هيكلة العلاقات الدولية وفق مصالحه تم طرح مسألة الإصلاح السياسي وتحقيق الديمقراطية والحفاظ على حقوق الإنسان، وهي مسائل تؤثر في الصورة الخارجية لوحدات النظام العالمي الجديد من ناحية، وتسمح بإثارة الشكوك حول شرعية حكم بعض الأنظمة الحاكمة في هذه الوحدات من ناحية أخرى. لذلك نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية قد استخدمت القوة ضد هايتي لفرض الديمقراطية خلال الفترة سبتمبر 1994 – مارس 1995.[131]

ولقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إسباغ الشرعية الدولية على دورها في النظام العالمي الجديد، أي التصرف من خلال مظلة الأمم المتحدة ومؤسساتها الدولية، ما يعني تطويع عمل هذه الهيئات والمنظمات الدولية لتحقيق المصالح الاستراتيجية الأمريكية، والتعامل مع القضايا العالمية وفق منظورها الذاتي ومصلحتها الحيوية ومن دون اعتراض القوى الكبرى في العالم.[132]

تأثيرات النظام العالمي الجديد

من المؤكد أن للنظام العالمي تأثيرات مختلفة، بعضها نابع من بنية النظام العالمي الجديد ذاته، وبعضها نتيجة سلوك القوى الفاعلة فيه، لذلك تتنوع هذه التأثيرات كالآتي:

1. تأثير سياسي: حيث انتشرت مصطلحات: الشفافية، والحوكمة، والحكم الرشيد،[133] والديمقراطية، والإصلاح السياسي، وحقوق الإنسان، وحقوق المرأة والأقليات، ومن ثم جرى انكشاف استراتيجي لكثير من دول العالم في مواجهة متطلبات النظام العالمي الجديد.
2. تأثير اقتصادي: فالأزمة الاقتصادية العالمية تتفاعل منذ عام 2007 وتؤثر في جميع دول العالم، ولا تزال تُلقي بتداعياتها على دول كثيرة في الاتحاد الأوروبي وحول العالم، بينما بدأت حرب العملات داخل المنظومة المالية العالمية.
3. تأثير اجتماعي: فقد أصبحنا نعيش العولمة في قرية كونية صغيرة، ومن ثم يصعب على أي مجتمع أن يعيش بمعزل داخل هذه القرية، فالعلاقات المتبادلة بين الأفراد والمجتمعات تزيد من عمق التأثير والتأثر وبناء رأي عام عالمي يؤثر في دور النظام العالمي الجديد تجاه موضوعات وقضايا بعينها.

4. تأثير عسكري: فقد بات استخدام القوة المسلحة سمة رئيسية في النظام العالمي الجديد، يتم الاعتماد عليها لفرض مصالح القوى الكبرى. وجرى تطويع مجلس الأمن الدولي لإضفاء الشرعية على التدخل العسكري، فقد أضفى قرار مجلس الأمن الدولي رقم 794 لعام 1992 الشرعية على التدخل العسكري الأمريكي في الصومال باسم "عملية إعادة الأمل"، وكذلك قرار مجلس الأمن الدولي رقم 940 لعام 1994 الذي أجاز التدخل العسكري لمجموعة من الدول في هايتي، وهو الأمر الذي دفع الإدارة الأمريكية حينها إلى غزو هايتي في مايو 1994،[134] والقرار رقم 1368 في سبتمبر 2001 الذي منح الولايات المتحدة الأمريكية حق الدفاع الشرعي والجماعي لتغزو أفغانستان، والقرار رقم 1441 الصادر في 8 نوفمبر عام 2002 الذي اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية مبرراً لغزو العراق في مارس عام 2003، وفي ظل الخلل في ميزان القوى العالمي اتجه العالم إلى الأحلاف والتحالفات.

5. تأثير إعلامي: فقد برز تأثير دور وسائل الإعلام التقليدية المرئية والمسموعة والمقروءة، وكذلك الإلكترونية عن طريق شبكة الإنترنت، لتربط العالم على مستويات عدة وفي اتجاهات مختلفة في شبكة عابرة للحدود والزمان والمكان، من مستوى الفرد حتى الحكومات، ومن قاعدة الهرم إلى قمته في النظام العالمي الجديد. كما يُعتبر الحديث عن ثورة الاتصالات والتقنية ذا تأثير مباشر في النظام العالمي الجديد، فبعد انهيار الحواجز المصطنعة بين الشعوب والمجتمعات وتوافر قدرات تسمح بتخطي مسائل السيادة بات العالم قرية كونية داخل منظومة النظام العالمي الجديد.

تقسيم الكتاب

لتحقيق الهدف من إعداد الكتاب وإصداره، تم تقسيمه إلى سبعة فصول رئيسية بالإضافة إلى التمهيد والمدخل والخاتمة، كالآتي:

في المدخل الذي نحن بصدده الآن، تم التركيز على الأطروحة المركزية في هذا الكتاب؛ وهي أن الولايات المتحدة الأمريكية تعد القطب المهيمن على النظام العالمي الجديد، مع وجود قوى كبرى مثل: الصين والاتحاد الأوروبي وروسيا واليابان ودول صاعدة ذات ثقل دولي مثل الهند والبرازيل، وفقاً لمعايير عالمية تم على أساسها اقتراح هيكلية القوى في النظام العالمي الجديد، ومن أهمها: التعليم والثقافة والاقتصاد والتقنية والقدرة العسكرية والطاقة والنقل. وتعد هذه المعايير بمنزلة عناصر القياس الرئيسية التي يمكن الاسترشاد بها في تحديد مكانة الدولة داخل النظام، أو القواعد التي يمكن عن طريقها التوصل إلى البنية الهرمية للنظام العالمي الجديد.

في الفصل الأول المعنون: **النظام العالمي الجديد: المفاهيم والسمات**، تم تقسيم هذا الفصل إلى محورين، أولهما يتناول مفاهيم النظام العالمي الجديد كمدخل أساسي للوقوف على الأطر المختلفة لهذا النظام، وتحديد ماهيته وأبعاده وطبيعة بنيته والتفاعل بين وحداته، والفروق الفاصلة بين النظام العالمي الجديد والنظام الدولي، ومفهوم الفاعل الكوني والقوة العظمى، حيث يشارك الأول الآخرين شؤون الكون، في حين يؤثر الثاني في الدول والحكومات ويصوغ مسيرة العالم بأكمله، فإذا كان الأول مشاركاً وله رأي، فإن الثاني مسيطر وذو استراتيجية كونية يعمل على تحقيقها بما يمتلكه من أدوات عالمية التأثير.

أما المحور الثاني فيتناول أبرز سمات النظام العالمي الجديد، ومنها المجتمع المدني العالمي والعولمة والصراع الحضاري والأيديولوجي في النظام العالمي الجديد وتداعياته على منظومة المجتمع الدولي ، وجدلية العلاقة بين العولمة وسيادة الدولة، والتأثيرات المتبادلة بين العولمة والواقعية والليبرالية، ويناقش نظرية نهاية التاريخ والصراع بين الإسلام والغرب، وانتشار الصراعات العرقية والطائفية والمذهبية، وتنامي التيارات والأيديولوجيات المتطرفة وخاصة ظهور اليمين الأمريكي، حيث يواجه النظام العالمي الجديد تحديات ومخاطر ناتجة عن الصراعات الجديدة - القديمة تختلف في شدتها وطبيعتها وآثارها وتداعياتها بحسب مدى قدرة النظام على التعامل معها ومواجهتها. كما يتناول هذا المحور أيضاً السيناريوهات الناتجة عن تأثير الأيديولوجيات في العلاقات الدولية، وتشمل: سيناريو استمرار المشهد الراهن، وسيناريو تراجع الأيديولوجيا الكونية، وسيناريو تمكن الأيديولوجيات التقدمية والإنسانية من استعادة زمام المبادرة السياسية.

وأناقش في هذا المحور أيضاً دور الولايات المتحدة الأمريكية كقطب أحادي على قمة النظام العالمي الجديد ودولة رائدة في مجال البحوث والتطوير والتعليم العالي وأنشطة ريادة الأعمال، وتحالفها مع أكبر كيانين يماثلانها تقريباً من حيث نصيب الفرد من الدخل المحلي الإجمالي، وهما الاتحاد الأوروبي واليابان، ولذلك يصعب القول إننا نعيش في "عالم ما بعد العصر الأمريكي"، بل إننا نشهد أو نستشرف "آفاق العصر

الأمريكي"، ولكن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تواجه مشكلاتها الداخلية مثل الديون والصراع السياسي والحفاظ على تطوير نوعية التعليم الثانوي.

أما الفصل الثاني المعنون: **العوامل المؤثرة في بنية النظام العالمي الجديد**، فيتناول العوامل المؤثرة في بنية النظام العالمي الجديد، ومن ثم طبيعة تكوينه وبنيته على المستويين الأفقي والرأسي، للوقوف على مدى تأثيره في هيكلة العلاقات الدولية، الأمر الذي يقود إلى دراسة شكل العلاقات بين الدول وأبعادها في ظل النظام العالمي الجديد، والفرص والقيود الاستراتيجية على إدارة السياسة الخارجية، وكيفية مواجهة التحديات الكونية المشتركة، ويناقش العلاقة بين الحضارات، حيث بات حوار الحضارات وصراعها أحد الأسئلة المثارة في بنية النظام العالمي الجديد في ظل المساعي الحثيثة لنشر نموذج موحد في العالم ثقافياً ومجتمعياً.

ويتناول هذا الفصل كذلك موقع القوة في العلاقات الدولية وكيفية تأثيرها في بنية النظام العالمي الجديد، والعوامل الاقتصادية التي تُعدُّ المرتكز الرئيسي في هيكلية هذه البنية، والتفوق العسكري الاستراتيجي، والتقدم العلمي والتقني الذي غيّر أنماط التفكير والتعامل بين البشر والمجتمعات، وألقى بظلاله على المجالات الإنسانية كلها، وأثر بشكل مباشر في بنية النظام العالمي الجديد. فمن يمتلك التقدم العلمي والتطور التقني يسيطر على المعرفة، ومن يستحوذ على المعرفة يمكنه قيادة المستقبل والسيطرة على العالم. كما يواجه النظام العالمي الجديد

تحديات ومتغيرات جديدة، من أهمها: الشـراكة، والأوضـاع الجيوسـتراتيجية، والسيادة القومية، والأمن، والإرهاب، والعولمة.

ويتضمن الفصل الثالث المعنون: **النظام العالمي: منعطفات تاريخيـة فارقـة،** تحليلاً تاريخياً لمحطات فارقة ومنعطفات فاصلة في تاريخ النظام العالمي الجديـد، للتعرف على المفاصل التاريخية التي أثرت، وربما لا تزال تـؤثر، في تشـكيل بنيـة النظام العالمي الجديد، وصولاً إلى منطلقات هذا النظام وتأثير البعد التـاريخي في استشـراف مستقبله. وقد جاء منعطف الحرب الباردة ليلقي بظلاله على النظـام العالمي الجديد، حيث أدى إلى اختلال توازن القوى وأضحت الأسلحة النوويـة هي حاكم العلاقات العسكرية بين الـدول، وانتشـرت الأزمـات. ثـم جـاءت الحرب على العراق عام 1991 لتشكل منعطفاً جديداً في النظام العـالمي الجديـد، حيث نجحـت القـوة العظمـى في إقامـة تحـالف عسـكري دولي مـن 34 دولـة لاستعادة الأمن الإقليمي في منطقة الشـرق الأوسط لتظهر قـيم عالميـة جديـدة تدور حول السلام والاستقرار وحقوق الإنسان والتدخل الإنساني والمسـؤولية العالمية عن حماية الدول الصغيرة. ثم كان لانتشار العولمة أثـر واضـح في النظـام العالمي الجديد، وذلك في تطور العلاقات ونشـر نموذج ثقافي واحد بين الـدول بشكل يعكس تآكل مفهوم سيادة الدولة وانتشار الشـبكة العالميـة للاتصـالات وتنامي القضايا العابرة للحدود.

أما الفصل الرابع المعنون: **النظام العـالمي الجديـد: الاقتصـاد والتجـارة والطاقة،** فيتناول بالدراسة التفصيلية دور المال والتجارة والاقتصـاد في بنيـة

النظام العالمي الجديد، حيث يلعب الاقتصاد دوراً أساسياً في تشكيل بنية النظام، فهو القاطرة التي تدفع باقي قوى القطب الأحادي، فالمنظومة المالية العالمية وما يرتبط بها من صراع العملات ودور المؤسسات المالية العالمية تؤثر بشكل مباشر في طبيعة إدارة النظام العالمي الجديد، وكذلك التجارة وأبعادها المختلفة وخطوط مرورها العالمية وما تعكسه من علاقات توافق أو تنافس أو صراع داخل منظومة النظام الدولي. كما أن النظام الاقتصادي يُعدُّ في حد ذاته نظاماً عالمياً موازياً للنظام العالمي الجديد على الصعيد السياسي، وكل منهما يتأثر بالآخر ويؤثر فيه، ويعتمد على النمو الاقتصادي العالمي، والطاقة بأنواعها المختلفة من طاقة هيدروكربونية تقليدية أو مبتكرة، ومستقبلها، ومعدلات الإنتاج والاستهلاك، ومدى الاكتفاء الذاتي منها، وكذلك الانكشاف الاستراتيجي لها، وتوقعات الفجوة بين إنتاج الطاقة واستهلاكها حتى عام 2030، والميزانيات الحكومية وحجم الدين العام، والتبادل التجاري وقدرات النقل الاستراتيجي ومدى تنوعها. فقياس قوة الدولة يتأثر بمدى إمكانية امتلاكها لقدرات نقل عالمية الطابع حتى تستطيع أن تسيطر على حرية التجارة وأن تتوسع في الأسواق.

وفي الفصل الخامس المعنون: **اتجاهات الجمهور حول النظام العالمي الجديد**، أقدم دراسة تفصيلية لنتائج قياسات واستطلاعات الرأي العام لشرائح عمرية مختلفة من شتى الجنسيات من السكان (مواطنين وغير مواطنين) في دولة الإمارات العربية المتحدة حول مدى إدراك الأطر القيمية والأخلاقية السائدة في النظام العالمي الجديد. وذلك بهدف التعرف على

وجهة نظر الجمهور في طبيعة النظام العالمي الجديد وآليات عمله، ومدى اتساقها مع واقع هذا النظام. فقد برزت أهمية الفرد وتأثيره في النظام العالمي الجديد، في ظل الاهتمام بحقوقه والحفاظ على حرياته والتمسك باستقلاله بعد أن تم اختزال جغرافيا المكان والزمان عبر الفضاء الإلكتروني، الذي ربط بين الأفراد والمجتمعات والشعوب.

وفي الفصل السادس المعنون: **النظام العالمي الجديد والتغيرات البنيوية المتوقعة وتأثيراتها**، تتم دراسة التأثيرات الاستراتيجية المتوقعة على دول العالم في ظل التغيرات البنيوية المتوقعة في النظام العالمي الجديد، حيث تتأثر كل دولة وفق مكانتها ودورها داخل النظام العالمي الجديد، وما يتوافر لها من إمكانات وقدرات ومصادر ثروة تسهم بها في هذا النظام، لذلك سيكون هناك تفاوت واضح حول مدى تأثرها الاستراتيجي بتغير النظام العالمي الجديد.

ويرى هذا الفصل أن النظام العالمي الجديد ليس إلا مجموعة الحقائق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والجغرافية التي تحكم علاقات المجتمع العالمي، بكل مفرداته من دول وشعوب وأفراد ومنظمات للمجتمع المدني. ولكن هذه المجموعة من الحقائق لا تتفاعل في الفراغ الكوني، بل تتفاعل تأثيراً وتأثراً مع مكونات هذا النظام والفاعلين الرئيسيين فيه، مع الأخذ في الاعتبار الدور المهيمن للقطب الأحادي المسيطر على السياسة الكونية، وفق المعايير التي شكلت البنية الهرمية للنظام العالمي الراهن.

ومن أهم التغيرات البنيوية المتوقعة في النظام العالمي الجديد وتأثيراتها أن العالم سوف يصبح قسمين: القسم الأول سيكون حليفاً أو تابعاً للقطب الأوحد أو محايداً، والقسم الآخر سيكون معادلاً مضاداً، يحاول مجاراة النسق المتسارع للقطب الأوحد، لكن علاقات الاعتماد المتبادل بين شتى وحدات القسمين، قد تلعب دوراً حاسماً في تحديد طبيعة العلاقات وأنماط التفاعل داخل النظام العالمي الجديد الذي يتسم بسمات عدة مميزة، منها الاعتماد على اقتصاد السوق وقيم الديمقراطية والليبرالية السياسية، وتمكين الأفراد من ممارسة حرياتهم والحصول على حقوقهم والمشاركة في صنع القرارات المؤثرة فيهم، ودعم التعددية السياسية، والسيادة الشعبية، وعودة التكتلات الاقتصادية وبروز الدور السياسي لصناديق الثروة السيادية.

وسيصبح البعد الاقتصادي أكثر تأثيراً في تشكيل العلاقات والسياسات داخل النظام من البعد السياسي، وستحافظ القوة العسكرية الأمريكية على تفوقها على مستوى التوازن الاستراتيجي في النظام العالمي الجديد، والتمسك باستراتيجية عسكرية استباقية ضد مصادر التهديد الرئيسية. وقد يزداد انتشار التسلح النووي في العالم، ما سيزيد من مساحة عدم الاستقرار العالمي. ونتيجة لتمسك القطب الأحادي في النظام العالمي الجديد بأيديولوجيته، فمن المرجح أن يزداد هذا البعد في العلاقات داخل النظام، وسينعكس على المجال الثقافي والإعلامي والتعليمي والسياسي.

ومن المتوقع تنامي دور الدين والنزعة القومية والمذهبية والطائفية نتيجة التداخل المتزايد بين المجتمعات مقابل تقصير بعض الدول في القيام بوظائفها

الاجتماعية والاقتصادية. وسوف يتسارع انتشار التقنيات الجديدة، وتزداد المخاطر المحيطة بالاستقرار العالمي نتيجة تعرض الأوضاع البشرية لمزيد من التدهور، وخاصة في الدول الأكثر فقراً في العالم بسبب الانفجار السكاني والهجرة المتزامنة إلى الحضر، ما سيؤدي إلى زيادة أعداد المحرومين ووجود مئات الملايين من الشباب العاطلين.

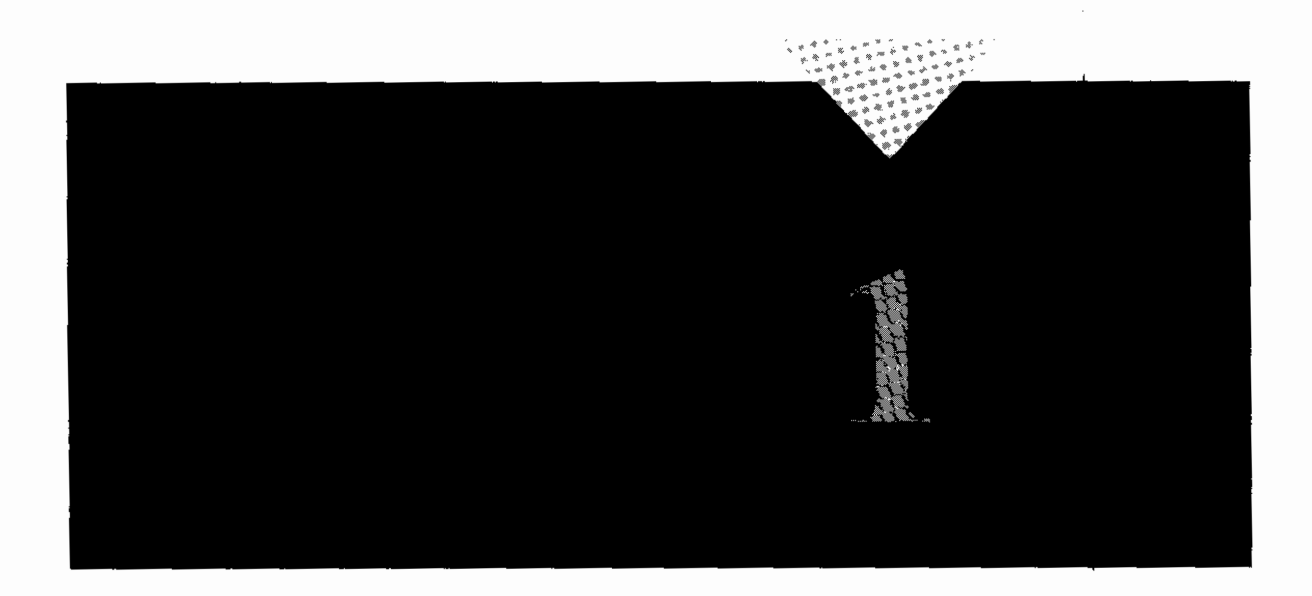
أما أهم آليات التأثير الاستراتيجي المحتملة للنظام العالمي الجديد فهي: القوة الصلبة، والقوة الناعمة، والقوة الذكية، والمؤسسات والهيئات الدولية، ووسائل الإعلام بأنواعها، وشبكة الإنترنت، وإقامة تكتلات وتحالفات جديدة، والاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف، والدبلوماسية الموازية والحرب بالوكالة، ودبلوماسية المؤتمرات والندوات، والتدخل العسكري المباشر وغير المباشر؛ لذلك يرصد الفصل التأثيرات الاستراتيجية المحتملة لمستقبل النظام العالمي الجديد في الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وأمريكا الجنوبية، وروسيا، والصين، واليابان، والهند، ومنطقة أوراسيا، وإفريقيا.

أما الفصل السابع المعنون: **النظام العالمي الجديد: رؤية مستقبلية**، فيشمل استشرافاً للنظام العالمي المقبل ومحدداته وسماته، وذلك وفق رؤية مستقبلية للمدى المتوسط تنطلق من الأوضاع الراهنة وتأخذ في الاعتبار العوامل والعناصر المؤثرة في تغير هذه الأوضاع وتطورها في المستقبل على المدى المتوسط من جانب، والرؤية العلمية لمدى تأثير تغير العوامل والعناصر الأخرى في صياغة المستقبل وتطورها من جانب آخر. لذلك نجد أن أهم ملامح مستقبل النظام العالمي الجديد، قيام نظام يميل إلى القطبية الأحادية،

وتزايد الاعتماد على التقنية والنظم غير التقليدية للإنتاج والتواصل بالاستفادة من الهندسة الوراثية والاستنساخ وتقنية النانو، وتنامي الضغوط على النظام الرأسمالي من أجل تطويره في ضوء خبرة الأزمة العالمية الأخيرة، وتراجع الصراعات العسكرية التقليدية، وزيادة الاعتماد على التقنية ووسائل القوة الناعمة، والحفاظ على قوة ردع للتفاوض وحل النزاعات.

وأخيراً، تسلط الخاتمة الضوء على العديد من الملاحظات والاستنتاجات التي يمكن استخلاصها من فصول الكتاب، وأهمها أن العالم يتجه إلى موجات من التنافس الشرس بين الاقتصادات، فلم يعد الاندماج في الاقتصاد العالمي خياراً انتقائياً يمكن الفكاك منه، بل بات التأقلم مع العولمة في شتى تجلياتها ضرورة تزداد درجة إلحاحها بمرور السنوات. كما تشير الخاتمة إلى أن عولمة القضايا والشؤون الدولية لم تتحقق فقط كنتيجة مباشرة لمصالح فئة معينة من الدول، بل إن هناك دافعاً أساسياً موازياً يتمثل في بروز تحديات عالمية تتطلب تعاوناً دولياً فاعلاً في مواجهتها، وتؤكد أيضاً أن الجدل البحثي الدائر حول ماهية النظام العالمي الجديد وحقيقة وجوده لا يمثل شيئاً على أرض الواقع في مواجهة حقيقة الهيمنة الأمريكية على مفاصل هذا النظام وتسليم القوى الكبرى بالدور الأمريكي في هذا الإطار ضمناً أو صراحة. وتتحدث الخاتمة أيضاً عن أن النظام العالمي الجديد يمر في اللحظة التاريخية الراهنة بمرحلة مفصلية ربما تسهم في بلورة ملامحه بشكل أكثر دقة خلال السنوات والعقود المقبلة، فلا جدال في أن الأزمة السورية تُعدُّ محطة ذات دلالة مهمة لاختبار حدود القوة الأمريكية في مواجهة الرفض الصيني - الروسي لاستخدام القوة العسكرية

ضد نظام الرئيس بشار الأسد. وتؤكد الخاتمة أن من السابق لأوانه القول إن صراع الإرادات الدائر بين القوة العظمى وحلفائها من جهة والقوى الكبرى من جهة ثانية، سيفرز إرهاصات نظام عالمي متعدد الأقطاب أو ظهور صيغة لتقاسم القوة والنفوذ بين الولايات المتحدة الأمريكية وبعض القوى الكبرى، ولاسيما أن الحلول العسكرية التي أسهمت في تراجع التأثير الأمريكي بعد ما حدث في كل من أفغانستان والعراق، هي ذاتها كانت محور الجدل في الأزمة السورية؛ ما يعني ضمناً أن أي توجه بخلاف عسكرة الأزمات من شأنه أن يصب في سلة الجانب الأمريكي أيضاً، الذي بات يعتمد القوة الذكية لتحقيق مصالحه الاستراتيجية ولم تعد القوة الخشنة سبيلاً وحيداً لذلك؛ فضلاً عن أن معالم التفوق الأمريكي في المجالات الاقتصادية والعسكرية والتقنية والعلمية والثقافية والتعليمية وقطاعات الطاقة والنقل، وكذلك مقدرة الولايات المتحدة الأمريكية على التجدُّد والتكيف، تشكك في احتمالات وجود قوى موازية لها في قيادة النظام العالمي الجديد خلال المدى المنظور على أقل التقديرات.


1

النظام العالمي الجديد: المفاهيم والسمات



الفصل الأول

النظام العالمي الجديد:
المفاهيم والسمات

عند طرح موضوع النظام العالمي الجديد للبحث والدراسة، سرعان ما يثار الجدل والنقاش العلمي حول حقيقة وجود هذا النظام وماهيته، والفرق بينه وبين النظام الدولي، ومفاهيم النظام العالمي الجديد وأُطُره العامة، وهل توجد حقائق على أرض الواقع تعزز هذه الأطر والمفاهيم وتكرس مضامينها؟ لذلك تبرز الحاجة إلى التعرف على المفاهيم الرئيسية وأبعادها، والتنظير المتعدد لهذه المفاهيم، التي قد تراوح بين اختلاف واتفاق في البيئة البحثية، إلا أن هذا السجال المحمود لا يقلل من حقيقة أنها محصلة اجتهاد علمي. وفي جوهر هذا الإطار نجده لم يعتمد على طرح المفاهيم بصورة مطلقة كمصطلحات جامدة لا تعبر عن مضمونها، كما تطرح بموازاة ما سبق تساؤلات حول أبرز سمات هذا النظام ومظاهره، وقد ارتأيت في هذا الفصل أن أتناول ذلك كله على محورين، أولهما يتعلق بالمفاهيم، في محاولة لسبر أغوارها، للوقوف على حقائق النظام العالمي الجديد في أطره المختلفة وأبعاده المتعددة، فيما يركز المحور الثاني على أبرز السمات المميزة لهذا النظام، والتي أتناول من بينها المجتمع المدني العالمي والعولمة والصراع الحضاري والأيديولوجي، والجدل حول صراع الحضارات، وجدلية العلاقة بين العولمة وسيادة الدولة، والتأثيرات المتبادلة بين العولمة والواقعية والليبرالية،

والجدل حول العلاقة بين الإسلام والغرب، والصراعات العرقية والطائفية، وتنامي التيارات والأيديولوجيات المتطرفة في النظام العالمي الجديد متخذاً من اليمين الأمريكي نموذجاً.

المحور الأول: المفاهيم

تتفق معظم أدبيات العلوم السياسية والاجتماعية على وجود ما يسمى النظام العالمي، ولكنها تختلف في تحديد توقيت ظهوره، والدوافع التي أدت إلى هذا الظهور.

وهناك ثلاث رؤى رئيسية تفسر تطور هذا النظام، وهي:[1]

الرؤية الأولى ترى أن ظهور الدولة-الأمة Nation–State في معاهدة وستفاليا عام 1648 هو البداية الحقيقية لظهور نظام دولي، وهو ربما يكون غير واضح المعالم من جهة وجود أقطاب تدير شؤونه، إلا أن طبيعة التفاعل داخله تدل على وجوده. ويستشهد أصحاب هذا الرأي بالصراعات المسلحة التي دارت في أعقاب هذه المعاهدة، مثل حروب بسمارك في منتصف القرن التاسع عشر والحرب العالمية الأولى 1914-1918، التي نتج عنها نظام عصبة الأمم.[2]

ولكن من يعارضون هذا الرأي يرون أن معاهدة وستفاليا عام 1648 تعد أول اتفاق دبلوماسي في التاريخ الحديث، يأتي بعد حروب دينية استمرت نحو ثلاثة عقود،[3] ليرسي نظاماً جديداً في أوروبا الوسطى وفق مبدأ المساواة بين الدول واحترام السيادة القومية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وقد ظهرت أسرة البوربون بوصفها قوة عظمى مسيطرة على

أوروبا،[4] وعلا شأن فرنسا في أوروبا كمنافس قوي لألمانيا، ما يعني ظهور قوى كبرى إقليمية وليس منظومة عالمية،[5] حيث استطاعت فرنسا مد حدودها وتحقيق وحدة أراضيها وإذكاء الفوضى في وحدات الإمبراطورية الألمانية من خلال تأجيج الصراع بين حكام الوحدات والإمبراطور الألماني وكذا النزاع بين الشمال البروتستانتي والجنوب الكاثوليكي، وذلك لحماية فرنسا من خطر ألمانيا الموحدة من جانب، ويضمن تفوق فرنسا كقوة إقليمية مسيطرة على أوروبا من جانب آخر.[6]

وكان الانسحاب الأمريكي السريع بعد عام 1919 من الالتزامات الخارجية، والتوجه الانعزالي السوفيتي الموازي تحت حكم النظام البلشفي ابتداء من عام 1917 قد خلّفا نظاماً عالمياً لا يرتبط بالواقع الاقتصادي بصورة غير مسبوقة في خمسة قرون،[7] وكان على القوى المتوسطة في النظام العالمي وقتذاك، مثل بريطانيا وفرنسا، أن تواجه التحديات الألمانية واليابانية وتتوسع بأسرع وقت ممكن إذا أرادت ألا تخضع لنفوذ العملاقين القاريين: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق، اللذين كانا يمتلكان القوة الصناعية العظمى.[8]

لقد جاء النظام العالمي الجديد نتيجة طبيعية لتطور النظام الدولي الذي ظهر مع عصبة الأمم، وتم ترسيخه في أعقاب الحرب العالمية الأولى عام 1919.[9] وقد نشأت عصبة الأمم بعد مؤتمر باريس للسلام الذي عقد في الفترة من 18 إلى 21 يناير 1919، وبلغ عدد الدول التي انضمت إلى عصبة الأمم 58 دولة حتى 23 فبراير 1935،[10] وتمثلت أهم أهداف عصبة الأمم في منع قيام

الحرب عبر ضمان الأمن المشترك بين الدول، والحد من انتشار الأسلحة، وتسوية المنازعات الدولية عبر إجراء المفاوضات والتحكيم الدولي، ثم ظهرت الأمم المتحدة في 26 يونيو 1945 بتوقيع اتفاق في سان فرانسيسكو بحضور ممثلي نحو 50 دولة،[11] ثم أدى السعي إلى ظهور المجتمع المدني العالمي والعمل على ترسيخه إلى وجود نظام عالمي جديد يتجاوز حدود الجغرافيا والتاريخ ويعمل على تكريس نموذج واحد في العالم وفق أطر مجتمعية وسياسية واقتصادية وعسكرية وتعليمية وثقافية وإعلامية مختلفة.[12]

الرؤية الثانية ترى أن النظام العالمي الجديد قد ظهر في أعقاب انتهاء الحرب الباردة وتفكك ما كان يعرف بالاتحاد السوفيتي إلى دول عدة هامشية التأثير العالمي، وانتهاء الصراع الأيديولوجي بين الاشتراكية والرأسمالية، ومن ثم انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقمة النظام العالمي الجديد عام 1990،[13] بهدف ملء الفراغ الذي خلَّفه تحول الاتحاد السوفيتي من قوة عظمى إلى لاعب كوني، بل إن المفكر الأمريكي يوشيهيرو فرانسيس فوكوياما Yoshihiro Francis Fukuyama قد اعتبر أن أحداث التسعينيات من القرن الماضي قد أعلنت نهاية التاريخ نفسه كما عرفناه، وليس نهاية الحرب الباردة فحسب؛ بمعنى أن الصراع الأيديولوجي الذي حكم العالم منذ شيوع الفكر الماركسي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر،[14] ثم قيام الثورة البلشفية في فبراير 1917، وما أعقبها من تأسيس الاشتراكية الدولية ومن ثم ظهور الكتلة الشرقية عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، قد وصل إلى مداه بهزيمة هذا التيار وحسم الصراع تقريباً لمصلحة النظام الليبرالي الرأسمالي واقتصاد السوق.[15]

ولكن معارضي هذا الاتجاه يؤكدون أن هذا النظام لم يظهر نتيجة لانتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي وتراجع دوره كقطب عالمي بعد انهياره نتيجة لتدهور أوضاعه الاقتصادية، بل جاء نتاجاً للسلوك الأمريكي في حرب الخليج الثانية، بعد أن استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية إبراز دورها وهيمنتها وحشد المجتمع الدولي ضد الغزو العراقي للكويت في 2 أغسطس 1990.[16]

لذلك جاءت **الرؤية الثالثة** لتؤكد أن النظام العالمي الجديد قد ظهر حينما قرر الرئيس الأمريكي الأسبق جورج هربرت بوش (الأب) George Herbert Bush Sr. توظيف الجهود الدولية لتحقيق المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وذلك لتحرير الكويت من الاحتلال العراقي، حيث تحقق ذلك في 26 فبراير 1991، وحيث أعلن الرئيس الأمريكي نفسه في ثلاثة خطابات متتالية ظهور نظام عالمي جديد، وذلك ليعمل هذا النظام على تحقيق الأهداف الاستراتيجية الكونية للولايات المتحدة الأمريكية، سعياً إلى أن يصبح القرن الحادي والعشرون قرناً أمريكياً بامتياز.[17]

وقد أكد بوش (الأب) دور الولايات المتحدة الأمريكية ومسؤوليتها القيادية في خطاب له يوم 13 إبريل 1992، في قاعدة مونتجمري الجوية في ولاية آلاباما،[18] حيث تحدث بوش (الأب) في هذا الخطاب عن نظام عالمي جديد بات يتشكل معلناً نهاية أربعة عقود من الحرب الباردة وتحول مظاهر الصراع مع الكتلة الشيوعية بما في ذلك حلف وارسو Warsaw Pact إلى ذاكرة التاريخ، ومشيراً إلى مظاهر المعاناة في دول مثل العراق، منطلقاً في ذلك

من إدراك الولايات المتحدة الأمريكية للمسؤوليات التي أملتها نجاحاتها الكبرى، ممثلة في إنهاء الحرب الباردة بانتصار القيم الليبرالية واقتصاد السوق وتحرير الكويت، ومن منطلق احترامها والتزامها في الوقت ذاته بمبادئ الشرعية الدولية واحترام القانون الدولي والتمسك بمبدأ الأمن الجماعي، والتضامن في مواجهة العدوان، وخفض التسلح ومراقبته، مع تأكيد ضمانات الحرية والديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان.[19]

ويرى منتقدو هذه الرؤية أن النظام العالمي الجديد قد ظهر اقتصادياً قبل أن يعلنه الرئيس الأمريكي الأسبق جورج هربرت بوش (الأب)، معتبرين أن اتفاقية "الجات" General Agreement on Tariffs and Trade – GATT ثم منظمة التجارة العالمية World Trade Organization – WTO،[20] من أبرز مظاهر هذا النظام الاقتصادي العالمي، وهو أمر استغرق أكثر من خمسة عقود، ومن ثم تنامي التوجه نحو عولمة التجارة في ظل سيطرة كاملة من الولايات المتحدة الأمريكية، ويضاف إليها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.[21]

ويوجد رأي ينكر قيام النظام العالمي الجديد، ويرى أن العالم يمر اليوم بمرحلة انتقالية تشهد إرهاصات ظهوره، بالاستناد إلى مقولات السيولة والفوضى الدولية، وما شابهها، وعدم وضوح الاستراتيجية الكونية الأمريكية، أي إن النظام العالمي الجديد لا يزال قيد التكوين خلال مرحلة يمارس فيها اختياراته بالانتقاء والاستبعاد من تراث نظام القطبية الثنائية والظهور القوي للقطب الأمريكي، ومن ثم بذل الجهد لاستكمال شكله وبنيته وهرميته، وصياغة قواعده ومنطلقاته الذاتية كنظام عالمي جديد يختلف عما قبله، وخاصة أن ما ينادي به هذا النظام من قيم ومبادئ لا يخرج في مجمله عن كونه متعلقاً بإجراءات

وأفعال ترتبط بتحقيق السلام ووضع حد للمشكلات العالمية، ومحاولة فرض القانون الدولي، وحماية الإنسان وحقوقه المدنية وحرياته العامة.[22]

وهناك رأي يقول إن إرهاصات النظام العالمي الجديد ربما تعود إلى ستينيات القرن الماضي، نتيجة لتطور البحث العلمي وظهور الاستراتيجيات الكونية وانتشار التكتلات الإقليمية والدولية، واشتداد التنافس بين القوى الكبرى في امتلاك مصادر القوة الشاملة، لذلك لم تكن أحداث نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، مثل سقوط حائط برلين وتفكك الاتحاد السوفيتي، سوى البيئة التي هيأت إعلان تأكيد وجود هذا النظام العالمي الجديد، وقد أسهمت في هذا الوجود كل الشعوب والأمم من خلال نضالها من أجل القضايا العادلة ثقافياً وسياسياً واقتصادياً واجتماعياً.[23]

ومهما كانت الآراء، فإنها في مجملها تصب في خانة تأكيد حقيقة مفادها وجود نظام عالمي جديد، أثبت حضوره بشكل جلي في الدبلوماسية الدولية وإدارة الأزمات العالمية، وفي عولمة الاقتصاد ونشر القيم السياسية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والبث الإعلامي بشقيه التقليدي والإلكتروني، وانتشار الديمقراطية والمجتمع المدني، ثم الثورات المتوالية في الاتصالات والمعلومات وجميع أنماط الحراك ومظاهره التي عجلت بالاعتراف بوجود هذا النظام العالمي الجديد على أرض الواقع.

ما هو النظام العالمي الجديد؟

إن أي نظام يتكون من مجموعة متفاعلة من العناصر بينها مبادئ عامة حاكمة بغض النظر عن طبيعتها والعلاقات الحاكمة بينها، بمعنى أنه يتكون

من مجموعة من الوحدات التي تتفاعل مع بعضها بعضاً وفق أهداف محددة ومصالح مشتركة.

وقد يتكون النظام من مجموعة نظم فرعية، لكل منها وظائف ومهام مختلفة، ويجمعها إطار أكبر، لذلك فإن أي نظام يشمل عناصر عدة رئيسية، هي: البيئة التي نشأ فيها النظام ويتعامل معها، والمدخلات المختلفة الناتجة من التفاعل في العلاقات بين أطراف النظام، وعمليات المعالجة قبل صنع القرارات والمخرجات التي تمثل بدورها استراتيجيات الأطراف وسياساتها المختلفة في النظام، وتتحكم في هذا النظام بطبيعة الحال، علاقات وصلات وأنظمة فرعية وتفاعلات.[24]

وإذا طبقنا "نظرية النظم" على النظام العالمي الجديد، فإننا نجده عبارة عن مجموعة متفاعلة من مستويات مختلفة داخل البيئة العالمية تتأثر بالمصالح المشتركة، وتعمل على معالجة الأزمات المؤثرة في مستقبل البشرية، وينظم العمل به وفق إرادة قوة قطبية عالمية وصلاتها وعلاقاتها بالعناصر الأخرى المشكِّلة لهذا النظام، ويكون للقوى دون الدولة تأثير كبير في توجهاته واستراتيجياته.[25]

لذلك، فإن النظام العالمي الجديد هو بالدرجة الأولى نتاج لتحولات كبرى، تمثلها مجموعة الظواهر والمتغيرات والتحديات العالمية الجديدة. ولهذا النظام خصائص مميزة نتيجة لتغير قواعده وهياكل بنيته وطبيعة العلاقات بين القوى الفاعلة فيه ومستوياتها، ونتيجة لإجماع واضح بين الولايات المتحدة الأمريكية كقوة رئيسية وعدد محدود من الدول والقوى الأقل نفوذاً وتأثيراً (مثل الاتحاد الأوروبي والصين وروسيا واليابان والهند والبرازيل)، التي كانت في غالبيتها

دولاً وقوى متقدمة سياسياً ومتطورة اقتصادياً وتقنياً وعلمياً، على مجموعة من القواعد المنظمة لعلاقات هذه الدول فيما بينها وفي مواجهة بقية دول العالم.[26]

مفهوم النظام العالمي الجديد.. وجهات نظر متعددة

لقد دلت التفاعلات الدولية خلال الأعوام الخمسين الماضية على أن التغير هو سمة التحول من نظام دولي إلى نظام عالمي، ولكن الباحثين اختلفوا في وضع تعريف متكامل وشامل لهذا النظام.

ففي أعقاب إعلان الرئيس الأمريكي الأسبق جورج هربرت بوش (الأب) ظهور نظام عالمي جديد، علق وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري ألفريد كيسنجر Henry Alfred Kissinger بأن النظام العالمي الجديد عبارة عن مجموعة من التحولات والتغيرات التي يشهدها العالم، ولكنها لاتزال في طور التكون الكوني، ولم تتبلور بعد بشكل كامل،[27] وهذا يعني صعوبة الحديث عن نظام لم يكتمل بعد.

ويرى كيسنجر أن النظام العالمي الجديد يكافئ المشاركين فيه أو يعاقبهم وفقاً لمعايير اقتصادية، لكن هذه المعايير لا تثير في الشعوب نوازع الولاء والالتزام،[28] نتيجة للظروف التي تحيط بتحول النظام العالمي الجديد من سيطرة الدولة إلى سيطرة الفرد والمجتمع المدني.

أما جوزيف إم. فرانكل Joseph M. Frankel فيضع تعريفاً للنظام العالمي الجديد بأنه مجموعة من الأحداث السياسية المستقلة تتفاعل فيما بينها بانتظام،[29] أي أن النظام العالمي الجديد يحدد شكل منظومته وفق نتائج

تفاعلات الأحداث، وقد يكون ذلك حقيقة تاريخية، إلا أن أي نظام لـه قيـادة تدير أعماله، ويلزم أن يكون تغيرها عبر فترات زمنية طويلة.[30]

بينما عرف آخرون النظـام العـالمي الجديـد بأنـه مجموعـة مـن القواعـد للتعامل الدولي في حـالتي الصــراع والتعـاون، تضـعها القـوى الكـبرى في الجماعة الدولية وتفرضها على القوى الأخرى في المرحلة التاريخية.[31] وهنا يتم النظر إلى النظام العالمي الجديد على أنه نظام دولي برغم الفارق الكبير بيـنهما، مع الاعـتراف ضـمنياً بتـأثير المواثيـق الدوليـة في العلاقـات بـين الفـاعلين الرئيسيين والفرعيين في النظام، حيث إن النظام الدولي يتعامل مع الـدول في حين أن النظام العالمي الجديد لا يقصــر تعاملـه عـلى الـدول، بـل يمتـد إلى الشعوب ومنظمات المجتمع المدني والأفراد.[32]

ويؤكد كثير من الباحثين والمفكرين وجـود نظـام عـالمي جديـد أحـادي القطبية،[33] تنفرد بقمته الولايات المتحدة الأمريكية، ويدعم مكانتها هذه تأييـد حلفائها الغربيين من جانب، وقدرتها على استخدام قوتها العسكرية لحسم أي صــراع تقرر الاشتراك فيه، ولممارسة مسـؤوليتها في المحافظـة عـلى الاسـتقرار العالمي من جانب آخر.[34] ينطلـق هـذا الـرأي مـن حقيقـة أن اختفـاء الاتحـاد السوفيتي السابق قد فسح المجال أمـام الولايـات المتحـدة الأمريكيـة لتنفـرد بالقوة والسيطرة والمكانة عالمياً، فقد أصبحت قادرة على توظيف ما تملكه مـن عناصــر القوة لتفي بمسؤولياتها في تنظيم الشؤون العالميـة وإدارتهـا مـن دون منافسة حقيقية أو تحدٍّ جوهري من جانب قوة دولية أخرى، ومن ثم أصبحت تنفرد بقمة النظام العالمي الجديد.

ووفق مفهوم أكثر شمولية، يمكن أن نعرف النظام العالمي الجديد بأنه نتاج لجميع التفاعلات بين الدول والشعوب والأفراد والمنظمات المجتمعية من دون تمييز، بالاستناد إلى قيم عالمية الطابع، ومصالح مشتركة تتركز في تحقيق العدالة الدولية والمساواة بين الدول ونشر الديمقراطية، وهذه التفاعلات تعد نتاجاً طبيعياً لصحوة الشعوب نتيجة التقدم العالمي في مجال الإعلام الفضائي والاتصالات والمعلومات وشبكات التواصل الاجتماعي العابرة للحدود التي تمثل بدورها تطوراً سيبرانياً لا نهاية واضحة في الأفق له، في ظل قوى عالمية لديها استراتيجية كونية.

ما الفرق بين النظام الدولي والنظام العالمي الجديد؟

توجد معايير كثيرة يمكن من خلالها قياس الفروق الجوهرية بين النظام الدولي والنظام العالمي الجديد، ومن أهم هذه المعايير: الفاعلون الرئيسيون، وصناعة القرار الدولي، وطبيعة العلاقات الدولية، ودور المجتمع المدني، والاقتصاد، والسيادة القومية، والعلاقة بين الأمن الداخلي والخارجي للدول، ومدى انتشار القيم العالمية، والنظام القانوني.

ففي النظام الدولي تبرز الدولة وممثلوها الرسميون كفاعل رئيسي يتعامل مع المنظمات الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة ومؤسساتها ووكالاتها وهيئاتها وفق المواثيق الدولية. في حين أن الفاعل Actor الرئيسي في النظام العالمي الجديد هو المجتمع المدني المحلي والعالمي والفرد والإرادة الشعبية والرأي العام المحلي والعالمي، وهذه جميعها بات لها دور مؤثر، وتتفاعل بتوجه أكبر داخل النظام العالمي الجديد.

وتثبت الاتجاهات الحديثة في القانون الدولي وجود رباط وثيق لهذا القانون بالعلاقات الدولية ومن ثم النظام العالمي الجديد، وإذا كان القانون الدولي منذ تشكله، قد ركز بالدرجة الأولى على سيادة الدول، ولم يكن الهدف منه إنهاء الحروب بل الحد منها، وبالتالي إقامة توازن القوة، فإنه – أي القانون الدولي – قد استطاع في نهاية القرن العشرين تحقيق هدف إقامة توازن نسبي في العدالة في كثير من الأزمات والقضايا، ويسعى حالياً إلى تحقيق هدف التعاون والتنسيق المتبادل بين الدول وضمان درجة ما من تكامل القوة.[35] وهذا حدث عندما اتفق تحالف دولي على التدخل الإنساني في بعض الدول مثل كوسوفا وليبيا وأحياناً لتحقيق العدالة الدولية، كما حدث في حرب الخليج الثانية لإنهاء الاحتلال العراقي للكويت في 26 فبراير 1991.

وقد أدت الثورة التقنية إلى تأثيرات إيجابية وسلبية في القانون الدولي، حيث نجد أن تطوير أسلحة دمار شامل جديدة ذات قدرات تدميرية متزايدة كان يهدف مبدئياً إلى التشديد على دور قوة الردع في السياسة العالمية على حساب المبادئ القانونية، وقد بدأت الدول تسعى إلى إيجاد توازن أفضل بين القانون والسياسة بغية تشكيل نظام عالمي جديد أكثر تماسكاً وبالتالي أكثر أمناً، والأرجح أن النظام القانوني الدولي سيصبح خلال المدى المنظور أكثر فاعلية في تدعيم العلاقات بين الدول وفي اعتماد بعضها على بعضها الآخر.[36]

أما صناعة القرار في النظام الدولي فتعتمد على النقاش ومحاولة فرض العدالة الدولية وفق رؤية القوى الخمس الكبرى المؤثرة في إدارة النظام الدولي، فهي عدالة نسبية تتمتع بها أحياناً هيئة الأمم المتحدة ومؤسساتها الدولية، وخاصة مجلس الأمن الدولي الذي تسيطر على قراراته الدول

الخمس الكبرى الدائمة العضوية التي تمتلك "حق النقض Veto". بينما في النظام العالمي الجديد نجد أن القرار تتم صناعته وفق رؤية القوة العظمى المسيطرة على النظام والقائدة له؛ ما يعني أن القوة العظمى المهيمنة هي التي تتولى عملياً، بالتشاور أو التنسيق مع القوى الكبرى في حدود مصالحها وأهدافها، إدارة شؤون النظام العالمي الجديد من خلال قدراتها الناعمة والصلبة من دبلوماسية وعسكرية واقتصادية وإعلامية وتعليمية وثقافية وتقنية، بحيث تستطيع فرض مصالحها، سواء عن طريق الشرعية الدولية أو من دونها، وفق ما تمليه عليها ظروف البيئتين الإقليمية والدولية.[37]

لذلك تختلف طبيعة العلاقات الدولية في النظام الدولي عنها في النظام العالمي الجديد، ففي الأول نجد أن الأدوات الدبلوماسية لها الأولوية في تحديد أبعاد هذه العلاقة وطبيعتها وتطورها، في حين أنه في النظام العالمي الجديد يبرز دور العلاقات غير الرسمية والإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني، والشركات العابرة للقارات في صياغة وضع الدولة داخل المنظومة العالمية، بحيث يكون لمصالح القوة العظمى المهيمنة على النظام العالمي الجديد حضور مباشر أو غير مباشر في التفاعلات الدولية كافة.[38]

ومن المؤكد أن دور المجتمع المدني يزداد تأثيره بشدة في النظام العالمي الجديد عنه في النظام الدولي، ففي ظل وجود منظمات وطنية وإقليمية وعالمية تهتم بحقوق الإنسان وتعمل على حماية حرياته والمحافظة على كرامته وإنسانيته وعقيدته ومذهبه من دون تمييز بين لون أو جنس أو عرق، جاء الاهتمام بالفرد ومن ثم المجتمع، الذي تعبر عنه المنظمات غير الحكومية في ظل نظام عالمي

جديد اعترف بدور هذا المجتمع المدني. أما خلال النظام الدولي فيتم التعامل من خلال الدول وحكوماتها وممثليها الرسميين.

أما الاقتصاد الذي كان منقسماً بين نظريتي الاشتراكية والرأسمالية خلال حقبة النظام الدولي، فإن العولمة الاقتصادية قد جعلته منقسماً بين نظريتي الرأسمالية الليبرالية والمختلط (اشتراكي - رأسمالي، مثل نموذجي السويد والنمسا)[39] في النظام العالمي الجديد، وبات اقتصاد السوق والديمقراطية والانفتاح الاقتصادي سمة هذا النظام.[40]

ولقد تراجعت السيادة القومية للدولة في ظل النظام العالمي الجديد، بعد أن كانت مرتكزاً رئيسياً في تنظيم العلاقات في النظام الدولي، فقد أدت عوامل كثيرة إلى صعوبة سيطرة الدولة على الأنشطة العابرة للحدود، في المكان والزمان، والتي تجري في الفضاءات الافتراضية والإعلامية والنقل المباشر للأحداث، ومن ثم لا تستطيع أي دولة إخفاء ما يجري داخلها من ناحية، أو تمنع تأثر مجتمعاتها بما يجري خارجها من أحداث ومتغيرات وتطورات من ناحية أخرى، فأصبح العمق الاستراتيجي الخارجي للدولة مكشوفاً للعالم، ولذلك لا تستطيع أي دولة في النظام العالمي الجديد أن تعيش بمعزل عن العالم أو تعمل بصورة منفردة، فالتكتلات الإقليمية والعالمية باتت سمة مركزية في النظام العالمي الجديد.

نتيجة لذلك، اختفت الخطوط الفاصلة بين الأمن الداخلي والخارجي للدول في ظل النظام العالمي الجديد، فالتحديات والمخاطر والتهديدات باتت مشتركة، كما أن عدم الاستقرار الداخلي وانتشار الفوضى الأمنية في دولةٍ ما

تكون لهما انعكاسات على أمن الدول المجاورة، بل على الأمن الإقليمي في كثير من الأحيان، مثل ما حدث في العراق عقب إطاحة نظام الرئيس الأسبق صدام حسين التكريتي.

ربما يصل الأمر إلى حد تهديد الأمن والاستقرار العالمي، ولاسيما في حال تفاقم أزمات مثل تدفق اللاجئين مثل ما حدث في سوريا، أو الإضرار بالتراث الثقافي والحضاري الإنساني مثل ما حدث في أفغانستان إبان سيطرة حركة طالبان عندما قامت الحركة بهدم تمثال بوذا، واستنفرت بذلك المنظمات العالمية المعنية بالثقافة والمجتمعات كافة، بل أساءت إلى الدين الإسلامي وقدمته في صورة عدائية للثقافات والحضارات الأخرى. كما أن الفوضى وعدم الاستقرار الداخلي يؤديان إلى نشوب صراعات تتمحور حول الأديان وحقوق الأقليات، ووقوع خسائر بشرية يصعب تجاهلها عالمياً، ولاسيما أن وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي تتناقل مثل هذه الوقائع ساعة بساعة، مثل ما حدث في ليبيا وسوريا وتونس ومصر، حيث تقع هذه الملفات وغيرها ضمن مسؤوليات النظام العالمي الجديد، وبالتبعية على كاهل الدولة المهيمنة على مفاصله والقائدة له وهي الولايات المتحدة الأمريكية؛ بعد أن كانت هذه المسؤوليات محصورة خلال حقبة النظام الدولي، في إرادة أي دولة تقع مثل هذه الأزمات ضمن حدودها الجغرافية، ومن ثم تخضع لمقدرتها على فرض سياج من الغموض حول ما تقوم به لإخضاع شعوبها ومصادرة الحريات والحقوق، وفي الوقت نفسه تراجعت وتقادمت توجهات تقليدية كانت ذات شأن في السياسات الخارجية كسياسة الاحتواء وحروب التحرير الوطني.[41]

أما بالنسبة إلى مدى انتشار القيم العالمية، فنجد أنه خلال حقبة النظام الدولي تركزت القيم فيما صدر عن المواثيق الدولية بشأن الدولة ككيان وحيد يمثل أرضاً وشعباً وحكومة، لذلك اختزلت هذه القيم في احترام سيادة الدولة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحل الأزمات والمنازعات بالطرق الدبلوماسية... إلخ، إلا أنه في ظل النظام العالمي الجديد ظهرت منظومة متكاملة من القيم العالمية، مثل: انتشار الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة، واحترام حرية الفرد، ورعاية حقوقه، والشفافية، ومحاربة الفساد، والحكم الرشيد والحوكمة، وتعزيز تطبيق القانون والمواطنة العالمية، والتنمية في خدمة الإنسان، والاهتمام بالمناخ وتلوث البيئة والصحة العامة، وثقافة وسائل التواصل الاجتماعي، وضعف الاستقطاب الدولي، وتقدير توجهات الرأي العام العالمي، وتوازن المصالح بديلاً لتوازن القوى،... إلخ.

وبالنسبة إلى النظام القانوني، اعتمد النظام الدولي على محكمة العدل الدولية التي تأسست في 26 يونيو 1945، وتعد الذراع القضائية الرسمية للأمم المتحدة. وتتولى المحكمة الفصل في النزاعات القانونية التي تنشأ بين الدول وتقديم الفتاوى بشأن المسائل القانونية التي قد تحيلها إليها هيئة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وتباشر وظائفها وفق أحكام القانون الدولي.[42] وكان قد سبقها تشكيل المحكمة الدائمة للعدالة الدولية عام 1920 تحت رعاية عصبة الأمم.

أما خلال النظام العالمي الجديد وتوجهاته الإنسانية وسعيه إلى الحفاظ على الحقوق القانونية للفرد والمجتمع، فقد تم إنشاء المحكمة الجنائية الدولية في 11 إبريل 2002 كهيئة مستقلة لا تتبع الأمم المتحدة،[43] وهي أول هيئة

قضائية دولية تحظى بولاية عالمية، ولفترة زمنية غير محدودة، وتختص بمحاكمة الأفراد المتهمين بجرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجرائم العدوان، وتعد الملاذ الأخير في المستويات القضائية للفرد والمجتمع في حال صعوبة قيام المحاكم الوطنية بدورها، وهي تسعى إلى وضع حد للثقافة المتمثلة في الإفلات من العقوبة على جرائم ارتُكبت داخل الدولة، فقد أفلت بعض زعماء الثورة البلشفية والنازية الذين ارتكبوا جرائم إبادة ضد شعوبهم من العقوبة قبل ظهور المحكمة الجنائية الدولية،[44] التي ترفض الولايات المتحدة الأمريكية الانضمام إليها خشية تقديم أفراد قواتها المسلحة الذين شاركوا في عمليات عسكرية في دول مثل أفغانستان والعراق إلى محاكمات أمام هذه المحكمة. وربما يفسر الجدل الدولي حول دور المحكمة الجنائية الدولية قرار الاتحاد الإفريقي، بشأن رفض مثول الرئيس الكيني أوهورو مويجاي كينياتا Uhuru Muigai Kenyatta أمام هذه المحكمة، حيث عقد الاتحاد الإفريقي قمة طارئة في 11 أكتوبر 2013، لبحث علاقة إفريقيا بالمحكمة، التي أثارت مشاعر إحباط متنامٍ بين الأفارقة الذين يتهمون المحكمة باستهداف أبناء القارة بشكل غير منصف وتجاهل الجرائم التي ترتكب في أماكن أخرى من العالم إلى حد كبير. ويقول الأفارقة إن المحكمة تتبنى "معايير مزدوجة"، ويشيرون إلى أنها لم تدن إلى الآن سوى رجل واحد هو زعيم ميليشيا إفريقي وأن من وجهت إليهم اتهامات إلى الآن كانوا أفارقة.[45]

من كل ما سبق، تتضح الفروق الجوهرية بين النظام الدولي والنظام العالمي الجديد، وإن كانت هناك بعض السمات المشتركة التي ستظل مستمرة ما دام

القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة المرتكزين اللـذين يحكـمان العلاقـات بـين الدول، فالدولة لم تختفِ تماماً في النظام العالمي الجديد، وإن كان دورها ومكانتها قد تراجعا. ومن أمثلة هذه السمات المشتركة: الانتقائية (ما يعرف بسياسة الكيل بمكيالين)، وضعف العدالة الدولية الذي كان أحد الأسباب التي تفسـر اعتذار المملكة العربية السعودية عن عدم قبول العضوية غـير الدائمـة لمجلـس الأمـن الدولي في أكتوبر 2013، ومن هـذه السـمات أيضـاً انتشـار الأزمـات بأنواعهـا، والإدارة بالأزمات، واستمرار التنافس الدولي، وانتشار الصـراعات المسـلحة، وبقاء بعض الدول التي تحكمها نظم تسلطية ودكتاتورية.[46]

منطلقات قيام النظام العالمي الجديد

توجد معايير عدة لتحديد ترتيب القوى في النظام العالمي الجديد الـذي تحتل الولايات المتحدة الأمريكية قمته، وتشـمل هـذه المرتكـزات: التعلـيم والثقافة والاقتصاد والتقنية والقدرة العسكرية والطاقة والنقل. ووفقاً لهـذه المعايير نجد أن النظام العـالمي الجديـد هرمـي الشـكل، كـما هـو موضـح في الشكل (0-1) في مدخل الكتاب.

إن الولايات المتحدة الأمريكية لم تنتظر قيام نظام عالمي جديد، بل سعت إلى صنع هذا النظام الذي تريده، وذلـك وفـق رؤيـة اسـتراتيجية كونيـة تهـدف إلى الحفاظ على التفوق الأمريكي في مواجهة القوى الكبرى الأخرى، والعمـل عـلى منع ظهور قوة عظمى منافسة، وإعادة ترتيب العـالم بـما يخـدم مصـالحها، لـذلك اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على كثير من الوسائل والآليات والمنطلقات لصياغة النظام العالمي الجديد بما يضمن لها تحقيق أهدافها، ومن أهمها:

1. المنطلقات السياسية

قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتوظيف آليات سياسية عدة للانطلاق نحو صنع النظام العالمي الجديد الذي تريده، من أهمها:

أ. الاستفادة من ضعف منظمة الأمم المتحدة وهيئاتها الدولية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية التي تتحمل ما بين 22٪ و25٪ من ميزانية المنظمة،[47] في تحقيق أهدافها ومصالحها، وتكريس هيمنتها على النظام العالمي الجديد، من خلال توافر غطاء من الشرعية الدولية في الأنشطة العسكرية والعقوبات التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية، حتى أضحت الهيئات والمؤسسات الدولية، وخاصة مجلس الأمن الدولي، أداة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية في مناطق العالم المختلفة.[48]

ب. الضغط على الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي للاستجابة للتوجهات الأمريكية مع إيجاد المبررات والأدلة الحقيقية والزائفة، مثل الدور الذي قام به الرئيس الأمريكي الأسبق جورج هربرت بوش (الأب) في إقناع الرئيس الفرنسي الأسبق فرانسوا موريس ميتران François Maurice Mitterrand بتقديم صور زائفة قيل إن الأقمار الصناعية التقطتها وتوضح التسليح العراقي، وكذلك الأدلة الزائفة التي قدمها وزير الخارجية الأمريكي الأسبق كولن لوثر باول Colin Luther Powell إلى مجلس الأمن الدولي حول امتلاك العراق أسلحة دمار شامل، لاستصدار قرار وفق الفصل السابع الذي يتيح استخدام القوة العسكرية.[49]

ج. استمالة الدول الصديقة والحليفة بتقديم الدعم والمساندة بأشكالها المختلفة، ما دام ذلك يصب في مصلحة القوة العظمى وهيمنتها.

د. تعزيز العلاقات مع القوى الدولية، خاصة الاتحاد الأوروبي واليابان والهند، لضمان التزامها بالتوجهات الأمريكية العالمية.

هـ. استمرار التنسيق الوثيق مع كل من الصين وروسيا، واعتماد دبلوماسية القمة للحد من تأثيرهما في المصالح الكونية الأمريكية، علماً بأن الشواهد التاريخية تؤكد محدودية التأثير الروسي والصيني عالمياً، حيث سبق أن تدخل التحالف الغربي في دول مثل كوسوفا وليبيا والعراق برغم الاعتراضات الشديدة من كل من الصين وروسيا، كما سبق أن طرد الفنيون والخبراء السوفييت من دولة مثل مصر خلال فترة حكم الرئيس الأسبق محمد أنور السادات في يوليو عام 1972، ولم يصدر رد فعل من الاتحاد السوفيتي السابق تجاه ذلك،[50] بل إن روسيا والصين سحبتا خبراءهما العاملين في منشآت حيوية في دول مثل العراق وإيران وسوريا، خشية تعرض تلك المنشآت لضربات عسكرية غربية.

و. العمل على تسويق نموذج القيم السياسية الأمريكية،[51] بما يضمن زيادة النفوذ السياسي الأمريكي في العالم.

ز. ممارسة دور "شرطي العالم"،[52] بالاعتماد على عقيدة التدخل الإنساني، وما يفرضه ذلك من ربط دول العالم بالمركز حتى تستفيد من الوجود العسكري المتقدم للولايات المتحدة الأمريكية.

ح. تنشيط دور الدبلوماسية في التدخل لحل الأزمات السياسية بين الدول.

ط. محاولة إظهار الاهتمام بالمصلحة العليا الدولية التي تتطابق في حقيقة الأمر مع المصالح الحيوية الأمريكية، بما يكفل للولايات المتحدة الأمريكية استمالة الدول الصغيرة لقبول الهيمنة الأمريكية.

ي. يرى بعض الخبراء أن انتصار الديمقراطيات وانتشارها عالمياً لا يعود إلى رغبة الأنظمة السياسية في تبني القيم والمبادئ الديمقراطية والاهتمام بحقوق المرأة، ولكن لأن الولايات المتحدة الأمريكية هي ذاتها دولة ديمقراطية ليبرالية، فأصبحت نموذجاً يحتذى به، كما أن انتشار الديمقراطيات عالمياً لم يحدث إلا بالدعم والتأثير الأمريكيين.[53]

2. المنطلقات العسكرية

نتيجة لحرص الولايات المتحدة الأمريكية على التمسك بتفوقها العسكري، حيث تبلغ ميزانية الدفاع الأمريكية لعام 2013 نحو 645.7 مليار دولار،[54] وتأكيد قدرتها على فرض مصالحها بالاعتماد على القوى الصلبة، فإنها تعتمد على منطلقات عسكرية عدة، من أهمها:[55]

أ. انتشار القواعد العسكرية الأمريكية الثابتة والمتحركة، وامتلاك قدرات صاروخية استراتيجية عابرة للقارات، مع انفرادها بتوافر قدرات عالمية للنقل الاستراتيجي العسكري إلى أي مكان في العالم.

ب. امتلاك قدرات عسكرية تقليدية وغير تقليدية تضمن لها تفوقاً نوعياً، والحفاظ على تطورها المستمر، لتكون بمنزلة قوة ردع عالمية.

ج. التطوير المستمر للتقنية العسكرية، بحيث تصعب على الدول الأخرى ملاحقتها في هذا التطور، للحفاظ على تفوق السلاح الأمريكي.

د. فرض قيود لحظر انتشار أسلحة الدمار الشامل، ووسائل إطلاقها.

الجدول (1-1)

بيان انتشار القواعد الأمريكية الثابتة* في العالم عام 2012[56]

المكان	نوع القاعدة	العدد
المملكة المتحدة	قاعدة جوية	5
ألمانيا	قاعدة للقوات البرية	8
	قاعدة جوية	2
إيطاليا	قاعدة للقوات البرية	2
	قاعدة جوية	3
	قاعدة بحرية	2
تركيا	قاعدة جوية	1
البرتغال	قاعدة جوية	1
إسبانيا	قاعدة جوية وبحرية	1
هولندا	قاعدة للقوات البرية	1
اليونان	قاعدة جوية وبحرية	1
الكويت	قاعدة للقوات البرية	3
	قاعدة جوية	1
قطر	قاعدة جوية	1
البحرين	قاعدة جوية	1
	قاعدة بحرية	1
عُمان	قاعدة جوية	1
العراق	قاعدة للقوات البرية	5
	قاعدة جوية	2
أفغانستان	قاعدة للقوات البرية	2
	قاعدة جوية	1
قرغيزستان	قاعدة جوية	1
كوريا الجنوبية	قاعدة للقوات البرية	4
	قاعدة جوية	2
اليابان	قاعدة للقوات البرية	2
	قاعدة جوية	2
	قاعدة بحرية	3

المكان	نوع القاعدة	العدد
	قاعدة جوية وبحرية	1
	قاعدة مارينز	5
جيبوتي	قاعدة جوية وبحرية	1
كينيا	قاعدة جوية	1
هندوراس	قاعدة جوية	1
كوبا	قاعدة بحرية	1
المحيط الهندي	قاعدة جوية وبحرية	1
أستراليا	قاعدة مارينز	1
باكستان	قاعدة جوية	2
الفلبين	قاعدة جوية	1
سنغافورة	قاعدة جوية	1
بنما	قاعدة جوية وبحرية	1
تشيلي	قاعدة جوية وبحرية	1
كوسوفا	قاعدة جوية	1

* هذه البيانات لا تتضمن التسهيلات العسكرية الممنوحة للقوات الأمريكية في بعض دول العالم.

الجدول (1-2)

بيان حاملات الطائرات الأمريكية عام 2013[57]

حاملة الطائرات	تاريخ بدء عملها	مكان التمركز في الأحوال العادية
Nimitz	1975	قاعدة إيفرت – واشنطن
Dwight D. Eisenhower	1977	قاعدة نورفولك – فيرجينيا
Carl Vinson	1982	سان دييجو – كاليفورنيا
Theodore Roosevelt	1986	قاعدة نورفولك – فيرجينيا
Abraham Lincoln	1989	قاعدة نورفولك – فيرجينيا
George Washington	1992	يوكوساكا – اليابان
John C. Stennis	1995	قاعدة بريمرتون – واشنطن
Harry S. Truman	1998	قاعدة نورفولك – فيرجينيا
Ronald Reagan	2003	سان دييجو – كاليفورنيا
George H. W. Bush	2009	قاعدة نورفولك – فيرجينيا

هـ. التدريب المستمر مع جيوش الدول الأخرى في المناطق الساخنة من العالم لتأكيد مشاركتها لهذه الدول عند حدوث الأزمات المسلحة.

و. صعوبة مجاراة أي دولة في العالم لحجم الإنفاق العسكري الأمريكي، ما يجعل الولايات المتحدة الأمريكية قادرة على خوض أي حرب من ناحية، ويدفع بقية دول العالم إلى الهيبة من القوة العسكرية الأمريكية من ناحية أخرى.

ز. تنوع تركيبة القوة العسكرية الأمريكية، بما يمكنها من خوض أي نوع من الحروب الحديثة، ومواجهة التهديدات التقليدية وخوض الحروب اللامتماثلة بالكفاءة ذاتها، يضاف إلى ذلك توافر إمكانية إدارة العمليات العسكرية عن بعد بما يقلل خسائرها البشرية والمادية، وامتلاك استراتيجيات فاعلة قائمة على إمكانية خوض حربين كبيرتين في وقت واحد (مثل استخدام القوات المسلحة الأمريكية بكل قدراتها في حربي أفغانستان والعراق في آنٍ واحد)، وبالشكل الذي يكرس نمط التفوق العسكري الأمريكي الهائل.

ح. توافر قدرات هائلة للاستطلاع الفضائي والجوي والأرضي، وتفوق مخابراتي كبير يوفر لها معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب، ما يسمح لها بالتدخل الحاسم عند الحاجة.

ط. الاستفادة من تفكك حلف وارسو Warsaw Pact وسقوطه، بالعمل على إبقاء حلف شمال الأطلسي NATO Pact كإحدى أذرع الهيمنة الأمريكية، الأمر الذي فرض ضرورة مد مظلة الحلف لتشمل دولاً أخرى في شرق أوروبا على حساب روسيا - مثل سلوفاكيا وإستونيا ورومانيا والتشيك

والمجر – ثم توسع الحلف ضمن صيغة شـراكة وتعاون مع بعض دول الشـرق الأوسط ضمن مبادرة إسطنبول ومنها دول مجلس التعاون لـدول الخليج العربية،[58] وتم تعديل مهماته بما يتيح لـه التـدخل في شـؤون الـدول خارج نطاق عمله.

ي. بناء منظومة عالمية مضادة للصواريخ، يطلق عليها الـدرع الصـاروخية[59] لتأكيد الهيمنة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية من خلال الحد مـن التأثيرين السياسـي والعسكري للقوى الأخرى في العالم.

3. المنطلقات الاقتصادية

ترى الولايات المتحدة الأمريكية أنها فاعل رئيسـي في الاقتصاد العالمي، بـما تملكه من قدرات على التصنيع والإنتاج والتصدير، وهي تسهم بنحو 25٪–30٪ من حجم هذا الاقتصاد.[60] لذلك، فإن هناك العديد مـن المنطلقـات الاقتصـادية لتحافظ على هيمنتها على النظام العالمي الجديد وتكريس دورها فيه، من أهمها:[61]

أ. فرض سيطرتها على منظومة النقد العالمي والمؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حيث وضعت الولايات المتحدة الأمريكية بشكل غير مباشر ومـن خـلال نفوذها في هاتين المؤسستين شـروطاً ومعايير للانضمام إلى المنظمة بحيث لا تنضـم الـدول الأخـرى إليها إلا بعد استيفاء هذه الشـروط والمعايير.

ب. الإشـراف المباشـر على منظمة التجارة العالميـة WTO، وتسـييس عملهـا ودورها على المستويين الإقليمـي والـدولي، مثـل السـيطرة عـلى التجـارة

العالمية والتحكم في مفاوضات انضمام قوى كبرى مثل الصين وروسيا إلى المنظمة، وتوجيه هذه المفاوضات وفقاً للمصالح الأمريكية.

ج. تكريس العولمة، وخاصة في جانبها الاقتصادي، الذي يمنح الولايات المتحدة الأمريكية الفرصة لتحقيق أهدافها الاقتصادية الاستراتيجية العالمية.

د. السيطرة المباشرة وغير المباشرة على مصادر الطاقة التي تعتمد عليها القوى المنافسة (الصين والهند والاتحاد الأوروبي) كمرتكز للسيطرة على اقتصاد العالم بما في ذلك اقتصادات هذه القوى.[62]

هـ. السعي إلى فرض هيمنتها على الأسواق العالمية عبر التطوير المستمر للصناعات الأمريكية وتقديم الحماية السياسية لها لإبعاد المنافسين.

و. تأكيد أن الرأسمالية والسوق الحرة، التي تبشر بها الولايات المتحدة الأمريكية، هي الأكثر فعالية، وهي الآلية الوحيدة التي تضمن تحقيق نمو اقتصادي مستمر ورافعة استراتيجية فاعلة لمستويات المعيشة،[63] ما يضمن ربط المنظومة الاقتصادية العالمية باقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية.

ز. دعم انتشار الشركات المتعددة الجنسيات والعابرة للحدود، وخاصة الشركات الأمريكية مثل: بوينج Boeing وأمريكان إكسبريس American Express وإكسون موبيل Exxon Mobil وجنرال إلكتريك General Electric؛ لتكون قوى حافزة على تحقيق العولمة الاقتصادية في ظل السيطرة الأمريكية.[64]

4. المنطلقات الثقافية والتقنية

يشير كثير من المؤشرات إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تتقدم دول العالم كلها في المجال التقني،[65] وكانت سباقة في دخول عصر المعلومات والمعرفة، وقد انعكس ذلك في كل أشكال القوة الاستراتيجية الأمريكية، وخاصة الاقتصاد والشؤون العسكرية، لذلك فإن أهم المنطلقات الثقافية والتقنية لتكريس هيمنتها على النظام العالمي الجديد جاءت كنتيجة طبيعية لهذا التقدم، ومن أهم هذه المنطلقات:

أ. السعي إلى نشر معايير الثقافة الأمريكية وقيمها وأسلوب الحياة والسلوك الأمريكي على جميع شعوب العالم، مثل انتشار الملابس بتصميماتها الأمريكية، وقيام بعض مراكز الدراسات والبحوث الأمريكية، مثل مركز كارنيجي في قطر، بتثقيف الشباب حول قيم الديمقراطية الغربية وحقوق الإنسان وحماية الحريات،... إلخ.

ب. سرعة نقل الثقافة الأمريكية من أفكار وسياسة وكتب ومجلات وموسيقى وأغانٍ وأفلام عبر شبكة الإنترنت، واستخدام وسائل الإعلام الفضائية للتأثير في ثقافة المجتمعات، وضمان تحقيق الهيمنة الثقافية.

ج. نشر سلاسل من شركات الأطعمة السريعة، مثل ماكدونالدز McDonald's ودجاج كنتاكي KFC، لتكريس الثقافة الأمريكية في الطعام السريع Fast Food وما يرتبط بذلك من قيم ثقافية ومجتمعية.

د. ترويج القيم السياسية للنموذج الليبرالي الأمريكي في المجتمع الدولي، خاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان والديمقراطية الغربية واحترام الحريات،

ما يجعل الولايات المتحدة الأمريكية بمنزلة "الأب الروحي God Father" لهذه القيم، ويزيد من هيمنتها الثقافية – السياسية.

هـ. تشجيع الطلاب الأجانب من مختلف دول العالم على الدراسة في الجامعات الأمريكية من خلال المنح والمساعدات وبرامج التبادل التعليمي والثقافي، لتكريس الهيمنة الأمريكية العلمية.[66] فعلى سبيل المثال، تشير التقديرات إلى أن إجمالي أعداد التسجيل السنوي للطلبة العرب في الجامعات الأمريكية من العام الدراسي 1949/ 1950 إلى العام الدراسي 2011/ 2012 قد بلغ 1,098,653 حالة تسجيل خلال تلك الفترة.[67]

أطر النظام العالمي الجديد

توجد أطر عدة يمكن من خلالها الوقوف على مفهوم النظام العالمي الجديد، بعضها مرتبط بالشكل وكثير منها يتصل بالمضمون، ومن أهم هذه الأطر:

1. الإطار المعرفي:

يهدف هذا الإطار إلى الوصول إلى الصيغ الكلية للنظام العالمي الجديد وغايته النهائية، لذلك فإنه يحاول التعرف على حقيقة وجود هذا النظام، والعلاقة بين النظام والعالم، لذا فإنه يتكون من ثلاثة عناصر، هي: النظام والعالم والتفاعل بينهما.

والنظام يتكون من مصفوفة من الوحدات التي تمثل الدولة والقوى الأخرى ما دون الدولة مثل الفرد والمجتمع والشعوب ومنظمات المجتمع المدني. أما العالم فله خمسة أبعاد أساسية، هي: الأرض، والمسطحات المائية،

والجو، والفضاء، والبعد الإلكتروني. ومن ثم يفرض التفاعل بين النظام والعالم وجود مستويات عدة من القوى الفاعلة فيه وفق ما يتوافر لدى كل منها من قدرات سياسية واقتصادية وعسكرية وتقنية، وبذلك يتشكل الإطار المعرفي للنظام العالمي الجديد، وهو يفرض ضرورة تفكيك عناصر هذا النظام والوقوف على علاقات التأثير والتأثر بين هذه العناصر.

2. الإطار المنهجي:

هو الطريق أو الخطة أو القواعد التي قام عليها النظام العالمي الجديد، أي البنية المنهجية لهذا النظام والخطوات والإجراءات والضوابط التي أدت إلى الوصول إلى هذه البنية من ناحية، والمدى الزمني الذي يمكن أن تظل خلاله هذه البنية متماسكة من ناحية أخرى. لذلك، فإن مفهوم النظام العالمي الجديد وفق الإطار المنهجي يشير إلى وجود استراتيجية منهجية أو خطة للقوى أو القوة التي تسيطر على هذا النظام دفعتها إلى فرض القواعد التي يقوم عليها هذا النظام، والخطوات والإجراءات التي تتبعها هذه القوى أو القوة لتستمر محافظة على منهجها الذي يضمن لها الحفاظ على طبيعة عمل هذا النظام وفق ما تريده، مع الاعتراف الضمني بوجود مناهج أخرى منافسة ومتصارعة ومحايدة تعمل على تحقيق مصالحها.

فعلى سبيل المثال، نلحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تنتظر العالم ليتغير وفق منهج التدرج الطبيعي في التطورات والتحولات الاستراتيجية التي تؤثر في صياغة هذا العالم، بل سعت وفق خطة منهجية إلى صناعة العالم الذي تريده بعد أن استطاعت امتلاك القوة والقدرة والآليات اللازمة لصنع هذا العالم.[68]

3. إطار النظم:

في هذا الإطار يمثل النظام وحدة التحليل الرئيسية لمفهوم النظام العالمي الجديد، حيث يُعرف بأنه مجموعة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تحدث داخل منظومة المجتمع الدولي، والتي يتم بمقتضاها صنع السياسة العالمية. وفي هذا الإطار نجد أن النظام العالمي الجديد يتكون من ستة عناصر، هي: المدخلات والمعالجة والمخرجات والتغذية العكسية والبيئة والحدود.[69]

وتمثل البيئة الظرف التاريخي في المجالات المختلفة التي يعمل فيها النظام العالمي الجديد، والتي تؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة في مجموعة المدخلات التي تعني الرغبات المجتمعية العالية والاتجاهات والمواقف، سواء المؤيد منها أو المعارض للنظام، وكذا القدرات والموارد المتوافرة، ونظراً إلى أن النظام العالمي الجديد لا يوجد في فراغ كوني، فإن هناك حدوداً لهذا النظام ناتجة من التفاعل بين وحداته والأوضاع الجيوستراتيجية في العالم، وتتأثر هذه الأوضاع بالقيم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة.

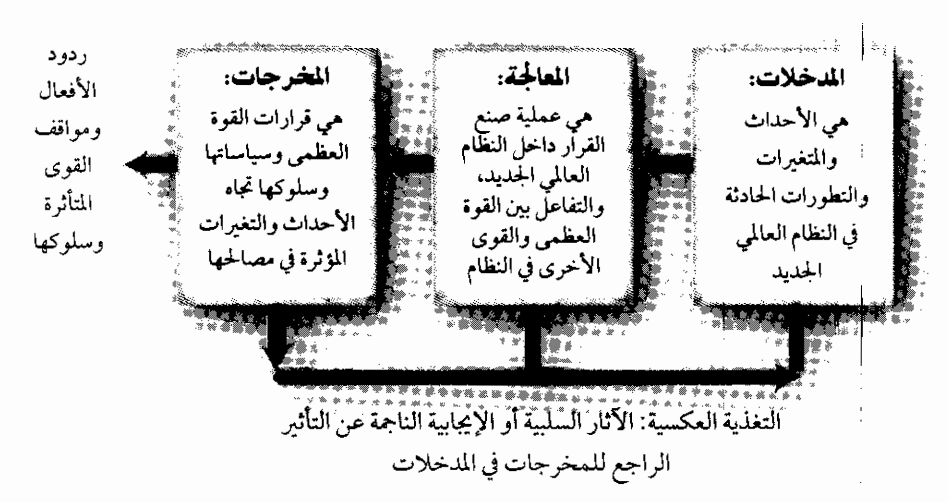
أما عملية المعالجة فهي مجموعة الأنشطة والتفاعلات التي يقوم بها النظام العالمي الجديد ليحول المدخلات من موارد وقدرات ومطالب وتأييد ورغبات إلى مخرجات، أي قرارات وسياسات تصدر عن قمم هذا النظام لتضمن استمراره من ناحية، ومواجهة تحدياته ومخاطره وتهديداته من ناحية أخرى.

أما التغذية العكسية في منظومة النظام العالمي الجديد، فهي عمليات ناتجة من التأثير الراجع للمخرجات في المدخلات، وذلك مما تحدثه القرارات

والسياسات والسلوك على الأوضاع العالمية من آثار سلبية أو إيجابية. ويوضح الشكل الآتي عمل النظام العالمي الجديد وفق إطار النظم.

الشكل (1-1)

مفهوم النظام العالمي الجديد وفق إطار النظم



وتعبيراً عن حقيقة وجود إطار النظم في تفسير مفهوم النظام العالمي الجديد، خلص زبجينيو كاجيميش بريجينسكي Zbigniew Kazimierz Brzezinski إلى أنه يصعب الاستغناء عن التأثير التوازني للقوة الأمريكية في الاستقرار العالمي،[70] برغم أن التحدي الرئيسي لهذه القوة سينبع من داخل الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، إما بسبب نبذ الديمقراطية الأمريكية للقوة، وإما بسبب سوء استخدام أمريكا لقوتها في العالم، وإما لاختفاء التهديد العالمي.[71] لذلك، فإن النظام في العالم يفرض تمسك الولايات المتحدة الأمريكية بشرعية استخدامها للقوة من جانب، ويدفعها إلى حشد جهود القوى الأخرى في جهد مشترك من أجل صياغة نظام عالمي أكثر أمناً من جانب آخر.

4. الإطار الشكلي:

في ظل هذا الإطار نجد أن مفهوم النظام العالمي الجديد ينطلق من طبيعة بنيته ومن كونه أحادي القطبية أو ثنائي القطبية أو متعدد الأقطاب، وتركيبة المجتمع العالمي، وطبيعة حركة تفاعلاته الرأسية والأفقية، ومستوى التدرج الهرمي (التراتبية hierarchy) داخل النظام، كما أوضحت في مدخل هذا الكتاب، وآليات العمل داخل النظام العالمي الجديد وفق مفاهيم مثل: التكامل، والشراكة، والاعتماد المتبادل، والتكيف، والنمو، والتدهور، والأزمة، والانهيار، والاستقرار والتوازن.[72]

هناك ثلاثة تحولات هيكلية جوهرية، مر بها شكل النظام العالمي خلال القرون الخمسة الماضية، وهي تحولات في السياسة وتوزيع القوة. وقد تمثل التحول الأول الذي شهده هذا النظام منذ بداية القرن الخامس عشر حتى أواخر القرن الثامن عشر، في صعود القوى الغربية، ما أدى إلى نشر العلوم والتقنية والتجارة والرأسمالية والثورتين الزراعية والصناعية.[73] ثم شهد النظام العالمي التحول البنيوي الثاني في بدايات القرن التاسع عشر حتى نهاية القرن العشرين، والتحول الثالث بدأ عند الانتقال إلى صيغة النظام العالمي الجديد بصعود الولايات المتحدة الأمريكية عقب انهيار الاتحاد السوفيتي السابق وتفككه والسيطرة الأمريكية على النظام العالمي الجديد، وتأكيد مقدرتها وتوسيع نفوذها الاقتصادي العالمي، وامتلاكها القوة الاقتصادية والعلمية والثقافية والتعليمية بالإضافة إلى قوتها العسكرية، ففرضت قيمها ومصالحها على النظام العالمي الجديد. ثم شهد النظام العالمي الجديد، في إطار تفاعلاته المستمرة، صعود قوى أخرى حققت معدلات نمو اقتصادية غير متوقعة، وخاصة في القارة الآسيوية مثل الصين، فضلاً عن ظهور فاعلين دون الدولة

كالتنظيمات الإرهابية والشركات العابرة للحدود، وتعرض سيادة الدولة لتحدٍّ قوي من جانب المنظمات الدولية.[74]

وفي هذا السياق يرى بريجينسكي أن محاولة الولايات المتحدة الأمريكية إعادة هيكلة النظام العالمي الجديد من الناحية الشكلية تفرض التصدي لعناصر وتساؤلات ذات أهمية محورية على الصعيد الجيوستراتيجي:[75] هل سيبقى الاتحاد الأوروبي الحليف الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية في ظل استمرار الجدل وربما الخلاف مع فرنسا وألمانيا حول طبيعة التهديدات والمخاطر العالمية ومستوياتها؟ - مثال ذلك فضيحة التجسس الأمريكية التي اكتشفت أوائل أغسطس 2013 على بعض الحلفاء الأوروبيين ولجأ المتهم فيها إلى روسيا -[76] ومتى يمكن استيعاب روسيا في المجتمع الأوروبي؟ وكيف يمكنها المساعدة في تعزيز الاستقرار في أوراسيا؟ وكيف يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تحافظ على توازن بين الصين ذات القوة المتعاظمة، واليابان المعتمدة على الولايات المتحدة الأمريكية والمتأهبة للانطلاق كقوة عسكرية، وشبه الجزيرة الكورية غير المستقرة، والهند والبرازيل اللتين تطمحان إلى دور على صعيد النظام العالمي الجديد؟ وهل يمكن لتوسع نطاق الاستقرار في أوروبا، المدفوع بتوسيع المجموعة الأوروبية الأطلسية مع احتمال انضمام روسيا إليها، أن يرتبط بقضايا الأمن في الشرق الأقصى في نهاية المطاف؟ وبطبيعة الحال فإن مثل هذه التساؤلات ذات صلة بالوضع في الشرق الأوسط وكيف سيتأثر بإعادة هيكلة النظام العالمي الجديد؟ وهل ستتغير المعادلات الإقليمية السائدة؟

إن هذا الطرح يشير إلى أن مفهوم النظام العالمي الجديد وفق الإطار الشكلي يتأثر بصورة مباشرة وغير مباشرة بالعلاقات بين القوة/ القوى المهيمنة عليه والقوى الكبرى المؤثرة في صناعة القرار داخله، ما يعني أن مفهوم الإطار الشكلي غير ثابت في التفاعلات العالمية في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية والتعليمية، فقد يختلف هذا المفهوم من مجال إلى آخر، وإن كانت القوة العظمى قد تظل محافظة على مكانتها ودورها داخل كل مجال.

5. الإطار الفلسفي:

يُنظر إلى النظام العالمي الجديد في هذا الإطار كنظام حياة، حيث يمكن تعريف هذا النظام بأنه مجموعة الوظائف التي يقوم بها هذا النظام وفق عناصر التغيير وعناصر الاستقرار، أي إنه "دورة حياة النظام العالمي الجديد"، التي تتبلور حول مجموعة من الوظائف المهمة والحيوية التي لا يستطيع أي نظام عالمي أن يستمر ويحافظ على بقائه من دونها. هذه هي فلسفة عمل النظام العالمي الجديد التي يبرهن من خلالها على مدى تحقيقه لأهداف وحدات النظام التي يترتب عليها تزايد الإحساس برضا المجتمع العالمي أو عدم رضاه عن هذا النظام، ومن ثم زيادة أو قلة ذلك الدعم والتأييد والقبول به، ومدى قناعة هذا المجتمع بطبيعة التفاعلات داخل النظام العالمي الجديد وانعكاساتها على مصالحه الاستراتيجية؛ بمعنى أن استمرار النظام العالمي وفقاً لفلسفة العمل التي ينتهجها، يرتبط إلى حد كبير بتحقيقه لمصالح غالبية وحدات هذا النظام، وبالشكل الذي يضمن له الحفاظ على معدلات القبول والرضا من قبل أعضاء المجتمع العالمي.

يرى بعض الخبراء[77] أنه مع سقوط الشيوعية وما رافقه من أوهام بأنه أنهى الصراعات الأيديولوجية، أصبحت العولمة بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية آلية مناسبة وتفسيراً فلسفياً جذاباً للحالة العالمية الناتجة من هذا الصراع،[78] فهي تلقي الضوء على الحقيقة الجديدة للتكافل العالمي المتزايد الذي تدفعه بدرجة كبيرة تقنية الاتصالات الحديثة، بحيث أصبحت حدود الدول خطوطاً تحدد على الخرائط أكثر من كونها حواجز جغرافية حقيقية تعوق حركة البشر والتجارة الحرة ورأس المال وانتقال الأفكار.[79]

وبناءً على ما سبق، فإن الإطار الفلسفي لمفهوم النظام العالمي الجديد ينطلق من الدور الذي تقوم به العولمة بأبعادها المختلفة في بنية هذا النظام؛ فقد أضحت الجوهر الحاسم للحالة العالمية في القرن الحادي والعشرين.

6. الإطار الفكري:

يرى الإطار الفكري أن النظام العالمي الجديد نتاج طبيعي لنشاط إبداعي وابتكاري استجاب لحاجات سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية وأمنية وتقنية وثقافية وتعليمية لمكونات هذا النظام، ما أدى إلى انتظام عناصر المجتمع العالمي ومكوناته في شكل هرمي كما أشرت إليه في المدخل. وبعبارة أخرى يمكن القول إن النظام العالمي الجديد هو مجمل الأشكال والعمليات الابتكارية التي يؤديها هذا النظام لنشر نموذج ثقافي واحد في العالم وتكريسه، وهذا ينطبق على تكريس العولمة ومظاهرها وتجلياتها المختلفة في جميع الدول.

وتأكيداً على دور العوامل الفكرية والمكونات الثقافية والحضارية، أشار صموئيل فيلبس هنتنجتون Samuel Phillips Huntington في كتابه:

صراع الحضارات وإعادة بناء النظام الدولي، إلى أن النظام العالمي الجديد يضم عالماً تكون فيه الهويات الثقافية من عرقية وقومية ودينية وحضارية، هي القوى المركزية، وتكون فيه علاقات التقارب الثقافي هي التي تشكل التحالفات وتؤدي إلى النزعات العدائية، وتقود سياسات الدول.[80]

أما يوشيهيرو فرانسيس فوكوياما Yoshihiro Francis Fukuyama، فيرى في كتابه: **نهاية التاريخ وخاتم البشر**، *The End of History and the Last Man*،[81] أن النظام العالمي الجديد نتاج صراع أيديولوجي فكري، وأن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي بدأت تسطر نهاية التاريخ وقيام هذا النظام الجديد بعد نشرها الفكر المتحرر والديمقراطية والرأسمالية في العالم، وأن من رفض وتخفى وراء مواقفه الفكرية والأيديولوجية يبقى في نظر العالم هو الأكثر تخلفاً عن الدول التي قبلت الوضع القيمي السائد. ومن هنا استنتج فوكوياما أن الدولة العالمية والمهيمنة على النظام العالمي الجديد، والتي تمثل نهاية التاريخ، تظهر نتيجة عاملين رئيسيين، هما: الاقتصاد والقدرة على الربط بين الاقتصاد الليبرالي والسياسة الليبرالية.[82]

ومن جانبه، يرى أفرام نعوم تشومسكي Avram Noam Chomsky أن النظام العالمي الجديد تتبع فيه القوة العظمى مبدأ الانفرادية، بمعنى التصرف في النظام من جانب واحد، من دون مراعاة لأفكار الآخرين وآرائهم ومصالحهم. وفي الوقت نفسه فإن الانفراديين الأمريكيين ظلوا يحلمون بعد عقد التسعينيات بكوكب خاضع للسطوة المالية الأمريكية، من دون الاهتمام بالفكر والإبداع، لذلك جاءت الأزمة المالية ابتداء من عام 2007 لتهدد موقع الولايات المتحدة

الأمريكية عالمياً، وهو الأمر الذي تكرر عندما حلم المحافظون الجدد خلال حقبة الرئيس الأمريكي السابق جورج ووكر بوش (الابن) George Walker Bush Jr. بإخضاع العالم بالقوة العسكرية، من دون محاولة كسب معركة العقول، فكانت النتيجة مزيداً من الكوارث للولايات المتحدة الأمريكية.[83]

وينظر بريجينسكي إلى الولايات المتحدة الأمريكية كإغراء ثقافي عالمي، فالتأثير الاجتماعي الأمريكي في العالم يعد ثورة فكرية وثقافية مغرية، وتتسم بالاستمرارية، ومن ثم فهذه الثورة قادرة على تحقيق تحولات عميقة، فهي لا تعتمد على اتجاه سياسي أو دعاية، بل تعتمد على استراتيجية إقناع الآخرين بالاستناد إلى مخاوفهم وأفكارهم المسبقة لفرض السلطة عليهم، وتعمل على إعادة تعريف التقاليد الاجتماعية والقيم الثقافية والسلوك الإنساني والطموحات الفردية لمعظم جيل الشباب في العالم والتطلعات المشتركة لهم من دون اعتبار للتباين في مستويات المعيشة.[84]

كل ما سبق يعني وجود إطار فكري لمفهوم النظام العالمي الجديد ينطلق من رؤية أمريكية انفرادية تسعى إلى توحيد الأفكار والثقافات والقيم الاجتماعية والسياسية وصياغتها ضمن قالب فكري وأيديولوجي موحد، بالاعتماد على تطلعات جيل الشباب وطموحاته في العالم. فمن خلال الاعتماد على المعهد الديمقراطي للشؤون الدولية National Democratic Institute–NDI والمعهد الجمهوري الدولي International Republican Institute–IRI وغيرهما من مراكز الفكر والأبحاث والدراسات الأمريكية،[85] يتم تثقيف نخبة من الشباب من دول كثيرة

في العالم وبأعداد كبيرة. ففي الدورة التي تم عقدها في منتصف عام 2013، تم جمع أكثر من 121 شاباً من نحو 22 دولة، (هي: مصر، الأردن، لبنان، ليبيا، باكستان، سوريا، تركيا، الضفة الغربية المحتلة، إسرائيل، العراق، أفغانستان، السودان، تونس، إندونيسيا، كينيا، المغرب، نيجيريا، أرض الصومال، صربيا، ألبانيا، أوكرانيا، جنوب إفريقيا)، لتثقيفهم حول الأفكار والقيم الاجتماعية والسياسية والثقافية السائدة في المجتمع الأمريكي لإعادة صياغة شخصيات هؤلاء الشباب وفقاً للنموذج القيمي والثقافي الأمريكي، ليقوموا بنشرها بدورهم بين نظرائهم من الشباب في أوطانهم ومجتمعاتهم وشعوبهم.[86] وهذه الممارسات تعد أحد تجليات استخدام القوة الناعمة الأمريكية.

7. الإطار التحليلي:

ينقسم هذا الإطار في داخله إلى عنصرين: إطار التحليل الجزئي Micro وإطار التحليل الكلي Macro.[87]

من وجهة نظر التحليل الجزئي Micro، نجد أن مفهوم النظام العالمي الجديد هو التفاعل بين الدول والشعوب ومنظمات المجتمع المدني، مثل منظمات حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية والأفراد والقطب أو الأقطاب المهيمنة على هذا النظام حول القضايا والموضوعات والتحديات والمخاطر والتهديدات الدولية، ومن ثم فإن النظام العالمي الجديد سيكون نتاجاً طبيعياً لهذا التفاعل، فتتساوى حقوق الحكومات ومسؤولياتها مع حقوق الأفراد والشعوب ومسؤولياتها، وهنا نجد أن النظام يعترف بكل

عنصر من مكوناته، ولا يستبعد أياً منها، ويعمل على التعامل معها جميعاً من دون تفرقة أو تمييز.

أما في التحليل الكلي Macro، فنجد أن مفهوم النظام العالمي الجديد هو مجموعة التفاعلات الدولية التي جرت خلال فترة زمنية محددة، وأدت إلى تحولات تاريخية عميقة شكلت هذا النظام، ودفعته إلى إفراز من يستطيع توجيهه ويسيطر على مصالحه ويضمن استقراره وأمنه، حيث أدت مجموعة من الأحداث العالمية والإقليمية خلال التسعينيات من القرن الماضي إلى ظهور نظام عالمي جديد، فقد أرست البيئة المناسبة لظهور قوة مهيمنة تملك قوى كونية فرضت سيطرتها على العالم.

8. الإطار التاريخي:

يعرّف هذا الإطار النظام العالمي الجديد بأنه التطور الطبيعي للحاجات الإنسانية عبر مراحل تاريخية مختلفة فرضتها أوضاع البيئة الداخلية في الدول والظروف الخارجية في العالم، وفق التوازن أو الخلل في القوى الاستراتيجية.[88]

وفي ظل الإطار التاريخي، فقد مر مفهوم النظام العالمي الجديد بمراحل عدة، من أهمها ثلاث فترات تاريخية رئيسية، انطلقت من أوروبا، هي:

أ. الفترة الأولى: وتبدأ مع طي حقبة حروب دينية في أوروبا استمرت خلال الفترة من عام 1618 حتى عام 1648؛ نتيجة توقيع معاهدة وستفاليا في 24 أكتوبر 1648، لتنتهي مع بداية الحرب العالمية الثانية في الأول من سبتمبر 1939، حيث تم تعريف النظام العالمي الجديد بأنه نظام متعدد القطبية تمثل فيه أوروبا مركز الثقل، وفق توافر توازن القوى التقليدي.

ب. الفترة الثانية: من نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945 حتى عام 1990، حيث تم تعريف النظام العالمي الجديد بأنه نظام ثنائي القطبية شهدنا فيه تنافس الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق على ضم أكبر عدد من وحدات النظام إلى الأيديولوجيا السياسية والاقتصادية التي يعتنقها كل طرف، في ظل وجود بعض التأثير من المنظمات الدولية.

ج. الفترة الثالثة: منذ عام 1991 حتى الآن، حيث سقطت القطبية الثنائية، ومن ثم تم تعريف النظام القائم بأنه نظام عالمي جديد أحادي القطبية لا تملك فيه الدول والشعوب قدراً كبيراً من المناورة السياسية والاستراتيجية لتحقيق مصالحها التي لا تتوافق مع القطب العالمي المهيمن، مع تزايد الانصياع لأهداف القوة العظمى واستراتيجياتها أو مواجهة العقوبات الأمريكية؛ أي تطبيق مبدأ الثواب والعقاب في العلاقات الدولية، في ظل تراجع دور المنظمات الدولية.[89]

وقد سجل بول مايكل كينيدي Paul Michael Kennedy في كتابه **صعود القوى العظمى وسقوطها** *The Rise and Fall of the Great Powers*، خلاصة دراسته لنحو 500 عام من بزوغ نجم القوى الكبرى ثم أفولها داخل النظام العالمي.[90] وهو يرى أن الثروة والقوة الاقتصادية والعسكرية تعد أموراً نسبية فيما يتعلق بالنظام العالمي الجديد، ونظراً إلى هذه النسبية وخضوع كل الأمم للاتجاه نحو التغيير، فإن التوازنات الدولية غير ثابتة، وفي ضوء الطبيعة الفوضوية والتنافسية للصراعات بين الدول، فإن كل قرن سيشهد جدلاً حول طبيعة النظام العالمي، في ظل وجود قوى صاعدة وأخرى هابطة في نظام عالمي فوضوي.[91]

ومن جهة أخرى يرى فوكوياما أن النظام العالمي الجديد تاريخياً سيبقى فريسة لمختلف الصراعات الدينية والقومية والأيديولوجية على قدر ما قطعته البلاد المختلفة فيه من شوط في سبيل التنمية، وستظل القواعد العتيقة لسياسة القوة قائمة فيه، وستظل الدولة-الأمة هي المحور الرئيسي للهوية السياسية في هذا النظام.[92]

نخلص من كل ما سبق، إلى أن المفاهيم الخاصة بالنظام العالمي الجديد تندرج تحت طيف واسع من الأطر وفق منظور كل منها لشكل عمل النظام أو طبيعته ومستوى التفاعلات الجارية فيه، حتى يمكن إدراك حقيقة ظهور المجتمع المدني العالمي الذي يمر حالياً بطور النضج تمهيداً لدخوله مرحلة الانتشار.

المحور الثاني: أبرز سمات النظام العالمي الجديد

يتناول هذا المحور بالتفصيل السمات المميزة للنظام العالمي الجديد، والتي تلعب دوراً مهماً في تفاعلات هذا النظام، وتضع في الوقت ذاته خطوطاً فاصلة بينه وبين ما سبقه من مراحل تاريخية مر بها النظام العالمي.

المجتمع المدني العالمي

كثيراً ما يتردد مصطلح "المجتمع المدني العالمي" بوصفه إحدى القوى الرئيسية الفاعلة في النظام العالمي الجديد ومن أبرز سماته، حيث برز المجتمع المدني على مستوى السياسة العالمية، وأصبح له دور مؤثر في صناعة هذه السياسة.. فما هو المجتمع المدني العالمي؟ تشير الأدبيات السياسية إلى أن المجتمع المدني العالمي هو عبارة عن:[93]

1. منظمات المجتمع المدني المحلية التي يمتد نشاطها إلى خارج حدود دولها، مثل منظمات المحافظة على البيئة والمنظمات والأحزاب الخضر.

2. منظمات غير حكومية عابرة للحدود، وهي منظمات أنشئت أساساً لتمارس نشاطها خارج حدود دولتها، مثل لجنة الحقوقيين لحقوق الإنسان الأمريكية، واللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية.

3. منظمات دولية غير حكومية مفتوحة لعضوية الأفراد من أي دولة في العالم، مثل: منظمة العفو الدولية ومنظمة أطباء بلا حدود.

4. اتحادات دولية لمنظمات وطنية، مثل الاتحادات العمالية العالمية.

5. المحافل الدولية الدائمة أو المؤقتة لمنظمات المجتمع المدني، مثل المؤتمرات التي تنظمها الأمم المتحدة (قمة الأرض، ومؤتمر السكان والتنمية، والمنتدى الاقتصادي العالمي، والمنتدى الاجتماعي العالمي).

6. الحركات الاجتماعية المستمرة والمؤقتة التي تشمل تجمعات لأشخاص ومنظمات ومؤسسات حول قيم مشتركة مثل الحركة المعادية للعولمة، والتحالف المعادي للحرب ضد العراق، وحركات السلام.

وقد ظهر المجتمع المدني العالمي نتيجة تطورات عدة، من أهمها عولمة وسائل التواصل الاجتماعي نتيجة الثورة التقنية في الاتصالات والإنترنت والإعلام المرئي وشبكات الإعلام الاجتماعي (السيبراني)، حيث أدت إلى التفاعل الكثيف بين عشرات الملايين من البشر تجاه أحداث وقضايا

وموضوعات وتحديات عالمية مشتركة، ما أوجد صلات بينهم لم تكن معروفة من قبل.[94] وكذلك الدور الذي قامت به منظمات المجتمع المدني المحلية في توعية الناس بما توافر لها من حرية في العمل وقدرة على التنظيم الشعبي والنشاط المستمر والمشترك بين منظمات من دول عدة، والسعي إلى نشر قيم حقوق الإنسان والحريات العامة والمساواة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.[95] وقد برز دور فاعل للمجتمع المدني العالمي في النظام العالمي الجديد، برغم أنه لا يزال في طور التبلور، ومن أهم ما قام به:[96]

1. المشاركة في فعاليات المنظمات الدولية مع الحكومات، حيث تتمتع العديد من منظمات المجتمع المدني الوطنية والإقليمية بالصفة الاستشارية في بعض المنظمات التابعة للأمم المتحدة، وتقوم بإبداء رأيها وعرض مواقفها والتنسيق غير الرسمي مع الدول الأخرى للتوصل إلى قرارات تتوافق مع مطالب هذه المنظمات.

2. العمل كطرف مقابل للحكومات يعبر عن مواقف الرأي العام العالمي، وذلك من خلال قيام منظمات المجتمع المدني بإقامة المؤتمرات الموازية للمؤتمرات الدولية التي يقتصر حضورها على الممثلين الرسميين للحكومات، لحشد الرأي العام العالمي تجاه القضايا المطروحة، مثل: مؤتمر قمة الأرض عام 1992، والمؤتمر الدولي لحقوق الإنسان عام 1993، والقمة الاجتماعية العالمية عام 1995، ومؤتمر المرأة عام 1995، ومؤتمر الأمم المتحدة ضد العنصرية عام 2001.[97]

3. تنظيم الاحتجاجات الإقليمية والعالمية للضغط على الحكومات لاتخاذ مواقف تتماشى مع توجهات منظمات المجتمع المدني. وفي هذا الإطار

يمكن الإشارة إلى الاحتجاجات ضد سياسة العولمة، والتظاهرات ضد منظمة التجارة العالمية عامي 1999 في سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية، و2005 في هونج كونج، ورفض الحرب الأمريكية على العراق عام 2003.

4. العمل على نقل القضايا والموضوعات المحلية التي تمس الحريات والحقوق والبيئة وحالة المعيشة،... إلخ، إلى المستوى العالمي، ومن ثم إثارة النقاشات وبناء مواقف للرأي العام العالمي حول هذه القضايا والموضوعات، ما قد يؤثر بالتبعية في صورة الدول خارجياً، ويدفع الحكومات إلى تغيير سياساتها الداخلية، مثلما يحدث في تقارير حقوق الإنسان وتقارير التنمية البشرية التي تصدرها منظمات محلية وعالمية وتؤثر بدورها في سياسات الدول تجاه بعضها بعضاً.

5. الحد من سطوة القوى الكبرى على القرار في النظام العالمي الجديد، ولاسيما فيما يخص عسكرة السياسة العالمية.

إن الإطار والمفاهيم التي تم طرحها في هذا الفصل نوع من التنظير العلمي للمفاهيم المتداولة في أدبيات السياسة الدولية والعلوم الاجتماعية حول النظام العالمي الجديد، انطلاقاً من حقيقة وجوده واختلافه جذرياً عما يسمى "النظام الدولي"، وكذلك التعرف على الفاعلين الرئيسيين فيه. هناك من يتحدث اليوم عن أن القرن الحادي والعشرين هو قرن أمريكي American Century،[98] ستواصل فيه الولايات المتحدة الأمريكية هيمنتها على النظام العالمي الجديد. وقد تناول بعض الباحثين الحدود الزمنية للعصر الأمريكي American Era، وبشر بعضهم بقرب نهايته، ومنهم ستيفن مارتن والت Stephen Martin Walt في

مقالته الشهيرة "نهاية العصـــر الأمريكـي The End of the American Era"،[99] التي نشـرها في عدد نوفمبر/ ديسـمبر 2011 مـن مجلـة *The National Interest*، ورصد فيها التحديات المتنامية التي تواجه الهيمنة الأمريكية عـلى النظـام العـالمي الجديد، غير أن هـذا كلـه لا يعنـي بالضـــرورة التسـليم بفكـرة تراجـع النفـوذ الأمريكي، بل إن الأمر يبدو أقرب إلى مراجعة الـذات ومكاشـفتها بـما يـدور في العالم من حولها، مثلما يجري من خلال تقـارير المجلـس الـوطني للاسـتخبارات National Intelligence Council في الولايات المتحدة الأمريكية.[100] كما أن هـذا لا يعني أيضاً أن يكون النظام العـالمي الجديـد أمريكـي الطـابع نتيجـة للتفاعـل العسكري والثقافي والتعليمي والإعلامي والاقتصادي والتقني بين وحداته وتأثر هذه الوحدات بنفوذ القطب المهيمن. وإذا كانت الموضوعية تقتضـي الاعـتراف بالهيمنة الأمريكية على النظام العالمي الجديد، فمن البديهي القول إنها تـؤثر بشـدة في صياغة الأطر المفاهيمية والقيمية لهذا النظام.

جدلية العلاقة بين العولمة وسيادة الدولة

هناك علاقة تفاعلية واضحة بين العولمة وسيادة الدولة؛ إذ إن جانباً كبيراً من النقاشات المتزايدة حول تأثيرات العولمة تتناول انعكاسات هذه الظاهرة المتناميـة على الدولة بمفهومها الوستفالي ودورها الوظيفي، وبالتبعية على مفهـوم السـيادة الوطنية، الذي يمر بمرحلة انحسار تدريجية برغم الجدل حول ترتيب دور الدولة ضمن الفاعلين المؤثرين في بنية النظام العالمي الجديد.

ومن المتصور أن العلاقة بين الدولة وظاهرة العولمة هي علاقة ارتباط وثيقة قائمة على أن دور الأولى يتراجع بقدر هيمنة الثانية وتمددها، فلاشـك أن مظـاهر

العولمة وتجلياتها، ولاسيما في بعدها الاقتصادي العالمي، الذي يتمثل في الشركات المتعددة الجنسيات والعابرة للقارات والمؤسسات الاقتصادية الدولية؛ مثل منظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمات المجتمع المدني، وغيرها من الآليات والمؤسسات، تعد من العوامل التي تسهم بقوة في تراجع الدور البنيوي والوظيفي للدولة،[101] وتخليها عن إطارها المتعارف عليه منذ معاهدة وستفاليا ونشأة الدولة بمفهومها التاريخي، الذي ارتبط تقليدياً بمفهوم السيادة الوطنية؛ بمعنى امتلاك الدولة سيادة عليا تمارس من خلالها سلطة شاملة وغير محدودة وحصرية على الأراضي التابعة لها، وعلى المواطنين الذين يعيشون على هذه الأرض،[102] ومن هذه الزاوية تحديداً كان تأثير العولمة جلياً؛ حيث دفعت هذا المفهوم التقليدي نسبياً إلى زاوية التاريخ، فبالرغم من بقاء الدولة، فإن المعيار الجذري للسيادة وفقاً للأطر السائدة منذ معاهدة وستفاليا لم يعد قائماً، بل لا يمكن إعادة إحيائه في ظروف العولمة التي تسود العالم المعاصر، كون هذا المعيار يتطلب التحكم المطلق في الأحداث والتطورات التي تقع داخل الدولة، في حين أن تدفق المعلومات والسلع والخدمات والأموال والبشر وغير ذلك عبر الحدود، وضمن أطر تبادلية دولية أو عبر الفضاء السيبراني، متجاوزاً الحدود التقليدية، يرسخ غياب المجال الحيوي لممارسة الدولة لسيادتها ويفرض عليها أطراً جديدة باتت تحكم ممارستها لدورها داخلياً وخارجياً.[103]

وبغض النظر عن الجدل السائد حول كيفية تعامل الدولة مع تأثيرات العولمة، سواء بالتكيف معها والانخراط في الاقتصاد العالمي والاستفادة مما يوفره ذلك من فرص وعائدات تنموية، أو بمقاومة التغييرات التي تفرضها

العولمة باعتبارها شراً مستطيراً على الدول النامية، وأنها تحمل من المخاطر والتهديدات ما يفوق بمراحل ما تحمله من إيجابيات، فإن من الصعب تجاهل حقيقة التأثيرات التي تفرزها العولمة على الدول من دون استثناء. فمن الناحية الثقافية نجد أن العولمة الثقافية تعمل على تقويض الثقافات المحلية وإضعافها وتشكيل ثقافة كونية غربية وإيجاد هوية عالمية، وذلك لا ينفي بطبيعة الحال، حقيقة الأنماط والشواهد الدالة على وجود ممانعة ثقافية، تعمل في اتجاه مناوئ لموجات العولمة من خلال تعزيز الهويات الإثنية والدينية والقومية، وتحصينها في مواجهة هذا التيار التغريبي.[104] ومن الناحية الاقتصادية، فإن هناك من البراهين ما يكفي على وجود أنشطة اقتصادية مضادة لمفهوم سيادة الدولة في ظل التوسع الهائل للشركات العابرة للقارات والمتعددة الجنسيات، وأنشطة العمل من الخارج، أو التعهيد Outsourcing والخدمات، وشبكات التبادل التجاري، وربط العملات المحلية بعملات دولية، وما يعنيه ذلك بالنسبة إلى الاقتصادات الوطنية.[105] ومن الواضح أن هناك ارتباط بين القوة الاقتصادية وسيادة الدولة واستقلالها، حيث تتعرض بعض الدول لحصار أو ضغوط اقتصادية لإرغامها على تبني سياسات معينة، أو معاقبتها على سياسات تتبناها، بحيث تكون العقوبات الاقتصادية أداة إكراه وآلية لممارسة الهيمنة وإحكام القبضة على النظام العالمي الجديد، من قبل القوة المهيمنة سواء نفذت ذلك بنفسها، أو من خلال توظيف هيئات هذا النظام وأدواته؛ مثل مجلس الأمن الدولي، وهذه الآلية تمثل في الوقت ذاته انتقاصاً صريحاً من سيادة الدولة.[106]

وإذا كانت الشركات المتعددة الجنسيات، وجماعات الضغط العابرة للأوطان، وشبكات الإعلام العالمية، ومنظمات المجتمع المدني، هي رموز للعولمة، فإنها هي ذاتها أيضاً اللاعب المنافس الرئيسي للدولة في مجالها الحيوي، بل إن هناك من يرى أن الشركات المتعددة الجنسيات، لم تعد تركن إلى توجيهات الدولة-الأمة، كما كان الأمر من قبل، بل باتت تنافس هذه الدولة في تحديد حاضر الاقتصاد العالمي ومستقبله، وفي أحسن الأحوال تتحالف هذه الشركات مع الدولة وتحصل تدريجياً على مشروعية وأدوار توازي مشروعية الدولة، التي أقرت بتقاسم دورها مع: المنظمات الدولية والشبكات المتعددة الجنسيات والحركات الاجتماعية والسياسية العابرة للحدود.[107]

وقد تجلت العلاقة بين العولمة وسيادة الدولة بشكل أكثر مكاشفة عقب سقوط الستار الحديدي، الذي كان يفصل بين المجتمعات خلال حقبة الحرب الباردة، حيث أظهر سقوط هذا الستار مجتمعات اعتادت لعقود أن تعيش أنماطاً "حياتية" متباينة، ثم التقت فجأة وجهاً لوجه،[108] وأظهرت المكاشفة العالمية التي حفزتها العولمة ثغرات بين الدول المتقدمة والدول الأقل تقدماً، وكان من الطبيعي بالنسبة إلى الأخيرة أن تخشى أخطار الهيمنة، لأن القوي - ليس بالضرورة عسكرياً فقط - سوف يهيمن تلقائياً على الضعيف، وهذه هي طبيعة المنافسة في عالم بلا قيود.[109] والأمر لا يقتصر على ما سبق ذكره فقط، بل يشتمل أيضاً على متطلبات الإذعان للمواثيق الجماعية والقواعد والالتزامات المترتبة على عضوية الهيئات والمنظمات الدولية، بما في ذلك الانصياع لإرادة الأغلبية، حتى لو كان ذلك يتناقض مع إرادتها ومصالحها الذاتية؛ ما يعني التسليم بوضع جزء من الحق المطلق في السيادة في أيدي الأغلبية، وهو ما يتنافى مع مفهوم السيادة

التقليدي، الذي يعني حق الدولة في أن تعمل باستقلالية في كل الحالات وتحت أي ظروف.[110]

الخلاصة في هذه الجزئية، تشير إلى أن العولمة ليست بعيدة عن تبلور الموقف المفاهيمي والوظيفي المتأزم للدولة، ومن ثم فإن الدولة في ظل العولمة، تحتاج إلى إعادة هيكلة بنائها مؤسسياً ووظيفياً وبنيوياً؛ كي تستطيع التعامل مع متغيرات العولمة والتأثيرات والتفاعلات الناجمة عنها بأنماطها وقوالبها المتباينة في مختلف المجالات.[111] فالحديث لا يدور غالباً عن نهاية الدولة أو نهاية الجغرافيا، بل يتمحور حول ملامح ضعف الدولة وتراجع دورها، حيث إن مفهوم الأرض الإقليمية وعلاقته بالسيادة هما اللذان تعرضا للتغيير، بعد أن أفرغت العولمة الحدود من وظيفتها المطلقة، وقللت من وظيفتها السياسية والاقتصادية والأمنية، في ظل تدفق العلاقات التي تتجاوز تلك الحدود وطغيان الشبكات المالية والتبادلات الاقتصادية والإعلامية.[112] وفي المقابل، فإن العولمة باتت ظاهرة ممتدة، وليس هناك وسيلة لتحجيمها أو إيقاف طوفانها، بل ينبغي ألا يفكر أحد في ذلك، ولاسيما أن هناك من يربط بين العولمة كتطور تاريخي من ناحية وتطور الإنسانية ذاتها من ناحية ثانية، وبالتالي من ينظر إلى من يحاول إعاقة مسار العولمة باعتباره يحاول أن يعوق مسار التاريخ ذاته.[113] ولكن هذا لا يعني، في رأيي، الاستسلام المطلق لما تفرضه العولمة من أنماط ثقافية واقتصادية واجتماعية وتعليمية، بل ينبغي الأخذ بإيجابياتها على مستوى الاقتصاد والتقنية والثقافة والتعليم أو التواصل المعرفي الكوني وغير ذلك، من دون التخلي عن الخصوصية الثقافية أو الهوية الذاتية.[114]

التأثيرات المتبادلة بين العولمة والواقعية والليبرالية

على خلفية ما سبق، تطرح تساؤلات حول علاقة العولمة Globalization بتيارات ونظريات سياسية مثل الواقعية Realism والليبرالية Liberalism؛ لتوضيح طبيعة العلاقة التي تربط العولمة بهذه التيارات الفكرية، وتأثير ذلك بالتبعية في العلاقات الدولية ودور الدولة ومفهوم السيادة، وهنا يمكن ملاحظة أن العولمة تبدو على نقيض مع الواقعية الكلاسيكية والجديدة، التي ترى أن الدول ستبقى هي الفواعل المهيمنة في السياسة الدولية، وأن الدول بإمكانها تغيير المؤسسات إذا ما تغيرت مصالحها،[115] ولذا فإن منظري العولمة وأنصار الاعتماد الدولي المتبادل من الليبراليين الجدد، يمثلون منذ بداية سبعينيات القرن العشرين تحدياً للمدخل الواقعي في دراسة السياسة الدولية.

ونقطة الخلاف الواضحة في هذا الطرح، تتمحور حول مفهوم سيادة الدولة، وما يمثله هذا المفهوم من مركزية لدى الواقعيين الجدد عند تنظيرهم لقضايا العلاقات الدولية، حيث يتمحور تصورهم المفاهيمي للسيادة حول كون الدولة فاعلاً رئيسياً في السياسة الدولية، بينما يذهب منظرو العولمة إلى القول بتآكل هذه السيادة، ومن ثم انحسار دور الدولة في تقرير مخرجات السياسة الدولية. ويستشهد هؤلاء المنظرون على ذلك بتنامي حجم التبادلات التجارية الدولية وتعقدها؛ باعتبارها برهاناً على تآكل السيادة وانحسار دولة الدولة-الأمة Nation–State.[116] أي إن الجدل يدور بين أنصار هذه المدارس الفكرية حول دور الدولة وحدود علاقتها وتأثرها بالدور المتنامي للمؤسسات الدولية، ويستشهد كل فريق بدلائل تدعم فرضيته، حيث تعتقد الواقعية الجديدة أن المؤسسات الدولية في النظام العالمي الجديد، ليست سوى وسائل توظفها الدول من أجل

تحقيق مصالحها وأهدافها، وتستشهد على ذلك بدور منظمة الأمم المتحدة وكيف ترتبط قوة المنظمة ارتباطاً وثيقاً بأهداف الولايات المتحدة الأمريكية، التي لعبت الدور الأبرز في إظهار قوة الأمم المتحدة، حين كان ذلك هدفاً وتوجهاً أمريكياً؛ مثلما حدث في صراعات مثل حرب الخليج الثانية في مارس عام 1991 ويوغوسلافيا السابقة وتيمور الشرقية، وعلى النقيض من ذلك تم تجاهل المنظمة الدولية تماماً من قبل واشنطن في الحرب ضد العراق عام 2003، حين رفض مجلس الأمن الدولي منح تفويض باستخدام القوة العسكرية للجانب الأمريكي، بل يلاحظ أن مجلس الأمن الدولي يتم تهميشه بازدياد الفجوة بين قوة الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها من ناحية، وقوة القوى الكبرى في النظام العالمي الجديد ومصالحها من ناحية ثانية.[117]

وثمة جانب آخر مهم، هو أن العولمة تمثل في شقها الاقتصادي، تحدياً لفكرة الواقعية التي ترى أن الدول هي وحدات اقتصادية مستقلة بمواردها الخاصة، حيث لم تعد هذه الفكرة قائمة في عالم ما بعد الحرب الباردة، إذ شكلت العولمة تحدياً كبيراً لسيادة الدولة وشرعيتها وهددت هويتها الوطنية واستقلاليتها السياسية.[118]

ويعود التضارب في التصورات بين الواقعية والعولمة في قدر كبير منه، إلى التفاوت التاريخي بين التيارين، فالواقعية كانت الاتجاه النظري الأكثر هيمنة على التنظير للعلاقات الدولية خلال حقبة الحرب الباردة، وهي تصور العلاقات الدولية من منظور تشاؤمي باعتبارها صراع قوة، ومن أجل القوة، وتنطلق من أن هذه العلاقات لن تخلو من الصراعات والحروب. وهذه الهيمنة الواضحة

للواقعية خلال تلك الحقبة، تعود إلى كونها كانت الإطار النظري الملائم لتفسير بعض الظواهر الدولية آنذاك؛ مثل الأحلاف العسكرية ومواكبتها للعلاقات التنافسية الأمريكية - السوفيتية،[119] ومن ثم، فهي تجعل من الدولة وحدة تحليل أساسية، أما القوة العسكرية فهي الخاصية الأساسية في التحليل الواقعي، الذي يضع مسائل الاستقرار والسيادة والقوة في قمة الأولويات، حيث كان الواقعيون، ولاسيما الجدد منهم، يرفضون إحداث أي تغيير على مستوى النظام الدولي الثنائي القطبية الذي ساد خلال فترة الحرب الباردة.[120]

ويبدو أن سيناريو نهاية الحرب الباردة الذي كان يمثل تحدياً للفكر الواقعي، قد أسهم في توفير قوة دفع للعولمة، إذ اعتبر التحول من نظام عالمي ثنائي القطبية إلى نظام عالمي جديد أحادي القطبية أسوأ تطور للواقعيين لأن ما حدث كان خلافاً لكل توقعاتهم، حيث كانت نظرية كينيث نيل والتز Kenneth Neal Waltz حول نظام توازن القوى قائمة بالأساس على أفضلية النظام الثنائي القطبية على غيره من الأنظمة الأخرى، ومن ثم وقعت هذه النظرية في مأزق عقب انتهاء الحرب الباردة وتحول النظام العالمي وقتذاك، إلى نظام أحادي القطبية تقوده الولايات المتحدة الأمريكية.[121] ويبقى أن نلحظ أن النقاش حول العولمة والواقعية سيظل، في رأيي، رهن حسم الجدل السائد حول حدود التغيير الحاصل في مفهوم سيادة الدولة-الأمة، بين من يقول باختفائها أو تراجعها من ناحية، ومن يرى أن الدولة-الأمة ماتزال لها اليد العليا في العلاقات الدولية من ناحية أخرى؛ ما يعني وفقاً للمفهوم الأخير، سريان المنطق الواقعي مع التحول إلى توازن القوى في المجال الاقتصادي بدلاً من المجال العسكري.[122]

وأعتقد أن الحديث عن استمرارية دور الدولة-الأمة بمفهومها القديم، كفاعل رئيسي في العلاقات الدولية، يعد بمنزلة تجاهل لحقائق العلاقات الدولية في العقدين الأخيرين، حيث تحولت وحدة التحليل تدريجياً من الدولة إلى التكتلات والتجمعات وقوى العولمة، التي أعادت رسم الحدود بين الدول، بوسائل وتقنيات جديدة في الإعلام والاتصال؛ ما يجعل التصورات الواقعية غير مواكبة لهذه التحولات الهائلة، التي جعلت بعض المتابعين يصف بعض دول العالم الثالث، بأنها ناقصة السيادة، بل قد تكون أقرب إلى الزوال من الخريطة العالمية تحت وطأة افتقار هذه الدول إلى مقومات السيادة التقنية على حدودها.[123]

كما أعتقد أيضاً أن اعتماد الفكر الواقعي على عامل القوة العسكرية في تحقيق الدول لمصالحها وأهدافها أو الدفاع عن تلك المصالح والأهداف، يجعل من الصعب الاعتماد على الواقعية في فهم التحولات التي تشهدها العلاقات الدولية في السنوات الأخيرة، ما لم يشمل هذا النسق الفكري للقوة، مظاهر أخرى للقوة باتت أكثر أهمية، وفي مقدمتها القوة المعرفية والتقنية والاقتصادية.

أما الليبرالية الجديدة فتنطلق من أن قوى السوق هي التي ستقود النمو الاقتصادي، وينظر مؤيدوها إلى الليبرالية الجديدة باعتبارها نظرية كونية تسهم في قوى العولمة، بل هناك من يقول إنها والعولمة وجهان لعملة واحدة. وترى الليبرالية الجديدة أن العالم سيكون أفضل، وأن الأسواق ستقوده إلى الأفضل بلا تدخل من الدول.[124] وهناك من يرى أن الليبرالية الجديدة ليست

مجرد أيديولوجية تحظى بدعم مجموعة من المفكرين الاقتصاديين، ولكنها سياسة عالمية ملزمة لكل الحكومات في العالم، أياً كان النظام الذي تعمل في ظله، وأن مصدر الإلزام، هو هيمنة المؤسسات الاقتصادية العالمية، كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، على اقتصادات كثير من الدول في العالم النامي، وأن منظمة التجارة العالمية التي قامت على أساسها معاهدة وقعت عليها معظم دول العالم، أصبحت هي الحارس الحقيقي لمبدأ تحرير التجارة والمدافعة الأولى عنه.[125] ومن ثم يذهب بعض الباحثين إلى أن نظرية الليبرالية الجديدة هي نتاج تفاعلات العولمة، وأن الولايات المتحدة الأمريكية تبذل جهودها كافة؛ كي تصبح هذه النظرية هي الأيديولوجية السائدة في كل المجتمعات الإنسانية المعاصرة من دون استثناء.[126] إن نقطة البدء لتعميم هذه النظرية هي تصفية دولة الرعاية الاجتماعية Welfare State بأشكالها المتنوعة: الاشتراكية والرأسمالية، وتصفية نظرية التخطيط الاشتراكي، ونسف مشروعات القطاع العام من خلال الخصخصة وتحرير الاقتصاد والتركيز على حرية السوق. ويعتقد بعض الباحثين أن الليبرالية، التي يمثلها من وجهة نظرهم منتدى "دافوس" في مؤتمراته السنوية، قد تسببت في مشكلات هائلة لشعوب الدول النامية، نتيجة تحويل هذه الدول إلى مجرد أسواق للشركات الرأسمالية العالمية تحت رعاية منظمة التجارة العالمية.[127]

الصراع الحضاري والعلاقات الدولية

يعد الصراع سمة أساسية من سمات العلاقات الدولية، ولكن طبيعة هذا الصراع تختلف من حقبة تاريخية إلى أخرى، كما تختلف أسبابه أيضاً. ويكشف تطور مسار النظام العالمي الجديد عن محورية الدور الذي لعبه

الصراع الأيديولوجي في العلاقات الدولية، وفي التطور الذي مر به النظام العالمي القديم والجديد.

ويمكن القول في هذا السياق إن النظام العالمي قد شهد في القرن العشرين حربين كبيرتين، هما الحرب العالمية الأولى (1914-1918) والحرب العالمية الثانية (1939-1945) وحرباً باردة، امتدت خلال الفترة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية حتى مطلع التسعينيات من القرن الماضي، وتحديداً مع سقوط الاتحاد السوفيتي رسمياً في ديسمبر 1991، وقد أحدثت كل من الحربين انتقالاً من نظام دولي إلى نظام عالمي، ففي أعقاب الحرب العالمية الأولى سقطت الإمبراطورية النمساوية - المجرية، وظهرت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة كبرى على المسرح الدولي، إلا أنها آثرت اتباع سياسة العزلة،[128] الأمر الذي أدى إلى استمرار نظام توازن القوى القائم في القارة الأوروبية. وجاءت الحرب العالمية الثانية لتنهي نفوذ فرنسا وبريطانيا في السياسة الدولية، وظهور قطبين على الساحة الدولية، هما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق، ومن خلال هيمنتهما على القارة الأوروبية، هيمنتا أيضاً على العالم. وذلك خلال الفترة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945 حتى تفكك الاتحاد السوفيتي السابق في 25 ديسمبر عام 1991.[129]

وقد كان الصراع هو الغالب على طبيعة العلاقات بين القوى الدولية الكبرى، ومن الواضح أن هذا الصراع كان بالأساس صراعاً أيديولوجياً بين قوى دولية تحكمها نظم فاشية ونظم ديمقراطية، أي أن الأيديولوجية كانت حاضرة بقوة في الصراع. ولكن الأيديولوجية لم تكن وحدها السبب في تفجير هاتين الحربين، فالمصالح الخاصة بالقوى الكبرى والصراع بينها

حول النفوذ على الساحة الدولية، من الأسباب الرئيسية في وصول الصراع بين القوى المتنافسة إلى حرب عالمية أولى ثم ثانية. الجدير بالذكر أن مصطلح أيديولوجيا بعد المرونة والرحابة اللتين لحقتا به؛ نتيجة لاستعماله خارج المفهوم الماركسي، بات يعني "نمطاً من المعتقدات والأفكار والقيم المتعلقة بالجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والأخلاقية، التي تسود المجتمع في عصر معين وتشكّل اتجاهات الأفراد ونظرة المجتمع".[130]

وقد شهد النصف الثاني من القرن العشرين تحولات جذرية، حيث تفككت الكتلة الاشتراكية، وانفرط عقد حلف وارسو، واتجهت دول أوروبا الشرقية نحو اقتصاد السوق، وتفردت الولايات المتحدة الأمريكية بقمة النظام العالمي الجديد، كل ذلك أحدث تحولاً كبيراً في طبيعة النظام الدولي، وقد اعتبر هذا التحول بمنزلة هزيمة نهائية للنظام الاشتراكي وانتصار حاسم للمعسكر الرأسمالي.[131]

لقد ترسخت قناعة لدى العديد من الدوائر الفكرية الغربية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة بأن العالم قد استقر بشكل نهائي وفق منظومة واحدة من خلال الاندماج ضمن قيم كونية تأسست على أنقاض الأيديولوجيات الشمولية المرتبطة بالشيوعية والشمولية، وأبرز هذه القيم: الحرية الاقتصادية، والتعددية الفكرية والسياسية، واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.[132]

وقد شكّلت حرب الخليج الثانية أو حرب تحرير الكويت – من 17 يناير إلى 26 فبراير 1991 – الحدث الأكثر أهمية في تطور النظام العالمي الجديد خلال

عقد التسعينيات من القرن العشرين، لتزامنها بشكل خاص مع تفكك الاتحاد السوفيتي السابق. وقد دشن هذان الحدثان (حرب الخليج الثانية، وتفكك الاتحاد السوفيتي) مرحلة جديدة في العلاقات الدولية قائمة على الهيمنة الكاملة للولايات المتحدة الأمريكية، وظهورها كقطب أوحد في النظام الدولي.[133]

ومما لاشك فيه أن الهيمنة الكاملة التي تحققت للولايات المتحدة الأمريكية في النظام العالمي الجديد بعد حرب الخليج الثانية كرست أيديولوجية واحدة تقوم على الأفكار الرأسمالية، ولكن ذلك لم يعنِ بالطبع نهاية الصراعات الأيديولوجية والحضارية في النظام العالمي الجديد الذي تشكّل في أعقاب نهاية عصر القطبية الثنائية، حيث شهدت العلاقات الدولية تصاعد العديد من هذه الصراعات والأيديولوجيات والأفكار المتطرفة.

والحاصل أن جوهر النظام العالمي الجديد، هو إحداث تغيير داخل نظام ما؛ وصولاً إلى ما هو عليه اليوم، بحيث تتشكل الأحداث وتتطور المفاهيم وفقاً لما يريده مركز القرار الجديد، وهو الذي يتمثل في هذه الحالة في الولايات المتحدة الأمريكية.[134] وتتمثل أهم المخاطر، التي تواجه النظام العالمي الجديد، في الإرهاب، والجريمة المنظمة، وانتشار أسلحة الدمار الشامل والهجرة غير الشرعية، علاوة على قضايا البيئة وانتشار الأمراض المعدية الفتاكة (الأيدز وغيره).[135]

والواقع أن النظام العالمي الجديد، قد قصد منه ملء الفراغ الذي خلفه انسحاب الاتحاد السوفيتي السابق من مواقع النفوذ التي كان يشغلها خلال

مرحلة الحرب الباردة، وهو النظام الذي بدأ تطبيقه عملياً من خلال حرب تحرير الكويت، حيث كان جورج هربرت بوش (الأب) George Herbert Bush Sr. وأركان إدارته يشعرون بأنهم على أول الطريق المؤدي بهم إلى أن يكون القرن الحادي والعشرون "قرناً أمريكياً"،[136] وهذا النظام شهد العديد من الصراعات ذات الطابع الثقافي أو التعليمي أو الأيديولوجي أو الحضاري التي اختلفت أشكالها وأنماطها.[137]

العلاقة بين الحضارات: صدام أم حوار؟

مع نهاية الحرب الباردة، شاعت نظريات وأفكار كثيرة تندرج في سياق التنبؤ بما يمكن أن يشهده النظام العالمي الجديد من صراعات ذات طبيعة أيديولوجية، ومنها صراع الحضارات، التي قدمها صموئيل فيلبس هنتنجتون Samuel Phillips Huntington، الذي قال إن الصراع في العالم سينتقل من الصراع التقليدي حول الموارد والأيديولوجيات إلى مرحلة أعلى، وهي صراع الحضارات.[138]

ففي صيف عام 1993 نشر هنتنجتون أحد أشهر المنظرين لفترة الحرب الباردة، في مجلة **شؤون خارجية** *Foreign Affairs* الأمريكية الشهيرة، دراسة بعنوان: "صدام الحضارات"[139] وكانت النظرية التي انطوت عليها الدراسة هي أنه بعد انتهاء صراع الشرق والغرب تتجه العلاقات الدولية إلى عهد جديد. حيث إن الصراع الرئيسي في العالم خلال مرحلة الحرب الباردة، كان يدور بين المعسكرين: الشرقي والغربي، في وقت كانت دول العالم الثالث تحاول فيه تشكيل تحالفات وتكتلات أخرى.[140]

ولم يعد الأمر يدور هذه المرة حول التناقضات الطبقية، أو الأيديولوجيات، وإنما حول خطوط التقسيم الحضاري والثقافي. وبحسب رأي هنتنجتون، فإن حروب المستقبل الكبيرة ستنشب بسبب الانقسامات الثقافية والحضارية. وسيحدث الصراع بين الحضارات لأسباب عدة، منها النمو السكاني المتسارع والعولمة.[141]

يرى هنتنجتون أن الفروق الأساسية بين المجتمعات المختلفة سبب أولي لصدام الحضارات، وخاصة في ظل ما يتميز به العالم اليوم من شدة التفاعل لكون العالم قد أصبح أصغر بالنظر إلى التأثيرات التي أحدثتها ظاهرة العولمة في العلاقات الدولية.[142] ويؤكد هنتنجتون أن من أسباب الصدام عمليات التحديث الاقتصادي والتغيير الاجتماعي المستمرة والمتسارعة حول العالم، والتي تؤدي إلى نزع الفرد عن هويته. كذلك من أسباب صدام الحضارات المحتوم نمو الوعي بالحضارة نتيجة الدور المزدوج للغرب، فبرغم أن الغرب في أوج قوته وانتصار حضارته الرأسمالية فإنه يواجه حضارات مختلفة ترغب في تشكيل العالم. ومن هنا فإن صدام الحضارات أمر حتمي.[143]

والجدير بالذكر أن هنتنجتون استوحى نظريته الخاصة بصراع الحضارات من المستشرق اليهودي الشهير ماكسيم رودنسون Maxime Rodinson، الذي كان أول من قال إن علاقة العالم الإسلامي - المسيحي أشبه بالصراع الأيديولوجي بين النظام الرأسمالي والنظام الشيوعي.[144]

ويرتبط الحديث عن صراع الحضارات بنظرية أخرى هي نظرية "نهاية التاريخ" التي طرحها يوشيهيرو فرانسيس فوكوياما

Yoshihiro Francis Fukuyama سنة 1989 في كتابه: **نهاية التاريخ والإنسان الأخير** *The End of History and the Last Man*،[145] التي ترى أن الديمقراطية الرأسمالية الأمريكية تشكّل نقطة الذروة في التطور الأيديولوجي للإنسانية، والصورة النهائية المثلى لنظام الحكم البشري، وبالتالي فهي تمثل نهاية التاريخ.[146]

وتعني فكرة نهاية التاريخ، وفقاً لما قاله فوكوياما، أن التغييرات المقبلة هي مجرد فرصة للشعوب الأخرى للاقتداء بالنموذج النهائي، أي النموذج الغربي، لأنه لن يكون هناك أي تقدم أو تطور بعد ذلك فيما يتعلق بالمبادئ والعقائد والمؤسسات.[147]

ويربط فرانسيس فوكوياما بين الديمقراطية وتحقيق التنمية ويرى أنهما مترابطان معاً، بحيث لا يمكن تحقيق التنمية في غياب الديمقراطية، فهو يؤكد أن الرأسمالية تمثل طريقاً متاحاً لكل الدول الراغبة في تحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا يتم مقابل التزام هذه الدول بمعايير الديمقراطية الليبرالية.[148]

وتتركز رؤيتا نهاية التاريخ وصراع الحضارات على الموقع المنتصر الذي حققته "الحضارة الغربية" بإنهاء الحرب الباردة لمصلحتها. فنهاية التاريخ لدى فوكوياما تعني بلوغه ذروته، بانتصار القيم الديمقراطية؛ ذلك أن "التاريخ" في هذه الرؤية ظل مسرحاً لصراع هائل بين قيم وممارسات ومصالح؛ في الوقت الذي كان يسير فيه إلى غاياته المحتومة.[149]

وقد قوبلت نظرية "صدام الحضارات"، كما سبق أن أشرت إلى ذلك، بانتقادات كثيرة، أبرزها ما يأتي:

1. إن العلاقة المنشودة بين الحضارات هي حوار الحضارات وتفاعل الثقافات حواراً هادفاً وتفاعلاً إيجابياً، يقوم على قاعدة الاحترام المتبادل بين الحضارات والثقافات. مستندين إلى الشرعية الدولية، وقواعد القانون الدولي، على اعتبار أن هذه القواعد هي القواسم المشتركة بين الشعوب والحكومات في عالم اليوم. وهي المرجعية المتفق عليها، لكن المرجعيات الثقافية والحضارية والدينية محل خلاف وتنازع، بل هي مصدر صراع وتعصب.[150]

2. تعمد هنتنجتون الترويج لخطأ آخر، وهو اعتبار أن التاريخ الإنساني يبدأ من تاريخ أوروبا فقط، وذلك على الرغم من أن الاكتشافات الأثرية أثبتت أن شعوب الشرق بشكل عام وشعوب الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكل خاص، كان لها الفضل في إرساء أسس الحضارة الإنسانية خلال ما يوصف بمرحلة الصعود الأول للشرق فيما بين عامي 3100 و330 قبل الميلاد.[151]

ثمة انتقاد آخر مهم يمكن توجيهه إلى نظرية "صدام الحضارات"، يتمثل في حقيقة أن التاريخ البشري ليس مجرد صراع في عالم الأفكار. ذلك أن الصراع البشري وما يفرزه على مستويات عدة، يؤدي إلى عملية حراك في عالم الأفكار،[152] وهو ما يؤدي بالتاريخ أيضاً إلى التقدم، أما الفكرة غير القابلة للصمود، فإنها تنهار.[153] في السياق نفسه، تكمن الإشكالية في أن "طرح صراع الحضارات يتنافى مع الحاضر الذي نعيشه والمستقبل الذي نصبو إليه، فنحن أمام عالم تمثل حضارة الغرب شقاً مهماً منه ولكنها ليست الشق الوحيد".[154]

ولاشك في أن هنتنجتون، وبعد سنوات، أدرك الفوارق الجوهرية بين كل من مفهومي الدين والحضارة، بعدما ظل مفهومها يختلط عنده بمفهوم الثقافة، انطلاقاً من تعريف إدوارد برنيت تايلور Edward Burnett Tylor، الذي عرّفها في كتابه: **الحضارة البدائية** *Primitive Civilization*،[155] بأنها: "تشمل المعارف والعقائد والفن والأخلاق والقانون والعادات وكل المؤهلات الأخرى التي تمكن الإنسان من أن يكون عضواً في مجتمع معين"،[156] وهو ما دفع هنتنجتون إلى مراجعة أفكاره وتصوراته، ومنها فكرة الصدام الحتمي بين الحضارات إذ يقول: إن نظريتي السابقة عن الإسلام التي ذكرتها في كتاب "صدام الحضارات"،[157] وفيها: "إن الإسلام سينتهي أمره لا محالة، أدركت فيما بعد أنها كانت خاطئة، لقد أخطأ من قبلي علماء آخرون، منهم من زعم أن الإسلام كدين ودولة انتهى عندما ألغى مصطفى كمال أتاتورك الخلافة سنة 1924، ولكن الأحداث الأخيرة أكدت أن الحضارة الإسلامية لم تنتهِ بعد، بل هي قابلة للتجدد".[158] وأخيراً، فإن فكرة "صدام الحضارات" قد بدأت بالخفوت والتبدد قبل وفاة هنتنجتون في 24 ديسمبر 2008.[159]

وفيما يخص نظرية نهاية التاريخ عند فوكوياما، فقد تم انتقاد فوكوياما كثيراً لأنه بنى نظريته على النموذج الأمريكي للديمقراطية الغربية على سبيل الحصر، لكن مؤيديه يدافعون عن نظريته بالقول إن هناك من فهمها بشكل خاطئ، حيث يرى فوكوياما أن العالم سيشهد المزيد من الحكومات الديمقراطية بمختلف أشكالها في تركيا وغانا وفنزويلا وغيرها من الدول في مناطق مختلفة من العالم.[160]

ومما يؤخذ على فوكوياما أيضاً أنه اعتبر لفترة طويلة من حياته من منظري المحافظين الجدد، وقد دعا هو ورفاقه في هذا التيار المتشدد الرئيس الأمريكي السابق جورج ووكر بوش (الابن) إلى ضرورة التخلص من نظام صدام حسين، في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 حتى وإن لم يوجد ما يربط نظام صدام بمنفذي الهجمات.[161]

وقد واجهت نظرية نهاية التاريخ الكثير من التحديات بسبب التحولات السياسية السريعة التي شهدتها الدول الغربية الرأسمالية، وكان من أبرزها ظهور أيديولوجية سياسية جديدة هي الطريق الثالث التي تحاول التوفيق بين التوجهات الاشتراكية وحركية بعض المبادئ الرأسمالية وأهمها التركيز بشكل كبير على الحافز الفردي كأساس للتقدم[162] وفي السياق نفسه، واجهت نظرية نهاية التاريخ الكثير من الانتقادات القاسية عقب تصاعد الصراعات والحروب الدينية والعرقية بعد الحرب الباردة، وقد أدى ذلك إلى تشكيك بعض المتخصصين في الأيديولوجية والأفكار الليبرالية والديمقراطية بوصفها أداة قادرة على تحقيق الانسجام والتآلف بين الدول وشعوب العالم.[163]

الجدل حول العلاقة بين الإسلام والغرب

بدأت الإرهاصات الأولى للتفاعل والصدام بين الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية الناشئة باكراً، فمنذ أن ظهرت الدعوة الإسلامية رأت "المسيحية الغربية" أن العالم الإسلامي يشكل خطراً يهدد وجودها.[164]

وقد اختلفت نظرة الغرب للإسلام بحسب تطور العقلية الغربية نفسها، فخلال المرحلة الإقطاعية سادت الرؤية الكنسية للإسلام ورأت فيه تطوراً

بدوياً لليهودية وكانت أحياناً ما تراه إحدى هرطقات المسيحية الشرقية.[165] وعلى صعيد آخر، فإن الذات العربية وصفت الآخر عبر مختلف العصور بالكافر والأجنبي والأوروبي ثم الغربي، وفي كل مرحلة تاريخية كانت تبرز ثنائية القبول والرفض لهذا الآخر.[166]

والحاصل أن نظرة الغرب نحو الإسلام والمسلمين تشكّلت عبر مراحل زمنية طويلة، تعددت خلالها رؤى رجال الدِّين والسياسة والمستشرقين، واتفقت في النهاية على جملة من التصورات التي تمخض عنها الوعي الذي منح من خلاله الغرب نفسه مواقع "الحقيقة" و"المركز" و"العقل" مقابل إبقاء الآخر في مواقع "الضلال" و"التخلف".[167]

والخلاف القائم بين الإسلام والغرب ليس مقطوع الصلة عن جوهر الخلاف بين الحضارتين الغربية والإسلامية؛ فالأولى قامت على القطيعة مع الماضي المظلم، وأبعدت الدِّين عن مجالها بشكل كلي. أما الثانية فهي حضارة تأسست على أساس تجاوز المراحل المظلمة، وبناء حضارة كان لها المجد والغلبة في حقبة من حقب التاريخ. وكان أغلب رواد النهضة في المشرق العربي في العصر الحديث يستندون بشكل أو بآخر إلى الأساس الديني، بعكس الرواد الغربيين، فالتجديد الفكري الذي ارتبط بالحضارة في الوطن العربي، كان يعتبر الدِّين ركيزة أساسية نظراً إلى الدور الذي يقوم به في المجتمعين العربي والإسلامي، وكان الهدف من التجديد هو تخليص العقل من الجمود في نظرته إلى الدِّين، وتحكيم العقل في أمور الحياة.[168]

وقد ظل الخلاف الجوهري بين الحضارتين الإسلامية والغربية مصدر تناقض بين العرب والمسلمين من ناحية، والغرب من ناحية أخرى، وتصاعد التوتر والصدام بين الطرفين، عندما كان الوضع ينتقل إلى المناخ السياسي للصراع ضد الإمبريالية، حيث دأب العرب والمسلمون منذ مرحلة النضال من أجل الاستقلال، أن يقابلوا الخطاب الخاص بالغرب الاستعماري بخطاب قومي أكثر غلواً.[169]

وقد اعتاد بعض الكتاب الغربيين إطلاق تعبير "الأصولية الإسلامية" على حركة الصحوة الإسلامية[170] في محاولات لربطها بالحركة الأصولية المسيحية المتعصبة التي ظهرت في الغرب مع كل سلبياتها التي ترسخت في الوعي الأمريكي بصورة خاصة والغربي المسيحي بصورة عامة.[171] فالغرب يرى في الإسلام منذ انطلاقته الأولى، ديناً مقاتلاً، ويرى في أتباعه أنهم أولئك الناس المنهمكون بنشر عقيدتهم وشريعتهم بالقوة.[172] وبرغم الحقيقة التي تشير إلى وجود جماعات دينية إسلامية متطرفة فإن المشكلة تكمن في التعميم، ووصف الإسلام والحضارة الإسلامية بالتطرف.

وتجدر الإشارة إلى أنه في عام 1991، أصدر المؤرخ الفرنسي المعروف جان-كريستوف روفان Jean-Christophe Rufin كتاباً تحت عنوان **"الإمبراطورية والبرابرة الجدد"**، اعتبر فيه أن الإمبراطورية هي حضارة الشمال أو الغرب، وأن البرابرة هم شعوب الجنوب أو الدول النامية التي يتزايد عدد سكانها بوتيرة تخيف دول الشمال.[173] وكان أشد ما يرعبه هو خطر التفجر السكاني الذي يحدث في دول الجنوب. ويقول روفان صراحة: "إن ما ندافع

عنه في الحقيقة، هو مستوى معيشتنا".[174] والجنوب الذي قصده روفان ضم دولاً إسلامية مثل دول المغرب العربي وتركيا وإيران.[175]

ومن مصادر التوتر الجديدة بين الإسلام والغرب، وجود أقليات إسلامية كبيرة في العالم الغربي، وهي أقليات يتزايد عدد أفرادها في الوقت الذي تتراجع فيه أعداد الشعوب الغربية بسبب الإحجام عن الإنجاب.[176]

وقد جاءت نهاية الحرب الباردة بالمزيد من عوامل التوتر بين الإسلام والغرب، فبعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق حل الإسلام محل الخطر الشيوعي.[177] وقد تسببت أحداث 11 سبتمبر 2001، في اتساع هوة الشقاق بين الغرب والشرق، حيث استثمرت أطراف كثيرة ما حدث لتشويه صورة الإسلام والمسلمين.[178]

وعلى سبيل المثال، يرى الصحفي الأمريكي توماس لورن فريدمان Thomas Loren Friedman أن اعتداءات 11 سبتمبر تمثل حرباً عالمية ثالثة[179] لا تواجه فيها دولة عظمى أخرى، بل هي حرب تضع القطب الأوحد في العالم في مواجهة أشخاص غاضبين، يتبنون قيماً مختلفة، ويقاومون النفوذ الأمريكي، ويلومون الولايات المتحدة الأمريكية على فشل مجتمعاتهم، وتأييدها لإسرائيل. وهؤلاء يمتلكون قوة فاعلة، تتمثل في استخدام شبكة الإنترنت والتقنية المتقدمة في الهجوم على الغرب، وقد حولوا أكثر الطائرات المدنية تقدماً إلى صواريخ كروز ذات توجيه بشري ودقة بالغة في التصويب لتدمير أهداف مدنية أمريكية، في إشارة إلى اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر 2001.[180]

وفي الواقع، فإن حل إشكالية العلاقة بين الإسلام والغرب، لا يقع في المجال السياسي المباشر، فهذا الأمر عملية تاريخية طويلة المدى تستلزم قبل

كل شـيء استعادة ثقة العرب بأنفسـهم، بـما يكفـل لهـم الشـعور بالنديـة.[181] ويجب أن يـدرك الطرفـان أيضـاً أن هنـاك تميـزاً واختلافـاً في القـيم والمعـايير والثقافات بين مختلف الشعوب، وبالتالي ينشأ حق أساسـي من حقـوق الأمـم والشعوب والكيانات الحضارية في التميز والاختلاف.[182]

ومما لاشك فيه أن واقع العلاقة المعقدة بين الإسلام والغرب، يثـير جملـة من المشكلات والقضايا، هي على النحو الآتي:

1. يبدو أن أنشطة الحوار بين الأديان تحتاج إلى مراجعة، فمن الواضـح أنهـا بالغة النخبوية، ولا يصل سوى القليل من توافقاتهـا الطيّبـة إلى العمـوم.[183] وإذا بدا للإسلام الوسطي المعتدل أن التقارب ممكن مع الفاتيكان، مرجعيـة للمسيحيين، فإنه ليس المرجعية الوحيدة، ثم إنه لا يستطيع إلزام الحكومات الغربية بأي شـيء، فضلاً عـن أن بـؤر التعصـب المسـيحي لا تتبـع لـه.[184] وكمثال على هذا التعصب، التصـريح الذي نسـب إلى عضـو الكـونجرس الأمريكي توم جيرارد تنكريدو Tom Gerard Tancredo، وهو الـذي قـال فيه: إذا ضـرب الإرهابيون الإسلاميون الولايات المتحدة الأمريكية بقنابـل نووية، فلابد من ضـرب الكعبة.[185]

2. ثمة موروثات تاريخية من فترة الحمـلات الصـليبية ثـم حقبـة الاسـتعمار بالنسبة إلى المسـلمين، ومـن فـترة الفتوحـات الإسـلامية (القسـطنطينية، بواتييه، الأندلس...)،[186] أسـهمت في وضـع قواعـد للعـداء والتبـاغض لا تزال مناهج التعلـيم تجـددها وترسّـخها لـدى الجـانبين. وفي التـاريخ

الحديث تزامن تصفية الاستعمار بصيغته القديمة مع إنشاء إسرائيل وتحوّل الاستعمار إلى صيغته المحدثة وغير المباشرة، مع ما تعنيه سيطرة إسرائيل على القدس، وكأنها تحقيق للهدف الذي حدّده الصليبيون لحملاتهم وتتويج لما يمثله مصطلح "الحضارة المسيحية - اليهودية".[187]

3. خلال الفترة الحالية قفز الإسلام إلى واجهة اهتمامات المجتمعات الغربية لأسباب تتعلّق بتنامي عدد المسلمين في العديد من البلدان، سواء في ما بات يعرف بـ "مشكلة الهجرة" كما ذكرت سابقاً، أو في المسائل المستجدة مثل "الإرهاب" ومفاهيمه.[188] وبرغم أن الإسلام، من حيث هو ديانة لا علاقة له بهذه المشكلة، فإنه ترسخ مع الوقت انطباع يفيد بأن ما يجمع بين الدول التي تخفق في احترام الحريات وفي إقامة اقتصادات منتظمة هو كونها "إسلامية". ولعل ما زاد التركيز على الإسلام أن المسلمين المهاجرين يسعون حيث تتكاثر أعدادهم إلى فرض مظاهر إسلامهم، وكمثال على ذلك ما يثور من إشكاليات بين الحين والآخر حول قضية حجاب المرأة المسلمة في فرنسا.[189]

وفي الواقع، فإن كثيراً من الأحكام التي أطلقها الغرب على الحضارة الإسلامية، إنما هو وليد الاستعمار الحديث وصراع القوى بين الغرب الاستعماري والدول الإسلامية التي تتحرر منه لتنال استقلالها، ومن هذه الفترة الحاضرة يبدأ تعميم الأحكام على الماضي والمستقبل وقراءة تاريخ الحضارة الإسلامية من منظور صراع القوى الحالي.[190] وقد عمم الغرب ما سماه الأصولية على الثقافة الإسلامية كلها واعتبرها أصولية، ويعني بها

رفض الحداثة والحرص على المظاهر وممارسة العنف في الداخل والخارج وتكفير المجتمع.[191]

وما من شك في أنه ينبغي تحكيم العقل من أجل إخراج أديان الشعوب ومقدساتها من دائرة العبث والاستهزاء تحت أي مسوغ، ويتعين على الأمم المتحدة أن تتحرك بجدية من أجل تجريم أي صورة من صور الإساءة إلى هذه الأديان والمقدسات، كما يتعين على المسلمين ألا ينجروا خلف مثيري الفتن ودعاة الصراع، وأن يعملوا على إفشال مخططاتهم في إشعال الحرائق والصراعات بين الثقافات والأديان.[192]

الصراعات العرقية والطائفية

تضم معظم دول العالم أقليات متنوعة في أصولها العرقية والقومية أو ثقافتها أو ديانتها ومذاهبها، ولا يؤدي وجود أقلية دينية أوعرقية أو مذهبية بالضرورة إلى وجود مشكلات سياسية، فهناك أقليات توصف بأنها نشيطة سياسياً وأخرى مستكينة أو خاملة على المستوى السياسي، وأقليات تسعى إلى الحفاظ على شخصيتها الذاتية وأخرى أكثر استعداداً لمستوى عالٍ من الاندماج الاجتماعي- السياسي في المجتمع الذي تعيش فيه.[193]

وقد كانت الصراعات العرقية والطائفية ضعيفة جداً خلال حقبة الحرب الباردة لأن الأيديولوجيات السائدة كانت عاملاً مهماً في تحقيق الوحدة الوطنية. كما أن نمط القيادات التاريخية في تلك المرحلة كان له من الكاريزما ما مكنه من تأسيس صيغة متوازنة للتعايش بين الأعراق المختلفة. علاوة على أن المواجهة بين الرأسمالية والاشتراكية والصراع بين الشرق

والغرب قد فرضا قدراً من التماسك الداخلي في كل من الكتلتين، وبانتهاء الحرب الباردة بدأت المجموعات العرقية في التعبير عن نفسها، وانفجرت المشكلات العرقية مطالبة السلطات بالاعتراف بخصوصيتها وهويتها، بما يمكنها من إظهار تميزها وإثبات وجودها على المسرح السياسي.[194]

ومن المهم الإشارة في هذا الصدد إلى تعريف الجماعة العرقية، حيث يطلق مصطلح العرقية على "المجموعة السكانية التي تتميز بصفات بيولوجية مشتركة نابعة من العوامل الوراثية"[195] وهناك من يعرف الجماعة العرقية بأنها "جماعة بشرية يشترك أفرادها في العادات والتقاليد أو اللغة أو الدين أو أي سمات أخرى مميزة بما في ذلك الأصل والملامح الجسمانية، كما يكون هؤلاء الأفراد مدركين تباين الجماعة عن غيرها في أي من هذه السمات على نحو يوفر لديهم الشعور بالانتماء، كل واحد إلى جماعته".[196]

ويمكن تلخيص أسباب الصراع العرقي إجمالاً في النقاط الآتية:

1. **أسباب سياسية:** وهي من الأسباب الرئيسية لكثير من الصراعات العالمية، ومنها مشكلات متعلقة بالأرض وإقصاء فئة أو تيار ما من الساحة السياسية واضطهاد الأقليات،... إلخ.[197] والأخطر في هذا السياق وجود مصالح ضيقة عند بعض الأشخاص أو بعض الجماعات المعنية بالطوائف أو المهيمنة عليها، فتعمل لأجلها دون النظر إلى الأخطار المترتبة على ذلك، وتستقوي هذه الجماعات بالهوية الطائفية على حساب الهويات الوطنية الجامعة، وتتفاقم هذه المشكلة إذا كانت البيئة

الاجتماعية تعاني أمراض التخلف. كما أن غياب الرؤية الاستراتيجية للأطراف المعنية بالفتنة الطائفية، يمثل مشكلة كبرى، لأن ذلك يجعل هذه الأطراف تستجيب لأفعال الأطراف الأخرى بردات فعل مشوشة، وبذلك تسهم في إشعال نيران الفتنة الطائفية.[198]

2. **أسباب دينية**: يمثل الدين أحد العناصر المركزية التي تتحكم في الحاجات والقيم والتطلعات البشرية الأكثر عمقاً؛ وسيبقى تأثيره حاضراً وملموساً في مجالات الحياة الفردية والجماعية،[199] حيث يوفر الدين المثل، والهوية والقيم والمبادئ بدرجات متباينة من حالة إلى أخرى،[200] وتؤثر العقيدة الدينية تأثيراً كبيراً في أنماط سلوك الجماعة وعلى نحو يفوق في بعض الحالات تأثير اللغة والسلالة. ولعل ما يؤكد أن العامل الديني كان سبباً في تحريك الكثير من النزاعات هو الحراك الذي شهدته العلاقات الدولية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في محاولة لدمغ الإسلام بالإرهاب.[201]

3. **أسباب اقتصادية**: يرى عدد من الباحثين أن الصراعات العرقية هي في الأساس عبارة عن صراعات اقتصادية من أجل الوصول إلى الموارد الاقتصادية. كما يعتقدون أيضاً أن اللغة السياسية كثيراً ما تُستخدم للتعبير عن عدم المساواة الاقتصادية التي تتمثل في أشكال عدة، منها: التمييز في التوظيف في المؤسسات الحكومية.[202] ومما لاشك فيه أن غياب العدالة في توزيع موارد الدولة، ينجم عنه وجود مناطق ثرية وأخرى فقيرة، وبالتالي يشعر أهل المناطق الفقيرة بالظلم. وإذا كان سكان تلك المناطق من الأقليات، فمن المتوقع أن تتزايد لديهم مشكلة الشعور بالتهميش.[203]

4. **أسباب تاريخية:** ومنها ارتباط المجتمعات سبباً بالموروثات التاريخية، ما يجعلها حبيسة التاريخ، وكأن ذلك سيغير من الواقع القائم اليوم، كموضوع الخلافة والإمامة بين السنة والشيعة عند المسلمين، وموضوع العقل والروح (العلم والدين) بين الكاثوليك والبروتستانت والأرثوذكس عند المسيحيين.[204] وفي السياق نفسه، فإن شعور بعض الأقليات القومية أو الطائفية أو الدينية أو المذهبية، بوجود تاريخ من الظلم المتراكم على مجتمعاتهم، يجعلهم يعملون لرد الاعتبار لأنفسهم فيصطدمون بغيرهم من أبناء الأقليات الأخرى.

5. **أسباب ثقافية:** تلعب الثقافة دوراً حاسماً في إثارة التوترات والصراعات. ومنها عندما يكون هناك تهديد ملموس لمصالح جماعة عرقية من قِبل جماعة عرقية أخرى أو من قِبل الحكومة.[205] ويلعب غياب التعددية الفكرية دوراً سلبياً خطيراً في هذا الصدد فهذا الغياب معناه بالضرورة غياب القبول بالتعددية الاجتماعية والثقافية.[206] والحاصل أن التعددية المجتمعية أياً كان أساسها: عرقياً، أو مذهبياً، أو دينياً،... إلخ، يمكن توظيفها وفقاً لآليات معينة لصالح بناء مجتمعات قوية.

ويمكن القول إن هناك اختيارات عديدة على صعيد السياسات العامة يمكن للدولة أن تتبناها لتجنب التوترات والصراعات العرقية، ويشمل ذلك وضع حلول وبرامج سياسية وثقافية واقتصادية وعسكرية وتعليمية، كما يأتي:

1. البرامج السياسية:

ثمة أنظمة انتخابية ديمقراطية يمكن أن تسهم في تحقيق التوائم العرقي في المجتمعات التعددية، مثل نظام التمثيل النسبي، الذي يقترن فيه عدد المقاعد البرلمانية بعدد الأصوات.[207]

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى قضية بالغة الأهمية تتمثل في ضرورة العمل على بناء إجماع سياسي بين مكونات المجتمع كافة. وهذا هو الخيار المتاح، ذلك أنه لا يمكن تأسيس إجماع ثقافي بين الناس فتنوع المجتمعات سنة كونية والعمل على صياغة الإجماع السياسي أهم من اختلاق وهم الإجماع الثقافي.[208]

ويرتبط حل مشكلة الصراعات العرقية والدينية والمذهبية والطائفية في المجتمعات التي تعاني هذه المشكلة بشكل واضح أو بصورة كامنة وقابلة للتفجر على المستوى السياسي، بشكل جوهري بإقرار التعددية السياسية بشكل خاص، والتعددية المجتمعية بشكل عام، وهو ما يعني حتمية الاعتراف بوجود تنوع أياً كانت الأسس التي يقوم عليها في مجتمع ما؛ بفضل وجود دوائر انتماء عدة فيه ضمن الهوية الواحدة.[209]

ومما لاشك فيه أن الديمقراطية من وجهة النظر الغربية، تمثل الحل الأكثر فعالية لمشكلة الأقليات، فالديمقراطية هي آلية رئيسية تستهدف معالجة الطائفية بصورة كلية لا جزئية، ومن دونها قد تفشل كل خطط المعالجة. فالنظام الديمقراطي هو الصيغة التي تحمي أوسع تنوع ممكن وتعترف به، وهو الذي يتيح لجميع مكونات المجتمع المشاركة في صنع هوية المجتمع ومستقبله.[210]

2. البرامج العسكرية:

تعد المؤسسة العسكرية رمز القوة الصلبة في أي مجتمع، وإذا أخفقت الدولة في السيطرة على المؤسسة العسكرية، فإن العنف يصبح حاداً ومتفاقماً.[211] ولأن المؤسسة العسكرية تتمتع بهذا الوضع المركزي، فمن الخطورة بمكان أن تسيطر طائفة بعينها على هذه المؤسسة، وتستخدمها لحماية نفسها ومصالحها في مواجهة الطوائف الأخرى.

وتمثل الحالة السورية نموذجاً عربياً بارزاً في هذا السياق، فعقب تولي حافظ الأسد السلطة عام 1970، قام بترسيخ البنية العشائرية والطائفية في صفوف المؤسستين الأمنية والعسكرية، حيث بلغت نسبة الضباط العلويين في الجيش السوري نحو ثمانين في المائة، أما العشرون في المائة الأخرى فهي موزعة بين باقي طوائف المجتمع.[212]

3. البرامج الثقافية:

إن السياسات الثقافية التي ترمي إلى تجنب الصراعات العرقية تشمل السياسات التي تتعامل مع الممارسات الثقافية مثل الدِّين، والتعليم، واللغة.[213]

والمطلوب هنا باختصار ضرورة استيعاب الفارق بين الطائفية السلبية والطائفية الإيجابية، فالطائفية السلبية تتمثل "في تحويل الطائفية إلى نظام سياسي اجتماعي متخلف يرتكز على معاملة الفرد والجماعة كأجزاء في فئة تنوب عنهم في مواقفهم السياسية، فتتحكم الطائفية في الحياة الشخصية للفرد، أما الطائفية الإيجابية فهي تنصرف إلى تأسيس مجتمع متماسك يقوم على اعتبارات المواطنة والولاء لمركز واحد هو الدولة".[214]

4. البرامج التعليمية:

ولاشك في أن التعليم بجميع مستوياته يشكل أداة مهمة للقضاء على الطائفية ولإحداث التقدم المجتمعي بشكل عام، وتثبت التجارب الإنسانية جميعها، أن التعليم هو الوسيلة الكبرى والفعالة، لإنجاز مفهوم الاندماج والانسجام بين مختلف أطياف ومكونات المجتمع.[215]

5. البرامج الاقتصادية:

من المتفق عليه أن التنمية الاقتصادية تحد من عملية الصراع العرقي والطائفي، وذلك من خلال تغيير قيم السكان، نتيجة لزيادة نسبة المتعلمين، وقبولهم مبادئ التسامح والاعتدال،[216] وفي السياق نفسه، فإن زيادة حجم الثروة الناتجة من التنمية الاقتصادية تحد من الصراع على السلطة والنفوذ السياسي. كما تؤدي التنمية الاقتصادية إلى ظهور عدد كبير من المنظمات غير الحكومية، التي تزيد من المشاركة في العمل السياسي، وتنتج الآراء الجديدة وتنشرها.[217]

تنامي التيارات والأيديولوجيات المتطرفة.. اليمين الأمريكي نموذجاً

شهد النظام العالمي الجديد بروز العديد من الأيديولوجيات والتيارات الفكرية المتطرفة، ومن أخطر هذه التيارات تيار اليمين المتطرف في الولايات المتحدة الأمريكية، الذي سيطر على الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي السابق جورج ووكر بوش (الابن) George Walker Bush Jr.[218] وقد شكلت أفكار هذا التيار مضمون ما عرف بـ "مبدأ بوش Bush Doctrine" المتعلق

بالحرب الكبرى على الإرهاب، ويقوم على مقولة "من ليس معنا فهو ضدنا.. سوف تضرب واشنطن كل من يؤوي الإرهاب أو يدربه أو يموله كائناً من كان".[219] وقد أحدث هذا التيار تحولات هائلة في السياسة الخارجية الأمريكية، وكان محور اهتمامها منصباً في الأساس على منطقة الشرق الأوسط، حيث سعت واشنطن إلى تغيير طبيعة أنظمة الحكم القائمة، بزعم تحويل هذه النظم إلى نظم ديمقراطية، كما حدث في العراق عام 2003، ولكن الهدف الحقيقي كان دمج إسرائيل في المنطقة.[220]

وفي الواقع، فإن إرهاصات تيار المحافظين الجدد تعود إلى الأربعينيات من القرن الماضي. وكان أحد أهم الأسباب التي أدت إلى تمرد المحافظين الجدد على انتمائهم الليبرالي، هو موقفهم من الشيوعية، التي كانت تمثل بالنسبة إليهم خطراً حقيقياً يهدد الوجود الأمريكي ذاته،[221] وأيديولوجية صراعية في جوهرها، ومن ثم لا مجال للتوفيق أو التعايش معها، وإنما لابد من القضاء عليها، وإلا قضت على الولايات المتحدة الأمريكية.[222]

ومنذ عام 1980 بدأ اليمين الديني صعوده اللافت للنظر في أثناء حملة الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ويلسون ريجان Ronald Wilson Reagan الانتخابية تحت شعار "الولادة مرة أخرى كمسيحيين Born again Christians". فقد قسم هذا الاتجاه العالم إلى معسكرين: معسكر الخير الذي يضم "المسيحيين"، ومعسكر الشر الذي يضم الديانات الأخرى.[223] وهناك عوامل عدة أسهمت في تصاعد الحركة الصهيونية - المسيحية داخل الكنائس الإنجيلية والأصولية، ومنها

الاحتلال الإسرائيلي لمدينة القدس في يونيو 1967، ووصول الرئيس الأمريكي الأسبق جيمس إيرل "جيمي" كارتر James Earl "Jimmy" Carter إلى الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1977،[224] ودعمه لتيار المسيحية – الصهيونية ولإسرائيل، وتولي مناحم فولفوفيتز بيجين Menahem Volfovitz Begin رئاسة الوزراء في إسرائيل عام 1977، الذي أعطى المشروعية للتطرف الديني، وتمتين العلاقات الإسرائيلية مع الحركة الصهيونية – المسيحية، وبروز الكنيسة المرئية وانتشارها وقادتها من نجوم البرامج الدينية والتلفزيونية، أو من يسمّون "إنجيليي التلفزيون Television Evangelist"، وتشكل الشؤون السياسية المادة الرئيسية لهذه البرامج، برغم عناوينها الدينية، وهي مملوءة بالاتجاهات الصهيونية والأيديولوجية.[225] ومن أبرز هذه البرامج، برنامج The 700 Club على قناة سي بي إن CBN، الذي يقدمه كل من بات روبرتسون Pat Robertson وجوردون روبرتسون Gordon Robertson وتيري ميوسن Terry Meeuwsen، كما تعد قناة فوكس نيوز Fox News من أهم القنوات الأمريكية التي تقدم مثل هذه البرامج.[226]

وبعد تولي الرئيس الأمريكي السابق جورج ووكر بوش (الابن) الحكم في يناير 2001، كان واضحاً أن ذلك تعبير عن نجاح اليمين الأمريكي بشقيه السياسي، والمعروف اصطلاحاً باليمين المحافظ الجديد، والديني المعروف اصطلاحاً باليمين المسيحي الجديد، في الوصول إلى أعلى مؤسسات السلطة والحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد شملت إدارة بوش العديد من الشخصيات التي تنتمي إلى اليمين المحافظ.[227] ومن هذه الشخصيات ريتشارد

بروس "ديك" تشيني Richard Bruce "Dick" Cheney الـذي شـغل منصـب نائب الرئيس، ودونالـد هنـري رامسـفيلد Donald Henry Rumsfeld الـذي شغل منصب وزير الدفاع، وبول دوندس وولفيتز Paul Dundes Wolfowitz الـذي تـولـى منصـب نائـب وزيـر الدفـــاع، وجـون ديفيــد أشكـروفــت John David Ashcroft الذي تولى منصب وزير العدل.[228]

الجدل حول دور الأيديولوجيا في العلاقات الدولية

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق مفاده: هـل يمكـن القـول إن الصـراع الأيديولوجي والحضاري الذي يشهده النظام العالمي الجديد سينتهي أم سيتعمق في المستقبل؟

وللإجابة عن هذا السـؤال يمكـن القـول إن سـقوط الاتحـاد السـوفيتي وتفكك الكتلة الشـرقية في أوروبا أديًا إلى نهايـة الصـــراع الأيـديولوجي بـين الشـرق والغرب، وكان ذلك ما عرف بنهاية التاريخ وفقـاً لفوكويامـا، الـذي أكد أن نهاية الصـراع الأيديولوجي بين الشـرق والغرب كانت انتصاراً حاسماً ونهائياً لليبيرالية الغربية. ومع نهاية هذا الصـراع الأيديولوجي انتهت الحـرب الباردة بين القطبين.[229]

وقد تزامن الحديث عن انتهاء الصـراع الأيديولوجي ونهاية التاريخ، مع تصاعد الحديث عن صـراع الثقافات. ويعتبر صـموئيل هنتنجتـون أكثـر مـن عبّروا عن هذه الرؤية من خلال نظريته عن صـدام الحضـارات وافتراضـه أن

المصدر الرئيسي للصراع في عالم ما بعد الحرب الباردة لن يكون في المقام الأول أيديولوجياً أو اقتصادياً، ولكن سيكون مصدراً ثقافياً.[230]

وما ينبغي تأكيده، أن الأفكار الخاصة بصراع الحضارات والثقافات في النظام العالمي الجديد، قد أفرزت أفكاراً مضادة تدور حول ضرورة حوار الحضارات والتعايش السلمي بين الثقافات المختلفة. فمثلاً يؤكد الدكتور عبدالعزيز التويجري ضرورة الحوار الراقي الذي يعكس تطور الحضارات والمجتمعات ونضجها، وأن الحوار ينبغي أن يقوم على أساس الاحترام المتبادل، والإنصاف والعدل، ونبذ التعصب والكراهية. وأن تكون أهداف الحوار هي تحقيق الخير والصلاح والأمن والسلام والرخاء والطمأنينة للناس كافة.[231]

وعلى الرغم من ذلك، فإن هناك عيوباً عدة وَصَمَت العديد من المقاربات التي سعت إلى إطلاق الحوار بين الحضارات، وتحسين شروطه. ومن أهم هذه العيوب اختلاط الأدوار والقضايا، حيث تتداخل المسائل العقائدية مع الفكرية، في وقت يكون فيه النقاش بحاجة ماسة إلى تجنب ما يُختلف عليه، ولا توجد فرصة لتغييره، ولا يفضل أي من المتحاورين التنازل عنه، وإعلاء ما يتم الاتفاق حوله، وما يمثل قواسم مشتركة بين الجميع.[232] ولعل ما يزيد الأمر صعوبة أن العديد من هذه الحوارات تُترك لرجال الدين وعلمائه، وهؤلاء ينصب اهتمامهم الأساسي على الدفاع عن المعتقدات والمسالك المذهبية. ولا يعني هذا إبعاد المعتقد الديني عن الحوار برمته، وإنما تخصيص مسارات له،

تساعد المجرى الرئيسي للحوار الذي يجب أن ينصرف إلى القضايا الثقافية والمصالح المتبادلة في المجالات كافة.[233]

خلاصة

يؤطر هذا الفصل في المحور الأول للأدبيات التي تناولت ظهور النظام العالمي منذ معاهدة وستفاليا عام 1648 حتى الوقت الراهن، وما تثيره من جدل حول طبيعة هذا النظام وتوزيع هيكل القوة فيه، ما بين اتجاه ينكر قيام نظام عالمي جديد ويرى أن العالم يمر اليوم بمرحلة انتقالية، تتسم بالسيولة والفوضى الدولية، وما بين اتجاه آخر يذهب إلى أن إرهاصات النظام العالمي الجديد ربما تعود إلى ستينيات القرن الماضي، ثم جاءت أحداث نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن العشرين مثل سقوط حائط برلين وتفكك الاتحاد السوفيتي السابق لتعلن وجود هذا النظام العالمي الجديد.

ويتناول هذا المحور بشكل من التفصيل مفهوم النظام العالمي الجديد، سواء فيما يتعلق بالوحدات المشكلة له، أو بطبيعة العلاقات والتفاعلات بين هذه الوحدات، ويخلص إلى أن النظام العالمي الجديد هو نتاج لجميع التفاعلات بين الدول والشعوب والأفراد والمنظمات المجتمعية من دون تمييز، وهذه التفاعلات تتأثر بمجموعة من العوامل المهمة مثل التقدم العالمي

في مجال الإعلام الفضائي والاتصالات والمعلومات وشبكات التواصل الاجتماعي العابرة للحدود.

ويوضح هذا المحور الأطر المختلفة التي يمكن من خلالها الوقوف على مفهوم النظام العالمي الجديد، كالإطار المعرفي الذي يحاول التعرف على حقيقة وجود هذا النظام والعلاقة بين النظام والعالم، والإطار المنهجي الذي يشير إلى وجود استراتيجية منهجية أو خطة للقوى أو القوة التي تسيطر على هذا النظام، دفعتها إلى فرض القواعد التي يقوم عليها. وهناك إطار النظم الذي يركز على مجموعة التفاعلات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تحدث داخل منظومة المجتمع الدولي؛ ثم الإطار الشكلي الذي يتناول بنية النظام العالمي، وإذا ما كان أحادي القطبية أو ثنائي القطبية أو متعدد الأقطاب؛ والإطار الفلسفي الذي ينظر إلى النظام العالمي على أنه مجموعة من الوظائف المهمة والحيوية يتعين القيام بها لكي يحافظ هذا النظام على بقائه واستمراره؛ والإطار الفكري الذي يرى أن النظام العالمي الجديد هو نتاج طبيعي لنشاط إبداعي وابتكاري يستجيب لحاجات سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية وأمنية وتقنية وثقافية لمكونات هذا النظام؛ والإطار التحليلي الذي يركز على تحليل النظام العالمي الجديد من منظورين: الأول جزئي Micro باعتباره تفاعلاً بين الدول والشعوب ومنظمات المجتمع المدني، والثاني كلي Macro باعتباره مجموعة من التفاعلات الدولية جرت خلال فترة زمنية محددة، وأدت إلى تحولات تاريخية عميقة شكلت هذا النظام.

ويتطرق المحور الأول كذلك إلى المعايير والمنطلقات المختلفة المؤثرة في تشكيل النظام العالمي الجديد، والتي تتضمن الأبعاد السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والتعليمية والتقنية والطاقة، وكيف نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في توظيف هذه الأدوات مجتمعة في صنع النظام العالمي الذي تريده، وذلك وفق رؤية استراتيجية كونية تهدف إلى الحفاظ على التفوق الأمريكي في مواجهة القوى الكبرى الأخرى، والعمل على منع ظهور قوة عظمى منافسة، وإعادة ترتيب العالم بما يخدم مصالحها. ويخلص هذا المحور إلى أن الهيمنة الأمريكية على النظام العالمي الجديد تجعلها تؤثر بصورة واضحة في صياغة منظومة القيم والمفاهيم السائدة في هذا النظام.

وفي المحور الثاني من هذا الفصل، تناولت أبرز سمات النظام العالمي الجديد، وهي تنامي دور المجتمع المدني العالمي والعلاقة بين العولمة وسيادة الدولة، والعلاقة بين العولمة والواقعية والليبرالية، والصراع الحضاري والأيديولوجي، ثم الجدل حول صراع الحضارات، وحول العلاقة بين الإسلام والغرب، والصراعات العرقية والطائفية، وتنامي التيارات والأيديولوجيات المتطرفة في النظام العالمي الجديد، متخذاً من اليمين الأمريكي نموذجاً لهذه التيارات، وأخيراً الجدل حول دور الأيديولوجيا في العلاقات الدولية. وأعتقد أن تسليط الضوء على هذه السمات يمثل ضرورة لفهم الكثير من التفاعلات الدائرة في النظام العالمي الجديد، كما

يعد كذلك فرصة لتفكيك قدر كبير من التداخل والالتباسات المحيطة بآليات عمل النظام العالمي في مراحله التاريخية القديمة والجديدة، ومن ثم يتضح الفارق بين هذا النظام في مختلف هذه المراحل، ليبرز النظام العالمي الجديد بسماته الفريدة التي يتميز بها، وتلعب في الوقت ذاته دوراً مؤثراً في توجيه السياسات والعلاقات بين الأطراف والقوى الفاعلة داخل هذا النظام.



العوامل المؤثرة في بنية النظام العالمي الجديد

الفصل الثاني

العوامل المؤثرة في بنية النظام العالمي الجديد

إذا كان النظام العالمي الجديد يعبر في مجمله عن نمط توزيع القوى بين وحداته أو الفاعلين الرئيسيين في العلاقات الدولية، فإن هناك العديد من العوامل التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في بنية هذا النظام وهيكليته الأساسية. وقد تناولت ذلك تفصيلاً في المدخل والفصل المعنون: **النظام العالمي الجديد: المفاهيم والسمات**، وسأحاول في هذا الفصل حصر أهم هذه العوامل ومناقشة حدود تأثيرها ومظاهرها وآليات عملها، وإن كان ذلك لا يعني بالضرورة انتفاء وجود عوامل أخرى قد تكون كامنة أو ظاهرة، وتمتلك الدرجة ذاتها، أو أقل، من تأثير العوامل التي أوردناها هنا، إذ إن تعرُّف هذه العوامل ورصدها وتحليل أبعادها ومكامن قوتها يرتبط في الأساس برؤيتنا الفكرية للنظام العالمي الجديد والدينامية التي يعمل وفقاً لها، ومن ثم تحديد المؤثرات في بنيته وهيكليته.

العلاقة بين الحضارات

يرى بعض الباحثين، ومنهم الباحث الأمريكي صموئيل فيلبس هنتنجتون Samuel Phillips Huntington،[1] أن عالم ما بعد الحرب الباردة يتكون من سبع حضارات أو ثمانٍ، وهي الصينية واليابانية والهندية والإسلامية والغربية والأرثوذكسية وحضارة أمريكا اللاتينية والحضارة الإفريقية،[2] ويرى أن

اتجاه المصالح والعداوات والتجمعات الدولية سيُرسم مستقبلاً وفقاً لمسارات العلاقة بين هذه الحضارات وحدود المصالح والعداء بينها. ويعتقد هنتنجتون أن التفاعلات الحضارية لعبت دوراً مؤثراً منذ بداية التاريخ في تشكيل ملامح العالم، من خلال ما يعتبره اتصالات مؤثرة بين الحضارات عندما كان يتم غزو شعب حضارة ما أو يُستعبد شعب حضارة ما،[3] الأمر الذي يعني، وفقاً لهذه الرؤية، أن السياسات العالمية باتت متعددة الأقطاب ومتعددة الحضارات أيضاً.

وربما يتفق العديد من الباحثين الغربيين مع هنتنجتون في وجود تأثير للعامل الحضاري والثقافي في الصراعات الدولية، حيث يذهب المفكر الأمريكي يوشيهيرو فرانسيس فوكوياما Yoshihiro Francis Fukuyama[4] إلى أن هناك بالفعل قضايا ثقافية تلعب دوراً في الصدام الحاصل بين الغرب والإرهابيين، حيث يرى فوكوياما أن اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر 2001 قد نسفت الفكرة التي يميل إليها الأمريكيون،[5] والقائمة على الاعتقاد بأن مؤسساتهم وقيمهم الديمقراطية والحقوق الفردية وسيادة القانون والازدهار القائم على الحرية الاقتصادية تمثل تطلعاً عاماً لشعوب العالم كافة إذا أتيحت الفرصة لهم لنيل ذلك.

ويعتقد فوكوياما أن الثقافة، التي تشمل المعتقدات الدينية والعادات الاجتماعية والتقاليد الموروثة، من أقل المجالات قابلية للتحول، فالشعوب تكره التخلي عن قيمها الراسخة، بل يعتبر أن القول بمقدرة الثقافة الشعبية الأمريكية على احتواء العالم أجمع ينطوي على إفراط في السذاجة،[6] وأن انتشار مطاعم

ماكدونالدز McDonald's والثقافة الهوليودية Hollywood Culture قد أثار نفوراً من فكرة العولمة.[7] وهذا ما يمكن تفسيره أيضاً في إطار الطرح الذي تبناه باحثون عرب؛ ومنهم عبدالوهاب محمد المسيري، الذي يرى أن انتشار تجليات العولمة ومظاهر الثقافة الأمريكية في العالم، يرتبط في الأساس بتزايد الهيمنة الأمريكية عسكرياً وحضارياً وثقافياً، كما أنه تعبير عن الانتقال من مرحلة الخصوصية إلى مرحلة العمومية أو المجتمعات القومية العلمانية، ومن مرحلة الصلابة إلى مرحلة السيولة، ومن الحداثة إلى ما بعد الحداثة.[8]

ولذا، يمكن القول إن نشر النموذج الثقافي الأمريكي Americanization، هو في واقع الأمر، مترادف مع "العولمة" التي تزيل الحواجز بين الإنسان والإنسان، وبين الإنسان والأشياء؛ ليظهر الإنسان الطبيعي الذي لا خصوصية له ولا هوية.[9] وهذا الأمر ربما يسلط الضوء على جانب من الأسباب التي تقف وراء النفور من العولمة عند العرب والمسلمين وشعوب العالم كافة، والذي تحدث عنه فوكوياما، وتجلى ذلك بدرجة ما في تظاهرات سياتل ضد مؤتمر منظمة التجارة العالمية World Trade Organization – WTO في نهاية نوفمبر ومطلع ديسمبر عام 1999 للمناداة بتصحيح اتفاقات منظمة التجارة العالمية، حيث اعتبر أنصار العولمة ونظرية القطب الواحد أن هذه التظاهرات وتكرارها دليل على بداية مأزق خانق يواجه مسار العولمة.[10]

وبرغم انتشار مقولات صدام الحضارات أو صراعها، فإن بعض المتخصصين يجادل في أسس هذا التوجه الفكري ويطرحون النقيض له، حيث انتُقدت فرضية هنتنجتون على نطاق واسع لاستنتاجاتها المتشائمة، وعلى

الرغم من أن هنتنجتون حدد قائمة من حضارات عدة غير غربية يمكن أن تدخل في نزاع مع الغرب، فإنه رجح الإسلام كأكثر التهديدات خطورة، متجاهلاً كلاً من التنوع والتعددية ومختلف متغيرات الإسلام والعالم الإسلامي،[11] وكذلك متغيرات الأصولية الإسلامية، بحيث يقدم هذه الأصولية مثالاً للكيفية التي يتصور بها من يروجون للعولمة ثقافة الشرق الأوسط والثقافة الإسلامية، وهي طريقة تجعل من السهل تصوير الشرق الأوسط عائقاً خطيراً لا يتغير أمام العولمة.[12]

وقد ذهب محمد عابد الجابري إلى نقد مقالة هنتنجتون التي نشرها في مجلة **شؤون خارجية** *Foreign Affairs* الأمريكية صيف 1993، إلى حد وصفها بأنها، باستثناء المقدمة والخاتمة، من "أردأ ما قرأت"،[13] مبرراً ذلك بقوله: إن الأفكار تتكرر وتتدافع، والشواهد تتداخل في غير نظام، والتحليل مضطرب والاستدلال متهافت والأمثلة تعج بالمغالطات، وإن ذلك كله يدل على أن المبدأ الذي يحكم نص هنتنجتون هو المبدأ المعروف "الغاية تبرر الوسيلة"؛[14] بل يرى الجابري أن هنتنجتون قد مارس الخلط في الأوراق على مستوى التعريف بين الثقافة والحضارة، وأنه لجأ إلى معايير متهافتة ومغالطات شنيعة، ولم يستخدم الدين مقياساً للتمييز بين الحضارات إلا بالنسبة إلى الإسلام وحده، أما الحضارات الأخرى فهو ينسبها إلى شيء آخر غير الدين مثل التوزيع الجغرافي كالحضارة الغربية، أوالبلد كالحضارتين اليابانية والهندية، أو الأشخاص كالحضارة الكونفوشية، نسبة إلى كونفوشيوس Confucius الحكيم والفيلسوف الصيني الذي عاش في القرن الرابع قبل الميلاد.[15] أما الحضارة الأمريكية اللاتينية والحضارة الإفريقية

فينسبهما هنتنجتون إلى قارة وعرق،[16] وأعتقد أن وجهة نظر الجابري في هذا الإطار تبدو منطقية، ولكن ينبغي الاعتراف بأن أفكار هنتنجتون بقدر ما كان لها من تحيزات عنصرية فإنها تمتلك أيضاً قدراً ملموساً من الواقعية، ومن هنا تبرز إشكالية التعامل مع هذه الأفكار.

وبموازاة هذه الرؤية الناقدة يرى المفكر هارالد موللر Harald Muller،[17] أن هنتنجتون قد بنى نظريته أو مقولته على محور رئيسي واحد، وهو إقرار حقيقة مستقبلية يطرحها في مقولته وكأنها حتمية تاريخية لا فرار منها، وهو ما تم وصفه بالحرب الباردة الحضارية بين الغرب والإسلام، التي تضع الإسلام في خانة العدو، والخطر الذي ينبغي للغرب الاستعداد لمواجهته.[18] ووصف موللر نظرية هنتنجتون بأنها تعبر عن صدام الحضارات بين العالم الغربي والعالم الإسلامي، معتبراً أن هذا أمر وهمي؛ لأن الصدام الحقيقي ليس بين العالمين، وإنما بين مجموعتين محددتين جداً، هما اللتان كانتا تتصادمان، كان يمثلهما زعيم تنظيم "القاعدة" أسامة بن لادن من جهة، في مواجهة الرئيس الأمريكي السابق جورج ووكر بوش (الابن) والمحافظين الجدد من جهة ثانية.[19]

ويرى هارالد موللر أن السعي إلى تعايش الحضارات ممكن جداً، بل إنه لا يوجد مكان أكثر من الشرق الأوسط يمكن أن يكون مثالاً لتعايش الثقافات، شريطة تحقيق السلام العادل كضرورة حتمية لتحريك علاقة الغرب مع العرب والمسلمين من التوتر إلى الود. ويعتقد موللر، على خلاف هنتنجتون، أن الثقافات لا تعد لاعباً أساسياً، ولا تستطيع أن تكون فاعلة في

السياسة الدولية، ولذلك فإن الحديث عن صراع الثقافات لا يعدو كونه مجازاً لا يميز واقعاً سياسياً ممكناً.[20]

وتحظى المقاربة الفكرية التي طرحها هارالد موللر، بدعم فئة من الباحثين والمفكرين، ومنهم رضوان نايف السيد، الذي يرى من جانبه أن الحضارات ليست وحدات منفصلة تنشب بينها نزاعات، بل هي ثقافات وبنى طويلة المدى لا تتنافس ولا تتصارع فيما بينها، بل تتفاعل ويأخذ بعضها من بعض، ولا تزيل إحداهما الأخرى، بل تتداخل ويتأسس بعضها على بعض،[21] أما الصراعات فتنشب بين الدول والأمم والشعوب ولأسباب سياسية أو اقتصادية أو استراتيجية أو عسكرية، وليس لأسباب ثقافية أو حضارية. ويبرهن السيد على ذلك بقوله إن حروب القرن العشرين العظيمة إنما جرت داخل حضارة واحدة وبين دولها وأممها، ولأسباب سياسية واقتصادية واستراتيجية، حتى إن الأبعاد الأيديولوجية التي أعطيت لهذه الحروب - الشيوعية ضد الليبرالية - إنما وردت لاحقاً لتغطية الأسباب الحقيقية.[22]

ومن جانبه يرى المفكر إدوارد وديع سعيد أن هنتنجتون قد فشل في البرهنة عن صدق مقولته بشأن صدام الحضارات، بل كشف عن نفسه ككاتب رديء ومفكر عديم المهارة، من خلال نظرته إلى الحضارات والثقافات من موقفه المتعالي، الذي يجعل من الحضارات هويات منطوية على ذاتها وخالية من التيارات والتيارات المعاكسة المتعددة التي تحرك التاريخ الإنساني، الذي تم تجاهله تماماً والاندفاع إلى تسليط الضوء على مفهوم ساذج

وضيق يختزل التاريخ وهو مفهوم صدام الحضـارات الـذي يعتـبر أن الحـرب وحدها هي الحقيقة. ويستغرب سعيد من تعامل هنتنجتون بسـطحية شـديدة مع هويتين كبيرتين هما الغـرب والإسـلام، ويشـير إلى أن مسـائل بمثـل هـذا التعقيد كالهوية والثقافة ينبغـي ألا يـتم التعامـل معهـا كـما يـتم التعامـل مـع شخصيات من عالم الكرتون تتلاكم بضـراوة ليكون الأكثر بسالة هو المنتصـر دائماً على عدوه. ويتطرق سعيد إلى نقطة بالغة الأهمية في هذا النقاش وهـي مـا يوصف بالإرث المستمر للديانات التوحيدية، معتبراً أن كل ديانة مسكونة بـما جاء قبلها، فبالنسبة إلى المسلمين مثلاً فإن الإسلام يتمم رسالة النبـوة، ولـيس هناك حتى الآن تاريخ أو تحليل عقـلاني للصـدام المتعـدد الأوجـه بـين أتبـاع الديانات الثلاث، لأن كلاً منها لا يشكل معسكراً واحداً متماسكاً، بل مجموعة من التوجهات، وينتهي سعيد إلى أن أطروحة صدام الحضارات هـي بدعـة لا توفر فهماً نقدياً لعلاقة الترابط المذهلة في زماننا.[23]

وأرى من جانبي أنه بغضّ النظر عن هذا الجدل الفكري حـول حتميـة صدام الحضارات، ومدى صحة مقولة هنتنجتون بأن "الصـراع بين القـوى العظمى قد حل محله صدام الحضارات"،[24] أو الانتصار لوجهة نظر مـوللر، فإن العلاقة بين الحضارات تظـل مـؤثراً محوريـاً ضـمن العوامـل المـؤثرة في هيكليـة العلاقـات الدوليـة وتقاسـم المصـالح وإدارة الصــراعات وبنـاء التحالفات في النظام العالمي الجديد خلال القرن الحادي والعشـرين، إذ يبدو من الواضح أن ثمة صعوداً قويـاً للعوامـل الثقافيـة في تشـكيل التفـاعلات السياسية العالمية بفعل بروز الهوية الثقافية واتخاذها أبعـاداً تصـارعية داخـل

المجتمعات وفيما بينها، حيث أدى تلاشي الصراع الأيديولوجي بعد نهاية الحرب الباردة، إلى إحياء الهويات القومية والإثنية والدينية والطائفية، ومنَح النزاعات ذات الطابع الثقافي في عدد من مناطق العالم، وتصاعد ظواهر ممارسة العنف باسم القوميات والثقافات زخماً جديداً.[25]

إضافة إلى ما سبق، فإن الصراع على ما يبدو ليس بين الحضارات بمقدار ما هو بين مراكز رأسمالية وقوى اقتصادية كبرى، ومن ثم فإن اعتبار المتغير الثقافي متغيراً ذا طبيعة جدلية أمر قد أتفق فيه مع هنتنجتون، لكن اعتباره متغيراً وحيداً وذا طبيعة حتمية أمر يصعب القبول به أو التسليم بصحته.[26] ولاشك في أن هذه الأجواء الصراعية قد لعبت دوراً في بروز أطروحة "حوار الحضارات" أو "حوار الثقافات"،[27] التي يدافع عنها عدد من الباحثين في مواجهة مقولة هنتنجتون، ويرى هؤلاء الباحثون أنها تحمل البديل الفكري الواقعي. وفي هذا الإطار يرى باحثون عرب، ومنهم عمار علي حسن،[28] أن محاولات ربط الصراعات السياسية، التي تعد من السمات والصفات والطبائع المستمرة لدى الكيانات البشرية، دولاً أو إمبراطوريات، بالحضارات ومحاولة منحها عمقاً من خلال هذا الربط، تشكل خطراً على فكرة حوار الحضارات، التي يتم توظيفها سياسياً في إطار سعي القوى الكبرى إلى السيطرة والهيمنة على الدول الصغرى، بمعنى أن يتحول "حوار الحضارات" إلى مجرد تكتيك في استراتيجية شاملة، أو تفصيل جزئي في تصور سياسي متكامل ينطوي على رغبة عارمة في الهيمنة، بمعنى توظيف فكرة هذا الحوار ضمن آلية استقطاب سياسي، لإخضاع بعض الدول لنفوذ القوة

العظمى المسيطرة على النظام العالمي الجديد، والإيحاء لهذه الدول بأنها تشارك في صيغة حوار ونقاش دوليين.[29]

وما يدعم وجهة نظري بشأن محورية تأثير العلاقة بين الحضارات في بنية النظام العالمي الجديد، أن حوار الحضارات بات أحد الأسئلة الأكثر حضوراً في عصرنا الراهن الذي يعيش على وقع نشر نموذج موحد لعدد من البنى الثقافية داخل المجتمعات وصياغتها وفق قالب ثقافي واحد، فالعولمة اكتسحت المجالات الإنسانية جميعها، وفقاً لمفهومها الذي اقترب منه الصحفي الأمريكي توماس لورن فريدمان Thomas Loren Friedman حين قال إن العالم أخذ يصبح مسطحاً،[30] وإن الأمر المألوف في عالم اليوم هو أن شركة هندية يقودها مدير أصوله من المجر أو أورجواي، تخدم مصارف أمريكية بمهندسين من البرازيل، يديرهم مشرفون هنود تعلموا تناول وجبات غذائية تنتمي إلى ثقافة أورجواي،[31] وهي الفكرة التي سبق أن تعرضت لها باستفاضة في مدخل الكتاب.

إن العولمة قدمت - ولا تزال - إمكانات وفرصاً جديدة للثقافات، ولكنها أنتجت بالقدر ذاته تحديات ضخمة أمام هذه الثقافات عبر طرح أسئلة شائكة ومصيرية حول موقع الثقافات في العالم المعاصر ومصير الخصوصيات الثقافية ومستقبل التنوع الثقافي في العالم.[32]

إن الصلات بين الثقافات ستزداد كثافة بإيقاع سريع، وسيؤدي ذلك إلى انطلاق القوى الاجتماعية التي تدفع قدماً بالحوار بعيداً عن تأثير السياسة، وستنشأ حركات عابرة للقوميات وتنمو قطاعات متداخلة من القيم الإنسانية

المشتركة. ونشير هنا إلى أن ثورة الاتصالات والمعلومات تلعب دوراً أساسياً في التقارب بين الثقافات، إذ أصبح العالم بمنزلة مجتمع رقمي عالمي، أفرز بدوره ما يعرف بالإنسان الرقمي Digital Humans،[33] وأصبح النشاط الاتصالي تياراً مجتمعياً عالمياً جارفاً لا يمكن لأحد أن يكون بمعزل عنه، وتحولت "الوفرة الاتصالية" إلى ظاهرة من أكبر ظواهر العصر الحديث.[34]

وفي ختام هذه الجزئية أؤيد ما ذهب إليه الباحث محمد سعدي الحسن، في الرأي القائل إن حوار الثقافات ضروري لإرساء قواعد جديدة لمعالجة النزاعات والاختلافات بديلاً عن اللجوء إلى الحروب والتعصب والعنف وسبيلاً لبناء الثقة بين مختلف الفاعلين على الساحة الدولية وضمان التعايش والسلام بين الأمم.[35] فالعالم يبدو بحاجة ملحّة إلى هذا الحوار، ففي ألمانيا على سبيل المثال يعيش نحو أربعة ملايين مسلم، معظمهم من أصل تركي.[36] وهذا مثال جيد للعولمة، وتوجد أمثلة أخرى في فرنسا، وبريطانيا، وهولندا، وفي دول غير أوروبية مثل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست أيضاً،[37] وفي مقدمتها دولة الإمارات العربية المتحدة التي يتعايش على أراضيها أتباع لمعظم الديانات السماوية ومختلف ثقافات العالم من خلال أكثر من مئتي جنسية.[38]

وما يعزز الحاجة إلى حوار حقيقي جاد للحضارات، هو أن وجهة نظر منظرين غربيين، مثل يوشيهيرو فرانسيس فوكوياما، بدت في تفنيدها فرضية صدام الحضارات التي طرحها هنتنجتون، رافضة الآخر في جوهرها، برغم أن حديث فوكوياما عن الذات الثقافية للأمم يبدو بمنزلة انتصار للتعددية، حيث بدا فوكوياما بعيداً عن الرؤية الموضوعية، وتحديداً حين اعتبر أن

الصـراع بين الديمقراطية الغربية الليبرالية والفاشية الإسلامية ليس صـراعاً بين نظامين حضاريين متكافئين يستطيع كل منهما التمكن من العلم والتقنيـة وإنتاج الثروة والتعامل مع التنوع الواقعي في العالم المعاصـر، وأن المؤسسات الغربية لها تفوق مطلق في كل هذه الأمور، ولذلك فإنها ستواصل التمدد عبر العالم على المدى البعيد، وأن بلوغ المدى البعيد يتطلب اجتياز المدى القصـير، الذي يحتاج، في رأيـه،[39] إلى شـجاعة وتصـميم عـلى القتـال مـن أجـل قـيم المجتمعات الحديثة، وذلك برغم وجود استثناءات في العالم الإسلامي تؤكـد إمكانية حدوث تواصل مع الغرب على قاعدة العلم وإنتاج الثروة والمعرفـة، وذلك في مجتمعات مثل تركيا وماليزيا وإندونيسيا.

يبدو فوكوياما غير منصـف حـين يختـزل العـالم الإسـلامي في "التنظـيمات الفاشية" والجماعات الإرهابية، مبتعداً عن طرحـه العقـلاني الخـاص بالتمسـك بالذات الحضارية ورفض الهيمنة، ومعتبراً أن الحضارة الغربية هي الوحيدة التـي بمقدورها التعامل مع التنوع الواقعي في العالم المعاصـر. كما يبدو فوكويامـا غـير مدرك لحقيقة الأمور والاتجاهـات السياسـية للـدول عـلى أرض الواقـع، حـين يتحدث عن إيران تحديداً باعتبارها البلد المرشح لقيادة العالم الإسلامي حضـارياً من خلال بناء نموذج أكثر عصـرية وتسامحاً، وأنها ستتحول إلى قدوة مؤثرة لبقية العالم الإسلامي.

إن فوكوياما لا يدرك طبيعة العلاقة بين المذاهب الإسلامية والحساسيات القائمة فيها، ومـن ثـم لم يفطـن إلى أن إيـران التـي تتبنـى المـذهب الشـيعي[40] لا يمكن أن تقود عالماً إسلامياً غالبيتـه السـاحقة تنتمـي إلى المـذهب السـني؛

فضلاً عن أن فوكوياما قد قطع بأن زعيم تنظيم "القاعدة" السابق أسامة بن لادن قد اكتسب "شعبية هائلة" في سائر أرجاء العالم الإسلامي من خلال الاعتداء الإرهابي على مركز التجارة العالمي World Trade Center – WTC في الحادي عشر من سبتمبر 2001،[41] وهذه مقولة بحاجة إلى تفنيد ضروري؛ لأن التسليم بها يفضي إلى نتيجة بالغة الخطورة، وهي أن المسلمين يؤمنون جميعاً بأفكار الإرهابيين والتنظيمات المتطرفة، وهذا ليس صحيحاً.

وهذا الاستنتاج المثير للجدل يخلط بين مفهوم "الشعبية" الذي ينطوي على إيحاء إيجابي، بمعنى أن يكون هناك مؤيدون كُثُر لأفكارك وتوجهاتك، ومفهوم "الانتشار" بإيحاءاته السلبية والإيجابية معاً، وبمعناه الإعلامي التجريدي؛ أي أن تصل أفكارك ومواقفك ورؤاك الأيديولوجية إلى طيف أو شريحة واسعة من الجمهور بسبب عمل ما نفذته أو تصريح ما نطقت به، بغض النظر عن الموقف النفسي للجمهور تجاهك، سواء كان إيجابياً أو سلبياً. فعلى سبيل المثال، لا يمكن أن نقول إن "الانتشار" الهائل لاسم رسام الكاريكاتير السويدي لارس إندل روجر فيلكس Lars Endel Roger Vilks،[42] يعني أنه حصل على "شعبية سلبية" – إن صح التعبير – بين المسلمين في أرجاء العالم كافة عندما قام برسم الرسوم المسيئة إلى الرسول محمد (ﷺ).[43] وفوق هذا وذاك، فإن طرح فوكوياما حول "شعبية" أسامة بن لادن لا ينسحب مطلقاً على دول ومجتمعات كثيرة في العالم الإسلامي، بحكم كونها تبدو أميل إلى رفض نموذج الإسلام المتشدد ونبذ الإرهاب والعنف، فلا يستطيع أحد مثلاً القول إن مجتمعاً عربياً إسلامياً منفتحاً يتسم بالتسامح والمقدرة على التعايش الإنساني، قد استقبل اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر 2001 بأي قدر من الارتياح والسعادة.[44]

وهنا تأتي، في رأيي، أهمية الحوار الذي يفضي إلى مزيد من التفاهم والتعايش السلمي والاحترام المتبادل؛ لأن إلغاء الحوار يعني أن تتزايد الأوهام المسبقة، ويتم الترويج لـ "صورة نمطية Stereotype" مغلوطة، وأن يتسع سوء الظن والإدراكات الخاطئة بين الفرقاء، لذا لا بديل للحوار؛ لأنه المدخل إلى التفاهم؛ ولأنه ضرورة من ضرورات تجنب الصراع، فحين يَغيب الحوار، أو يُغيَّب تبدأ فكرة الصراع بين الناس أو الحضارات بالظهور والانتشار؛[45] ومن هنا تبرز أهمية بعض الجهود الدولية المبذولة للتقارب الحضاري والتصدي للقوى التي تؤجج العنف والتطرف والصراع في الديانات جميعها أيضاً.[46]

موقع القوة في العلاقات الدولية

تعرَّف القوة بأنها المقدرة على تحقيق النتائج التي يريدها مخططو السياسات،[47] وتتعدد الصور والمظاهر التي تتخذها القوة، وفي جميع الأحوال لا توجد دولة من دون أن تكون القوة هي جوهر الأسس التي تستند إليها. وتلعب سياسة القوة القائمة دوراً بارزاً في بنية النظام العالمي الجديد بوصفها أساساً للتأثير المتبادل بين الدول، وذلك عندما تعكس أوضاع هذه الدول القوة والسلطة - الفعليتين أو المحتملتين - للدول، بحيث يُبنى النظام العالمي الجديد على الإدراك الكامل من قبل كل دولة لموقعها النسبي ضمن هذا النظام والتزام حدود هذا الموقع والوفاء بمتطلباته، وكذلك إدراك الأدوار الخاصة بكل اللاعبين الفاعلين الآخرين داخل النظام العالمي الجديد واحترام هذه الأدوار.[48]

ويشير باحثون إلى أن تحديد ما يعرف بنخب القوة ضمن هيكلية النظام العالمي لا يأتي نتيجة لحسابات رياضية لمكونات قوة وحدات النظام، ولكنها تحققت باتفاق مشترك غالباً ما كان يحدث من خلال انعقاد مؤتمرات دولية تتوج بإبرام معاهدات سلام تنظم توزيع النفوذ بين الدول مثل معاهدة وستفاليا عام 1648[49] وغير ذلك من أدوات تدشين حقب جديدة للنظام العالمي، حيث جاءت هذه المعاهدة بدول جديدة إلى جماعة القوى الكبرى واستبعدت على نحو دائم أو مؤقت دولاً أخرى كانت تصنف ضمن هذا الإطار، كما أصبحت فكرة توازن القوى بعد ظهور النظام العالمي عقب هذه المعاهدة من أهم الآليات التي عمل بها النظام في جميع الحقب التاريخية.

ولكن ينبغي عدم النظر بمثالية إلى فكرة توازن القوى كإحدى أبرز آليات العلاقات الدولية، فهذه الفكرة استعملت بأشكال متباينة في مختلف العصور كما تقول مستشارة الأمن القومي الأمريكي السابقة كونداليزا ويزلي رايس Condoleezza Wesley Rice، حيث استُخدمت فكرة توازن القوى أحياناً بمعنى القدرات العسكرية والاقتصادية والجيوستراتيجية، أي التوازن الفعلي للقدرات بين الخصوم والمتنافسين، كما استخدم مصطلح توازن القوى أيضاً، بحسب رايس، للدلالة على استراتيجيات تهدف إلى منع ظهور قوة مهيمنة مثلما حدث عندما تحالفت روسيا والنمسا وبروسيا - تتقاسم ألمانيا أراضيها حالياً مع دول أخرى - وبريطانيا عام 1813،[50] وأعلنت أن هدفها هزيمة فرنسا لاستعادة توازن القوى؛ أي إن المفهوم استخدم في هذه الحالة بغرض الدفاع عن النفس ضد التصرف التعسفي لإحدى القوى الإقليمية. كما استخدم مفهوم توازن القوى أيضاً من القوى الكبرى لتبرير سياساتها التوسعية، واستخدم

المفهوم ذاته في أثناء الحرب الباردة للدلالة على الحاجة إلى التفوق الغربي على دول الكتلة الشيوعية، وخصوصاً على الصعيد العسكري. وبالتالي لم يعد توازن القوى يعني في حقيقة الأمر التوازن، وإنما عدم توازن القوى بشكل يصب في مصلحة الطرف الذي يوظف هذا المفهوم، وهو التفسير ذاته الذي تستخدمه إسرائيل، القوة الإقليمية المهيمنة في الشرق الأوسط.[51]

وكان لظهور الدولة-الأمة في أوروبا عقب معاهدة وستفاليا عام 1648، كما ذكرنا آنفاً، أثر في ذلك، حيث أفضت إلى رسم الحدود الفاصلة بين الدول وتحديد مجالات سيادة كل منها، وسعيها إلى تطوير عوامل قوتها باعتبار ذلك من أهم مطالب الشعور القومي.[52] وأصبح التوازن بين الدول عن طريق القوة هو السبيل لمنع تجاوز أي منها حدود الدول الأخرى وسيادتها ومصالحها، وتم تأطير ذلك قانونياً ضمن معاهدة أوترخت Treaty of Utrecht عام 1713؛[53] التي وقعتها كل من فرنسا وإسبانيا والمملكة المتحدة والنمسا وهولندا، حيث ارتكزت القاعدة الأساسية لتوازن القوى على اعتبار المصالح الطابع المميز للعلاقات الدولية، وهذا الأمر لا تمليه عوامل الاختلاف في المصالح القومية للدول فحسب، وإنما محاولة كل دولة تدعيم قوتها القومية على حساب غيرها من الدول أيضاً؛[54] ويترتب على ذلك أنه إذا استطاعت دولة واحدة أن تحصل على تفوق ساحق في قواها، فإن ذلك سيدفع بها إلى تهديد حرية الدول الأخرى واستقلالها، وهذا التحدي هو الذي يدفع هذه الدول إلى مواجهة القوة بالقوة من خلال تطوير قواها أو التجمع في ائتلاف قوي أو محور مضاد قادر على مجابهة التحدي الصادر عن الخصم الاستراتيجي.[55]

وبشكل عام، فإن القوى العظمى والكبرى في كل عصر، مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وروسيا والصين واليابان في الوقت الراهن، كانت دائماً تقرر شكل النظام العالمي بما يخدم مصالحها، ففي القرن السادس عشر، أعادت إسبانيا تعريف المفاهيم الأساسية للعدالة والشمولية العالمية لتبرر إخضاع سكان البلاد الأصليين في القارة الأمريكية. وفي القرن الثامن عشر طورت فرنسا المفهوم الحديث للحدود ومفهوم توازنات القوى، تماشياً مع سطوتها القارية. أما في القرن التاسع عشر فقد استحدثت بريطانيا قواعد جديدة فيما يتعلق بالقرصنة البحرية والحياد والاستعمار، وذلك أيضاً تماشياً مع مصالح محددة لها بوصفها قوة عالمية مهيمنة في ذلك الوقت.[56] وربما كانت هذه هي حال الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الراهن، إذ إنها أصبحت منذ نهاية الحرب الباردة القوة العظمى التي لا منازع لها، ومن ثم سعت إلى تحقيق جملة من الأهداف التي تخدم مصالحها الاستراتيجية، وما كان لهذه الأهداف أن تُطرح إلا من خلال وجود هيكلية قوة دولية كهذه. وهذا يفسر بدوره التغييرات التي طرحتها إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق جورج هربرت بوش (الأب) George Herbert Bush Sr.، بشأن الأعراف والقواعد الدولية التي تحكم استخدام القوة.

وفي حقيقة الأمر لم يكن الانفراد الأمريكي بقيادة النظام العالمي الجديد هو الغطاء الوحيد لتمرير هذه التغييرات، بل أسهمت في ذلك أيضاً موجة التعاطف الدولية الواسعة التي حظيت بها الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر 2001 وتصاعد القلق الدولي إزاء

انتشار الإرهاب، ما ساعد الإدارة الأمريكية وقتذاك على تحقيق هدف طال السعي إليه، وهو التوسع في حق الدفاع عن النفس ليشمل الرد العسكري ضد الدول التي تدعم أو تؤوي مجموعات إرهابية؛[57] إذ إن الولايات المتحدة الأمريكية، عبر تكريس هذه القاعدة، قد رسخت فهمها الخاص لإحدى قواعد القانون الدولي العرفي بشأن الدفاع عن النفس.

وفي هذا الإطار، يرى بعض الباحثين أن الفهم الأمريكي الخاص لذلك تجلى نظرياً بقوة من خلال مصطلح "الدولة المارقة Rogue State". وعلى صعيد التطبيق قدمت الأزمة العراقية مثالاً واضحاً لذلك، حيث اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية أن العراق دولة خارجة على القانون ينبغي التصدي لها من جانب حراس النظام العالمي الجديد،[58] ولذا فقد تجاوزت الولايات المتحدة الأمريكية الإطار القانوني المناسب للتعامل مع العراق، وهو ميثاق الأمم المتحدة، الذي ينظم في المواد 41 و42 و51 كيفية التعامل مع حالات تهديد مثل العراق خلال فترة حكم الرئيس الأسبق صدام حسين التكريتي،[59] بعد أن أكد في المادة 39 نصاً: "يقرر مجلس الأمن إذا ما كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به أو كان ما وقع عملاً من أعمال العدوان، ويقدم في ذلك توصياته أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير طبقاً لأحكام المادتين 41 و42 لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه".[60] لكن الجانب الأمريكي لجأ إلى المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة التي نصت على الاستثناء الوحيد لما سبق، حيث ذكرت هذه المادة أنه "ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسها إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة".[61] وقالت أيضاً إن أعمال الدفاع عن النفس يجب أن "يبلغ بها" مجلس الأمن الدولي فوراً، ولكن هذه المادة لا تتضمن تفسيراً لمضمون هذا الحق

وتركت التفسير لظروف الضرورة والتناسبية،[62] التي تحددها وترسم أطرها بطبيعة الحال توازنات القوى الدولية وطبيعة النظام العالمي الجديد.

ومن هنا ينظر بعض الباحثين إلى الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 باعتباره نقطة فاصلة في تحديد ماهية النظام العالمي الجديد، حيث يعتبرونه بداية إعلاء منطق القوة على منطق الشرعية الدولية، وصارت الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها أقوى دولة في العالم، صاحبة الكلمة الأولى والأخيرة في النظام العالمي الجديد، وأصبحت المعادلة قائمة على أن ما تراه الولايات المتحدة الأمريكية هو القانون والعدل والشرعية الدولية، وأن ما لا تراه هو اللاقانون واللاعدل واللاشرعية الدولية.[63]

وقد دشنت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين كوربلوفا أولبرايت Madeleine Korbelová Albright[64] هذا التوجه حين خاطبت مجلس الأمن الدولي خلال نقاشات حول الأزمة العراقية في فبراير عام 1998، قائلة: "ستتصرف بشكل جماعي كلما أمكن ذلك، وبشكل أحادي عندما نرى الأمر ضرورياً".[65] فيما عبر الرئيس الأمريكي الأسبق وليام جيفرسون "بيل" كلينتون William Jefferson "Bill" Clinton[66] عن التوجه ذاته حين قال: "سيفهم الجميع أن الولايات المتحدة الأمريكية وكل حلفائنا سيكون لهم الحق بشكل أحادي في الرد في أي وقت وأي مكان وبأي طريقة يقررون ذلك".[67] وكان بيل كلينتون يعلق بذلك على اتفاق تم توقيعه بين الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي أتا أنان Kofi Atta Annan والرئيس العراقي الأسبق صدام حسين التكريتي في فبراير 1998،[68] وكأن كلينتون قد اعتبر من خلال

تصريحه هذا أن واشنطن الحكم الوحيد في مدى التزام نظام صدام حسين بتنفيذ الاتفاق المبرم مع الأمم المتحدة.

العوامل الاقتصادية

استندت القطبية الثنائية إلى ثلاث ركائز أساسية هي: الأيديولوجيا، والقوة التدميرية الشاملة للأسلحة النووية، والقدرات الاقتصادية. ولم يكن تأثير الاقتصاد في علاقات الشرق بالغرب أقل من تأثير عاملي القوة والأيديولوجيا، فانقسام أوروبا إلى معسكرين متناقضين كان انقساماً اقتصادياً أيضاً بين نمطين من الاقتصاد العالمي، هما نمط نظام اقتصاد السوق والإنتاج الرأسمالي، ونمط الإنتاج الاشتراكي.[69] وقد أدى فشل التجارب الاشتراكية إلى تصدّع الكثير من القناعات، بل انهيارها إلى درجة رفض المادية الجدلية والتاريخية، وساد شعور بهيمنة الرأسمالية في مقابل انهيار الاشتراكية المدوي.[70] واستمر الدور المؤثر للعوامل الاقتصادية في العلاقات الدولية، بل تزايد بفعل تراجع دور الأيديولوجيا واستراتيجيات القوة.

وقد ربط رئيس الوزراء البريطاني ديفيد وليام كاميرون David William Cameron،[71] بشكل مباشر بين نفوذ بلاده على الساحة الدولية وقوة اقتصادها، وفي كلمة له حول السياسة الخارجية البريطانية ألقاها في حي المال والأعمال بالعاصمة لندن بتاريخ السادس عشر من نوفمبر عام 2010، قال كاميرون: "هناك من يقولون إن دور بلادنا العالمي يتراجع. بريطانيا تظل قوة اقتصادية عظمى".[72] وأشار في الوقت ذاته إلى الحاجة إلى إصلاح الاقتصاد

بسرعة لتظل بريطانيا لاعباً رئيسياً في الساحة الدولية، معتبراً أن الطريق إلى ذلك يمر عبر تعزيز العلاقات مع الاقتصادات الصاعدة.

وهنا يبدو الارتباط واضحاً بين الاقتصاد والنفوذ والمكانة الدولية، وما يدعم هذا الطرح، أن هناك تقريراً صادراً عن المجلس القومي للاستخبارات في الولايات المتحدة الأمريكية في نوفمبر 2008 بعنوان: **التوجهات العالمية 2025: عالم متحول،**[73] خلص الخبراء فيه إلى أن النفوذ الأمريكي سيتراجع خلال العقدين المقبلين. وأحد الأسباب وراء هذه التوقعات، هو أن الدولار سيفقد دوره كعملة رئيسية في العالم، كما رجح التقرير أن يشهد العالم مزيداً من الصراعات حول التجارة والاستثمار والاختراعات والحصول على التقنية.

ويتفق الكثير من الباحثين على أن العوامل الحاسمة في تحديد نسق أو ترتيب القوى ضمن هيكلية النظام العالمي الجديد تأتي من خلال القدرات الاقتصادية والعلمية والعسكرية والديموغرافية والثقافية والتعليمية. ومع ذلك، فإن تلك القدرات جميعها يمكن أن تكون من دون فائدة، إن لم تستثمر على أسس راسخة وبفاعلية ونشاط في تطوير الاقتصادات الوطنية؛[74] ويستشهد بعض الباحثين في البرهنة على التفوق الأمريكي أساساً باعتبارات اقتصادية، حيث يشيرون إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي (15.685 تريليون دولار) يساوي تقريباً الناتج المحلي الإجمالي الصيني والياباني والروسي معاً (16.202 تريليون دولار)، كما يساوي تقريباً الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي (28 دولة) الذي يبلغ 16.641 تريليون دولار.[75]

إن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنافسيها الجدد من اللاعبين الأساسيين في الاقتصاد العالمي لا يتوقف، وترى أن أخطر تهديد لها يأتي من هؤلاء اللاعبين، وهم الاتحاد الأوروبي والصين بالأساس، ووفقاً لوجهة النظر الأمريكية، فإن هذين الطرفين يمتلكان المقومات والأسس الضرورية كي يصبحا لاعبين مستقلين على الصعيد العالمي.[76] وأخطر ما يهدد الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك أن كلا اللاعبين: الاتحاد الأوروبي والصين، يعتمد على القوة الاقتصادية التي هي بالأساس سر القوة الأمريكية. فمع ازدياد قوة اليورو واليوان قد يؤدي ذلك بالتدريج إلى حلولهما محل الدولار في التعاملات المالية العالمية، وتقلص نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في تأمين الاحتياطيات المالية من العملة الصعبة، والتحكم في عمليات الإقراض العالمية والديون والتجارة العالمية. ولعل إحساس الولايات المتحدة الأمريكية بهذه التخوفات يقف بقوة وراء بوادر الحرب التجارية بين أوروبا والصين من جهة، والولايات المتحدة الأمريكية من جهة ثانية.

كما أن الاتحاد الأوروبي والصين يدركان أن نقطة ضعفهما المشتركة هي الطاقة، وأن كل المخططات الأمريكية تدور حول مصادر الطاقة التي يعتمدان عليها، لذا فقد أخذا في البحث عن البديل واتجهت أنظارهما إلى روسيا، التي تمتلك ما لا يقل عن عشرة مليارات طن من الاحتياطيات النفطية، ولديها أكبر احتياطي في العالم من الغاز الطبيعي - أكثر من 40 تريليون متر مكعب - ولديها كذلك وسائل نقل ضخمة لنقل هذا الوقود إلى الغرب،[77] حيث بلغت مساهمة دول الاتحاد السوفيتي السابق في إمدادات الغاز إلى دول الاتحاد

الأوروبي نحو 41٪ من احتياجات هـذه الـدول عـام 2011، ونحـو 51٪ مـن احتياجاتها من النفط في العام ذاته.[78]

وللبرهنة على مكانة الطاقة في اسـتراتيجيات القـوى الكـبرى، يشـير باحثون إلى أن القدرات الإنتاجية النفطية للمملكة العربية السعودية تعادل في قيمتها الاستراتيجية على الساحة الدولية امتلاك السـلاح النـووي،[79] مـا يعني أن تلك القدرات النفطية قد تمثل سلاح ردع في مواجهة أولئك الذين يمكنهم أن يهددوا مصالح المملكة، وتحديداً تلك المصالح المرتبطة بـدورها داخل منظمة الدول المصـدرة للـنفط "أوبـك". وقـد اسـتخدمت المملكـة العربية السعودية قدراتها الإنتاجية بكفاءة في الحفـاظ عـلى مكانتهـا داخـل المنظمة طوال العقود الماضية، وأجـبرت دولاً مثـل روسـيا وفنـزويلا عـلى التوقف عن أي سباق في زيادة الإنتاج.

وقد أوردت تقارير إعلامية أن الأمير بنـدر بـن سـلطان بـن عبـدالعزيز آل سعود، الأمين العام لمجلس الأمن الوطني ورئيس الاسـتخبارات العامـة في المملكة العربية السعودية، قد التقى في موسكو خلال شهر يوليو 2013 الرئيس الروسـي فلاديمير فلاديميروفيتش بـوتين Vladimir Vladimirovich Putin، حيث ذكرت التقارير أن الأمير بندر قدم خلال المحادثات مداخلة حول أوجه التعاون المحتملة بين البلـدين، إذ تفاهمـا عـلى عـدد مـن الملفـات الإقليميـة، ولاسيما سوريا، واستغرق تحديداً في موضوع التعاون النفطي والاستثماري بين البلدين، وعرض الأمير بندر التعاون في موضـوع الاتفـاق عـلى سـعر برميـل النفط وكميات الإنتاج للحفـاظ عـلى سـعر عـالمي مسـتقر لأسـواق الـنفط،

وكذلك موضوع أنابيب الغاز الروسية إلى أوروبا، وإقامة المصافي والصناعات البتروكيماوية، وتوفير استثمارات ضخمة بمليارات الدولارات في مجالات مختلفة في الأسواق الروسية، مقابل تفاهمات سياسية حول عدد من الملفات، خاصة الملفين السوري والإيراني.[80]

ومن الملاحظ كذلك أن الفيض الغزير من الأدبيات السياسية التي تتحدث عن تراجع القوة الأمريكية يرتبط في الأساس بمؤشرات تراجع الاقتصاد الأمريكي مقابل تنامي القوة الاقتصادية لدول وتكتلات أخرى، مثل: الصين والاتحاد الأوروبي وروسيا، بما يثير إشكالية بحثية مفادها أن صعود قوى اقتصادية كبرى قد يعني خصماً من رصيد القوة العظمى الأمريكية. وبرغم أنني أرى أن مثل هذه النقاشات البحثية ليست طارئة في الأوساط العلمية الأمريكية، حيث طرحت من قبل خلال ثمانينيات القرن الماضي إبان صعود النفوذ الاقتصادي الياباني، فإنني أرى أن الصعود الاقتصادي الصيني قد يمثل بالفعل أحد المعطيات المؤثرة في مستقبل النفوذ الأمريكي، كونه يتزامن مع أزمات عميقة يعانيها الاقتصاد الأمريكي الأضخم عالمياً، فضلاً عن صعود اقتصادات صاعدة مثل دول مجموعة بريكس BRICS: البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا،[81] حيث يتوقع بعض الخبراء أن تعتلي هذه الدول قمة الاقتصاد العالمي بحلول عام 2050.[82] وهذا متغير جديد ذو طابع اقتصادي قد يلعب دوراً ما في بنية النظام العالمي الجديد مستقبلاً، حيث تسعى هذه الدول إلى الدخول إلى قيادة النظام العالمي الجديد من خلال المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

إن النقاشات التي تدور داخل اجتماعات هذه المؤسسات تعكس طموح الدول الصاعدة إلى عدم الاكتفاء بمقعد ثانوي في أي نقاشات عالمية حول طبيعة النظام المالي العالمي، أي أن هذه الدول تسعى إلى الحصول على نفوذ اقتصادي عالمي يمكن ترجمته لاحقاً إلى نفوذ سياسي واستراتيجي في النظام العالمي الجديد، ولكن الشواهد تؤكد أن ترجمة مثل هذه الطموحات على أرض الواقع لا تزال بعيدة المنال، في المدى القريب أو في غضون العقدين المقبلين على أقل التقديرات.

إنني أتفق مع الرأي القائل بضرورة التعامل مع مثل تلك التوقعات بقدر من الحذر، فربما بدلاً من تحول دول مجموعة بريكس BRICS إلى قوى مهيمنة، قد تصبح الصين والهند والبرازيل وروسيا مثل وضع اليابان في الوقت الراهن؛ أي أن تصبح اقتصادات ضخمة غير مقترنة بمد جيوسياسي عالمي.[83] أضف إلى ذلك، أن القوة الاقتصادية أمر، واستغلال هذا المعطى الحيوي وتوظيفه بما يعزز مكانة الدولة ونفوذها في العالم أمر آخر تماماً، ولا يقود الأول إلى الثاني تلقائياً، وكل ما يثار في هذا الشأن ينطلق من تجارب تاريخية لها ظروفها ومعطياتها، وينبغي النظر إليه في ضوء تلك الظروف والمعطيات.

ومن المعتاد، على سبيل المثال، أن تترجم القوى الكبرى قوتها الاقتصادية إلى نفوذ سياسي واستراتيجي، فألمانيا تصدت لنفوذ بريطانيا العظمى المهيمن في أوائل القرن العشرين، ما أدى في النهاية إلى نشوب الحرب العالمية الأولى،[84] ثم أدت أسباب وظروف صراعية مماثلة إلى نشوب الحرب العالمية الثانية، ولكن التحليل يقود بالضرورة إلى سيناريوهات أخرى قد تفتقر إلى

تجارب تاريخية مناظرة ولكنها قابلة للتحقق، ولو بفعل تباين المتغيرات والظروف الدولية؛ فالاقتصاد القوي لا يوازيه بالضرورة قوة عسكرية ونفوذ سياسي عالمي متنامٍ، واليابان، كما ذكرت آنفاً، مثال على ذلك. كما أن الاقتصاد القوي لا يفرز بالضرورة جيشاً قوياً قادراً على مجابهة قوى عظمى، والأهم من هذا وذاك، أن الصعود الاقتصادي لدولة ما قد لا يعني بالضرورة اندلاع حرب عالمية جديدة في ظل تشابك المصالح وتعقدها، فضلاً عن أن اندلاع الحروب لا يعود بالضرورة إلى رغبة قوة صاعدة في استعراض قوتها وتوسيع دائرة نفوذها.

وأياً كانت زاوية التحليل، فإن المؤكد أن القوة العسكرية والنفوذ السياسي لأي دولة يستندان بالدرجة الأولى إلى القوة الاقتصادية، ووفقاً لما ذهب إليه بول مايكل كينيدي Paul Michael Kennedy في كتابه: **صعود القوى العظمى وسقوطها** *The Rise and Fall of the Great Powers*، فإن مقدرة الأمم على ممارسة السيطرة العالمية والحفاظ عليها ظلت تعتمد في نهاية الأمر على مقدرتها الإنتاجية،[85] كما سبق أن تطرقت إلى ذلك باستفاضة في الفصل المعنون: **النظام العالمي الجديد: المفاهيم والسمات**.

وهناك من يرى أن الاقتصاد قد لعب الدور الأبرز في العلاقات الدولية خلال العقود الأخيرة، ويستشهد هؤلاء على ذلك بما يُعرف بأزمة النفط الثانية عام 1979،[86] وإعلان الصين تبني سياسة جديدة قائمة على اقتصاد السوق في عهد الزعيم الصيني دينج هسياو بنج[87] - بين عامي 1978 و1992 - ويعتبرون التوجه الصيني في هذا الإطار أبرز تحول استراتيجي في العقود الأخيرة بحكم

ما ترتب عليه من آثار في موازين القوى العالمية، تجلت بقوة في صعود الصين خلال عام 2008 إلى المرتبة الثانية في الاقتصاد العالمي، في وقت كانت فيه الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي يعانيان بشدة تبعات الأزمة المالية الحادة (2007-2012)،[88] بل إن هناك باحثين يقسمون التاريخ الاقتصادي الحديث إلى فترتي ما قبل الصين Before China، وما بعد الصين After China، بحيث يصبح عام 1978 علامة تاريخية اقتصادية فارقة، حيث تبنت الصين سياسة قائمة على اقتصاد السوق؛[89] وما يعزز هذه الآثار استراتيجياً أنها ترافقت مع بروز متغير حيوي فارق، هو تنامي دور الاقتصادات الصاعدة. وهذا المتغير الاقتصادي في الأساس، بالإضافة إلى التبعات الناجمة عن التدخل العسكري الأمريكي في أفغانستان والعراق، جعل الولايات المتحدة الأمريكية في وضع أقرب إلى تقاسم النفوذ على المسرح الدولي، مع قوى كبرى مثل الاتحاد الأوروبي والصين وروسيا، واحتفاظ الولايات المتحدة الأمريكية بمكانة القوة القائدة والمهيمنة على النظام العالمي الجديد.[90]

على أي حال، يؤكد كل هذا وغيره من البراهين والشواهد، أن الاقتصاد بات محركاً أساسياً للعلاقات الدولية، والرافد الأول والأكثر تأثيراً في هذه العلاقات، ومن ثم بات لاعباً بارزاً في توجيه دفة النظام العالمي الجديد. وقد شهد العقدان الأخيران تحولات هائلة في تعريف المصالح الاقتصادية وروافدها ومكوناتها، بل قد لا نبالغ إذا قلنا إن هناك تحولات جذرية قد حدثت في فهم طبيعة المصالح الاقتصادية للدول، فالاقتصاد العالمي بات يعتمد بشكل متزايد على الشبكات الإلكترونية، ويقصد بها ترابط أعداد هائلة من البشر عبر شبكة سيبرانية هي بطبيعتها ليس لها رئاسة أو مقر رئيسي،

بحيث يشعر كل فرد بأنه في مركز الشبكة، وباتت الفرصة متاحة للشركات الصغيرة للتفوق على الشركات البيروقراطية الدولية الضخمة، وأن تهدد فعلياً نفوذها التجاري الضخم.[91]

وقد أسهمت الشبكة السيبرانية في تعزيز التوجه نحو اقتصاد المعرفة Knowledge Economy، أي تزايد الاعتماد على المعلومات والمعرفة والإبداع والابتكار كمصادر للثروة للدول والأفراد والمؤسسات معاً، على حساب اقتصاد السلع والخدمات، نتيجة للاعتماد على التقنية المتقدمة وتطبيقاتها، وازدياد الطلب على المعارف والمعلومات، بحيث أصبحت المعرفة والمعلومات "سلعة" استراتيجية بالغة الأهمية وركيزة أساسية للتنافسية في القرن الحادي والعشرين.[92]

وقد تحولت شركات تقوم على أفراد قلائل إلى طرف فاعل وبالغ التأثير في الاقتصاد العالمي. ومنذ سنوات مضت، فإن نحو نصف الصادرات الأمريكية، على سبيل المثال، يأتي من شركات يعمل فيها 19 موظفاً أو أقل، فيما تنتج الشركات التي يبلغ عدد موظفيها 500 أو أكثر نحو 7٪ فقط من إجمالي الصادرات.[93] وهذا بدوره يعني أن المفهوم التقليدي للشركات العابرة للقارات يكاد يتلاشى، كما تلاشى من قبل تمركز الشركات الكبرى في اقتصادات بعينها. وبالتالي أصبحنا أمام معادلة جديدة للقوة الاقتصادية، وبات الفرد المنتج في أي مكان في العالم هو المحدد لهذه القوة ومركزها، ومن ثم يصبح تحديد هيكلية النظام العالمي الجديد وفقاً لاعتبارات التفوق

الاقتصادي غاية في الصعوبة والتعقيد، وقابلاً للتبدل والتغير بقدر وتيرة التحول في نقاط تمركز القوة الاقتصادية أيضاً.

ولاشك في أن حسابات المصالح وتوازنات القوى لعبت الدور الأبرز عند الاتفاق على هيكلية أي نظام عالمي على مدى التاريخ، وأن كل نظام عالمي في السابق قد تبلور بعد نقاشات واسعة بين الدول الكبرى، حيث يوضح كل ميثاق من مواثيق النظام العالمي في أي مرحلة تاريخية، المبادئ والأسس والحدود والمصالح الخاصة بكل طرف من الأطراف ودوره في النظام العالمي، وبما يضمن شراكة حقيقية تترجم ما تم الاتفاق عليه بشأن هيكلية هذا النظام، سواء كان أحادياً أو ثنائي القطبية أو متعدد الأقطاب.[94]

وهناك من الأمثلة ما يصب في اتجاه دعم أولوية العامل الاقتصادي، فعلى سبيل المثال، طمحت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (28 دولة) إلى ما هو أكثر من إنشاء منطقة مالية مترابطة ومتكاملة بشكل محكم ووثيق من خلال إطلاق العملة الأوروبية الموحدة "يورو"،[95] فقد كان الهدف هو التحدث بصوت واحد والعمل ككتلة واحدة فيما يتصل بالقضايا السياسية والعسكرية. ولقد ألزمت معاهدة "ماستريخت" الموقعة في 7 فبراير عام 1992،[96] دول الاتحاد الأوروبي ليس باستخدام عملة موحدة فقط، بل بانتهاج سياسة خارجية وأمنية مشتركة أيضاً.[97] ومع ذلك فقد أدت التجارة الحرة والصعود الآسيوي إلى دفع بعض أعضاء منطقة اليورو إلى هامش الاقتصاد العالمي، وتقويض اقتصادات دول كبرى بحجم فرنسا وإيطاليا.[98]

ولمزيد من تأكيد دور العوامل الاقتصادية في بنية النظام العالمي الجديد، فإنه خلافاً لمن يعتقد أن صعود الصين كقطب دولي قادر على تحدي الهيمنة الأمريكية بفضل نمو الاقتصاد الصيني وتراجع نظيره الأمريكي بسبب الأزمات في نظامه المالي،[99] يقلل الباحث جوزيف صموئيل ناي Joseph Samuel Nye، من قدرة الصين على تحدي الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يرى ناي أن الطريق لا تزال طويلة أمام الصين حتى تنافس قوة الولايات المتحدة الأمريكية؛ نظراً إلى التحديات التي تواجهها على صعيد التنمية، ومشكلات تدهور المناطق الريفية، والمشكلات الديموغرافية.[100] لكن وكما ذُكر آنفاً، فيما يتعلق بأوجه مقارنة أخرى مثل التقنية ومستويات المعيشة والقوة العسكرية، فإن الصين تتراجع مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية، إذ تعد القوة العسكرية الصينية ضعيفة مقارنة بنظيرتها الأمريكية، ففي الوقت الذي تمتلك فيه الولايات المتحدة الأمريكية 11 حاملة طائرات، فإن الصين، كما ذكرت آنفاً، قد أدخلت في الخدمة العسكرية في نهاية عام 2012 حاملة طائرات واحدة أوكرانية الصنع، وهي حاملة طائرات سوفيتية سابقة أعيد تأهيلها، يطلق عليها "لياونينغ"،[101] كما تعمل الصين ذاتياً على بناء حاملة طائرات ثانية أكبر حجماً، وستحمل عدداً أكبر من المقاتلات.[102]

وفي إطار مناقشتنا لهذا العامل ضمن العوامل المؤثرة في بنية النظام العالمي الجديد، لابد من الإشارة إلى التحولات التي طرأت على مفهوم القوة ذاته، حيث شهدت العقود الأخيرة تبدلاً واضحاً في هذا المفهوم الذي انتقل تدريجياً من التركيز على القوة العسكرية التي كانت السبيل لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للدول، إلى القوة الاقتصادية التي تبوأت موقعاً لا يقل أهمية عن

نظيرتها العسكرية ضمن أدوات تنفيذ السياسة الخارجية للدول، حيث يلاحظ صعود بعض الدول ذات الاقتصادات القوية في سلم المكانة وصناعة القرار العالمي من دون أن يرافق هذه المكانة الاقتصادية ما يوازيها من قوة عسكرية. وتعدُّ ألمانيا واليابان نموذجاً واضحاً لهذا التحول، كما يلاحظ كذلك تراجع التركيز الدولي على الأحلاف العسكرية لمصلحة التحالفات الإقليمية والدولية ذات الطبيعة الاقتصادية مثل: مجموعة بريكس BRICS، واتحاد دول جنوب شرق آسيا، آسيان ASEAN.

ويؤكد بعض المتخصصين والباحثين، ومنهم السيد ياسين،[103] ومارتن جاك Martin Jacques،[104] في كتابه: **عندما تحكم الصين العالم: نهاية العالم الغربي وميلاد نظام عالمي جديد** *When China Rules the World: The End of the Western World and the Birth of a New Global Order*،[105] أن الصين باتت تمتلك الآن الشروط الموضوعية لإحداث تحول تاريخي في النظام العالمي الجديد، ويرون أنها انتقلت إلى صدارة النظام العالمي الجديد بحكم قوتها العسكرية وإنجازاتها الاقتصادية الباهرة، وأنها تمتلك نظرية استراتيجية متكاملة لعالم دولي متعدد الأقطاب، بل إن بنك جولدمان ساكس Goldman Sachs توقع أن يفوق الحجم الإجمالي لاقتصاد الصين الحجم الإجمالي لاقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية بحلول عام 2027.[106]

ولاشك في أن الحديث عن صعود الصين يقف مضاداً للنظرية الأمريكية السائدة، والتي تذهب إلى أنه ليس هناك في العالم سوى قطب واحد هو الولايات المتحدة الأمريكية، وهناك باحثون يرون أنه لا يكفي أن تمتلك الصين

أو غيرها من الدول العظمى نظرية متكاملة عن نظام عالمي متعدد الأقطاب، بل لابد من حركة دولية منظمة تعيد النظر بشكل منهجي في بنية النظام العالمي الجديد والوحدات التي يتشكل منها، ونوعية الأيديولوجيا السائدة، التي تجعل الولايات المتحدة الأمريكية الخصم والحكم في كثير من الأحيان.[107]

هذه الرؤية الفكرية تدعم، بشكل أو بآخر، وجهة نظرنا المطروحة في هذا الكتاب بشأن موقع الولايات المتحدة الأمريكية على قمة النظام العالمي الجديد. أضف إلى ذلك أن الصين ذاتها لا تزال تبدي كثيراً من التردد تجاه التعاون في مواجهة التحديات العالمية، ولا تزال تفكر بطريقة مغايرة للقوة العظمى الوحيدة وبقية القوى الكبرى تجاه قضايا مثل السيادة والإرهاب العالمي والتدخل الإنساني وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وغير ذلك.

وهناك الكثير من الشواهد على أن وجهة نظر السيد ياسين ومارتن جاك وغيرهما من الباحثين تقفز بشكل لافت للنظر على الكثير من الحقائق والبديهيات، التي يتعلق الكثير منها بسلوك الصين وواقعها وتفكيرها الاستراتيجي ذاته،[108] فالصين تواجه العديد من العوائق وتعاني قيوداً ستقف حائلاً دون احتلالها موقعاً فاعلاً أو بارزاً إلى حد كبير، في النظام العالمي الجديد، فهناك تحديات أمنية عالمية كأمن الطاقة والأمن البيئي، باتت تلقي بآثارها السلبية على الوضع الداخلي في الصين، كما تعاني أيضاً احتمالات حدوث قلاقل واضطرابات داخلية، فضلاً عن القلق من العجز عن تلبية طموحات شعبها وتطلعاته الآخذة في التزايد. وهذه في مجملها تحديات لا يستهان بها، وربما تدفع الصين مستقبلاً إلى الانكفاء، ولو قليلاً،

على الذات بحيث يتراجع ميلها إلى لعب دور على الساحة العالمية، وفي أفضل الأحوال تأجيل طموحاتها الاستراتيجية على هذا الصعيد.[109] وإجمالاً فإنه ينبغي عدم تجاهل تأثير صعود الصين أو تنامي دور تكتلات اقتصادية عالمية مثل مجموعة الثماني ومجموعة العشرين في تحديد بنية النظام العالمي الجديد.

وفي المجمل، فإن هناك بعض الملامح المستقرة في النظام العالمي الجديد - على الأقل من الناحية الواقعية - ومنها على سبيل المثال الثقل الاقتصادي للنظام المالي الأمريكي، الذي ينعكس بدوره في صيغة هيمنة سياسية على النظام العالمي الجديد، إذ إن الأموال التي تعتمد عليها التجارة والصناعة في مختلف أرجاء العالم تمر في أغلب الأحوال عبر حي مانهاتن Manhattan،[110] والقرارات التي تتخذ في "وول ستريت Wall Street"،[111] وكذلك القرارات التي تتخذ في العاصمة الأمريكية واشنطن Washington DC وقرارات الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (البنك المركزي) التي يتردد صداها بسرعة البرق في أرجاء العالم. إن الشركات الأمريكية الكبرى مثل إكسون موبيل Exxon Mobil ومايكروسوفت Microsoft وأبل Apple والبنية التحتية التنظيمية التي تدعمها وصناديق المعاشات التي تحركها، تشكل في مجملها النفوذ المهيمن على السياسات الاقتصادية في أوروبا وآسيا وأمريكا الجنوبية وفي سائر أنحاء العالم. ومن هناك تجري عمليات انتشارها جغرافياً.

وقد كان مركز التجارة العالمي World Trade Center – WTC في نيويورك رمزاً لشبكة المبادلات التجارية والمالية العالمية حتى عام 2001،[112] ومن ثم

اتخذه الإرهاب الدولي هدفاً أراد من خلاله التأثير في سطوة نظام السوق الحرة وهيمنة النظـام السياســي المـرتبط بهـا، الـذي يـرتبط بـدوره ارتباطـاً وثيقـاً بالولايات المتحدة الأمريكية. هـذا بخـلاف أن معظـم دول العـالم تقريبـاً قـد دانت، منذ بداية القرن الحادي والعشــرين، بـالولاء للنظـام العـالمي الجديـد المتمركز حول نظام اقتصاد السوق، ليس لأن كل بلد يـرى فيـه منفعـة فقـط، حالية أو محتملة، بل لأنه لا يوجد بديل عملي آخر حتـى الآن يسـتطيع النظـام العالمي الجديد الارتكاز عليه أيضـاً، أو تجـد فيـه بعـض الـدول فرصـاً بديلـة للمنافسة والنمو وتعزيز مصالحها.[113]

والأهم من هذا وذاك في رأيي، أن النظام العالمي الجديد للعملة لا يزال حتى وقتنا هذا يعتمد على الدولار كعملة احتياطي نقدي عـالمي، ولا يـزال الحـديث عــن دور لليــوان الصــيني في هــذا الشــأن موضــع جــدل بــين المتخصصين، فلم يطرأ تغيير كبير على مكانة الدولار الذي كـان يمثـل نحـو 60٪ مـن الاحتيـاطي النقـدي العـالمي حتـى نهايـة عـام 2010،[114] وبـرغم المشـكلات الماليـة التـي عانتهـا الولايـات المتحـدة الأمريكيـة في السـنوات الأخيرة، فلا يزال يُنظر إلى الدولار في وقت الأزمات باعتبـاره مـلاذاً آمنـاً، ويبدو من المرجح ألا يحل اليـوان كمعيـار للقيمـة محـل الـدولار الأمريكـي خلال السنوات العشـر المقبلة، على أقل التقديرات.[115]

ولكن هذا كله لا ينفي – من وجهة نظري – أن المستقبل للصين، وأنها تتقدم باتجاهه بخطوات محسوبة، وينبغـي ألا نتجاهـل أن الصـين تنظـر إلى عامل الوقت بمعيار مختلف عـن الغـرب. وفي هـذا الإطـار تُحكـى القصـة

المعروفة التي وقعت عام 1972، عندما وجه وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري ألفريد كيسنجر Henry Alfred Kissinger سؤالاً إلى رئيس وزراء الصين الأسبق تشو إن لاي Chou En-lai، حول رؤيته للثورة الفرنسية التي اندلعت عام 1789، وكان رد تشو إن لاي بقوله: "من الباكر أن نعرف ذلك"،[116] ما يؤشر إلى أن القرن لدى الصينيين لا يعتبر وقتاً طويلاً استناداً إلى موروث حضاري وتاريخي ضارب في القدم والعراقة. فلدى الصين نحو 5000 عام من الحضارة وذاكرة عميقة إلى أبعد مدى، ومن ثم فهي تتمتع بالصبر والثقة بأن التاريخ يقف إلى جانبها، وهذه سمات أصيلة في العقلية الصينية منذ الأزمنة السحيقة.[117] ولعل هذا يفسر، ولو قليلاً، ما بات يحظى به الشعار الجديد، الذي ابتدعه الرئيس الصيني الحالي شي جين بينغ Xí Jìnpíng "الحلم الصيني" من شعبية هائلة في الأشهر الأخيرة، حيث يرى باحثون صينيون أن الرئيس يراوده حلم جعل بلاده القوة المهيمنة في العالم.[118]

التفوق العسكري

لاشك في أن مستويات التقدم والتطور العسكري للدول لا تزال تلعب دوراً بارزاً في وضع أسس النظام العالمي الجديد، كما سبقت الإشارة إليه، بل وفي تحديد أنماط العلاقة بين أطرافه، سواء من القوى الكبرى أو القوى الإقليمية. فالولايات المتحدة الأمريكية التي يثور جدل محتدم حول توصيفها، وكونها قوة عظمى وحيدة، أو القوة العظمى ضمن مجموعة من القوى

الكبرى، لم تكن لتنفرد بمكانتها تلك إلا من خلال التفوق النوعي الهائل على مختلف الصعد العسكرية والاقتصادية والتقنية والثقافية والتعليمية. وتمتلك الولايات المتحدة الأمريكية قوة عسكرية لا تضاهى، كما تستطيع ترسانتها الكبرى من الصواريخ والقنابل الموجهة بدقة إلحاق الهزيمة بأي خصم من دون أن تتكبد خسائر كبيرة، كما يشير الخبراء والمتخصصون.[119]

وهناك من المؤشرات الواقعية ما يشير إلى أن الأمر سيستغرق وقتاً طويلاً لإضعاف شوكة الجيش الأمريكي، أقوى جيش عرفه التاريخ، وبالتالي إحداث تراجع فعلي في نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية التي تنفرد بإنفاق عسكري يفوق في مجمله الإنفاق العسكري في كل من الصين وروسيا وبريطانيا واليابان وفرنسا والهند وألمانيا وإيطاليا وكوريا الجنوبية وأستراليا.[120] بل إن الولايات المتحدة الأمريكية تحتفظ بهذا التفوق بفضل إنفاقها العسكري الضخم الذي يبلغ نحو 633 مليار دولار في عام 2014،[121] ويمثل نحو 40٪ من إجمالي الإنفاق الدفاعي في العالم،[122] وميزانيتها الدفاعية التي تقترب من ثلاثة أضعاف الميزانية الدفاعية لدول الاتحاد الأوروبي مجتمعة – 28 دولة – كما تبلغ أكثر من ستة أضعاف الميزانية الدفاعية للصين، التي تحتل المرتبة الثالثة عالمياً بعد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي في الإنفاق العسكري.[123]

إن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الوحيدة التي تحقق دوماً تقدماً كبيراً في التقنيات والتطور العسكري الذي يضمن لها استمرار التفوق والهيمنة بفضل موازنتها الدفاعية الهائلة. والوضع السابق ليس مؤقتاً أو طارئاً، فلقد كانت النفقات العسكرية الأمريكية في عام 1997 تزيد على مجموع إنفاق

الدول الخمس أو الست التي تليها - وهي الصين وروسيا وفرنسا واليابان والمملكة المتحدة وألمانيا، والتي بلغ مجموع إنفاقها الدفاعي مجتمعة عام 1997 نحو 267 مليار دولار -[124] وعلى إنفاق الدول الثماني التي تليها بحلول عام 2000، حيث بلغت الميزانية العسكرية الأمريكية في ذلك العام 354 مليار دولار. وبينما تتسم الميزانيات الدفاعية لمعظم الدول بالاستقرار أو الانخفاض، فإن الميزانية العسكرية الأمريكية تتصاعد باستمرار ولا تستطيع دولة أخرى أو مجموعة من الدول أن تأمل مطاولة الولايات المتحدة الأمريكية في التقدم التقني العسكري خلال جيل من الزمن على أقل التقديرات، بحسب ما يرى بعض الباحثين.[125]

وبرغم ما سبق، فمن الضروري الإشارة إلى أن القوة العسكرية لم تعد تمتلك المكانة ذاتها التي كانت تمتلكها في مرحلة القطبية الثنائية، ففي الوقت الذي تتراجع فيه الأهمية النسبية للقوة العسكرية ضمن مقومات القوة الشاملة للدول، تتنامى أهمية القوة الاقتصادية والتقنية والحضارية والتعليمية والثقافية كأساس لحساب تقدم الدول، وهو ما أعاد ترتيب عناصر قوة الدولة في النظام العالمي الجديد. وقد أسهم صعود عدد من القوى الاقتصادية المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية، ومن بينها الصين واليابان والاتحاد الأوروبي وروسيا، في حسابات القرار الدولي، في تراجع القوة الاقتصادية الأمريكية.

ولاشك في أن انتشار المفاهيم الليبرالية الغربية وصعود العولمة الاقتصادية قد أسهما في إعلاء العامل الاقتصادي خصماً من رصيد القوة

العسكرية، حتى إن الدول المتقدمة بدأت منذ سنوات طويلة تعيد هيكلة الأدوار المنوطة بجيوشها، وبلورة عقائد عسكرية تتناسب مع عصر التهديدات غير التقليدية وانحسار الأدوار التقليدية للجيوش والقوة العسكرية في فتح الأسواق الخارجية وبسط النفوذ والهيمنة وغير ذلك، حيث أتاحت الشركات المتعددة الجنسيات الدخول إلى مختلف أسواق العالم من دون منافسة إلا من شركات مماثلة.[126]

وإضافة إلى ما سبق، فإن مفهوم الحروب التقليدية ذاته قد تغير، سواء من خلال تغير مصادر التهديد وبروز تهديدات غير تقليدية مثل الإرهاب والجريمة المنظمة وغير ذلك؛ أو بدافع من متغير حيوي نابع من ثورة المعلومات التي تعد حروب المعلومات أو الحرب السيبرانية أحد تجلياتها في المجال العسكري، إلى درجة أن مستوى التهديد الاستراتيجي الناجم عن الهجمات السيبرانية والتجسس الإلكتروني قد بلغ حداً دفع الرئيس الأمريكي الحالي باراك حسين أوباما Barack Hussein Obama،[127] إلى إعلان أن أي هجوم إلكتروني على الولايات المتحدة الأمريكية سيعامل كما لو كان حرباً فعلية على أرض الواقع، وأن بلاده سترد على هذا الهجوم بالطرق التي تراها ضرورية بحسب طبيعة الاستفزاز ومداه.[128]

وذكرت مصادر صحفية أن مراجعة قانونية سرية توصلت إلى أن من سلطات الرئيس أوباما أن يأمر بضربات إلكترونية استباقية إذا اكتشفت الولايات المتحدة الأمريكية دليلاً على تعرضها لهذا النوع من الهجمات.[129] ونُقل عن مسؤول أمريكي قوله إن السياسة الجديدة ستحدد كيفية قيام

وكالات المخابرات بالتجسس على شبكات الحواسيب في دول أخرى لبحث إمكانية تعرض الولايات المتحدة الأمريكية لهجمات سيبرانية محتملة، ودراسة إمكانية شن حرب وقائية ضد الأعداء.[130] ولعل خطورة الهجمات السيبرانية تفسر تحذيرات الخبير الروسي يوجين فلانتينوفيتش كاسبرسكي Eugene Valentinovich Kaspersky،[131] خلال كلمة له أمام مؤتمر أمن الفضاء السيبراني الذي نظمته جامعة تل أبيب في 6 يونيو 2012، من أن استمرار تطوير الأسلحة السيبرانية Cyber Weapons وانتشارها من شأنهما أن يغيرا وجه العالم الذي نعرفه، وأن البنية التحتية في دول العالم ليست مستعدة بعد لحماية نفسها في مواجهة مثل هذه الأسلحة.[132]

التطور العلمي والتقدم التقني

على الرغم من أن التقدم والتطور العلمي والتقني والثقافي يعد في الأساس جزءاً لا يتجزأ من مكونات القوة الشاملة للدول، فإن هذا التقدم قد حاز نصيباً أكبر ضمن حسابات القوة في العقود الأخيرة على وجه التحديد، حيث حملت ثورة المعلومات الكثير من الوعود للاقتصادات المتقدمة؛ فعلى سبيل المثال، شهد الاقتصاد الأمريكي نمواً هائلاً خلال حقبة التسعينيات من القرن العشرين بقوة الدفع التي ولدتها تقنية المعلومات، التي قادت "سوق نيويورك للأوراق المالية" ومؤشر "ناسداك" إلى مستويات قياسية، حيث ارتفع إسهام الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بتقنية الاتصالات والمعلومات من 3.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي عام 1991 إلى 4.3٪ في عام 1999.[133] وهذا الأمر ينطبق على دول أخرى عدة، حيث سمحت جوانب التقدم التقني

لأقل الدول نمواً أن تقفز إلى الأمام وتتجاوز الزمن والتكلفة، كما أن التقدم في التقنية والاتصالات قد أحدث أيضاً ثورة موازية في مجالات أخرى مثل الطب والهندسة والبحث العلمي والهندسة الوراثية وعلم الجينات.[134]

وأنتج هذا التقدم تحولات هائلة وتغييرات جذرية في أنماط التفكير والتعامل بين البشر في مختلف مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والأمنية والإعلامية والاقتصادية والتعليمية، فضلاً عن أن الاقتصاد المبني على المعرفة في عصرنا الحالي أصبح مورداً تعتبره الدول مصدر قوة ودخل قومي لا يستهان به.[135] وثمة متغير مؤثر في بنية النظام العالمي الجديد يتعلق أيضاً بمستوى التقدم التقني، ولكنه لا يتعلق بالدول، بل يرتبط ارتباطاً مباشراً بالتنظيمات والجماعات العابرة للحدود، التي باتت منذ اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية لاعباً رئيسياً في توجيه دفة العلاقات الدولية، وأصبحت مطروحة بشدة احتمالات تعرض الدول للهجمات الإلكترونية التي تشنها جماعات أو تنظيمات إرهابية، حيث حذر بعض كبار المسؤولين الأمريكيين، ومنهم وزير الدفاع السابق ليون إدوارد بانيتا Leon Edward Panetta من احتمالات تعرض الولايات المتحدة الأمريكية لـ "بيرل هاربر إلكترونية"،[136] كما أشرت إلى ذلك في هذا الكتاب.

وهناك من الخبراء من يعتبر هذا السيناريو أمراً مرجحاً فيما لا يؤيده آخرون، وينطلق هذا التهديد من القلق على البنى التحتية الحساسة للدول، مثل: شبكات الطاقة والاتصالات ومراقبة الحركة الجوية والشبكات

المصـرفية والمياه والكهرباء وغير ذلك، حيث يؤدي تعـرض هـذه الشـبكات، التي تمثل العصب الرئيسـي للاقتصادات، لخطر التدمير الإلكـتروني إلى شـلل تام وفوضـى عارمة، في ما يعرف بعولمة الجريمة والصـراع الافتراضـي عـلى شبكة الإنترنت.[137]

وللتعرف على حجم التهديـد الاسـتراتيجي النـاجم عـن تفـوق بعـض الدول في المجال العلمي والثقافي والتقني وإمكانية الاستفادة من هذا التفـوق في صـراع المكانة والنفوذ الدولي، يمكن الإشارة إلى ما قالـه كبـير مستشـاري مكافحة الإرهاب في مجلس الأمن القـومي الأمريكـي السـابق ريتشـارد آلان كلارك Richard Alan Clarke،[138] من أن عصـر حرب الفضاء الإلكتروني قد بدأ بالفعل، وصارت الدول تتحسب من وقـوع هجـمات إلكترونيـة، فبـدأت تعد ساحة المعركة، وذلك بأن تحاول كل واحدة منها اختراق شـبكات الـدول الأخرى وبنيتها التحتية لوضع ثغرات التسلل، وكـل هـذا يـتم الآن في وقـت السلم، ما يعني أن الطابع الرئيسـي لحرب الفضاء الإلكترونية يطمس الحدود الفاصـلة بـين الحـرب والسـلم، ويوجِـد بعـداً جديـداً للأمـن والاسـتقرار العالمي.[139]

ولاشك في أن مثل هذه التطورات تضيف تحـدياً جديـداً أمـام النظـام العالمي الجديد في ظل صـعوبة تحديـد هويـة الكيـان الـذي ينفـذ الهجـمات السيبرانية، فضلاً عـن غيـاب التشـريعات الدوليـة التـي تضـع الـدول أو المؤسسات التي تقوم بمثل هذه الهجمات تحـت طائلـة القـانون الـدولي، مـا يعني غياب القـدرة عـلى ملاحقتهـا قانونيـاً أو محاسـبتها أمـام المؤسسـات

الدولية المعنية على خلاف مجالات الحرب الأخرى.[140] وهذا يفتح بدوره الباب واسعاً أمام التصرفات الأحادية، ويزيد من إصرار القوى الكبرى على التمسك بحق الدفاع عن النفس بمعزل عن القوانين والتشريعات الدولية التي ينظر إليها باعتبارها إحدى الضمانات التي تحقق الأمن والاستقرار العالمي بما توفره من قواعد لعلاقات دولية مستقرة نسبياً.

ولاشك في أن الثورة المعرفية والتقنية قد غيرت، ولا تزال، كل جوانب الحياة الإنسانية من أساليب الإنتاج والاستهلاك إلى النظم السياسية والقانونية ووسائل القتال والاستراتيجيات العسكرية، مروراً بالتصورات الأيديولوجية والقيم الأخلاقية. وكما أن ميلاد الرأسمالية ارتبط ببدايات الثورة المعرفية والتقنية، فقد ارتبطت قفزاتها وأزماتها أيضاً بتقدم التقنيات وسرعة انتشارها، وسترتبط نهايتها، أو على الأقل مساراتها المستقبلية، بمستقبل هذه الثورة التقنية المتسارعة. ومن المؤكد أنه من الصعب فهم ديناميات العولمة الراهنة، بل حتى الأزمة المالية العالمية التي بدأت عام 2007، بمعزل عن الثورة المعلوماتية التي أتاحت تحريك آلاف المليارات من الدولارات يومياً على نطاق واسع، بما يعقد القدرة على مراقبة مساراتها، كما لا يمكن تفسير استراتيجية السيطرة على منابع النفط وممراته خارج إطار تقنيات الطاقة البديلة وكلفتها الباهظة خلال العقود المقبلة، كما لا يمكن تخيل مشروعات الانتشار العسكري للقوى الكبرى في العالم بمعزل عن فهم تأثيرات ثورة الاتصالات.

إن العالم يقف على أعتاب حقبة من التقدم العلمي المتسارع، ستحكم في النهاية مجمل التطورات العالمية المقبلة، سواء تعلق ذلك بالإنتاج

والصناعة أو التبادل التجاري أو السيطرة وبناء القوة ومعايير استخدامها، أو التأثير في الرأي العام العالمي وتوجيهه، بما يدفع بعض الباحثين إلى القول إن صورة العالم القادم ستتحدد وفقاً لطبيعة الإنجازات والتطبيقات العلمية والتقنية المقبلة، وإن ترتيب القوى سيزداد التصاقاً وارتباطاً بمستويات الإنجاز العلمي والتقني، بحيث إن الدول والمجتمعات التي تتأخر أو تخفق في فهم أهمية الانخراط في معركة استيعاب التقنية، أو تلك التي ستفشل في ذلك نتيجة عجزها عن تأمين الإنفاق المادي اللازم لاكتساب القدرات العلمية الحديثة، أو لأي سبب آخر، ستجد نفسها لا محالة أشد تخلفاً وتهميشاً وربما تصبح خارج التاريخ.[141]

التحديات والمتغيرات الجديدة

تلعب التحديات والمتغيرات الجديدة - مثل التقنيات الحديثة في الاتصال والإعلام وتجليات العولمة - بمختلف مستوياتها وأنواعها دوراً مؤثراً في بنية النظام العالمي الجديد، حيث نتجه بالفعل إلى تطبيق حقيقي لمفهوم القرية الكونية، بفعل العولمة والانتشار الهائل لوسائل الاتصال المتقدمة، التي ستجعل القيم ونمط الحياة الغربي أسلوب حياة عالمياً. ويساعد على الاندماج الكوني بروز تحديات عالمية مشتركة مثل: قضايا الفقر، وتلوث البيئة، والاحتباس الحراري، والهجرة غير الشرعية، بما يدفع باتجاه ظهور ما يمكن تسميته الحكومة العالمية التي يتراجع فيها دور الدولة-الأمة التي سادت منذ توقيع معاهدة وستفاليا عام 1648 حتى الآن، وبحيث تقوم سلطة أو حكومة مركزية عالمية باتخاذ القرار في إدارة العالم

أجمع من خلال وحدات صغيرة منتشرة جغرافياً في مختلف أرجاء العالم، مثل حلف شمال الأطلسي NATO Pact، لكن باحثين آخرين يرون أن هذه الطروح مصيرها الفشل في ضوء اعتبارات عدة، في مقدمتها فشل الأمم المتحدة، وهي المنظمة العالمية الأهم، طوال العقود الأخيرة في التصرف باستقلالية عن القوة العظمى التي تحركها، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، القطب المهيمن على النظام العالمي الجديد.[142]

وفي مجمل الأحوال، فإن مسألة الشراكة العالمية لا تزال تجد من يتبناها من المنظّرين الذين يركزون فقط في نقاشاتهم على أن التطورات المتلاحقة في الاتصالات هي أعظم القوى تأثيراً في شؤون العالم خلال الحقبة الراهنة. ويرى هؤلاء أن صورة المستقبل تبشر بعالم تقع فيه الفواصل والصدوع، ليس بين الحضارات كما قال هنتنجتون، أو الجماعات العرقية أو الدينية أو القومية، بل بين الذين يعتبرون أنفسهم جزءاً من الشبكة العنكبوتية الدولية World Wide Web – www، ومن ليسوا منها؛ فهناك على الأقل نحو 1.483 مليار مستخدم لوسيلة التواصل الاجتماعي الإلكتروني الأشهر "فيسبوك"، فضلاً عن نحو 982 مليون مستخدم على "تويتر" و340 مليون مستخدم لـ "جوجل بلس" وغيرهم يتعايشون في مجتمع إلكتروني واحد.[143]

ويجادل آخرون بأن الإطار الفكري لنموذج القرية العالمية والمجتمع الكوني يفتقد عاملين أساسيين لم يوضعا في الحسبان، هما:[144] أن السلطة الخاصة للفرد أو المؤسسة لا تزال جزءاً من سلطة الدولة؛ بمعنى أن الأولى لا تتحرك إلا في الجزء الذي تسمح به الدولة باعتبار أن الدولة كانت، ولا تزال،

تمتلك أدواتها التشـريعية التي تحد بها - إن شاءت - من نفوذ السلطة الخاصة. والعامل الآخر، أن انتقال السلطة ليس معادلة صفرية؛ بمعنى أن زيـادة نفـوذ الأفراد وسلطتهم داخل الدولة لا تعني بالضـرورة فقدان الحكومـة السـيطرة على الأمور والأفراد داخل الدولة، فالدولة لن تختفي ولكن قد يتقلص دورها ومقدار تدخلها في الهيئات التابعة لها كالقضاء والتشـريع.[145]

ويذهب باحثون آخرون إلى أن ما عرف بـ "الواقع الجديد" الذي فرضته المنظمات الدوليـة غـير الحكوميـة، والشـركات العـابرة للقـارات، ووسـائل التواصل الاجتماعي، سيحول النظام العالمي الجديد إلى نظام عالمي غير رسـمي، وبمعنى أدق إلى مجتمع مدني عـالمي، تحكمـه الشـركات ومؤسسـات المجتمـع المدني، في ظل اضمحلال الدولة وسيادتها في العقود الأخيرة. ويستند هـؤلاء في ذلك إلى رؤية مستشار الأمن القـومي الأمريكـي الأسـبق زبجنيـو كـاجيميش بريجينسـكي Zbigniew Kazimierz Brzezinski، التـي أطلقهـا منتصـف تسعينيات القرن الماضـي، بشأن إعادة رسم الخريطة الجيوسياسـية للعـالم، التـي سماها آنذاك "رقعة الشـطرنج الكـبرى The Grand Chessboard".[146] ويعتقـد بعض المتخصصين أن هذه الرؤية بدأت تتحقق بالفعل بعد ستة عشـر عاماً من إطلاقها، ويبرهنون على ذلك بـأن شـركة "جوجـل"، وهـي شـركة عـابرة للقارات، وتدير محرك البحث الأول في العالم، وهو محرك جوجل الذي يعـالج شهرياً مليار طلب للبحث،[147] قد دخلت في نزاعات مع دول كبرى كالصـين؛ بسبب طبيعة استخدامات محركات البحث الخاصة بهذه الشـركة عـلى المواقـع الإلكترونية الصينية، إضافة إلى النفوذ السياسـي والاقتصادي لهذه الشـركات على الساحة الدولية.[148]

وفي رأيي فإن شبكات الاتصال العالمية والأسواق المالية المفتوحة وانتشار وسائل النقل والمواصلات، هي عوامل تزيد من ضعف الدولة في مواجهة التهديدات الناجمة عن عوامل خارجية لا علاقة لها بقوة الدولة. فعلى سبيل المثال، جاء تحرير التشريعات الخاصة بأنظمة البث والاتصالات العالمية وتحويلها إلى تجارة ليجرد الدول القومية من مقدرتها على مراقبة الاتصالات والسيطرة عليها داخل حدودها، حيث تشكل شبكات الاتصالات الخاصة حالياً مجتمعات مصالح جديدة لا ترتبط بالجغرافيا إلا قليلاً، وشريحة كبيرة من البشر باتت تعرف بعناوينها الافتراضية أكثر مما تعرف بعناوينها الجغرافية.[149]

ويصبح انحسار الدولة-الأمة Nation–State أكثر وضوحاً في قضايا التجارة، حيث تمكنت الشركات العالمية من الضغط على الحكومات لتقديم تنازلات كبيرة أضعفت حقوق السيادة التقليدية أكثر فأكثر. وقد جردت الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، مثل الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة "الجات GATT" الحكومات من حقها في فرض قيود محلية إذا تعارضت تلك القيود مع الممارسة الحرة للتجارة العالمية، بل تستطيع مؤسسات مثل منظمة التجارة العالمية World Trade Organization – WTO، التي تعتبر تطوراً مؤسسياً لاتفاقية الجات سابقة الذكر، فرض عقوبات على الدول التي تنتهك الأعراف والاتفاقيات التجارية الدولية. كما أن الاتصالات المعولمة أفرزت تهديدات أمنية جديدة وغير تقليدية ولا تصدر عن دول، ولكنها تأتي عبر وسائل غير تقليدية، مثل الإنترنت والأسواق التجارية.

ويلخص الباحث جوزيف صموئيل ناي Joseph Samuel Nye هذه الإشكالية في طرحه القائل إن هذا القرن يشهد نوعين من تحول القوى، هما: انتقال القوة، وانتشار القوة،[150] معتبراً أن انتقال القوة من دولة مهيمنة إلى دولة مهيمنة أخرى يُعَدّ نمطاً تاريخياً مألوفاً، ولكن انتشار القوة يشكل عملية أكثر حداثة،[151] باعتبار أن انتشار القوة يعني توزعها، سواء من حيث الأنماط بين قوة ناعمة وأخرى صلبة واجتماعهما معاً في القوة الذكية، أو تغير نمط القوة ذاته بظهور أطراف فاعلة على المسرح الدولي تمتلك أنماطاً جديدة من القوة، مثل المنظمات الإرهابية والشركات متعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية.

ويرى ناي أن المشكلة التي تواجه كل الدول اليوم تتلخص في أن المزيد من الأحداث يقع خارج نطاق سيطرة أكثر الدول قوة.[152] وبرغم التكهنات القائلة بأن الصين ستتفوق على الولايات المتحدة الأمريكية في غضون العقود المقبلة، فإن أخطر التهديدات قد تأتيها من جهات ليست تابعة لدولة بعينها، ففي عالم معلوماتي يقوم على انعدام الأمن السيبراني، فإن انتشار القوة قد يشكل تهديداً أشد من انتقال القوة. وأعتقد أن الرؤية المطروحة في هذا الشأن لها قدر من الوجاهة البحثية والموضوعية، إذ إن الخطر الاستراتيجي الأكثر تهديداً للأمن الأمريكي لا ينبثق في الوقت الراهن من صعود الصين أو غيرها من القوى، بل يأتي بالأساس جراء انتشار القوة جغرافياً وتباينها نوعياً، بحيث لم يعد مصدر التهديد متمركزاً في مصدر وموقع واحد، كما كانت الحال خلال حقبة الاتحاد السوفيتي السابق، بل صارت هناك تهديدات سيبرانية وبيولوجية وعسكرية وإرهابية تأتي من مصادر شتى.

وكل هذا يقلل، كما أشرت سلفاً، من أهمية القدرات العسكرية للدول، ويزيد من ضعف قبضة الدول على أمنها القومي وتحكمها في مقومات سيادتها الوطنية؛[153] فالأحداث، على سبيل المثال، في دولة ما يمكن أن تؤثر بشكل مباشر في اقتصادات دول أخرى، وقد توجد قابلية للتأثر، والمثال على ذلك، هو الأزمة المالية الآسيوية خلال عامي 1997 و1998،[154] حيث لعب العامل النفسي دوراً كبيراً في تناقل مظاهرها وتأثيراتها نتيجة انكشاف الأسواق على بعضها بعضاً.

ومن بين المتغيرات التي طرأت في العقود الأخيرة وباتت تلقي بظلالها على بنية النظام العالمي الجديد أيضاً، الإرهاب الدولي الذي بات يتخذ بعداً عالمياً، وهو فاعل ليس قُطرياً ولا إقليمياً ولا يمر عبر مؤسسات الدول، وله مقوماته الذاتية واستقلاليته كمتغير مؤثر في بنية النظام العالمي الجديد،[155] حيث يرى عدد من الباحثين الغربيين، ومنهم فوكوياما، أن التحدي الذي تواجهه الولايات المتحدة الأمريكية وحكومات غربية أخرى منذ اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر 2001 يتخطى مجرد خوض معركة مع عصابة صغيرة من الإرهابيين. ويرى فوكوياما أن بحر "الفاشية الإسلامية" الذي يسبح فيه الإرهابيون يشكل تحدياً أيديولوجياً أشد، من جوانب عدة، من ذلك الذي شكلته الشيوعية.[156]

وإذا كان رئيس ما كان يعرف بالاتحاد السوفيتي نيكيتا سيرجيفيتش خروشوف Nikita Sergeyevich Khrushchev قد توعد ذات مرة بدفن الولايات المتحدة الأمريكية،[157] فإنه لم يعمل قط بموجب ذلك التهديد، لكن القائد السعودي السابق لتنظيم "القاعدة" أسامة بن محمد بن لادن تمكن من فعل شيء لم يستطع اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية القوي تحقيقه: القتل الجماعي للأمريكيين على التراب الأمريكي. لذا، ففي الأيام التالية

لاعتداءات الحادي عشر من سبتمبر 2001، اختفى الارتباك الاستراتيجي الأمريكي حول تحديد الخطر العالمي وطبيعة التهديدات التي تواجه الأمن القومي الأمريكي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. وتبلور مبدأ جديد كما حدث في مبدأ الاحتواء، وحل خطر جديد، وبدلاً من التهديد العالمي للشيوعية والاتحاد السوفيتي، ظهر ما وُصف بالتهديد الوجودي لما يعرف بـ "الفاشية الإسلامية".[158]

ولكن أخطر ما يمكن الإشارة إليه بالنسبة إلى تأثير الإرهاب في النظام العالمي الجديد، بحسب اعتقادي، هو التأثير المتعلق بإحداث تأثير في السوق المالية العالمية الجديدة، من خلال الحد من التدفقات النقدية الأجنبية عبر الحدود القومية، وهي تدفقات تجاوزت في السنوات الأخيرة 1.3 تريليون دولار يومياً،[159] ما يعني أن الإرهاب بات يمثل تحدياً قوياً لعولمة السوق المالية، فضلاً عن تأثيراته السلبية الهائلة في الجوانب الأمنية والسياسية والثقافية للدول والمجتمعات كافة.

وضمن المتغيرات الجديدة لابد من الإشارة إلى تأثيرات قوى العولمة التي تفرض تحديات على الحكم العالمي، خصوصاً على الأنظمة السياسية السلطوية، إذ إن الحاجة إلى الاعتماد بصورة متزايدة على التجارة العالمية الحرة والتدفقات الاستثمارية الأجنبية سوف تقلل بالتبعية من التحكم السلطوي، وتتطلب إطلاق قدر من الحريات المجتمعية. ومن أجل المنافسة الفعالة سوف تضطر الدولة إلى أن تتخلى عن جزء من سيادتها في بعض القضايا، وهذا السيناريو يزعج الأنظمة السلطوية،[160] التي قد تنجح مرحلياً في احتواء ضغوط

العولمة أو تحويلها إلى مصلحتها، ولكنها لن توفق في ذلك على المدى البعيد مع ظهور تحديات جديدة سوف تجابه تلك الأنظمة بموازاة ارتباطها بالعولمة، ومع ذلك فقد اضطرت بعض القوى الاقتصادية الكبرى، مثل الصين، إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية World Trade Organization – WTO،[161] وذلك بعد موافقتها على توقيع ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في نهاية التسعينيات،[162] وهذا يعني أن الصين ترغب في الانضمام إلى الاصطفاف العالمي، وأنها اعترفت ضمناً أيضاً بأن الرقابة العالمية مبررة ليس على ممارسات الاقتصاد المحلي فقط، بل على السلوك السياسي للدول أيضاً.[163]

إن كل ما سبق يؤكد تأثيرات العولمة كمتغير قوي في بنية النظام العالمي الجديد، فلقد نتج من انهيار الاتحاد السوفيتي ما يمكن وصفه بحركة عالمية باتجاه الديمقراطية الليبرالية. والأنظمة التي حافظت على نفسها من خلال التصرف كحلفاء للولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد السوفيتي السابق، وجدت نفسها مكشوفة ومعرضة للهجوم من مواطنيها والطلبات المكبوتة طويلاً بشأن الديمقراطية، ولم تجد هذه الأنظمة أي مساعدة من القوى التي ما دامت تتنافس عليها لتأمين مزايا الحرب الباردة. كما أدت حرية انتقال رؤوس الأموال والتقنية إلى إيجاد ثروات جديدة، ولكنها أثارت في المقابل مطالبة عالمية واسعة بالمساواة في السياسة والاقتصاد. وهذه المتغيرات أسهمت في مجملها في تغيير دور الدولة، وتبدلت المعادلات القائمة باتساع السوق العالمية، ولم تعد الدول تتحكم في ما يجري داخل حدودها من تفاعلات اقتصادية. وأدى التحول باتجاه الاقتصاد العالمي المفتوح إلى تقليص دور الدول في إدارة مصائرها الاقتصادية، ولما كانت

هذه المصائر مرتبطة بقوة باستقرار الأنظمة السياسية، فقد تأكد ضعف الحكومات المحلية في مواجهة الاقتصاد العالمي.[164]

وقد يكون من المفيد هنا أن أشير إلى بروز متغير مهم أعتقد أنه يلعب دوراً ما في بنية النظام العالمي الجديد، وهو تأثير المتغير البيئي متمثلاً في الاحتباس الحراري، وما يدور من جدل دولي واسع حول سبل معالجة هذه الظاهرة، حيث يعتبر بعض الباحثين أن النزاع البيئي يعد شكلاً من أشكال الصراع الاقتصادي،[165] باعتباره نتيجة طبيعية للصراع بين الطبقات، وأن السياستين الداخلية والخارجية هما نتاج علاقات اقتصادية تعكس مصالح الطبقة المهيمنة. وخوفاً من اندلاع صراعات وقلاقل في حال فشل التعاون الدولي في حل مشكلة الاحتباس الحراري وتوابع هذه الظاهرة، يطالب باحثون بضرورة تعزيز مفهوم توازن المصالح بدلاً من توازن القوى الذي يحكم التفكير الاستراتيجي للقوى الكبرى في الوقت الراهن.[166]

سلوك القوة العظمى والقوى الكبرى داخل النظام العالمي الجديد

عندما نناقش العوامل الحاكمة أو المؤثرة في بنية النظام العالمي الجديد فإنه لا بد، في رأيي، من أن نناقش سلوك القوة العظمى المهيمنة والقوى الكبرى المؤثرة في هذا النظام، تجاه مكانتها أولاً وتجاه خصومها أو منافسيها القطبيين ثانياً، إذ إن هذا السلوك يُعد محدداً مهماً لطبيعة النظام العالمي الجديد، سواء من حيث بقاء هيمنة هذه القوة أو تلك، أو السماح بمشاركة أطراف أو قوى أخرى لها، سواء من خلال الأمر الواقع أو من خلال التراجع الاستراتيجي الذي يسمح بتمدد قوى أخرى لملء الفراغ. والواقع أن الدولة لم تعد الفاعل

الرئيسي على المسرح الدولي في ظل بروز ما يسمى "خصخصة العلاقات الدولية"،[167] حيث تخلت الدولة للقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني عن جزء من مسؤولياتها الداخلية، والشيء نفسه حدث على المستوى الدولي، إذ لم تعد الدولة تحتكر مجالات نفوذها وحركتها، بل أصبحت المؤسسات الدولية، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، توجه قرارات الدول المالية والنقدية، بحيث لم تعد الدول قادرة على مجاراة الديناميات الجديدة للعولمة من جهة، وحركية الفاعلين من غير الدول من جهة أخرى.[168]

ومع كل ما سبق، فإن الحديث لا يزال يتركز حول تصنيف النظام العالمي الجديد، ولا تزال القوة المهيمنة تسعى إلى بسط سيطرتها على هذا النظام. وعلى سبيل المثال، فإنه مع بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة على قمة النظام العالمي الجديد، وبروز هذا النظام في شكله الهرمي الذي تم طرحه في مدخل الكتاب، وبزوغ مرحلة القطبية الأحادية للقوة الأمريكية عقب انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، وتحديداً في 25 ديسمبر عام 1991، أعدت وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاجون" مشروع استراتيجية شاملة، هدفها الحفاظ على التفوق والتفرد عن طريق منع ظهور أي منافس عالمي.[169] وعلى الرغم من أن هذه الخطة قد تراجعت بعد جدل حول فاعليتها، بل تم التخلي عن استخدام مفردات التفوق والسيطرة من الجانب الأمريكي، الذي كان يميل إلى التحدث عن الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها "دولة الصدارة" أو "الدولة التي لا غنى عنها"،[170] فإن بعض الباحثين يشيرون إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بهامش تفوق على أقوى الدول التالية لها، بل على كل القوى الكبرى الأخرى مجتمعة.[171] وهذا الهامش يزيد بكثير على هامش أي تفوق سبق أن تحقق لأي دولة

كانت في صدارة النظام العالمي الجديد طوال القرنين الماضيين، بل أكثر من ذلك، فإن الولايات المتحدة الأمريكية هي أول دولة قائدة في التاريخ الدولي الحديث يتحقق لها تفوق حاسم في كل ركائز القوة: التعليم والثقافة والاقتصاد والتقنية والمقدرة العسكرية والطاقة والنقل، كما ذكرت ذلك بالتفصيل في مدخل الكتاب.

ومن هنا يستغرب بعض الباحثين أي تشكيك في أسس التفوق الأمريكي، وإن كان هناك من يرى أن الجانب الأمريكي يتعمد عدم التركيز على فكرة القطبية الأحادية، اعتقاداً منه أن هذه البنية الهيكلية للنظام العالمي الجديد تفرز أو توجِد صراعات، حيث تسعى الدول الأخرى إلى إيجاد ثقل مضاد للقوة المتغطرسة للدولة المسيطرة.[172]

وربما كان سلوك الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، يشكِّل نموذجاً أيضاً لكيفية توجيه دفة النظام العالمي الجديد من خلال سلوك الدولة القائدة لهذا النظام. ومن اللافت للانتباه أن الجدل الدائر طوال العقود الماضية يدور في جانب منه حول تحديد أطر واضحة لمفهوم توازن القوى العالمي، على افتراض أن عدم توازن القوى أمر خطير؛ لذلك يتعين على الدول المتضررة من ميزان القوى أن يتحالف بعضها مع بعض ضد الدولة المهيمنة، أو أن تتخذ تدابير أخرى من شأنها أن تعزز قدرتها على وضع حد لأي معتد. كما يمكن لأي دولة أن تختار دورها التوازني فتغير انحيازها مع طرف ما لمصلحة آخر متى دعت الحاجة؛ من أجل المحافظة على هذا التوازن.[173] ومع ذلك، فإن القوى الدولية تراهن، منذ انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، في سعيها نحو تحديد طبيعة توازن القوى العالمي السائد، على سلوك القوى الأكثر هيمنة

ونفوذاً، برغم أن واقع الحال ربما يشير إلى أن هناك نوعاً من التسليم بالأمر الواقع، وأنه لا حاجة إلى الجدل حول طبيعة توازن القوى، وحول كون النظام العالمي الجديد أحادي القطب أو يميل إلى التعددية؛ فالواقع يشير بوضوح إلى أننا بصدد نظام عالمي جديد تتربع الولايات المتحدة الأمريكية على قمة الهرم فيه من دون منازع.

ويشير باحثون إلى أن العبارة الشهيرة للرئيس الأمريكي السابق جورج ووكر بوش (الابن) George Walker Bush Jr. "إما أن تكون مع الولايات المتحدة الأمريكية وإما أن تكون ضدها"،[174] التي سبق تناولها، قد جعلت الجانب الأمريكي، بما لا يدع مجالاً للشك، المرجع الدولي الوحيد في تقرير الخطأ والصواب في سلوكيات الدول. وقد سلك بوش (الابن) في ذلك مسلك إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ويلسون ريجان Ronald Wilson Reagan في التوجه الأحادي الحاد.[175] وفي هذا الإطار تشير بعض الدراسات إلى إعلان الولايات المتحدة الأمريكية، في خريف عام 2002، نيتها الحفاظ على هيمنتها، سواء من خلال التهديد بالقوة المسلحة أو استعمالها فعلاً، حيث ورد في الصياغة الرسمية لاستراتيجية الأمن القومي الأمريكي أن "قواتنا يجب أن تكون قوية بما فيه الكفاية لثني الخصوم المحتملين عن مواصلة بناء قوة عسكرية على أمل مضاهاة القوة الأمريكية أو تجاوزها".[176] وينقل الباحث أفرام نعوم تشومسكي Avram Noam Chomsky عن جيه. جون إيكنبري G. John Ikenberry، الخبير في العلاقات الدولية، قوله إن العقيدة الأمريكية في هذا الشأن ترفض القانون الدولي والمؤسسات الدولية وتتعامل معها باعتبارها غير ذات قيمة، وأن الاستراتيجية الإمبراطورية الكبرى الجديدة تقدم الولايات المتحدة الأمريكية

للعالم بوصفها دولة تصحيحية تسعى إلى استغلال مزاياها الآنية لإيجاد نظام عالمي تتولى بمقتضاه إدارة الأمور.[177] ويرى تشومسكي أن الاستراتيجية الأمريكية الكبرى تؤكد حق الولايات المتحدة الأمريكية في اللجوء إلى شن حرب وقائية على هواها، وشدد على مفهوم الحرب الوقائية وليس الاستباقية، قاصداً أن الأخيرة قد تندرج ضمن إطار القانون الدولي.[178] وربما الأخطر في هذا الإطار هو التوجه الأمريكي الخاص بشن حروب وقائية سيبرانية، لحماية مصالحها والدفاع عنها ضد أي تهديدات خارجية.

وفي هذا الإطار يقول تشومسكي إن المدافعين عن هذه الاستراتيجية أقروا أنها تتعارض تعارضاً فظاً مع القانون الدولي، لكنهم لا يرون في ذلك أي مشكلة، معتبرين أن القانون الدولي لا يعدو كونه "كلاماً لا قيمة له".[179] وفي مقاربة لهذا الفكر المؤيد للسلوك الأحادي الأمريكي، تشير دراسات غربية عدة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية ما دامت زعيمة العالم المستنير، فلابد بالتالي من مقاومة أي محاولة لتقييد حركتها في استخدام القوة. وربما كان هذا هو منطلق تشومسكي في قوله إن "الزعيم المستنير" حر أيضاً في تغيير القواعد، لذا فإن ازدراء القانون الدولي والمؤسسات الدولية كان يتم بشكل فاضح إبان فترتي حكم رونالد ويلسون ريجان Ronald Wilson Reagan وجورج ووكر بوش (الابن)، حيث تمسكت واشنطن بهذا النهج وأوضحت لبقية الأطراف والقوى الدولية الفاعلة أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتفظ لنفسها بـ "حق العمل من طرف واحد"، وحيثما تدعو الحاجة، بما في ذلك الاستخدام الأحادي الجانب للقوة العسكرية دفاعاً عن مصالحها الحيوية، مثل ضمان الوصول إلى الأسواق الرئيسية ومصادر الطاقة والموارد الاستراتيجية.[180]

وبخصوص من يحق له وضع معايير وقواعد السلوك داخل النظام العالمي الجديد، يقول باحثون، من بينهم أيضاً تشومسكي،[181] إن من المبالغة القول إن الأقوياء فقط هم من يمنحون أنفسهم صلاحية إقامة معايير السلوك الجيد في النظام العالمي الجديد. فالصلاحية قد تمنح أحياناً لمن يوصفون بالأتباع الموثوق بهم، ويُستشهد على ذلك بإسرائيل، التي سُمح لها أن تضع معايير خاصة بها مثل اللجوء بانتظام إلى القتل المستهدف للمشتبه فيهم، وهو عمل يطلق عليه عمل إرهابي فظيع إذا ما نفذته الأيدي الخطأ، بل إن قائد النظام العالمي الجديد، الذي يمنح الصلاحيات في العادة، قد يستفيد بدوره من سابقة أرساها "التابع" مثلما تستفيد الولايات المتحدة الأمريكية من سوابق إسرائيل في عمليات الاغتيال، وتنفذ أعمالاً مماثلة لذلك في بعض الدول انطلاقاً من أن هذه السلوكيات أصبحت قاعدة مستقرة في النظام العالمي الجديد بناء على ممارسات إسرائيل.[182]

ويلاحظ أيضاً أن المعايير تتغير بتغير الظروف الدولية والمواقف السياسية للقوى المهيمنة على النظام العالمي الجديد، فعلى سبيل المثال، كان قصف إسرائيل لمفاعل أوزيراك (تموز) النووي العراقي في يونيو عام 1981 انتهاكاً للقانون الدولي في حينه، وعندما تحول الرئيس الأسبق صدام حسين التكريتي من صديق أثير للغرب إلى عدو في الثاني من أغسطس عام 1990 بغزوه دولة الكويت، تغير الموقف من قصف المفاعل النووي العراقي أيضاً، وبعد أن كان يوصف بأنه جريمة صغيرة، أضحى عملاً مبجلاً وامتُدِح لأنه أعاق البرنامج النووي العراقي الذي كان قائماً آنذاك.[183]

وعلى أي حال، أرى أن التغيرات التي تجري في قطاع الاتصالات والمعلوماتية وبقية تجليات اقتصاد المعرفة، أو الآثار المترتبة على هذه التغييرات، ستلعب دوراً بارزاً في بنية النظام العالمي الجديد، وستضع بصماتها على هذا النظام، وربما بدرجة تضاهي نفوذ القوى المهيمنة على هذا النظام، ولكن قد يكون الخاسر الأكبر جراء تمدد هذا اللاعب الجديد هو الدول الصغيرة التي ستفقد – من دون شك – قدراً متغيراً من وظائفها ومهامها لمصلحة لاعبين آخرين في النظام العالمي الجديد، مثل الشركات العابرة للقارات والمؤسسات والمنظمات الدولية.

ولتأكيد أهمية سلوك القوى العظمى في تحديد بنية النظام العالمي الجديد، هناك من يرى أن هذا النظام في حد ذاته ليس سوى نظام أمريكي غربي صرف، تظهر فيه الولايات المتحدة الأمريكية وكأنها قد تغيرت رؤيتها بتغير دورها القديم المبني على توازن الرعب، إلى الدور الذي أصبحت تدعو فيه إلى إقامة أنظمة عادلة وديمقراطية، وأن النظام العالمي الجديد يمثل استمراراً لسياسة الهيمنة الأمريكية على العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وإلى الآن تحت ستار الأمم المتحدة تارة، وبعيداً عن مظلة المنظمة الدولية إن اقتضت الظروف والمصالح الأمريكية ذلك تارة أخرى. ويرى أصحاب وجهة النظر هذه أن الولايات المتحدة الأمريكية تروج لوجود نظام عالمي جديد، مستغلة تأثيرات العولمة ووسائل الإعلام الغربية وتقنيات الاتصال الحديثة التي حولت العالم فعلياً إلى قرية كونية Global Village صغيرة.[184]

وللبرهنة على أهمية سلوك الأطراف الدولية أيضاً، يمكن الإشارة إلى السلوك الصيني، إذ يؤكد كثير من الباحثين أن الصين تشهد تحولات تنموية هائلة ستفرز حتماً قوة كبرى تؤثر في مسار النظام العالمي الجديد ومعالمه، وأن مكانة الصين تفرض نفسها بقوة في ظل التحولات الدولية الراهنة.[185] غير أن الصين في المقابل لم تختر بعد اللحظة التاريخية المناسبة والملائمة لفرض قطبيتها، فهي لا تريد المجازفة حالياً بالدخول في منافسة استراتيجية وسياسية مع الولايات المتحدة الأمريكية تكلفها الكثير وتستنزف قدراتها؛ ولذلك تفضل المهادنة والمرونة والاتزان في هذه الفترة.[186]

ومع كل ما سبق، فإن سلوك القوى العظمى لا يقتصر على توازنات القوى على الأرض، وما تتخذه هذه القوى من مواقف تجاه منافسيها وخصومها فقط، بل يدور داخل المؤسسات الدولية أيضاً. ويشار في ذلك إلى إدارة الصراع في الأزمة السورية، بافتراض أن الأمم المتحدة يمكن أن تلعب دوراً بارزاً في إعادة بناء نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب من خلال ما تتخذه من قرارات ومواقف في هذا الصراع. ويستند أصحاب هذا الرأي إلى ما يعتبرونه عجزاً للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها عن فرض إرادتهم على مجلس الأمن الدولي متمثلاً في استصدار قرارات تسمح بالتدخل العسكري ضد الرئيس بشار الأسد، وإسقاط نظامه الذي تدعمه إيران وروسيا وحزب الله. وعلى هذا الأساس يعتقد بعض الباحثين أن الموقف الموحد لروسيا والصين في مجلس الأمن الدولي لمنع التدخل العسكري الخارجي في سوريا، يؤسس لمرحلة جديدة من الصراع داخل المنظمات الدولية، بحيث

بات مجلس الأمن الدولي المكان الأكثر تأثيراً في بنية النظام العالمي الجديد.[187] كما أعتقد أن موقف المملكة العربية السعودية بشأن الاعتذار عن عدم قبول العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن الدولي في أكتوبر 2013، ينطوي على الدلالة ذاتها بشأن صراع القوى داخل النظام العالمي الجديد وهيئاته ومنظماته.

ولكنني أرى أن الاستناد إلى تفاعلات الأزمة السورية وإدارتها داخل مجلس الأمن الدولي لقياس توازنات القوى الحالية في النظام العالمي الجديد قد لا يفضي إلى رؤية تحليلية صائبة؛ لأن هناك في المقابل من الشواهد ما يؤكد تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة النظام العالمي الجديد وفرض إرادتها ورؤيتها بغض النظر عن موقفي روسيا والصين داخل مجلس الأمن الدولي، ولعل نجاحها في فرض إرادتها - حتى الآن - بالطرق الدبلوماسية من خلال التوصل إلى صيغة للتخلص من مخزون الأسلحة الكيماوية السورية، يمثل تجسيداً واضحاً لمكانة الولايات المتحدة الأمريكية على قمة النظام العالمي الجديد.

وقد هددت الولايات المتحدة الأمريكية بتوجيه ضربة عسكرية ضد النظام السوري عقب اتهامه بالمسؤولية عن هجوم كيماوي في ضواحي دمشق وصفته الأمم المتحدة بأنه "جريمة حرب" قبل أن تتوصل الولايات المتحدة الأمريكية إلى اتفاق مع روسيا لتجنب العمل العسكري، حيث نسب إلى خبراء دوليين قولهم إن سوريا تمتلك نحو 1000 طن من غازات: الخردل Mustard Gas والأعصاب VX Nerve Agent والسارين Sarin، الذي قال

مفتشون تابعون للأمم المتحدة إنه استُخدم في هجوم الغوطة الشـرقية بريف دمشق في أغسطس 2013.[188]

وفي مجمل الأحوال، فإن سلوك الولايات المتحدة الأمريكية في العقدين الأخيرين، يشير إلى أنها تسعى إلى تغيير النظام العالمي الجديد وطبيعة التفاعلات الدولية داخله منذ عهد الرئيس الأسبق جورج هربرت بوش (الأب). وفي هذا الشأن يقول مراقبون؛ منهم بلال سعيد الحسن،[189] إن الجانب الأمريكي يريد إلغاء الأمم المتحدة، لتحل محلها مؤسسة دولية جديدة تسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية، تعبيراً عن واقع الحال وتوازنات القوى القائمة منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، إذ لم تعد واشنطن تتقبل فكرة وجود نظام عالمي يساوي - مؤسسياً - بين خمس دول تشترك في "حق النقض" في مجلس الأمن الدولي، وربما لهذا السبب لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية تتحفظ على منح العضوية الدائمة في مجلس الأمن الدولي لألمانيا، ما يفسـر بدوره إعلان بوش (الأب) عام 1991 قيام نظام عالمي جديد رسم أسسه ومبادئه، ثم جاء الرئيس السابق جورج ووكر بوش (الابن) ليعلن في عام 2002، أن العالم قد تغير ويجب أن يقبل الجميع بذلك؛ ولذا سعت الولايات المتحدة الأمريكية في عهد بوش (الابن) إلى بناء نظام عالمي جديد له مؤسساته العالمية الجديدة وميثاقه العالمي الجديد وقيادته الأمريكية الوحيدة.[190]

وأياً كان الجدل حول طبيعة النظام العالمي الجديد، فإن من باب المفارقة الإشارة إلى أن القوى الكبرى ذاتها ربما ترى أن اختلال النظام العالمي الجديد

وتراجع النفوذ الأمريكي يضاعفان أعباءها، ويضطرانها إلى بذل المزيد من الجهد لحماية مصالحها ودعم قيمها. فعلى سبيل المثال، يرى جان كريستيان تيكاو Jan Christian Techau، مدير المركز الأوروبي لمؤسسة كارنيجي للسلام العالمي Carnegie Endowment for International Peace، أن المهتمين بسياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية ظلوا يفترضون لسنوات مضت أن أوروبا تعتمد في حريتها واستقرارها وازدهارها على نظام عالمي ديمقراطي ليبرالي ليست قادرة على ضمانه بنفسها، وأن الولايات المتحدة الأمريكية الضامن الرئيسي لهذا النظام، وأنها أصبحت أضعف نسبياً، وبالتالي باتت أقل ميلاً إلى توفير الخدمات الأمنية مجاناً لحلفائها الأوروبيين، ما يعني أن ازدياد الاختلال في النظام العالمي الجديد سيضطر أوروبا إلى تقديم المزيد إذا أرادت حماية مصالحها. ولكن تيكاو يرى أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تتراجع، بل سترسخ مكانتها بوصفها القوة العظمى الوحيدة على وجه الأرض، ويستشهد على ذلك بعوامل عدة: أولها، أن ثورة الغاز الصخري في أمريكا الشمالية ستقلل تكاليف الطاقة وتؤدي إلى دفعة قوية في قطاع التصنيع الأمريكي،[191] وسترتفع الإيرادات الضريبية، ويتقلص العجز ويحقق الاقتصاد الأمريكي معدلات نمو قوية. ثانيها، أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تستسلم لإغراءات الانعزالية، بل ستبقى حاضرة اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً في جميع أنحاء العالم، وسيحقق الاقتصاد الأمريكي مكاسب هائلة من عولمة الأسواق، وستقرر واشنطن أن من الأفضل لها أن تبقى مسؤولة عن ضمان استقرار العالم بدلاً من طلب المساعدة من الآخرين، وربما يبقى هذا الوضع الذي طرحه جان تيكاو - في اعتقادي - سمة

أساسية للنظام العالمي الجديد في غضون العقود الخمسة المقبلة. ثالثها، أنه نظراً إلى اعتراف الصين بأنها استفادت كثيراً من السلام الذي وفرته القوة الأمريكية خلال الأعوام الثلاثين الماضية، فإن طموحات بكين إلى أن تصبح قوة عظمى منافسة ستظل محدودة ومقتصرة على جوارها المباشر، وسيجد قادة الصين أن إدارة الأزمات الدولية عملية شاقة ومكلفة لدرجة يصعب معها منافسة الولايات المتحدة الأمريكية في قيادتها للعالم. رابعها، أنه بفضل الشراكة التجارية والاستثمارية عبر الأطلسي والشراكة عبر المحيط الهادي ستصبح الولايات المتحدة الأمريكية مجدداً الحكم الأساسي والدولة المحورية التي لابد للدول الأخرى من التوجه نحوها.

ويرى تيكاو[192] في إطار رؤيته هذه أن من الجيد لأوروبا أن تستمر الولايات المتحدة الأمريكية في الاحتفاظ بمكانتها ونفوذها وتفوقها وهيمنتها العالمية، معتبراً أنه إذا أرادت أوروبا أن تكون لها مكانة ونفوذ عالميان، فليس أمامها سوى توحيد سياستها الخارجية، وتحسين فكرها الاستراتيجي، وامتلاك قدرات أمنية وعسكرية تؤهلها للوصول إلى ما تسعى إليه من مكانة ونفوذ.

خلاصة

لقد تناولتُ في هذا الفصل العوامل المؤثرة في بنية النظام العالمي الجديد، التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في هيكليته وأنماط التفاعل الدائرة داخله.

وبطبيعة الحال فإن النقاش حول هذه العوامل لم يكن يستهدف تغليب أحدها على الآخر، أو وضع ترتيب لأهميتها، بل كان الهدف هو تحليل أبعاد هذه العوامل وحدود تأثيرها في تشكيل هيكلية النظام العالمي الجديد، ولاسيما في ظل التعقيد والتشابك اللذين باتا من السمات الأساسية لآليات عمل هذا النظام في العقدين الأخيرين، مع ظهور متغيرات بالغة التأثير، سواء في إعادة تعريف مفهوم القوة، أو الانتصار لعوامل ومتغيرات جديدة خصماً من رصيد عوامل تقليدية طالما ظلت تلعب الدور الأبرز في صناعة القرار العالمي، مثل القوة العسكرية. وعلى خلفية ما طرحتُهُ في هذا الفصل، أعتقد أن القوة، بأنماطها ومفاهيمها الجديدة، لا تزال تمثل حجر الزاوية في بنية النظام العالمي الجديد، مع الأخذ بالاعتبار أن سياسة القوة، كما سبق تناوله، هي الأساس في التفاعلات الدائرة بين القوى الكبرى الرئيسية والثانوية الفاعلة في هذا النظام.

وأستطيع القول إن النظام العالمي الجديد لم يعد يعتمد على عامل واحد أو أكثر من العوامل المتعارف عليها، والتي تؤثر تقليدياً في بنيته وترتيب القوى داخله، وبالتالي تحديد الأدوار والفاعلين الرئيسيين والثانويين داخل هذا النظام، ولكنَّ تشكُّل هيكلية هذا النظام بات يتم وفق مزيج من عوامل القوة، التي لا تتداخل بشكل متساوٍ في المعادلة البنيوية للناتج النهائي للتفاعلات، إذ إن بعض هذه العوامل بات يمثل مركز ثقل في تفاعلات النظام العالمي الجديد، من مثل العوامل الاقتصادية، وتطور التعليم والتقدم التقني، وهما عاملان حيويان لعبا دوراً بارزاً في تحديد البنية الهرمية الحالية لهذا النظام، وأسهم في ذلك حدوث

تحولات نوعية هائلة في نمط إدارة العلاقات الدولية، سواء كنتيجة مباشرة للتطورات التقنية والمعرفية وما يرتبط بها من متغيرات مؤثرة مثل العولمة في شتى تجلياتها؛ ولاسيما في مجالات الاقتصاد والاتصالات والإعلام والتعليم والثقافة، أو لأن هذه التطورات قد لعبت دوراً معاكساً في الدفع باتجاه حدوث تحولات في مفهوم القوة ذاته؛ فعلى سبيل المثال لم تعد القوة الخشنة أو الصلبة تمتلك المكانة ذاتها ضمن استراتيجيات القوة العظمى المهيمنة على مفاصل النظام العالمي الجديد، بل تحولت إلى أداة داعمة قوية لمزيج قوة متطور بات يتشكل من القوة الذكية كما في حالة الولايات المتحدة الأمريكية، أو اندمجت القوة الخشنة لتصبح أحد عناصر الفعل السياسي وليست العنصر الوحيد له، كما في نظريات حروب الجيل الرابع التي تعتمد آليات قائمة على عناصر القوة كافة بدرجات متفاوتة لا تحتل فيها القوة الخشنة صدارة التخطيط الاستراتيجي.


3

النظام العالمي: منعطفات تاريخية فارقة

الفصل الثالث

النظام العالمي:
منعطفات تاريخية فارقة

يشير التاريخ إلى أن القوة كانت، ولا تزال، محور الاستراتيجيات، وهي المحرك للعلاقات والسياسات بين الدول والمجتمعات، فقد كان الأقوى، ولايزال، يستغل قوته لفرض مصالحه على الآخرين من دون اعتبار لمصالحهم، وبغض النظر عما يسببه من أضرار لهذه المصالح، ولذا فإن فلسفة "الحق للقوة Might Makes Right" هي التي تختزل أنماط التعامل بين الدول والمجتمعات منذ القدم.[1] وما أقصده هنا أن النظام العالمي لم يتشكل أو يتبلور في حقبة زمنية واحدة، بل مر وفق صيرورة تاريخية متدرجة آخذاً من كل حقبة تاريخية دروسها وعبرها، حتى ارتقى إلى مفهومه المركَّب في نهايات القرن العشرين. وكانت أول معاهدة دولية في التاريخ قد وقعت عام 1258 قبل الميلاد بين رمسيس الثاني فرعون مصر ومواتاليس ملك الحيثيين،[2] ثم ظهر ما عرف بدويلات المدن في الشرق القديم، والتي سبقت قيام الدولة بمفهومها الحديث، حيث يشير بعض المؤرخين إلى أن أول معاهدة بين هذه الدويلات هي معاهدة الصلح بين دولة - مدينة لكش، ودولة - مدينة أوما،[3] العراقيتين عام 3100 قبل الميلاد.[4] ومن بين مفردات هذه الصيرورة التاريخية أيضاً ينبغي أن نشير إلى إسهام حضارات الشرق القديمة، وخصوصاً في الصين والهند، في

غرس قواعد العلاقات الدولية، إذ لا يمكن - على سبيل المثال - تجاهل آراء كونفوشيوس Confucius،[5] الذي قال بوجود قانون مشترك للعالم بأسره، واضعاً الأساس لدولة قوية قائمة على العدالة والمساواة.

وإذا كنت سأتناول في هذا الفصل المحطات التاريخية في النظام العالمي في مختلف مراحله القديمة والجديدة، فإن نقطة التركيز أو الاستهلال المنطقي تكمن في الحديث عن نشأة الدول أو المجتمعات السياسية المستقلة التي يحتفظ كل منها بحكومة، ويمارس السيادة الداخلية والخارجية على رقعة جغرافية محددة وعلى قطاع محدد من السكان. والمجتمعات السياسية المستقلة التي تعتبر دولاً بهذا المعنى تشمل تاريخياً دول المدن في بلاد الإغريق القديمة،[6] وروما القديمة،[7] أو إيطاليا في عصر النهضة،[8] إضافة إلى دول الأمم في العصر الحديث، وتشمل أيضاً الدول التي تقوم الحكومات فيها على مبادئ الشرعية المستمدة من سلالات الأسر الحاكمة وفق النمط الذي كان سائداً في معظم أنحاء أوروبا حتى قيام الثورة الفرنسية التي اندلعت عام 1789،[9] إضافة إلى الدول التي تقوم الحكومات فيها على مبادئ الشرعية المستمدة من الشعوب أو الأمم، كالنمط الذي لايزال سائداً في أوروبا منذ ذلك الحين، كما تشمل تلك المجتمعات المتعددة الجنسيات كالإمبراطوريات الأوروبية في القرن التاسع عشر.[10]

ويُحسب لبلاد الإغريق السبق إلى إقامة مجتمع سياسي ضمن إطار تنظيمي ثابت، حيث مهدت الفلسفة اليونانية لإقامة نوع من الديمقراطية التي تعد رائدة في التاريخ القديم.[11] وشهدت مدينتا أثينا وإسبرطة وغيرهما من المدن اليونانية القديمة مظاهر لهذه الديمقراطية. كما قامت اليونان بتنظيم

علاقاتها مع الدول المجاورة على أساس من الالتزام، ووضعت قانوناً لحسم الخلافات عن طريق التحكيم، ولهذه الأفكار - برغم ما عليها من مآخذ وما كان لها من حدود - سقف يقترب ولو قليلاً من الفكر المعاصر؛ فيما عرَّف الرومان السيادة تحت مفهوم الحرية والاستقلال والسلطة. ولكن لا يمكن القول إن اليونانيين والرومانيين عرفوا الدولة القانونية بمفهومها الحديث على الرغم من وجود كثير من مظاهر هذه الدولة، فإن الديمقراطية قد اقتصرت في بلاد الإغريق على المواطنين الأحرار، وحقهم في ممارسة الحكم من دون أن تعترف بحقوق أو حريات فردية، إلا أنه يرجع إلى اليونانيين الفضل في نشأة بعض الأفكار والمبادئ القانونية الراسخة في عالم اليوم مثل الديمقراطية والحرية والمساواة وغير ذلك، وإن لم تصل إلى المفهوم العصري لها ومدلوله الشامل.[12]

"الدولة" في العالم الإسلامي

يمكن الإشارة إلى الدولة العباسية التي تأسست رسمياً في الثاني عشر من ربيع الأول سنة 132هـ/ 750م،[13] باعتبارها بداية قيام الدولة بمفهومها الحديث في العالم الإسلامي،[14] فقد أطلق العباسيون على نظامهم الجديد اسم "دولة"،[15] بمعنى فاتحة عهد جديد في التاريخ عبر القيم الحضرية المدنية في المجتمع بصورة أوسع مما كان عليه من قبل، حيث سميت تلك الحقبة في تاريخ الإسلام عصر الازدهار الحضاري، أو عصر النهضة في الإسلام، الذي كانت ذروته في القرن العاشر الميلادي/ الرابع الهجري.[16] ويدل ذلك على أن الحضارة الإسلامية كانت "حضارة مدن Urban Civilization"، حيث كانت المدن في

الحضارة العربية الإسلامية مركز النشاط التجاري والصناعي،[17] ثم جاءت الدولة لتوفر الأمن والاستقرار، وهما عنصران مهمان في التطور الحضاري. كما شهدت المؤسسة العسكرية الإسلامية تطوراً نوعياً مهماً في مطلع العصر العباسي، حيث تكوّن للمرة الأولى في تاريخ الدولة الإسلامية ما يسمى "الجيش المحترف Professional Army"، حين انتظم أهل خراسان من العرب والموالي كأفراد في الجيش لا كقبائل، وسجلوا في ديوان الجند على أسماء مدنهم وقراهم لا على أسماء قبائلهم، مرتبطين في ذلك برباط الولاء للدولة التي تعتني بتدريبهم وتموينهم وتجهيزهم.[18] وبمعنى آخر فقد تحولت الدولة في العصر العباسي من هيئة اجتماعية قومية عربية ذات أيديولوجيا إسلامية إلى "دولة عالمية Cosmopolitanism"،[19] بمعنى أنها دولة لا تحمل سمات قومية أو عرقية معينة، وقد اتخذت الإسلام ديناً وثقافةً على أساس المساواة بين الشعوب والقوميات، وخضعت للخليفة الحاكم ولإرادته السامية كصاحب سيادة على النفس والمال والأرض والدين.[20]

لقد تغيرت وظيفة الحاكم في الدولة العباسية وطبيعة سلطاته، وكذلك الدولة ومهامها ودورها في حياة الأمم والشعوب، والجماعات التي تخضع لها وتدين بالولاء لسيادتها. لقد كانت دولة الرسول (ﷺ) في المدينة المنورة وبعدها الخلافة الراشدة تتسم بالتطابق التام بين العروبة والإسلام، ثم جاءت الدولة الأموية، حيث ظلت الدولة عربية وإسلامية، لكن شعوباً وأمماً أخرى اعتنقت الإسلام ولم يعد التطابق تاماً بين العروبة والإسلامية، فقد صار المسلمون من غير العرب يعادلون عدد العرب المسلمين، وهناك من العرب من هم ليسوا مسلمين،[21] لكن العرب كانوا يقودون الدولة الإسلامية وقتذاك. أما في العصر

العباسي، وبعد الثورة التي لعب "الموالي" دوراً بارزاً فيها،[22] ضد سيطرة العرب على الدولة، فقد أصبح الخليفة رمزاً دينياً للمسلمين جميعاً، وأصبحت العروبة بمنزلة لغة وثقافة جزءٍ من رعايا الدولة الإسلامية.[23]

وبرغم أن العباسيين كانوا يؤكدون أن خلافتهم هي امتداد للخلافة الراشدة بعد الحقبة الأموية، فإنهم أكدوا أيضاً أن سلطتهم مستمدة من الله تعالى الذي فرض على الناس طاعتهم بوصفهم أهل بيت رسول الله (ﷺ)، وورثته، فقد قال الخليفة أبو جعفر المنصور في خطبة له في أهل الحجاز "أيها الناس إنما أنا سلطان الله في أرضه، أسوسكم بتوفيقه، فسلوه أن يوفقني للرشاد والصواب، وأن يلهمني الرأفة بكم والإحسان إليكم".[24] وقد وصفت رواية أخرى الخليفة المتوكل بأنه "حبل ممدود بين الله وخلقه".[25] وهكذا تحول الخليفة في العهد العباسي من حاكم عربي يقود بمشورة الأشراف والمتنفذين العرب المسلمين إلى حاكم يستمد سلطته من الله، ويدعم هذه السلطة جيش قوي منظم، وطبقة كبيرة من الكتاب الإداريين، وكان الخليفة العباسي يختلف في سلطته عن الأباطرة الروم أو الشاهنشاهات الفرس الساسانيين في أن الخليفة كان مقيداً بمبادئ الشريعة الإسلامية، التي كان يعتمد في تفسيرها على فقهاء موثوق بهم، بحيث كان الخليفة هو الضامن لتطبيق الشريعة، لا القائم على تفسيرها.[26]

مرحلة الدولة العثمانية

في كتابه "**العثمانيون**" يعتبر أندرو ويتكروفت Andrew Wheatcroft البداية الفعلية للإمبراطورية العثمانية هي فتح القسطنطينية في عام 1453، أما أفولها

النهائي فلا خلاف بين الباحثين على أنه كان في مارس 1924، عندما صوت البرلمان التركي على إلغاء نظام الخلافة، بعد أن كان مصطفى كمال أتاتورك قد أعلن قيام الجمهورية التركية.[27]

ويرى غيره من الباحثين أن شكل الإمبراطورية العثمانية وتبلور هياكلها ومولد طموحاتها، ووضع السلطان فيها، بدأ بعد فتح القسطنطينية في عام 1453، حيث "أصبح منبع السلطة منذ ذلك الحين متمثلاً في شخص السلطان".[28] كما أن فتح القسطنطينية في عام 1453 كان علامة فارقة في ميلاد الإمبراطورية العثمانية، حيث كادت قبل ذلك أن تتفتت بعد الهزيمة والأسر المذلين اللذين تجرعهما السلطان بايزيد الأول في 28 يوليو 1402 قرب أنقرة على يد تيمورلنك. لكن العثمانيين استطاعوا لملمة جراحهم واستعادة قوتهم، ليؤسسوا بفتح القسطنطينية إمبراطوريتهم الجديدة.[29]

وقد شمل الحكم العثماني أكثر الأمصار الإسلامية، وكانت بمنزلة حقبة للخلافة الإسلامية وبصفة حاكمها خليفة المسلمين وليس خليفة العثمانيين الذين هم جزء من المسلمين،[30] كما كانت الدولة العثمانية أقوى دولة إسلامية يومذاك، بل عُدت من دول العالم الكبرى، إن لم نقل أعظمها.[31] وكانت الدولة العثمانية تشمل المنطقة العربية كلها باستثناء المغرب، بالإضافة إلى شرق إفريقيا وأجزاء من تشاد، كما تضم تركيا وأكثر مناطق القوقاز مع ما شملته من البلاد في شمال البحر الأسود وقبرص وما أخذته من أوروبا، حتى زادت مساحة تلك المناطق على 20 مليون كيلومتر مربع. ولم يخرج عن دائرة الدولة العثمانية من الأمصار الإسلامية التي كانت قائمة وقتذاك سوى جنوب شرق آسيا والمغرب وأواسط آسيا وإيران وبلاد الأفغان.[32]

وخلال عهد السلطان سليمان الأول (1520-1566م) تحولت الدولة العثمانية إلى قوة عالمية بفضل الآفاق الواسعة التي تمتد من أوروبا الوسطى إلى المحيط الهندي؛[33] حيث أصبحت الدولة العثمانية، إمبراطورية حدودية حقيقية أو دولة ذات سمات عالمية تعامل الأديان والأعراق باعتبارها وحدة واحدة، وتضم المسيحيين الأرثوذكس في البلقان مع مسلمي الأناضول في دولة واحدة.[34]

وتنقل موسوعة **"تاريخ الإمبراطورية العثمانية السياسي والعسكري والحضاري 629-1341 هـ/ 1231-1922م"** عن المؤرخ النمساوي البارون جوزيف فون هامر-برجشتال Joseph von Hammer-Purgstall ، مؤلف أشهر كتب التاريخ العثمانية قوله: "إن الإمبراطورية العثمانية هي إمبراطورية واسعة ذات أهمية غير متناهية من الناحية التاريخية، وهي أشبه ما تكون بمارد يقبض بأذرعه الجبارة على ثلاث قارات في وقت واحد (نُشر هذا الكلام في كتاب بحسب الموسوعة عام 1835م) وإن الإمبراطورية العثمانية تحكم أقطاراً تفوق مساحتها ما كانت تحكمه الإمبراطورية البيزنطية في أوج عظمتها".[35] كما كانت جيوشها أكبر الجيوش تعداداً وأحسنها تدريباً وأعظمها تسليحاً وأكملها تنظيماً، وحققت هذه الجيوش باسم الإسلام انتصارات عظيمة، حيث تساقطت في أيديها دول أوروبية عديدة، وأصبح الوجود الإسلامي العثماني العسكري والسياسي في هذه الدول الأوروبية حقيقة واقعة لمدة قرون عدة.[36]

كما تورد الموسوعة ذاتها العديد من شهادات المستشرقين والمفكرين الذين كتبوا بعد سقوط الدولة العثمانية مؤكدين أنها كانت واحدة من أكبر الإمبراطوريات في التاريخ، وأنها الدولة الأكبر والأوسع والأكثر استقراراً في

التاريخ الإسلامي، وأن الإمبراطورية العثمانية كانت دولة عالمية كبرى، ولذا فقد اعتبر المؤرخ والفيلسوف أرنولد جوزيف توينبي Arnold Joseph Toynbee الدولة العثمانية هي الوارث الحقيقي للإمبراطورية الرومانية.[37]

وقد كان ظهور الدولة العثمانية كقوة عالمية من أبرز ملامح العلاقات الدولية في تلك الفترة، حيث إن هذا الظهور قد تزامن تقريباً مع ظهور الوحدات السياسية الجديدة في أوروبا بظهور الدول القومية، التي مهدت لفكر جديد في أوروبا، ما أثر من دون شك في مسار العلاقات الدولية، ولاسيما في ظل ظهور مناخ سياسي جديد في أوروبا امتاز بسيادة الاتجاه العلماني وتواري سلطة الكنيسة إلى الأبد، وقد سيطر هذا الاتجاه على جوانب حياة المجتمعات الأوروبية كافة، بل سيطر تماماً على سياستها.[38]

الدولة والسيادة في العصور الوسطى

شهد العالم في القرن الخامس عشر توسع الإمبراطورية الإسبانية Spanish Empire،[39] التي تكونت من الأراضي والمستعمرات التي يديرها الإسبان مباشرة في أوروبا والأمريكتين وإفريقيا وآسيا وأوقيانوسيا. وفي أوج قوتها، كانت الإمبراطورية الإسبانية إحدى أكبر الإمبراطوريات في تاريخ العالم.[40] وقد استمرت من القرن الخامس عشر حتى النصف الثاني من القرن العشرين بخروجها من آخر مستعمراتها في إفريقيا، وقد برزت إسبانيا كمملكة موحدة إثر سقوط ممالك الأندلس نهائياً عقب معركة غرناطة في الثاني من يناير عام 1492.[41] وكان هذا العام نقطة تحول تاريخية نحو قيام الإمبراطورية الإسبانية التي تنامى نفوذها بقوة على يد تشارلز

الخامس Charles V،[42] ثم بدأت رحلات كريستوفر دومينيكو كولومبس Christopher Domenico Columbus البحرية الاستكشافية عبر المحيط الأطلسي،[43] الأمر الذي فتح الباب أمام استعمار أوروبا للأمريكتين بعد أن أصبح نصف الكرة الغربي محور اهتمام التاج الإسباني، بعد اكتشاف الشاطئ الآخر من العالم – سان سلفادور San Salvador – في نوفمبر عام 1482، ما أسهم بالتبعية في تغيير وجه العالم وإعادة حسابات التوازن الاستراتيجي. وفي هذا العصر بدأت إرهاصات الصراع الديني في أوروبا على قاعدة الخلاف الذي نشب حول سلطة الكنيسة وظهور حركات الإصلاح الديني في القرن السادس عشر،[44] ونشوب حرب الثلاثين عاماً،[45] حيث عاشت أوروبا حرباً بين عامي 1618 و1648، كانت الأكثر تدميراً للقارة القديمة قبل الحربين العالميتين في القرن العشرين، وانتهت تلك الحرب بتوقيع معاهدة وستفاليا عام 1648.[46]

وبالتزامن تقريباً مع الإمبراطورية الإسبانية، نشأت "الإمبراطورية البرتغالية Portuguese Empire"، التي عرفت أيضاً بإمبراطورية ما وراء البحار البرتغالية، وهي أول إمبراطورية عالمية في التاريخ، بالإضافة إلى أنها كانت أطول الإمبراطوريات الأوروبية الاستعمارية الحديثة عمراً، فقد استمرت قرابة ستة قرون، بداية من احتلال سبتة سنة 1415 إلى تسليم ماكاو سنة 1999. وامتدت رقعتها إلى أرجاء واسعة من العالم. وبين عامي 1580 و1640 اتحدت البرتغال مع إسبانيا لفترة عرفت بـ"الاتحاد الأيبيري Iberian Union"، برغم أن الإمبراطوريتين استمرتا في إدارة أراضيهما بشكل منفصل.[47]

جذور النظام العالمي

النظام العالمي هو مفهوم افتراضي، بمعنى أنه لا يشير إلى شيء أو وجود مادي، وإنما إلى وجود مستتر. وبتعبير آخر، فإن النظام العالمي الجديد هو كلية مجردة يمكن التعرف عليها في هياكل متغيرة؛ كل هيكل له سمات وعمليات، هي التي تفرز ظواهر جزئية محددة في الساحة الدولية، مثل: الحروب والتحالفات الدولية والتعاون والتنسيق والتهديد والتفاوض والتكامل والاندماج،... إلخ.[48]

ويشير مفهوم النظام العالمي إلى التفاعلات والأنشطة السياسية الدولية التي ينتج منها بروز أنماط مختلفة ونماذج متباينة، من العلاقات التي ترتكز حول أطر تنظيمية وهياكل مؤسسية معينة، وقواعد سلوكية دولية محددة، وهي القواعد التي يمكن أن تتطور مع الوقت وفق ما تقضي به معطيات الواقع، وتفرضه متغيرات الظروف.[49]

ووفقاً للمفهوم السابق، يبدو من البديهي أن أي تتبّع تاريخي للنظام العالمي يبدأ من رصد أي مؤشرات أو شواهد يمكن البناء عليها وتوصيفها باعتبارها بداية ظهور مفهوم النظام العالمي، بمعنى قيام اتصال بين دولتين أو أكثر، وبحيث يكون هناك تأثير كافٍ لقرارات إحداها تجاه الأخرى لجعلها تتصرف - بدرجة ما على الأقل - كجزء من كل متكامل. وحين يكون للدول اتصال فيما بينها وحيث يكون بينها، إضافة إلى ذلك، تفاعل كافٍ لجعل سلوك كل منها عنصراً ضرورياً في حسابات

الأخرى، حينئذٍ يمكننا أن نتحدث عن تبلور ملامح "نظام" بين هذه الدول وبعضها بعضاً.[50]

كانت المجتمعات في المراحل التاريخية الأولى تسعى إلى تحقيق أهدافها، وتحل خلافاتها ضمن نظام اجتماعي متماسك قائم على ترتيب معين للقوى المسيطرة، ثم انتقلت إلى نظام يتسم بمرونة أكبر ومساواة أكثر إلى حد ما، على الرغم من أنه لايزال يحمل بشكل أو بآخر طابع التصنيف. وفي ذروة تطبيق النظام الإقطاعي في القرن الخامس عشر، كانت المجتمعات مصنفة إلى مراتب صارمة بحيث تتمتع طبقة النبلاء بوضع مميز على نحو حاد بما لديها من امتيازات إزاء الفئات الأخرى، وحافظت هذه الطبقة على حقها في الدفاع عن مصالحها. ومع أن هذه الطبقة كانت تميل إلى الصراع فيما بينها، فإنها كانت مجتمعة على التنكر لكل الاحتجاجات التي تثيرها الفئات الدنيا تجاهها. وقد حدث في أثناء تلك الفترة أن تشكل ما عرف لاحقاً بالنظام العالمي، وانتقل الشكل البدائي للتعامل بين الطبقات إلى ما بات يعرف بالعلاقات الدولية،[51] وكان ذلك في المؤتمر الذي انبثقت عنه معاهدة وستفاليا عام 1648.[52] وقد عمل هذا الشكل التقليدي من النظام العالمي نحو ثلاثمئة عام، بحيث لم يتم إدخال تعديلات جذرية عليه.

وقد أسهمت أحداث القرن العشرين في الإحساس المتزايد بغياب أي آليات لإدارة العلاقات بين الدول، فالنظام القديم والأشكال التقليدية للقوة والنفوذ لم تكن قادرة على التعامل مع قضايا العالم وقتذاك، وبالتالي فإن التأزم أصبح مصير أي مشكلة أو قضية تجد طريقها إلى شبكة العلاقات بين القوى أو الدول الكبرى.

وقد بدأ النظام العالمي في التغير على نحو رئيسي بسبب اتجاهين تاريخيين متقاطعين، يعزز أحدهما الآخر على نحو متبادل:[53] أولهما، أن الحرب لم تعد تعتبر أو ينظر إليها كما كان في الماضي، بوصفها أداة مفيدة في تنفيذ السياسة بسبب تنامي دور مقومات أخرى مثل اقتصاد المعرفة والمعلوماتية. والثاني، أن ثمة مجموعة جديدة من القضايا برزت على الساحة الدولية، وفاقت في أولويتها ظاهرة التنافس الاستراتيجي للقوى الكبرى. وأرى أنه في ظل زوال الأهمية التقليدية للحواجز الجغرافية واختلاف مفهوم المصالح وطبيعتها، لم تعد الحرب وسيلة لتحقيق أهداف القوة العظمى القائدة للنظام العالمي الجديد، كما أن ظهور التهديدات السيبرانية وأخطارها قد أسهم في تراجع التأثير التقليدي للعمليات العسكرية على صعيد الردع العملياتي، ومن ثم بات تنفيذ السياسة يرتبط بأدوات العصر وآلياته، مثل تعظيم الهيمنة التقنية والعلمية والاقتصادية للقوة العظمى وبقية القوى الكبرى.[54]

ومن جانب آخر أسهم بروز تحديات عالمية، مثل الاحتباس الحراري والإرهاب العالمي وانتشار المخدرات والجريمة المنظمة والهجرة غير المشروعة والاتجار بالبشر وغير ذلك، في إعلاء مفاهيم التعاون والتفاهم بدلاً من دوافع الصراع والتنافس في النظام العالمي الجديد.

ويمثل النظام العالمي منذ بدايات تشكُّله ظاهرة سياسية تاريخية ممتدة ومستمرة، ارتكزت منذ بداياتها على توازن القوى، وامتلكت سمات عدة، منها الترابط بين أجزاء هذا النظام، بحيث إن أي تحولات كبرى تقع في جزء منه لابد من أن تترك آثارها على الأجزاء الأخرى. ويشير الباحثون في ذلك

إلى أمثلة تاريخية عدة؛[55] فعمليات النهب الاستعماري التي قامت بها القوى الأوروبية لبلدان العالم الثالث بقدر ما أسهمت في رخاء أوروبا وازدهارها فإنها أسهمت في إفقار شعوب هذه البلدان وتخلفها؛ وبقدر ما زعزعت الحرب العالمية الأولى استقرار توازن القوى الأوروبي، فإنها دفعت إلى الأمام بنظام عصبة الأمم القائم على فكرة الأمن الجماعي، وامتدت تأثيراتها لتشمل أجزاء من العالم الثالث عبر نظم الوصاية والحماية والانتداب التي ابتدعتها الدول المنتصرة لضمان سيطرتها الاستعمارية على هذه الأجزاء.[56] وهناك العديد من الأمثلة التاريخية حول عمليات النهب الاستعماري المخططة وما سببته من حساسيات لا يزال بعضها قائماً حتى الآن، بين القوى الاستعمارية السابقة والدول المستعمَرة، كما هي الحال في مناطق النفوذ الاستعماري لكل من فرنسا وبريطانيا والبرتغال وإسبانيا في مراحل تاريخية سابقة.

أما الحرب العالمية الثانية، فقد أسقطت نهائياً توازن القوى الأوروبي وكان لنتائجها السياسية والاقتصادية والعسكرية أثر في ولادة توازن عالمي جديد تمثل في القطبية الثنائية بين القوتين العظميين وامتدت تأثيراته إلى معظم دول العالم بحكم الصراع العالمي بينهما؛[57] وأدى انهيار الاتحاد السوفيتي السابق ونهاية الحرب الباردة إلى إحداث أكبر تغير في مسار العلاقات بين قوى العالم منذ الحرب العالمية الثانية، فقد قاد تفكك الاتحاد السوفيتي رسمياً في الخامس والعشرين من ديسمبر عام 1991 إلى سقوطه بالتبعية من مرتبة القوة العظمى التي كان يشغلها إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، وزوال بنية الثنائية القطبية، التي ظلت تشكل السياسات الأمنية للقوى الكبرى لفترة

تناهز نصف قرن، وذلك على خلفية الصراعين الأيديولوجي والعسكري اللذين كانا قائمين بين القوتين العظميين في ذلك الوقت: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق، ثم برزت بعد ذلك الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الدولة العظمى الوحيدة، ولم يلبث الخبراء طويلاً حتى أدركوا أن لحظة القطبية الأحادية للقوة الأمريكية غير المسبوقة قد حلت،[58] بل إن هناك من باتوا يرون أن الولايات المتحدة الأمريكية تعاني ما يصفونه بـ "التوسع الإمبريالي المفرط".[59]

ويُستخدم مصطلح "النظام العالمي الجديد" للإشارة إلى مجمل التطورات والتفاعلات التي حدثت في بنية النظام العالمي منذ نهاية الحرب الباردة؛ وانهيار الاتحاد السوفيتي السابق، ومن ثم التحول عن نظام القطبية الثنائية إلى نظام عالمي جديد. ويتمثل أبرز هذه التطورات والاتجاهات فيما يلي:

حقبة الحرب الباردة

انتهت معارك الحرب العالمية الثانية بانتصار قوات الحلفاء،[60] وهزيمة النازية الألمانية، والفاشية الإيطالية والعسكرية اليابانية. وقد وضعت تلك الحرب أوزارها بإعلان دول المحور استسلامها وخضوعها لشروط المنتصرين وإملاءاتهم، وإثر ذلك اجتمع قادة دول الحلفاء: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق وبريطانيا، في مدينة بوتسدام الألمانية في السابع عشر من يوليو عام 1945، ضمن سلسلة اجتماعات خصصت

لتدارس الوضع الدولي الجديد الناتج عن الحرب، خاصة في أوروبا،[61] وخلال تلك الاجتماعات التي كانت قد شملت أيضاً لقاء قمة عقد قبل اجتماع بوتسدام في مدينة يالطا السوفيتية الواقعة على سواحل البحر الأسود خلال الفترة من 4 إلى 11 فبراير عام 1945،[62] تكشفت خلافات سياسية وأيديولوجية عميقة بين المشاركين فيها من دول الحلفاء: الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى من جهة، والاتحاد السوفيتي السابق من جهة ثانية،[63] ومع ذلك، ولاعتبارات تتعلق بموازين القوى الدولية، وحسابات النفوذ، وبالمواقع التي يسيطر عليها كل طرف، والدور الذي لعبه في الحرب، لم يكن أمام الجميع أفضل من توقيع معاهدة يالطا - بوتسدام في 11 فبراير عام 1945،[64] التي رسمت وثبتت الحدود الجغرافية - السياسية في أوروبا وعلى النطاق العالمي عموماً.

مع نهاية الحرب العالمية الثانية، انتهى ما كان يُعرف خلال الحرب بالتحالف المفروض، أي التحالف الذي فرضته النازية على كل من الولايات المتحدة الأمريكية والغرب من ناحية، وعلى الاتحاد السوفيتي السابق من ناحية أخرى.[65] وبعد هزيمة النازية، بدأت التناقضات في المصالح والأيديولوجيات تظهر بين حلفاء الأمس، وظهرت بوادر ما أصبح يعرف بالحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفيتي السابق، وكانت فلسفة هذه الحرب تقوم على حشد كل معسكر لقواه في مواجهة المعسكر الآخر.[66] وكانت أوروبا هي الساحة الرئيسية لهذه الحرب، حيث بدأ الاتحاد السوفيتي السابق يفرض نفوذه الأيديولوجي والسياسي والاقتصادي على بلدان أوروبا الشرقية، واتسعت رقعة هذا المعسكر بانتصار

الثورة الشيوعية في الصين وتحالفها مع الاتحاد السوفيتي السابق؛ كما امتدت هـذه المواجهة إلى القارة الآسيوية في شكل الحرب بـين الكـوريتين خـلال الفـترة بـين عامي 1950 و1953. وشكل كل معسكر حلفه العسـكري، فتشـكل في 4 إبريـل 1949 حلف شمال الأطلسـي NATO Pact،[67] بتوقيع معاهدة واشنطن، وضم في بداية تأسيسه 12 دولة، ثم تشكل كرد فعل لذلك حلف وارسو Warsaw Pact في 14 مـايو 1955.[68] وكـان انضـمام ألمانيـا الغربيـة - وقتـذاك - إلى حلـف شـمال الأطلسـي في 9 مايو 1955، محفزاً على سرعة تشكيل حلف وارسو.

وقد امتدت الحرب الباردة أيضاً إلى منطقة الشـرق الأوسط، وكان إطـلاق الرئيس الأمريكي الأسبق دوايت ديفيد أيزنهاور Dwight David Eisenhower[69] في يناير 1957 ما عُرف بمبدأ أيزنهاور Eisenhower Doctrine تعبيراً عن هـذا التنافس. بحسب مبدأ أيزنهاور، فـإن بمقـدور أي بلـد أن يطلـب المسـاعدة الاقتصادية الأمريكية أو العون من القوات المسلحة الأمريكية إذا ما تعرض للتهديد من دولة أخرى، حيث قصد به حماية الشـرق الأوسـط ممـا يسـمى النفوذ والمطامع السوفيتية.[70] ثم انعكست أجواء الحرب الباردة على أوروبـا، وتحديداً في ألمانيا بما عرف عام 1960 بأزمة بـرلين، وبنـاء الاتحـاد السـوفيتي السابق الجدار الذي فصل بين برلين الشـرقية والغربية في 13 أغسـطس عـام 1961، ما جسد عملياً انقسام أوروبا، غير أن الحرب الباردة قد بلغت ذروتها في منطقة الكاريبي، فيما عرف بأزمة الصواريخ الكوبيـة عـام 1962.[71] وقـد عكست هذه الأزمة حسابات المصالح بين القوتين العظميين في ذلك الوقت: الولايات المتحدة الأمريكية وما كان يعـرف بالاتحـاد السـوفيتي.[72] وتكمـن أهمية هذه الأزمة في أنها تركت آثارها على سلوك القوتين العظميـين، اللتـين

قامتا بالتفكير جدياً وعملياً في تجنب مثل هذه الأزمات حتى لا تصبح الحرب النووية واقعاً ممِيتاً. وكان أهم قرار غداة الأزمة هو، كما سبقت الإشارة إليه في مدخل الكتاب، إنشاء خط هاتف ساخن للاتصال المباشر في 20 يونيو عام 1963،[73] بين واشنطن وموسكو لتبادل المعلومات فوراً وتجنب أي سوء إدراك قد يؤدي، من دون قصد، إلى عواقب وخيمة.[74]

ولعل أحد دروس أزمة الصواريخ الكوبية في أكتوبر عام 1962 يشير، إضافة إلى إذعان الاتحاد السوفيتي السابق لتفوق قوة النيران النووية الأمريكية، إلى أمور أخرى أسهمت في ما وصلت إليه نهاية هذه الأزمة، أهمها حجم المصالح النسبية لكل من القوتين العظميين في الأزمة: فالولايات المتحدة الأمريكية لم تكن مصلحتها في كوبا المجاورة أعظم من مصلحة الاتحاد السوفيتي السابق فحسب، بل إنها كانت قادرة على استخدام القوات التقليدية بكفاءة أيضاً، وكان الحصار البحري واحتمالات الغزو من جانب الولايات المتحدة الأمريكية من الأسباب التي عززت صدقية الردع الأمريكي، وفرضت عبئاً نفسيّاً على الاتحاد السوفيتي السابق.[75]

لم يكن الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية عسكرياً فقط، بل كان صراعاً اقتصادياً وأيديولوجياً وثقافياً وتعليمياً، فالرأسمالية والديمقراطية ومجموعة أحلاف عسكرية منتشرة حول العالم، في مقدمتها حلف شمال الأطلسي NATO Pact كما أشرنا سلفاً، وقفت لعقود ضد الاشتراكية ومجموعة أحلاف انتشرت أيضاً في العالم، كان حلف وارسو Warsaw Pact في صدارتها. وفي النهاية أدى الضعف الاقتصادي للنموذج الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي السابق

إلى انتصار الرأسمالية، وانتشار الديمقراطية وانهيار حلف وارسو في مارس 1991، وتفكك الاتحاد السوفيتي نفسه نهائياً.[76] وبعد أزمة الصواريخ الكوبية بنحو ثلاثة عقود أو أقل قليلاً أدى تفكك الاتحاد السوفيتي إلى إنهاء حقبة الحرب الباردة، وجعل روسيا جزءاً من المنظومة الإمبريالية، وبات العالم رأسمالياً "صرفاً"، ولم يعد الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية هو الذي يحكمه، ومن ثم بات كل صراع في العالم يدور بين رأسماليات؛ فروسيا باتت رأسمالية مع تولي رئيسها الأسبق بوريس نيكولايفيتش يلتسين Boris Nikolayevich Yeltsin وتفكيك الاتحاد السوفيتي،[77] والصين باتت رأسمالية أو انتهجت نظاماً مختلطاً أقرب إلى النظام الرأسمالي، بعدما اندمجت في الاقتصاد العالمي.[78]

وقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية جاهدة من أجل أن تسيطر على العالم بُعيد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، وحاولت تأسيس عالم أحادي القطبية، مستغلة الفراغ الذي نشأ عن غياب القوة العظمى الأخرى وهي الاتحاد السوفيتي السابق، وضعف الرأسماليات الأخرى. فلم ينتج من نهاية الحرب الباردة انهيار الكتلة الاشتراكية فقط، وإنما تمت مراجعة مفردات المنظومة الفكرية والقيمية للأيديولوجيا الاشتراكية، حيث سعت الدول الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية إلى ترجمة انتصارها وتفوقها من خلال وضع آليات جديدة ناظمة للتفاعلات الدولية سياسياً واقتصادياً، كما وظفت الولايات المتحدة الأمريكية تفوقها العسكري في ظل المتغيرات الدولية الجديدة بالشكل الذي يحقق مصالحها السياسية والاقتصادية،[79] ويضمن استمرار هيمنتها على النظام العالمي الجديد عبر جعل الأيديولوجيا الليبرالية وقيم النظام الديمقراطي واقتصاد السوق الرأسمالي نموذجاً مثالياً

تعتنقه دول العالم سيراً على خطى النموذج الأمريكي، مستخدمة في ذلك كـلاً من الأمم المتحـدة كـأداة سياسـية وعسـكرية،[80] والمؤسسـات الماليـة الدوليـة المانحة، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، كأدوات اقتصادية.[81]

كانت نهاية الحرب الباردة إذاً نقلة نوعيـة كـبرى في العلاقـات الدوليـة بنهاية القطبية الثنائية، وما أفرزه هذا الحدث من نتائج عـلى مسـتوى الفكـر الاستراتيجي، حيـث اعتـبر بعـض المفكـرين الغـربيين، ومـنهم يوشـيهيرو فرانسيس فوكوياما Yoshihiro Francis Fukuyama أن هذه الحقبـة لم تكـن تعني نهاية الحرب الباردة فقط، بل نهاية التاريخ ذاتـه،[82] وفقـاً لمـا تـم تناولـه في الفصـــل المعنـون: **العوامـل المـؤثرة في بنيـة النظـام العـالمي الجديـد**، بمعنـى أن الصـراع الأيديولوجـي الذي ساد العالم منذ شيـوع الفكـر الماركسـي في القـرن التاسـع عشـــر ثـم قيـام الثـورة البلشـفية The Bolshevik Revolution في أكتوبر عام 1917،[83] ثم تأسيس الاشتراكية الدولية والكتلة الشـــرقية عقـب انتهاء الحرب العالمية الثانية في الثاني من سبتمبر عـام 1945، قـد بلـغ منتهـاه بهزيمة هذا التيار وحسم المعركة نهائيـاً لمصـلحة النظـام الليـبرالي الرأسـمالي عقب تفكك الاتحاد السوفيتي السابق رسمياً في 25 ديسمبر عام 1991.[84]

إن عولمة مجالات الحياة كافة، أصبحت في مرحلة مـا بعـد الحـرب البـاردة، أحد مظاهر محاولات فرض السيطرة والثقافة الأمريكية، والشـكل الاقتصـادي الذي يحقق مصالح الشـركات الاحتكارية الأمريكية، بـرغم أن السـيطرة كانـت ترتدي أحياناً ثوب التدخل العسكري المباشـر، ونشـر القواعد العسكرية.[85] وما إن سقـط جـدار برلـين في نوفمـبر سنـة 1989 مزيـلاً بذلـك الخطـر السـوفيتي،

حتى عرضت إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق جورج هربرت بوش (الأب) George Herbert Bush Sr.[86] على الكونجرس طلبها السنوي لحصول وزارة الدفاع الأمريكية على ميزانية دفاعية ضخمة، حيث بلغ حجم الإنفاق العسكري الأمريكي في عام 1990 نحو 480 مليار دولار،[87] وبررت الإدارة ذلك بقولها: "في هذه المرحلة التاريخية الجديدة لن يكون استخدام قواتنا المسلحة متعلقاً على الأرجح بالاتحاد السوفيتي، بل بالعالم الثالث الذي سيتبين أنه بحاجة إلى قدرات وأساليب جديدة في التصرف".[88] وبقدر ما كان سقوط جدار برلين في التاسع من نوفمبر 1989 نهاية رمزية لحقبة زمنية في الشؤون الدولية كانت الأحداث فيها تقع في ظل الحرب الباردة وخطر الإبادة النووية الذي كان يخيم على القطبين المتنافسين وقتذاك، فقد كان هذا الحدث أيضاً بداية عصر جديد مملوء بالتحولات والأحداث،[89] حيث تعالت الصيحات والدعوات لإيجاد نظام عالمي جديد.

وكانت أولى هذه الدعوات هي تلك التي أطلقتها، مع نهاية الحرب الباردة أوائل تسعينيات القرن العشرين، لجنة الجنوب غير الحكومية، التي كان يترأسها الرئيس التنزاني الأسبق جوليوس كامبراگه نيريري Julius Kambarage Nyerere،[90] وتألفت من علماء في الاقتصاد ومخططين ورجال دين، وغير ذلك من نخب العالم الثالث، الذين يدعون إلى إيجاد نظام عالمي جديد يستجيب لمطالب الجنوب في العدل والمساواة والديمقراطية في إطار المجتمع الدولي. وما لبثت هذه الدعوة أن خفتت، ولكنها في المقابل كشفت عن أن العالم لا يزال يدور في فلك نظرية أو قاعدة

حددها رئيس الوزراء البريطاني الأسبق السير ونستون ليونارد تشرشل Sir Winston Leonard Churchill[91] في أثناء صياغة نظام عالمي جديد عقب الحرب العالمية الثانية، حين قال: "لابد من تسليم الأمم الغنية المكتفية حق حكم العالم وائتمانها عليه؛ لأنها أمم لا ترغب في أي زيادات عما بحوزتها من ثروات. أما لو تُرك حكم العالم في أيدي الأمم الجائعة، فسنجد الخطر ماثلاً بصورة دائمة، ليس لأحد منا ما يدعوه إلى الاستزادة، إن السلم لا تحفظه سوى الشعوب التي تعيش بطريقتها الخاصة بعيداً عن الطمع، وقد وضعتنا قوتنا في مرتبة أعلى من مراتب الآخرين، مثلنا مثل أغنياء ينعمون بالسلام في مساكنهم وأوطانهم".[92]

وإذا كان التاريخ يشير إلى أن الغرب يلجأ دائماً إلى استخدام مصطلح "النظام العالمي الجديد" عقب خروجه منتصراً من أي حرب كبرى، حيث استخدم هذا المصطلح في عهد الرئيس الأمريكي الثامن والعشرين توماس وودرو ويلسون Thomas Woodrow Wilson[93] – 4 مارس 1913 حتى 4 مارس 1921 – في تصوير نظام الأمن الجماعي الذي أرادته الولايات المتحدة الأمريكية بديلاً لنظام توازن القوى الأوروبي عقب نهاية الحرب العالمية الأولى، كما أكد رئيس الوزراء البريطاني آنذاك السير تشرشل، ضرورة قيام نظام عالمي جديد بصيغة اقتصادية عقب الحرب العالمية الثانية مباشرة،[94] فإنه بعد فترة قصيرة من دعوة لجنة الجنوب إلى "نظام عالمي جديد" يقوم على أسس العدل والمساواة والديمقراطية، لجأ الرئيس الأمريكي الأسبق جورج هربرت بوش (الأب) إلى هذه العبارة لتكون غطاءً بلاغياً للحرب في منطقة

الخليج العربي، حيث أعلن بوش (الأب) وقتذاك أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تقود نظاماً عالمياً جديداً تشترك فيه شعوب العالم على اختلافها في قضية مشتركة من أجل تحقيق طموحات البشر العالمية، وهي السلام والأمن والحرية وحكم القانون،[95] وهو ما وصفه وزير الخارجية الأمريكي وقتذاك جيمس أديسون بيكر الثالث James Addison Baker III[96] بقوله: "إننا جميعاً ندخل حقبة زاخرة بالوعود"، و"إنها إحدى لحظات التحول النادرة في تاريخ العالم".[97] كما تولى الصحفي الأمريكي توماس لورن فريدمان Thomas Loren Friedman شرح المبدأ الذي استرشد به بوش (الأب) في حرب الخليج الثانية، قائلاً إنه "ما لم تحترم الحدود الدولية بين الدول ذات السيادة فإن الفوضى هي البديل".[98]

ولم يؤدِّ انتهاء الحرب الباردة إلى ولادة مؤسسات جديدة تكون الأساس لنظام عالمي جديد، فقد استمرت المؤسسات التقليدية محتفظة بوجودها برغم أن هناك محاولات جرت لتطويرها بما يتلاءم وعالم ما بعد الحرب الباردة،[99] فمثلاً جرت - ولا تزال - محاولات لإصلاح الأمم المتحدة وجعلها أكثر ديمقراطية من خلال النظر في توسيع مجلس الأمن كي تعبر مقاعد الدول دائمة العضوية عن توازنات القوى العالمية الجديدة عبر إضافة قوى دولية مؤثرة مثل ألمانيا واليابان ودول صاعدة أخرى مثل الهند أو جنوب إفريقيا أو البرازيل. وبالتأكيد ستبرز تحفظات الولايات المتحدة الأمريكية ووجهة نظرها بقوة في أي حوارات حول هذا الموضوع، خصوصاً أن انضمام أي قوى كبرى أو دول صاعدة بصفة دائمة إلى عضوية مجلس الأمن، سيؤثر في القرار الدولي

ومن ثم هيكلية النظام العالمي الجديد، وبشكل عام لا يزال الجدل قائماً والنقاشات دائرة حول آليات إصلاح المؤسسة الدولية ونطاق العضوية ومعايير الاختيار والترشح والدول المؤهلة لذلك، وهو نقاش يعبر في جوهره عن سعي إلى بناء هيكل قوة مغاير لما تم الاتفاق عليه عقب الحرب العالمية الثانية. كما عانت مؤسسات، مثل حلف شمال الأطلسي NATO Pact عقب انتهاء حقبة الحرب الباردة، إشكالية تتعلق بشرعية البقاء، باعتبار الحلف رمزاً لتلك الحقبة التي طويت وطويت معالمها.

وقد أدى انهيار الاتحاد السوفيتي السابق وتفككه رسمياً في 25 ديسمبر عام 1991، إلى إحداث خلل في توازن القوى العالمي استفادت منه الولايات المتحدة الأمريكية لتوظيف مفردات قدراتها العسكرية في مهمات خارج حدودها، وبشكل لم تكن تستطيع القيام به من قبل خشية الاصطدام بالقوة والنفوذ العسكري السوفيتي.[100] وتعد حرب أفغانستان في 7 أكتوبر 2001، وغزو العراق في 20 مارس 2003، نموذجين دالين على حرية الحركة العسكرية والمناورة السياسية التي باتت تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية في النظام العالمي الجديد منذ انهيار الاتحاد السوفيتي السابق. وانسحب هذا الأمر بدوره على حلف شمال الأطلسي الذي تحول أحياناً إلى أداة لتنفيذ الأجندة الأمريكية بشكل مباشر أو غير مباشر. كما كان من أبرز نتائج انتهاء الحرب الباردة أيضاً تصاعد دور الاقتصاد في العلاقات الدولية، كنتيجة طبيعية لضمور دور الأيديولوجيا عالمياً بعد انحسار الماركسية – اللينينية وتساقط معظم الاستراتيجيات العالمية للأمن التي استندت إلى القوة، ما دفع القوى الكبرى

إلى أن تعيد دراسة أولويات اهتماماتها، والتحول من الاقتصاد الذي يدعم الأمن إلى الاقتصاد الذي يدعم السياسة والمصالح.[101]

ويرى باحثون أن هناك خصائص عدة مميزة للنظام العالمي الجديد في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، منها:[102]

1. الهيمنة الأمريكية بعد غياب الاتحاد السوفيتي كقطب دولي مؤثر في السياسة الدولية: ما عرّض التوازن الدولي لخلل كبير. وكان هذا الحدث إيذاناً بنهاية "القطبية الثنائية" وبداية عهد "الأحادية القطبية" التي مثلتها الولايات المتحدة الأمريكية، طارحة شعارات ودعوات تتفق واستراتيجيتها المعلنة في العمل على نشر الديمقراطية، وحقوق الإنسان، ومبادئ الاقتصاد الحر أو اقتصاد السوق.[103] ويذهب كثير من الخبراء إلى القول إن النظام العالمي الجديد هو استمرار لسياسة الهيمنة الأمريكية على العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى الآن تحت ستار الأمم المتحدة.

لقد عبر الرئيس الأمريكي الأسبق جورج هربرت بوش (الأب) عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ورؤيتها للعالم حين قال: "إن النظام العالمي الجديد الذي أردنا أن نكرسه عام 1945، والذي عملت من أجل تحقيقه الولايات المتحدة الأمريكية بمبادئها ومواقفها في الأمم المتحدة ولم تستطع تحقيقه حتى قامت الحرب الباردة، أصبحنا الآن قادرين على تكريسه بعد أن انتصرت الولايات المتحدة الأمريكية وانتصر اتجاهها في العالم"،[104] وهذا يعني تفعيل السيطرة والسيادة الأمريكية على العالم من

خلال هذه المؤسسة الدولية. ويتمثل أبرز الملامح الرئيسية لمشروع الولايات المتحدة الأمريكية لإنشاء نظام عالمي جديد في: (1) فرض الانتقال المباشر إلى اقتصاد السوق على العالم أجمع. (2) إطلاق شعار الديمقراطية والليبرالية السياسية على النمط الغربي كعلامة على السياسات المرغوب فيها من جانب الغرب مع فرض التحول إليه بصورة انتقائية، وهو الاتجاه الذي تزايد في السنوات الأخيرة من خلال الضغوط الأمريكية على العديد من دول الشرق الأوسط تحديداً للتوجه نحو تبني التعددية السياسية أو الصيغة الديمقراطية للحكم. (3) إعادة هيكلة الإطار المؤسسي والتنظيمي للعلاقات الدولية لتركيز السلطة في عدد محدود من الدول.[105]

وفي الواقع، فإن ثمة العديد من المؤشرات التي تؤكد رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في السيطرة على النظام العالمي الجديد والبقاء قطباً أوحد في العلاقات الدولية، منها: العمل على تسخير الأمم المتحدة لتحقيق المصالح الأمريكية تحت ستار من الشرعية وحقوق الإنسان، واستخدام المنظمات الدولية الأخرى للضغط على القوى الدولية المنافسة لواشنطن، حيث تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى جعل الأمم المتحدة ومجلس الأمن أداتين لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية،[106] ومحاولة القيام بدور الشرطي الدولي، ونشر النموذج الأمريكي في العالم من خلال فرض منظومة القيم الأمريكية وتكريس النفوذ الأمريكي في مناطق العالم المختلفة، خاصة المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة إلى الولايات

المتحدة الأمريكية؛[107] وتطوير القوة العسكرية الأمريكية، حيث أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية مشروعاً طموحاً لبناء جيش جديد أطلقت عليه توصيف "جيش القرن الحادي والعشرين" الذي بدأ العمل على تنفيذه في أواخر القرن العشرين لتظهر طلائعه في الأعوام 2010–2016، ويعتمد بناء ذلك الجيش على الإفادة من التطور التقني الهائل والمتسارع الذي يشهده عالم اليوم من تطورات جذرية بفعل الثورة التقنية. وأحد الأمثلة على ذلك أن التطور في مجال التقنيات العسكرية قد أظهر إلى الوجود مشروعاً لإنتاج مقاتلة من طراز F-16 أمريكية الصنع تعمل من دون طيار.[108]

2. انتشار موارد القوة في النظام العالمي الجديد، والمدلول السياسي لذلك هو عدم مقدرة القوة العظمى الوحيدة على إحكام سيطرتها وبسط نفوذها وهيمنتها على النظام العالمي الجديد، ما أدى إلى بروز دور التجمعات والمنتديات المحدودة مثل الدول الصناعية السبع التي أخذت تقرر مصير الاقتصاد العالمي والجانب الأكبر من السياسة الدولية، لدرجة أن النظام العالمي الجديد أصبح يبدو أحياناً وكأنه محكوم من خلال هذا المنتدى الاقتصادي الضيق، لا من القوة العظمى الوحيدة ولا من خلال الأمم المتحدة أيضاً، حيث احتكرت الدول الصناعية السبع الكبرى عملية صنع القرار الدولي في بعض الأحيان، واتجهت العلاقات الدولية نحو طابع حكم الأقلية.[109]

3. ترويج نمط الحياة الغربية والقيم الديمقراطية باعتبارها النموذج السياسي الأمثل لدول العالم، وترافق ذلك مع التحول نحو اقتصاد السوق والسياسات الاقتصادية الليبرالية، وشجعت المؤسسات الدولية المالية ذلك من خلال الضغط على الدول لإتمام هذا التحول. ومن ثم حدث تحول مماثل في اهتمامات الدول من صون حقوق السيادة والأمن القومي إلى اهتمامات تخدم أهداف الاعتماد المتبادل لتحقيق الرخاء الاقتصادي الذي لا يتحقق إلا عبر التعاون الدولي وحل المشكلات الدولية الجديدة اعتماداً على نظم دولية وظيفية.[110]

4. الحد من دور الدولة-الأمة Nation-State: لقد أدى انتشار تجليات العولمة في مجال تقنية المعلومات والاتصالات والبث الفضائي، على سبيل المثال، إلى إثارة مخاوف قومية واسعة في دول العالم الثالث حول ما عرف بالغزو الثقافي وذوبان الهويات الوطنية، وغير ذلك من أمور ارتبطت بالدولة-الأمة.

وقد دارت نقاشات علمية حول تأثيرات تحول العالم فعلياً إلى قرية كونية Global Village؛ وقد يكون من باب المفارقة أن القوى الاقتصادية الكبرى قد بدأت هذه الموجة، فمع انتشار مظاهر العولمة وتراجع دور القوة العسكرية، ظهرت فكرة الجيش المحترف، فألغت فرنسا نظام التجنيد الإجباري عام 1996،[111] الذي هو ثمرة للثورة الفرنسية؛ لأن الدولة لم تعد بحاجة إلى قوة عسكرية كبيرة لفتح أسواق خارجية نظراً إلى مقدرة الشركات المتعددة الجنسيات على دخول أي دولة لا ينازعها في

ذلك سوى الشركات الدولية المناظرة والمنافسة لها. كما أن بعض الدول فقدت رمزاً آخر لسيادتها، تمثل في وظيفة سك النقود من خلال الانخراط ضمن سقف عملة إقليمية موحدة.[112] وقد أسهم نظام الاعتماد الدولي المتبادل في تغير مفهوم الدولة، حيث برزت تفاعلات جديدة تتم عبر الدولة فلا يكون أحد طرفي التفاعل ممثلاً لدولة أو منظمة دولية حكومية، الأمر الذي أضعف السيادة القانونية للدولة، وجعل السيطرة على الاقتصاد في عصر العولمة مسألة تتجاوز حدود الجغرافيا السياسية.

إن اضمحلال دور الدولة يعد من أبرز سمات مرحلة ما بعد الحرب الباردة، حيث قوّضت المتغيرات الطارئة احتكار الدولة للعمل السياسي على المستوى الدولي باعتبارها الفاعل Actor الأساسي على المسرح الدولي، وهو الدور الذي ترسخ منذ معاهدة وستفاليا كما ذكرت آنفاً، وبرز فاعلون آخرون، منهم فاعلون دوليون على مستوى فوق قومي Supranational مثل التجمعات الإقليمية التي تستولي في حقيقة الأمر على جزء حيوي من وظائف الدولة السيادية كالاتحاد الأوروبي.[113]

وانخرط العالم في مرحلة خصخصة العلاقات الدولية،[114] إذ إن الأمور لم تعد تقتصر على التخلي عن جزء من مهام الدولة وأدوارها لفاعلين من الخارج، بل لفاعلين من داخل الدولة أيضاً ممثلين في المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وفروع الشركات متعددة الجنسيات وغير ذلك.[115] والأمر لا يقتصر على هذا، بل إن المنادين بالعولمة Globalists يرون أن حدود الدول تتعرض للتعرية بسبب الحضور المطرد

للفاعلين غير الحكوميين على الساحة الدولية، وبضغط من نواتج التفاعل بين العولمة وتقنيات الإعلام والتواصل الجديدة.[116] ويرى الباحث جيمس ناثان روزناو James Nathan Rosenau، أن الاتجاهات المتغيرة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة قد أضعفت قدرات الدولة وفاعليتها وجعلت حدودها أكثر قابلية للاختراق وأقل أهمية.[117] ومن هنا بدأ الجدل البحثي حول إعادة تعريف مفهوم السيادة الوطنية، الذي ارتكز منذ قرون مضت على مبدأي الاحتكار والاستبعاد، أي احتكار السلطة داخلياً من جانب الدولة التي لا تسمح للآخرين بمشاركتها هذه الميزة، وتمتعها خارجياً بالأحقية التمثيلية المطلقة.[118]

إن تراجع دور الدولة داخلياً وخارجياً، بل وخوضها حروباً مع رعاياها الذين يفترض أنها تحميهم كما حدث، ولا يزال، في دول عدة مثل يوغسلافيا السابقة وليبيا وسوريا وغيرها، قد أثار الجدل حول مفهوم سيادة الدولة وما يرتبط بذلك من تأطير حق التدخل الإنساني بما يضمن تفادي سوء استخدامه للتدخل في شؤون الدول الأخرى.

ويميل باحثون أوروبيون إلى أن قضية التدخل العسكري لأسباب إنسانية باتت أحد الأسئلة الأكثر حضوراً وإثارة للجدل في العلاقات الدولية في ضوء أزمتي ليبيا وسوريا، وفي هذا الشأن يقول الباحث جان بابتيست جانجين فيلمر Jean–Baptiste Jeangène Vilmer في كتابه: **الحرب باسم الإنسانية: القتل أو السماح به،**[119] إن التاريخ حافل بالحروب التي شنت باسم التدخل الإنساني منذ الصين القديمة مروراً ببابل والحيثيين واليونان والرومان.[120] ويشير إلى أن الدول حتى لو بررت تدخلها بدوافع إنسانية،

فإنها تتدخل دائماً لخدمة مصالحها، فالإنسانية لا تشن حروباً أبداً، بل إن الدول هي من يقوم بذلك، والتاريخ يشير إلى أنه من المستحيل الفصل بين الأهداف الإنسانية والاعتبارات المصلحية للمتدخلين، ودائماً كانت هناك دوافع سياسية واقتصادية وجيوستراتيجية وراء النيات الحسنة. والحل، في رأي فيلمر، يكمن في ضرورة إدخال إصلاحات على المؤسسات الدولية، ولاسيما مجلس الأمن لمنح الدعم والصدقية والمشروعية للتدخل الإنساني.[121]

5. تفتت الدول المتعددة القوميات: فبعد تفكك كيان ضخم مثل الاتحاد السوفيتي، استشرت نزعة تميل إلى تفكيك الدول الأكثر هشاشة وتفتيتها، ولاسيما في الدول التي تعاني أزمات الدولة-الأمة Nation–State، ما يؤدي إلى الانكفاء والنكوص تحت عباءات دون القومية باتجاه الطائفية والعرقية والقبلية والجهوية (المحلية)، مثلما حدث في العراق.[122] ويمكن في هذا الإطار رصد العديد من الأسباب وراء تنامي هذه النزعة التفكيكية، منها: الانهيارات، والفوضى التي شهدها العديد من الدول عقب تفكك الاتحاد السوفيتي، وبروز محاولات تأكيد الهوية القومية؛ إذ إن الدولة-الأمة بمفهومها الحديث قامت في الأساس عقب ضعف الإمبراطوريات وانهيارها كما ورد في فصول سابقة. وثمة سبب آخر لذلك يتمثل في تلاشي الكثير من القيود السياسية والقانونية التي ارتبطت بنظام الثنائية القطبية، فسمح ذلك بإطلاق الحركات السياسية القومية والدينية والطائفية التي تسعى إلى تحقيق أهدافها السياسية المتمثلة في حق تقرير المصير والتحرر كنتيجة مباشرة لزوال قاعدة مهمة في إدارة

العلاقات الدولية، هي قاعدة عدم جواز المساس بالحدود القائمة بين الدول، فقد ارتبطت هذه القاعدة بمصالح القطبين المتنافسين، وكانت ركيزة لتأمين سيطرة الكثير من الدول على مجتمعاتها المتنوعة دينياً أو عرقياً، ومن ثم سقطت قدسية الدولة-الأمة Nation–State، كما برز مشهد دولي قائم على انفجار الدول المتعددة القوميات وتفتتها.[123]

6. انتشار قيم حقوق الإنسان كرد فعل مباشر لمحاولات ترويج النموذج القيمي للمنتصر في الصراع الأيديولوجي: وقد سادت وقتذاك مقولة أن الديمقراطيات لا تتصارع وفقاً لوجهة النظر الأمريكية.[124] وقد أقر المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فيينا خلال الفترة من 14 إلى 25 يونيو عام 1993،[125] للمرة الأولى في تاريخ العلاقات الدولية، بأن الديمقراطية أساس شرعية نظام الحكم باعتباره الأساس الأفضل لضمان حقوق الإنسان، ومن ثم أصبحت مسألة حقوق الإنسان عالمية الطابع، ولم تعد ترتكز على مبادئ حقوق الإنسان في الدساتير الوطنية والإعلانات الدولية، بل أصبحت في حماية القانون الدولي من خلال الكثير من الاتفاقات الدولية.[126] وتجلى هذا الاهتمام من خلال استحداث منصب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة عام 1994،[127] فضلاً عن الأدوار التي تضطلع بها المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال مراقبة حقوق الإنسان، وازداد هذا التوجه تعمقاً في ظِل اعتبار الولايات المتحدة الأمريكية حقوق الإنسان متغيراً أساسياً في توجيه سياستها الخارجية، ومن ثم تقديم المساعدات الاقتصادية، وتسهيل منح القروض من المؤسسات الدولية المانحة.[128]

وقد ازداد اهتمام النظام العالمي الجديد بالعديد من القضايا المستحدثة، التي لم تكن محل اهتمام منه قبل النظام الدولي لعالم القطبية الثنائية، أو لم تكن محل اهتمام كافٍ من قبل هذا النظام. وهنا تجدر الإشارة إلى أن انهيار الاتحاد السوفيتي أطلق العنان أمام الاهتمام الدولي بالقضايا الجديدة؛ ومن أمثلة هذه القضايا قضايا البيئة، وحقوق الإنسان، والديمقراطية، والإرهاب،[129] ولا يعني هذا أن قضايا الأمن القومي الإقليمي والدولي أو قضايا السياسة العليا عموماً قد أصبحت هامشية.[130] وقد أثبتت حرب الخليج الثانية - حرب تحرير الكويت من الاحتلال العراقي خلال الفترة من 17 يناير إلى 26 فبراير 1991 - أن هذه القضايا ستظل قادرة على احتلال قمة جدول الاهتمامات الدولية عندما تثار بحدة. غير أن تلك الحرب أثبتت أيضاً أن قضايا الأمن الاقتصادي قد أصبحت تشكل محركاً لقضايا الأمن الاستراتيجي وليس العكس، كما أثبتت أيضاً أن المشاعر القومية لم تنحسر.[131]

وفي إطار شيوع الاهتمام بقضية الديمقراطية في ظل النظام العالمي الجديد، طرحت مبادرات أمريكية وأوروبية عدة لدعم عملية التطور الديمقراطي في منطقة الشرق الأوسط، ومن هذه المبادرات مبادرة الشرق الأوسط الكبير، التي أعلنها الرئيس الأمريكي السابق جورج ووكر بوش (الابن) George Walker Bush Jr. يوم السادس من فبراير 2004 أمام "صندوق الوقف القومي للديمقراطية" في الولايات المتحدة الأمريكية.[132] وبعد إعلانها، وفي الشهر نفسه، قدمت واشنطن نص المبادرة إلى مجموعة الدول الصناعية الكبرى الثماني - الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا

وروسيا وإيطاليا والمملكة المتحدة وفرنسا وكندا - لقراءته والتعليق عليه، تمهيداً لمناقشته في اجتماعها الذي عقد في سي آيلند في ولاية جورجيا الأمريكية في يونيو عام 2004، على أن يسبق ذلك عرضه على قمة حلف شمال الأطلسي التي عقدت في إسطنبول بتركيا في يونيو عام 2004.[133]

وقد استندت المبادرة في منطلقاتها الهادفة إلى حتمية إصلاح دول الشرق الأوسط بالنظر إلى اعتقاد مفاده أن هذه المنطقة من العالم باتت مصدراً لتفريخ الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، وغير ذلك مما بات يهدد أمن الولايات المتحدة الأمريكية نفسها ويقلق العالم "المتحضر".[134]

وبررت المبادرة دواعي الإصلاح "بالتخلف الشديد" الذي تعيشه العديد من دول الشرق الأوسط، واستشهدت في الحديث عن مظاهر هذا التخلف بالأرقام والإحصاءات التي جاءت في تقريري التنمية الإنسانية العربية لعامي 2002 و2003 اللذين تم إعدادهما بتمويل من الأمم المتحدة وتحدثا عن نقص الحرية والمعرفة وتمكين النساء،... إلخ.[135]

وقد أثار هذا الاهتمام الغربي والأمريكي على وجه التحديد بالإصلاح السياسي ونشر الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط جدلاً حول وجود توجه حقيقي لدى الولايات المتحدة الأمريكية لدعم عملية الإصلاح في المنطقة، حيث إن الديمقراطية لا تحتل مرتبة متقدمة ضمن أولويات السياسة الخارجية الأمريكية التي بلورت صيغ تحالف مختلفة

مع العديد من الأنظمة غير الديمقراطية في الشرق الأوسط وغيره من مناطق العالم.[136]

وقد تأثرت السياسة الدولية بعد اختفاء الاتحاد السوفيتي السابق بثلاث حقائق أساسية:[137] الأولى، الاختلال الكبير في توازن القوى في العالم، إذ لم يسبق لدولة منذ حقبة الإمبراطورية الرومانية أن سيطرت تقريباً على العالم بهذا الشكل،[138] والمقصود هنا بطبيعة الحال هو الولايات المتحدة الأمريكية. أما الحقيقة الثانية فهي وجود الأسلحة النووية ومعظمها في الترسانة الأمريكية، وانتشارها في دول جديدة،[139] إذ لم يغير تنامي تأثير الإرهاب هذه الحقيقة في السياسة الدولية، وهي أن الأسلحة النووية هي التي تحكم العلاقات العسكرية بين الدول التي تمتلكها. وبرغم أن اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر 2001 لم يكن لها علاقة بأكثر أساليب الهجمات احتمالاً، فإن إدارة الرئيس السابق جورج ووكر بوش (الابن) قد استخدمت الإرهاب غطاء سياسياً للتخلي عن معاهدة الأنظمة الدفاعية المضادة للصواريخ الباليستية.[140] أما الحقيقة الثالثة من حقائق السياسة الدولية فهي انتشار الأزمات التي تجتاح العالم، وضلوع الولايات المتحدة الأمريكية في معظمها بشكل مباشر أو غير مباشر، فالإرهابيون لم يغيروا هذه الحقيقة القائلة بتواصل الأزمات العالمية وتفاقمها، بل إنه بمطاردة الإرهابيين والتهديد بمهاجمة الدول التي تؤويهم أضيفت أزمات جديدة إلى القائمة الطويلة الموجودة أصلاً من الأزمات، ولكن الإرهاب كتحدٍّ عالمي لا يشكل فعلياً تهديداً جدياً لأمن الدول في

نظر بعض المنظّرين، وبالتالي لم يحدث اصطفاف عالمي من شأنه تغيير موازين القوى في العالم، وهذا هو السبب في أنه على الرغم من أن عرض التحالف ضد الإرهاب يبلغ ميلاً فإن عمقه لا يتجاوز بوصة واحدة، بحسب ما يعتقد هؤلاء المنظّرون.[141]

وإذا كانت نهاية الحرب الباردة قد أدت إلى انهيار القطبية الثنائية كما ذُكر سابقاً، فإنها أكدت في الوقت ذاته أحادية النظام العالمي الجديد وترابط أجزائه؛ لأن هذا الحدث لم يؤدِّ إلى التحولات الكبرى في أوروبا فقط، بل أسهم أيضاً في تهميش العالم الثالث، ووقوفه موقف المتفرج المسلوب الإرادة إزاء طموحات القوى الغربية لعولمة النظام بقيم الليبرالية الغربية وتقاليدها سياسياً واقتصادياً وثقافياً وتعليمياً.[142]

لقد أدى انتهاء الحرب الباردة إلى انعدام التوازن في النظام العالمي الجديد نتيجة انهيار أحد الطرفين الأساسيين فيه، وهو الاتحاد السوفيتي السابق، كما أن هناك اعتقاداً بأن التوازن لم يعد موجوداً حتى عند المستويات الإقليمية للقوة؛ لأن ضمور عاملي القوة والأيديولوجيا في السياسة الدولية قد دفع معظم الدول إلى انتهاج الواقعية في علاقات بعضها ببعض بعيداً عن الخطابات السياسية والأيديولوجية السابقة التي قد تقيد المصالح الوطنية والقومية لتلك الدول؛ وبعبارة أخرى اتجهت الدول إلى منح الأولوية لتوازن المصالح في علاقاتها بغيرها على حساب توازن القوى.[143]

وأعتقد أن التعامل مع فرضية انتهاج الواقعية في العلاقات الدولية ينبغي أن يتم بحذر؛ لأن هناك شواهد - على الأقل على المستوى الإقليمي العربي -

تبرهن على استمرارية طغيان الخطاب السياسي الأيديولوجي على حساب مصالح الدول في مناطق كثيرة من العالم. ولعل العراق خلال فترة حكم الرئيس الأسبق صدام حسين التكريتي، وليبيا خلال حقبة الرئيس السابق معمر محمد القذافي Muammar Muhammad al-Gaddafi كانتا تعدان مثالاً ساطعاً على طغيان الخطاب السياسي الأيديولوجي على حساب مصالح الدول والشعوب.

ومع أن أغلب الباحثين المتخصصين في العلاقات الدولية يختلفون فيما بينهم في تحليل أبعاد السياسة العالمية عقب انتهاء الحرب الباردة، فإنهم يتفقون بصورة متزايدة على الفكر السائد بشأن القطبية الأحادية، وسواء كانوا يعتقدون أن البنية الحالية على وشك التحول من حالة القطبية الأحادية أو أنها تحولت بالفعل، فإنهم يعتقدون أن هذه البنية تميل إلى إيجاد صراعات، حيث تسعى الدول الأخرى إلى إحداث ثقل مضاد للقوة المتغطرسة للدولة المسيطرة.[144] ويشكل الافتراض القائل إن القطبية الأحادية لا تؤدي إلى الاستقرار، محور الجدل الواسع المثار حول طبيعة السياسة العالمية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، منذ عام 1991 حتى الآن.[145]

وإذا كنت قد تناولت فيما سبق ما يدور من جدل حول قيادة العالم في مرحلة ما بعد القطبية الثنائية، فإن من الضروري أن أعرّج على بعض الظواهر التي أفرزتها حقبة الحرب الباردة أيضاً، حيث أصبحت الدول الضعيفة أو الفاشلة المشكلة الأكثر أهمية في النظام العالمي الجديد؛ لأن هذه الدول باتت ترتكب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وتهاجم جيرانها وتدفع بموجات كثيفة من الهجرة خارج أراضيها وتتسبب في كوارث إنسانية

ضخمة، بل أصبح واضحاً أن بعض هذه الدول تؤوي الإرهاب والإرهابيين أيضاً، ويمكنها إلحاق أذى بالولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول المتقدمة،[146] وهناك العديد من الأمثلة على ذلك، مثل عراق صدام حسين وسوريا والعديد من الدول الإفريقية، مثل رواندا وبوروندي وغيرهما.

ويلاحظ في هذا الإطار أن الغالبية العظمى من الأزمات العالمية التي ظهرت خلال الفترة بين سقوط جدار برلين في 9 نوفمبر 1989 واعتداءات الحادي عشر من سبتمبر 2001، قد تمركزت بالفعل حول الدول الفاشلة أو الضعيفة، ويمكن في ذلك الإشارة إلى قائمة طويلة من الدول مثل الصومال وكمبوديا والبوسنة وكوسوفا ورواندا وليبيريا وسيراليون والكونغو وتيمور الشرقية وأفغانستان والعراق. وقد شهدت معظم هذه الدول تدخلات دولية، وانتهى الأمر في بعضها إلى الاستيلاء فعلياً على السلطة، وإبعاد الحكام المحليين عن الحكم لتفادي وقوع مزيد من الانتهاكات لحقوق الإنسان، مثلما حدث بالنسبة إلى نظام حكم الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين التكريتي.[147]

ويرى يوشيهيرو فرانسيس فوكوياما Yoshihiro Francis Fukuyama أن منطق السياسة الخارجية الأمريكي منذ اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر 2001 قد وضعها في موقع تتحمل بموجبه مسؤولية حكم الدول الفاشلة،[148] إذ اعتبر فوكوياما أنه برغم النفي الأمريكي المتكرر لأي توجهات إمبريالية، فإن الولايات المتحدة الأمريكية قد عبرت عن هذه التوجهات صراحة في خطاب الرئيس السابق جورج ووكر بوش (الابن) في كلية ويست

بوينت العسكرية West Point Military Academy خلال الأول من شهر يونيو 2002، حيث ذكر أنه "يجب على الولايات المتحدة الأمريكية الكشف عن الخلايا الإرهابية في 60 دولة أو أكثر باستخدام أي وسيلة مالية أو استخباراتية أو أمنية".[149] وفي واقع الأمر تحدث الرئيس السابق بوش (الابن) في خطابه هذا عن رؤية أمنية واسعة ومختلفة عن الإدارات الأمريكية السابقة حين قال إن "كل الدول التي تلجأ إلى العدوان والإرهاب ستدفع الثمن"،[150] مؤكداً أن "واشنطن لن تترك أمر سلامة الولايات المتحدة الأمريكية وسلام العالم تحت رحمة بضعة إرهابيين وحكام مستبدين".[151]

وكذلك وردت هذه التوجهات في إعلان استراتيجية الأمن القومي في الولايات المتحدة الأمريكية 2002، حيث تبنت هذه الاستراتيجية مبدأ الحرب الوقائية Preventive War، الأمر الذي وضعها عملياً في موقع يخولها حق حكم الشعوب المعادية في الدول التي تشكل لها تهديداً إرهابياً، وكانت حربا أفغانستان والعراق نموذجين لذلك.

العولمة والنظام العالمي الجديد

إذا كانت الحرب الباردة محطة تاريخية مهمة ضمن مراحل تطور النظام العالمي الجديد، فإن من الصعب - في رأيي - مناقشة المنعطفات الفارقة في هذا الشأن من دون التطرق إلى أثر ظاهرة بالغة التأثير في النظام العالمي الجديد مثل العولمة، التي تفرز بحكم طبيعتها صراعاً تنافسياً، وترغم الدول على التعديل الدائم لسياساتها ومبادئها حتى يتسنى لها أن تظل منافسة ومبدعة في السوق العالمية، حيث إن المعلومات والتقنية قد جعلتا اقتصاد المعرفة Knowledge Economy العملة المشتركة في النظام العالمي الجديد.[152]

وقد بدأ استخدام مصطلح العولمة في النصف الثاني من القرن العشرين وشاع استخدامه تحديداً خلال حقبة الثمانينيات من ذلك القرن، أي إن الظاهرة تكاد تتزامن في معطياتها ومظاهرها مع الحقبة الزمنية التي شهدت انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي السابق، وربما يفسر هذا عدم منحها أولوية لدى بعض الباحثين عند الحديث عن مسارات النظام العالمي الجديد والمنعطفات التاريخية الحيوية ضمن هذه المسارات.

وتعد ظاهرة العولمة من السمات الأساسية للنظام العالمي الجديد، وهي تقوم بدور متعاظم في تكريس وجود هذا النظام. والعولمة تعني في أبسط معانيها جعل الشيء على مستوى عالمي، أو تعميم نمط من الأنماط الفكرية والثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية الذي تختص به جماعة معينة أو أمة معينة على العالم كله. أما العولمة في أدق معانيها، فهي تعني أن هناك توجهاً نحو تعميق الرأسمالية بعد انتشارها جغرافياً، وزيادة الاعتمادية العالمية على الفكر الرأسمالي.[153] ومعنى ذلك أن العالمية لم تعد تقتصر على التوزيع والتبادل، بل تعدت ذلك إلى ما هو أعمق وأسبق، أي الإنتاج وإعادة الإنتاج، محدثة بذلك تحولاً عالمياً نحو الرأسمالية، في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها وفي ظل سيادة نظام عالمي جديد للتبادل غير المتكافئ.[154]

وثمة تعريف آخر للعولمة يرى أنها "المرحلة الراهنة من تطور النظام الرأسمالي العالمي الذي تسعى فيه دول المركز إلى إزالة كل العقبات والقيود التي تحول دون اقتحام السلع ورؤوس الأموال خارج حدودها الوطنية، باعتبارها ضرورة أساسية لاستمرار تراكم رأس المال".[155] وقد ظهرت هذه الضرورة مع

احتدام أزمة الرأسمالية في صعيدها المحلي، حيث تفاقمت البطالة وزادت أزمات تصريف الإنتاج محلياً، وتدنت معدلات الربح في قطاعات الإنتاج السلعي، وتزايد العجز في الموازنة العامة، وتردّت معدلات الاستثمار والنمو... إلخ.[156]

ويمكن القول إن العولمة في مضمونها هي سيطرة النموذج الثقافي الغربي الأمريكي على سائر العالم، من خلال عولمة نظامها الاقتصادي الحر، ومن ورائه سيطرة الثقافة الغربية على سائر الثقافات كبعد آخر من أبعاد العولمة، بواسطة استثمار مكتسبات العلوم والتقنيات الحديثة في مجال الاتصالات.[157] وبرغم أنني أتفق مع الفكرة العامة من وراء انتشار العولمة، فإنني لا أميل في الوقت ذاته إلى الربط بين العولمة والتبعية، وما يطرحه كثير من المثقفين والنخب العربية حين يربطون بشكل مباشر بين العولمة ومفاهيم مثل السيطرة والهيمنة وغير ذلك من مفاهيم يقصد بها الإشارة إلى خضوع الدول النامية للنفوذ الغربي بشكل عام والأمريكي خاصة. وأعتقد أن التهديد الحقيقي الناجم عن العولمة ينبع من تهديدها لمبدأ سيادة الدولة، الذي يواجه منذ نحو عقدين من الزمن تهديداً يختلف كلياً عن التهديدات السابقة على مر القرون والعصور. فسيادة الدولة باتت تواجه تهديداً حقيقياً من العولمة الاقتصادية وتحرير الأسواق والنمو الهائل للمبادلات التجارية الدولية والموجات المتلاحقة من الثورة التقنية في عالم الاتصال والمواصلات وأثرها في حركة الرساميل والاستثمارات، ومن ثم تنامي أسواق مالية لا حدود لها، ولا تراعي مصالح الدول الاقتصادية والتجارية.[158] ولاشك في أن السيادة بمفهومها الوستفالي التاريخي لم تعد تتفق مع حركة الاستثمارات والتجارة والاقتصاد

العالمي، وبالتالي فإن المسألة لا تتعلق بإشكالية العولمة والتبعية، بل باستمرارية النظام الذي أقرته معاهدة وستفاليا والقائم على مبدأ السيادة، بمعنى إعادة تعريف السيادة وفق المتغيرات الدولية الجديدة، باعتبارها تنتمي إلى حقبة تاريخية معينة وصيغت من أجل التمييز المطلق بين الداخل (الشؤون الداخلية) والخارج (الشؤون الخارجية أو علاقات الملوك والشعوب). ولكن هذا التمييز بين الداخل والخارج قد طرأت عليه التباسات عديدة في ظل متغيرات الوفرة الاتصالية القائمة، وباتت التساؤلات تطرح حول ما إذا كانت مؤسسة الدولة-الأمة Nation–State أصبحت من الماضي، أو من بقايا حقبة تاريخية محددة مضت وانتهت.[159] وبناء على ما سبق، فإن تطوير مضامين مبدأ السيادة قد يسهم في تفكيك إشكالية العولمة والتبعية، وبما يوفر للدول النامية فرص الاستفادة من العولمة، من دون الإخلال بمبدأ السيادة الاقتصادية لهذه الدول وما يضمنه هذا المبدأ من حقوق في ثرواتها ومواردها الطبيعية، وفي استغلال هذه الموارد بما يتفق مع حق شعوبها في التنمية.[160]

ويذهب بعض المفكرين إلى القول إن العولمة الرأسمالية الجديدة ما هي إلا مرحلة جديدة قديمة، ويرى أصحاب وجهة النظر هذه أن الدعوة إلى حرية السوق كانت في حقيقة الأمر الأساس الموضوعي الذي قام عليه النظام العالمي حتى لحظة تصدعه وانفجار وحدته مع الثورة البلشفية في أكتوبر عام 1917، وأن حرية السوق هذه هي علاج لجميع مشكلات العالم.[161] ومن ناحية أخرى، فهي مرحلة جديدة، لأنها محاولة لقيام الليبرالية على الأساس الموضوعي العالمي الجديد الذي يختلف اختلافاً مهماً عن الأساس الموضوعي

الذي قامت عليه ليبرالية القرن الماضـي، نظراً إلى المستويين العلمـي والتقنـي اللذين وصل إليهما تطور المجتمع البشـري في الوقت الراهن.[162]

وفي ظل تصاعد ظاهرة العولمة، أصبح مفهوم الدولة يعيش أزمة ومأزقـاً شديدين بسبب تعرض الدولة للمنافسة من قبل لاعبين يزدادون عدداً وقـوة، فنحن الآن إزاء ظاهرة شـركات جبارة متعددة الجنسيات، عـابرة للقوميـات، وتعمـل عـلى تكييـف مختلـف الـنظم والسياسـات الاقتصـادية في العـالم مـع احتياجاتها هي، ومع تصورها لما يجب أن تكون عليه حال الأسـواق. وهـي إذ تتحكم في تقنيات ثورة المعلومات والاتصالات من واقع الاستئثار بالنصـيب الأكبر الذي تنفرد به في الإنفاق على البحوث والتطوير، تفرض الآن، بل منـذ التسعينيات من القرن الماضـي، على اقتصادات العالم ودوله ومجتمعاتـه إعـادة التكيف مع مظـاهر العـالم الجديـد ومعطياتـه لإعـادة تشـكيله تحـت مسـمى العولمة.[163]

وليس خافياً أن الشـركات المتعددة الجنسيات كانت اللاعب الرئيسـي وراء إنشاء منظمة التجارة العالمية World Trade Organization – WTO، عـام 1995 خلفاً لاتفاقية الجات، من أجل الـدفع بقـوة في اتجـاه تحريـر الأسـواق والتجـارة العالمية وتدفقات السلع والمنتجات والأموال السائلة والأوراق المصـرفية والمـواد الإعلامية والإعلانية والدعائيـة. ويبـدو لأول وهلـة أن هـذا التحريـر أصـبح يتجاوز قدرات الدولة–الأمة Nation–State وصلاحياتها وسـلطاتها، وأصـبح الكثيرون يظنون أن العولمة ستجلب معها سلعاً أو منتجات استهلاكية وترفيهيـة واستثمارات عديدة، وسـتكون هنـاك نتـائج إيجابيـة لانـدماج الأسـواق الماليـة

والبورصات العربية في البورصات العالمية، في حين أن ما يحدث هو تكريس لتبعية تقنية وعلمية ومالية وثقافية للمناورة السياسية، أو لمحاولة استثمار التناقضات والخلافات بين الدول الكبرى الغربية، وبالتالي تنامي ضعف القدرة على صناعة القرار السياسي الوطني والقومي.[164]

لقد حدث تقليص كبير في دور الدولة-الأمة Nation-State، في سياق محاولة تذويب الحدود بين الكيانات السياسية. وقد تعزز هذا الأمر مع الثورة التي حدثت في مجال الاتصالات والمعلومات.[165] وكان من نتائج ذلك أن الحكومات الوطنية لم يعد في مقدورها أن تتحكم، كما كان الوضع سابقاً، في المسار الاقتصادي الذي أصبح يخضع لآليات السوق، وأصبح على هذه الحكومات أن تتقاسم سلطاتها ونفوذها مع فاعلين آخرين، مثل المنظمات غير الحكومية والشركات والمنظمات الدولية.[166] وقد كان من أهم ما جاء في سياق ظاهرة العولمة، دعم عملية الإنتاج والتبادل في ظل تنامي الابتكارات التقنية، وفي إطار المنافسة بين القوى العظمى، وهو ما عرف بالعولمة الاقتصادية.[167]

وفرضت التداعيات التي نجمت عن العولمة على دول الجنوب، ومن ضمنها دول العالم العربي، أن ترخي قبضتها تدريجياً على شؤونها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية،[168] من خلال التخلي عن بعض مظاهر سيادتها، وتسليم بعض أدوارها طائعة مختارة إلى قوى خارجية ممثلة في مؤسسات مالية عالمية، لها توجهات الشركات المتعددة الجنسيات نفسها، لينطبق وصف "الدولة الرخوة"[169] على العديد من الأقطار العربية.[170]

وفي السياق نفسه، فإنه في ظل العولمة، أصبحت الدول النامية، بما فيها الدول العربية، تعاني وضعاً غير متكافئ لها في الاقتصاد العالمي، وأخذ هذا الوضع يتدهور فترة بعد أخرى تحت تأثير سرعة اندفاع قطار العولمة والتحرير المتسارع لاقتصادات هذه البلاد ودمجها في الاقتصاد العالمي.[171] وهذا الدمج والتحول المفاجئ والالتزام الباكر بقواعد العولمة والليبرالية والتحرير الاقتصادي كانت له نتائج سلبية، وأحياناً مدمرة على اقتصاد البلدان النامية ومنها الدول العربية، حيث وضع الكثير من العقبات في وجه تنميتها، وأفقدها القدرة على حماية صناعاتها الوطنية، وأدى إلى ارتفاع تكلفة الحصول على المعرفة والتقنية المتطورة، وتعرضها للمنافسة غير المتكافئة مع الواردات الأجنبية، واحتمال استيلاء الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات على المشروعات الوطنية والمجالات الأساسية، ما سيدفع، وذلك هو الأخطر، إلى تقليص قدرة البلاد النامية على صياغة وتصميم سياساتها التنموية والتجارية وغيرها من السياسات، بعد أن انتقلت عملية صنع الكثير من القرارات من مستواها الوطني إلى منظمة التجارة العالمية World Trade Organization – WTO.[172]

إضافة إلى ذلك، فإن العولمة قد أدت إلى بروز عدد من القوى العالمية والإقليمية والمحلية الجديدة، التي أخذت تنافس الدول القومية في المجال السياسي. ومن أبرز هذه القوى: التكتلات التجارية الإقليمية، ومناطق التجارة الحرة وتكتلات اقتصادية إقليمية مثل الآسيان والنافتا وغيرهما، إلى جانب المؤسسات المالية والاقتصادية والتجارية الضخمة مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، والشركات

المتعددة الجنسيات؛[173] حيث أصبحت هذه المؤسسات من الضخامة والقوة بما يؤهلها لفرض إرادتها وسياساتها على دول العالم، ويسمح لها برسم الخريطة الاقتصادية للعالم برمته، بمعنى أن الدول القومية فقدت دورها الأساسي في وضع أجندة نشاطها الاقتصادي، ما يعني فقدها جزءاً مهماً من سيادتها.[174]

وبطبيعة الحال، فإن الولايات المتحدة الأمريكية التي تسيّدت قمة النظام العالمي الجديد، عقب نهاية الحرب الباردة، وتفكك الاتحاد السوفيتي السابق رسمياً في 25 ديسمبر عام 1991، عملت على تعميق ظاهرة العولمة، من أجل محاولة فرض النموذج الأمريكي على العالم.[175]

وفي ظل تنامي ظاهرة اقتصاد المعرفة في ظل العولمة،[176] لم يعد بمقدور الدولة تحصين نفسها أمام غزو سلع وخدمات قادرة على اختراق الحدود، بما تحمله من انعكاسات خاصة بالتحريض والتمرد على سلطات الدولة.[177] وأدى نمو ظاهرة التواصل المعرفي بين المجتمعات المختلفة في ظل العولمة إلى خلق ما سمي المجتمعات الإلكترونية، وهذا الأمر أوجد نوعاً من الولاء يتجاوز الحدود الإقليمية للدولة، ما أثر بالتبعية سلبياً في الولاء الوطني.[178]

وقد ازدهر النقاش حول العولمة عقب تفكك ما كان يعرف بالكتلة الاشتراكية، وسقوط الستار الحديدي عن مجتمعات ودول اعتادت لعقود أنماطاً مختلفة من الحياة والممارسات السياسية والاقتصادية والتعليمية والثقافية، ثم وجدت نفسها فجأة وجهاً لوجه مع مظاهر العولمة وتجلياتها، وما يرتبط

بذلك من بروز المخاوف من الهيمنة؛ لأن العولمة نشـرت الإحساس بأن القوي - ليس في المجال العسكري والتقني والثقافي فقط - سوف يهيمن تلقائياً على الضعيف.

إن الاقتصاد القوي سوف يهيمن على الاقتصادات الأضعف، ويغزو الأسواق ويزدهر على حساب فرص النمو في هذه الاقتصادات؛ وما ينطبق على الاقتصاد ينطبق على جوانب الحياة الأخرى مثل التعليم والثقافة والسياسة والتطور التقني والمؤسسي وغير ذلك؛ وباتت الإشكالية هي: هل نطلب من الدول المتقدمة أن تبطئ وتيرة تقدمها كي تتمكن الدول الأقل تقدماً من اللحاق بها، أم نطلب من الدول المتخلفة أن تقوم بقفزة مفاجئة إلى الحداثة كي تتساوى مع الدول المتقدمة؟[179] وقد أدى بروز هذه الإشكالية إلى نتيجتين: الأولى، تنامي المخاوف من آثار العولمة وتبعاتها، والثانية، تنامي الجدل والنقاشات حول كيفية معالجة هذه الإشكالية في ظل تزايد اتساع الفجوة بين الدول المتقدمة والدول الأقل تقدماً، فضلاً عن البحث عن سبل للحد من تأثيرات الهيمنة بعد أن تحولت العولمة من مربع المشاركة وتبادل الخبرات والمعارف إلى رسالة للهيمنة واستغلال الفرص الجديدة، ما تسبب، في رأي بعض الباحثين، في إذكاء ظواهر سلبية مثل العنف والإرهاب.[180]

ومن وجهة نظري، فإن التأثير الأساسي للعولمة في بنية النظام العالمي الجديد يكمن في الدور الذي لعبته في إعادة صياغة العديد من المفاهيم والممارسات التي ظلت مستقرة لعقود، فقد أعادت العولمة تعريف مفاهيم عدة ذات صلة وثيقة بالنظام العالمي الجديد، وذات تأثير عميق في بنيته مثل الدولة

الوطنية والسيادة والحدود بالمعنى السيادي والسياسي والمواطنة، حيث اهتزت هذه المفاهيم تحت ضغط تأثيرات العولمة وكانت أحياناً على شفا الانهيار.[181] ويشير باحثون إلى أن علاقة العولمة بالمصالح القومية للدول، أي ببنية النظام العالمي الجديد، لها مظاهر محددة تبدو كما يلي:[182]

1. تُوفر التطورات التقنية في المجال العسكري لبعض الدول، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، إمكانية الوصول إلى أهداف في أي نقطة في العالم وتدميرها، ونتيجة لذلك، فإن الدول الأضعف عرضة للتهديدات الشديدة واستخدام القوة من قبل قوى بعيدة بطرق لم تكن ممكنة في الماضي، وهذا الأمر مرتبط بالتقدم الهائل في تقنية الاتصالات.

2. إن التقدم في تقنية أسلحة الدمار الشامل، بالإضافة إلى شبكات النقل العالمية، مكّن الإرهابيين أو الدول الداعمة للإرهاب من أن يسببوا دماراً في دول قوية، بشكل لم يكن من الممكن تخيله في الماضي؛ فسهولة الحصول على أسلحة الدمار الشامل مع سهولة انتقال الأفراد أوجدت نقاط ضعف جديدة تهدد الأمن القومي في الدول القوية والضعيفة على حد سواء.

3. إن تآكل سيادة الدول وتراجع أساليب الحماية التقليدية التي كانت تعمل ضد التدخل في الشؤون الداخلية للدول، لهما أسباب عدة، ولكنهما يرتبطان أساساً بالعولمة وثورة الاتصالات، ولاسيما عولمة المعلومات حول الأحداث، أو ما يعرف بـ"ظاهرة سي إن إن CNN Syndrome"،[183] ومن بين نتائج ذلك أن هناك وعياً عالمياً متزايداً بالأحداث البعيدة التي

كانت تمر في الماضي من دون أن تثير أي مشاعر، ولاسيما في الدول الغنية، للقيام بعمل ما. ووفقاً لذلك، فإن ضغط الرأي العام في دولة ما لا يؤثر في الحكومة فحسب، بل يؤثر في حكومات دول أخرى أو مواطنيها أيضاً. وقد رأينا ذلك بالفعل في المواقف السياسية للدول الكبرى تجاه الأحداث الداخلية في دول عربية عدة خلال السنوات الأخيرة.[184]

4. تسمح عولمة المعلومات للجمهور بمعرفة الأحداث الحربية في غرف معيشتهم والحكم على أداء قواتهم على الأرض أو في الجو، وتقدير مستويات الخسائر البشرية وإصابات المدنيين، ومن ثم بات من يديرون الحروب يمنحون أهمية متزايدة لمسارح العمليات ويتدبرون الملاحظات، وبات الإعلام عنصراً فاعلاً في إدارة الصراعات. ورأينا في السنوات الأخيرة كيف تنقل الحروب والتظاهرات والاحتجاجات على الهواء مباشرة من أي منطقة في العالم إلى مختلف الأرجاء، ولم يعد الأمر مقتصراً على شبكات عالمية مثل سي إن إن التي كانت صاحبة أول بث تلفزيوني مباشر في التاريخ لعمليات عسكرية، وذلك في حرب تحرير الكويت عام 1991.

5. سمحت الشبكات العالمية للاتصالات والتجارة للنخب بالتعرف على أفضل البضائع والسلع والتقنيات، ما أسهم في إيجاد وعي عالمي بالطلب على السلع التي يفضلها المستهلكون. ونظراً إلى أن الأداء الاقتصادي والقاعدة التقنية للمجتمع هما البنية التحتية للقدرة العسكرية، يتعين على الدول التي تسعى إلى تطوير قدراتها العسكرية الكافية لتؤكد بقاءها

واستقلالها، أن تتماشى مع التدفق العالمي للتقنيات المتفوقة، وهذا لا يشمل المعلومات الصلبة فقط، بل يشمل المعلومات اللينة أيضاً،[185] كالوصول إلى الإنترنت بالنسبة إلى القادرين على تطوير المعلومات أو المشاركة في أسواق المال، بمعنى أن تطوير القدرات العسكرية بات مرتبطاً بتطوير الدول لقدراتها المعلوماتية وبنيتها التحتية على شبكة المعلومات، وإتاحة حرية الوصول إلى هذه الشبكة لأوسع شريحة من المتخصصين لضمان الاستفادة من المهارات الفردية والقدرات البشرية المتاحة لديها في مجالات الأمن القومي جميعها.[186]

6. ظهور القضايا العابرة للأمم والحدود كتجارة المخدرات والإرهاب والأوبئة والتهريب والجريمة المنظمة والاحتباس الحراري والاتجار في البشر، وهذه النوعية من القضايا تمثل تهديدات يمكن أن تنال من شرعية الحكومات، وتهدد الممرات البحرية وسلامة المواطنين في الداخل والخارج، على اعتبار أن آثار هذه الأنشطة باتت عالمية، فالاتصالات وتقنيات الشحن أحدثتا ثورة في التجارة العالمية، ولكنهما في المقابل قللتا العوائق والتكاليف بالنسبة إلى الإرهابيين ومنتجي المخدرات وتجارة البشر، ما يعني أن التلاقي بين العولمة وتقنيات المعلومات قد وفر للأفراد والمجموعات قوة خارقة في جميع أنحاء الأرض لمتابعة أهداف بناءة وأخرى تخريبية.[187]

7. كان تعاظم دور الشركات الدولية المتعددة الجنسيات، أبرز ما أحدثه تنامي ظاهرة العولمة، وهذه الشركات تعد تجسيداً للرأسمالية

المخططة.[188] ويقوم هذا التخطيط على نخبة إدارية مستقلة ذاتياً تعمل على مغالبة ظروف عدم اليقين، وبالتالي التحكم إلى أقصى حد ممكن في مستقبل الشركة. ويمثل هذا الجانب، أي التخطيط والتنظيم، أحد أسباب الخطورة الواضحة للشركات العابرة للقومية على مستقبل الدول القومية، ليس نتيجة امتلاكها أدوات أرقى من الدول من حيث التخطيط والتنظيم فقط، وإنما لاقتران هذا التخطيط والتنظيم الفعال بالسيطرة على موارد كثيرة، واتساعها إلى مجموعة كبيرة من أنماط الأنشطة أيضاً.[189] وقد أصبح لرؤساء هذه الشركات من النفوذ والتأثير ما يوازي، وربما يفوق، تأثير رؤساء الدول. ولا يتأخر هؤلاء عادة في نشر القيم الثقافية التي يؤمنون بها، بل في معاقبة من يخالفهم عبر تسليط ذلك الغول الذي يقفون على رأسه والذي يسمى الشركات العملاقة، وهو ما دفع شيستر جيمس كارفيل (الابن) Chester James Carville, Jr.، مستشار الرئيس الأمريكي الأسبق وليام جيفرسون "بيل" كلينتون، إلى القول: في السابق كنت أتمنى أن أكون رئيساً أو بابا، أما الآن فإني أود أن أكون مسيطراً على سوق المال، إذ سيكون بإمكاني أن أهدد من أريد.[190]

8. بروز دور التكتلات الاقتصادية الدولية العملاقة، ومن أبرزها تأثيراً في الوقت الراهن مجموعة بريكس BRICS، حيث كان تنامي دور التكتلات الاقتصادية الدولية العملاقة انتصاراً لقيم الرأسمالية السائدة في الغرب بعد هزيمة الشيوعية. وقد جاءت التحولات الجديدة في العلاقات الدولية إثر الفراغ الذي تركه انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة، لتصبّ في سبيل استكمال مقومات هيمنة النظام الرأسمالي العالمي

على مقدرات شعوب العالم،[191] في إطار ظاهرة العولمة الراهنة التي جعلت من كوكبنا كله مجتمعاً عالمياً. وهي تحولات تعبر عن عملية الاستقطاب الملازم للتوسع العالمي للرأسمالية الذي رافقها على مدى القرون الخمسة الماضية من تاريخها، وسيلازمها في أفق مستقبلها المنظور كله ما دام العالم سيظل مرتكزاً على مبادئ الرأسمالية، إذ إن هذا الاستقطاب يتفاقم من مرحلة إلى أخرى.[192] فقد تمثل أحد أبرز التطورات التي شهدها النظام العالمي الجديد في نهاية الصراع بين الاشتراكية والرأسمالية، بما يشبه الهزيمة الكاملة للشرق والانتصار الكامل للغرب.

وترجع هزيمة النموذج الاشتراكي السوفيتي إلى تفوق النظام السياسي الديمقراطي في الغرب، مقابل جموده وشموليته في الشرق.[193] وكذلك تفوق نظام السوق والنظام المالي والاقتصادي الليبرالي الغربي، كما أن السياسات المتطرفة للرئيس الأمريكي الأسبق، رونالد ويلسون ريجان Ronald Wilson Reagan – 20 يناير 1981 حتى 20 يناير 1989 – كان لها الفضل في تسريع التحولات الهائلة التي لحقت بالاتحاد السوفيتي السابق، وأدت به في النهاية إلى التخلي عن الاشتراكية. هذا بالإضافة إلى التدهور الاقتصادي والفشل في اللحاق بالثورة التقنية الثالثة أو ما يعرف بعصر ما بعد الصناعة post-industrial أو ما بعد الحداثة post-modernism، فضلاً عن جمود الإدارة الاقتصادية.[194] ومن هنا، لم يكن من الغريب أن تقترن الدعوة الأمريكية إلى نظام عالمي جديد بالدعوة إلى الانتقال إلى اقتصادات السوق، انطلاقاً من تصور أمريكي يرى أن الاقتصاد الرأسمالي هو الأفضل، وأنه يصلح لجميع دول العالم، باعتبار

الديمقراطيـة والـنهج الليـبرالي السياســي السـائد في الغـرب يمـثلان النموذج المطلوب الاقتداء به.[195]

9. تميز النظام العـالمي الجديـد بِسـمة أساسـية، تتمثـل في أن القـرن الحـادي والعشــرين يعـد عصــر ثـورة المعلومـات، فهـو يتميـز بالتـدفق الهائـل للمعلومات، حتى إنه أطلق عليه "عصـر الانفجار المعرفي"، فنحن نعيش ثورة المعلومات من حيث وفرتها وطرق جمعها وتدفقها واسـترجاعها.[196] وتعد الثورة التقنية الثالثة المشار إليها سلفاً هي المقدمة الضـرورية لكل ما يحدث في العالم من تغيرات بعد الحرب العالمية الثانية، الذي كـان مسـتقراً على مفاهيم وسياسات تعامـل معهـا الكثـيرون عـلى أنهـا مقـولات شـبه ثابتة.[197] ويقصد بثورة الاتصالات، تلـك التطـورات التقنيـة في مجـالات الاتصالات التي حدثت خلال الربع الأخير من القرن العشـرين، والتـي اتسمت بالسـرعــة والانتشــار والتـأثيرات الممتــدة في مجـال الاتصـال الجماهيري من الرسالـة إلى الوسيلة، إلى الجماهير داخل المجتمع الواحد أو بين المجتمعات.[198] ومن المؤكد أن ثـورة المعلومـات وتقنيـة الاتصـالات Revolution in Information and Communications Technology أعادت صياغة عالمنا بما يفترض عقلية جديدة للتعامل مع الواقع الجديـد، فالعالم يعيش تغيراً نوعياً في جميـع أوجـه الحيـاة: في الاقتصـاد والسياسـة والثقافة والتعليم والعلاقات الاجتماعية.[199] لكن، بينما يمـر بعـض العـالم بمرحلة متطورة من الثورة التقنية يقبع بعضه الآخر في الظل ويتعثر منجزه التقني بانتظار تجسير الفجوة الحضارية بـين عـالمين. ولاشـك في أن هـذه

الثورة المعلوماتية والتقنية استُغلت في غير أهدافها أحياناً، وفي أحيان أخرى تسببت في إيقاظ شبح الرقابة.

لقد وفرت وسائط الإعلام الحديثة لنا فرصاً لم تكن تتوافر للأجيال التي سبقتنا،[200] فشبكة الإنترنت تصدرت عالم المعلومات والاتصالات، وأنهت هيمنة وسائل الاتصال التقليدية؛ وهي وسيلة مذهلة للتطور والانتقال من تقنية إلى أخرى أحدث.[201] وهذا يتيح انتقال المعلومة بسرعة أكبر عبر شبكة الإنترنت، بحيث تجد طريقها إلى أي مكان وإلى أي إنسان من دون جواز مرور أو تأشيرة دخول، الأمر الذي يفتح أبواباً جديدة لدخول رياح التغيير الاجتماعي والتطور الاقتصادي والسياسي، كما يفترض منطق التطور.[202]

ولعل أهم ما أنجزته ثورة المعلومات والاتصالات، هو تحقيق الحرية الإنسانية بضغطة زر واحدة. فإتاحة الإنترنت لنشر كل ما نريده من جد وهزل، ومن مفيد وضار، حققت القسط الأكبر من حرية تدفق المعلومات، التي كانت البشرية تسعى إلى تحقيقها، منذ فجر التاريخ إلى يومنا هذا، ولكن القيود السياسية والاجتماعية والدينية والاقتصادية والثقافية، كانت تحول دون ذلك، وترى خروجاً على العُرف والمتبع في إزالة مثل هذه القيود.[203] وبذلك، انتفت العزلة الحضارية بفعل المكان والزمان، وأصبح ممكناً لكل إنسان على وجه هذه الأرض، في مشرقها ومغربها، أن يتواصل مع أي إنسان آخر في أي بقعة من هذه المعمورة، من

خلال وسائل التواصل الاجتماعي وبقية مظاهر ثورة الاتصالات وتقنية المعلومات.[204]

إن ثورة المعلومات والاتصالات، أفادت البشرية كثيراً، في سرعة تقدم مختلف العلوم، ما أتاح للعلماء أن يحققوا اكتشافاتهم بأسرع وقت ممكن، وبأدق وسيلة ممكنة. كما أنها قد أفادت البشرية،[205] حيث أدت إلى صناعة المواد الاستهلاكية الجيدة بأسعار رخيصة، كما نشاهد الآن، فيما تنتجه الصين من سلع ذات جودة عالية، وأسعار رخيصة. وفي ذلك مصلحة للبشرية ولاسيما ما يعرف بدول العالم الثالث. والأكثر أهمية من ذلك، أن ثورة الاتصالات والمعلومات قد أدت إلى نشوء أشكال جديدة تماماً من التفاعل الاجتماعي والاقتصادي وقيام مجتمعات جديدة.[206] وعلى عكس الثورة الصناعية التي شهدها القرن الماضي، فإن ثورة تقنية المعلومات والاتصال من شأنها الانتشار بشكل سريع والتأثير في حيوية الجميع. وتتمحور تلك الثورة حول قوة تقنية المعلومات والاتصالات التي تسمح للناس بالوصول إلى المعلومات والمعرفة الموجودة في أي مكان في العالم في اللحظة نفسها تقريباً.[207]

وإذا كان النظام الدولي يرتكز منذ بدايته التاريخية عقب معاهدة وستفاليا عام 1648 على مفهوم الدولة-الأمة Nation–State، فإن العولمة تؤثر في بنيته من هذه الزاوية الحرجة تحديداً، في ظل التفهم المتزايد للعولمة بأنها تلغي الحدود القومية وتوحد الاقتصادات والثقافات القومية والتقنيات والحكم. ومن هنا تتنامى التوقعات بتوسيع الهويات إلى ما وراء الحدود

القومية وصولاً إلى مجتمع عالمي مع زيادة الوعي بفوائد التعاون عبر الأمم ضمن هيئات إقليمية ومؤسسات عالمية. ويعتقد بعض المنظرين أننا نشهد نهاية الدولة-الأمة Nation-State في الفترة الحديثة،[208] التي تمثل عصراً تاريخياً جديداً يسيطر فيه نمو قوى السوق العالمية وقوى الاستهلاك، وهو المد الذي أصبح معارضوه من الحكومات والاقتصادات القومية لا حول لهم ولا قوة. ومع ذلك فهناك من يجادل في صحة هذه الأطروحات المستقبلية، ويشكك في إمكانية حدوثها، ويرى أنصار هذا التوجه أن الدولة-الأمة Nation-State لم تضعف بعد بصورة خطيرة، بموازاة انتفاء أي دليل على بروز الهوية العالمية التي ستحل محل إغراءات القومية العميقة. ويرى هؤلاء أن هناك احتمالات لحدوث تطورات بنيوية في الاقتصادات وحكم العالم من دون حدوث تدمير أساسي، وأن الدولة-الأمة تبقى اللاعب الرئيسي، وليس نشوء نظام عالمي جديد يسمو فوق الدول؛[209] بمعنى أن دور الدولة-الأمة لن يتلاشى نهائياً، بل سيتعرض لتغييرات وفقاً لما يواجهه من مؤثرات.

وإذا كان من الصعب الانتصار لوجهتي النظر هذه أو تلك اللتين طرحتهما سلفاً، باعتبار أن عامل الزمن قد يكون كفيلاً بترجيح كفة أي منهما، فإن هناك حقائق من الصعب القفز عليها في ما يتعلق بتأثيرات العولمة في النظام العالمي الجديد، منها أن العولمة تجلب من دون شك معها دعوات متزايدة للتنسيق العالمي والعمل الجماعي، وتقود الأسواق المتسعة إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين الدول،[210] كما أن أحد عناصر فاعلية الاتصالات وتقلص كلفتها، باعتبارها أحد تجليات العولمة،

يعتمد بشكل قوي على وجود تعاون عالمي. ومنها أن هناك تحديات، مثل: الاحتباس الحراري والتغير المناخي، تدفع باتجاه ضرورة العمل الجماعي العالمي أيضاً، من زاوية أن توفير فرص العيش الكريم للبشر في العالم أجمع بات أكثر ارتباطاً بالعمل التعاوني المستمر لمعالجة الإشكاليات والتحديات العالمية ما دامت لا تفرق بين الأمم والشعوب والدول، وما دام الأمن بمفهومه الشامل يتخطى الحدود الوطنية ويرتبط ارتباطاً شاملاً بالدول جميعها.[211]

وبناء على ما سبق، يمكن القول إن النمط الذي ستختاره الدولة-الأمة Nation-State عند تحديد دور المؤسسات العالمية في الاستجابة للمشكلات سيسهم بدور بارز في تأطير دور الدولة-الأمة مستقبلاً. إذ يمكن للدولة-الأمة الإحجام عن القيام بأي عمل، وترك الاحتمالات مفتوحة حتى تتطور المبادئ أو آليات التنسيق الأخرى من خلال شبكات المنظمات الحكومية وغير الحكومية. وربما تسعى هذه الدول إلى الاستجابة للمشكلات العالمية من خلال تشريعات محلية أو بتنسيق الإجراءات المحلية مع تلك القائمة في الدول الأخرى، وربما تلجأ إلى التعامل مع دول أخرى مباشرة لتطوير استراتيجيات للتعامل مع المشكلات العالمية، أو لتأسيس مبادئ عالمية بصورة مشتركة،[212] وفي جميع الأحوال يصبح خيار العولمة والعمل العالمي الإلزامي أكثر إلحاحاً في حال الحاجة إلى تبادل المعارف والإجماع والتفويض في الإجراءات والقرارات، ولكن من البديهي أن تتجه الدول في البداية إلى الخيارات التي تفرض أقل ما يمكن من قيود على سيادتها.

وفي المقابل، هناك من يرى أن المؤسسات الدولية التي أنشئت في أربعينيات القرن العشرين - مثل الأمم المتحدة وهيئاتها ووكالاتها الدولية المتخصصة في شتى المجالات - بعد حرب مختلفة تماماً ولمواجهة عدد من التهديدات التي تختلف عن تلك التي يواجهها العالم اليوم،[213] قد عفا عليها الزمن، وباتت غير مناسبة لمواجهة التحديات المعاصرة، ولابد من إصلاحها أو حتى إعادة ابتكارها، ولابد من إنشاء مؤسسات جديدة لمواجهة مشكلات وتحديات خارج نطاق المؤسسات العالمية القائمة أيضاً، وفي مقدمتها ما يعرف في الأدبيات السياسية بالتهديدات غير التقليدية.[214]

وقد حدث في القرن العشرين إحياء لفكرة الحكومة العالمية كرد فعل على الحربين العالميتين.[215] ويُعتقد أن الحجة المطروحة دوماً عند الحديث عن حكومة عالمية هي أن أفضل طريقة لإقامة النظام بين الدول هي الطريقة ذاتها التي يقام فيها بين الأفراد ضمن الدولة، أي وجود سلطة عليا، بهدف تحقيق حد أدنى من النظام، ولاسيما تجنب الحرب. ولكن منتقدي هذه الفكرة يرون أنها تتعدى على حريات الدول والأمم، كما أنها تعترض حريات الأفراد الذين لا يستطيعون، إذا كانت الحكومة العالمية مستبدة، الحصول على حق اللجوء السياسي في ظل أي حكومة بديلة.[216]

ويرى أصحاب هذا الطرح أن سيناريو الحكومة العالمية يقع داخل دائرة غير الممكن، بل غير المرغوب فيه، ويعتبر هؤلاء أن تصور وجود شعب عالمي يبدو مستحيلاً في ظل التنوع الهائل في الشعوب، ما يجعل أي شكل من أشكال الديمقراطية الليبرالية في الوضع العالمي الحالي غير قادر على تجاوز

العقبات القائمة.[217] وما يؤيد وجهة النظر هذه أن العالم لم يشهد قط حكومة عالمية، وأن الحديث عن حكم عالمي ليس عابراً في تاريخ النظام الحديث للدول، فدائماً كان هناك تيار يشعر بوجود حاجة إلى حكومة عالمية، ولدى هؤلاء الحجج التي يدافعون بها: إما على شكل مبدأ ينظر إلى الماضي ويدعو إلى العودة إلى الحقبة الرومانية أو ما يعرف بالدولة الجامعة Universal State، وإما على شكل مبدأ يتطلع إلى المستقبل عبر دولة عالمية تأتي نتيجة للتقدم.[218]

وفي ظل هذا الجدل البحثي المحتدم حول تأثيرات ظاهرة العولمة في بنية النظام العالمي الجديد، نعتقد أن هذه الظاهرة قد تلعب الدور الأبرز في بلورة شكل النظام العالمي الجديد خلال الحقب المقبلة، على الأقل لجهة أنماط التفاعلات بين أطراف النظام، وليس علاقات القوة بين هذه الأطراف، حيث يلاحظ وجود فيض كبير من النقاشات الغربية في هذا الاتجاه. ونشير هنا إلى رؤية طرحتها آن-ماري سلوتر Anne-Marie Slaughter[219] في كتابها **نظام عالمي جديد**، اعتبرت فيها أن الدولة-الأمة ليست الطرف الفاعل الوحيد في النظام العالمي الجديد، غير أنها لاتزال الطرف الأكثر أهمية، وأن الدولة ليست في سبيلها إلى الاختفاء، غير أنها مرشحة للانقسام إلى المؤسسات المكونة لها، وأن هذه المؤسسات تمثل المصالح القومية أو مصالح الدولة.[220] وترى سلوتر أن النظام العالمي الجديد للشبكات الحكومية[221] لن يحل محل البنية التحتية الحالية للمؤسسات الدولية، بل إنه يكملها ويقويها، وبهذا فهي تميل إلى الرأي القائل إنه يمكن تقسيم أدوار الدول لأغراض كثيرة وفي سياقات كثيرة لكنها تظل طرفاً فاعلاً تماماً عند الضرورة كما في

قرارات دخول الحرب.[222] وربما كانت هذه هي مفارقة العولمة كما يطلق عليها، حيث تظهر الحاجة إلى مزيد من الحكم على النطاق العالمي والإقليمي، في حين أن هناك رؤى موازية تميل إلى رفض مركزية اتخاذ القرار والسلطة بعيداً عن الشعوب المحكومة.[223]

وأعتقد أنه في ظل قوة حجة الآراء الرافضة لفكرة الحكومة العالمية فإن من الصعب الحديث عن بروز أي نمط لإدارة عالمية على حساب دور الدولة-الأمة Nation-State، بغض النظر عن انحسار أو تراجع هذا الدور، كما يصعب أيضاً الحديث عن نشوء عقد اجتماعي بين الدول لسبب بسيط هو أن الحكومات والدول التي لا تستطيع الاتفاق فيما بينها على منع الحروب أو درء الأخطار والتصدي للتهديدات المشتركة، سواء كانت أمنية أو بيئية أو سيبرانية، من الصعب عليها أن تتفق على عقد اجتماعي قائم على منح بعض صلاحيات هذه الدول واختصاصاتها، مثل الحفاظ على الأمن الداخلي لحكومة عالمية أو تفويضها في ذلك، فضلاً عن كمّ هائل من التساؤلات يحيط بهذه الفكرة، من مثل كيفية تشكيل هذه الحكومة واختصاصاتها وإدارتها.

ونحن نرى كيف أن هناك العديد من الهيئات العالمية لا تعمل بشكل حقيقي ولا تحقق المردود الذي كان متوقعاً لها بسبب تفاوت المواقف الدولية تجاهها. وفوق هذا وذاك فإن هناك طيفاً واسعاً من الدول، ولاسيما تلك التي كانت ترزح فترات طويلة تحت الاستعمار، لن يستسلم بسهولة لفكرة الانصياع لكيان عالمي يدير شؤون تلك الدول، وسيرى في ذلك حتماً ردة استعمارية جديدة بشكل مغاير، إذ كيف لهذه الدول التي تتوجس من مجرد

مظاهر للعولمة في تجلياتها الثقافية والاقتصادية والتجارية والتعليمية أن تنصاع لإدارة عالمية؟ فالمحبطون في العالم الثالث قد يرون أن المنظمات الدولية ليست سوى مقر للكلام والثرثرة، ولا طائل من ورائها، ولا تقدم نفعاً للضعفاء ولا تنصر المحتاجين، بل تحقق مصالح الدول القوية الغنية والمسيطرة على النظام العالمي الجديد فقط.[224] وهذا يفسر إلى حد كبير من وجهة نظري، الموقف الذي اتخذته المملكة العربية السعودية، حين اعتذرت في أكتوبر 2013 عن عدم قبول ترشيحها عضواً غير دائم في مجلس الأمن الدولي، احتجاجاً على موقف المجلس وأسلوب تعامله مع الأزمة في سوريا.

ويواجه هؤلاء المحبطون تياراً قوياً من النخب في الغرب يدفع باتجاه نزع السيادة عن الدول الفاشلة والمضطربة في مختلف أرجاء العالم درءاً للشرور التي تأتي من الفوضى الشائعة في هذه الدول، وهذا التيار مقتنع بأن التهديد الإرهابي على سبيل المثال يبرر اعتماد الغرب على الحرب الوقائية والاستباقية،[225] ويسعى إلى إيجاد نظام عالمي جديد يرتكز على العولمة ويتجاوز مبدأ السيادة الوطنية، وربما يبيح للغرب حق الاستيلاء على حكم تلك الدول لأسباب أمنية أو إنسانية.[226] ولا يختلف المنظرون الغربيون كثيراً في ذلك، فلا نكاد نجد فرقاً بين فوكوياما أو هنتنجتون والليبراليين الجدد، حيث يشترك في مثل هذه الأطروحات اليمين واليسار والوسط الليبرالي، وإن تباينت التبريرات والحجج بين كل فريق وآخر أحياناً، ما يعني أن الدفاع عن السيادة الوطنية للدول يبقى رهن قوة الدولة وامتلاكها مقومات الحفاظ على هذه السيادة كي تستطيع مواجهة أي محاولات للتدخل في شؤونها الداخلية لأي أسباب كانت؛ فالعالم في سعيه نحو التطور يتحد في رؤيته للأخطار

والتهديدات، ومن ثم لم يعد في مصلحة أي دولة أن ترعى الإرهاب العالمي مثلاً بحيث تمثل خطراً مشتركاً يوحد القوة العظمى والقوى الكبرى ضدها، كما لم يعد من المقبول دولياً اختراق أي نظام حكم مواثيق حقوق الإنسان أو ارتكاب انتهاكات من شأنها خرق القوانين والأعراف الدولية في هذا المجال، بحيث يصبح هدفاً للتدخل الدولي الإنساني بدعوى حماية المدنيين أو غير ذلك، ولاسيما في حالات معينة قد تتماهى فيها دوافع التدخل الدولي الإنساني مع مصالح القوة العظمى، مثلما حدث في دول مثل العراق وليبيا.

وعلى خلفية ما سبق، يمكن القول إن العولمة ليست أحد ملامح النظام العالمي الجديد في مرحلة ما بعد القطبية الثنائية فقط، بل تكاد تكون المحرك الأساسي له والفاعل الرئيسي في هذا النظام أيضاً، حتى إن هناك من يعتقد أن العولمة قد ورثت النظام الثنائي القطبية الذي دام طوال فترة الحرب الباردة، وستظل أحد أبرز العوامل الحاكمة لمستقبل النظام العالمي الجديد خلال المدى المنظور. ويرى هؤلاء أن العولمة حتمية كشروق الشمس وغروبها، وأنها أمريكية بما أن الولايات المتحدة الأمريكية هي مركز العالم وبؤرته.[227]

ولاشك في أن العولمة قد فرضت نفسها على الأجندة العالمية رسمياً من خلال "مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية" الذي استضافته الجمعية العامة للأمم المتحدة في مقرها في نيويورك، خلال الفترة ما بين 6 و8 سبتمبر 2000، تحت شعار "دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين"،[228] بحضور نحو 150 من القادة والرؤساء، وأقرت هذه القمة بأن العولمة "تيار لا يقاوم".[229] وقد تضمن تقرير الأمين العام للأمم المتحدة وقتذاك كوفي أنا أنان

Kofi Atta Annan فكرة رئيسية، مفادها أن العولمة ظاهرة متناقضة النتائج والأبعاد؛[230] فهي تحسن فرص المعيشة من حيث الدخل والتعليم والصحة، لكنها تخص بذلك قلة من الدول، وتزيد في تهميش ما عداها من الدول، كما أنها - العولمة - تفتح الحدود بين الدول، ما يتسبب في توسيع نطاق الجريمة المنظمة والإرهاب وغسل الأموال، ويسهل الاتجار في الأسلحة والمخدرات والبشر، كما أن العولمة تعبر عن التقدم العلمي والتقني، لكن في غياب الضوابط يجري التعدي على حق الإنسان في بيئة نظيفة، كما يستفيد المنحرفون بابتداع أنماط جديدة من الأعمال غير المشروعة مثل جرائم الإنترنت وفيروسات الحواسيب.[231]

إن من الأمور المؤثرة - من وجهة نظري - في العلاقة بين ظاهرة العولمة والنظام العالمي الجديد أن أحد تجليات هذه الظاهرة، وهو انتشار شبكات المعلومات، قد تحول إلى ما يشبه "الجهاز العصبي لكوكب الأرض"، كما قالت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة، هيلاري رودهام كلينتون Hillary Rodham Clinton، في خطاب ألقته في يناير 2010 حول حرية الإنترنت.[232]

وما يهمنا في هذا الإطار أن هذه الشبكات جعلت الحكومات والمسؤولين في مختلف أرجاء العالم أكثر عرضة للمساءلة والمحاسبة، ليس في داخل دولهم فحسب، بل من جانب منظمات وهيئات دولية عابرة للحدود مثل المحكمة الجنائية الدولية وغيرها أيضاً، كما لا تقتصر الإدانة وبناء المواقف على الأطر الرسمية فقط، بل لأن هذه الشبكات باتت قادرة أيضاً على بلورة "صورة

نمطية" معولمة لدى شعوب الأرض كافة حول القادة والدول في أي مكان في العالم من خلال تناقل المعلومات واللقطات المصورة والأخبار والآراء والخبرات عبر الشبكات الإلكترونية، وهو ما يجسد مقولة برنارد جورج كوشنير Bernard Georges Kouchner وزير خارجية فرنسا السابق، حين قال إن شبكة الإنترنت "أروع الوسائل لتحطيم الجدران التي تفصل بيننا".[233] وهذا كله يعني أن مزيداً من الحريات في تداول المعلومات سيفضي بالتبعية إلى مزيد من الديمقراطية والليبرالية وحرية التعبير، وسيفاقم الصعوبات التي تكتنف محاولات الرقابة والسيطرة على المحتوى المعلوماتي من جانب بعض الدول، ولاسيما أن هناك توجهاً غربياً قوياً لدعم حرية الإنترنت، لكون الأمر لا يتوقف على المصالح الاقتصادية لشركات التقنية الغربية التي تشكو قيود الرقابة والصعوبات التي تكتنف حماية خصوصية المستخدمين فحسب، بل باعتبار ذلك أداة قوية للترويج لما يعرف بالقيم الغربية أيضاً،[234] وبما يدعم الجهود القائمة في هذا الإطار، والخاصة بتقديم الدعم والمساعدة للمنظمات المحلية في مختلف دول العالم، حيث يرى الغرب أن ذلك يصبّ في خانة حماية الحقوق الأساسية وتعزيز مبدأ المساءلة للأفراد العاديين والمسؤولين في أي بقعة من الأرض.

يضاف إلى ذلك أن هناك اختراقات عابرة للحدود لمفهوم الدول وسلطاتها بفعل موجات العولمة الجارفة، وبعد أن بات هذا المفهوم قيد استهداف واضعي السياسات والشركات العابرة للقارات، التي تتشكك في فاعلية هذا المفهوم واستمراريته بما يدفعها إلى تدخلات متزايدة ومستمرة في سيادة الدول، باعتبار أن رقابة الدولة تحولت إلى ظاهرة ما قبل الإنترنت.[235]

وهناك الكثير من الشكوك حول خصوصيات مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي واحتمالات خضوعهم للمراقبة والتجسس من جانب شركات كبرى للحصول على بيانات ترويجية أو دول وحكومات لمراقبة المحتوى سياسياً. وفي هذا الإطار تقول تقارير إن الحواسيب الآلية العاملة في شركة "جوجل" على سبيل المثال تقرأ البريد الإلكتروني للمستخدمين يومياً، وتقوم برمجيات خاصة بمسح الكلمات المرسلة والمستقبلة بحيث يمكن لشركة "جوجل" نشر إعلانات قريبة من محتوى هذه الرسائل، لها علاقة بهذه الأحاديث والمضامين. ومن ثم تطرح التساؤلات الآتية: هل يقوم موظفو "جوجل" بقراءة رسائل البريد الإلكتروني هذه، ربما في سياق أبحاثهم الخاصة بالتسويق؟ وكيف نعلم أنهم يفعلون ذلك؟ وإذا افترضنا أننا نثق بـ "جوجل"، فهل تقرأ الحكومة الأمريكية أو الحكومة الصينية مثلاً البريد الإلكتروني للمستخدمين؟[236]

تأثير اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر 2001 (البجعة السوداء)

طرأت على السياسة العالمية نقلة نوعية مفاجئة إثر اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر 2001، فخلال ذروة عصر المعلومات في تسعينيات القرن الماضي،[237] كانت الولايات المتحدة الأمريكية في خضم حركة متسارعة، إذ انهارت الاشتراكية، المنافس الأخير للديمقراطية الليبرالية، وشهد الاقتصاد الأمريكي واقتصاد السوق انطلاقة قوية، وبدا أن المؤسسات الديمقراطية تشقّ طريقها باطراد في جميع أنحاء العالم، وسادت وقتذاك قناعة بأن التقنية تعمق العولمة، وتقرب أجزاء القرية الكونية Global Village بعضها من

بعض بطرق تجعل الدول القطرية التقليدية عديمة الشأن، ثم ما لبث أن حدث شيء مختلف تماماً، حيث ذهبت الولايات المتحدة الأمريكية إلى شن حرب ضد طالبان والقاعدة في أفغانستان بعد أن تعرضت لهجوم غير مسبوق على أراضيها، وأخذت دواعي الأمن تعرقل الاقتصاد الذي يعتمد على الحدود المفتوحة والحركة الحرة للأشخاص والبضائع.[238]

ولم يقتصر الأمر بطبيعة الحال على الاقتصاد والتجارة، فقد أفرزت اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر نتائج عدة على صعيد العلاقات الدولية، منها إحداث تغيير نوعي في شبكات المصالح بين الدول، فقد جعلت تلك الاعتداءات الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة إلى المساعدة من قبل دول أخرى في حربها ضد الإرهاب، وعندما تطلب دولة ما المساعدة من دولة أخرى فمن المعتاد أن تكون هناك مصلحة مقابلة للطرف الآخر.[239] ومن ثم لم يكن غريباً أن تبدي الولايات المتحدة الأمريكية مزيداً من الاهتمام بطلبات دول مثل تركيا وباكستان أكثر مما كانت تلقاه هذه الطلبات قبل الهجمات على مركز التجارة العالمي World Trade Center – WTC، فيما أخذت دول مثل السودان وسوريا في التعاون مع الإجراءات الأمريكية المضادة للإرهاب من تلقاء نفسها نتيجة لارتفاع تكلفة عدم التعاون، وبعد أن بات للولايات المتحدة الأمريكية مصلحة جديدة في مساعدة حلفائها في مكافحة الإرهاب ومعاقبة الدول التي تتحداها على السواء.[240]

وهذا التحول في مفهوم المصالح لم يكن يقتصر على الجانب الأمريكي، فقد حدث تحول مماثل أيضاً في هذا المفهوم لدى دول عدة، منها الصين التي

صوتت إلى جانب قرار الأمم المتحدة الصادر في 28 سبتمبر 2001، الذي منح الولايات المتحدة الأمريكية، فعلياً، تفويضاً غير محدود لاتخاذ الإجراءات التي تراها مناسبة لمهاجمة المناطق التي تتخذ منها الجماعات الإرهابية ملاذاً، حتى لو كان من يقدم هذه الملاذات دولاً ذات سيادة؛ وهذا يختلف تماماً عن موقف الصين، التي عارضت عمليات الأمم المتحدة في كوسوفا عام 1999، وقام موقفها حينذاك على أساس القلق من انتهاك سيادة دولة.[241] كما نشأت مصالح مشتركة بين الصين والهند على قاعدة القلق المشترك من الجماعات الإرهابية والتطرف الإسلامي، وحدث تقارب مفاجئ بين بكين ونيودلهي توج بزيارة رئيس الوزراء الصيني السابق تشو رونج جي للهند في يناير 2002، في أول زيارة يقوم بها رئيس وزراء صيني للهند منذ نحو عقد من الزمان في ذلك التوقيت.[242]

ولعل الموضوعية تقتضي القول إن اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر 2001 كانت عدواناً هائلاً من المستحيل لأحد أن يقف مدافعاً عنه ناهيك عن تبريره، أو ربطه بقضايا الحريات. ففي ضوء ضخامة الهجمات لم يعد بوسع أي دولة أن تتسامح مع الإرهاب، بل أصبح التسامح مع المستويات المتدنية من الإرهاب مسألة أكثر إشكالاً، ومن ثم فإن إحدى أبرز النتائج التي أسفرت عنها اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر 2001 تتمثل في تعميم عدم مشروعية الإرهاب، وبناء حالة من التوافق الدولي تجاه ذلك.[243] ولا يعني ذلك بطبيعة الحال أن دول العالم جميعها قد تخلت فجأة عن دعمها للإرهاب، ولكن المقصود هنا أن الدعم الظاهري للإرهاب بشكل مباشر أو غير مباشر، حتى الذي يعمل تحت غطاء

سياسـي، بات يواجه بنقد أكثر فعالية، وتولدت قناعة لدى القوى الكـبرى - الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وروسـيا والصـين - بأنـه ليس بوسع أي منها العمل بمفردها في مكافحة الإرهـاب مـن دون تضـافر جهد عالمي لهذه الغاية، وهذا ما يوفر - جزئياً - أحد مـداخل فهـم تشـكل التحالف الدولي الواسـع ضـد الإرهـاب، حيـث أدركـت القـوى الكـبرى جميعها أن لها مصلحة مؤكدة في مواجهة هذه الظاهرة البالغة الخطورة.[244]

وكي نفهم آثار اعتداءات الحادي عشـر من سبتمبر 2001 بدقـة ينبغـي أن ننصت للتوصيف الأمريكي الذي تداولته الأدبيات المنشورة في ذلـك الوقـت، فالكثير من المنظرين الأمريكيين اعتبروا أن هـذه الاعتـداءات حادثـة اسـتثنائية تتجاوز التاريخ والنظريـات،[245] فـيما ذهـب آخـرون إلى أن الولايـات المتحـدة الأمريكية وجدت نفسها في مواجهة ما يمكن تسميته حروبـاً فاضـلة مـن نـوع جديد، وهي حروب شبيهة بحرب الخلـيج الثانيـة أو حـرب تحريـر الكويـت، والحملات الجوية على كوسوفا، حيث روعي أن يكون القتل، وبقدر ما تسـمح به التقنية والأخلاق، واقعياً وفاضلاً. وهذه الحرب تقوم على الجمع بين الحـرب العادلة والحرب المقدسة.

ولعل خطورة اعتداءات الحادي عشـر من سبتمبر 2001 بالنسبة إلى الفكر الاسـتراتيجي الأمريكـي تكمـن في أنهـا فاقـت خيـال المخططـين، فلـم يـأتِ الإرهاب من دولة مارقة أو صواريخ باليستية أو أسلحة دمار شـامل بيولوجيـة وكيماوية ونووية متطورة، كـما كـان يحـذر دائـماً خـبراء الاسـتخبارات والأمـن

القومي في الولايات المتحدة الأمريكية، بل بواسطة شبكة إرهابية شريرة ومختطفي طائرات ينتمون إلى تنظيم "القاعدة"، حيث نفذ نحو 19 شخصاً من عناصر التنظيم هجمات باستعمال طائرات مدنية مختطفة، أسوأ هجوم تعرضت له الولايات المتحدة الأمريكية في أراضيها.[246]

وإذا كانت التكلفة المباشرة وغير المباشرة لاعتداءات الحادي عشر من سبتمبر 2001 هائلة بدرجة يصعب تقديرها، فإن كل أزمة تمثل فرصة كما تمثل تحدياً، وتبعاً لذلك كانت الطريقة التي سترد بها الولايات المتحدة الأمريكية خاصة على هذا التحدي مهمة جداً، ومن ثم أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية، بعد ردها في أفغانستان، تلعب أهم دور قيادي، وتدير حلفاً عالمياً فضفاضاً من دول متنوعة التوجهات، وتتجاوب معها بشكل يبعث على الدهشة برغم أن الحرب غير محددة على نحو جلي، ولكنها حرب حقيقية حصلت بموجبها الولايات المتحدة الأمريكية على نتائج استراتيجية سريعة،[247] منها تدمير أحد مصادر الإزعاج العالمي متمثلاً في نظام طالبان، وحصولها على قواعد جديدة في دول كانت تنتمي إلى الاتحاد السوفيتي السابق ولم يكن للولايات المتحدة الأمريكية فيها أي نفوذ يذكر في الماضي.[248]

واستطاعت الولايات المتحدة الأمريكية تأمين مصدر نفطي مهم واحد على الأقل أيضاً، وبدا للحظة أنها اقتربت من إيران واجتذبت روسيا، وتنامى النفوذ الأمريكي عالمياً عقب اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر 2001، ما يعني أن الحرب ضد العدو العالمي الجديد المعروف بالإرهاب قد

أسهمت في توسيع دائرة النفوذ الأمريكي بالطريقة ذاتها التي أدى بها الصراع ضد الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي السابق إلى توسيع النفوذ الأمريكي. كذلك أسهم التحرك الأمريكي للرد على تلك الاعتداءات في إحداث تغيير ملموس في تطبيق القانون الدولي، حيث نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في ترسيخ مبدأ الدفاع عن النفس كأساس مقبول للتعامل مع الهجمات الإرهابية، وبالتالي فإن من حقها اللجوء مجدداً إلى هذا المبدأ الذي استقر تقريباً، وفي ظروف ربما أقل خطورة من اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر 2001،[249] بعد أن كانت الادعاءات الأمريكية بالحق في توجيه ضربة وقائية تُقابل دائماً بالارتياب من المجتمع الدولي، إذ لم يكن هناك أي تأييد تقريباً للحق في دفاع استباقي عن النفس في القانون الدولي العرفي القائم حالياً.[250]

وتحليلاً لما سبق، فإن الولايات المتحدة الأمريكية قد مضت عقب تلك الاعتداءات، في طريق الأحادية القطبية الذي كانت قد بدأته بالفعل قبل هذه الحادثة؛ فخلال الأشهر الثمانية الأولى من توليها المسؤولية، رفضت إدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج ووكر بوش (الابن) معاهدات دولية عدة أو تخلت عنها،[251] منها على سبيل المثال: معاهدة الأنظمة الدفاعية المضادة للصواريخ الباليستية، وبروتوكول كيوتو الخاص بالتغير المناخي،[252] ومعاهدة روما الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية التي تأسست عام 2002.[253] وبالتالي فإن أسلوب التعددية في التعامل مع الشؤون العالمية الذي تم بموجبه بناء التحالف العالمي ضد الإرهاب لم يكن يعني اقتناع إدارة الرئيس الأمريكي السابق بوش (الابن) بمدى أهمية التعددية في إدارة الشؤون العالمية،[254] فقد رفضت واشنطن وقتذاك الذهاب إلى مجلس الأمن الدولي للحصول على

تفويض بشن حرب ضد الإرهاب العالمي في أفغانستان وغيرها من الدول والمناطق، وآثرت بدلاً من ذلك الاعتماد على حق فضفاض يسمى حق الدفاع عن النفس.

بيد أن ما شد انتباه معظم المتخصصين هو مقولة الرئيس الأمريكي السابق جورج ووكر بوش (الابن) وتأكيده الذي تعرضت له فيما سبق، بأن دول العالم "إما أن تكون مع الولايات المتحدة الأمريكية وإما أن تكون ضدها"،[255] تلك المقولة التي تجاهلت مبدأً يتصل بسيادة الدول وهو حق الحياد، ونصّبت من الولايات المتحدة الأمريكية مرجعاً نهائياً في تقرير الخطأ والصواب، الأمر الذي شكّل منعطفاً حيوياً في مسيرة تطور النظام العالمي الجديد، ولاسيما بعد أن نجحت الإدارة الأمريكية نسبياً في معالجة المسار الأول الذي اتخذته الحرب ضد الإرهاب، حين بادر الرئيس الأمريكي السابق بوش (الابن) إلى تصحيح سوء الفهم الذي نتج من استخدامه لكلمة Crusade التي يشير أحد معانيها إلى "حرب صليبية"،[256] وهو الأمر الذي أحدث أثراً سيئاً في نفوس المسلمين الذين كانوا يشعرون بأن الحملة الأمريكية ضد أفغانستان ليست سوى مظهر لحرب صليبية، تنوي الولايات المتحدة الأمريكية شنها ضد المسلمين، ثم جاءت حرب العراق في مارس 2003 لتكرس هذه الصورة النمطية السلبية.

وقد عمد الرئيس الأمريكي السابق جورج ووكر بوش (الابن) إلى التصريح في أكثر من مناسبة باحترامه للإسلام وتفريقه بين الإسلام والإرهاب، وأن بلاده تسعى إلى محاربة الثاني بالقدر نفسه الذي تسعى به إلى

إيجاد قنوات تفاهم مع الأول،[257] في خطوة استهدفت لجم مخاوف متصاعدة لم تقتصر على العالم الإسلامي فحسب، بل شملت الغرب ذاته أيضاً، حيث قال صموئيل فيلبس هنتنجتون Samuel Phillips Huntington في شهر يناير 2005: "لقد عاش المسلمون اجتياح العراق على أنه حرب ضد الإسلام. وكان من المنطقي أن يفرز تصرف الولايات المتحدة الأمريكية على هذا النحو إرهاباً أكثر فأكثر... لقد تم إقحامنا اليوم بكل وضوح في حرب دينية يتحمل مسؤوليتها كل من أسامة بن لادن وجورج ووكر بوش (الابن)".[258]

وقد أنتجت تفاعلات المشهد السياسي العالمي عقب اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر 2001 نموذجاً للقوة قائماً على المزج بين مردود هذه التفاعلات من ناحية، ومعطيات الحقبة الراهنة على الصُّعد الاقتصادية والسياسية والتقنية وغيرها من ناحية أخرى. ومن هنا يرى الباحث جوزيف صموئيل ناي، أن القوة في الوقت الراهن موزعة بنمط يشبه لعبة شطرنج معقدة ثلاثية الأبعاد،[259] فعلى رقعة الشطرنج العليا، نجد القوة العسكرية الأحادية القطب إلى حد كبير. أما على رقعة الشطرنج الوسطى فقد ظلت القوة الاقتصادية المتعددة الأقطاب طوال أكثر من عقد. واللاعبون الرئيسيون في هذه الرقعة هم: الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان والصين والهند وروسيا والبرازيل، إلى جانب آخرين لهم أهمية آخذة في التزايد. أما رقعة الشطرنج السفلى، فهي مجال العلاقات العابرة للحدود الوطنية، وهي تشمل أطرافاً فاعلين ليسوا دولاً؛ كالمصرفيين والإرهابيين والقراصنة الإلكترونيين، والتحديات المعولمة الأخرى التي يصعب حصرها من قبيل الأوبئة وتغير المناخ وغير ذلك.[260]

محاولات إصلاح الأمم المتحدة

شهدت مرحلة ما بعد الحرب الباردة عقب تفكك الاتحاد السوفيتي السابق رسمياً في 25 ديسمبر 1991، اتجاهات بارزة لإصلاح الأمم المتحدة، لكي تقوم بدورها في حفظ الأمن والسلم الدوليين على الوجه المطلوب، وذلك في ضوء خبرة أداء المنظمة الدولية خلال عصر القطبية الثنائية، حيث أدى التنافس بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي إلى شل الأمم المتحدة في كثير من الحالات. بيد أن محاولات تفعيل الأمم المتحدة في ظل النظام العالمي الجديد تواجه بعراقيل كثيرة.

فالأمم المتحدة كتجسيد للشرعية الدولية وللنظام العالمي تقوم على أساسين متناقضين؛ فهي تقوم من ناحية على مبدأ المساواة في السيادة بين أعضائها، لكنها من ناحية أخرى تستند إلى الوزن الواقعي - القانوني - للدول الكبرى التي تمارس تأثيراً يتناسب مع قدرتها السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية والتعليمية وغيرها.[261] فالأقوى أو المنتصرون والمتفوقون بقدراتهم هم الذين يؤسسون النظام العالمي، ويحافظون على وجوده واستقراره. فقد اتضح مع نهاية نظام القطبية أن القوة النسبية التي كانت للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي في ظل تلك الفترة كانت حالة استثنائية، حيث إنه في ظل النظام العالمي الجديد تجمدت فعالية منظمة الأمم المتحدة بسبب عدم تطبيق قراراتها وانتهاك مبادئ ميثاقها علناً.[262]

وفي الواقع، فإن أبرز العراقيل التي واجهت عملية إصلاح الأمم المتحدة في ظل النظام العالمي الجديد، قد تمثل في رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في السيطرة على المنظمة الدولية، والحؤول دون قيامها بدور فاعل في العلاقات الدولية، لأن ذلك معناه التأثير سلبياً في مساعي واشنطن للهيمنة على مقادير الأمور على الساحة الدولية.[263]

لقد عمدت الدوائر الرسمية الأمريكية إلى التقليل من أهمية دور الأمم المتحدة، عبر الحديث عن دور أمريكي مباشر في التأديب أو المكافأة للدول اقتصادياً وعسكرياً والاستهانة باستخدام الدول للمنظمة منبراً دولياً عاماً للتعبير عن آرائها والدفاع عن قضاياها أو محاولة المشاركة في صنع القرارات الدولية.[264] وتعاملت الولايات المتحدة الأمريكية مع المنظمة عبر أسلوبين: أولهما، الضغوط المالية والامتناع عن دفع المستحقات المالية الواجبة عليها. وثانيهما قيام واشنطن بتطويع مجلس الأمن الدولي ليصبح أداة من أدوات السياسة الخارجية الأمريكية.[265]

والجدير بالذكر أن عملية إصلاح الأمم المتحدة ليست عملية حديثة، فهناك لجان منذ ستينيات القرن الماضي وسبعينياته وثمانينياته، تقدم دراسات وأبحاثاً عديدة لإصلاح هذا الجهاز الدولي الذي يضم من 50 ألفاً إلى 60 ألف موظف، وينفق سنوياً نحو 10 مليارات دولار.[266] وبالتالي يحتاج إلى آليات داخلية تؤمن عدم تكرار البرامج والتناقض بين الوكالات المتخصصة. أما بالنسبة إلى البعد السياسي وقصور أداء الأمم المتحدة في حل المنازعات الدولية وحفظ السلام على نحو يحقق مصالح أعضائها بصورة متكاملة فهناك

ثلاثة أمور أساسية ترى الدول الأعضاء، وخاصة من بلدان العالم الثالث التي تعرضت لآثار هزات الأمم المتحدة، أخذها في الاعتبار، وهي:[267]

1. أهمية توسيع عضوية مجلس الأمن الدولي، وذلك في ضوء زيادة أعضاء الأمم المتحدة.

2. تقليص حق استخدام الفيتو وترشيد استخداماته.

3. ترشيد أداء مجلس الأمن الدولي، وتحقيق قدر أكبر من الشفافية في عملياته بحيث لا يكون بمنزلة نادٍ خاص ذي عمليات سرية.

ويرى باحثون آخرون أن تفعيل دور المنظمة الدولية مسألة ينبغي أن تُجرى على نسقين متوازيين:[268]

1. إعادة التوازن لهيئاتها ومنظماتها، وكسر حدة التفرد الأمريكي في لعبة الضغوط على الدول الصغرى وحتى بعض الدول العظمى، وتوسيع العضوية الدائمة في مجلس الأمن بدول من المجموعات الدولية ذات الحضور مثل المجموعة العربية، وإفريقيا، وجنوب شرق آسيا، وأمريكا اللاتينية، إضافة إلى اليابان وألمانيا والهند.

2. تطوير الأنظمة والبرامج والمهام والهيئات التابعة للأمم المتحدة، مع تزايد الحاجات البشرية واتساع رقعة الصراعات والأوبئة والفقر وسوء التغذية.

وما يجب تأكيده في هذا السياق أن ثمة صعوبة شديدة في عملية إصلاح الأمم المتحدة إن لم تكن المهمة مستحيلة، باعتبار أن الدول الخمس الدائمة العضوية لها حق نقض أي تعديل أو مراجعة لميثاق المنظمة.

غزو العراق عام 2003 والنظام العالمي الجديد

يُنظر إلى الحملة العسكرية التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها ضد العراق في 20 مارس 2003 باعتبارها إحدى الوقائع الأساسية التي تؤكد نهاية النظام الدولي القديم الذي قام بعد الحرب العالمية الثانية، وقيام نظام عالمي جديد، فقد ذهبت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحرب مع بريطانيا وبقية الحلفاء متجاهلين تماماً الشرعية الدولية، وهذه الحرب تعد المنعطف التاريخي الذي بشر بنظام عالمي جديد يتسم بالصعود غير المسبوق للقوة الأمريكية وانفرادها بمكانة القوة العظمى في العالم؛[269] كما تمثل حرب العراق عام 2003، ترجمة للاستراتيجية الأمنية الجديدة التي يطلق عليها "عقيدة بوش"،[270] وقد اعتُبرت تحولاً مهماً في العقيدة الأمنية الأمريكية وطريقة التعامل مع قضايا العالم، حيث تم التخلي عن توجهات حقبة الرئيس الأسبق وليام جيفرسون "بيل" كلينتون William Jefferson "Bill" Clinton الداعية إلى الردع والاحتواء، وطرحت بدلاً منها استراتيجية توجيه "الضربات الاستباقية Pre-emptive Strikes" ضد المنظمات الإرهابية والدول المناوئة لأهداف الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها، أو حتى الدول التي تسعى إلى امتلاك القوة بمفهومها الشامل.

وفي وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكية التي تقدم بها الرئيس السابق جورج ووكر بوش (الابن) في سبتمبر عام 2002 إلى الكونجرس، ورد أنه "في حال شعرت الولايات المتحدة الأمريكية بأن دولة ما يمكن أن تشكل خطراً عليها مستقبلاً، أو ثبت أن دولة ما تؤوي على أراضيها مجموعات إرهابية يمكن أن تشكل تهديداً للولايات المتحدة الأمريكية، فإن من حق الولايات المتحدة الأمريكية أن تشن ضربات استباقية ومن طرف واحد على أرض تلك الدولة لتدمير مصدر التهديد، ولو اضطرها ذلك إلى إزالة النظام الحاكم نفسه".[271] ويعتبر ما حدث مع نظام حكم الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين التكريتي مثالاً واضحاً على هذه الاستراتيجية الأمريكية.

ولم يكن طرح هذه الوثيقة مفاجئاً لمراقبي السياسات الأمريكية، فقد قال الرئيس الأمريكي السابق بوش (الابن) في خطابه للشعب الأمريكي بعد نحو عشرة أيام من اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر 2001، وتحديداً في العشرين من سبتمبر 2001: "علينا أن ننقل المعركة إلى العدو، وأن نزعزع خططه، علينا أن نواجه أسوأ التهديدات قبل أن تظهر. إن الطريق الوحيد الذي يضمن لنا السلامة في هذا العالم الذي أقحمنا فيه هو طريق الفعل".[272] وأضاف بوش (الابن): "على الولايات المتحدة الأمريكية أن تكشف خلايا الإرهاب في ستين دولة أو أكثر".[273] وهو ما يعني ضمناً أن جورج ووكر بوش (الابن) كان يعتزم انتهاج سياسة "الضربة الأولى الاستباقية"[274] ضد الإرهاب والإرهابيين والدول التي تؤويهم في المكان والزمان اللذين تختارهما الولايات المتحدة الأمريكية، سواء كانت هناك نيات إرهابية فعلاً أو مجرد

توجس ومخاوف، وهو ما يفسر قول بوش (الابن): "لو أننا انتظرنا التهديدات التي نشعر بها إلى أن تنفذ فسوف ننتظر طويلاً".[275] وذلك في الخطاب الذي ألقاه أمام الكونجرس في 20 سبتمبر 2001، كما ذكرت سابقاً. ثم عاد بوش (الابن) ليؤكد ميله إلى استراتيجية الضربة الاستباقية أو الوقائية في خطاب له أمام الحزب الجمهوري بتاريخ 15 يونيو 2002، حيث أوضح أن عنصري الردع والاحتواء اللذين قادا السياسة الخارجية الأمريكية منذ طرحها في إطار "مبدأ ترومان Truman Doctrine" عام 1947 لم يعودا كافيين.[276]

وهنا أشير إلى أنه في 12 مارس 1947،[277] أعلن الرئيس الأمريكي الثالث والثلاثون هاري أندرسون ترومان Harry Anderson Truman توجهاً رئيسياً جديداً في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، يحدد معالم السياسة الخارجية الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وكان هذا التوجه قائماً على تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في شؤون العالم بهدف احتواء انتشار الشيوعية في العالم، بالقوة إذا اقتضى الأمر ذلك. وقد مثَّل هذا المبدأ الذي عرف لاحقاً بمبدأ ترومان[278] التزاماً كبيراً لم يسبق للولايات المتحدة الأمريكية أن اعتمدت مثله؛ وإعلاناً رسمياً للحرب الباردة التي حددت توازن القوى في العلاقات الدولية لما يزيد على أربعين عاماً. وكان المبدأ يقوم على تهويل التهديد السوفيتي والمبالغة فيه، واستغلال مخاوف الشعب الأمريكي من هذا التهديد.[279] وبعد يومين من خطاب بوش (الابن)، شرحت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كونداليزا ويزلي رايس Condoleezza Wesley Rice، مبدأ بوش بقولها: "إنه يعني منع أعمال

تدميرية معينة ضدك، ومن خصم لـك، وأن هنـاك أوقاتـاً لا تسـتطيع فيهـا الانتظار حتى يقع عليك الهجوم، ثم ترد".[280]

ومن هنا ندرك أن استراتيجية الأمن القومي الأمريكي التي صـدرت عـن إدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج ووكر بوش (الابن) في السابع عشـر من سبتمبر 2002، تعد الأساس النظري للحرب ضد العراق،[281] من خلال تحويـل استراتيجية الحرب الوقائية أو الاستباقية إلى واقع عملي يترجم هيمنة المحـافظين الجدد على السياسة الأمريكية في تلك الحقبة.[282] وتشير أدبيات سياسية عـدة إلى أن العمل قد جرى في السـنة الأولى مـن حكـم بـوش (الابـن) بشـكل مكثـف لإنجاز هذه النظريـة الاسـتراتيجية، التـي اعتمـدت عـلى الحقـائق والمتغـيرات المطروحة في عالم ما بعد الحرب الباردة، حيث كانت النظرية العسكرية تعتمد في الحقبة السابقة على مبدأ "الردع المتبادل"، وقد انتهى مفعولها ودخلـت أرشـيف التاريخ، ومن ثم تعين على إدارة بوش (الابن) البحث عن اسـتراتيجية جديـدة فاعلة في الصـراع ضد التهديدات الجديدة؛ ولاسيما المنظومات الاقتصادية التي لا تمتلك حدوداً، والأعداء الذين ليس لهم موطن محدد، والتنظيمات التي تـؤمن بمعتقداتها بصورة مطلقة. فلم يعد يواجـه الولايـات المتحـدة الأمريكيـة عـدو واحد كما كان الأمر أيام الاتحاد السوفيتي السابق، بل تغيرت طبيعة التهديـدات وظهرت مجموعة من الأخطار لا تجدي معهـا خيـارات الـردع التقليديـة، ومـا شجع الولايات المتحدة الأمريكية على انتهاج استراتيجية الضـربات الاسـتباقية أن الأعداء الجدد أضعف بكثير من الاتحاد السوفيتي السابـق؛ لذلـك لا توجـد أي عوائـق تحـول دون استخـدام هـذه الاسـتراتيجية - التـي كانـت ترجمـة لمـا عرف بمبدأ بوش (الابن) - بفاعلية ضدهم.[283]

وقد تحدث كثير من الخبراء والمراقبين عقب ظهور هـذه الاسـتراتيجية عـن تغير جذري في وجهة النظر الأمريكية تجاه مبـادئ العلاقـات الدوليـة، واعتـبر بعضهم هذه الاستراتيجية بمنزلة خرق فاضـح للقـانون الـدولي، وتجـاوز لمبـدأ السيادة المعترف به منذ معاهدة وستفاليا عام 1648،[284] التي كانت تشـكل قاعـدة لمبادئ تعترف بالاستقلال والتساوي في الحقوق والواجبات بـين الـدول، بـرغم تعرضها لبعض الخروقات. ومن ثم فقد اعتُبرت هذه الاسـتراتيجية تعبـيراً عـن تخلٍّ أمريكي صـريح عن مبادئ الاحترام التام لاستقلال الـدول، بـل إن بعـض الباحثين قد رأى أن إدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج ووكر بوش (الابـن) قد دمرت من خلال هذه الاستراتيجية تاريخاً طويلاً من الإسـهامات الأمريكيـة التي استمرت نحو مئتي عام في تأسيس المنظمات الدولية الحقوقية وإنشائها، وأنها أقدمت للمرة الأولى على عدم الاعتراف بمبادئ القانون الدولي بسبب إعلاء مبدأ المصلحة، ووضعت بدلاً من ذلك ما يناسب أهدافها وأمنها القومي، حيث كانت الإدارات الأمريكية المتعاقبة تبحث دوماً عـن أعـذار أو توجـد أسـباباً تـبرر أي تدخل لها في شؤون الدول الأخرى، وكانت تعـترف وتعلـن التزامهـا صـراحة بمبادئ الاستقلال وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.[285]

ومع خوض حرب العراق، طُرحت في الدوائر البحثية في العالم تسـاؤلات عدة حول قيادة العالم بعد تجاهل الإدارة الأمريكية للأمم المتحدة، ولاسـيما بعـد الحملة التي شنها التيار المحافظ بقيادة نائب الرئيس الأمريكي وقتذاك ريتشـارد بروس "ديك" تشيني Richard Bruce "Dick" Cheney[286] ضد الأمم المتحدة، وبعد الخطاب الذي ألقاه الرئيس السابق جورج ووكر بوش (الابن) عـلى منـبر

المنظمة الدولية، وأنذرها فيه بأنها تخاطر بأن تصبح منظمة لا حاجة إليها ويمكن أن يصبح مصيرها مصير عصبة الأمم نفسه، حيث كان يشير صراحة إلى استعداد بلاده لتجاهل المنظمة الدولية والذهاب إلى عمل عسكري ضد العراق منفردة.[287] كما تضمنت تلك التساؤلات أيضاً علامات استفهام حول موقع الولايات المتحدة الأمريكية في النظام العالمي الجديد وكيفية إدارتها لهذا النظام وسبل تعاملها مع الدول الأخرى، وحول دور الأمم المتحدة والقانون الدولي وموقعهما ضمن سياسة الدولة القائدة للنظام العالمي الجديد، ولاسيما بعد أن ظهرت مواقف أمريكية جديدة تجاه بعض الدول الكبرى مثل الصين التي صنفت باعتبارها "منافساً استراتيجياً" للولايات المتحدة الأمريكية بدلاً من "شريك استراتيجي" كما كانت الحال في عهد الرئيس الأسبق وليام جيفرسون كلينتون.

وظهر نوع من "الاصطدام الأمريكي الحذر"[288] بالنفوذ الصيني، وتجلى ذلك في واقعة الصدام بين طائرة تجسس أمريكية وطائرة أخرى صينية فوق المنطقة الاقتصادية للصين في المحيط الهادي وهبوط الطائرة الأمريكية اضطرارياً في أحد المطارات الصينية من دون إذن مسبق في إبريل 2001،[289] حيث أبدت الصين وقتذاك قدراً واضحاً من التشدد تجاه الحادث، إذ رأت الصين أن هذه الطائرة قد خرقت الأجواء الصينية، وأوضحت أن الصين تراقب حركة التجسس الأمريكية في المنطقة، وأنها ترى أن هذه الأعمال من شأنها أن تسبب حالات من التوتر في العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية لا مبرر لها، وأصرت على عدم سماحها لهذه الطائرات باختراق

مجالها الجوي،[290] فيما سعى الجانب الأمريكي إلى إقناع الصين بأن للولايات المتحدة الأمريكية مصالح استراتيجية تستدعي مراقبة كل ما يحدث في العالم بما في ذلك الصين، من خلال الأقمار الصناعية وطائرات التجسس الأمريكية في العالم، ويمثل تصريح الرئيس بوش (الابن) إبان هذا الحادث نموذجاً واضحاً لتفكيره الاستراتيجي في تلك المرحلة، حيث قال إننا لا نتصور أن تكون هناك أي قوة في العالم تمنع الطائرات الأمريكية من الطيران في الأجواء الدولية.[291]

وقد جاء هذا الحادث قبل عامين تقريباً من موجة غضب أوروبية بسبب حديث لوزير الدفاع الأمريكي الأسبق دونالد هنري رامسفيلد Donald Henry Rumsfeld أدلى به في الثاني والعشرين من يناير 2003 – في سياق نقده للمعارضة الفرنسية والألمانية للموقف الأمريكي تجاه العراق – وصف فيه البلدين بأنهما يمثّلان "أوروبا العجوز Old Europe"؛ ليتبلور بذلك موقف أمريكي محدد تجاه التعامل مع الشركاء الدوليين.

وما أسهم في جعل حرب العراق صادمة جداً لقطاعات عريضة من المجتمع المدني حول العالم، والدفع باتجاه إعادة التقويم الاستراتيجي لدور الولايات المتحدة الأمريكية في النظام العالمي الجديد، هو حقيقة أن نظام الأمم المتحدة قد صُمم لمنع القوى العظمى من اللجوء إلى القوة لا لشيء إلا لخدمة مصالحها القومية، حيث تصرفت إدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج ووكر بوش (الابن) كما لو أن النظام العالمي الجديد المتعدد الأطراف قد أضحى قيداً غير معقول على مقدرتها أو رغبتها في تشكيل أنظمة الدول.[292]

وفي ضوء ما سبق، وبغضّ النظر عن مسارات الأوضاع الداخلية في العراق في مراحل زمنية تالية، فإن اللحظة التي أعقبت انهيار نظام الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين التكريتي، أظهرت شعوراً أمريكياً مفرطاً بالقوة كدولة عظمى لا مثيل لها في العالم بحسب أي معيار، سواء بامتلاك أحدث أنواع الأسلحة وخوض الصراعات في القرن الحادي والعشرين، أو بقصر مدة التنظيم والتحضير لعملية عسكرية بهذه الضخامة على مسافة هائلة من الأراضي الأمريكية، أو بالمعلومات التقنية الأمريكية، أو بالقدرات الإعلامية والدعائية.[293]

ولاشك في أن الموضوعية تقتضي القول إن هذا الشعور الفائض بالقوة الأمريكية، لم يكن وليد اللحظة التاريخية التي تلت غزو العراق، بل طفا على السطح قبل ذلك بسنوات، حيث أسهمت ردود الفعل والتعاطف العالمي الواسع الذي حظيت به الولايات المتحدة الأمريكية عقب اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر 2001 في توقفها عن النظر إلى نفسها باعتبارها القوة العظمى الوحيدة في العالم، وسعت إلى تكريس دور كوكبي يعكس تفوقها، ومن ثم دخلت إلى دائرة الضوء أطروحات أعدها المحافظون الجدد ضمن "مشروع القرن الأمريكي الجديد The Project for the New American Century - PNAC"،[294] وساعدت هذه الخطط في تمهيد الأرض أمام طموحات إدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج ووكر بوش (الابن).[295]

وربما أسهم هذا الشعور بالقوة الطاغية في تواتر الحديث عن ولادة إمبراطورية جديدة، ففي التاسع عشر من مارس 2003، عندما سقط فوق

بغـداد أول الصواريـخ الذكيـة الأمريكيـة، كتــب ليـون سـيجموند فـويرث Leon Sigmund Fuerth مستشار الأمـن القـومي لنائـب الـرئيس الأمريكـي الأسبق ألبرت أرنولـد "آل" جـور Albert Arnold “Al” Gore، الـذي كـان يعمل وقتذاك أستاذاً في جامعة جورج تاون، مقالاً في جريدة **واشنطن بوسـت** تحدث فيه عن ولادة إمبراطورية جديدة، مستعرضاً ماهيـة الواقـع الأمريكـي الجديد في العالم.[296] وقد نظر إلى هـذه المقالـة بوصـفها لم تكـن تعكـس مفهومـاً اصطلاحياً يستخدم لتوصيف حالة ما وفقاً للقاموس السياسـي، بل إنها عبرت عن حالة محددة أصبحت حقيقـة عـلى أرض الواقـع؛ حيـث أرادت الولايـات المتحدة الأمريكية أن تثبت للعالم أجمع أنها صاحبة اليد الطولى في التـأثير في بقيـة أنحاء العالم، خصوصاً من خلال الدور الذي تلعبه في أسواق النفط العالمية بعـد احتلالها العراق واضطلاعها بالمسؤولية الكاملة عن اتخاذ القرارات المهمـة التـي تخص صناعات النفط أو الغاز.

وقد أشار فويرث إلى أنه بغض النظر عن رأي الأمريكيين ومـوافقتهم عـلى إقامة إمبراطورية أمريكية أم لا، فإن الواقع يفيد بأن الولايات المتحدة الأمريكيـة أصبحت إمبراطوريـة، وهـذا أدى بالتبعيـة إلى حـدوث انشـقاقات في صـفوف حلفائها مثل فرنسا وألمانيا، وذلك بعد قيام الولايـات المتحـدة الأمريكيـة بمـس كبريـائهم بـافتراض أن علـيهم أن يكبحـوا جمـاح التصــرفات الأمريكيـة غـير المحسوبة.[297] وتأكيداً لشـيوع هـذا الإحسـاس بـالقوة الطاغيـة، كتـب تشـارلز كراوثامر Charles Krauthammer أحد رموز المحافظين الجدد[298] في عام 2004: "انتهى الاتحاد السوفيتي في 25 ديسمبر 1991، وولد شـيء جديد، شـيء جديـد

كلية، عالم أحادي القطب تهيمن عليه قوة عظمى وحيدة، لا يكبحها أي منافس، وتستطيع الوصول بحسم إلى جميع أرجاء العالم، إن هذا التطور التاريخي المذهل لم يحدث منذ سقوط روما".[299]

وبعد ما حدث من إخفاقات أمريكية في العديد من الملفات الخارجية في عهد إدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج ووكر بوش (الابن)، وخاصة حربي أفغانستان والعراق، دعا بعض الباحثين الأمريكيين، إلى ضرورة النظر في استخدام القوة الناعمة Soft Power نقيضاً للقوة الخشنة أو الصلبة Hard Power، وهو مصطلح في العلوم السياسية استخدمه للمرة الأولى في منتصف عام 1990 جوزيف صموئيل ناي Joseph Samuel Nye مساعد وزير الدفاع الأمريكي في عهد الرئيس الأسبق بيل كلينتون، وطرح ناي المفهوم في كتابه الشهير **قفزة نحو القيادة: الطبيعة المتغيرة للقوة الأمريكية** *Bound To Lead: The Changing Nature Of American Power*،[300] حين حدد مفهوم القوة الناعمة، في كونها القدرة على الاستقطاب والإقناع؛ معتبراً أن القوة الخشنة تكمن في القدرة على الإجبار والإكراه، المتأتية من القوة العسكرية للدولة، أو من تفوق قدراتها الاقتصادية، في حين أن القوة الناعمة تتأتى من جاذبية الدولة الثقافية أو السياسية أو الإعلامية أو التعليمية، أو ما سواها كإحدى أدوات تحقيق المصالح الأمريكية، إلى جانب القوة العسكرية، عند الحاجة إليها.

وقد ظهرت هذه النقاشات بالتدريج في الأدبيات السياسية الأمريكية عقب اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر 2001، أي خلال ذروة الحديث

عن اللجوء إلى القوة العسكرية لتجسيد النفوذ الإمبراطوري الأمريكي، وجاءت على خلفية إدراك بعض الباحثين والرسميين لجوانب قصور خطيرة في الدبلوماسية العامة. وقد وُجهت انتقادات كثيرة إلى دبلوماسية العلاقات العامة للولايات المتحدة الأمريكية، فأشير إلى مخزون الكراهية للسياسة الأمريكية، الذي لم تستطع الدبلوماسية التقليدية تقليصه. كما أفرزت تلك الاعتداءات أكبر وأشمل عملية مراجعة في السياسة الخارجية الأمريكية ربما منذ الحرب العالمية الثانية؛[301] حيث تولدت جدليات جديدة على الصعيدين السياسي والفكري الأمريكي بشأن الركائز التقليدية للسياسة الخارجية؛ وهذه الجدليات تفرعت بدورها عن السؤال المحوري الذي تم طرحه عقب انهيار برجي مركز التجارة العالمي في نيويورك مباشرة، وهو سؤال: لماذا يكرهوننا؟[302] وتزايدت الدعوات إلى تحسين صورة الولايات المتحدة الأمريكية في العالمين العربي والإسلامي، وتم تداول مشروعات لخوض معارك الأفكار وكسب العقول والقلوب.

في هذا السياق، طرحت وجهات نظر كانت تفيد بأن اتباع السياسات الصحيحة ليس كافياً، لأن الولايات المتحدة الأمريكية مكروهة، وأن كثيراً من الأعمال العدائية الموجهة إليها لا تعود إلى سوء التوجه بل إلى سوء الفهم، وهذا هو مجال عمل دبلوماسية العلاقات العامة.[303] وفي مواجهة ذلك، شرع بعض المسؤولين، خاصة في وزارة الخارجية الأمريكية، في العمل بهدوء لتطوير نهج تصالحي، وتركزت جهودهم على تصعيد حملة من

الدبلوماسية العامة للتأثير في وجهات النظر والرؤى العربية للولايات المتحدة الأمريكية وبناء نظام جديد من مشروعات المساعدة، التي توجت بطرح "مشروع الشرق الأوسط الكبير The Great Middle East Project" في فبراير 2004. وهي مبادرة أطلقها الرئيس الأمريكي السابق جورج ووكر بوش (الابن)، وكانت منذ بدايتها مثيرة للجدل وقوبلت باعتراضات وتحفظات من دول عربية عدة،[304] وبدت في أشد نسخها طموحاً[305] وكأنها محكوم عليها بالفشل، إذ كان الكثيرون في الشرق الأوسط متشككين في أهدافها المعلنة، ولاسيما أنها طُرحت في وقت كانت فيه أبرز علامات السياسة الأمريكية وضوحاً في المنطقة هي احتلال العراق، والدعم الأمريكي المتزايد لسياسات رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق آرئيل شاموئيل شارون Ariel Shmuel Sharon.[306]

وفي بداية عهد الرئيس الأمريكي الحالي باراك حسين أوباما Barack Hussein Obama،[307] تجدد الحديث بقوة عن ضرورة التخلي عن الأسلوب الخشن في السياسة الأمريكية، وظهر بقوة على السطح مجدداً مصطلح "القوة الناعمة".[308] حيث أشار جوزيف ناي إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية إذا أرادت أن تبقى قوية، فعلى الأمريكيين أن ينتبهوا إلى قوتهم الناعمة، واعتبر ناي أنه إذا كان من الممكن الوصول إلى الأهداف عبر القوة الخشنة، من خلال استعمال هذا النمط من القوة فقط، فإن ذلك قد يشكل خطراً على أهداف القوة العظمى وطموحاتها الاقتصادية والسياسية.[309]

وبناء على ذلك، فإن ناي يرى أنه لم يحدث منذ روما أن امتلكت أمة من الأمم مثل هذه القوة الاقتصادية والثقافية والعسكرية التي تمتلكها الولايات المتحدة الأمريكية حالياً. لكن هذه القوة لا تتيح لها أن تحل مشكلاتها، أو تتعامل بنجاح مع تحديات عالمية كالإرهاب، والتدهور البيئي، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والأزمات المالية وما سواها، كما حدث خلال شهر أكتوبر 2013 بشأن تعثر الحكومة الفيدرالية الأمريكية في أداء التزاماتها المالية وبالتالي تجميد نشاطها مرحلياً أو جزئياً؛ ولذا يمكن إعادة فهم مقولة ناي بشأن القوة الناعمة التي اعتبرها أفضل بكثير في التعامل مع التحديات العالمية.[310]

وفي مجمل الأحوال فإنني أرى أن النهج الاستراتيجي الأمريكي قد تغير بشكل ملحوظ عقب انتهاء ولاية الرئيس الأمريكي السابق جورج ووكر بوش (الابن) وتولي الرئيس الحالي أوباما منصبه، حيث أكد الأخير خلال إعلانه نهاية عملية "حرية العراق" في 31 أغسطس 2010 مسؤولية الولايات المتحدة الأمريكية الخاصة تجاه قيادة العالم، لكنه قال إن "درساً من أهم الدروس المستفادة من هذه الحرب هو أن التأثير الأمريكي في جميع أنحاء العالم ليس وظيفة القوات المسلحة وحدها، ولكنه وظيفة الدبلوماسية والقوة الاقتصادية وقوة النموذج الأمريكي أيضاً".[311] ويتباين ذلك النهج تبايناً حاداً مع نهج الإدارة الأمريكية السابقة وما سمي عقيدة أو مبدأ بوش (الابن) Bush Doctrine وهو الذي سيرتبط دوماً بمسألة الحرب على العراق،[312] حيث كشفت السياسات الأمريكية، خلال فترة الولاية

الثانية للرئيس الأمريكي السابق جورج ووكر بوش (الابن)، عن أخطاء استراتيجية جمة ارتكبت في العراق، ومغالاة في تقدير مردود استخدام القوة العسكرية الأمريكية، الأمر الذي أدى إلى أن تكون للسياسات عكس النتيجة التي استهدفتها الإدارة الأمريكية وقتذاك، فبدلاً من تعزيز مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم، فقد أضعفتها السياسة الخارجية التي انتهجتها إدارة بوش (الابن) بدرجة خطيرة، بل مثَّل موقف المحافظين الجدد قراءة كارثية للتاريخ.[313]

فعلى سبيل المثال لم يؤد التدخل العسكري الأمريكي في أفغانستان والعراق إلى تعزيز مكانة الولايات المتحدة الأمريكية على قمة النظام العالمي الجديد بقدر ما تسبب في تعميق معاناة الاقتصاد الأمريكي، حيث تظهر التقديرات الحالية للتكلفة التي تتحملها الولايات المتحدة الأمريكية للحربين في العراق وأفغانستان، أن هذه التكلفة هي الأغلى في تاريخها، ويتراوح إجماليها ما بين 4 إلى 6 تريليون دولار،[314] فضلاً عن الإضرار بالمكانة الأخلاقية والسمعة العالمية للقطب المسيطر على النظام العالمي الجديد، بل أرى أن الخطاب السياسي المتعالي لإدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج ووكر بوش (الابن) قد أضر كثيراً بمقومات القوة الناعمة الأمريكية في العالم، وعلى رأسها منظومة القيم والمثل الأخلاقية التي تروج لها الولايات المتحدة الأمريكية وتسعى دوماً إلى إبرازها في سياساتها الخارجية.

وعلى هذه الخلفية كان من البديهي حدوث تحولات جذرية في التوجهات الاستراتيجية الأمريكية مع بداية ولاية الرئيس أوباما، التي تشدد

دوماً على مواصلة ضمان الأمن العالمي من خلال "التزاماتنا تجاه الحلفاء والشركاء والمؤسسات"،[315] حيث بدا واضحاً أن استراتيجية الأمن القومي الأمريكية التي أعلنت في مايو عام 2010 اتجهت إلى إعادة تقويم السياسة الخارجية الأمريكية. وأكدت هذه الوثيقة التزام الولايات المتحدة الأمريكية بالسعي إلى تحقيق مصالحها في نظام عالمي جديد يتمتع فيه جميع الأعضاء بحقوق ومسؤوليات محددة. وخروجاً على سياسات إدارة بوش (الابن)، جاءت رؤية إدارة أوباما باتجاه مغاير قائم على ضرورة أن يسلك انخراط الولايات المتحدة الأمريكية في العلاقات الدولية مساراً يعزز نظاماً عالمياً عادلاً ومستداماً.[316]

كما توحي مؤشرات عدة بأن سلوك إدارة الرئيس أوباما ونهجها في العلاقات الدولية يختلفان عن إدارة سلفه الرئيس السابق جورج ووكر بوش (الابن)، وبما يتفق مع طروحات العديد من المؤسسات البحثية الأمريكية وقتذاك.[317] فمن الملاحظ أن نهج إدارة الرئيس أوباما تجاه الأزمة السورية – على سبيل المثال – ربما كان سيختلف تماماً لو حدثت هذه الأزمة إبان حقبة حكم الرئيس بوش (الابن).

وقد طرحت هيلاري رودهام كلينتون Hillary Rodham Clinton، وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة،[318] رؤية مغايرة للسياسة الخارجية الأمريكية حين أكدت، عقب توليها منصبها، الحاجة إلى رفع مستوى الدبلوماسية والتنمية جنباً إلى جنب مع الدفاع، وهو ما سمته مقاربة "القوة

الذكية" لحل المشكلات العالمية،[319] اعتماداً على مقاربات جوزيف ناي الفكرية، حيث استخدم ناي هذا المفهوم تعبيراً عن المزاوجة بين القوتين الخشنة والناعمة في السياسة الخارجية، بحيث تتوازن القوة المدنية الأمريكية بشكل أفضل مع القوة العسكرية.[320]

وشاطر كلينتون هذه الرؤية الاستراتيجية وزير الدفاع الأمريكي السابق روبرت مايكل جيتس Robert Michael Gates،[321] الذي أعلن عقب توليه منصبه أنه "يجب أن يكون هناك تغيير في الموقف من خلال الاعتراف بالدور المهم الذي تلعبه وزارة الخارجية الأمريكية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية U.S. Agency for International Development–USAID، وهذا الدور في رأيي يجب أن يكون ريادياً".[322] وتكتسب هذه الرؤية الاستراتيجية الأمريكية الجديدة أهميتها من كونها طرحت عقب استقالة وزير الدفاع الأسبق دونالد هنري رامسفيلد Donald Henry Rumsfeld، أحد أبرز رموز تيار المحافظين الجدد، وكان معروفاً بقناعته بتغليب القوة العسكرية من أجل الوصول إلى الأهداف المبتغاة، وارتبط اسمه بحربي أفغانستان والعراق وملفات أخرى عديدة مثيرة للجدل.

وتُرجمت رؤى كل من هيلاري رودهام كلينتون وروبرت مايكل جيتس Robert Michael Gates على المستوى التنفيذي من خلال تخصيص الكونجرس أموالاً لتعيين 1108 موظفين جدد في وزارة الخارجية والخدمة المدنية الأمريكية، لتعزيز مقدرة الولايات المتحدة الأمريكية على تحقيق مصالحها ودفع القيم الأمريكية قدماً، كما قامت "الوكالة الأمريكية للتنمية

الدولية" بمضاعفة أعداد موظفيها وتعيين 1200 موظف جديد.[323] كذلك بدأت إدارة أوباما إعادة بناء الوكالة كي تكون منظمة التنمية الأولى في العالم، ما يؤكد حجم التركيز على السلطة المدنية في إدارة أوباما، وهو الأمر الذي اعتبرته هيلاري كلينتون ينسجم مع تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية وتقاليدها،[324] مشيرة في ذلك إلى أدوار أمريكية تاريخية في "مشروع مارشال" Marshall Plan، و"فرق السلام Peace Corps"، التي أسسها الرئيس الأسبق جون فيتزجيرالد كينيدي John Fitzgerald Kennedy،[325] و"الثورة الخضراء Green Revolution" التي تولى مسؤوليتها المفكر الأمريكي نورمان إرنست بورلوج Norman Ernest Borlaug.[326]

وفي ضوء ما سبق، يتضح أن الخطاب السياسي الأمريكي عقب حربي أفغانستان والعراق ووصول الرئيس الديمقراطي أوباما إلى سدة الحكم في يناير 2009، قد ابتعد بشكل ملحوظ عن "الأحادية"، وظهرت أنماط قيادة أمريكية جديدة للنظام العالمي الجديد لم تتبلور بشكل كامل بعد، مثلما حدث في أثناء التدخل الدولي في ليبيا، حيث نموذج القيادة الأمريكية من الخلف ونموذج الإدارة الأمريكية للأزمة في سوريا،[327] أو كما قال الباحث فريد رفيق زكريا Fareed Rafiq Zakaria إن هذا التدخل كان يعكس جهداً دولياً حقيقياً، تحتل فيه الولايات المتحدة الأمريكية دور اللاعب الرئيسي في البداية، ولكنها تحولت بعد ذلك بسرعة إلى لعب دور داعم،[328] ولكن هذا التغير لا يعني مطلقاً العودة تماماً إلى المربع الأول الذي كان سائداً قبل حرب العراق، التي تعتبر عملياً اللحظة الرمزية التي سقطت فيها الولايات المتحدة

الأمريكية من كونها دولة مسيطرة تتحمل مسؤولية الحفاظ على النظام، إلى قوة إمبريالية ترغب في تغيير قواعد اللعبة.[329]

وبشكل عام، يكاد يكون هناك شبه إجماع بين الباحثين الغربيين على أن حرب العراق تمثل منعطفاً فارقاً في السياسة الخارجية الأمريكية، وللبرهنة على ذلك يمكن الإشارة، على سبيل المثال، إلى ما ذكره ستيفن مارتن والت Stephen Martin Walt، أستاذ العلاقات الدولية في جامعة هارفارد، في مقال شهير له بعنوان "نهاية العصر الأمريكي The End of the American Era"،[330] نشرته مجلة **ناشيونال إنترست** *The National Interest* في عدد نوفمبر – ديسمبر 2011، تناول فيه تأثيرات حربي أفغانستان والعراق، مشيراً إلى أن النقاش لا يتعلق بانهيار الهيمنة الأمريكية، وإنما بإمكانية استمرار نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية وتأثيرها في العالم.

واعتبر والت في هذا المقال أن النفوذ الأمريكي في العالم قد تأثر بشدة بسبب حربي أفغانستان والعراق وغير ذلك من الأخطاء الفادحة للولايات المتحدة الأمريكية، فهاتان الحربان تتراوح تكلفتهما كما سبقت الإشارة، ما بين أربعة وستة تريليونات دولار،[331] في حين لم تحقق، برغم هذه التكلفة الباهظة، سوى الوصول إلى ديمقراطية مجتزأة تحتفظ بالعداء لإسرائيل وتتحالف مع إيران.[332] أما في أفغانستان، فما تحقق أقل مما تحقق في العراق بكثير، وذلك على الرغم من تصوير القادة الأمريكيين ما حدث هناك على أنه نوع من أنواع الانتصار، في حين أن الجهود الأمريكية الشاقة والمكلفة للقضاء على حركة طالبان وجعل أفغانستان

دولة ديمقراطية على الطراز الغربي قد باءت بالفشل. ويرى والت أن للولايات المتحدة الأمريكية مصالحها الخاصة، ويجب عليها السعي وراءها بفعالية، ولكن يجب عليها أن تكون أكثر اعتدالاً فيما يتعلق بمحاولة إعادة تنظيم السياسات الداخلية للدول الأخرى، مؤكداً أن أبرز دروس العقد الماضي أن الولايات المتحدة الأمريكية تعلمت أنها لا تستطيع تحقيق نجاح في ذلك، وأن هذا التوجه يمكن أن يتسبب في المزيد من المشكلات لها ولحلفائها، كما يرى أن الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة إلى التخلص من مسألة أن تخبر الدول الأخرى بالطريقة التي يجب أن تدير بها شؤونها، وعليها أن تكتفي بتقديم بعض النصائح والاقتراحات من دون أن تتولى مباشرة مسؤولية إدارة دول مثل العراق وأفغانستان.[333]

خلاصة

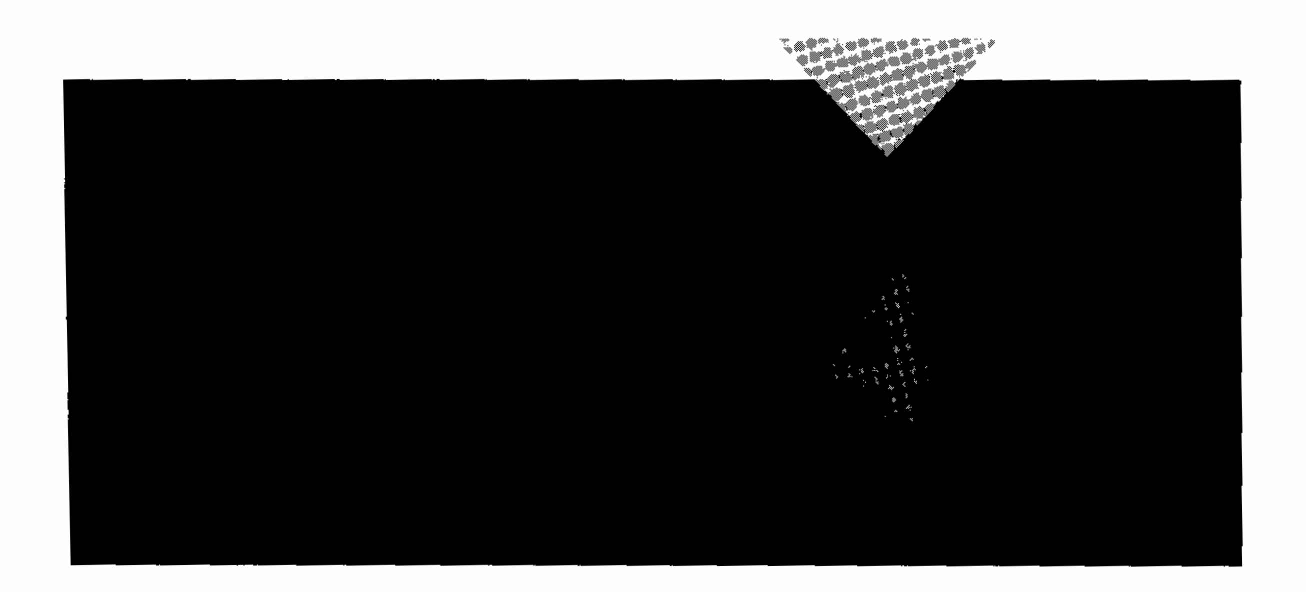
حاولتُ في هذا الفصل التركيز على أمور عدة، أعتقد أنها ظلت غائبة عن النقاشات البحثية الدائرة حول النظام العالمي القديم والجديد معاً، ومن هذه الأمور على سبيل المثال: الربط بين مفهوم الدولة ونشأتها وظهور مفهوم السيادة بشكله التقليدي من جانب، والمراحل التاريخية للنظام العالمي من جانب آخر؛ حيث استشعرت أن هناك حاجة إلى فهم النظام العالمي وآليات عمله من منظور تاريخي بشكل أعمق، بحيث لا يبدو مفهوم النظام العالمي وكأنه اصطلاح علمي معزول عن الواقع في مختلف مراحل التاريخ القديم منه والحديث. وبطبيعة الحال لم أكن أهدف في هذا الفصل إلى التأصيل التاريخي

للهيمنة الأمريكية على النظام العالمي الجديد، بل سعيت إلى وضع علامات استرشادية فارقة في مسيرة هذا النظام التاريخية، مع محاولة البحث في جذوره ومنطلقاته، بهدف بناء صورة تشخيصية متكاملة تسهم في فهم التحولات التاريخية، وصولاً إلى إدراك طبيعة الواقع العالمي المعاصر.

ولقد وقفتُ في هذا الفصل ملياً أمام بعض المنعطفات التاريخية التي أعتقد أنها تمثل علامات فارقة في فهم فلسفة عمل النظام العالمي الجديد، وتوجهات القوة العظمى الوحيدة المهيمنة عليه منذ بدايات العقد الأخير في القرن العشرين. وفي هذا الإطار تم التركيز على مناقشة مستفيضة لظاهرة العولمة، التي أعتقد أنها تمثل السمة الأبرز للنظام العالمي الجديد، بل أؤيد ما ذهب إليه بعض الباحثين حين اعتبروها الوجه الآخر لهذا النظام، وإن لم تكن كذلك فعلى أقل التقديرات هي المحرِّك الأساسي له على المستويات القيمية والثقافية والاقتصادية. كما ركزتُ في هذا الفصل أيضاً على محطات تاريخية يصعب من وجهة نظري فهم مسارات النظام العالمي الجديد من دون الاستغراق في فهمها، وتحليل ما شهدته من أحداث بالغة التأثير، ومنها اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر 2001، ثم الغزو الأمريكي للعراق في مارس عام 2003.

وأعتقد أن هذا الفصل يوفر للقارئ ما يشبه الأشعة المقطعية لحالة النظام العالمي في مختلف مراحله التاريخية، وهذا مدخل حيوي لإدراك التطورات الحاصلة في آليات عمل النظام العالمي الجديد، فضلاً عن أن هذا الإدراك

يعكس من جانب آخر حجم الهيمنة الأمريكية على هذا النظام، كما يؤكد في الوقت ذاته أن العالم لا يزال يعيش في أوج العصر الأمريكي، وأن النقاشات التي تدور بين الفينة والأخرى حول حدود القوة الأمريكية، أو بروز مؤشرات على حدوث تحولات في هيكلية النظام العالمي الجديد، قد تنطوي على نوع من المبالغة المزدوجة، سواء في تقدير عناصر القوة التي تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية في مقابل منافسيها الاستراتيجيين الحاليين أو المحتملين، أو في إدراك التحولات القيمية العميقة التي يشهدها النظام العالمي الجديد، والتي تصب في معظمها في مصلحة استمرار الهيمنة الأمريكية على هذا النظام خلال المديين القريب والمتوسط.



النظام العالمي الجديد
الاقتصاد والتجارة والمالية



الفصل الرابع

النظام العالمي الجديد:
الاقتصاد والتجارة والطاقة

مما لاشك فيه أن القوة الاقتصادية والمالية والتجارية وموارد الطاقة هي من أهم دعامات المكانة والنفوذ للدول فرادى أو مجتمعة ولتجمعاتها على الساحة العالمية، ما يجعلها من أهم العناصر التي ستشكل ترتيب القوى في النظام العالمي الجديد. وتاريخياً، أسهمت أحداث اقتصادية مهمة في تشكيل التغيرات في النظام العالمي، مثل الكساد الكبير، الذي ظهر بعد انهيار أسعار الأسهم في بورصة "وول ستريت Wall Street" في نيويورك، بالولايات المتحدة الأمريكية، في 29 أكتوبر 1929، والذي أدى إلى تبعات اقتصادية ومالية وتجارية عالمية قاسية من حيث انهيار الأنشطة الاقتصادية، وتصاعد غير مسبوق في معدلات البطالة، وتحرك نحو الحماية التجارية ضد الواردات من الخارج. وليس من المفاجئ في ظل الفوضى الاقتصادية التي سادت العالم في أعقاب الكساد الكبير أن بدأت في الظهور نزعات قومية وعرقية متعصبة، مثل ما حدث في ألمانيا من ظهور للنازية بزعامة أدولف هتلر، والتي لاقت قبولاً بسبب ما أنزلته معاهدة "فيرساي" الموقعة في 28 يونيو 1919،[1] التي تلت الحرب العالمية الأولى، من عقوبات اقتصادية وسياسية واجتماعية اعتبرها

الألمان قاسية جداً؛[2] حيث تضمنت شروطاً اقتصادية وأمنية متشددة،[3] كذلك، ليس من المفاجئ أن الكساد الكبير قد استمر في الولايات المتحدة الأمريكية قرابة عقد من الزمان، ولم تخرج منه إلا بدخولها الحرب العالمية الثانية ضد ألمانيا النازية في عام 1941، وما استتبعه ذلك من إنفاق حكومي كبير على المجهود الحربي، عمل على توفير الوظائف وتنشيط الاقتصاد.[4]

ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية في الثاني من سبتمبر عام 1945، لعب الاقتصاد كذلك دوراً أساسياً في تشكيل النظام العالمي الجديد لمرحلة ما بعد الحرب من خلال جانبين أساسيين: الأول، وضع "خطة مارشال Marshall Plan" الأمريكية التي أُعلنت في الخامس من يونيو 1947، لإعادة تعمير أوروبا، ولمواجهة زحف الاتحاد السوفيتي السابق، واستمرت الخطة أربع سنوات،[5] وتكلَّفت نحو 12.7 مليار دولار، آنذاك، على مدار السنوات الأربع ما بين عامي 1948 و1952، وأدت هذه الخطة إلى تغيرات جوهرية في الدور العالمي للولايات المتحدة الأمريكية واقتصادها وثقافتها وقت السلم، وكانت البذرة التي نمت من خلالها فكرة التكامل الأوروبي الذي أدى إلى ظهور الاتحاد الأوروبي، ونموه، وتحوله لاحقاً، بشكل جزئي، إلى الاتحاد النقدي في ظل مجموعة اليورو.[6] أما الجانب الثاني، فتمثَّل في اتفاقية بريتون وودز The Bretton Woods Agreement، التي تم التوصل إليها في يوليو 1944 لإعادة بناء النظام الاقتصادي العالمي ما بعد الحرب، وهي التي نجم عنها إنشاء كل من "صندوق النقد الدولي"، و"البنك الدولي لإعادة البناء والتنمية" أو اختصاراً "البنك الدولي"،[7] وهما

اللذان تسيَّدا المجهـود الاقتصـادي الـدولي منـذ ذلـك الوقـت حتـى الآن. كذلك، تضمَّنت الاتفاقية القيام بترتيبـات لأسـعار الصــرف بـربط الـدول لعملاتها بالدولار الأمريكي، والذي كان قـابلاً للتحويـل إلى الـذهب عنـد الطلب، فيما عرف بـ "نظام بريتون وودز"، لكن هذا النظـام انهـار فـيما بـين عامي 1971 و1973، بعدما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية توقفهـا عـن تحويل الدولار إلى الذهب، وهو ما أدى إلى الرجوع إلى نظام أسعار الصـرف المرنة، وسهَّل على الدول مواجهة الصدمات النفطية التي وقعت منذ أكتـوبر 1973.[8]

كذلك كان للاقتصاد دور رئيسـي في تشكيل النظام العالمي الجديد، حين تسبب بصورة أساسية في انهيار الكتلة الشـرقية، والاتحاد السـوفيتي السـابق، حيث تضمَّنت سياسة "إعادة البناء" التي تعني باللغة الروسـية "بيرسـترويكا Perestroika" التي انتهجها الزعيم السوفيتي السـابق ميخائيـل سـيرجيفيتش جورباتشـوف Mikhail Sergeyevich Gorbachev، إعـادة هيكلـة النظـام الاقتصادي السوفيتي الذي كـان يواجـه ركـوداً وأزمـة كبـيرة منـذ منتصـف السبعينيات حتى بداية التسعينيات من القرن الماضـي، ما أدَّى إلى انهيار أسس النظام الاشتراكي الذي كان الاتحاد السـوفيتي قـائماً عليـه، وتوجـه مكونـات الأخير وحلفائه نحو الانفصال.[9]

وفي المقابل، أدى توجه الصين الباكر نحو الإصلاح الاقتصادي إلى تلافي التحلل والانهيار، بل الصعود في النفوذ على الساحة الدولية، حيث استطاعت إدخال الإصلاحات بصورة تدريجية، منذ نهاية عـام 1978، عـلى يـد مهنـدس

التحول الصيني دينج هسياو بنج الذي قاد الصين بين عامي 1978 و1992، وتبنى سياسات اقتصاد السوق، وبدأ بإصلاح قطاع الزراعة، ثم بالتحول منذ أواخر الثمانينيات إلى الخصخصة وزيادة دور القطاع الخاص، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والاعتماد على التصدير، ثم الترابط مع الاقتصاد العالمي بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية عام 2001.[10]

وأدَّت التطورات الاقتصادية إلى ظهور قوى جديدة مؤثرة في الساحة الدولية، مثل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بكونها منتجاً أساسياً للطاقة الهيدروكربونية عالمياً، وبتحولها مؤخراً إلى لاعب دولي في حركة الاستثمار العالمية من خلال صناديق الثروة السيادية التابعة لها، التي تفوق قيمتها تريليوني دولار.[11] كذلك، تصاعدت قوى العديد من دول جنوب شرق آسيا، وكوريا الجنوبية، والبرازيل، وتشيلي، وجنوب إفريقيا، على خلفية الإصلاحات الاقتصادية وتغلبها على الأزمات المالية، ما جعلها تظهر ضمن مجموعة دول الأسواق الصاعدة.[12]

وللتأكيد على صحة هيكل النظام العالمي الجديد، سيكون من الضروري استشراف المستقبل الاقتصادي للدول الرئيسية، حيث إن معيار وضعها ومستقبلها الاقتصادي - إلى جانب معايير أخرى كما تم ذكرها آنفاً، هي: التعليم والبحث العلمي، والتقنية، والقوة العسكرية، والاقتصاد، والطاقة، والنقل - يمثل عنصراً مهماً، إن لم يكن الأهم، في تحديد ترتيب القوى في النظام العالمي الجديد. وسيتم التركيز هنا على القوى الأساسية في هذا النظام، والتي سبق إيضاح ترتيبها في مدخل الكتاب، وهي: الولايات

المتحدة الأمريكية على قمة الهرم، يتلوها في المرتبة الثانية كل من الصين والاتحاد الأوروبي وروسيا، ثم في المرتبة الثالثة كل من اليابان والهند والبرازيل، يليها باقي دول العالم. وسيتم، في ضوء ذلك، تقييم أداء النمو الاقتصادي التاريخي والمتوقع للدول المذكورة، إضافة إلى جوانب الميزانية الحكومية والدين العام، والتبادل التجاري والنقل، والطاقة الهيدروكربونية التقليدية والمبتكرة والطاقة المتجددة، وذلك كمحددات للقوة الاقتصادية المستقبلية، وترتيب القوى في النظام العالمي الجديد.

النمو الاقتصادي

إذا أخذنا في الاعتبار ترتيب القوى في النظام العالمي الجديد كما تم الإيضاح سابقاً، فسنلاحظ أن أداء الولايات المتحدة الأمريكية التنموي خلال الأعوام الخمسة والعشرين الماضية، ومحركات النمو فيها، يمكن أن يعطيها دلالة واضحة على واقعية هذا الترتيب. ويقدِّم الجدول (4-1) عرضاً مختصراً لأداء النمو الاقتصادي لهذه الدول والمجموعات في صورة متوسطات للنمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي لفترات مدة كل منها خمس سنوات خلال الأعوام الخمسة والعشرين الماضية، إضافة إلى توقعات صندوق النقد الدولي لأداء النمو حتى عام 2018.[13]

الجدول (4-1)

متوسط معدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي[14]

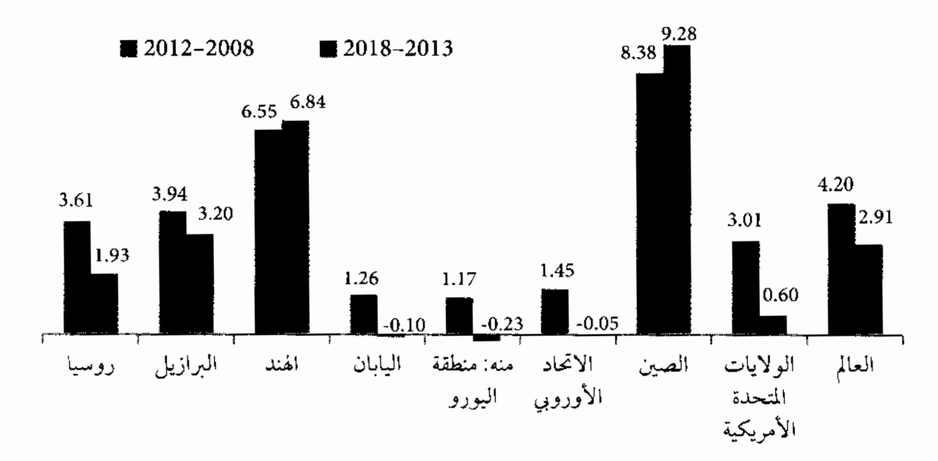
خلال الفترة 1988-2018 (٪)

السنوات	1992-1988	1997-1993	2002-1998	2007-2003	2012-2008	2018-2013
العالم	3.22	3.35	3.23	4.79	2.91	4.20
الولايات المتحدة الأمريكية	2.54	3.53	3.24	2.73	0.60	3.01
الصين	8.53	11.46	8.25	11.65	9.28	8.38
الاتحاد الأوروبي	2.45	2.14	2.71	2.72	0.05-	1.45
منه: منطقة اليورو	..	1.74	2.46	2.18	0.23-	1.17
اليابان	4.45	1.44	0.14	1.85	0.10-	1.26
الهند	5.44	6.13	5.41	8.61	6.84	6.55
البرازيل	0.03-	3.99	1.71	4.01	3.20	3.94
روسيا	..	5.55-	4.18	7.50	1.93	3.61

الشكل (4-1)

متوسط معدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي[15]

خلال الفترة 2008-2018 (٪)



ويلاحظ بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، أنها قد شهدت خلال الأعوام الخمسة والعشرين الماضية أحداثاً اقتصادية تدل على مرونة نظامها الاقتصادي وقدرته على التطور لمواجهة الصدمات العكسية التي يمكن أن تواجهه، ما يجعله الاقتصاد الرائد عالمياً.[16]

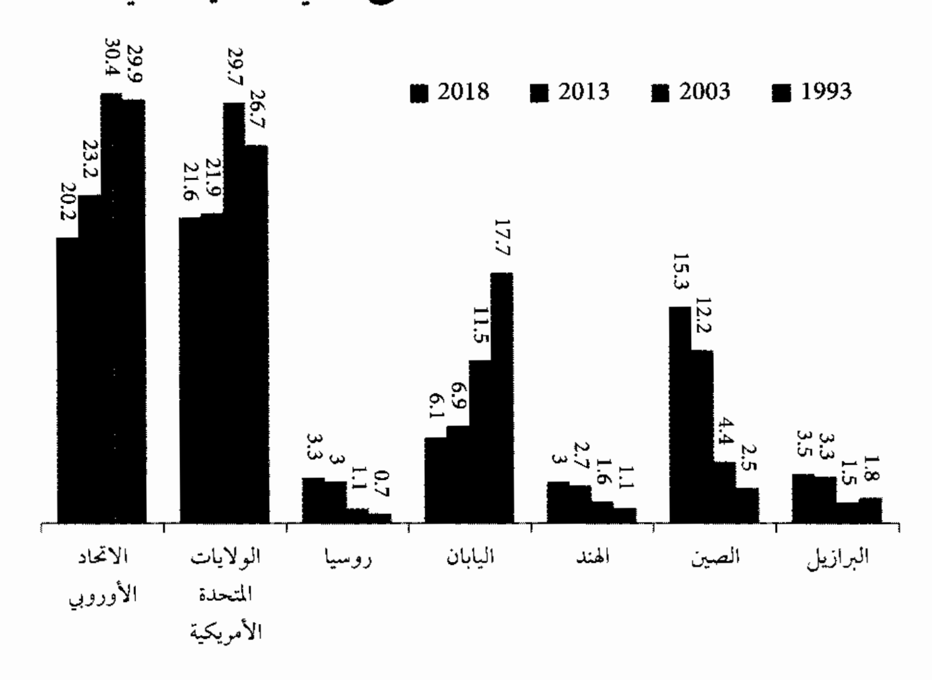
وتُظهر خبرة الاقتصاد الأمريكي خلال الأعوام الخمسة والعشرين الماضية اعتماده على الابتكار، بالمزج بين المعرفة والتقنية والريادة في الأعمال، كمحرك للاقتصاد.[17] ومن الأمثلة على ذلك صعود "وادي السيليكون Silicon Valley"، وهو المنطقة الجنوبية من منطقة خليج سان فرانسيسكو في كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية، وهذه المنطقة أصبحت معروفة عالمياً بسبب وجود العدد الكبير من مطوري الدوائر المتكاملة ورقائق الكمبيوتر ومنتجيها، وحالياً تضم هذه المنطقة جميع أعمال "التقنية الفائقة High Tech"، وتوصف بأنها المركز الأساسي العالمي لتطوير تقنيات الحاسوب بشقيها المعداتي والبرمجي،[18] ومن ذلك الصعود والهبوط لشركات في مجال المعدات الإلكترونية أيضاً، مثل: شركة صن Sun، وشركة ديل Dell، وشركة أبل Apple، إضافة إلى صعود شركات أمريكية في أسواق البرمجيات وسيطرتها عليها، مثل: شركة مايكروسوفت Microsoft، وشركة لينوكس Linux، وصعود الشركات المرتبطة بعصر الإنترنت والهواتف الذكية مثل: شركة جوجل Google، وشركة ياهو Yahoo.[19]

لقد بدت بوضوح سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على الابتكارات في قطاع التقنية الفائقة الذي تتزايد أهميته بصورة متسارعة في تحرك العالم نحو النظام العالمي الجديد.[20] إضافة إلى ذلك، تظهر قدرات الاقتصاد الأمريكي

على الابتكار، ليس في قطاع تقنيات الحاسوب والمعلومات فحسب، بل في قطاعات متنوعة أيضاً تتراوح من القطاع المالي، حيث تطورت "الهندسة المالية Financial Engineering"، من خلال ابتكارات ترتبط بـ"المشتقات المالية Financial Derivatives"،[21] إلى ابتكارات وتقنيات جديدة في مجال الطاقة، مثل تقنية "التكسير الهيدروليكي Hydraulic Fracturing" التي أدت إلى طفرة ملموسة في إنتاج النفط والغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية،[22] بما يشير إلى حدوث تغير ملموس في طبيعة عمل أسواق الطاقة التقليدية خلال الأعوام الخمسة والعشرين المقبلة، وسيكون لذلك كله انعكاسات سياسية وأمنية واقتصادية شديدة الأهمية على مستوى العالم.

الشكل (4-2)

تطور حصص الاقتصادات الرئيسية من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (٪)[23]

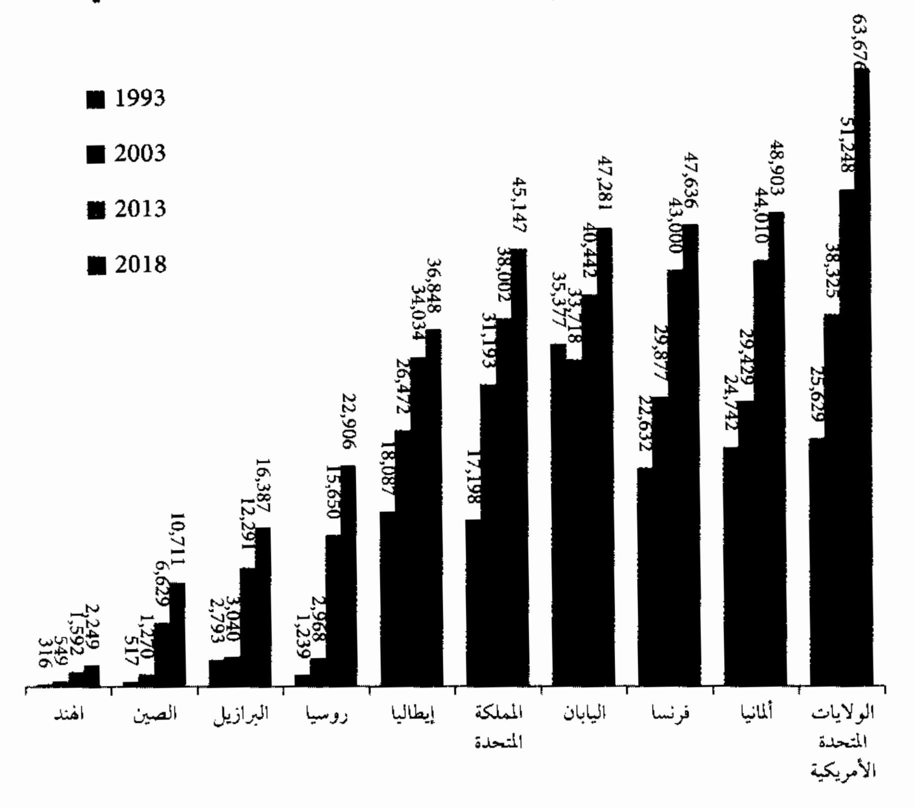


وإضافة إلى الاعتماد على النمو القائم على الابتكار، تبدو قوة الاقتصاد الأمريكي أيضاً في عدد من الظواهر التي يمكن استنتاجها من أدائه خلال الأعوام الخمسة والعشرين الماضية، وأهمها أن الاقتصاد الأمريكي من الضخامة، حيث مثَّل في عام 2013 نسبة 21.9٪ من حجم الاقتصاد العالمي، ما يجعله معتمداً على ذاته بدرجة أعلى من الاقتصادات الأخرى، مثل الصين على سبيل المثال، وخاصة فيما يتعلق بالاستثمار والاستهلاك.

كذلك، يلاحظ أن الاقتصاد الأمريكي قد نجح في مواجهة أزمات رئيسية، مثل أزمة "الاثنين الأسود" في 19 أكتوبر 1987،[24] وحتى في الأزمة المالية العالمية التي بدأت عام 2007، إذ يبدو أنه يتعافى بدرجة أفضل بكثير من الاقتصاد الأوروبي على سبيل المثال. ويدل على هذا التعافي سرعة ارتداد الاقتصاد الأمريكي إلى النمو بعد الأزمات، حيث ارتفع أداؤه بالقياس إلى متوسط معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي من 2.54٪ خلال السنوات الخمس التالية لأزمة عام 1987 (أي الفترة 1988-1992)، إلى 3.53٪ في السنوات الخمس 1993-1997. كذلك، بدأ الاقتصاد الأمريكي مؤخراً في التحسن، بحيث يُتوقع أن يبلغ معدل نموه 3.6٪ بحلول عام 2015، مقابل انكماش بلغ -0.3٪ و-3.1٪ خلال العامين التاليين لأزمة عام 2007، في حين أن الاقتصاد الأوروبي يُتوقع أن تستمر معاناته بصورة أعمق وفترة زمنية أطول، حيث يُتوقع نموه بما لا يزيد على 1.7٪ بحلول عام 2015، مقابل 0.5٪ و-4.2٪ في العامين التاليين لأزمة عام 2007.[25]

الشكل (4-3)

متوسط دخل الفرد السنوي في الاقتصادات الرئيسية (دولار أمريكي)[26]



أما بالنسبة إلى الصين، فعلى الرغم من الأداء القوي للنمو الاقتصادي الذي استمر خلال الأعوام الخمسة والعشرين الماضية، في ظل عملية إصلاح وتطوير مستمرة وتدريجية تُطبَّق على مراحل، وتتحرك تدريجياً نحو نظام مزيج من تخطيط الدولة والاعتماد على اقتصاد السوق، فإن في هذا النمو بعض نقاط الضعف الرئيسية. فعلى الرغم من صعود الاقتصاد الصيني الباهر، خلال فترة زمنية بسيطة نسبياً تبلغ خمسة وعشرين عاماً، من المركز الثامن في عام 1988 إلى المركز الثاني عالمياً في عام 2013،[27] يلاحظ أن الصين لا يزال أمامها الكثير لتلحق

بالدول المتقدمة، وأنها لا تزال في مصاف الدول النامية، إذا ما تم الأخذ في الاعتبار بمؤشر متوسط دخل الفرد،[28] وتحتل مكانة مقاربة لدول مثل أنجولا وتايلاند، وتقل عن دول مثل بيرو وتركمانستان على سبيل المثال. ويمثل متوسط دخل الفرد في الولايات المتحدة الأمريكية البالغ في عام 2013 نحو 51.2 ألف دولار، ما يقرب من ثمانية أضعاف متوسط دخل الفرد في الصين المقدّر بنحو 6629 دولاراً في العام ذاته.[29]

كذلك، لا يزال الاقتصاد الصيني يعتمد على القطاعات الاقتصادية التقليدية مثل الصناعة الثقيلة والخفيفة، والزراعة على سبيل المثال، كما أنه يعتمد بصورة كبيرة على الاستثمار الأجنبي المباشر والتوجه إلى التصدير، وهذه الجوانب تمثل نقاط ضعف رئيسية، حيث إن ارتفاع مستوى المعيشة والدخول في الصين يمكن أن يُفقدها مع مرور الوقت مزايا نسبية أمام المنافسين الأرخص في التكلفة بالنسبة إلى أسواق التصدير، مثل فيتنام والفلبين،[30] كما أن الصين عُرضة أيضاً للخسارة بسبب التوجه الراهن للتكتلات الاقتصادية لمواجهة سيطرة الصين على أسواق التصدير، مثل التوجه الذي أُعلن في عام 2013 بإنشاء أكبر منطقة تجارة حرة في العالم بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.[31] وكذلك تواجه الصين مشكلات أخرى، مثل الحاجة إلى فتح أسواقها المالية، والتوجه إلى جعل قيمة عملتها اليوان، التي يطلق عليها رسمياً اسم الرينمنبي، تعكس الواقع بدرجة أكبر.[32]

وهناك احتمالات أن تواجه الصين أزمات مالية في الدين الحكومي على مستوى الحكومات المحلية، حيث بلغ إجمالي الدين العام الحكومي ما يعادل

1.881 تريليون دولار في عام 2012، ما يمثل 22.9٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ويتوقع أن يبلغ 2.168 تريليون دولار في عام 2018 أي ما يمثل نحو 16.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي.[33] إضافة إلى احتمال انفجار فقاعة أسعار العقارات، وأزمات على مستوى الإقراض المصرفي.[34] ونظراً إلى أن النظام الاقتصادي الصيني لم يُختبر فعلياً في مثل هذه الأزمات في ضوء الحماية الكبيرة التي كانت تضفيها عليه الدرجة العالية من التحكم الحكومي في النشاط الاقتصادي، فإن من المنتظر أن يؤجِّل الحكم على متانة النظام الاقتصادي الصيني إلى المستقبل عندما يتم اختباره فعلياً.[35]

كذلك، يلاحظ أن الصين لديها أيضاً نقطة ضعف رئيسية، مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية، وهي افتقارها إلى موارد طاقة محلية كافية لدعم استمرارية النمو الاقتصادي المرتفع،[36] وعدم توافر التقنيات الحديثة لإنتاج النفط والغاز مقارنة بالشركات الأمريكية.[37] وتحاول الصين مواجهة هذه المشكلة من خلال التوجه إلى الخارج لإنشاء شراكات اقتصادية مع دول غنية بالنفط، خاصة في القارة الإفريقية وبعض دول الشرق الأوسط،[38] إضافة إلى محاولات بعض شركاتها الحصول على أسرار الابتكارات التقنية في مجال استخراج النفط والغاز الصخري من خلال القرصنة الإلكترونية التي تستهدف شركات أمريكية، فهذه الشركات هي الأكثر تعرضاً للهجمات الإلكترونية من قبل الصين.[39] وجدير بالذكر أنه في يوليو 2013 تم في الولايات المتحدة الأمريكية اتهام جهات خارجية بالتآمر للقيام بقرصنة إلكترونية على المستوى العالمي والحصول على بيانات بصورة غير قانونية بما في ذلك من شركات أمريكية مثل ناسداك NASDAQ، وسفن-إليفن 7-Eleven، وفيزا VISA، وديسكفري للخدمات المالية

Discovery Financial Services، وجي سي بيني J.C. Penney، وداو جونز Dow Jones، التي تسببت في خسائر تقدر بمئات الملايين من الدولارات، ما يجعلها القضية الكبرى في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية.[40]

كذلك، تحاول الصين تخفيض المخاطر الناجمة عن الاعتماد الزائد على الصادرات كمحرك للاقتصاد، ومواجهة الانتقادات الموجهة إليها باعتمادها على سياسة تقييم سعر الصرف بأقل من قيمته لتشجيع صادراتها، في ظل ما يُعرف بحرب العملات، وذلك بإعلان السلطات الصينية الجديدة أنها ستعمل على انتهاج سياسات اقتصادية أكثر توازناً بحيث يزيد الاعتماد على الطلب المحلي وينخفض تدريجياً الاعتماد على التصدير إلى العالم الخارجي.[41]

أما بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي، فعلى الرغم مما كانت تشير إليه التوقعات المتفائلة جداً بالتوجه نحو التكامل والوحدة الاقتصادية خلال الأعوام الخمسة والعشرين الماضية - بما في ذلك النجاح النسبي في دمج اقتصادات أوروبا الشرقية في الاقتصاد الأوروبي الغربي بعد سقوط جدار برلين في التاسع من نوفمبر عام 1989، والنجاح في الوصول إلى عملة موحدة تُستخدم في 17 دولة من دول الاتحاد الأوروبي (28 دولة في الأول من يوليو 2013) بإنشاء منطقة اليورو في بداية عام 1999 - فإن الأداء الاقتصادي الأوروبي بعد الأزمة المالية العالمية في عام 2007، يثير الكثير من التساؤلات، ويدعو إلى التشاؤم حول مستقبل التعاون الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي بصورة عامة، ومنطقة اليورو بصورة خاصة.[42]

فبالنسبة إلى منطقة اليورو على وجه التحديد، يلاحظ أن الأزمة المالية العالمية الأخيرة لعام 2007 قد أظهرت نقاط ضعف أساسية، منها أن الاتحاد النقدي في حد ذاته لا يُعتبر كافياً للوصول إلى منطقة وحدة اقتصادية نموذجية. فمن الواضح أنه كان من الضروري إلحاق الاتحاد النقدي باتحاد ماليٍّ ومصرفي.[43] كما أصبح من الواضح من التباين الواسع في أداء النمو الاقتصادي وفرص العمل والمالية الحكومية والدين العام ما بين دول الشمال الأوروبي، وعلى رأسها ألمانيا والدول الإسكندنافية، ودول الجنوب وعلى رأسها اليونان والبرتغال وقبرص وإسبانيا، أنه من الصعب تطبيق سياسات نقدية ومالية موحدة تناسب هذه الدول المتباينة في هياكلها الاقتصادية.[44] ولاشك في أن ضعف دول مثل اليونان والبرتغال وحتى فرنسا وإيطاليا وإسبانيا يضع ضغوطاً على سعر العملة الأوروبية "اليورو" تجاه العملات الرئيسية الأخرى، لكن هذه الضغوط على العملة تدعّم اقتصادات قوية موجهة للتصدير مثل الاقتصاد الألماني، حيث تجعل صادراته في وضع تنافسي جيد من حيث الأسعار، لكن بالأخذ في الاعتبار أن التجارة الخارجية الأوروبية يتم معظمها بين الدول الأعضاء في الاتحاد، يلاحظ أن مكاسب ألمانيا يقابلها بصورة أساسية خسارة دول الجنوب الأوروبي ذات العجز في التجارة الخارجية وذات معدلات النمو الاقتصادي السلبية ومعدلات البطالة المرتفعة للغاية والمقلقة على وجه الخصوص بين الشباب.[45] فعلى سبيل المثال بلغ معدل البطالة في شهر مايو 2013 بين الشباب في اليونان 62.9٪ ونحو 56.1٪ في إسبانيا.[46]

أما بالنسبة إلى روسيا، فعلى الرغم من الأزمة الاقتصادية الكبرى التي شهدتها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في 19 أغسطس 1991، وعدم حدوث

التحول الاقتصادي من نظام اقتصادي قائم على التخطيط المركزي إلى نظام السوق بصورة سلسة وسط مشكلات كبيرة ارتبطت بها عملية التحول، مثل الفساد في عمليات خصخصة الشركات التي كانت مملوكة للدولة وتصاعد الأنشطة غير الشرعية من جريمة منظمة بمفهومها التقليدي والحديث المرتبط بجرائم الإنترنت، فقد استطاعت روسيا خلال الأعوام الخمسة عشر الماضية على وجه الخصوص، تحقيق استقرار ونمو اقتصادي جيد نسبياً، بحيث تصاعد متوسط النمو الاقتصادي فيها من متوسط انكماش بلغ -5.55٪ خلال الفترة 1993-1997، إلى معدل نمو بلغ 4.18٪ في الفترة 1998-2002، ثم إلى 7.50٪ خلال الفترة 2003-2007، واستقر عند 1.93٪ خلال الفترة 2008-2012.[47]

وقد حققت روسيا هذا الإنجاز في ضوء توافر المواد الأولية، وخاصة الغاز الطبيعي والنفط بها، ما جعلها تستفيد من استمرار ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي. الذي يعتبر مصدراً أساسياً للطاقة للاتحاد الأوروبي. وقد أسهمت دول الاتحاد السوفيتي السابق بنحو 51٪ من إمدادات النفط، وبنحو 41٪ من إمدادات الغاز الطبيعي للاتحاد الأوروبي في عام 2011.[48] لكن يلاحظ أن الاقتصاد الروسي لا يزال صغيراً نسبياً مقارنة بالاقتصادات الأمريكية والصينية والأوروبية، حيث يمثل حجم الاقتصاد الروسي أقل من 14٪ من الاقتصاد الأمريكي، ونحو 25٪ من الاقتصاد الصيني، وأقل من 13٪ من الاقتصاد الأوروبي.[49] وبالتالي، فإذا لم يحدث تطور ملموس في هيكل الإنتاج الاقتصادي الروسي خلال الأعوام الخمسة والعشرين المقبلة، بحيث يعتمد

بدرجة أكبر على الابتكار والتقنية والاستفادة من موقعه القريب من الأسواق الآسيوية والأوروبية الرئيسية، فسيكون من غير المتوقع تصاعد الوزن النسبي لروسيا في النظام العالمي الجديد اعتماداً على القوة الاقتصادية.

أما فيما يتعلق بالهند والبرازيل، فقد استطاعت الدولتان التغلب على أزمات اقتصادية خلال الأعوام الخمسة والعشرين الماضية من خلال برامج تهدف إلى التطوير الاقتصادي والاجتماعي في ظل قيادات متميزة، وبحيث أصبحت الدولتان ركيزتين أساسيتين في مجموعة الاقتصادات الصاعدة، وخاصة مجموعة بريكس BRICS. ولكن يلاحظ أن الدولتين لا يزال أمامهما الكثير لتحقيقه من أجل الوصول إلى مصاف الاقتصادات المتقدمة؛ فمعدلات الفقر والتباين في مستويات الدخل ما زالت من أعلى المعدلات في العالم، وهو الأمر الذي عكسته الاضطرابات الأخيرة في البرازيل على وجه الخصوص،[50] غير أن الدولتين تشهدان تطوراً ملموساً وتصاعداً في قوتهما على المستوى الإقليمي لكل منهما، مع التركيز على التعليم على وجه الخصوص بالنسبة إلى الهند، حيث تميز طلبتها ومحترفوها في الغرب في مجالات تمتد من الطب إلى تقنية المعلومات والخدمات المالية.

ومع الأخذ في الاعتبار أن تطور العنصر البشري في الهند قد جعلها أكبر البلدان في مجال العمل عن بُعد. ومع توقع حدوث "هجرة عكسية للعقول" إذا ما استمر تحسُّن مستويات المعيشة، فإن من المنتظر أن تشهد الهند على وجه الخصوص استمراراً في تصاعد قوتها الاقتصادية عالمياً خلال الأعوام الخمسة والعشرين المقبلة.

وقد نجحت البرازيل، كما سبقت الإشارة إليه، في التغلب على أزماتها الاقتصادية، واستطاعت أن تنتهج سياسات تنموية حققت تنمية متوازنة روعي فيها جانب العدالة الاجتماعية، في ظل حكومة الرئيس السابق، لويس إيناسيو لولا داسيلفا Luiz Inácio Lula da Silva. وتتميز البرازيل باتساع المساحة وتنوع الاقتصاد، من نشاط زراعي، إلى صناعي، إلى سياحي، إلى إنتاج المواد الخام،[51] وبأن لديها حدوداً مع عشرة بلدان (الأرجنتين، وبوليفيا، وكولومبيا، وجويانا، وجينيا، وباراجواي، وبيرو، وسورينام، وأوروجواي، وفنزويلا). ومن المنتظر – مع تحسن الأوضاع الاجتماعية والاستمرار في انتهاج السياسات الاقتصادية السليمة – أن يتصاعد دورها بدرجة أكبر في ظل النظام العالمي الجديد. ولاشك في أن اكتشاف احتياطيات ملموسة من مواد الطاقة الهيدروكربونية غير التقليدية التي تتركز بشكل أساسي في النفط الصخري الذي تحوز منه نحو 2٪ من الاحتياطيات العالمية المؤكدة قبالة سواحلها،[52] يمكن أن يؤدي إلى دعم وضع البرازيل المستقبلي، وخاصة مع التوجه المنتظر من الولايات المتحدة الأمريكية إلى زيادة اعتمادها على الأمريكتين بوصفهما المصدر الأساسي للطاقة مستقبلاً.[53]

وأخيراً بالنسبة إلى اليابان، نجد أنه بعد فترة طويلة من الأداء الاقتصادي المتواضع فيما عُرف بالعقد المفقود، وأحياناً بالعقدين المفقودين Lost Decade/Lost Two Decades،[54] حيث لم تتجاوز متوسطات معدلات النمو الاقتصادي مستوى 2٪ خلال الأعوام العشرين الماضية، وبعد أن بدأت اليابان خسارة تفوقها التقني النسبي تجاه منافساتها الرئيسية الآسيوية،

ولاسيما كوريا الجنوبية والصين، ومع استمرار أزمات الطاقة في اليابان على نحو مركز، بما فيها أزمة مفاعل "فوكوشيما" النووي عام 2011، الذي تسبب في اقتطاع رئيسي وحاد في إنتاج العديد من الشركات اليابانية ومراجعة شاملة لسياسة الطاقة فيها، يبدو أنها في ظل القيادة الجديدة برئاسة رئيس الوزراء شينزو شينتارو آبي، قد بدأت بالتحرك على نحو أكثر شجاعة وبصورة غير تقليدية نحو إعادة تشكيل السياسات الاقتصادية الرئيسية، خاصة السياستين النقدية والمالية.[55] ومع تراجع المركز العالمي للاقتصاد الياباني من المرتبة الثانية في عام 1988 إلى المرتبة الثالثة في عام 2010، فإن من المنتظر أن يكون العنصر الاقتصادي الذي شهد صعود القوة الناعمة لليابان خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، هو أيضاً المتسبب في تراجعها من مصاف دول المستوى الثاني، إلى المستوى الثالث في النظام العالمي الجديد.

الطاقة

1. الطاقة الهيدروكربونية التقليدية والمبتكرة

شهد العالم خلال الأعوام الخمسة والعشرين الماضية تغيرات تدريجية، لكنها مؤثرة، في أنماط الإنتاج والاستهلاك للطاقة الهيدروكربونية متمثلة في النفط والغاز، يُنتظر معها حدوث تغير في الأهمية النسبية لمناطق الإنتاج الرئيسية بالنسبة إلى القوى السياسية والاقتصادية العالمية (انظر الملحقين 2 و3 بشأن التوزيع الجغرافي لاحتياطيات النفط والغاز العالمية

لعام 2012)، بما يمكن أن يكون له انعكاسات سياسية مستقبلية ملموسة على تشكيل النظام العالمي الجديد.

وفي هذا الإطار سيتم التعرض في هذا الجزء لقضية دور الطاقة في النظام العالمي الجديد بتحليل وضع المستهلكين والمنتجين الرئيسيين المؤثرين بما يتسق مع ما تم ذكره في فصول سابقة، حيث يؤخذ في الاعتبار على جانب الاستهلاك الصافي كل من: الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، والصين، والهند، واليابان. أما على جانب دول الإنتاج الرئيسية، فسوف يتم فيه التعرض لوضع مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والإنتاج في نصف الكرة الغربي (في الأمريكتين)، ودول الاتحاد السوفيتي السابق، وتحديداً روسيا.

كذلك، سيتم التعرض على وجه الخصوص لقضايا رئيسية مهمة وحاسمة في مستقبل الطاقة ودورها في تشكيل النظام العالمي الجديد، حيث سيتم التركيز على المصادر المبتكرة للطاقة الهيدروكربونية التي أسهمت التقنية المستحدثة في جعلها ذات جدوى اقتصادية في الإنتاج والاستهلاك، وهي: النفط الصخري Shale Oil، والغاز الصخري Shale Gas، والنفط الرملي Oil Sands–Tar Sands–Natural Bitumen، والنفط الثقيل جداً Extra–Heavy Oil.[56] وفي النهاية، سيتم تناول وضع الطاقة البديلة والمتجددة والدور الذي يمكن أن تلعبه في ميزان العرض والطلب العالميين على الطاقة.

الجدول (4-2)

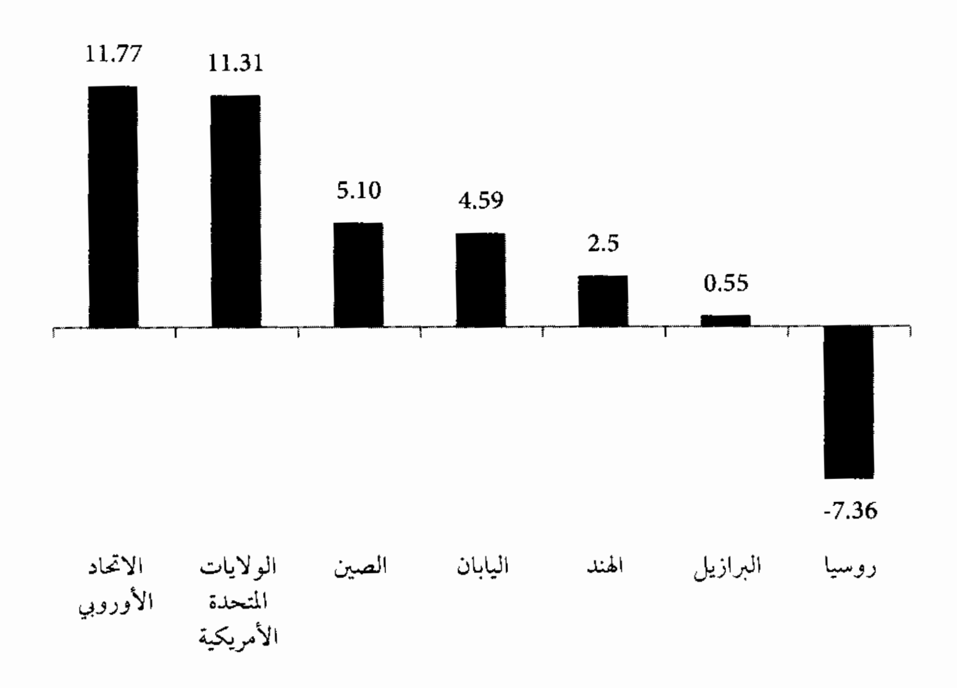
متوسط الاستيراد* اليومي من النفط خلال الفترة 1988-2012 (مليون برميل)[57]

السنوات	1992-1988	1997-1993	2002-1998	2007-2003	2012-2008
الاتحاد الأوروبي	10.95	10.78	11.23	12.16	11.77
الولايات المتحدة الأمريكية	7.91	9.55	11.76	13.55	11.31
الصين	0.37-	0.44	1.44	3.35	5.10
اليابان	5.19	5.71	5.53	5.29	4.59
الهند	0.52	0.86	1.45	1.86	2.50
البرازيل	0.88	1.06	0.82	0.42	0.55
روسيا	5.04-	3.21-	4.17-	6.77-	7.36-

* محسوباً على أساس الاستهلاك اليومي مطروحاً منه الإنتاج المحلي اليومي.

الشكل (4-4)

متوسط الاستيراد اليومي من النفط خلال الفترة 2008-2012 (مليون برميل)[58]



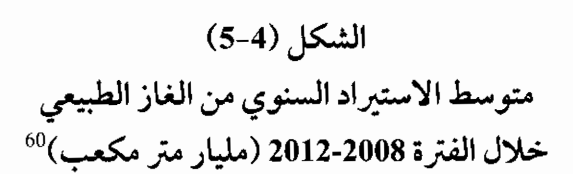
ويلاحظ من الجدول (4-2) أن السنوات العشر الماضية قد شهدت تحولاً ملموساً في توجهات استيراد النفط بين مجموعة الدول الرئيسية، مقارنة بالأعوام الخمسة عشر السابقة عليها، حيث شهدت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي تراجعاً في متوسط الاستيراد، كان أقوى في حالة الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث تحل الآن في المركز الثاني بعد الاتحاد الأوروبي من حيث الاستيراد. أما بالنسبة إلى كل من الصين والهند فقد ارتفعت وارداتها بشدة لتحتل الصين على وجه الخصوص المركز الثالث، بينما تراجعت اليابان إلى المركز الرابع. أما بالنسبة إلى روسيا فهي مصدِّر صافٍ للنفط، وقد ارتفعت الكميات المصدَّرة منها بصورة ملحوظة خلال السنوات الخمس الماضية.

الجدول (4-3)

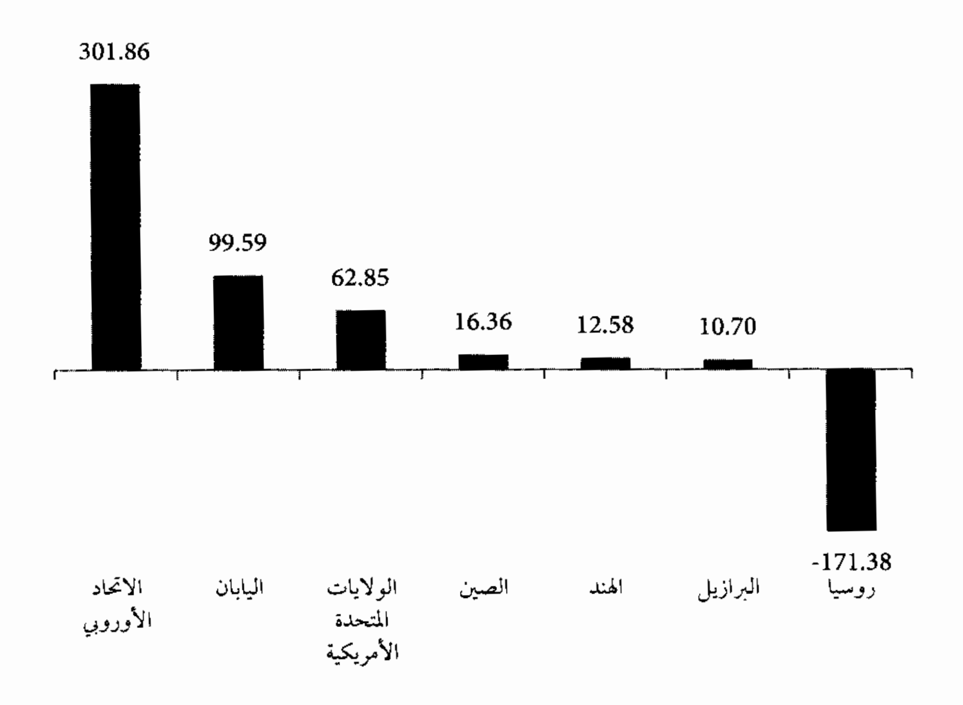
متوسط الاستيراد* السنوي من الغاز الطبيعي خلال الفترة 1988-2012 (مليار متر مكعب)[59]

السنوات	1992-1988	1997-1993	2002-1998	2007-2003	2012-2008
الاتحاد الأوروبي	137.21	157.75	209.07	275.40	301.86
اليابان	47.62	58.79	70.94	81.86	99.59
الولايات المتحدة الأمريكية	47.30	92.42	100.06	101.86	62.85
الصين	0.10	1.04-	3.16-	1.32-	16.36
الهند	0.00	0.00	0.00	5.33	12.58
البرازيل	0.00	0.02	2.25	8.30	10.70
روسيا	163.60-	168.53-	171.62-	180.46-	171.38-

* محسوباً على أساس الاستهلاك السنوي مطروحاً منه الإنتاج المحلي السنوي.



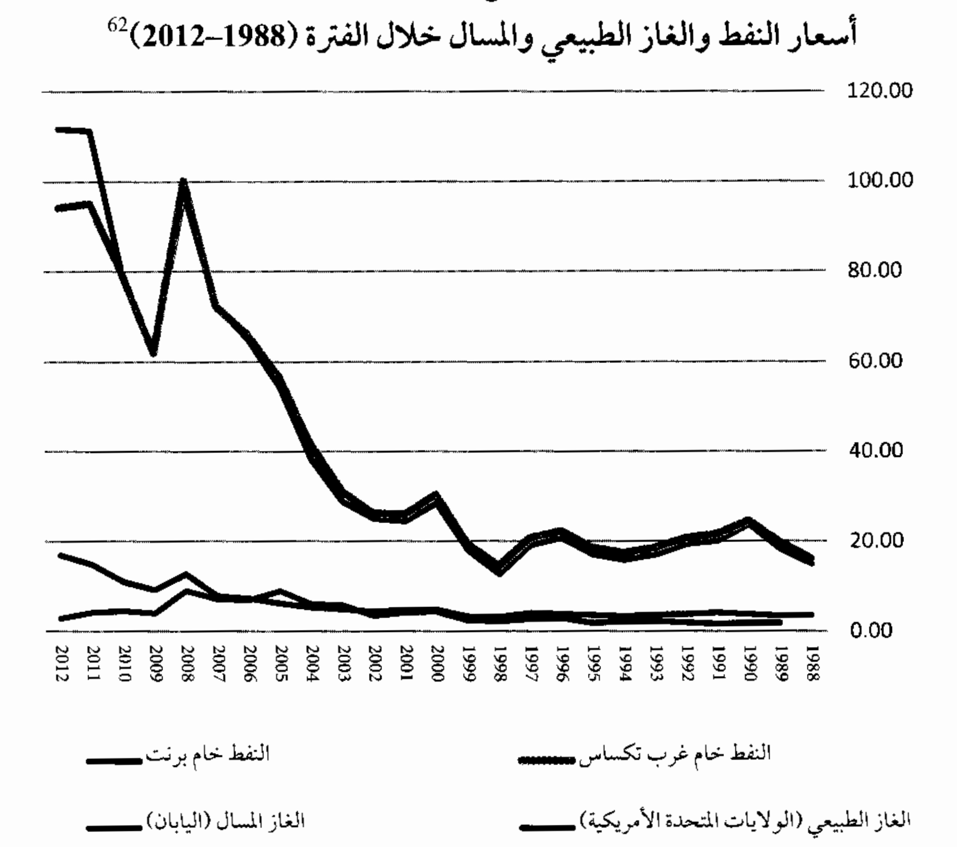
الشكل (4-5)
متوسط الاستيراد السنوي من الغاز الطبيعي
خلال الفترة 2008-2012 (مليار متر مكعب)[60]



أما بالنسبة إلى الغاز الطبيعي، فقد حققت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة طفرة ملحوظة في إنتاجه، بحيث تراجع متوسط وارداتها السنوية منه بـما يزيـد عـلى 40٪ خـلال الفـترة 2008-2012، مقارنـة بـالأعوام الخمسـة السـابقة (2003-2007).[61] وفي الوقت نفسه، ازدادت الـواردات الأوروبيـة وواردات اليابان، بينما تحولت الصين إلى مستورد صافٍ بحجم ملحوظ، وازداد استيراد كل من الهند والبرازيل منه، بينما حافظـت روسـيا عـلى كونهـا إحـدى الـدول المصدرة الرئيسية على مستوى العالم.

الشكل (4-6)

أسعار النفط والغاز الطبيعي والمسال خلال الفترة (1988-2012)[62]



* دولار للبرميل بالنسبة إلى النفط.

* دولار لمليون وحدة حرارية بريطانية بالنسبة إلى الغاز.

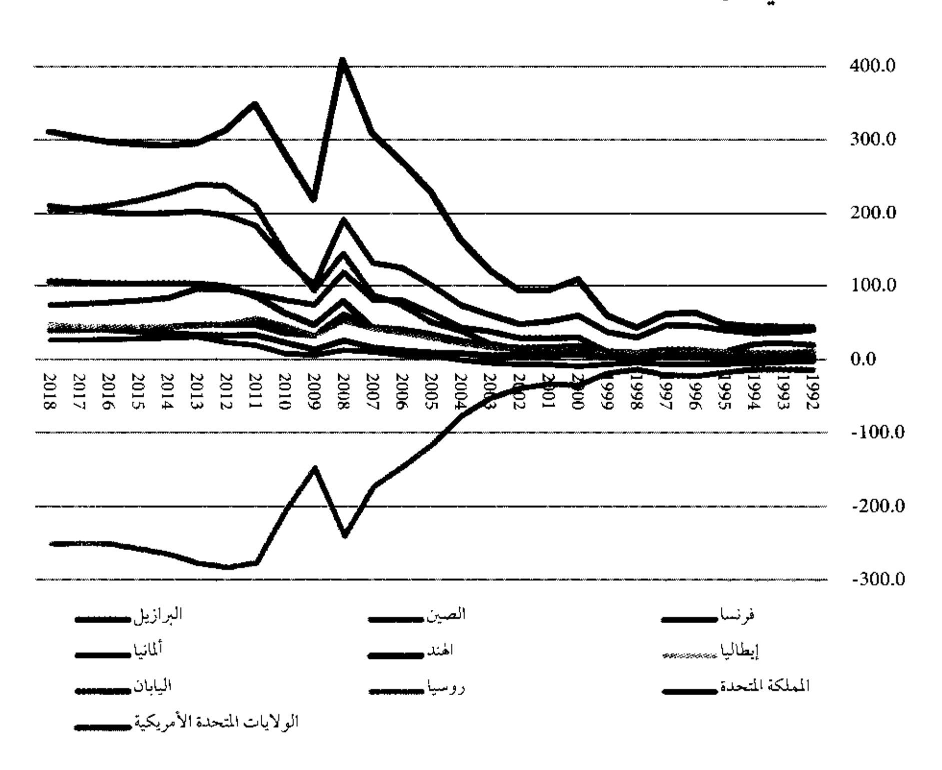
ومع ملاحظة تطورات أسعار كل من النفط والغاز خلال الأعوام الخمسة والعشرين الماضية، يتضح التوجه بدرجة أكبر إلى زيادة استهلاك الغاز في الدول الرئيسية، وهي: الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وروسيا والصين واليابان والهند والبرازيل وألمانيا وفرنسا وإيطاليا، ليس بسبب كونه مصدراً نظيفاً للطاقة مقارنة بالنفط فقط، ولكن للتدني النسبي

لأسعاره بسبب زيادة إنتاجه أيضاً، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب طفرة الغاز الصخري.[63]

أ. النظام العالمي الجديد والدول الرئيسية المستهلكة للنفط والغاز

الشكل (4-7)

قيمة صافي الواردات النفطية، مليار دولار خلال الفترة (1992-2018)[64]



الولايات المتحدة الأمريكية

شهدت الولايات المتحدة الأمريكية منذ بدايات الألفية الثالثة تضييقاً في الفجوة بين استهلاك كل من النفط والغاز وإنتاجهما، ما يجعلها أكثر اعتماداً على ذاتها. فقد تراجع اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على النفط المستورد من نحو

61٪ في عام 2001، إلى 58٪ في عام 2011، مع توقع أن تتراجع نسبة الاعتماد على النفط المستورد إلى ما يقل عن 15٪ بحلول عام 2035، وفقاً لتقديرات الوكالة الدولية للطاقة.[65] أما بالنسبة إلى الغاز، فقد تراجعت نسبة الاعتماد على الغاز المستورد من 11.8٪ في عام 2001 إلى 5.6٪ في عام 2011، مع توقع تحول الولايات المتحدة الأمريكية إلى مُصَدِّر صافٍ للغاز بحلول عام 2035.[66]

ويلاحظ في هذا الشأن أن تضييق الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك الأمريكي من الطاقة الهيدروكربونية يرجع إلى عوامل إيجابية ترتبط بجانبي الإنتاج والاستهلاك.[67] فبالنسبة إلى الإنتاج، أدى التقدّم التقني إلى جعل الغاز الصخري Shale Gas مصدراً مهماً ومتنامياً للطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية. أما بالنسبة إلى الاستهلاك، فقد تم التخلص شبه الكامل من استخدام النفط في توليد الكهرباء لحساب الغاز الطبيعي،[68] وحدث تقدم نسبي في التحول إلى وسائل المواصلات الأقل استهلاكاً للطاقة، وتلك التي تستخدم الطاقة البديلة، و"السيارات الهجينة Hybrid Vehicles"، التي يمكن أن تُدار بأكثر من نوع من أنواع الطاقة.

وإضافة إلى تراجع الاعتماد على الخارج في النفط والغاز، تشهد الولايات المتحدة الأمريكية تحوُّلاً ملموساً في مصادر الطاقة المستوردة لتعتمد بصورة أساسية على نصف الكرة الغربي (الأمريكتين) وتقلص من اعتمادها على نفط الشرق الأوسط،[69] ونتيجة للتقدّم التقني في الإنتاج من الرمل النفطي Oil Sands وتحقق جدواه اقتصادياً مع المستويات الراهنة لأسعار النفط، يتزايد بصورة مستمرة وملموسة تحول الولايات المتحدة الأمريكية لاستيراد النفط من كندا، والمعروف أنها صاحبة أعلى احتياطي في

العالم من النفط الرملي. ومع ملاحظة أن كلاً من كندا وفنزويلا لديها معاً ما يزيد على نصف احتياطي العالم من النفط الرملي، وأنه توجد اكتشافات نفطية جديدة على سواحل أمريكا الوسطى والجنوبية، فإنه من المتوقع استمرار هذا النمط في اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على دول الأمريكتين كمصدر للطاقة المستوردة. وجدير بالذكر أنه منذ بداية الألفية الثالثة، تراجع اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كمصدر للنفط من 17٪ في عام 2001 إلى 13٪ في عام 2011، بينما تزايد الاعتماد على الواردات من الدول الأخرى في نصف الكرة الغربي، خاصة كندا والبرازيل وكولومبيا، في العامين ذاتهما من 50٪ إلى 55٪.[70]

الصين

على العكس من الولايات المتحدة الأمريكية، تزايد اعتماد الصين على النفط والغاز المستوردين، خاصة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ لتغطية الاستهلاك المحلي، مع الأداء القوي للنمو الاقتصادي منذ بداية الألفية الثالثة، ومع تصاعد متوسط دخل الفرد، الذي صاحبه بالتبعية تصاعد متوسط استهلاك الطاقة. فقد أصبحت الصين تعتمد بصورة متزايدة على النفط والغاز المستوردين، حيث ارتفع اعتمادها على النفط المستورد من نحو 32٪ في عام 2001، إلى 58٪ في عام 2011، مع توقع أن ترتفع النسبة إلى نحو 80٪ بحلول عام 2035. أما بالنسبة إلى الغاز، فقد تحولت الصين من فائض إنتاج بنسبة 10.6٪ في عام 2001 إلى صافي استيراد بنسبة 21.6٪ في عام 2011، مع توقع تصاعد النسبة إلى ما يفوق 40٪ بحلول عام 2035.[71] والمؤكد أن تزايد اعتماد الصين على النفط والغاز من دول مجلس التعاون لدول الخليج

العربية، يعني مزيداً من الاهتمام الصيني بالمنطقة الخليجية وأمنها واستقرارها، كما يوفر في المقابل هامش مناورة سياسياً لدول المجلس في تحركاتها الدولية.

وجدير بالذكر أن الصين تحاول تنويع مصادر وارداتها من النفط والغاز، لكن من الواضح أنها تتجه إلى الاعتماد بصورة متزايدة على النفط من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بينما تعتمد على الغاز من دول الجوار، وخاصة تركمانستان.[72] ويُلاحظ أن ثلث واردات الصين من النفط تقريباً يأتي من إفريقيا، والثلث الآخر من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بينما تمثل الواردات من دول الاتحاد السوفيتي السابق وإيران معاً نحو 22٪.[73] ومع تزايد استهلاك الصين من النفط لتغذية النمو الاقتصادي، ومع العقوبات المفروضة على إيران، يُنتظر أن يتزايد اعتمادها على النفط من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على الأقل في الأجل المتوسط. أما بالنسبة إلى الغاز، فالتوجه مختلف نوعاً ما، حيث تعتمد الصين بصورة متزايدة على تطوير إمدادات الغاز من تركمانستان، إضافة إلى التفاوض على إمدادات أكبر من روسيا، والعمل على توفير الغاز من أستراليا وإندونيسيا وماليزيا.[74]

الاتحاد الأوروبي

يتزايد اعتماد الاتحاد الأوروبي على النفط والغاز المستوردين، من دول الاتحاد السوفيتي السابق، والدول الإفريقية شمال الصحراء وجنوبها، ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لتغطية الاستهلاك المحلي، لكن بمعدل أبطأ مما تشهده الصين، حيث ارتفعت نسبة اعتماد الاتحاد الأوروبي على النفط المستورد من نحو 78٪ في عام 2001 إلى 87.5٪ في عام 2011، مع توقع وصول النسبة إلى ما يزيد على 90٪ في عام 2035.[75] أما بالنسبة إلى الغاز، فارتفعت

نسبة اعتماد الاتحاد الأوروبي على الاستيراد من 48.5٪ في عام 2001 إلى 65.5٪ في عام 2011، مع توقع وصولها إلى ما يقارب 90٪ في عام 2035.[76]

وجدير بالذكر أن ارتفاع اعتماد الاتحاد الأوروبي على النفط والغاز المستوردين قد صاحبه توجه متزايد إلى الاعتماد في هذا الاستيراد على دول الاتحاد السوفيتي السابق، تليها الدول الإفريقية شمال الصحراء وجنوبها. فقد قفز اعتماد الاتحاد الأوروبي على نفط دول الاتحاد السوفيتي السابق من نحو 28٪ في عام 2001 إلى 51٪ في عام 2011،[77] بينما تراجعت مساهمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية من 18٪ إلى 11٪ لعامي 2001 و2011 على التوالي، مع بلوغ مساهمة دول الاتحاد السوفيتي السابق في إمدادات الغاز للاتحاد الأوروبي نحو 41٪ في عام 2011، واقتصار مساهمة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على 16٪ فقط.[78]

ب. النظام العالمي الجديد والكتل الرئيسية المنتجة للطاقة الهيدروكربونية

مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تُعد مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المجموعة الرئيسية الوحيدة التي تزايد نصيبها في الإنتاج العالمي للنفط والغاز، بينما تراجع نصيبها في الاحتياطيات العالمية المؤكدة. فقد شهدت دول المجلس تراجع نصيبها من احتياطيات النفط العالمية المؤكدة من 37.9٪ في عام 2001 إلى 29.9٪ في عام 2011، بينما تصاعد نصيبها الإنتاجي من 20.9٪ في عام 2001 إلى 23.9٪ في عام 2011.[79] وبالنسبة إلى الغاز، تراجع نصيب دول المجلس من الاحتياطيات العالمية المؤكدة من 24.3٪ في عام 2001 إلى 20.3٪ في عام 2011، بينما نمت

مساهمة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الإنتاج العالمي من 6.4٪ في عام 2001 إلى 10.7٪ في عام 2011.[80]

أما على صعيد الدول المستوردة، التي تتصدرها اليابان حالياً، تليها الصين، فكوريا الجنوبية، فالولايات المتحدة الأمريكية، ثم الهند، وأخيراً الاتحاد الأوروبي، فمن المنتظر حدوث نقلة في الترتيب بحلول عام 2035، لتحتل الصين المركز الأول، ثم الهند، فاليابان، فكوريا الجنوبية، فالاتحاد الأوروبي، بينما لن تمثل الصادرات النفطية للولايات المتحدة الأمريكية أهمية ملموسة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية أو للولايات المتحدة الأمريكية.[81]

دول نصف الكرة الغربي (الأمريكتان الشمالية والجنوبية)

تُعتبر دول نصف الكرة الغربي، القارتين الأمريكيتين، المجموعة الرئيسية الوحيدة التي شهدت تحولاً ملموساً لمصلحتها بالنسبة إلى النظرة المستقبلية للنفط. ففي الوقت الذي تراجع فيه نصيبها من الإنتاج العالمي للنفط من 27.6٪ في عام 2001 إلى 25.9٪ في عام 2011،[82] يلاحظ تصاعد نصيبها من الاحتياطيات النفطية المؤكدة من 26٪ إلى 32.8٪ للعامين على التوالي؛ أي من المتوقع استمرار إنتاجها النفطي فترة أطول مما كان منظوراً في بداية الألفية، وهو الأمر الذي يمكن في ضوئه تبرير التوجه الأمريكي إلى الاعتماد بدرجة متزايدة على هذه المنطقة في استيراد الطاقة الهيدروكربونية.[83]

دول الاتحاد السوفيتي السابق

تُعتبر دول الاتحاد السوفيتي السابق المجموعة الرئيسية التي شهدت تحولاً ملموساً لمصلحتها بالنسبة إلى النظرة المستقبلية للغاز. فقد تصاعد

نصيبها من الاحتياطيات العالمية المؤكدة للغاز من 30.2٪ في عام 2001 إلى 35.8٪ في عام 2011، بينما تراجع نصيبها في الإنتاج العالمي من 26.5٪ إلى 23.7٪، بما يُتوقع معه إطالة أمد الإنتاج والتصدير.[84]

ج. التطورات في إنتاج الطاقة الهيدروكربونية المبتكرة

يمكن تقسيم أنواع الوقود السائل حالياً، إلى فئتين: الأولى، الوقود السائل التقليدي الذي يشمل أساساً النفط الخام التقليدي، إضافة إلى بعض السوائل المصاحبة لإنتاج الغاز الطبيعي والمكثفات، وهذه الأنواع من الوقود كانت وما زالت اقتصادية في الإنتاج والاستهلاك عند مستويات أسعار عالمية منخفضة، حيث لا تتطلب تكاليف إنتاج مرتفعة نسبياً مقارنة بالمصادر غير التقليدية. أما الفئة الثانية من الوقود السائل فهي غير التقليدية، أو المبتكرة، وتضم الأنواع الآتية:

النفط الصخري Shale Oil

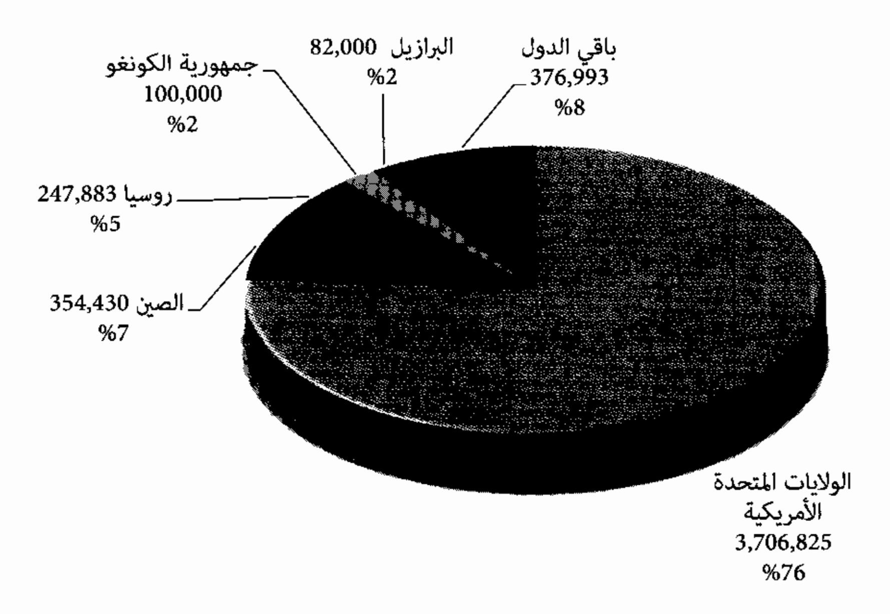
وهو الذي يأتي من البقايا العضوية في صخور معينة، ويتم استخراجه عن طريق التحلل الحراري Pyrolysis أو باستخدام تقنية الهدرجة Hydrogenation للصخور التي تحتوي على النفط، وأحياناً يتم تصنيفه بصورة مجمَّعة مع مصدر آخر هو النفط الحبيس Tight Oil الذي يكون محبوساً بين طبقات صخرية،[85] وتطوَّرت مؤخراً تقنية لاستخراجه تُستخدم بصورة أكثر اتساعاً وشهرة لاستخراج الغاز الصخري، هي التكسير الهيدروليكي (أي باستخدام الماء المضغوط) التي تعرف باسم Fracking – Hydraulic Fracturing، وهذه

التقنية المستحدثة جعلت هذا المصدر مجدياً اقتصادياً، لكنها تواجه بعض الانتقادات بسبب آثارها البيئية، بما يصل إلى ربطها بوقوع زلازل ناجمة عن تغير يحدث في طبيعة الطبقات الأرضية.[86]

وجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية لديها نحو 76٪ من الموارد العالمية المثبتة للنفط الصخري، تليها الصين بنحو 7٪، ثم روسيا بنسبة 5٪، وذلك كما يتضح من الشكل (4-8).

الشكل (4-8)

موارد النفط الصخري في العالم (مليون برميل، والأهمية النسبية ٪)[87]



النفط الخام الثقيل جداً Extra-Heavy Oil

وهو نفط يكون عادة قريباً من سطح الأرض نسبياً، لكن طبيعة مكوناته وصعوبة تكريره جعلتاه فيما سبق غير ذي جدوى اقتصادياً. لكن بظهور تقنيات

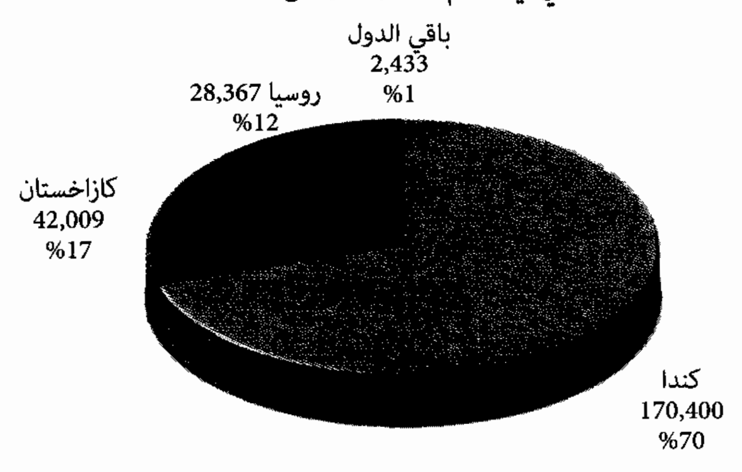
حديثة، تمتلكها أساساً شركات النفط الكبرى الغربية وعلى رأسها "إكسون موبيل" و"شل"، ومع مستويات الأسعار العالمية الراهنة للنفط، أصبح من الممكن إنتاجه بصورة اقتصادية. وجدير بالإشارة أن لدى دولة فنزويلا وحدها ما يفوق 95٪ من الاحتياطيات العالمية المؤكدة من هذا النوع من النفط.[88]

النفط الرملي Oil Sands – Natural Bitumen

هو مزيج من الرمال والطين والمياه والنفط شديد اللزوجة،[89] وكان يُعتبر غير مجدٍ اقتصادياً للإنتاج، لكن التقنيات الجديدة والمستويات الراهنة لأسعار النفط غيرت هذا الوضع. ويوجد معظم الاحتياطي العالمي من هذا النوع من النفط في كندا، حيث تحوز نسبة 70٪ منه، ويتم تصديره بصورة متزايدة إلى الولايات المتحدة الأمريكية. أما بالنسبة إلى باقي أهم الدول من حيث الاحتياطيات، فهي كازاخستان بنسبة 17٪ من الإجمالي العالمي، ثم روسيا بنسبة 12٪، وذلك كما يتضح من الشكل (4-9).

الشكل (4-9)

احتياطيات النفط الرملي في العالم (مليون برميل، والأهمية النسبية ٪)[90]



ومما سبق يتضح أن أهم مناطق العالم في احتياطيات الوقود السائل غير التقليدي التي أصبحت مؤخراً ذات جدوى اقتصادية في الإنتاج والاستهلاك، تقع كلها في نصف الكرة الغربي، إذ تحوز الولايات المتحدة الأمريكية معظم موارد النفط الصخري العالمية المعروفة، بنصيب يبلغ 76٪،[91] بينما تتصدر كندا الدول التي تمتلك أهم احتياطيات النفط الرملي في العالم بنصيب 70٪، وتأتي فنزويلا بوصفها صاحبة الغالبية العظمى من الاحتياطيات العالمية المعروفة من النفط الخام الثقيل جداً بنصيب يفوق 95٪. ويلاحظ أن دولاً أخرى في الأمريكتين لديها احتياطيات ملموسة من هذه المصادر غير التقليدية، حيث تمتلك البرازيل على سبيل المثال نسبة 2٪ من الاحتياطيات العالمية من النفط الصخري.[92]

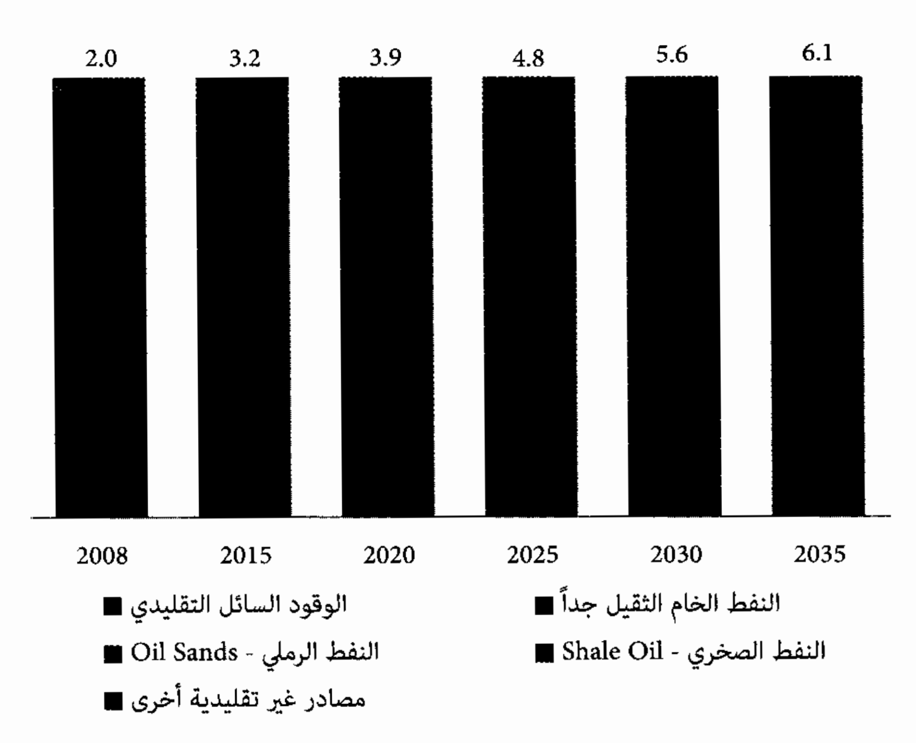
وجدير بالذكر أن الإنتاج العالمي من فئتي الوقود السائل، التقليدي وغير التقليدي، يُتوقع أن تظل السيادة فيه للوقود السائل التقليدي، لكن تتراجع نسبة مساهمته في الإجمالي من نحو 95.4٪ في عام 2008، إلى 90.5٪ في عام 2025، ثم إلى 88.2٪ في عام 2035.[93]

ولذا، لن تكون القضية بالنسبة إلى منطقة منتجة رئيسية للنفط التقليدي، مثل منطقة الشرق الأوسط، قضية تراجع الطلب العالمي عليه، لكن ستتمثل القضية أساساً في التحول في الأهمية النسبية للمستوردين، حيث يمكن أن تتراجع أهمية واردات الولايات المتحدة الأمريكية مقابل زيادة أهمية واردات الدول الآسيوية. كذلك، يُنتظر في ضوء تركز المصادر الجديدة في الأمريكتين، والسياسة المعلنة للولايات المتحدة الأمريكية الخاصة بتخفيض الاعتماد على نفط منطقة الشرق الأوسط منذ عام 1973، أن تقل أهمية المنطقة كمصدر للطاقة للولايات

المتحدة الأمريكية، خاصة مع تقدم جهودها في ترشيد استهلاك الطاقة بظهور التقنيات الجديدة، وتزايد اعتمادها على الغاز الطبيعي.[94]

الشكل (4-10)

الإنتاج العالمي الفعلي والمتوقع من الوقود السائل Liquid Fuel وفق النوع (٪)[95]



* النفط الصخري خلال الفترة 2030 - 2035 نسبته ضئيلة جداً، لذلك لا يظهر في الشكل.

الغاز الصخري Shale Gas والغاز الحبيس Tight Gas

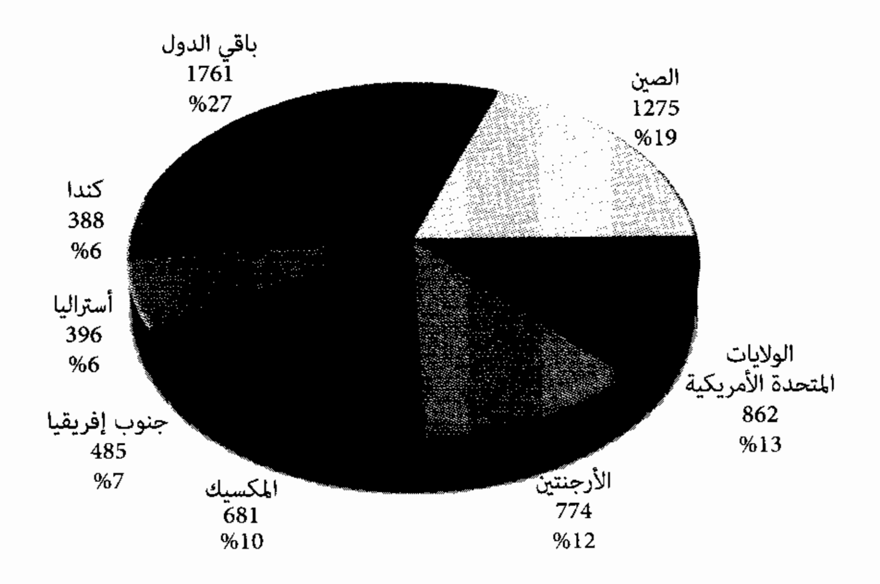
يمكن تقسيم فئات الغاز الطبيعي حالياً، إلى فئتين بصورة مماثلة لتقسيم فئات الوقود السائل: الأولى، الغاز التقليدي الذي يتم تسييله، والثانية، الغاز غير التقليدي الذي يشمل الغاز الصخري Shale Gas، والغاز الحبيس Tight Gas،

وهما من الغازات التي تكون محصورة بين طبقات صخرية شديدة القوة، والتي أصبحت ذات جدوى اقتصادية مؤخراً مع تطور تقنية التكسير الهيدروليكي Fracking – Hydraulic Fracturing التي سبق توضيحها.[96]

وجدير بالذكر أن هذه التقنية على وجه الخصوص هي التي ساعدت الولايات المتحدة الأمريكية على زيادة الاعتماد على الغاز الطبيعي كمصدر للطاقة، ولاسيما فيما يتعلق بإنتاج الكهرباء، حيث تأتي الولايات المتحدة الأمريكية ثانية بعد الصين من حيث الموارد المؤكدة للغاز الصخري. فتحتل الصين المركز الأول ضمن الدول ذات موارد الغاز الصخري بنصيب يبلغ 19٪، تليها الولايات المتحدة الأمريكية بنصيب يبلغ 13٪، كما يتضح من الشكل (4-11).

الشكل (4-11)

موارد الغاز الصخري الممكن استغلالها من أهم تجمعاته الجيولوجية في العالم (تريليون قدم مكعبة، والأهمية النسبية ٪)[97]

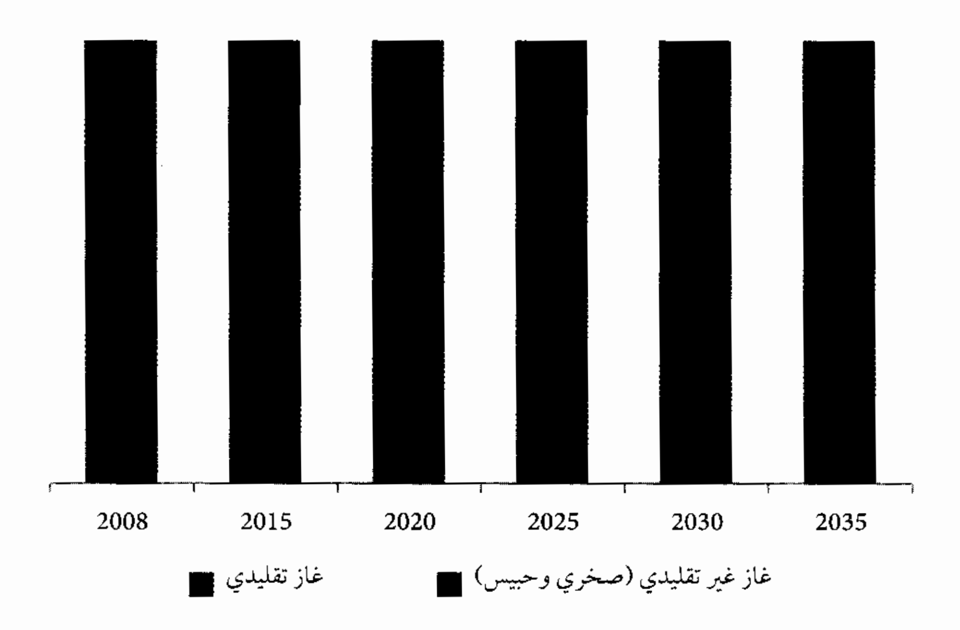


وجدير بالإشارة إليه أن معظم المصادر غير التقليدية للغاز الطبيعي (الصخري والحبيس)، تقع في الأمريكتين أيضاً، إذ تحوز أربع دول أمريكية مجتمعة، هي: الولايات المتحدة الأمريكية، والأرجنتين، والمكسيك، وكندا، نحو 41٪ من إجمالي الموارد العالمية المعروفة من الغاز الصخري.[98] ويلاحظ أيضاً، وبصورة مماثلة لما ذكر بالنسبة إلى الوقود السائل، أن التوجه المستقبلي لإنتاج الغاز الطبيعي يشير إلى استمرارية سيادة الغاز التقليدي، لكن هذه السيادة ستتراجع نسبياً، حيث ستقل مساهمته في إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي عالمياً من نحو 88.2٪ في عام 2008، إلى 85.4٪ في عام 2015، ثم إلى 83.1٪ في عام 2025، ثم إلى 81.1٪ في عام 2035، وذلك كما يتضح من الشكل (4-12).[99]

الشكل (4-12)

الإنتاج العالمي الفعلي والمتوقع من الغاز الطبيعي وفق أسلوب الإنتاج[100]

(الأهمية النسبية ٪)

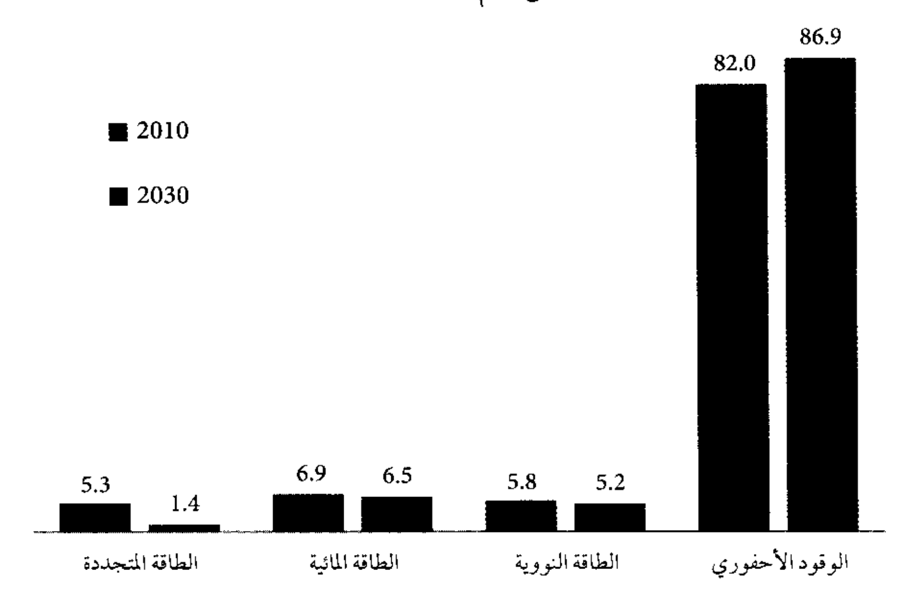


2. مستقبل الطاقة في ظل تطوير مصادر الطاقة البديلة والمتجددة

على الرغم مما يثار عن التوجه العالمي نحو ضرورة تقليص الاعتماد على الطاقة المتولدة من المصادر الأحفورية، أي من النفط والغاز والفحم، وذلك لتسببها بصورة أساسية في تلوث البيئة وفي ظواهر مثل الاحتباس الحراري، وأنها ستنفد بسبب عدم تجددها ومحدودية مواردها، فليس من المتوقع أن تشهد الأعوام الخمسة والعشرون المقبلة تغيراً ضخماً في إنتاج الوقود الأحفوري واستهلاكه مقارنة بإنتاج الطاقة البديلة والمتجددة Alternative and Renewable Energy واستهلاكها، وسيكون التغير المتوقع محدوداً من حيث الأهمية النسبية لكل مصدر من هذه المصادر.

الشكل (4-13)

مساهمة مصادر الطاقة في الإنتاج والاستهلاك العالمي عام 2010 مقابل عام 2030 (٪)[101]



فوفقاً لتقديرات شركة بريتش بتروليوم British Petroleum،[102] يتضح - كما هو ظاهر في الشكل (4-13) - أن الوقود الأحفوري سيظل المورد الأساسي المستخدم بتراجع بسيط في أهميته النسبية عالمياً، من نحو 87٪ في عام 2010، إلى نحو 82٪ في عام 2030. وفي المقابل، يُنتظر ارتفاع درجة الاعتماد على مصادر الطاقة البديلة والمتجددة بصورة محدودة، حيث ترتفع بالنسبة إلى مصادر الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والمياه،... إلخ) من 1.4٪ فقط من إجمالي مصادر الطاقة عالمياً في عام 2010، إلى نحو 5.3٪ في عام 2030، بينما ترتفع درجة الاعتماد على الطاقة النووية من نحو 5.2٪ في عام 2010 إلى 5.8٪ في عام 2030، وترتفع بالنسبة إلى الطاقة المائية بصورة محدودة من 6.5٪ إلى 6.9٪ للعامين المذكورين على التوالي.[103]

لكن بالنظر إلى توقعات إنتاج الطاقة واستهلاكها من مصادرها المختلفة وفقاً لمناطق العالم الرئيسية، وذلك لعام 2030 مقارنة بعام 2010، يمكن استخلاص عدد من الملاحظات المهمة من الجدول (4-4):



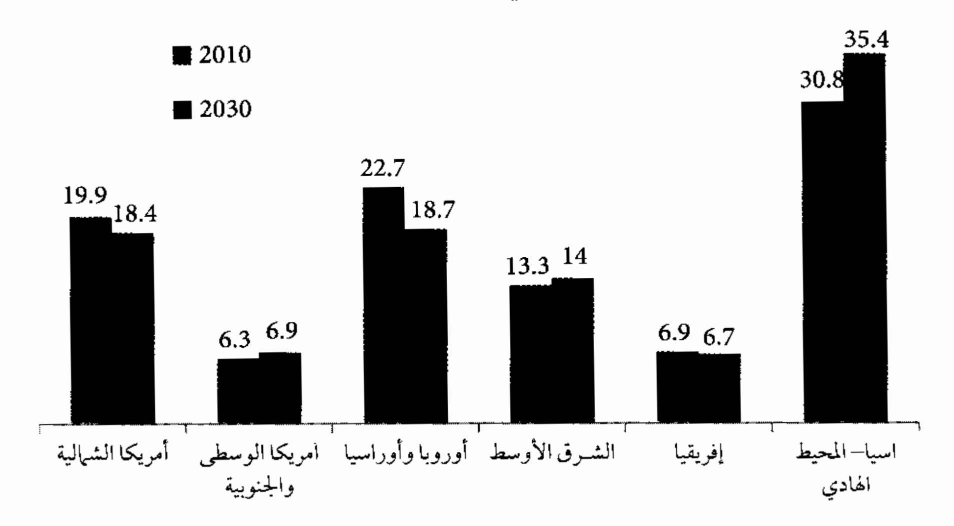
الجدول (4-4)

التغير المتوقع في أنصبة مناطق العالم من استهلاك موارد الطاقة وإنتاجها ما بين عامي 2010 و2030[104]

	النصيب في الاستهلاك (٪)		النصيب في الإنتاج (٪)	
	2010	2030	2010	2030
الوقود الأحفوري (نفط، غاز، فحم)				
أمريكا الشمالية	22.7	16.6	19.0	18.1
أمريكا الوسطى والجنوبية	4.3	5.0	5.6	6.3
أوروبا وأوراسيا	23.0	17.4	21.0	17.0
الشرق الأوسط	6.8	8.8	15.3	16.9
إفريقيا	3.4	3.9	7.7	7.6
آسيا- المحيط الهادي	39.8	48.3	31.4	34.2
الطاقة النووية				
أمريكا الشمالية	34.1	23.5	34.1	23.5
أمريكا الوسطى والجنوبية	0.8	1.2	0.8	1.2
أوروبا وأوراسيا	43.6	31.4	43.6	31.4
الشرق الأوسط	0.0	0.5	0.0	0.5
إفريقيا	0.5	0.6	0.5	0.6
آسيا- المحيط الهادي	21.0	42.6	21.0	42.6
الطاقة المائية				
أمريكا الشمالية	18.9	14.5	18.9	14.5
أمريكا الوسطى والجنوبية	20.4	20.9	20.4	20.9
أوروبا وأوراسيا	25.2	20.2	25.2	20.2
الشرق الأوسط	0.5	0.9	0.5	0.9
إفريقيا	2.9	3.9	2.9	3.9
آسيا- المحيط الهادي	32.1	39.6	32.1	39.6
الطاقة المتجددة (رياح، شمسية،... إلخ)				
أمريكا الشمالية	26.8	21.8	26.8	21.8
أمريكا الوسطى والجنوبية	6.7	4.2	6.7	4.2
أوروبا وأوراسيا	42.8	29.9	42.8	29.9
الشرق الأوسط	0.0	1.1	0.0	1.1
إفريقيا	0.8	2.4	0.8	2.4
آسيا- المحيط الهادي	22.9	40.7	22.9	40.7
إجمالي الطاقة				
أمريكا الشمالية	23.1	17.2	19.9	18.4
أمريكا الوسطى والجنوبية	5.2	5.8	6.3	6.9
أوروبا وأوراسيا	24.5	19.1	22.7	18.7
الشرق الأوسط	6.0	7.4	13.3	14.0
إفريقيا	3.2	3.6	6.9	6.7
آسيا- المحيط الهادي	38.1	47.0	30.8	35.4

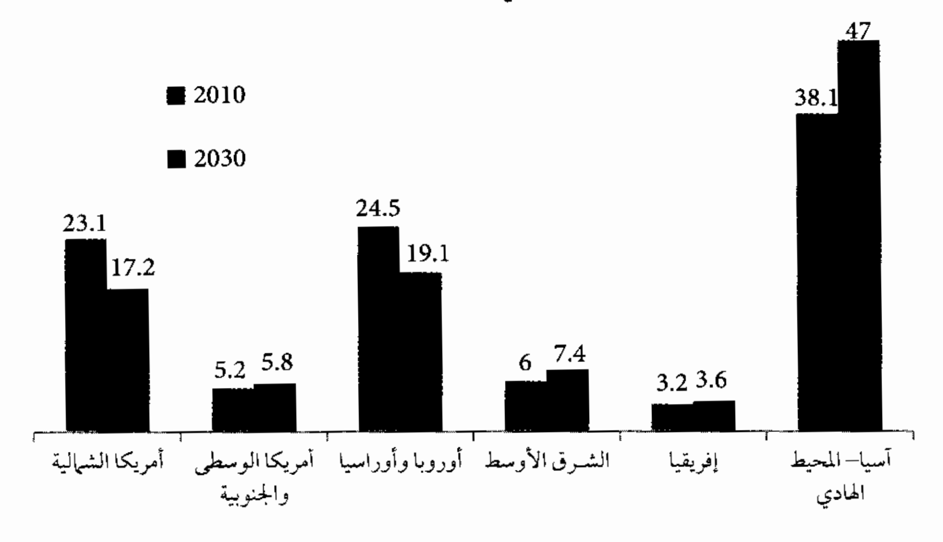
الشكل (4-14)

التغير المتوقع في أنصبة مناطق العالم من إنتاج موارد الطاقة (٪) ما بين عامي 2010 و2030[105]



الشكل (4-15)

التغير المتوقع في أنصبة مناطق العالم من استهلاك موارد الطاقة (٪) ما بين عامي 2010 و2030[106]



يتضح من الجدول (4-4) ما يلي:[107]

- يتوقع أن يقل نصيب أمريكا الشمالية من الإنتاج والاستهلاك العالمي للطاقة بين عامي 2010 و2030،[108] وذلك بالنسبة إلى جميع مصادر الطاقة. لكن يلاحظ أن التراجع في النصيب من الاستهلاك العالمي من 22.7٪ في عام 2010 إلى 16.6٪ في عام 2030، يتوقع أن يكون أكبر بصورة ملموسة من التراجع في النصيب من الإنتاج العالمي من 19.0٪ في عام 2010 إلى 18.1٪ في عام 2030، وبالتالي، يُنتظر أن تتحول أمريكا الشمالية من مستورد صافٍ للطاقة في عام 2010، إلى مصدِّر صافٍ للطاقة بحلول عام 2030. وينطبق ذلك أساساً على الوقود الأحفوري.

- بالنسبة إلى منطقة آسيا - المحيط الهادي، من المنتظر أن ترتفع بشدة أنصبتها من الاستهلاك العالمي من جميع مصادر الطاقة، بينما ستكون عليها قيود شديدة في تنمية نصيبها العالمي من الوقود الأحفوري، ما سيزيد الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك، ويجعلها تزداد اعتماداً على باقي العالم للحصول على الطاقة. فمن المتوقع أن يرتفع نصيب منطقة آسيا - المحيط الهادي من الاستهلاك العالمي للوقود الأحفوري من 39.8٪ في عام 2010 إلى 48.3٪ في عام 2030، بينما يرتفع نصيبها من الإنتاج العالمي بصورة محدودة من 31.4٪ إلى 34.2٪ في العامين المذكورين على التوالي، وهو ما يُتوقع معه ارتفاع نصيبها من الاستهلاك العالمي لجميع مصادر الطاقة من 38.1٪ في عام 2010 إلى 47.0٪ في عام 2030، مع محدودية الارتفاع في نصيبها من الإنتاج العالمي لجميع مصادر الطاقة من 30.8٪ إلى 35.4٪ في العامين المذكورين على التوالي.[109]

- بالنسبة إلى منطقتي أوروبا وأوراسيا، من المتوقع أن يتراجع نصيبهما العالمي من استهلاك وإنتاج المصادر المختلفة من الطاقة، لكن سيكون تراجع النصيب من الاستهلاك أكبر بصورة ملموسة من التراجع في النصيب من الإنتاج، بما سيجعلها أقل اعتماداً على باقي دول العالم للحصول على الطاقة. فمن المتوقع أن يتراجع نصيب المنطقة من الاستهلاك العالمي للطاقة من 24.5٪ في عام 2010 إلى 19.1٪ في عام 2030، بينما يتراجع نصيبها من الإنتاج العالمي من 22.7٪ إلى 18.7٪ في العامين المذكورين على التوالي، ومن ثم يُنتظر أن تضيق الفجوة بحلول عام 2030.[110]

- بالنسبة إلى منطقة الشرق الأوسط، من المنتظر أن يرتفع نصيبها العالمي من استهلاك الطاقة وإنتاجها، لكنها تظل منتجة صافية لها. فمن المتوقع أن يرتفع نصيب المنطقة من الاستهلاك العالمي للطاقة من 6.0٪ في عام 2010 إلى 7.4٪ في عام 2030، بينما يرتفع نصيبها من الإنتاج العالمي من 13.3٪ إلى 14.0٪ في العامين المذكورين على التوالي.

- من المنتظر أن تكون أمريكا الوسطى وإفريقيا مصدرتين صافيتين للطاقة في عام 2030.

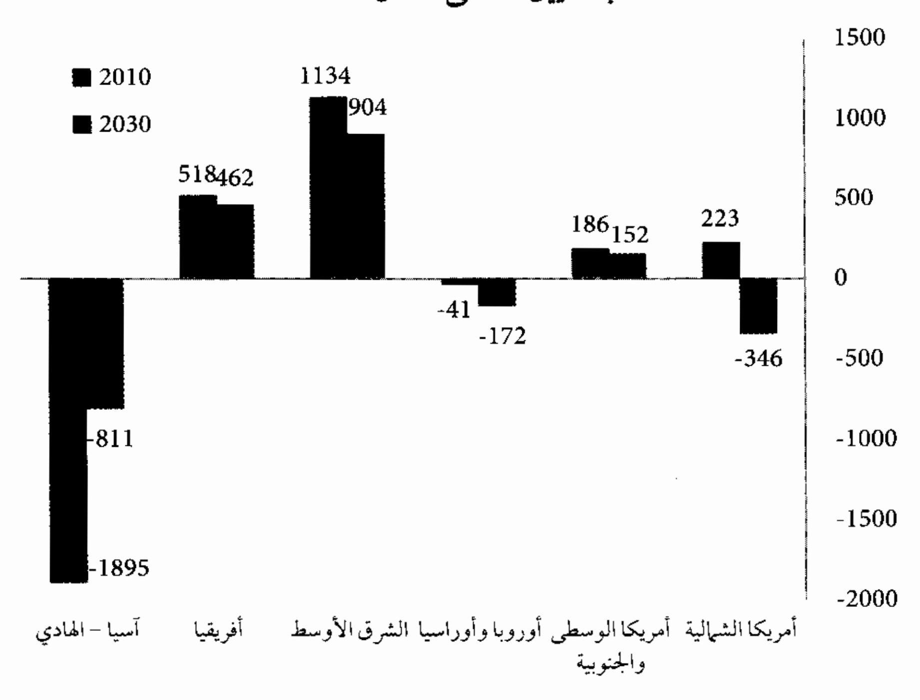
ومن الجدول (4-4)، ومن الشكل (4-16)، يمكن الوصول إلى خلاصة مهمة جداً بالنسبة إلى توقعات دور الطاقة في النظام العالمي الجديد، وهي أنه: بينما كان توازن الطاقة العالمي الإجمالي في عام 2010 يُظهر عجزاً في

المصادر في كل من منطقة آسيا – المحيط الهادي، وأمريكا الشمالية، وأوروبا – أوراسيا، ويتم سد هذا العجز من كل من الشرق الأوسط وإفريقيا وأمريكا الوسطى والجنوبية، فمن المنتظر بحلول عام 2030 أن تحقق أمريكا الشمالية فائضاً في الطاقة، وأن يتقلص إلى حد كبير عجز الطاقة لمنطقة أوروبا – أوراسيا، بينما يتضاعف عجز الطاقة في منطقة آسيا – المحيط الهادي.

الشكل (4-16)

توقعات الفجوة بين إنتاج الطاقة واستهلاكها لعامي 2010 و2030[111]

(بملايين مكافئ أطنان النفط)



وبالتالي، يُتوقع بحلول عام 2030 أن تشهد تطورات أسواق الطاقة العالمية أساساً استيراداً من آسيا – المحيط الهادي، يقابله تصدير من الشرق

الأوسط وإفريقيا، وهذا التقابل في المصالح بين الطرفين المذكورين، وابتعاد الأمريكتين وأوروبا - أوراسيا عن الاعتماد على الطاقة المستوردة من خارج مناطقهم، يُنتظر أن يغيرا بصورة ملحوظة من أولويات وطبيعة المصالح الاستراتيجية للقوى الكبرى - وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والصين - في مناطق جغرافية مثل الشرق الأوسط، كما يُنتظر أن يكون الوصول إلى مصادر الطاقة وتأمينها أمراً محورياً في طبيعة أي صراع غير مباشر يمكن أن يقع مستقبلاً بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين (وربما الهند)، وهو الأمر الذي يعزز مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في النظام العالمي الجديد، وخاصة أن لها حالياً السيادة البحرية في أهم المناطق والممرات البحرية التي تُضطر تجارة الصين إلى المرور عبرها.[112]

3. شركات النفط الكبرى ومستقبل الطاقة في ظل النظام العالمي الجديد

مع تصاعد دور الطاقة وتوازنات القوى في ظل التغيرات التقنية والإقليمية المرتبطة بتزايد الطلب العالمي المتواصل على الطاقة، وقضايا مثل الحفاظ على البيئة، لا يزال الجدل مستمراً حول دور شركات النفط الكبرى - مثل: بريتش بتروليوم، ورويال دتش شل، وجلف أويل، وتكساكو، وإكسون موبيل، وشيفرون، وتوتال - في إطار النظام العالمي الجديد، وإذا ما كانت ستساعد على تشكيله، أو ستتراجع دورها فيه مع جهود ترشيد الطاقة ومحاولات زيادة الاعتماد على الطاقة البديلة والمتجددة. وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن شركات أمريكية عملاقة في مجال النفط، مثل شركة "إكسون موبيل"، قد عملت قياداتها بصورة مستمرة على إبقائها واحدة من أكبر

الشـركات وأكثرها ربحاً في العالم، ومثال على ذلك، أن الشـركة في عـام 2005، كانت قد حققت أرباحاً صافية بلغـت 36.1 مليـار دولار، وهـي أعـلى أربــاح تحققها شـركة في التاريخ.[113]

إن التحدي الاستراتيجي الأكبر الذي يواجه شـركة مثل "إكسون موبيل"، هو الوصول إلى احتياطيات نفطيـة جديـدة، وهـو مـا دفعهـا إلى توسـيع نطـاق اهتماماتها إلى مشـروعات التنمية المحفوفة بالمخاطر السياسـية في إفريقيـا وآسـيا، وخاصة في الدول التي لا تستطيع حكوماتها إنتاج نفطها بنفسها.[114] ومثـل هـذه الشـركات الأمريكية، ومقابلاتها الأوروبية مثل شــركتي "رويـال دتـش شـل" الهولندية - الإنجليزية، و"توتال" الفرنسـية، مسـتمرة في جهودهـا الهادفـة مـن جانب إلى تطوير أساليب استخراج النفط والغاز من مصادر غير تقليديـة - عـلى شاكلة ما سبق تفصيله بالنسبة إلى النفط والغاز الصخري - ومن جانب آخـر إلى أن تتجه إلى التنويع، وتتولى الريادة في مجالات الطاقة المتجددة والبديلة.[115]

وهذه الريادة تبدو واضحة في تفوق التقنية المبتكرة من شــركات الـنفط الغربية على مثيلتها في كل من الصين وروسيا على سبيل المثال، بحيث يبـدو أن هناك العديد من الـدول التـي تعـد صـاحبة احتياطيـات الـنفط والغـاز غـير التقليدية، الصخرية والرمليـة والثقيلـة جـداً، تجـد صـعوبة كبـيرة في تطـوير عملياتها الإنتاجية، كما هي الحال على سبيل المثال في فنزويلا.[116]

وكما سبقت الإشارة إليه، تتعرض شــركات الـنفط الأمريكيـة عـلى وجـه الخصوص لهجمـات قرصنة إلكترونية منظمة من أجل سـرقة أسـرار ابتكاراتهـا

- وتُوجَّه أصابع الاتهام الغربية عادة إلى الشركات الصينية في هذا الشأن - وذلك من أجل العمل على سد هذه الفجوة التقنية التي ستكون رئيسية في دعم جانب القوة الاقتصادية في النظام العالمي الجديد.[117] لكن لا يُنتظر أن تغلق الشركات الصينية والروسية الفجوة التقنية بينها وبين الشركات الأمريكية والأوروبية، وسوف تستمر الشركات الغربية في قيادة السباق التقني، سواء في مجالات تطوير الطاقة الهيدروكربونية أو المتجددة أو البديلة، بما يُنتظر أن يدعم مركز الولايات المتحدة الأمريكية في ترتيب القوى في النظام العالمي الجديد.

الميزانية الحكومية والدين العام

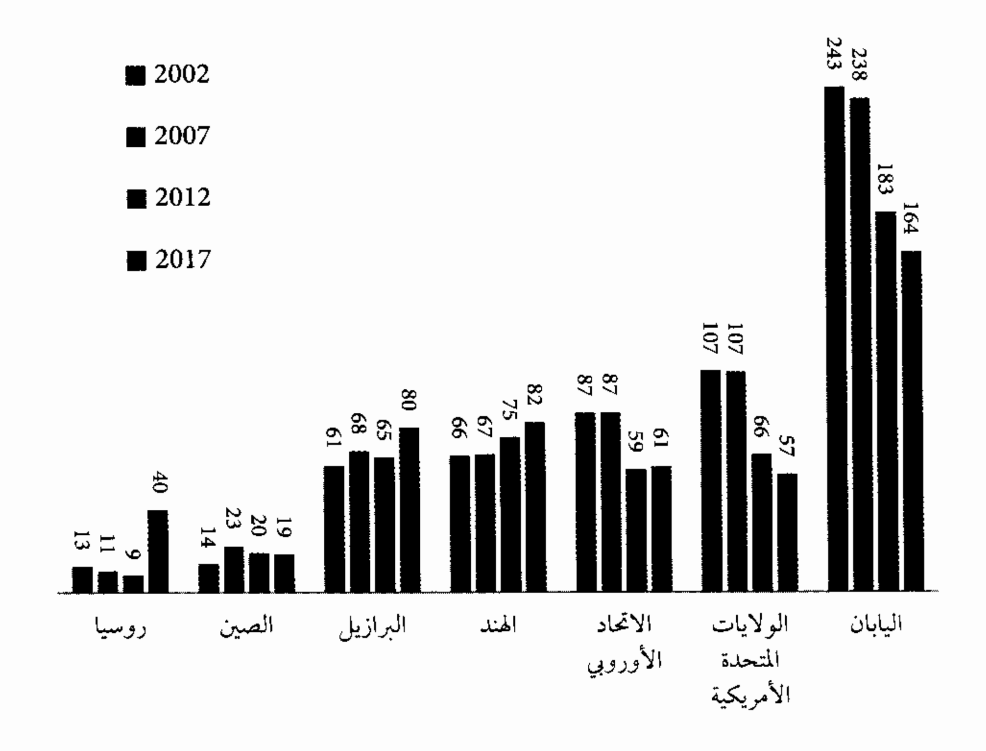
خلال الأعوام الخمسة والعشرين الماضية، لعبت الميزانيات الحكومية، وخاصة العجز المزمن بها، وما ينجم عن ذلك من تراكم للدين العام، دوراً ملموساً في تشكيل النظام الاقتصادي العالمي. وقد تزايد الجدل خلال السنوات القليلة الماضية بشأن الميزانيات والدين، وخاصة بعد ما نجم عن الأزمة المالية العالمية لعام 2007 من زيادة في الأعباء المالية على حكومات الدول التي تأثرت سلبياً بها، نتيجة للتوسع في الإنفاق الحكومي من أجل إنقاذ البنوك، وإعادة تنشيط الاقتصاد وتوفير فرص العمل لمواجهة تفاقم مشكلة البطالة، إضافة إلى المشكلات التي أصبحت مزمنة في معالجة العجز المالي للحكومة وما يمكن أن يتسبب فيه من تزايد للدين العام، وهو الأمر الذي أدى مؤخراً إلى وصول الإدارة الأمريكية للرئيس باراك حسين أوباما Barack Hussein Obama، والكونجرس الأمريكي إلى خلاف صعب الحل،

أدى إلى الوصول إلى مرحلة إغلاق الحكومة Government Shutdown خلال الفترة من الأول حتى السادس عشر من أكتوبر عام 2013.[118]

وبالنسبة إلى الدول والمجموعات السبع التي يُنتظر أن تحتل المستويات الثلاثة الأولى في النظام العالمي الجديد، وهي اليابان والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والهند والبرازيل والصين وروسيا، يلاحظ أن جميعها مرّت بأزمات للدين - أو يُتوقع أن تمر بأزمة رئيسية في المستقبل القريب - وإن اختلفت طبيعة الأزمات ومسبباتها وآثارها في الدول والمجموعات المذكورة.

الشكل (4-17)

تطور المديونية الحكومية الإجمالية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (٪)[119]



فبالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، صاحبة أكبر دين حكومي في العالم من حيث القيمة، الذي تخطى حاجز الـ 17 تريليون دولار لأول مرة في تاريخها، في السابع عشر من أكتوبر 2013، فقد أدى تحول الوضع الصافي للميزانية الحكومية من فائض في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق، ويليام جيفرسون بلايث الثالث William Jefferson Blythe III، والمعروف باسم بيل كلينتون Bill Clinton، بلغت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي 1.5٪ في عام 2000، إلى عجز في عهد الرئيس الأمريكي السابق، جورج ووكر بوش (الابن) George Walker Bush Jr.، صوحب بالإنفاق العسكري الضخم ضمن التكلفة الإجمالية للحربين في العراق وأفغانستان، والتي قُدرت كما سبقت الإشارة بنحو 4 إلى 6 تريليونات دولار،[120] بحيث بلغ العجز المالي الحكومي في نهاية فترة توليه الحكم -6.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008، ما أدى إلى تصاعد المديونية الحكومية من 5.4 تريليون دولار في العام السابق لتوليه الحكم (عام 2000) إلى 10.8 تريليون دولار في نهاية فترة حكمه في عام 2008.[121]

وبعد تولي الرئيس الأمريكي باراك حسين أوباما Barack Hussein Obama الحكم في عام 2009، ومعاصرة ذلك لتفاقم الأزمة المالية العالمية التي بدأت من القطاع العقاري الأمريكي في عام 2007 وامتدت إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى على مستوى العالم، ومع برنامج الدعم الحكومي لهذه المؤسسات وللشركات الأمريكية الأخرى التي تأثرت بالأزمة وما تبعها من ركود اقتصادي، ارتفعت المديونية الحكومية الأمريكية إلى 17.6 تريليون دولار في عام 2013، لتبلغ نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي 108٪.[122]

وعلى الرغم من المشكلات التي تصاعدت حول الميزانية الحكومية والدين العام في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2012، بما في ذلك ما أثير من ضجة حول الهاوية المالية Fiscal Cliff، التي تدعو إلى اقتطاعات آلية في الميزانية حتى لا تتفاقم أزمة الدين، فإنه يلاحظ أن هذا الجانب والضجة المصاحبة له هما صراع سياسي بين الحزبين الرئيسيين في الولايات المتحدة الأمريكية - الجمهوري والديمقراطي - أكثر منها أزمة مالية حكومية فعلية.[123] فنسبة الدين الحكومي الأمريكي للناتج المحلي الإجمالي البالغة 108٪ ليست مرتفعة بصورة خطرة كما هي الحال في اليابان، حيث تصل فيها هذه النسبة إلى 245٪، والتي تجعل اليابان صاحبة أعلى نسبة مديونية في العالم. كذلك، وعلى الرغم من أن إحدى وكالات التقييم الائتماني الرئيسية، وكالة ستاندارد أند بورز Standard & Poor's،[124] قد قامت بتخفيض التقييم للدين الحكومي الأمريكي في 5 أغسطس 2011 من AAA إلى +AA، فإن وكالتي موديز Moody's وفيتش Fitch الرئيسيتين لم تقوما بمثل هذا التخفيض، كما لم ترتفع تكلفة الاقتراض بواسطة أذونات الخزانة للحكومة الأمريكية وسنداتها، بل استمرت على مستويات تُعتبر من ضمن الأدنى تاريخياً، ولم تفقد هذه الأذونات والسندات بريقها كأصول استثمارية آمنة للمستثمرين، سواء من الحكومات أو من المستثمرين المؤسَّسِيين من القطاع الخاص.

وبالتالي، لا يُنتظر أن يكون وضع مالية الحكومة والدين العام إحدى نقاط الضعف الرئيسية للاقتصاد الأمريكي خلال العقد القادم، إذا ما تم تفادي الصراع السياسي عليه بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي، خاصة

إذا ما قورن بوضع منافسيها المحتملين التقليديين كبعض دول الاتحاد الأوروبي واليابان. وستظل القضية الرئيسية هي الصراع بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي، حول قضية تقليص العجز الحكومي من أجل كبح جماح نمو الدين العام، حيث يرى الحزب الجمهوري ضرورة أن يتم ذلك دون فرض مزيد من الأعباء الضريبية على المواطن الأمريكي وعلى الشركات، وبالتالي يتم الاعتماد في تقليص العجز على تخفيض ملموس للإنفاق الحكومي حتى على البرامج الاجتماعية مثل التأمين الصحي، بينما يرى الحزب الديمقراطي ضرورة عدم المساس بصورة ملحوظة بالبرامج الاجتماعية، وبالتالي يتم التركيز في تخفيض العجز الحكومي على زيادة الإيرادات الضريبية.[125]

أما بالنسبة إلى الصين، فعلى الرغم من أن وضع ميزانية الحكومة المركزية والدين العام، يبدو شديد الاعتدال، حيث تبلغ نسبة العجز المالي للحكومة إلى الناتج المحلي الإجمالي -2.1٪ في عام 2013، وتبلغ نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي 21.3٪،[126] فإن مشكلة المالية الحكومية والدين تأخذ بعداً مختلفاً، حيث ترتبط بالدين الحكومي على مستوى الحكومات المحلية، وتثير العديد من الانتقادات، خاصة فيما يرتبط بالإنفاق الترفي للمسؤولين المحليين على أشياء مثل إنشاء مكاتبهم وتأثيثها. وجدير بالذكر أن أحدث تدقيق حكومي على مديونية 36 حكومة محلية في الصين، والذي تم إجراؤه في عام 2012، قد أظهر أن هذه الحكومات رفعت اقتراضها بنسبة 12.9٪ خلال عامين فقط، ليصل إجمالي هذا الاقتراض إلى 624.6 مليار دولار.[127]

وقد ارتبطت أزمة الديون الحكومية المحلية بتمويلها من خلال الاقتراض من الجهاز المصرفي، ما أدى إلى مخاوف كبيرة من تعرضه لآثار سلبية ملموسة نتيجة لانكشافه على الدين الحكومي، ما أدى مؤخراً إلى مشكلات في السيولة بين المصارف؛ وبالتالي، ومع تمثيل هذا الجانب لتهديد ملموس للاقتصاد الصيني في المستقبل القريب، من المنتظر أن يؤثر نوعاً ما في توجه الحكومة الصينية إلى الانفتاح المالي على العالم الخارجي، حيث إن الاستثمار المتوقع للعالم الخارجي في أدوات مالية مثل السندات الحكومية، يمكن أن يتأثر سلبياً بمشكلات المالية الحكومية على المستوى المحلي.

ومن اللافت للانتباه بالنسبة إلى تأثير مالية الحكومة والدين العام على هيكلية النفوذ والقوة العالمية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، أن الصين تُعتبر أحد أكبر المستثمرين الخارجيين في السندات الأمريكية.[128] ويبدو أن العلاقة التجارية والمالية بين الدولتين تتمثل في تحقيق الصين فائضاً تجارياً، بينما تتكبد الولايات المتحدة الأمريكية عجزاً مزدوجاً، مالياً وتجارياً.[129]

ونتيجة للفائض التجاري الكبير الذي تحققه الصين في علاقتها التجارية مع العالم الخارجي، يتراكم لديها الكثير من الفوائض المالية التي تقوم بإقراض جزء ملموس منها للولايات المتحدة الأمريكية من خلال مشترياتها من السندات الحكومية. ويبدو أن هذه العلاقة بين القوتين الاقتصاديتين الأولى والثانية عالمياً ستستمر في المستقبل في ظل النظام العالمي الجديد، طالما اعتمدت الصين على الصادرات كمحرك أساسي للاقتصاد، واعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على ميزة أن عملتها هي العملة الاحتياطية الرئيسية للعالم، ما يعطيها ميزة فريدة

تتأتى من إمكانية الاقتراض الحكومي من دون أن يترك ذلك أثراً قوياً في مستويات الأسعار المحلية بالدرجة ذاتها التي قد تتأثر بها دول أخرى.

وفيما يتعلق بالاتحاد الأوروبي، يبدو أن أزمة مالية الحكومة والدين العام في منطقة اليورو ستكون من العوامل الرئيسية المؤثرة سلبياً في قوتها الاقتصادية، وإن كانت الجهود التي تقودها ألمانيا بصرامة لإصلاح الوضع المالي للحكومات والدين العام تعطي أملاً في تخفيض مخاطره على المستقبل الاقتصادي للاتحاد.[130] ومن الملاحظ تاريخياً أنه على الرغم من اعتماد الاتحاد النقدي الأوروبي معايير قوية لعجز الميزانيات الحكومية ونسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، من أجل الانضمام إلى الاتحاد والحفاظ عليه، فإن هذه القواعد تم كسرها بصورة ملموسة، ولم تتم مراعاة الدقة والحزم في الالتزام بها. ونتيجة لذلك، أدى الإنفاق الحكومي المبالغ فيه في بعض دول الاتحاد، مثل اليونان والبرتغال، إلى تراكم مديونيات كبيرة.

وتسببت الأزمة المالية العالمية التي بدأت عام 2007، وارتفاع تكلفة خدمة هذه الديون وإثارة الشكوك في إمكانية سدادها في ظل التباطؤ الاقتصادي، إلى عجز دول مثل اليونان عن خدمة ديونها التي سجلت أعلى مستوى في الاتحاد الأوروبي نهاية مارس 2013، وبلغت نسبتها إلى إجمالي الناتج القومي 160.5٪.[131] وقد أدى هذا الأمر إلى خيارات صعبة أمام الاتحاد النقدي الأوروبي بصورة خاصة، والاتحاد الأوروبي بصورة عامة من حيث كيفية التعامل مع هذه الأزمة. فمن جانب، تسببت أزمة المديونية الأوروبية في إظهار الفوارق بين دول الشمال المتحفظة مالياً - بقيادة ألمانيا - ودول الجنوب الأقل تحفظاً مالياً بوضوح شديد. وأسفر ذلك عن نتيجتين أساسيتين: الأولى،

أن الاتحاد كان أمام خيارين: التعاون والتعاضد مالياً على الرغم من عدم وجود اتحاد مالي بين الدول الأعضاء وعدم وجود آليات محددة لإنقاذ الدول من مشكلات الدين الحكومي، أو إخراج بعض الدول من الاتحاد ومن ثم تعرُّضه للانهيار. والنتيجة الثانية أن الدولة الأقوى اقتصادياً والأرشد مالياً، وهي ألمانيا، قد أصبحت القائد الحقيقي شبه الأوحد للاتحاد الأوروبي على المستوى الاقتصادي، مع ما أثاره ذلك من انتقادات واعتراضات - ومن مشاعر كراهية - في بعض الدول التي تعاني مشكلات مالية تجاه ألمانيا.

ونظراً إلى الانقسام الداخلي في الاتحاد الأوروبي حول ضرورة وجود اتحاد مالي، وضرورة التعاضد، مع ضرورة استجابة كل دولة لما يطالب به مواطنوها - خاصة في الدول ذات الوضع المالي القوي - من ضرورة ألا يتحمل دافعو الضرائب فاتورة الإنفاق المبالغ فيه في الدول الأخرى داخل الاتحاد، لا يزال وضع المالية الحكومية والدين العام معقداً في دول الاتحاد، ويُنتظر أن يستمر فترة ليست بالقصيرة مستقبلاً، بما يُنتظر أن يؤثر سلبياً في توقعات النمو والتوظف، ويلقي بظلاله على مشكلة البطالة المتفاقمة في العديد من دول الاتحاد، وخاصة بين الشباب، والتي وصلت إلى مستويات قياسية في دول مثل اليونان، حيث بلغ معدل البطالة بين الشباب 58.7٪، في 31 يوليو 2013، وفي إسبانيا حيث بلغت نسبة بطالة الشباب 56.1٪.[132]

وفيما يتعلق باليابان، فإن الوضع المالي للحكومة وللدين العام معقد أيضاً، حيث تواجه أعلى نسبة للدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في العالم، وتبلغ في عام 2013 نحو 245٪،[133] وإن كان نحو 95٪ من هذا الدين تتم حيازته محلياً من قبل المستثمرين اليابانيين،[134] وقد استمرت هذه النسبة المرتفعة جداً، بأي

مقاييس دولية، فترة طويلة من الزمن. ومع استمرار التباطؤ الاقتصادي في اليابان، وتوجه الحكومة اليابانية الجديدة للعمل على تنشيط الاقتصاد اعتماداً على سياسات مالية ونقدية غير تقليدية، فإن من غير المنتظر اعتبار تخفيض المديونية الحكومية إحدى الأولويات القصوى للحكومة في المستقبل القريب. وعلى الرغم من أن اليابان ما زالت تحتفظ بتقييم ائتماني استثماري من وكالات التقييم الائتماني الرئيسية الثلاث،[135] فإن الفشل في إيجاد حل قابل للاستدامة مستقبلاً قد يمثل أحد المخاطر الاقتصادية التي ستواجه اليابان في ظل النظام العالمي الجديد.

أما بالنسبة إلى الدول الثلاث المتبقية، البرازيل وروسيا والهند، وهي ثلاث من بين الدول الخمس المشكِّلة لمجموعة "بريكس" بالإضافة إلى الصين وجنوب إفريقيا، وهي أهم الاقتصادات الصاعدة، فقد شهد بعضها مشكلات مالية تاريخية، إذ واجهت روسيا أزمة مالية في عام 1998 نتيجة الوضع غير الجيد للمالية الحكومية وما تسبب فيه من مشكلات في الدين انعكست في تخفيض ملحوظ لقيمة العملة الروسية، الروبل، أدى إلى ارتفاع ضخم في معدلات التضخم فترة طويلة من الزمن.[136] كذلك، شهدت البرازيل أزمة مماثلة خلال التسعينيات من القرن الماضي نتيجة لإنفاق حكومي غير رشيد تسبب في عجز مالي ضخم تم تمويله بالاقتراض محلياً وخارجياً. وأدى ذلك في النهاية إلى فقدان الثقة بالاقتصاد، وتراجع سعر صرف العملة، وارتفاع شديد في معدلات التضخم.[137] ونتيجة لهذه المشكلات وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية القاسية التي مرّت بها هذه الدول، فإن من المتوقع أن تحرص مستقبلاً على سلامة الوضع المالي للحكومة والحفاظ على مستويات الدين العام عند الحدود المقبولة، خوفاً من

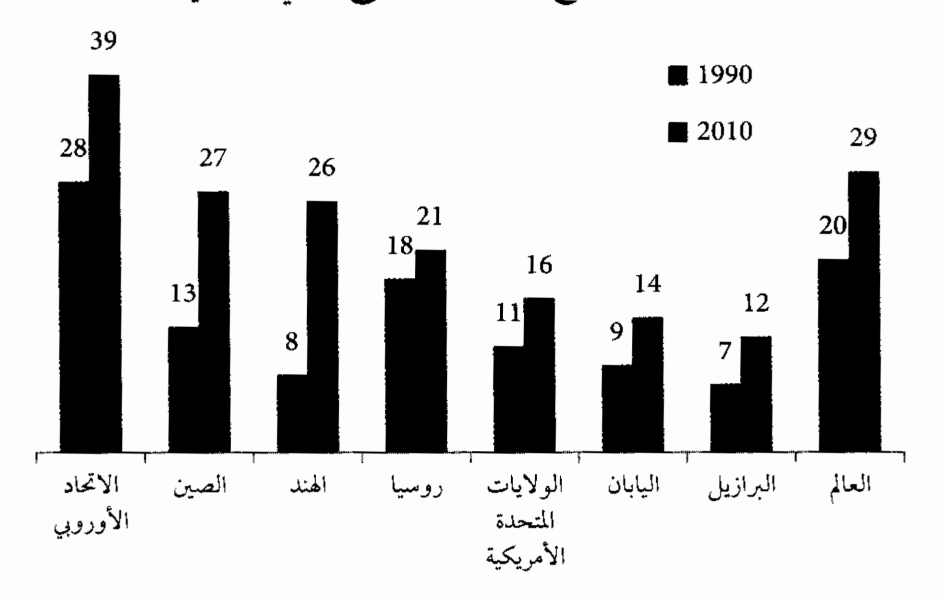
تكرار أخطاء الماضـي؛ وبالتالي، يُنتظر أن تؤدي هذه الخبرة إلى وضع هذه الـدول على مسار تحسن الوضع المالي للحكومة والدين العام مستقبلاً.

التبادل التجاري والنقل

يتباين الدور الذي تلعبـه التجـارة الخارجيـة بـين الـدول والمجموعـات الرئيسية المتوقـع احتلالهـا المراتـب الـثلاث الأولى في هيكليـة النظـام العـالمي الجديد، وبصورة يمكن أن تكشف بعض نقاط القوة والضعف المحتملة التـي تعزز الرؤية المقترحة وترتيب القوى الوارد في هذا الكتاب.

الشكل (4-18)

نسبة الواردات من السلع والخدمات للناتج المحلي الإجمالي (٪)[138]

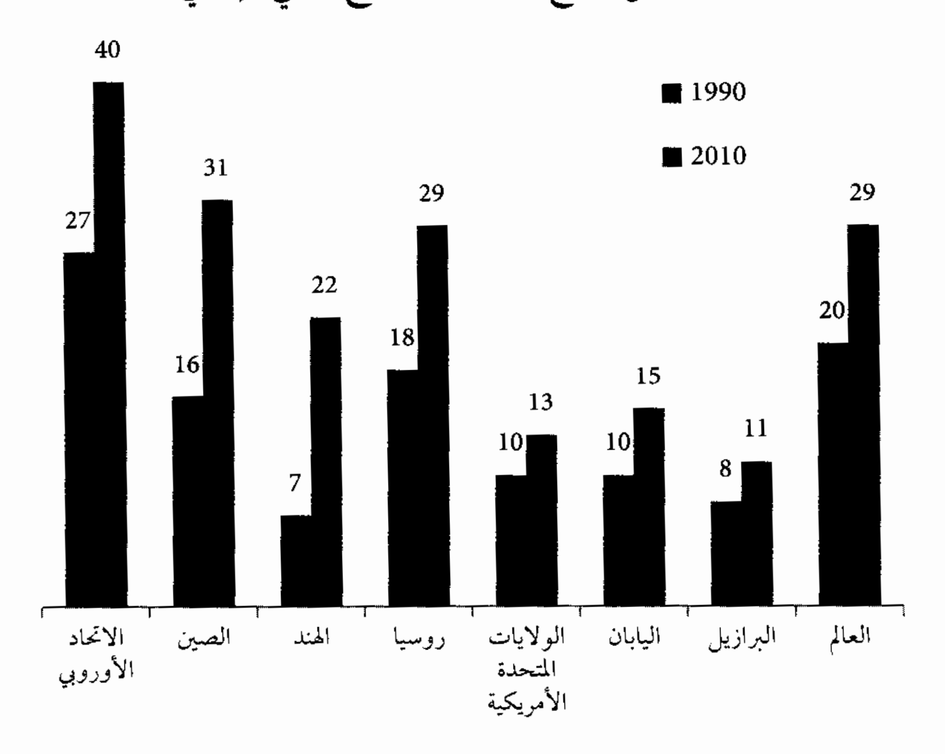


فبالأخذ في الاعتبار نسبة الصادرات والواردات، من السلع والخدمات، إلى الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة القوى المذكورة سابقاً، يلاحظ أن أكثرهـا اعـتماداً

على الخارج كمحرك للنشاط الاقتصادي، هي الاتحاد الأوروبي والصين وروسيا، بينما يقل اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على الخارج، ويزداد بالتالي، كما سبقت الإشارة، الاعتماد على الداخل بوصفه المحرك الأساسي للاقتصاد؛ ومن ثم، فليس من المستغرب أن تبدأ في كثير من الأحيان الأزمات المالية والاقتصادية من الداخل الأمريكي، ثم تنتشر بعد ذلك بحكم الكبر النسبي لحجم الاقتصاد الأمريكي إلى الدول التي تعتمد على الخارج بدرجة أكبر، مثل أوروبا، وبحيث يكون حل الأزمة في الداخل الأمريكي أيضاً، ومن خلال سياسات مالية ونقدية موجهة أساساً لتنشيط الطلب المحلي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري، وبحيث تؤدي عودة النشاط للاقتصاد الأمريكي إلى آثار جيدة على العديد من دول العالم.

الشكل (4-19)

نسبة الصادرات من السلع والخدمات للناتج المحلي الإجمالي (٪)[139]



الجدول (4-5)

أكبر الشـركاء التجاريون للقوى الاقتصادية الرئيسية[140]

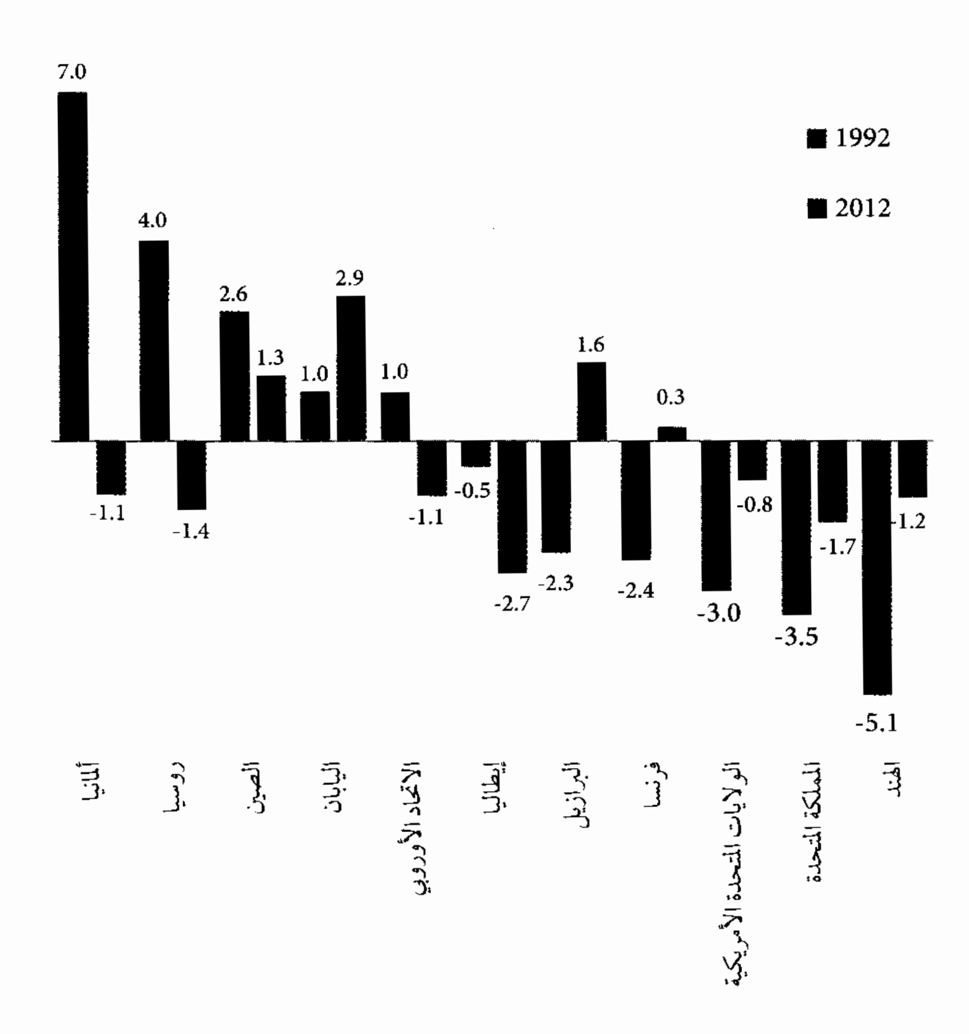
الدولة	صادرات (٪)		واردات (٪)	
الاتحاد الأوروبي	الولايات المتحدة الأمريكية	17.0	الصين	17.3
	الصين	8.9	روسيا	11.8
	سويسـرا	8.0	الولايات المتحدة الأمريكية	10.9
	روسيا	7.1	النرويج	5.5
	تركيا	4.7	سويسـرا	5.5
البرازيل	الاتحاد الأوروبي	20.7	الاتحاد الأوروبي	20.5
	الصين	17.3	الولايات المتحدة الأمريكية	15.1
	الولايات المتحدة الأمريكية	10.1	الصين	14.5
	الأرجنتين	8.9	الأرجنتين	7.5
	اليابان	3.7	كوريا الجنوبية	4.5
الصين	الاتحاد الأوروبي	18.8	الاتحاد الأوروبي	12.1
	الولايات المتحدة الأمريكية	17.1	اليابان	11.2
	هونج كونج	14.1	كوريا الجنوبية	9.3
	اليابان	7.8	تايوان	7.2
	كوريا الجنوبية	4.4	الولايات المتحدة الأمريكية	7.1
الهند	الاتحاد الأوروبي	18.1	الصين	12.0
	الإمارات العربية المتحدة	12.4	الاتحاد الأوروبي	11.9
	الولايات المتحدة الأمريكية	10.9	الإمارات العربية المتحدة	7.7
	الصين	5.5	سويسـرا	6.8
	سنغافورة	5.2	السعودية	6.1
اليابان	الصين	19.7	الصين	21.5
	الولايات المتحدة الأمريكية	15.5	الاتحاد الأوروبي	9.4
	الاتحاد الأوروبي	11.7	الولايات المتحدة الأمريكية	8.9
	كوريا الجنوبية	8.0	أستراليا	6.6
	تايوان	6.2	السعودية	5.9
روسيا	الاتحاد الأوروبي	44.4	الاتحاد الأوروبي	40.3
	الصين	6.7	الصين	15.7
	روسيا البيضاء	4.8	أوكرانيا	6.5
	أوكرانيا	3.5	اليابان	4.9
	الولايات المتحدة الأمريكية	3.0	روسيا البيضاء	4.7
الولايات المتحدة الأمريكية	كندا	19.0	الصين	18.4
	الاتحاد الأوروبي	18.2	الاتحاد الأوروبي	16.6
	المكسيك	13.3	كندا	14.1
	الصين	7.0	المكسيك	11.7
	اليابان	4.5	اليابان	5.9

وبالنظر إلى طبيعة الشركاء التجاريين الرئيسيين للدول والمجموعات المذكورة، يلاحظ بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية أن هؤلاء الشركاء هم دولتا الجوار: كندا والمكسيك، إلى جانب الاتحاد الأوروبي والصين واليابان. أما بالنسبة إلى الصين، فهي تمثِّل الشريك التجاري الأول لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي من جانب الاستيراد، لكن ينتظر مع التوجه نحو إنشاء أكبر منطقة تجارة حرة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بداية من عام 2014، أن يؤثر ذلك سلبياً وبشدة في الصين بحكم اعتمادها بصورة أساسية على التصدير للطرفين؛ وبالتالي، من المنتظر مع التحركات الحالية نحو التكتلات الاقتصادية وتنبه الدول الصناعية إلى التأثير السلبي للتوجه المبالغ فيه للصين إلى التصدير للعالم الخارجي، أن يؤدي ذلك إلى الحد من النمو الشديد السرعة للاقتصاد الصيني في ظل النظام العالمي الجديد.

وفيما يتعلق بتوازن التجارة عالمياً بين الدول والمجموعات الرائدة، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تحقق عجزاً مستمراً في الحساب الجاري للمدفوعات، يقابله أساساً فائض في الصين واليابان وروسيا والاتحاد الأوروبي. لكن يلاحظ بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي أن الفائض الإجمالي لا يعكس مواقف دوله فرادى، حيث تتباين بصورة شديدة أوضاع الحساب الجاري للمدفوعات، فتحقق ألمانيا فائضاً كبيراً جداً، وفي المقابل تحقق دول مثل المملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا عجزاً.

الشكل (4-20)

نسبة رصيد الحساب الجاري للمدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)[141]



أما بالنسبة إلى النقل، فإن أحد أهم التطورات التي ستكون مؤثرة في توازن القوى في ظل النظام العالمي الجديد، هو السعي إلى إيجاد سبل لتغيير المسارات الملاحية للتدفقات الرئيسية للتجارة الدولية - بما فيها المرتبطة

بالطاقة – بعيداً عن مناطق الأزمات الدولية. فمع ما تشهده منطقة الشرق الأوسط من اضطرابات مستمرة ترتبط بالتهديدات النووية الإيرانية، وتصاعد أنشطة الجماعات الإرهابية والمتشددة، وما تؤدي إليه هذه الأحداث من ارتفاعات كبيرة في تكاليف النقل والتأمين عبر الممرات المائية الرئيسية التقليدية، فليس من المستغرب أن يكون أحد المشروعات الطامحة التي ستؤثر مستقبلاً في تدفقات التجارة وتكلفتها وفي ربط غرب العالم بشرقه هو مشروع توسيع قناة بنما، الذي أطلق في عام 2009.[142]

ويُنتظر أن يؤدي هذا المشروع إلى مضاعفة الطاقة الاستيعابية للنقل عبر القناة بحلول عام 2015، من خلال إنشاء خط جديد للعبور يسمح بعبور سفن أضخم من هذا الممر المائي الحيوي، وهو الأمر الذي يُتوقع معه ارتفاع أحجام الشحن عبر القناة بنحو 5٪ سنوياً لتصل في عام 2025 إلى ضعف ما كان يتم شحنه عبر القناة في عام 2005.[143] وإذا ما نجحت هذه التوسعة في زيادة أحجام النقل عبرها وفي زيادة أنواع السفن التي يمكنها التحرك فيها، فسيكون لها تأثير كبير في دعم القدرات الاقتصادية الأمريكية، وربما العسكرية أيضاً، حيث سيمنحها ذلك سيطرة أكبر على المناطق الملاحية الأساسية في العالم، ما يُمكّنها من تقصير الفترات الزمنية والتكلفة المادية لنقل البضائع، وربما الطاقة والعتاد العسكري، بين غرب العالم وشرقه.

أما بالنسبة إلى الصين، وهي التي يثار الجدل حول قدرتها على منافسة الولايات المتحدة الأمريكية في قمة هرم النظام العالمي الجديد، فتُبذل بعض

المحاولات لإيجاد مخرج لها من نقطة الضعف النسبية أمام الولايات المتحدة الأمريكية، والمتمثلة في محدودية النفاذ إلى خطوط النقل البحري والبري العالمية. وتشمل الجهود المبذولة تطوير ربط خطوط سككها الحديدية بأوروبا - وربما الشرق الأوسط - فيما يُعرف بـ "طريق الحرير الحديدي"، الذي سيؤدي ربطه وسط الصين بأوروبا إلى توفير وسيلة نقل بتكلفة تبلغ ثلث تكلفة الشحن الراهنة.[144]

وتعمل الصين على الوصول إلى منفذ على المحيط الهندي لتيسير الوصول إلى الموارد النفطية في منطقة الخليج العربي، وذلك بالتعاون مع باكستان في تطوير وتشغيل ميناء "جوادر" الذي يرى بعض المحللين أنه يمكن أن يصبح مستقبلاً القاعدة البحرية للصين على المحيط الهندي.[145]

كذلك تم الإعلان في يونيو 2013 عن مشروعين رئيسيين يتم التخطيط لإنشائهما في أمريكا اللاتينية بالتعاون مع الصين، فيما يعتبران منافسين محتملين لقناة بنما التي تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على تطويرها، كما سبقت الإشارة إليه. ويتمثل المشروع الأول في قيام الصين بإنشاء خط سكك حديدية في هندوراس يربط بين المحيطين الهادي والأطلسي، وذلك بتكلفة تقديرية تبلغ 20 مليار دولار.[146] أما المشروع الثاني، فهو إنشاء قناة نيكاراجوا الذي يتضمن قيام مطور صيني بإنشاء قناة مائية وخط أنابيب نفطي وميناءين للمياه العميقة وخط سكك حديدية يربط بين المحيطين الهادي والأطلسي، وميناءين جويين بتكلفة تقديرية

تبلغ 40 مليار دولار، لكن هذا المشروع قد طرح مرات عدة سابقاً من دون الوصول إلى مرحلة التنفيذ.[147]

ومع محدودية الفرص المتوقعة لنجاح هذه المخططات ومحدودية تأثيرها العالمي أيضاً، لا يُنتظر أن تتمكن الصين من اللحاق بالولايات المتحدة الأمريكية من حيث سهولة الوصول والتحكم في الممرات المائية الدولية للتجارة في ظل النظام العالمي الجديد على الأقل في الأجلين القصير والمتوسط.

خلاصة

على مدار التاريخ، أسهمت أحداث اقتصادية رئيسية في تحديد صعود القوى الرئيسية وأفولها على مستوى العالم، وأدت إلى تبعات غيرت مسارات عدة في تشكيل النظام العالمي. فتصاعدت مكانة دول ومجموعات دولية، واتسع نفوذها، على خلفية أحداث معينة مثل الكساد الكبير الذي بدأ بعد انهيار الأسهم في بورصة "وول ستريت" في نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية، والذي أسهمت تبعاته في وقوع الحرب العالمية الثانية التي انتهت بوضع خطة "مارشال" لإعادة تعمير أوروبا، بما شكل أساساً مهماً لزيادة النفوذ العالمي للولايات المتحدة الأمريكية وقت السلم. كذلك، تأثرت موازين القوى العالمية، بأحداث اقتصادية مثل التوصل إلى "اتفاقية بريتون وودز" لإعادة بناء النظام العالمي ما بعد الحرب، والتي نجم عنها إنشاء

مؤسسات اقتصادية دولية، مارست من خلالها دول عظمى نفوذها، عبر تدخل كل من صندوق النقد والبنك الدوليين في عمليات الإصلاح الاقتصادي الكلي في الدول النامية على وجه الخصوص. كذلك، أدت أحداث مثل الصدمات النفطية في السبعينيات من القرن الماضي، والأزمات الاقتصادية التي عصفت بالاتحاد السوفيتي السابق وأوروبا الشرقية، وإنشاء الاتحاد الأوروبي ثم منطقة اليورو وأزماتها، إلى تغيرات جذرية في العلاقات الدولية.

وأخذاً في الاعتبار الأهمية التاريخية التي لعبتها العوامل الاقتصادية في تشكيل النظام العالمي في مختلف مراحله التاريخية، من المتوقع أن تؤدي قراءة العوامل الرئيسية منها إلى الاستدلال على الترتيب الحالي للقوى في النظام العالمي الجديد بحسب ما ورد في كتابي هذا، فبالنسبة إلى أداء النمو الاقتصادي، يلاحظ أنه على الرغم من التصاعد الملحوظ للاقتصاد الصيني خلال العقدين الماضيين، إلا أنه لايزال يمثّل نحو نصف حجم الاقتصاد الأمريكي، كما أنه لا يزال يتسم بانخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بما يضعه في مصاف اقتصاديات الدول النامية. كذلك، يتميز الاقتصاد الأمريكي بالمرونة وبدرجة عالية من الاعتماد على القوى الداخلية للنمو، وعلى الابتكار، مقابل اعتماد الصين على الاستثمار الأجنبي واستغلال ميزة رخص تكلفة الأيدي العاملة في صناعات موجهة للتصدير، وهي الأمور التي قد تجعل الصين أكثر عرضة للتأثر سلباً بصدمات اقتصادية مستقبلية، خاصة إذا ما ارتفعت تكلفة العمالة بها بصورة ملحوظة. أما بالنسبة إلى القوى الكبرى الأخرى في النظام العالمي

الجديد، فلا تزال هناك شكوك بالنسبة إلى إمكانية كل من الاتحاد الأوروبي واليابان في الوصول إلى أداء للنمو يبرر صعود قوتها نسبياً على حساب القوى الأخرى. ومن الممكن لكل من روسيا الاتحادية والهند والبرازيل أن تتصاعد قوتها نسبياً - لكن بصورة محدودة - إذا تمكنت من التغلب على بعض العقبات المتوقعة أمام النمو الاقتصادي المستدام.

ومن المنتظر أن تؤدي التطورات في قطاع الطاقة على وجه الخصوص إلى تأثير كبير في ترتيب القوى في ظل النظام العالمي الجديد، حيث تتصاعد درجة اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على الذات في إنتاج الطاقة بابتكاراتها في مجالي الغاز والنفط الصخريين، وأيضاً تحولها التدريجي إلى الاعتماد على موارد الطاقة غير التقليدية من نصف الكرة الغربي (الأمريكتين)، بما سيعطيها ميزة نسبية قوية مستقبلية. وفي المقابل، ينتظر أن تمثل الطاقة نقطة ضعف نسبية لقوى كبرى مثل الصين والهند واليابان، التي تتصاعد معدلات استهلاكها من الطاقة بصورة ملحوظة مع النمو الاقتصادي، بما سيجعلها تعتمد بدرجة أكبر على مناطق قد تكون غير مستقرة نسبياً مثل الشرق الأوسط والقارة الإفريقية. أما بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي وروسيا، فسيزداد الاعتماد المتبادل بينهما على الطاقة، وذلك بتصدير من روسيا واستيراد من الاتحاد الأوروبي.

كذلك، ينتظر أن تكون العوامل الاقتصادية الأخرى، مثل الوضع المالي للحكومة والتبادل التجاري والنقل، في مصلحة تصاعد القوة

الاقتصادية الأمريكية نسبياً، خاصة مع توجه الولايات المتحدة الأمريكية إلى إنشاء أكبر منطقة تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي، يمكن أن تكون آثارها السلبية ملموسة في اقتصادات صاعدة مثل الصين والهند، وعملها على توسيع قناة بنما، بما سيدعم وضع النقل التجاري الأمريكي بين الشرق والغرب.


5

اتجاهات الجمهور حول النظام العالمي الجديد

(دراسة مسحية لعينة من السكان في دولة الإمارات العربية المتحدة)

الفصل الخامس

اتجاهات الجمهور حول النظام العالمي الجديد

(دراسة مسحية لعينة من السكان في دولة الإمارات العربية المتحدة)

يمثل الرأي العام خلاصة الرأي الغالب، أو الاعتقاد السائد لدى شريحة واسعة من الجمهور، مواطنين وغير مواطنين، تجاه أمر ما أو ظاهرة ما أو موضوع ما، قد يكون اجتماعياً أو ثقافياً أو اقتصادياً أو سياسياً، ذا طابع محلي أو وطني أو إقليمي أو دولي.[1] وتحقق دراسة استطلاعات الرأي بشكل عام أهدافاً عدة:

أولاً: توفر المعلومات اللازمة لرسم سياسات في القطاعات المختلفة واعتمادها، فهي تمنح متخذي القرار صورة عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والتعليمية قبل تطبيق سياسات معينة، وتسهم في تقييم مدى نجاعة تلك السياسات وفعاليتها ونسبة تحقيقها لأهدافها بعد مرحلة التنفيذ، وهي بهذا تعدّ أداة لتنمية المجتمع.[2]

ثانياً: تُعد استطلاعات الرأي وسيلة لتطوير الحوكمة الرشيدة وتعزيزها، وذلك من خلال محورين:

- تسمح للقادة السياسيين ومتخذي القرار باطلاع أكبر وفهم أفضل لحاجات الجمهور وتطلعاته، ما يعزز الحوكمة الرشيدة ويزيد الثقة بين

الجمهور والمؤسسات من جهة وبين الجمهور والقادة من جهة أخرى، ومن ثم يخدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي في المجتمع.[3]

- تزوّد متخذي القرار أو الباحثين أو المهتمين بقضايا المجتمع من إعلاميين وغيرهم بمعلومات موضوعية عن الموضوعات والظواهر الاجتماعية، مثل البطالة والرعاية الصحية والتعليم،... إلخ، وهذا يساعد متخذي القرار على تحديد المشكلات ووضع الأولويات، ويضمن إدارة أفضل لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تعطي صوتاً للفرد في المجتمع للتعبير بحرية عن رأيه في قضايا الشأن العام.

ثالثاً: تشكل استطلاعات الرأي مادة ضرورية لبناء النماذج المعرفية والنظرية عن المجتمع واختبارها، فالمسوح واستطلاعات الرأي هي منهجية تعتمدها كل فروع العلوم الإنسانية والاجتماعية: العلوم السياسية، وعلم الاجتماع، والاقتصاد، والديموغرافيا،... إلخ، وتُستخدم لاختبار الفرضيات وتفسير الاختلافات في المواقف والقيم وفهم السلوك.

وحتى وقت قريب، كانت استطلاعات الرأي، التي تهدف إلى قياس المواقف والاستعدادات والاتجاهات Attitudes والقيم Values والسلوك الفردي Individual Behavior في البلدان العربية ولاسيما في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، نادرة وتقتصر على بعض البحوث الجامعية والمحاولات الفردية.[4] ويشكو أغلب الدارسين الأجانب[5] للمنطقة العربية من شح المسوح واستطلاعات الرأي، وذلك منذ السبعينيات من القرن الماضي.

إن قلة البحوث الميدانية واستطلاعات الرأي أفسحت المجال لمقاربات تبسيطية واختزالية لواقع المجتمع والسياسة في العالم العربي والإسلامي لا تقوم على معطيات موضوعية علمية، بل تستند إلى أفكار نمطية مسبقة Stereotypes عن المجتمع والثقافة العربية. وأغلب هذه الصور النمطية يتردد في وسائل الإعلام الغربية، وتتمحور في معظمها حول تخلف الواقع والثقافة العربية مقارنة بالغرب برغم وجود حالات تنموية عربية متطورة تدحض هذه الأفكار، وتنسفها من الأساس.[6] ولعل ما نشهده في دولة الإمارات العربية المتحدة على سبيل المثال من تنمية وتطور يؤكد ما ذهبنا إليه في هذا الشأن.

هذه النظرة النمطية تنظر إلى الأفراد في المجتمعات العربية والإسلامية على أنهم كتلة متماثلة تحمل أفكاراً وقيماً موحدة محكومة بالدين والعادات والتقاليد والتراث والثقافة، لا رأي لهم إلا ما يرى حكامهم أو علماء الدين منهم، ولذا فلا جدوى من استطلاعات الرأي في هذه المنطقة. وقد تسببت هذه النظرة في تأخر الإنتاج المعرفي عن المجتمع العربي، وخاصة الإنتاج الفكري من باحثين من المنطقة العربية.[7] ومنذ التسعينيات من القرن الماضي طرأ على الوضع البحثي بعض التغيير في بعض البلدان العربية، حيث أصبح من الممكن إجراء بحوث ميدانية تشمل أسئلة عن الثقافة السياسية تجريها مراكز بحوث ومؤسسات بحثية محلية بالتنسيق أحياناً مع مراكز بحوث ومؤسسات بحثية عالمية، وفي هذا الإطار نشير إلى أن "مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية" يقوم بدور حيوي في قياس اتجاهات الرأي العام المحلي في دولة الإمارات العربية المتحدة تجاه مختلف القضايا المحلية والإقليمية والدولية، كجزء من نشاطه البحثي.[8]

لقد زاد الاهتمام بالمنطقة العربية والإسلامية زيادة كبيرة بعد اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر 2001، وكان هناك ارتفاع كبير في عدد استطلاعات الرأي التي قامت بتنفيذها الحكومات العربية والمنظمات غير الحكومية ومراكز الدراسات ووحدات بحوث الرأي العام الغربية، وهذا بغرض تحقيق قدر من التوازن مع استطلاعات الرأي الأمريكية التي أجريت في المنطقة ما بعد تلك الاعتداءات، وهي استطلاعات تتسم في الكثير منها بالنرجسية المبالغ فيها،[9] حيث كانت تتمحور حول أسئلة مثل: كيف ينظر العرب إلى الولايات المتحدة الأمريكية وسياساتها، وإلى القادة الأمريكيين؟ باختصار، كيف ينظر العرب إلى موضوعات وقضايا تهم الأمريكيين بالدرجة الأولى؟ وقد أسفرت هذه الاستطلاعات عن نتائج لا تمتّ بصلة للقضايا التي تهم المستطلعة آراؤهم من العرب، الذين تتمحور اهتماماتهم حول القضايا والمشكلات الاقتصادية التي تعانيها الكثير من المجتمعات العربية، وهي قضايا تحظى لدى الشعوب العربية بأولوية واهتمام يفوقان الاهتمام بالسياسات الأمريكية.[10]

لهذا الغرض، أحاول في الدراسة الحالية عن آراء الجمهور، مواطنين وغير مواطنين، واتجاهاتها في دولة الإمارات العربية المتحدة حول النظام العالمي الجديد، تجاوُز المرحلة الوصفية، التي لا غنى عنها، إلى التفسير وشرح التباين والاختلاف في الآراء والمواقف بناء على متغيرات أعتقد أن لها خصائص تفسيرية وسببية. وسيتم التركيز على متغير الجنسية، والعمر وتحديداً الفئة العمرية 18-40 سنة، والفئة العمرية أكبر من 40 سنة، والنوع، والمستوى التعليمي. وقد تم اختيار هذه المتغيرات لتفسير التباين المحتمل في آراء الجمهور ومواقفه من النظام العالمي الجديد لأهمية الخصائص التفسيرية للمتغيرات المذكورة آنفاً، فضلاً عن أن

للظرف التاريخي وللأحداث التي عرفتها وتعرفها المنطقة قوة تفسيرية لآراء الجمهور ومواقفه في دولة الإمارات العربية المتحدة.

إن إحدى مسلَّمات هذه الدراسة هي أن الظروف والأحداث السياسية التي عرفتها وتعرفها المنطقة العربية والعالم، خاصة منذ نهاية الحرب الباردة، تسهم في تشكيل الرأي العام للسكان في دولة الإمارات العربية المتحدة وغيرها، مواطنين وغير مواطنين، نحو النظام العالمي الجديد: مبادئه، ومؤسساته ومستقبله. ومن الأحداث المفصلية التي مرت بها المنطقة ودولها خلال الحقبتين الماضيتين وتركت آثاراً بالغة في نظرة السكان، حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق واحتلاله سنة 2003، وما نجم عنها من اختلال في موازين القوى الإقليمية ونزاعات وتوترات طائفية. وكان الحدث الآخر ذو التأثير الحيوي في المنطقة، هو الحرب على الإرهاب التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد أفغانستان والقاعدة بعد اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر 2001، ثم تأثر الاقتصاد الأمريكي بهاتين الحربين، اللتين لعبتا دوراً كبيراً في الأزمة المالية التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية التي بدأت عام 2007، وانتقلت منها لتشمل الكثير من الاقتصادات الكبرى في العالم لتصبح أزمة مالية عالمية.

ومما لاشك فيه أن الأحداث التي لا تزال جارية منذ عام 2011، والتي اصطلح على تسميتها "الصحوة العربية"، أثرت في الرأي العام العربي والعالمي، ونذكر على سبيل المثال الصراع الدامي في سوريا وموقف القوى الكبرى منه. كما تجدر الإشارة إلى بروز الدور الاقتصادي لبعض القوى الصاعدة مثل الهند والبرازيل. كل هذه الأحداث والتحولات المتلاحقة على المستويين الإقليمي والعالمي أفرزت تأثيرات استراتيجية متفاوتة ومتباينة،

وأوجدت حالة من عدم اليقين حول النظام العالمي الجديد وطبيعة القوى الفاعلة فيه، وكان لذلك كله ردود أفعال وصدى لدى الجمهور في دولة الإمارات العربية المتحدة، من المواطنين وغير المواطنين.

وما تجدر الإشارة إليه، أن الانفتاح الثقافي والاقتصادي والحضاري والتنوع الديموغرافي الذي تتسم به الشرائح السكانية، مواطنين وغير مواطنين، في دولة الإمارات العربية المتحدة ربما يجعلان منها نموذجاً مثالياً لدراسة اتجاهات الرأي العام العالمي، بل إن وجود هذه الفسيفساء والتنوع الهائل من الجنسيات يوفر فرصة نادرة للتعرف على تأثير التفاعلات الإنسانية بين هذه الجنسيات في المواقف والاتجاهات نحو النظام القيمي السائد في النظام العالمي الجديد، وبالتالي يمكن استنتاج خلاصات مهمة حول بعض الأطروحات التي يروّجها منظرو العلاقات الدولية منذ سنوات مضت حول تأثيرات العولمة وحرية السفر والتنقل، والتأثيرات الاجتماعية للاقتصاد الحر، والعمالة الوافدة وانعكاساتها الثقافية والقيمية، ومفاهيم مثل القرية الكونية الصغيرة والمواطنة العالمية وغير ذلك. وتُعد دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً ذا أهمية للتعرف على تأثير الاقتصاد في حسم الجدل السائد بين الباحثين حول العلاقة بين الحضارات والثقافات، في ظل نموذج التسامح الإنساني القائم الذي يشكك بقوة في احتمالات الصراع القائمة على التضاد أو التنافر الحضاري والثقافي.

المنهجية

يُعد جميع سكان دولة الإمارات العربية المتحدة، مواطنين وغير مواطنين، في الفئات العمرية 18 سنة فأكثر، هم مجتمع الدراسة، وتم جمع بيانات هذه الدراسة بنظام العينة، وطُبقت على عينة عشوائية متعددة المراحل قوامها 1500

شخص من سكان دولة الإمارات العربية المتحدة. وتم تصميم العينة في مراحل عدة، بتقسيمها إلى "طبقات"، بحسب متغيرات الدراسة، حيث تم تقسيم السكان وفقاً لمكان الإقامة (الإمارة)، ثم وفقاً للجنسية (إماراتيون، وعرب، وآسيويون، وغربيون)، ثم وفقاً للنوع (ذكر، وأنثى)، ثم وفقاً للفئة العمرية (18-40 سنة، وأكثر من 40 سنة)، ثم وفقاً للمستوى التعليمي (ثانوي فأقل، ودبلوم أو جامعي، ودراسات عليا). وقد رُوعي أن تكون العينة ممثلة تمثيلاً تاماً لسكان دولة الإمارات العربية المتحدة، عن طريق التمثيل النسبي لجميع فئات المجتمع في العينة بالوزن النسبي الخاص لكل فئة من إجمالي سكان الدولة، وبحيث يكون لكل فرد احتمالية متساوية ليكون أحد أفراد العينة، ولاختبار الفروق بين معدلات الاستجابة بين المجموعات المختلفة في العينة، تم تطبيق الاختبار "Z-Test"، وهو اختبار إحصائي Statistical Significance Test for Group's Differences، يستخدم لاختبار معنوية الفروق داخل المجموعات في العينات الكبيرة التي تتبع "التوزيع الطبيعي Normally Distributed". وقد بلغت نسبة الاستجابة 98.7٪، وبدرجة ثقة بالنتائج تبلغ 95٪، وهامش خطأ للمعاينة قدره 2.5٪.

وقد تم جمع البيانات من خلال مقابلة المستطلعة آراؤهم ميدانياً خلال الفترة من 23 يونيو إلى 3 يوليو 2013، وشرح الهدف من الدراسة، باستخدام استبيان (ملحق 1) تم إعداده لهذا الغرض، وتم إعطاؤهم الاستبيان، والتعبير عن آرائهم من دون أدنى تأثير أو تدخل من جامعي البيانات أو المشرفين عليهم. وقد تم تصميم الاستبيان بحيث يُجاب عن الأسئلة والفرضيات التي تطرحها الدراسة وتحقق الهدف منها، وتم إجراء اختبار "Pilot Test" على الاستبيان في الميدان على عينة مصغرة، قوامها 150 شخصاً موزعين بالطريقة

نفسها لتوزيع عينة الدراسة، قبل جمع البيانات، ولم يتم إدراج هذه العينة المصغرة ضمن البيانات التي تم تجميعها وتحليلها فيما بعد. وقد تم اختبار الاستبيان من حيث "الصدقية Validity"، أي قدرة الاستبيان على قياس الموضوع محل الدراسة، بما يشمله ذلك من قياس "صدق المحتوى Content Validity"، و"صدق التكوين أو البناء Construct Validity". وتم اختبار الاستبيان من حيث "الاعتمادية Reliability"، و"الثبات Consistency"، وتم احتساب مقياس ألفا كرونباخ Cronbach's Alfa. وأظهرت الاختبارات جميعها مدى ملاءمة الاستبيان لأغراض الدراسة.[11]

وبعد إدخال البيانات على "حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for the Social Sciences–SPSS"، تم التحقق من جودة البيانات التي تم جمعها ميدانياً، حتى يمكن الوثوق بها والاعتماد على نتائجها، وذلك من خلال تدقيقها Data Validation، وتنقيتها Data Cleansing، للتأكد من صدقيتها Validity، ودقتها Accuracy، ومدى كمالها Completeness، واتساقها Consistency، وتماثلها Uniformity، وسلامتها Integrity.

وقد هدف الاستبيان إلى رصد آراء سكان دولة الإمارات العربية المتحدة ومواقفهم تجاه النظام العالمي الجديد: مبادئه، ومؤسساته، ومستقبله، ومحاولة تقديم تفسير للتباين بين الآراء، وإيجاد محدداته.

المتغيرات الديموغرافية

تمت الدراسة على عينة قوامها 1500 فرد، موزعة بحسب المتغيرات الديموغرافية محل الاهتمام بالدراسة، وهي التي تمت الإشارة إليها فيما سبق، وقد جاء التوزيع كالآتي:

الشكل (5-1)
توزيع العينة بحسب المتغيرات الديموغرافية (٪)
(النوع، الفئة العمرية، الجنسية، منطقة السكن، المستوى التعليمي)

النـــوع

55.5
44.5

أنثى ذكر

الفئة العمرية

29.0
71.0

أكبر من 40 سنة 18 - 40 سنة

الجنسية

8.0
35.9
28.5
27.6

غربي آسيوي عربي إماراتي

المستوى التعليمي

20.3
17.7
62.1

دراسات عليا دبلوم أو جامعي ثانوي فأقل

منطقة السكن



رأس الخيمة أم القيوين الفجيرة عجمان أبوظبي الشارقة دبي

وقد اعتمدت الدراسة على المتغيرات التالية:

الجنسية: تم اختيار الجنسية كأحد أهم المتغيرات في الدراسة، بناء على أهميتها في تشكيل رأي الأفراد في قضايا العلاقات الدولية، فإذا كانت الدولة هي الوحدة الأساسية في نظام العلاقات بين الدول، فإن موقعها في النظام العالمي الجديد يؤثر في رأي الأفراد المنتمين إليها. وفيما يتعلق بهذا الاستبيان فإن عامل الجنسية سيضيف بُعداً دولياً للدراسة ويمكننا من عقد مقارنات بين الجنسيات. وقد بلغت نسبة الإماراتيين في العينة 35.9٪، كما بلغت نسبة العرب 27.6٪، ونسبة الآسيويين 28.5٪، بينما بلغت نسبة الغربيين 8.0٪.

النوع: متغير النوع مهم في الدراسات الاجتماعية، وخاصة تلك التي تهتم بالجانب السياسي من العلاقات الاجتماعية، حيث أظهرت دراسات عدة أن مواقف الذكور والإناث واهتماماتهم تختلف في الشؤون السياسية بشكل عام والسياسة الدولية بشكل خاص. وقد بلغت نسبة الذكور في العينة 55.5٪، بينما بلغت نسبة الإناث 44.5٪.

الفئة العمرية: يتوقع أن يكون هناك تباين واختلاف في الرأي بناء على عامل السن. وفي هذه الدراسة، استخدمنا الجيل كوحدة في التحليل، وذلك باعتبار أن لكل جيل تجاربه وظروفه الخاصة التي تؤثر في طريقة تفكيره ونظرته إلى الحياة. وقد تم تمثيل الفئة العمرية (18-30) سنة بنسبة 34.0٪، والفئة العمرية (31-40) سنة بنسبة 37٪، والفئة (41-50) سنة بنسبة 19.7٪، والفئة (51 سنة فأكثر) بنسبة 9.3٪. وفي مرحلة لاحقة من التحليل تم دمج الفئتين العمريتين الأولى والثانية معاً، والثالثة والرابعة معاً، فأصبحت نسبة

من يقعون في الفئة العمرية (18-40) سنة هي 71.0٪ مقابل نسبة من تزيد أعمارهم على 40 سنة، وتبلغ 29.0٪.

المستوى التعليمي: لاشك في أن التعليم يلعب دوراً محورياً في تحديد نظرة الأفراد وتوقعاتهم، ومعرفتهم واهتمامهم بالشأن السياسي الدولي، وعليه أتوقع أن نرى تبايناً في الآراء حول الموضوعات المطروحة في هذا الاستبيان تقوم على اختلاف في المستوى التعليمي للأفراد. وقد بلغت نسبة الحاصلين على مؤهل ثانوي فأقل 17.7٪، بينما الحاصلون على دبلوم عالٍ أو الجامعيون كانت نسبتهم 62.1٪، والحاصلون على دراسات عليا بلغت نسبتهم 20.3٪.

مكان الإقامة: ولأغراض هذه الدراسة فقد تم تقسيم محل الإقامة بحسب الإمارة، ومُثّلت إمارة أبوظبي في العينة بنسبة 32.5٪، وإمارة دبي بنسبة 13.6٪، وإمارة الشارقة بنسبة 23.2٪، بينما مُثلت إمارات عجمان والفجيرة وأم القيوين بنسب: 6.9٪، و6.1٪، و6.0٪ على التوالي، وأخيراً، إمارة رأس الخيمة بنسبة 11.6٪.

وقد غطى الاستبيان مجموعة من المحاور، بحيث يجمع بيانات حول المتغيرات محل الاهتمام، وهذه المحاور هي: المتابعة والاهتمام بالشأن العالمي، والمعرفة بمؤسسات النظام العالمي الجديد، والثقة بهذه المؤسسات، وأهم المشكلات التي تواجه النظام العالمي الجديد، والنظرة إلى إصلاح مؤسساته وتوسيعها، وتقييم دور مؤسسات النظام العالمي الجديد، والعولمة، وتقييم المخاطر التي تواجه هذا النظام، ومستقبله، والشباب والإنترنت والنظام العالمي الجديد. وفيما يلي عرض لنتائج الاستبيان.

المحور الأول: المتابعة والاهتمام بالشأن العالمي

أبدت نسبة كبيرة من المستجيبين اهتماماً بالأخبار العالمية (ما بين متابعة مستمرة، ومتابعة متوسطة)، حيث أفاد 80.5٪ بأنهم يتابعون الأخبار العالمية، ومنهم 38.4٪ يتابعونها بصفة مستمرة. ونسبة ضئيلة جداً (1.2٪) لا تتابع الأخبار العالمية، وهناك نسبة صغيرة (18.3٪) ذات متابعة قليلة.

الشكل (5-2)

مدى متابعة الأخبار العالمية بحسب المتغيرات الديموغرافية (٪)



وترجع هذه النسبة العالية من الاهتمام والمتابعة إلى عوامل عدة، منها طبيعة دولة الإمارات العربية المتحدة التي تحتضن مقيمين من جنسيات العالم المختلفة، وفيها تنوع ثقافي وإثني لا يتوافر في غيرها من الدول؛ إذ يصل عدد الجنسيات على أرض الدولة إلى 200 جنسية.[12] وقد عكس تمثيل هذا التنوع في العينة، تعدد الثقافات والاهتمامات، حيث يتابع المقيمون من الجنسيات المختلفة أخبار بلدانهم الأصلية والأخبار العالمية التي يمكن أن تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في وضعهم في البلد الذي يستضيفهم. والعامل الآخر يتمثل في أننا نعيش في عصر العولمة الذي يتميز بتدفق غزير للمعلومات والأخبار عبر قنوات عديدة عابرة للحدود.

الجدول (5-1)

مدى متابعة الأخبار العالمية (٪) بحسب المتغيرات الديموغرافية

المتغير	المعدل العام	النوع		الجنسية				المرحلة العمرية		المؤهل الدراسي		
		ذكر	أنثى	إماراتي	عربي	آسيوي	غربي	18-40 سنة	أكبر من 40 سنة	ثانوي فأقل	دبلوم أو جامعي	دراسات عليا
متابعة مستمرة	38.4	47.0	27.7	25.0	36.5	48.8	67.8	34.5	47.1	30.9	36.3	50.3
متابعة متوسطة	42.1	37.6	47.6	45.9	43.8	39.8	28.0	42.9	40.5	40.1	44.2	36.3
متابعة قليلة	18.3	14.5	23.0	26.3	19.2	11.2	4.2	21.1	11.7	29.0	18.4	12.7
لا أتابع	1.2	.9	1.7	2.8	.5	.2	0.0	1.5	0.7	0.0	1.1	0.7

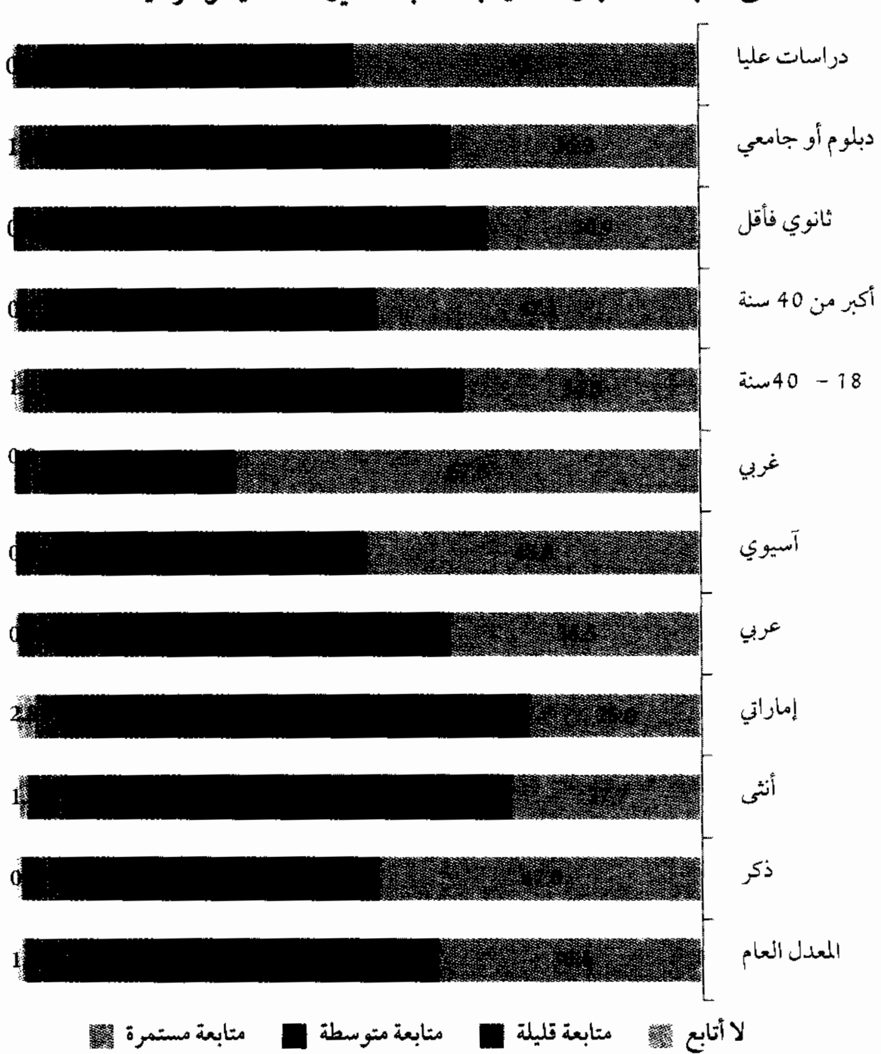
اختلف الاهتمام والمتابعة للشأن العالمي بحسب المتغيرات المستقلة للدراسة، وقد وُجدت فروق معنوية بحسب متغيرات النوع والجنسية والمرحلة العمرية والمؤهل الدراسي. فعلى مستوى النوع، كان الذكور أكثر متابعة واهتماماً بالأخبار العالمية، حيث أفاد 84.7٪ منهم بأنهم يتابعون الأخبار العالمية مقابل 75.3٪ من الإناث. وتؤكد هذه النتيجة ما أشارت إليه العديد من الدراسات واستطلاعات الرأي العالمية حول الثقافة السياسية،[13] إذ وُجد أن الإناث، بصفة عامة، أقل اهتماماً ومتابعة للسياسة بشكل عام، وللسياسة الدولية بشكل خاص.

وعلى مستوى الجنسية، كان الغربيون هم الأكثر اهتماماً ومتابعة للأخبار العالمية، إذ قال أغلبهم (95.8٪) إنهم يتابعون الأخبار العالمية مقابل 88.6٪ من الآسيويين، و80.3٪ من العرب، و70.9٪ من الإماراتيين. أما على مستوى الفئات العمرية، فكلما زاد العمر زاد الاهتمام بمتابعة الأخبار العالمية، حيث عبر 77.4٪ من الفئة العمرية 18–40 سنة عن متابعتهم للأخبار العالمية، مقابل 87.6٪ لدى الفئة العمرية أكبر من 40 سنة.

وعلى مستوى المؤهل الدراسـي، نجد أن فئة الدراسات العليا هي الأكثر اهتماماً ومتابعة للأخبار العالميـة بشـكل مسـتمر بنسـبة 50.3٪، مقابـل 36.3٪ للحاصلين على دبلوم عالٍ أو جامعي، و30.9٪ للحاصلين على الثانوية.

الشكل (3-5)

مدى متابعة الأخبار العالمية بحسب المتغيرات الديموغرافية (٪)



الجدول (5-2)
وسائل متابعة الأخبار العالمية بحسب المتغيرات الديموغرافية (٪)

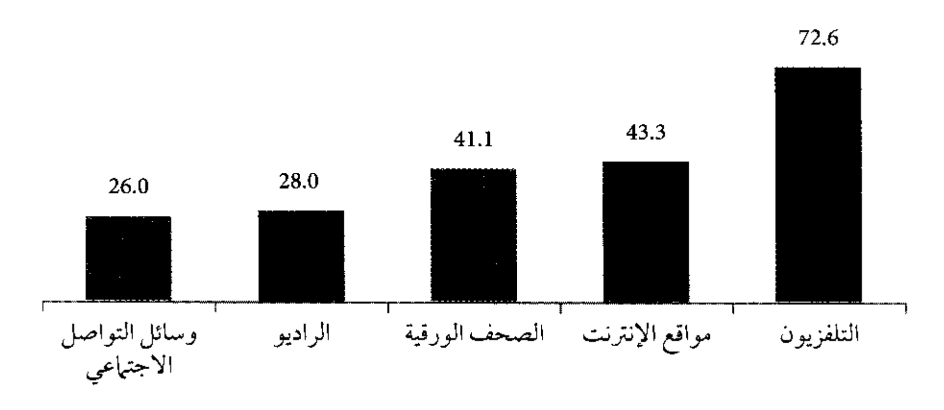
المتغير	المعدل العام	النوع		الجنسية				المرحلة العمرية		المؤهل الدراسي		
		ذكر	أنثى	إماراتي	عربي	آسيوي	غربي	18-40 سنة	أكبر من 40 سنة	ثانوي فأقل	دبلوم أو جامعي	دراسات عليا
التلفزيون	72.6	74.8	71.5	76.5	76.6	67.5	66.4	66.1	73.5	78.3	71.5	74.5
مواقع الإنترنت	43.3	45.1	41.8	39.6	47.9	43.9	46.2	41.3	45.1	38.3	42.1	54.4
الصحف الورقية	41.1	45.5	36.6	36.3	35.3	48.9	59.7	34.3	41.6	35.7	40.3	50.3
الراديو	28.0	31.4	24.2	23.9	23.7	34.2	42.0	25.5	28.8	24.3	28.5	30.2
وسائل التواصل الاجتماعي	26.0	23.3	30.6	29.8	25.4	21.4	31.9	32.9	26.8	21.7	29.2	24.2

* يلاحظ أن مجموع النسب لا يساوي 100٪، حيث يمكن لأفراد العينة اختيار أكثر من بديل.

وسائل الإعلام والاتصال ومتابعة الأخبار

وفيما يخص وسائل الإعلام ووسائطه التي يتابع من خلالها سكان دولة الإمارات العربية المتحدة الأخبار العالمية، تصدَّر التلفزيون هذه الوسائل بنسبة 72.6٪، تليه مواقع الإنترنت بنسبة 43.3٪، ثم الصحف الورقية بنسبة 41.1٪، فالراديو بنسبة 28٪، وأخيراً وسائل التواصل الاجتماعي بنسبة 26.0٪.

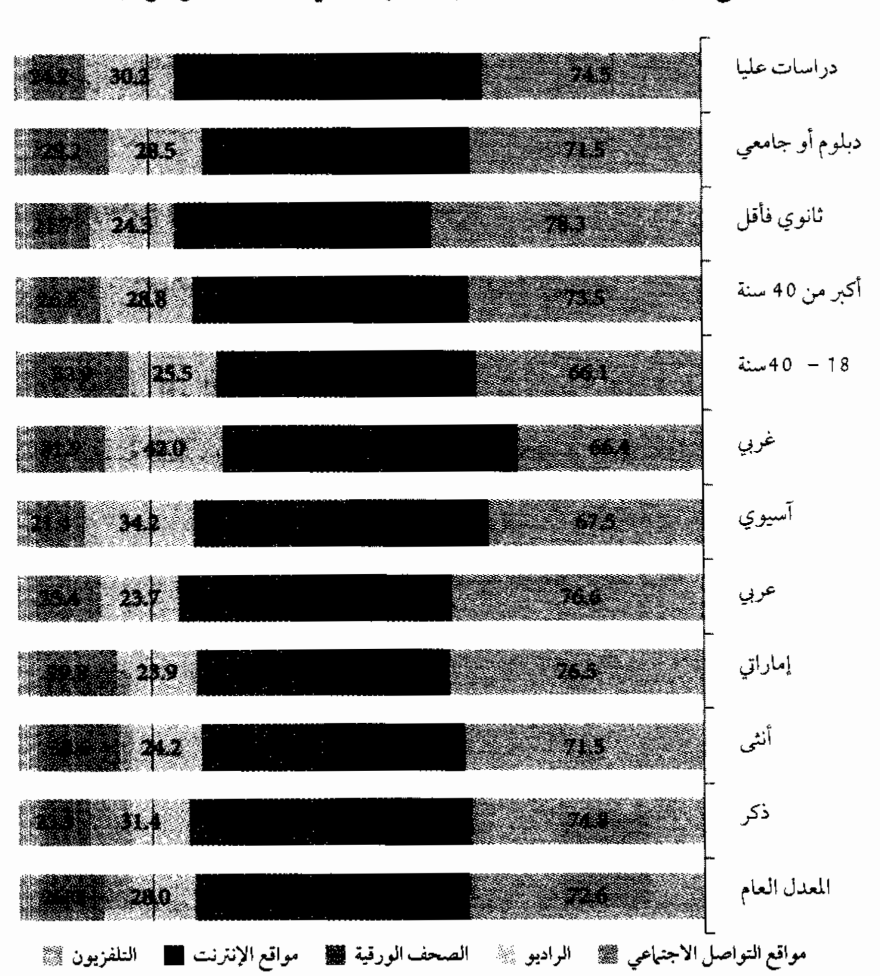
الشكل (5-4)
وسائل متابعة الأخبار العالمية بصفة عامة (٪)



ولمعرفة تفضيلات وسائل الإعلام لأغراض المتابعة الإخبارية لدى المجموعات المختلفة، تم اختبار الفروق بين المجموعات بحسب المتغيرات الديموغرافية، وقد وُجدت فروق معنوية في كل المتغيرات الديموغرافية (النوع والجنسية والمرحلة العمرية والمؤهل الدراسي).

الشكل (5-5)

وسائل متابعة الأخبار العالمية بحسب المتغيرات الديموغرافية (٪)



ومن حيث المتغيرات، يرتفع معدل استخدام التلفزيون كوسيلة لمتابعة الأخبار العالمية بين العرب والإماراتيين بنسبة 76.6٪ و76.5٪ على التوالي على مستوى الجنسيات، ولدى الذكور (74.8٪) عن الإناث (71.5٪)، ولدى فئة أكبر من 40 سنة بنسبة 73.5٪ مقابل الفئة العمرية 18–40 سنة بنسبة 66.1٪. وبين الحاصلين على المؤهل الثانوي فأقل بنسبة 78.3٪ مقابل الجامعيين بنسبة 71.5٪. أما ذوو الدراسات العليا فبلغت نسبتهم 74.5٪.

ويغلب استخدام مواقع الإنترنت مصدراً للحصول على الأخبار العالمية لدى الذكور (45.1٪) مقابل الإناث (41.8٪)، ولدى العرب (47.9٪) إزاء الإماراتيين (39.6٪)، ولدى فئة الدراسات العليا بنسبة 54.4٪، مقابل 38.3٪ لحملة الثانوية العامة وما دونها، ولدى من تزيد أعمارهم على 40 سنة (45.1٪) مقابل 41.3٪ لمن يندرجون في الفئة العمرية (18–40) سنة.

أما استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وسيلة لمتابعة الأخبار فينتشر بين الإناث بنسبة أكبر من الذكور (30.6٪ مقابل 23.3٪)، وبين الغربيين بنسبة 31.9٪ مقابل 21.4٪ لدى الآسيويين، وبين فئة أقل من 40 سنة بنسبة 32.9٪ مقابل فئة أكبر من 40 سنة التي سجلت نسبة 26.8٪، وبين المستوى الجامعي بنسبة 29.2٪ مقابل 21.7٪ لدى حمَلة الثانوية العامة وما دونها.

ومن اللافت للانتباه في هذه النتائج، أن نسبة متابعة مواقع الإنترنت الإخبارية (43.3٪) تجاوزت نسبة متابعة الصحف الورقية (41.1٪) كمصدر للأخبار لدى المجموعات المختلفة، كذلك تراجعت الأهمية النسبية للراديو (28.0٪).

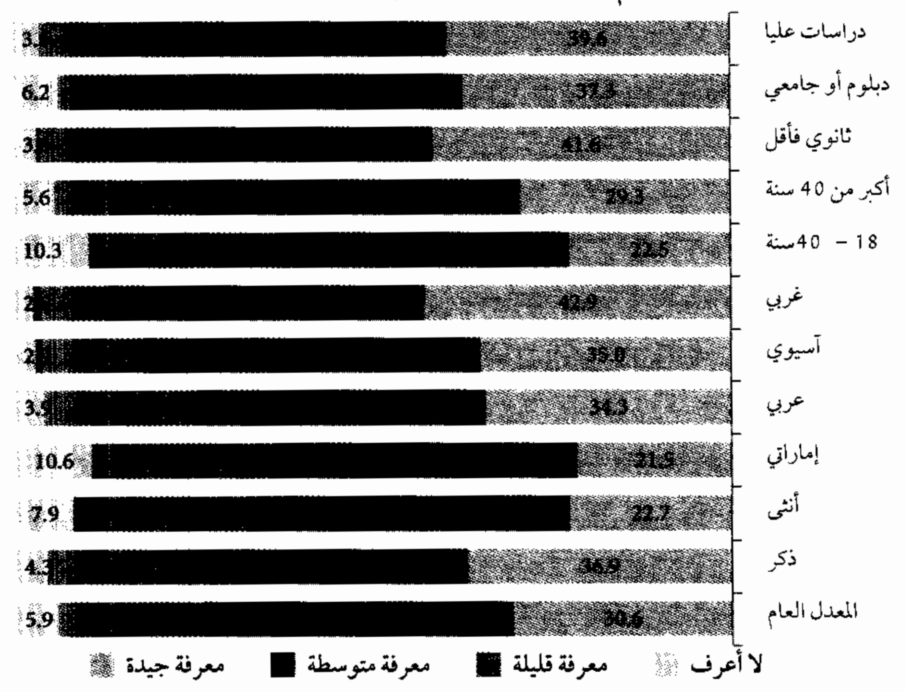
المعرفة بمؤسسات النظام العالمي الجديد

أولاً: المعرفة بالأمم المتحدة والثقة بها

عند سؤال المستطلعة آراؤهم حول مدى معرفتهم بمؤسسات النظام العالمي الجديد بلغت المعرفة بالأمم المتحدة 74.0٪، حيث 30.6٪ لديهم معرفة جيدة، و43.4٪ معرفة متوسطة. وأفاد 78.9٪ من الذكور مقابل 67.8٪ من الإناث بمعرفتهم بصورة جيدة ومتوسطة بالأمم المتحدة. والغربيون هم الأكثر معرفة بالأمم المتحدة بنسبة 87.4٪ مقابل 64.1٪ من الإماراتيين. والمعرفة بالأمم المتحدة لدى الفئة العمرية الأكبر من 40 سنة تبلغ 75.0٪ مقابل 63.0٪ لدى الفئة العمرية 18-40 سنة. كما ترتفع لدى فئة الدراسات العليا عن الجامعيين، إذ سجلت الفئتان 82.3٪ و73.8٪ على التوالي.

الشكل (5-6)

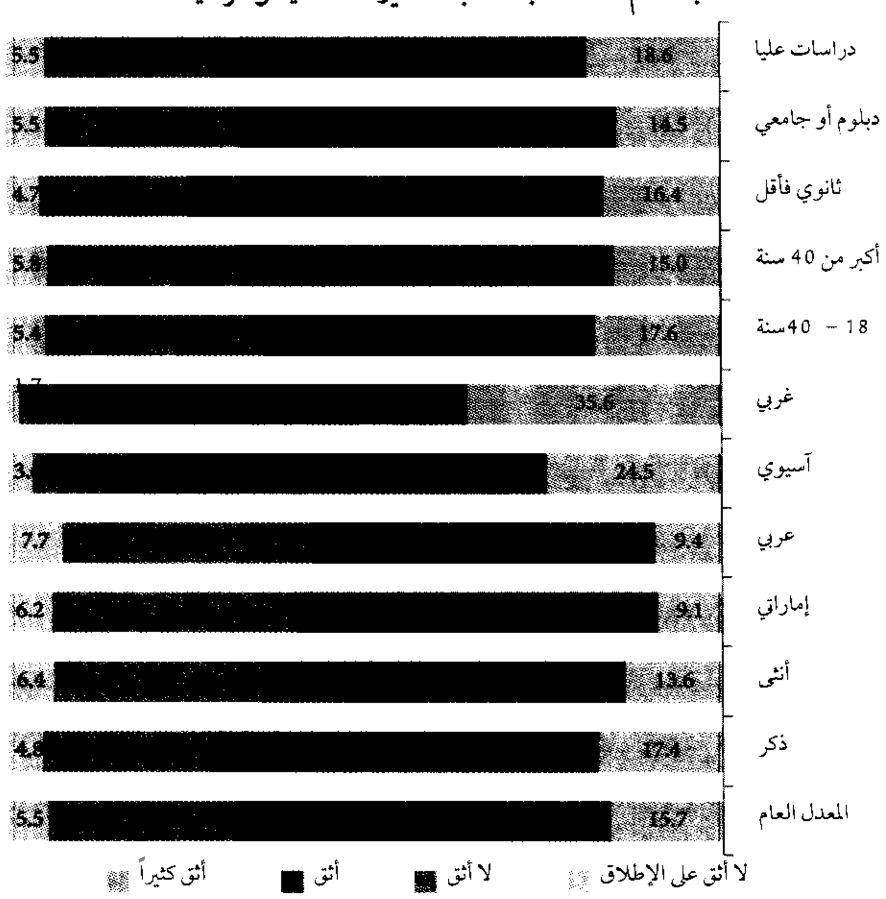
المعرفة بالأمم المتحدة بحسب المتغيرات الديموغرافية (٪)



إن التباين في المعرفة بمؤسسات النظام العالمي الجديد بشكل عام بحسب متغير النوع والعمر يأتي ليؤكد ما توصلت إليه دراسات سابقة عالميـة،[14] وهـو ما أكده اختبار الفروق، الذي أثبت وجـود فـروق معنويـة في كـل المتغـيرات الديموغرافية (النوع والجنسية والمرحلة العمرية والمؤهـل الـدراسي). وعنـد سؤال المستطلعة آراؤهم حول مدى ثقتهم بمؤسسات النظام العـالمي الجديـد بلغت نسبة الثقة بالأمم المتحدة 68.5٪ (15.7٪ أثق كثيراً، 52.8٪ أثق).

الشكل (5-7)

الثقة بالأمم المتحدة بحسب المتغيرات الديموغرافية (٪)

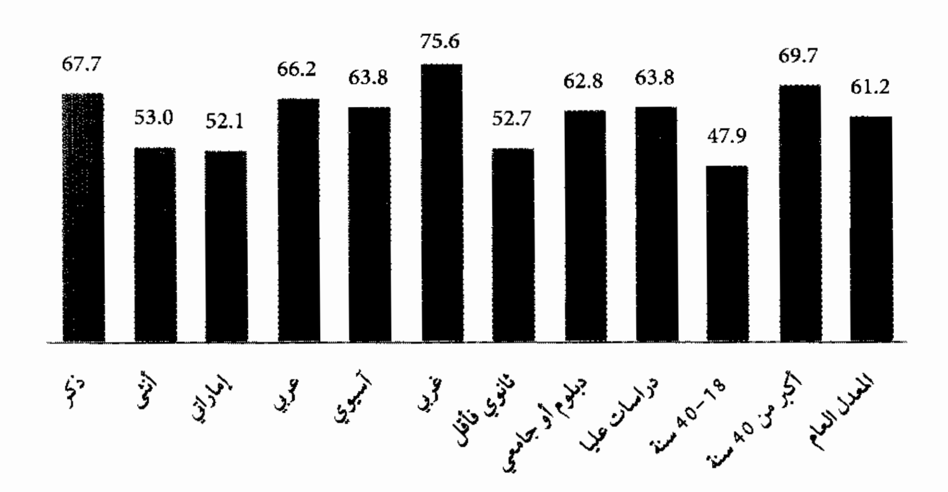


أفاد 71.4٪ من الذكور مقابل 64.8٪ من الإناث بثقتهم بالأمم المتحـدة. والغربيون هم الأكثر ثقة بالأمم المتحدة بنسبة 90.7٪ مقابل 57.4٪ للعـرب. والثقة بالأمم المتحدة لدى فئة أكبر من 40 سنة تبلغ 67.8٪ مقابل 64.0٪ لدى فئة 18–40 سـنة، كـما ترتفـع لـدى حملـة الثانويـة العامـة ومـا دونهـا مقابـل الجامعيين، إذ سجلت الفئتان 74.6٪ و67.3٪ على التوالي.

ثانياً: المعرفة بمجلس الأمن الدولي والثقة به

الشكل (5-8)

مستوى المعرفة بمجلس الأمن الدولي بحسب المتغيرات الديموغرافية (٪)

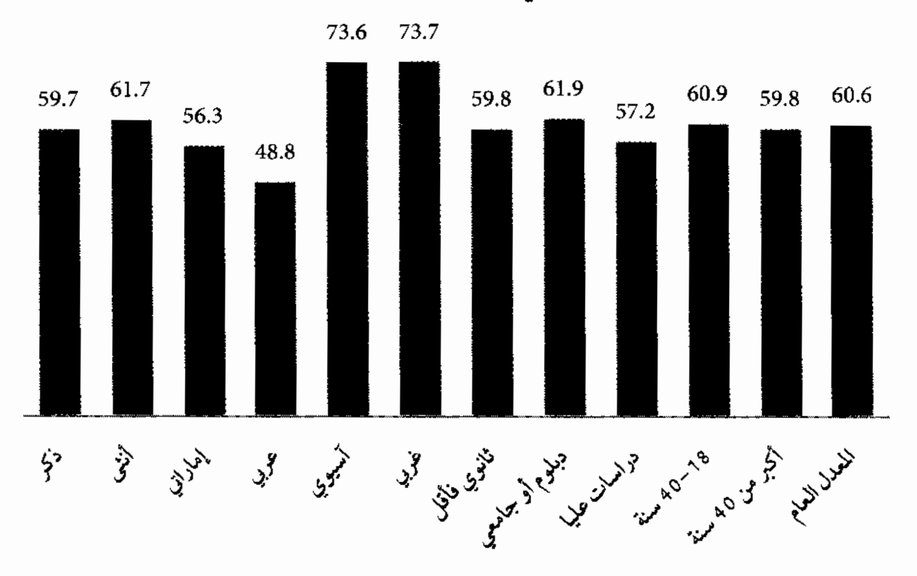


بلغت نسبة المعرفة العامة بمجلس الأمن الـدولي 61.2٪ (24.0٪ معرفـة جيدة، و37.2٪ معرفة متوسطة). وأفاد 67.7٪ من الذكور مقابل 53.0٪ مـن الإناث بمعـرفتهم بمجلـس الأمـن الـدولي. والغربيـون هـم الأكثـر معرفـة بمجلس الأمـن الـدولي بنسـبة 75.6٪ مقابـل 52.1٪ للإمـاراتيين. والمعرفـة بمجلس الأمن الدولي لدى فئة أكبر مـن 40 سـنة تبلـغ 69.7٪ مقابـل 47.9٪

لدى فئة 18–40 سنة، كما ترتفع لدى فئة الدراسات العليا عن حملة الشهادة الثانوية وما دونها، إذ سجلت الفئتان 63.8٪ و52.7٪ على التوالي. وقد تبين وجود فروق معنوية في كل المتغيرات الديموغرافية (النوع والجنسية والمرحلة العمرية والمؤهل الدراسي).

الشكل (5-9)

الثقة بمجلس الأمن الدولي بحسب المتغيرات الديموغرافية (٪)



وبلغت الثقة بمجلس الأمن الدولي بشكل عام 60.6٪. وتبين وجود فروق معنوية في متغيرات النوع والجنسية والمؤهل الدراسي، وكان الفرق غير معنوي في متغير الفئة العمرية.

وأفاد 61.7٪ من الإناث مقابل 59.7٪ من الذكور بثقتهم بمجلس الأمن الدولي. ومن حيث الجنسية كان الغربيون هم الأكثر ثقة بمجلس الأمن الدولي بنسبة 73.7٪، مقابل 48.8٪ للعرب. وتتقارب الثقة بمجلس الأمن الدولي

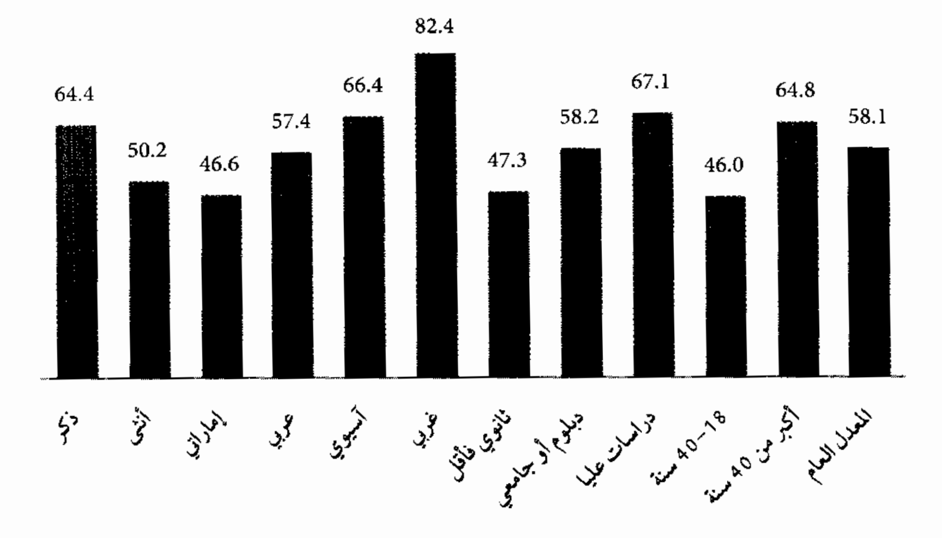
لدى الفئة العمرية 18-40 سنة والفئة العمرية أكبر من 40 سنة، إذ سجلتا 60.9٪ و59.8٪ على التوالي. كما ترتفع الثقة لدى الجامعيين إلى 61.9٪ مقابل 57.2٪ لدى فئة الدراسات العليا.

ثالثاً: المعرفة بالبنك الدولي والثقة به

بلغت المعرفة بالبنك الدولي بشكل عام 58.1٪ (20.0٪ معرفة جيدة، و38.1٪ معرفة متوسطة). وأفاد 64.4٪ من الذكور مقابل 50.2٪ من الإناث بمعرفتهم بالبنك الدولي. ومن حيث الجنسية كان الغربيون هم الأكثر معرفة بالبنك الدولي بنسبة 82.4٪ مقابل 46.6٪ للإماراتيين. والمعرفة بالبنك الدولي لدى من هم أكبر من 40 سنة تبلغ 64.8٪، مقابل 46.0٪ لدى الفئة العمرية 18-40 سنة، وهي أكبر كذلك لدى فئة الدراسات العليا، إذ تبلغ 67.1٪ مقابل 47.3٪ لدى حملة الشهادة الثانوية وما دونها.

الشكل (5-10)

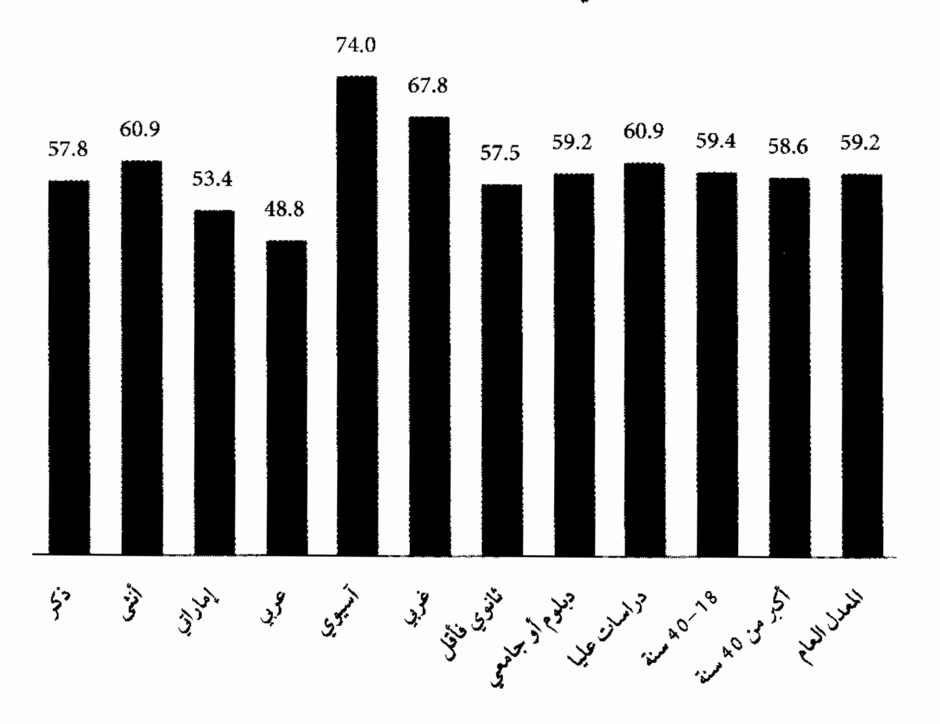
المعرفة بالبنك الدولي بحسب المتغيرات الديموغرافية (٪)



وتبين وجود فروق معنوية في كل المتغيرات الديموغرافية (النوع والجنسية والمرحلة العمرية والمؤهل الدراسي).

الشكل (5-11)

الثقة بالبنك الدولي بحسب المتغيرات الديموغرافية (٪)



بلغت الثقة بالبنك الدولي بشكل عام 59.2٪ (8.4٪ فقط أثق كثيراً، و50.8٪ أثق). ويثق 60.9٪ من الإناث مقابل 57.8٪ من الذكور بالبنك الدولي. ومن حيث الجنسية كان الآسيويون هم الأكثر ثقة بالبنك الدولي بنسبة 74.0٪ مقابل 48.8٪ للعرب. وتتقارب الثقة بالبنك الدولي لدى الفئتين العمريتين محل الدراسة. وترتفع الثقة لدى فئة الدراسات العليا إلى 60.9٪ مقابل 57.5٪ لدى حملة الشهادة الثانوية وما دونها.

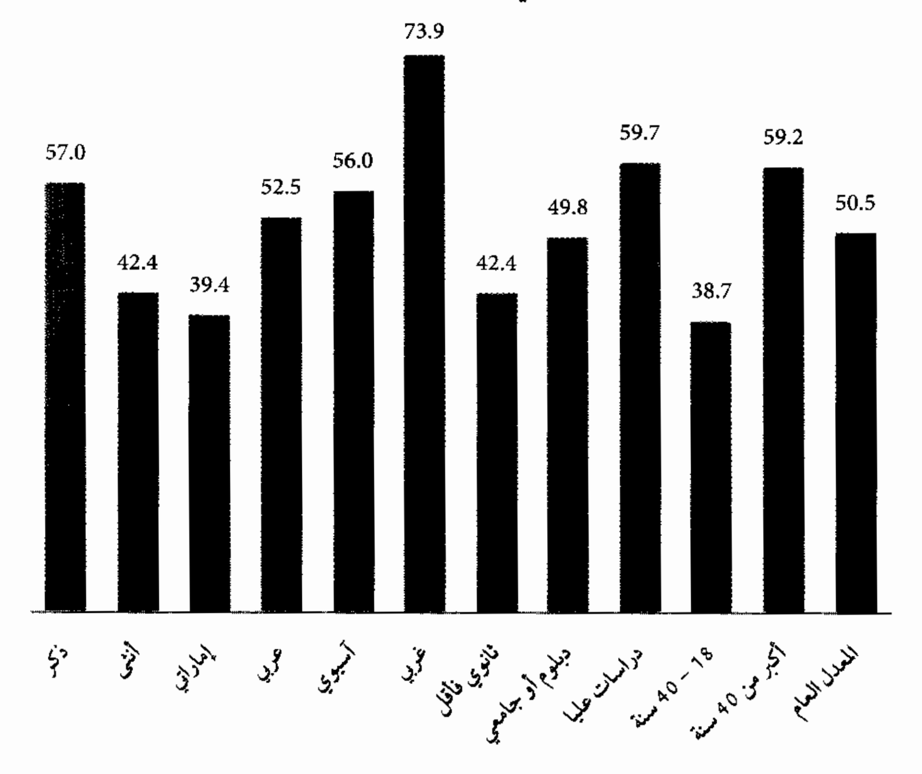
وقد تبيّن وجود فروق معنوية في متغيرات النوع والجنسية والمؤهل الدراسي، وكان الفرق غير معنوي في متغير الفئة العمرية.

رابعاً: المعرفة بصندوق النقد الدولي والثقة به

بلغت المعرفة بصندوق النقد الدولي 50.5٪ (17.7٪ معرفة جيدة، و32.8٪ معرفة متوسطة). وأفاد 57.0٪ من الذكور مقابل 42.4٪ من الإناث بمعرفتهم بصندوق النقد الدولي. والغربيون هم الأكثر معرفة بالصندوق بنسبة 73.9٪، مقابل 39.4٪ للإماراتيين.

الشكل (5-12)

المعرفة بصندوق النقد الدولي بحسب المتغيرات الديموغرافية (٪)



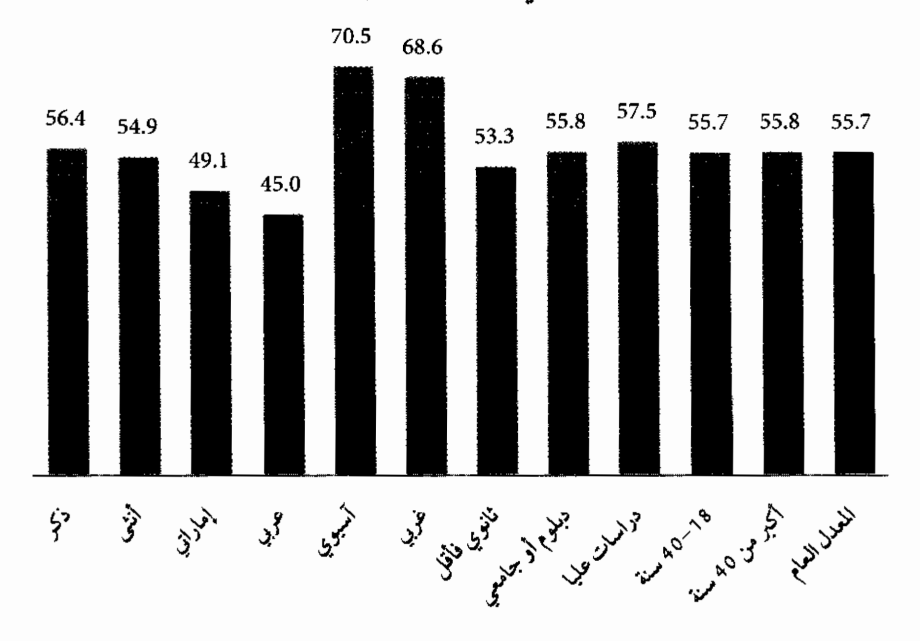
وبلغت المعرفة بصندوق النقد الدولي لدى من هم أكبر من 40 سنة 59.2٪، مقابل 38.7٪ فقط لدى الفئة العمرية 18–40 سنة. كما تتناسب هذه المعرفة مع المستوى التعليمي، إذ سجلت لدى فئة الدراسات العليا 59.7٪، ولدى الجامعيين 49.8٪، بينما سجلت لدى حملة الشهادة الثانوية وما دونها 42.4٪.

وقد تبين وجود فروق معنوية في كل المتغيرات الديموغرافية (النوع والجنسية والمرحلة العمرية والمؤهل الدراسي).

وعند سؤال المستطلعة آراؤهم عن مدى ثقتهم بصندوق النقد الدولي، أعرب 55.7٪ من العينة عن ثقتهم بهذه المؤسسة (8.1٪ فقط أثق كثيراً، و47.6٪ أثق).

الشكل (5-13)

الثقة بصندوق النقد الدولي بحسب المتغيرات الديموغرافية (٪)



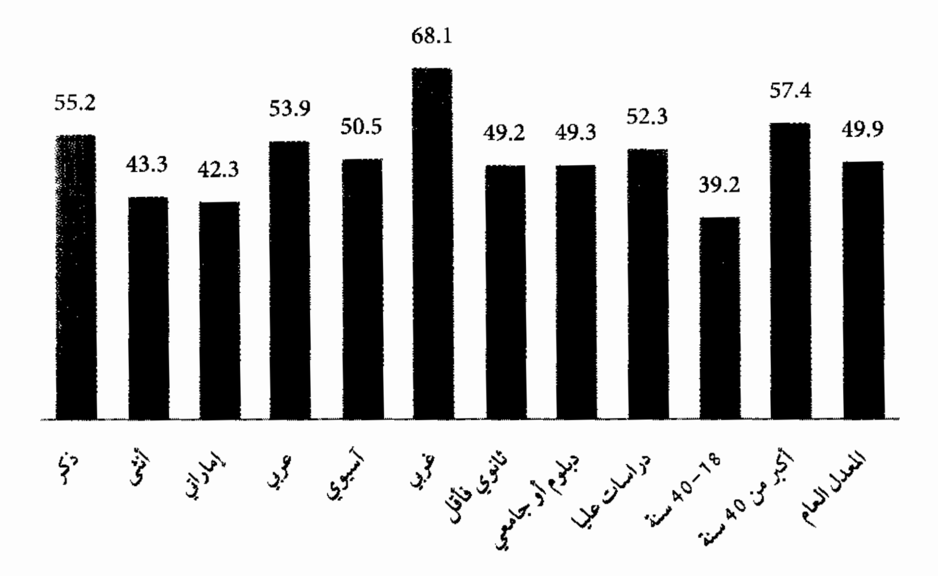
وتثق نسبة 56.4٪ من الذكور مقابل 54.9٪ من الإناث بالصندوق. والآسيويون هم الأكثر ثقة بصندوق النقد الدولي بنسبة 70.5٪، مقابل 45.0٪ للعرب. وتتقارب الثقة بالصندوق لدى الفئتين العمريتين محل الدراسة. وترتفع الثقة لدى فئة الدراسات العليا إلى 57.5٪، مقابل 53.3٪ لدى حملة الشهادة الثانوية وما دونها. وقد تبين وجود فروق معنوية في كل المتغيرات الديموغرافية (النوع والجنسية والمرحلة العمرية والمؤهل الدراسي).

خامساً: المعرفة بمحكمة العدل الدولية والثقة بها

سجل المستطلعة آراؤهم نسبة معرفة بمحكمة العدل الدولية بلغت 49.9٪ (16.9٪ معرفة جيدة، و33.0٪ معرفة متوسطة). وأفاد 55.2٪ من الذكور مقابل 43.3٪ من الإناث بمعرفتهم بمحكمة العدل الدولية. والغربيون هم الأكثر معرفة بالمحكمة بنسبة 68.1٪، مقابل 42.3٪ للإماراتيين.

الشكل (5-14)

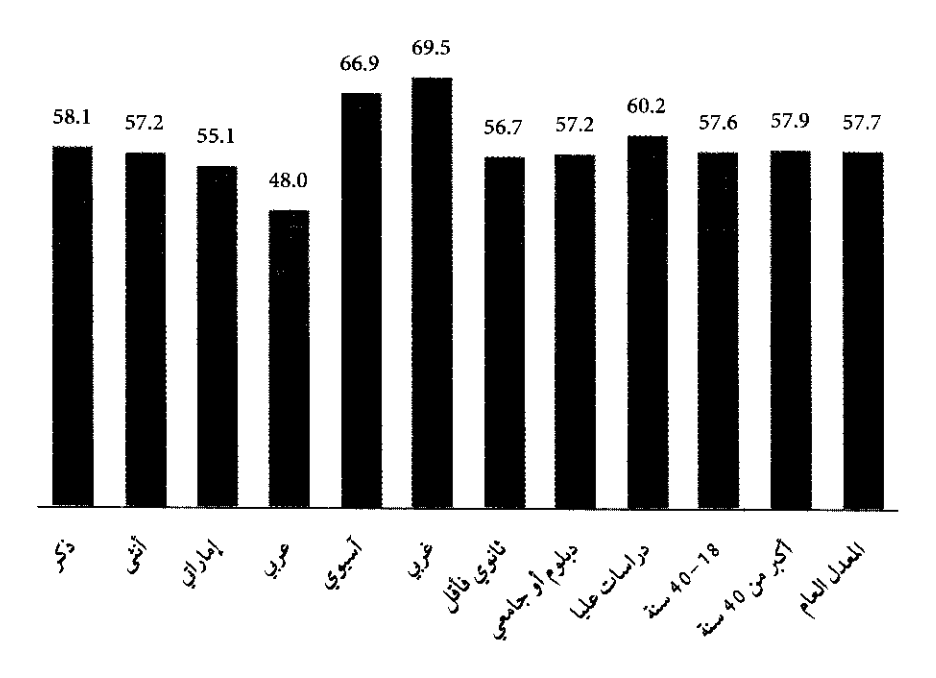
المعرفة بمحكمة العدل الدولية بحسب المتغيرات الديموغرافية (٪)



أما محكمة العدل الدولية – وهي كما أشرت في الفصل المعنون: **النظام العالمي الجديد: المفاهيم والسمات**، الذراع القضائية الأساسية لمنظمة الأمم المتحدة – فتبلغ المعرفة بها لدى أفراد العينة ممن هم أكبر من 40 سنة 57.4٪، مقابل 39.2٪ فقط لدى الفئة العمرية 18–40 سنة. وترتفع هذه المعرفة لدى فئة الدراسات العليا إلى 52.3٪، وتكاد تتساوى لدى كل من الجامعيين وحملة الشهادة الثانوية وما دونها، إذ سجلت الفئتان 49.3٪ و49.2٪ على التوالي. وتبين وجود فروق معنوية في كل المتغيرات الديموغرافية.

وعند سؤال المستطلعة آراؤهم عن مدى ثقتهم بمحكمة العدل الدولية، أعرب 57.7٪ عن ثقتهم بهذه المؤسسة الدولية (11.8٪ أثق كثيراً، و45.9٪ أثق).

الشكل (5-15)
الثقة بمحكمة العدل الدولية بحسب المتغيرات الديموغرافية (٪)



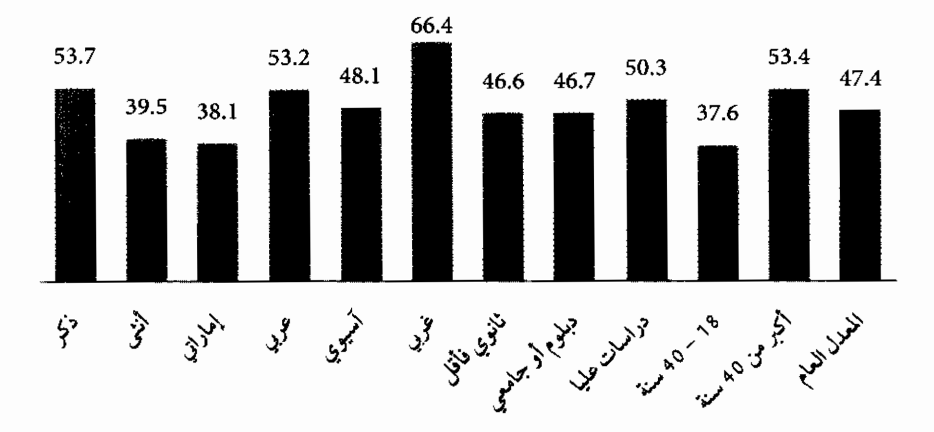
أظهرت النتائج تقارب نسبة الثقة بمحكمة العدل الدولية لدى الذكور والإناث، إذ سجلت الفئتان 58.1٪ و57.2٪ على التوالي. كما تتقارب الثقة بالمحكمة لدى الفئتين العمريتين محل الدراسة. والغربيون هم الأكثر ثقة بمحكمة العدل الدولية بنسبة 69.5٪، مقابل 48.0٪ للعرب. وترتفع الثقة لدى فئة الدراسات العليا إلى 60.2٪، مقابل 56.7٪ لدى حملة الشهادة الثانوية وما دونها. وقد تبين وجود فروق معنوية في متغيري الجنسية والمؤهل الدراسي فقط.

سادساً: المعرفة بالمحكمة الجنائية الدولية والثقة بها

سجل المستطلعة آراؤهم نسبة معرفة بالمحكمة الجنائية الدولية - وهي كما ذكرت في الفصل المعنون: **النظام العالمي الجديد: المفاهيم والسمات**، أول هيئة قضائية دولية تحظى بولاية عالمية، وبزمن غير محدد، لمحاكمة مجرمي الحرب ومرتكبي الجرائم بحق الإنسانية وجرائم إبادة الجنس البشري - بلغت 47.4٪ (14.2٪ معرفة جيدة، و33.2٪ معرفة متوسطة). وأفاد 53.7٪ من الذكور مقابل 39.5٪ من الإناث بمعرفتهم بالمحكمة الجنائية الدولية. والغربيون هم الأكثر معرفة بالمحكمة بنسبة 66.4٪ مقابل 38.1٪ للإماراتيين.

الشكل (5-16)

المعرفة بالمحكمة الجنائية الدولية بحسب المتغيرات الديموغرافية (٪)

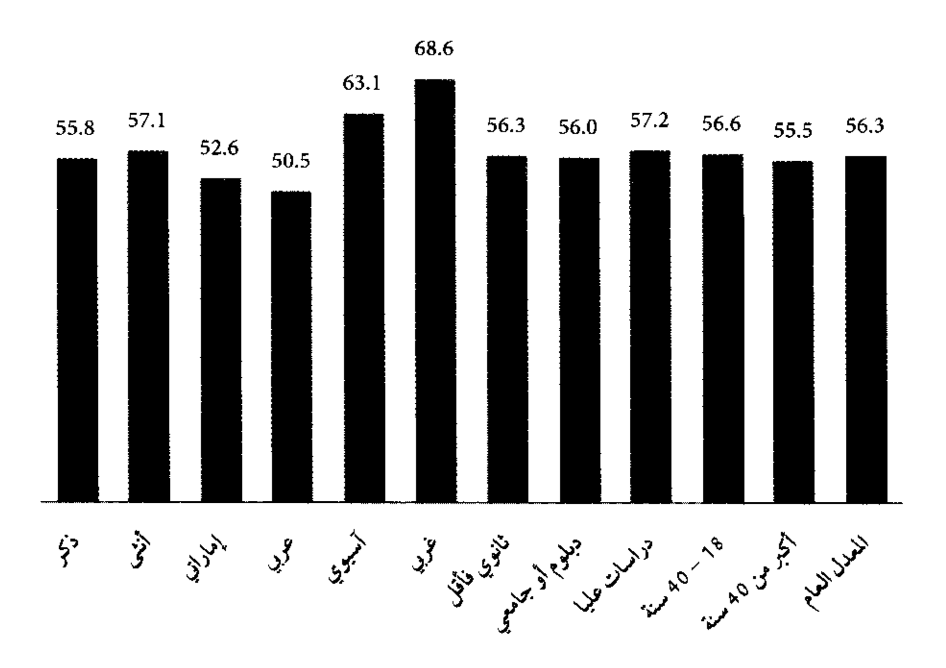


وبلغت نسبة المعرفة بالمحكمة الجنائية الدولية لدى من هم أكبر من 40 سنة 53.4٪، مقابل 37.6٪ فقط لدى الفئة العمرية 18-40 سنة. وترتفع هذه المعرفة لدى فئة الدراسات العليا إلى 50.3٪، وتكاد تتساوى لدى فئتي الجامعيين وحملة الشهادة الثانوية وما دونها، إذ سجلت الفئتان 46.7٪، و46.6٪ على التوالي. وقد تبين وجود فروق معنوية في كل المتغيرات الديموغرافية.

وبسؤال المستطلعة آراؤهم عن مدى ثقتهم بالمحكمة الجنائية الدولية، عبر 56.3٪ عن ثقتهم بهذه المؤسسة الدولية (9.2٪ فقط أثق كثيراً، و47.1٪ أثق).

الشكل (5-17)

الثقة بالمحكمة الجنائية الدولية بحسب المتغيرات الديموغرافية (٪)



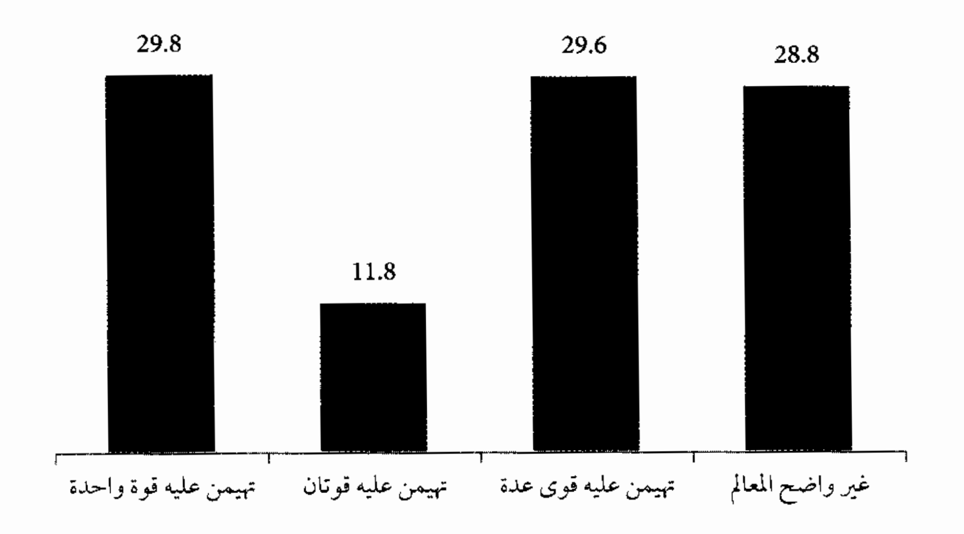
وأظهرت النتائج تقارب نسبة الثقة بالمحكمة الجنائية الدولية لدى الإناث والذكور، إذ سجلت الفئتان 57.1٪ و55.8٪ على التوالي. كما تتقارب الثقة بالمحكمة الجنائية الدولية لدى الفئتين العمريتين (18-40 سنة) و(أكبر من 40 سنة)، ولدى المستويات التعليمية المختلفة. والغربيون هم الأكثر ثقة بالمحكمة الجنائية الدولية بنسبة 68.6٪، مقابل 50.0٪ للعرب. وقد تبين وجود فروق معنوية في متغير الجنسية فقط.

إدراك علاقات القوى في النظام العالمي الجديد

تم طرح سؤال على المستطلعة آراؤهم لمعرفة رؤيتهم حول طبيعة النظام العالمي الجديد، وقد انقسمت إجاباتهم عن سؤال حول طبيعة هذا النظام والقوى المهيمنة عليه إلى أربع فئات، ثلاث منها تقاربت نسبها بصورة كبيرة، ما يعبر عن انقسام في الرأي حول تحديد هوية النظام العالمي الجديد.

الشكل (5-18)

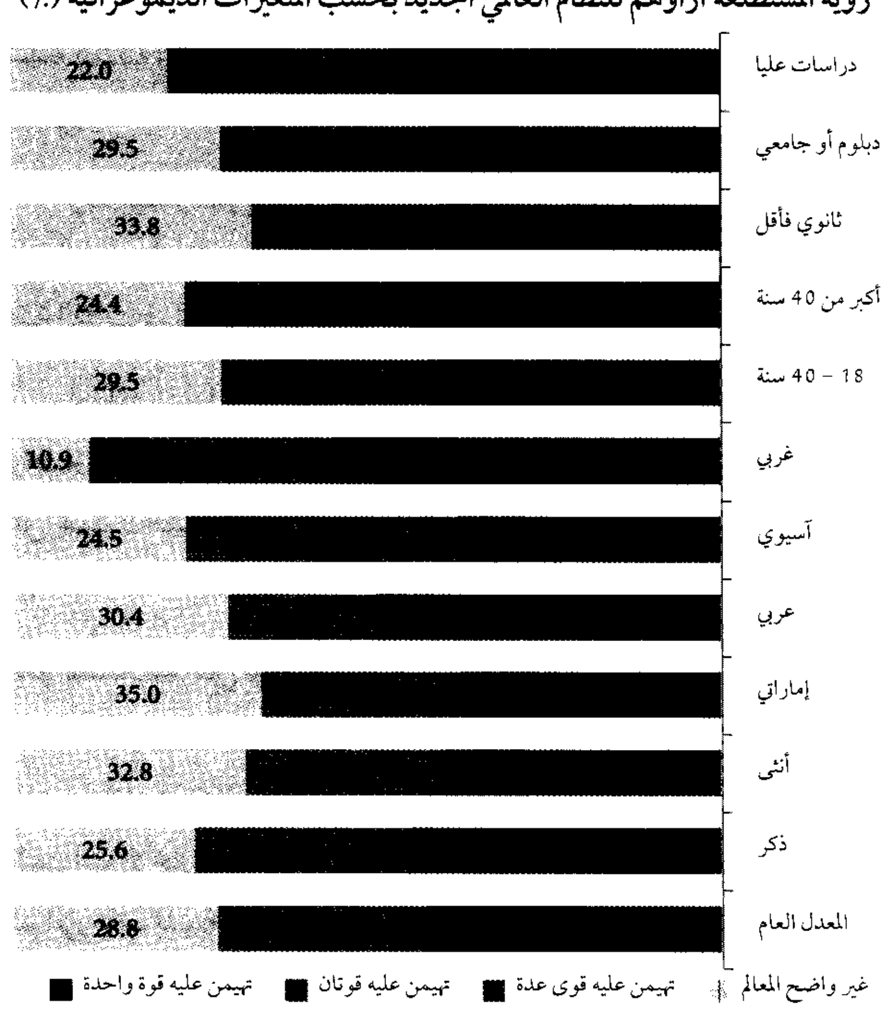
رؤية عينة الاستطلاع للنظام العالمي الجديد بصفة عامة (٪)



أفاد 29.8٪ من المستطلعة آراؤهم بأن قوة واحدة تهيمن على النظام العـالمي الجديد؛ أي إنه نظام أحادي القطبية، ورأت نسـبة مقاربـة (29.6٪) أنـه "تهـيمن عليه قوى عدة"، أي إنه متعدد الأقطاب، فيما قال 28.8٪ إنه غير واضـح المعـالم. وترى نسبة قليلة (11.8٪) أنه "نظام تهيمن عليه قوتان"؛ أي إنه ثنائي القطبية.

الشكل (5-19)

رؤية المستطلعة آراؤهم للنظام العالمي الجديد بحسب المتغيرات الديموغرافية (٪)



وبحسب المتغيرات الديموغرافية، سجل الغربيون (37.0٪) والعرب (35.6٪) أعلى القيم في تصورهم لأحادية القطبية في النظام العالمي الجديد، وكذلك فئة الدراسات العليا (36.3٪)، ثم من تجاوزت أعمارهم 40 سنة (34.0٪)، والذكور (31.9٪).

أما من يرونه نظاماً متعدد الأقطاب تسيطر عليه قوى عدة، فتصدرهم الآسيويون بنسبة 38.4٪، ثم الغربيون بنسبة 34.5٪، ثم فئة الدراسات العليا بنسبة 32.5٪، تلتها فئة من تجاوزت أعمارهم 40 سنة بنسبة 31.6٪، وأخيراً، الذكور بنسبة 30.6٪.

وقد تصدر الغربيون والعرب من يرون هذا النظام نظاماً ثنائي القطبية، تسيطر عليه قوتان، إذ سجلت الفئتان 17.6٪ و13.1٪ على التوالي، وتقاربت بقية الفئات في تقديراتها، ودارت النسبة حول 12.0٪.

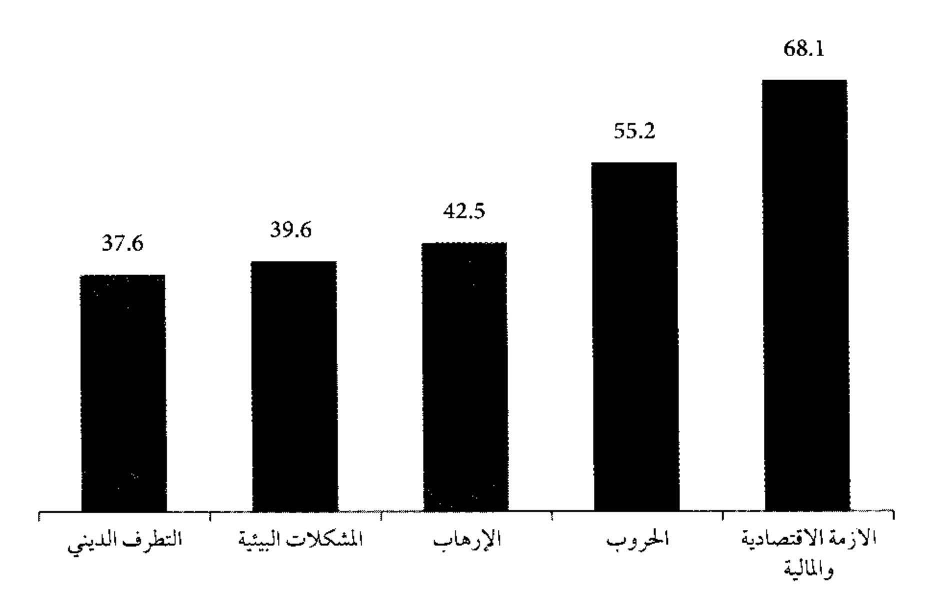
أما أكثر من لم يستطيعوا تحديد هوية النظام العالمي الجديد وبدا لهم غير واضح المعالم، فهم 35.0٪ من الإماراتيين، و30.4٪ من العرب، ثم 33.8٪ ممن يحملون الشهادة الثانوية وما دونها، و29.5٪ ممن تتراوح أعمارهم بين 18 و40 سنة.

أهم المشكلات التي تواجه النظام العالمي الجديد

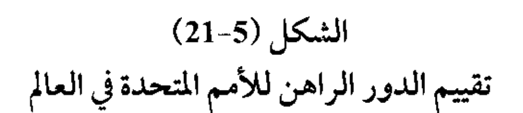
بسؤال المستطلعة آراؤهم عن أهم المشكلات التي تواجه النظام العالمي الجديد، أفاد 68.1٪ منهم بأن الأزمة الاقتصادية والمالية التي يمر بها العالم في السنوات الأخيرة تتصدر قائمة هذه المشكلات، تلتها الحروب بنسبة 55.2٪، ثم الإرهاب بنسبة 42.5٪، فالمشكلات البيئية بنسبة 39.6٪، وأخيراً التطرف الديني بنسبة 37.6٪.

الشكل (5-20)

أهم المشكلات التي تواجه النظام العالمي الجديد (٪)

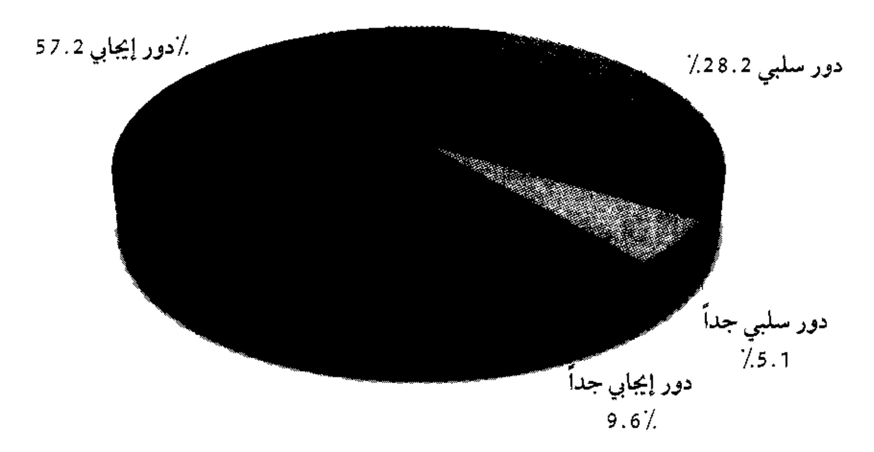


تقييم دور مؤسسات النظام العالمي الجديد



الشكل (5-21)

تقييم الدور الراهن للأمم المتحدة في العالم



بشكل عام، يرى 66.8٪ من المستجيبين أن للأمم المتحدة دوراً إيجابياً، وترتفع هذه النسبة لتصل إلى 89.0٪ عند الغربيين و85.0٪ لدى الآسيويين ويليهم بفارق كبير (نحو 30 نقطة) الإماراتيون ثم العرب بنسبة 56.4٪ و54.3٪ على التوالي، كما يتضح من الجدول (5-3).

الجدول (5-3)

تقييم الدور الراهن للأمم المتحدة

في العالم بحسب المتغيرات الديموغرافية (٪)

المتغير	المعدل العام	النوع		الجنسية				المرحلة العمرية		المؤهل الدراسي		
		ذكر	أنثى	إماراتي	عربي	آسيوي	غربي	18-40 سنة	أكبر من 40 سنة	ثانوي فأقل	دبلوم أو جامعي	دراسات عليا
دور إيجابي جداً	9.6	9.7	9.4	6.1	7.1	14.3	16.1	9.8	9.1	12.1	9.6	7.3
دور إيجابي	57.2	59.7	54.0	50.3	47.2	70.7	72.9	55.8	60.4	52.2	56.8	62.6
دور سلبي	28.2	25.2	31.9	38.3	38.1	12.1	7.6	29.5	25.1	31.5	27.9	26.0
دور سلبي جداً	5.1	5.3	4.8	5.3	7.6	2.9	3.4	4.9	5.5	3.9	5.7	4.2

إن عدم الرضا النسبي للإماراتيين والعرب في العينة عن دور الأمم المتحدة ربما يرجع إلى إخفاقاتها الكثيرة في إيجاد حلول للمشكلات والنزاعات العديدة التي شهدتها وتشهدها المنطقة، وعلى رأسها الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي الذي صدرت في شأنه قرارات كثيرة لم تعرف طريقها إلى التطبيق.

وتأكيداً للاتجاه السلبي للرأي العام في الدول العربية والإسلامية تجاه الأمم المتحدة، أظهرت نتائج استطلاع للرأي تحت عنوان "الأمم المتحدة: بين التأييد الشديد والنقد الشديد"، أجرته مؤسسة بيو Pew في يونيو 2009،[15] وشمل 25 دولة، أن 67٪ من المستجيبين في الأراضي الفلسطينية كان رأيهم سلبياً في دور الأمم المتحدة، يليهم الأردنيون والأتراك (57٪)

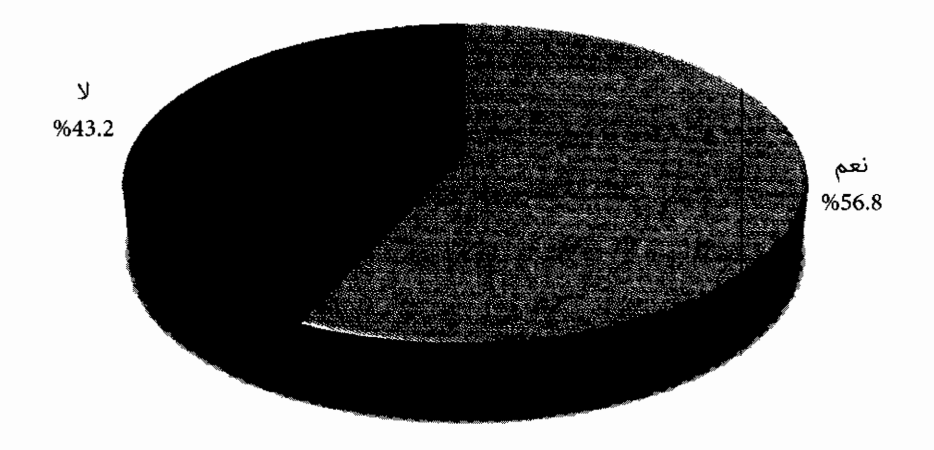
والمصـريون (56٪). وعلى الرغم من هذا التقييم السلبي لدور الأمم المتحـدة، فإن الجمهور العربي والإسلامي لا يعارض مبدأ وجود الأمم المتحدة، ولكنـه يرغب في وجود مؤسسة دولية قوية لها صلاحيات وليست تحت تـأثير القـوى الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

وهذا ما عبر عنه أحد المحللين بقوله: "مع أن كثيراً مـن مـواطني الـدول الإسلامية يُبدون خيبة أملهم تجاه الأمم المتحدة، فإن هذا يخفي الرغبة الدفينـة لديهم في ضـرورة وجود أمم متحدة قويـة وفعالـة".[16] وسـجلت أعـلى نسـبة تأييد لدور الأمم المتحدة في كوريـا الجنوبيـة (79٪)، وكينيـا (76٪)، وفرنسـا (74٪).[17]

توسيع صلاحيات الأمم المتحدة وتعزيز سلطاتها

الشكل (5-22)

مدى تأييد توسيع صلاحيات الأمم المتحدة وتعزيز سلطاتها



تؤيد أغلبية قليلة نسبياً (56.8٪) توسيع سلطات الأمم المتحدة. و63.2٪ من الذكور يؤيدون توسيع سلطات الأمم المتحدة مقابل 48.9٪ من الإناث. ومن هم أكبر من 40 سنة يُبدون تأييداً أكبر لتوسيع صلاحيات الأمم المتحدة، وذلك بنسبة 60.7٪، مقابل 53.4٪ لفئة 40 سنة فأقل. وبالنسبة إلى الجنسية، فإن الآسيويين هم الأكثر تأييداً لتوسيع سلطات الأمم المتحدة (69.9٪)، والإماراتيون هم الأقل تأييداً (49.4٪). أما من حيث المستوى التعليمي، فكانت فئة الدراسات العليا أكثر المؤيدين بنسبة 68.1٪، مقابل 53.6٪ للجامعيين. وذلك كما جاء في الجدول التالي:

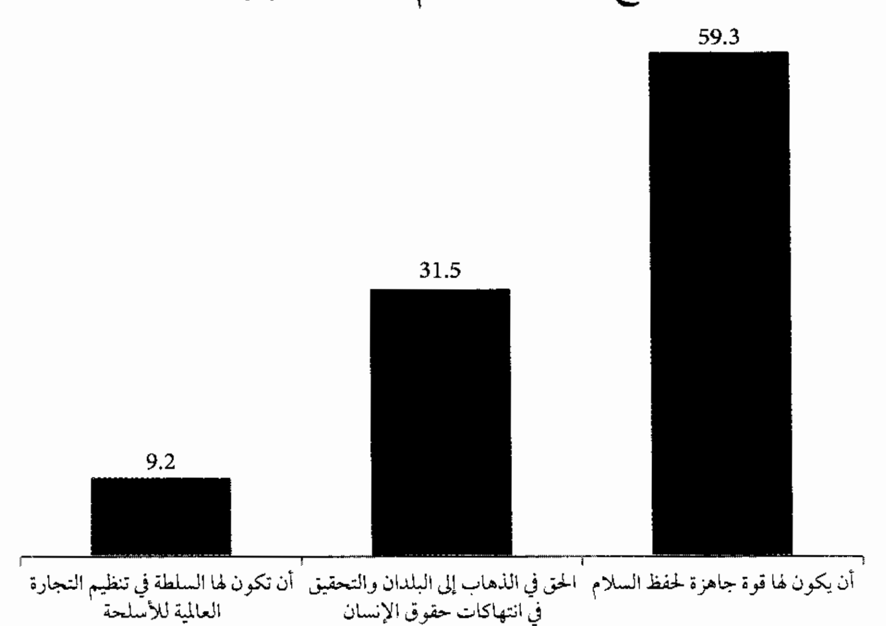
الجدول (5-4)
تأييد توسيع صلاحيات الأمم المتحدة
وسلطاتها بحسب المتغيرات الديموغرافية (٪)

المتغير	المعدل العام	النوع		الجنسية				المرحلة العمرية		المؤهل الدراسي		
		ذكر	أنثى	إماراتي	عربي	آسيوي	غربي	18-40 سنة	أكبر من 40 سنة	ثانوي فأقل	دبلوم أو جامعي	دراسات عليا
نعم أؤيد	56.8	63.2	48.9	49.4	53.0	69.9	57.8	53.4	60.7	55.8	53.6	68.1
لا أؤيد	43.2	36.8	51.1	50.6	47.0	30.1	42.2	46.6	39.3	44.2	46.4	31.9

تم طرح سؤال على المستطلعة آراؤهم الذين يؤيدون توسيع صلاحيات الأمم المتحدة وسلطاتها حول رؤيتهم للمجالات التي يمكن أن يشملها هذا التوسيع. وقد أفاد 59.3٪ بأن ذلك يكون بامتلاك الأمم المتحدة قوة جاهزة لحفظ السلام، وقال 31.5٪ إنه يكون بمنح الأمم المتحدة صلاحيات الذهاب إلى البلدان والتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان. ويرى 9.2٪ من المستطلعة آراؤهم أن يكون للأمم المتحدة سلطة تنظيم التجارة العالمية للأسلحة.

الشكل (5-23)

مجالات توسيع صلاحيات الأمم المتحدة وتعزيز سلطاتها (٪)



والإماراتيون والعرب هم الأكثر تأييداً لخيار امتلاك الأمم المتحدة قوة جاهزة لحفظ السلام، بنسبة 66.1٪ و66.0٪ على التوالي. وربما يرجع هذا إلى حاجة المنطقة العربية إلى السلام أكثر من غيرها؛ نظراً إلى الأزمات والحروب التي ما فتئت تعصف بالمنطقة. وجدير بالملاحظة أن هذا السؤال طُرح في استبيان في سبعة بلدان إسلامية،[18] وكانت النتيجة مقاربة لنتيجة البحث الحالي، إذ بلغت 64٪.

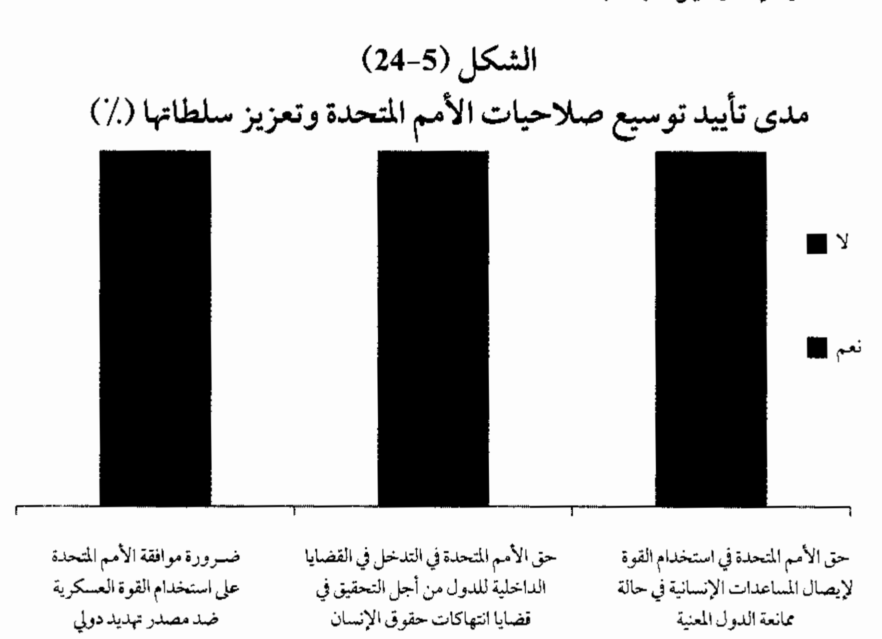
ووفقاً لاستطلاع WPO-CCGA، الذي شمل 22 دولة، سُجلت أعلى نسبة موافقة في كينيا (85٪)، ثم نيجيريا (84٪) وبريطانيا (79٪) والولايات المتحدة الأمريكية (72٪).[19]

وتم طرح مجموعة من الأسئلة حول مدى التأييد أو المعارضة لاستخدام الصلاحيات الممنوحة للأمم المتحدة في مجالات عدة، كضرورة موافقة الأمم المتحدة على استخدام القوة العسكرية ضد مصدر تهديد دولي، وحق الأمم المتحدة في التدخل من أجل التحقيق في قضايا انتهاكات حقوق الإنسان، وحقها في استخدام القوة لإيصال المساعدات الإنسانية في حالة ممانعة الدول المعنية، وقد جاءت الإجابات في معظمها مؤيدة، على النحو المبين في الشكل (5 – 24).

فقد أيد 60.6٪ ضرورة موافقة الأمم المتحدة على استخدام القوة العسكرية ضد مصدر تهديد دولي. والذكور أكثر تأييداً من الإناث (67.7٪ مقابل 51.9٪). وعلى صعيد الجنسيات، كان الآسيويون أكثر من يؤيد ضرورة موافقة الأمم المتحدة على استخدام القوة العسكرية ضد مصدر تهديد دولي بنسبة 67.1٪، يليهم العرب بنسبة 64.7٪ ثم الغربيون بنسبة 56.4٪ والإماراتيون بنسبة 53.4٪.

الشكل (5-24)

مدى تأييد توسيع صلاحيات الأمم المتحدة وتعزيز سلطاتها (٪)



كما أبدى 54.5٪ موافقتهم على حق الأمم المتحدة في التدخل في القضايا الداخلية للدول من أجل التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان. وسجل الغربيون أعلى نسبة للتأييد (71.8٪)، يليهم الآسيويون بنسبة 67.6٪. وتعكس هذه النسب العالية حساسية موضوع حقوق الإنسان وأهميته في أغلب دول العالم حالياً، فبحسب الاستبيان المذكور آنفاً كانت نسبة الموافقة على حق تدخل الأمم المتحدة للتحقيق في قضايا حقوق الإنسان 65.0٪، وسجل الفرنسيون أعلى نسبة تأييد بلغت 92.0٪، تلاهم البريطانيون بنسبة 86.0٪، ثم النيجيريون بنسبة 83.0٪. وفي مصر تم تسجيل أكبر نسبة لرفض التدخل، وقد بلغت 49٪.[20]

وهذا أيضاً ما بينته نتائج الاستبيان الحالي، إذ جاءت الموافقة منخفضة عند الإماراتيين والعرب بنسبة 43.5٪ و50.4٪ على التوالي. وربما يعكس هذا الرأي الحساسية إزاء فكرة التدخل بالقوة في الشؤون الداخلية للدول مهما كان السبب، وخاصة أن المنطقة العربية لا يزال حاضراً في ذهنها وشعورها ما آلت إليه حال العراق بعد التدخل الخارجي بزعم امتلاكه أسلحة الدمار الشامل وذريعة حماية حقوق الإنسان. وقد ترجع هذه الحساسية أيضاً إلى أن مسألة حقوق الإنسان ليست من أولويات الجمهور في المنطقة العربية في ضوء الإشكاليات التنموية القائمة.

وسُجلت أعلى نسبة تأييد لحق الأمم المتحدة في استخدام القوة لإيصال المساعدات الإنسانية في حالة ممانعة الدول المعنية (67.2٪). وكان العرب والإماراتيون هم الأكثر تأييداً بنسبة 70.1٪ و67.6٪ على التوالي.

تختلف نتائج استطلاعات الرأي العالمية في موضوع حق المجتمع الدولي – وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة – في استخدام القوة العسكرية في حالات يحددها الميثاق، عن نتائج الدراسة الحالية. ففي استطلاع أجراه مركز استطلاعات الرأي العام العالمي ومجلس شيكاغو للشؤون العالمية WPO-CCGA بين عامي 2006 و2008، وشمل 18 دولة،[21] حول حق مجلس الأمن الدولي في استخدام القوة العسكرية، أشارت النتائج إلى أن 76.0٪ وافقوا على حق المجلس في استخدامها للدفاع عن بلد تعرض للاعتداء. كما أيدت نسبة عالية (76.0٪) استخدام القوة لمنع وقوع تجاوزات خطيرة لحقوق الإنسان والإبادة، وأعلى نسبة تم تسجيلها في كينيا (90.0٪) ونيجيريا (88.0٪) وفرنسا (85.0٪).[22]

أما عن ضرورة موافقة الأمم المتحدة من أجل استخدام القوة، وبحسب استطلاع رأي أجرته مؤسسة بيو Pew وشمل تسع دول، فقد انقسمت الآراء بشأنها. وقد أيدها 80.0٪ في ألمانيا، و64.0٪ في بريطانيا، و63٪ في فرنسا، بينما كانت النسبة منخفضة في الأردن (47.0٪)، وفي باكستان (38.0٪).[23]

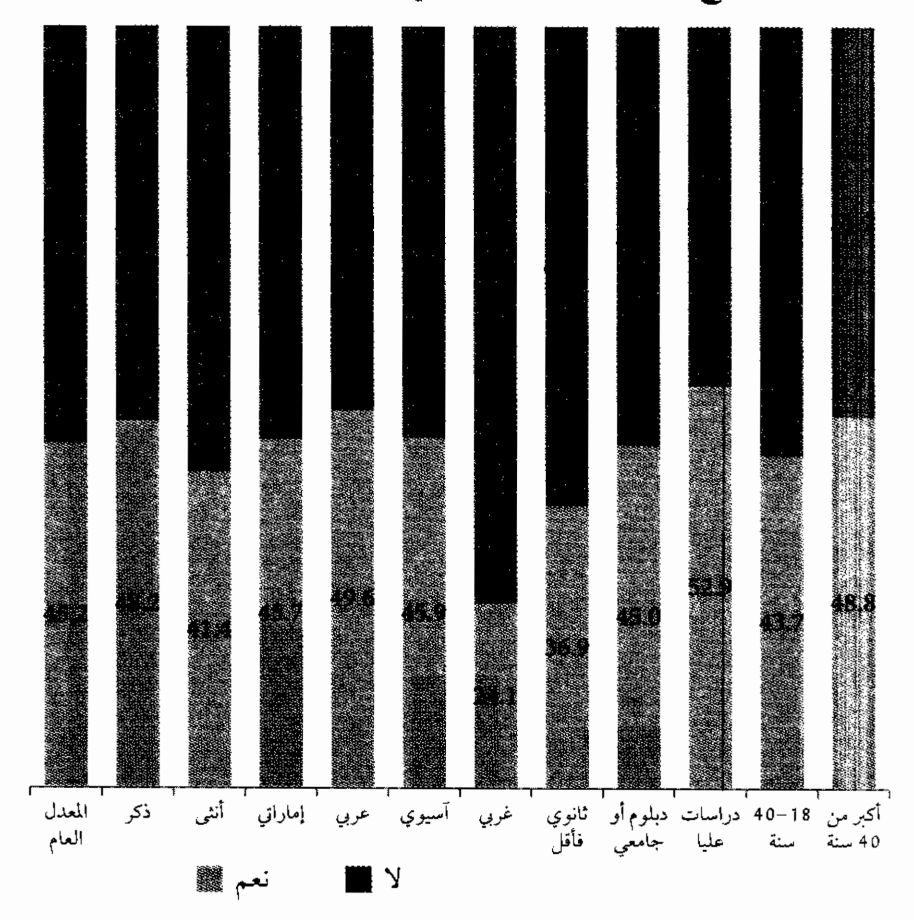
وفي سياق التعرف على آراء الجمهور ومواقفه بشأن إصلاح الهيئات الدولية، طلب من المستطلعة آراؤهم توضيح مدى موافقتهم على توسيع مجلس الأمن الدولي من خلال زيادة عدد الدول التي تمتلك حق النقض (الفيتو) فيه، فكانت الإجابة غير متوقعة نوعاً ما، إذ إن أقل من نصف المستطلعة آراؤهم (45.2٪) أيدوا الفكرة. كما يوضح الرسم البياني.

وكان الغربيون هم الأقل تأييداً، بنسبة 24.1٪. وهذه النتيجة منطقية بالنظر إلى أن التشكيل الحالي لمجلس الأمن الدولي في مصلحة الغرب

بشكل عام، حيث إن ثلاثة بلـدان مـن البلـدان الخمسـة التـي تمتلـك حـق النقض هي دول غربيـة (الولايـات المتحـدة الأمريكيـة والمملكـة المتحـدة وفرنسا). والعرب والآسيويون هـم الأكثـر تأييـداً بنسـبة 49.6٪ و45.9٪ على التوالي. ويزداد التأييد بفارق كبـير لـدى الـذكور إزاء الإنـاث (48.2٪ مقابل 41.4٪ على التوالي).

الشكل (5-25)

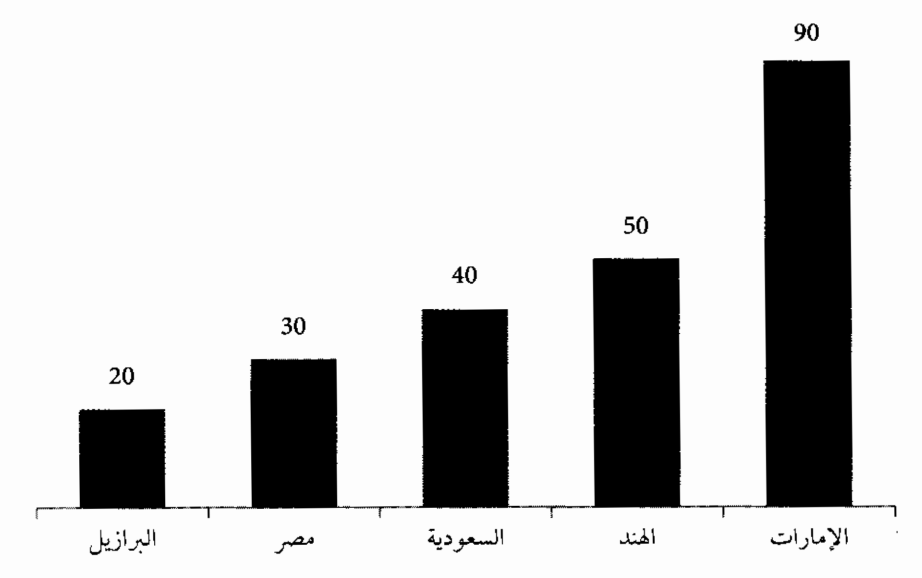
الموقف من توسيع عضوية مجلس الأمن الدولي بحسب المتغيرات الديموغرافية (٪)



وبسؤال المستطلعة آراؤهم الذين أيدوا توسيع مجلس الأمن الدولي من خلال زيادة عدد الدول التي لها حق النقض فيه، عن الدول التي يرون أحقيتها في الانضمام إلى العضوية الدائمة في مجلس الأمن الدولي، صوَّت 90 شخصاً لمصلحة دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 39.1٪، تلتها الهند بـ 50 صوتاً، بنسبة 21.7٪، ثم السعودية بـ 40 صوتاً، بنسبة 17.4٪، فمصر بـ 30 صوتاً، بنسبة 13.0٪، وأخيراً البرازيل بـ 20 صوتاً، بنسبة 8.7٪ من الأصوات، وذلك كما يظهر في الشكل (5 – 26). وقد يرجع ارتفاع الترشيحات لدولة الإمارات العربية المتحدة، إلى أن الاستطلاع جرى داخل الدولة، وبلغت نسبة مشاركة الإماراتيين فيه 35.9٪ من أفراد العينة، والنسبة الباقية والتي تبلغ 64.1٪ هي من سكان الدولة من المقيمين، وكلتا الفئتين تدرك ما لدولة الإمارات العربية المتحدة من قدرات تؤهلها لهذه المكانة حسب رأيهم.

الشكل (5-26)

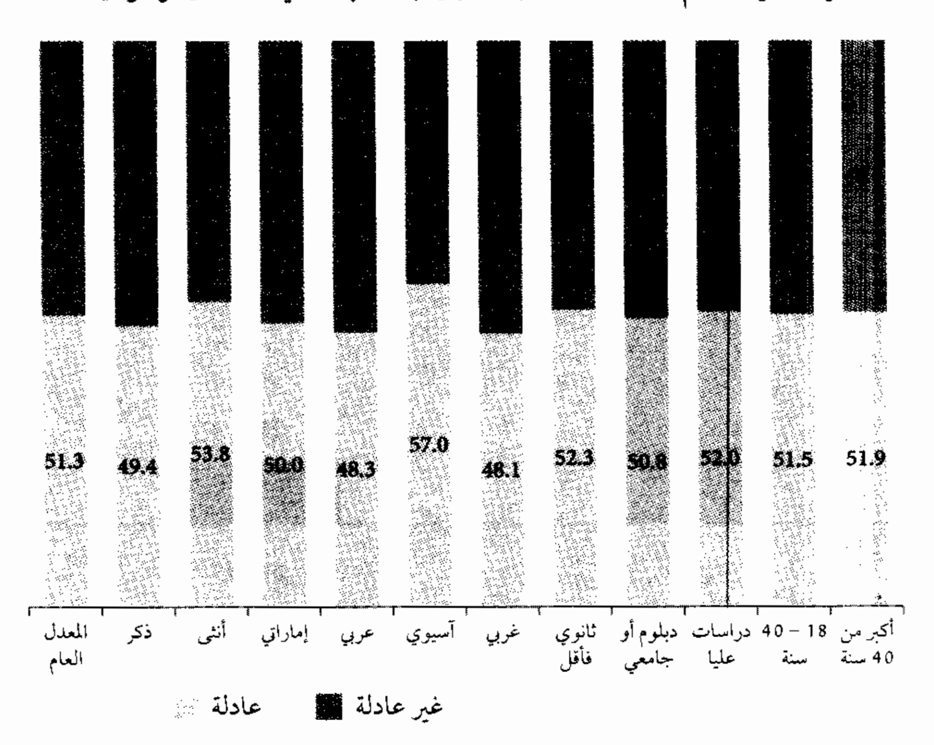
الدول التي يرشحها المستطلعة آراؤهم لنيل العضوية الدائمة في مجلس الأمن الدولي



وفي إطار تقييم المستجيبين للمنظمات الدولية، سُئلوا عن شعورهم عن مدى عدالة المحكمة الجنائية الدولية، وقد انقسمت الإجابات تقريباً بين من يرى أنها عادلة ومن يرى غير ذلك (51.3٪ مقابل 48.7٪). وترتفع نسبة من يرونها عادلة بين الإناث إلى 53.8٪، مقابل 49.4٪ لدى الذكور. والآسيويون هم أكثر من يرونها عادلة بنسبة 57.0٪، مقابل 48.1٪ للغربيين. ولا توجد اختلافات حقيقية على مستوى الفئات العمرية، إذ يرى من تتجاوز أعمارهم 40 سنة أن المحكمة الجنائية الدولية عادلة بنسبة 51.9٪ مقابل 51.5٪ للفئة العمرية (18–40 سنة). ولا توجد فروق جوهرية بين الآراء بحسب المستوى التعليمي.

الشكل (5-27)

الشعور نحو أحكام المحكمة الجنائية الدولية بحسب المتغيرات الديموغرافية (٪)



إن وجود نسبة عالية ممن يرون أن المحكمة الجنائية الدولية غير عادلة يطرح تساؤلات حول صدقية هذه المؤسسة الدولية ومدى حيادها واستقلاليتها وعدم وقوعها تحت تأثير القوى السياسية المهيمنة في النظام العالمي الجديد.

وفي الشق الاقتصادي لمسألة إصلاح منظومة المؤسسات الدولية، عبَّر 81.4٪ من المستجيبين عن ضرورة وجود هيئات دولية لتنظيم المؤسسات المالية الكبرى ومراقبتها، لتحقيق استقرار مالي عالمي.

وربما يرجع ذلك إلى تداعيات الأزمة الاقتصادية الخانقة التي مست معظم اقتصادات العالم بدءاً من سنة 2007، والتي كان من أسبابها عدم وجود ضوابط ومؤسسات تراقب التعاملات المالية داخل البلدان وبينها.[24]

الشكل (5-28)

ضرورة وجود هيئات دولية لتنظيم المؤسسات المالية الكبرى ومراقبتها لتحقيق استقرار مالي عالمي (٪)



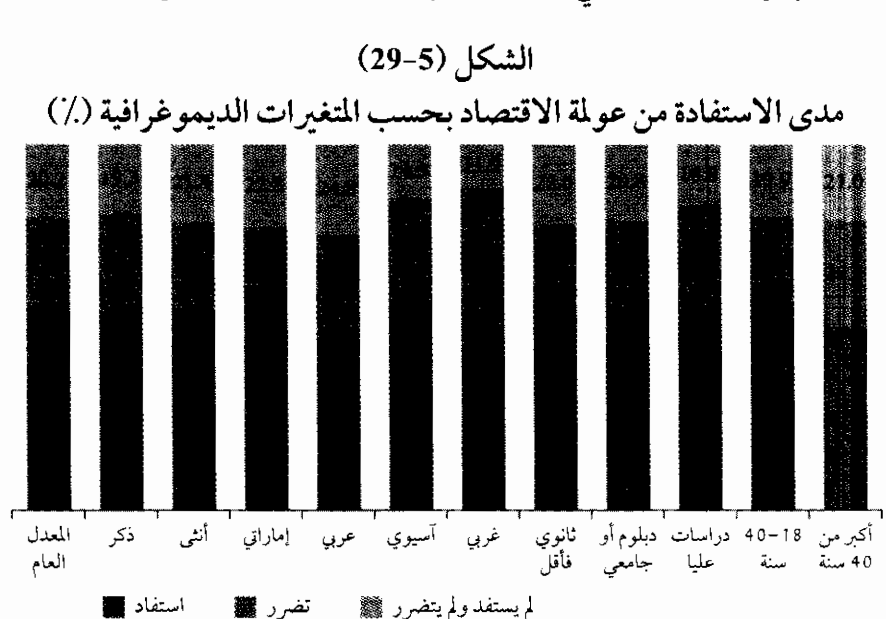
وفي المجال الاقتصادي أيضاً سئل المستطلعة آراؤهم عن العولمة الاقتصادية، باعتبارها تؤدي إلى زيادة في تبادل السلع والخدمات والاستثمار بين البلدان،

وإذا ما كانت اقتصادات بلدانهم قد استفادت منهـا أم تضـررت بسـببها، فأفـاد 54.8٪ بـأن بلـدانهم قـد اسـتفادت مـن الزيـادة في تبـادل السـلع والخـدمات والاستثمارات، مقابل 25.0٪ قالوا إن اقتصادات بلدانهم تضـررت بسبب عولمـة الاقتصاد. والنسبة الباقية (20.2٪) ترى تأثير عولمة الاقتصاد في بلدانها من وجهة نظر حيادية، فلا هي استفادت ولا هي تضـررت.

ويزيد الشعور بالتأثير الإيجابي لعولمة الاقتصـاد لـدى الإمـاراتيين ليبلـغ 60.3٪، ويمكن تفسير ذلـك بالانفتـاح الكبـير للاقتصـاد الإمـاراتي ودرجـة اندماجه العالية في الاقتصاد العالمي. والملاحظـة نفسـها تصـدق عـلى أغلـب الاقتصادات الآسيوية، إذ يرى 57.5٪ من الآسـيويين أن اقتصـادات بلـدانهم استفادت من العولمة. في مقابل هذا تـنخفض إلى 46.1٪ نسـبة العـرب الـذين يعتقدون أن بلدانهم استفادت من العولمـة الاقتصـادية، الأمـر الـذي تفســره حالة الركود والتخلف التي تعانيها أغلب اقتصادات الدول العربية.

الشكل (5-29)

مدى الاستفادة من عولمة الاقتصاد بحسب المتغيرات الديموغرافية (٪)

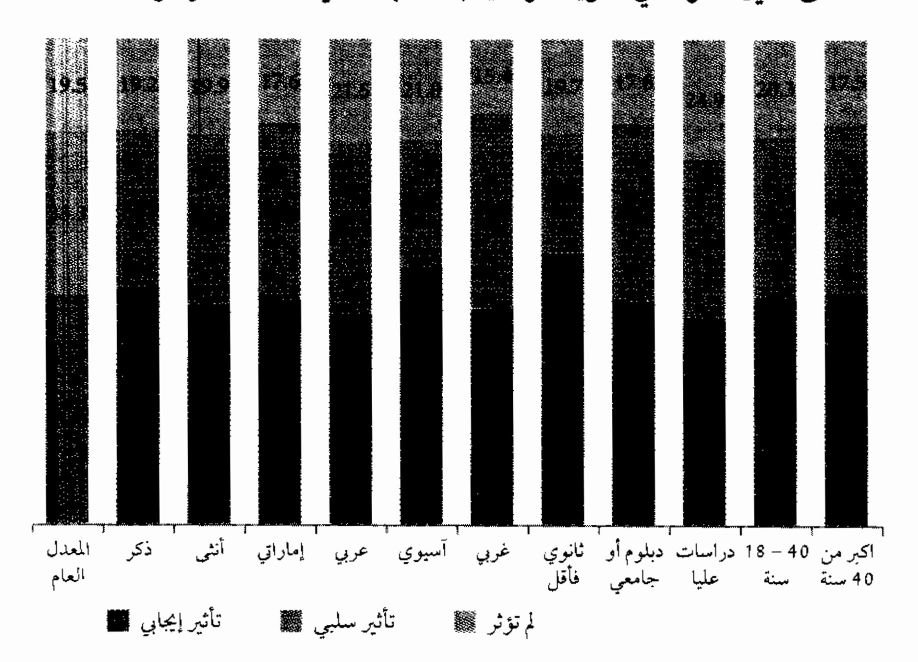


اللافت للانتباه أن 38.1٪ من الغربيين يعتبرون أن اقتصادات بلدانهم تضررت من العولمة، وهذا ما يعكس تأثيرات الأزمة الاقتصادية المالية في الغرب، بخاصة ما تمر به اقتصادات منطقة اليورو.

وللعولمة بُعد ثقافي يتمثل في سرعة وكثافة انتقال الأفراد والمعلومات والأفكار وأنماط الاستهلاك وطرق العيش بين البلدان، الأمر الذي يؤثر في ثقافة الشعوب وهويتها. وللتعرف على تأثير العولمة في البعد الثقافي للمستطلعة آراؤهم، تم توجيه سؤال حول تأثير العولمة في الهوية الوطنية الناتج عن زيادة تنقل الأشخاص بين البلدان، ومدى ما يتركه على الشعوب من تأثيرات إيجابية أو سلبية.

الشكل (5-30)

مدى تأثير العولمة في الهوية الوطنية بحسب المتغيرات الديموغرافية (٪)



وتشير النتائج إلى أن أكثر من يرون أن هويتهم الوطنية تأثرت سلبياً بالعولمة هم الغربيون (40.2٪)، وهو ما يبدو مفارقة للوهلة الأولى، فالقوى المحركة والمهيمنة في العولمة هي بشكل عام القوى الغربية التي يرى كثيرون خارج العالم الغربي أنها تعمل على فرض نموذجيها الاقتصادي والثقافي على بقية دول العالم، وبهذا تهدد الثقافات والهويات المحلية. ولكن إذا تمعنّا في الأمر ملياً، فسنجد أن حركة العولمة لا تتم في اتجاه واحد؛ ففي المجال الاقتصادي مثلاً، ونظراً إلى عولمة الأسواق، كثيراً ما وجدنا الدول الغربية تشتكي من اكتساح المنتجات الآسيوية، وخاصة الصينية، لأسواقها ومزاحمة منتجاتها. وعلى مستوى تنقل الأفراد تواجه الدول الغربية مشكلة تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين من ثقافات مختلفة، بطريقة شرعية أو غير شرعية، ما جعل جزءاً من السكان في الغرب وبعض النخب السياسية، ممثلة في أحزاب اليمين واليمين المتطرف، تطرح بإلحاح وصخب خطر هؤلاء الوافدين على ثقافاتها وأسلوب حياتها وهويتها الوطنية.

ويرى واحد فقط من كل ثلاثة إماراتيين (36.1٪) أن العولمة تهدد الثقافة المحلية وتؤثر سلبياً في هويته. وتمثل هذه النتيجة مفارقة أخرى؛ لأن من المتوقع أن تكون نسبة من يشعرون بخطر العولمة على الهوية الوطنية أعلى؛ نظراً إلى وجود أعداد كبيرة من الجاليات الأجنبية (بفعل العولمة وعوامل أخرى تاريخية) في دولة الإمارات العربية المتحدة، ولعل هذا دليل على انفتاح الإماراتيين على الثقافات المختلفة وقبولهم للآخر، وشعورهم بأن ثقافتهم متأصلة بداخلهم، لا تهددها العولمة، أو وجود ثقافات أخرى إلى جانبها، والآسيويون أقل من يعتبرون أن هويتهم تأثرت سلبياً بالعولمة (25.9٪).

ومن تجاوزت أعمارهم 40 سنة أكثر إحساساً بالتأثير السلبي للعولمة في الهوية الوطنية، إذ سجلوا 34.5٪ مقابل 32.8٪ لمن تراوح أعمارهم بين 18 و40 سنة. والإناث أكثر إدراكاً من الذكور للتأثير السلبي للعولمة في الهوية الوطنية، إذ سجلن 34.9٪ مقابل 32.0٪ لدى الذكور.

تقييم المخاطر التي تواجه النظام العالمي الجديد

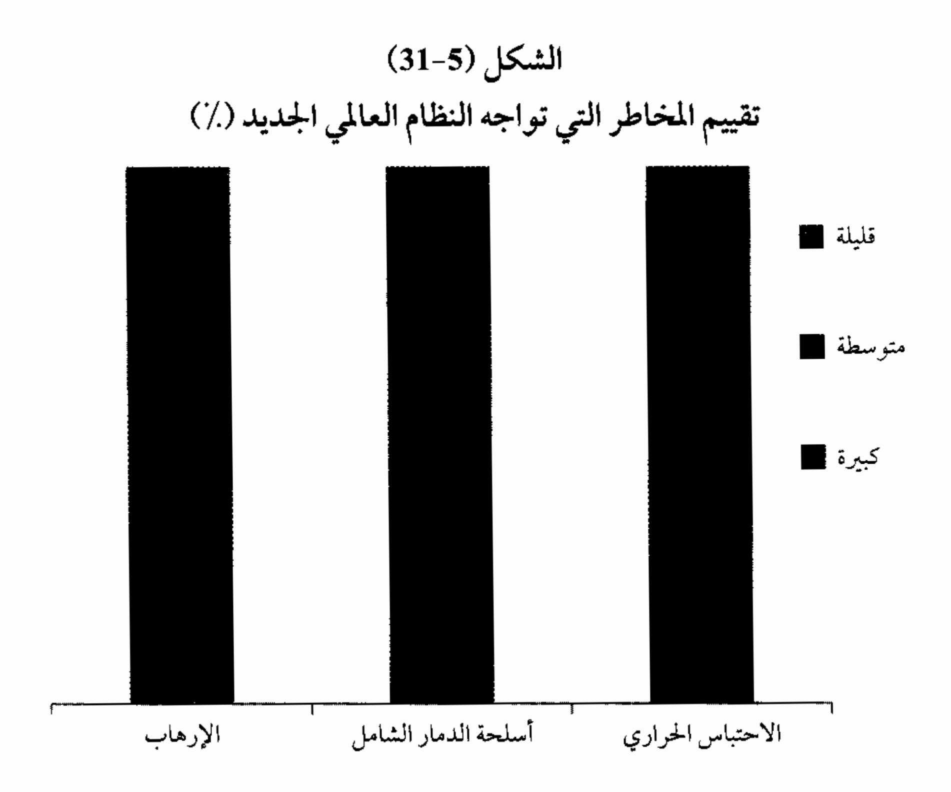
وفيما يتعلق بانتشار أسلحة الدمار الشامل، يرى 73.3٪ من المستجيبين أنه يمثل خطراً كبيراً. وقد سجل الإماراتيون والعرب أعلى النسب (83.6٪ و77.1٪ على التوالي) في حين سجل الآسيويون والغربيون نسباً أقل (63.6٪ و59.8٪ على التوالي). ويعود الوعي الحاد عند الإماراتيين والعرب بالخطر الذي تمثله أسلحة الدمار الشامل إلى عدم الاستقرار والحروب والثورات التي استُخدمت في بعضها أسلحة الدمار الشامل، مثل الحرب العراقية - الإيرانية (1980-1988)، واستخدام السلاح الكيماوي ضد الأكراد في العراق واستخدامه حديثاً في الحرب الأهلية في سوريا.[25] إضافة إلى هذا، تشهد المنطقة سباقاً للتسلح ومحاولة من بعض الدول لامتلاك أسلحة دمار شامل منها السلاح النووي. فإلى جانب إسرائيل التي تمتلك ترسانة كبيرة من أسلحة الدمار الشامل، تعمل إيران أيضاً على امتلاك أسلحة نووية، وهناك تقارير غير مؤكدة حول وجود مساعٍ لدول أخرى في الشرق الأوسط لامتلاك أسلحة نووية.[26]

يعتبر 57.5٪ من المستطلعة آراؤهم أن الإرهاب يمثل مشكلة كبيرة للنظام العالمي الجديد. وترتفع هذه النسبة إلى 61.2٪ من الإناث مقابل 56.1٪

من الذكور. أما بحسب الجنسيات، فإن الإماراتيين هم أكثر من يعتبر أن الإرهاب يمثل مشكلة كبيرة للنظام العالمي الجديد، بنسبة 62.4٪، والغربيون هم أقل من يرون ذلك بنسبة 52.9٪. وهذه النتيجة تعتبر مفاجئة نوعاً ما، لأن البلدان الغربية عانت ويلات الإرهاب (نيويورك في الحادي عشر من سبتمبر 2001، ومدريد في 11 مارس 2004، ولندن في 7 يوليو 2005).

الشكل (5-31)

تقييم المخاطر التي تواجه النظام العالمي الجديد (٪)



أما الاحتباس الحراري، فيرى 65.3٪ من المستطلعة آراؤهم أنه يمثل مشكلة كبيرة للنظام العالمي الجديد. وترى نسبة 67.8٪ من النساء في ظاهرة الاحتباس الحراري خطورة أعلى مما يراه الذكور (63.9٪). والعرب هم الأكثر

إدراكاً لخطورة الظاهرة بنسبة 70.3٪، يليهم الإماراتيون بنسبة 68.2٪، ثم الآسيويون بنسبة 64.0٪. والمفارقة أن الغربيين هم الأقل إدراكاً لخطورة الظاهرة بنسبة 44.5٪، برغم الاعتقاد السائد باهتمامهم بالبيئة، والمخاطر التي تؤثر في جودة الحياة.

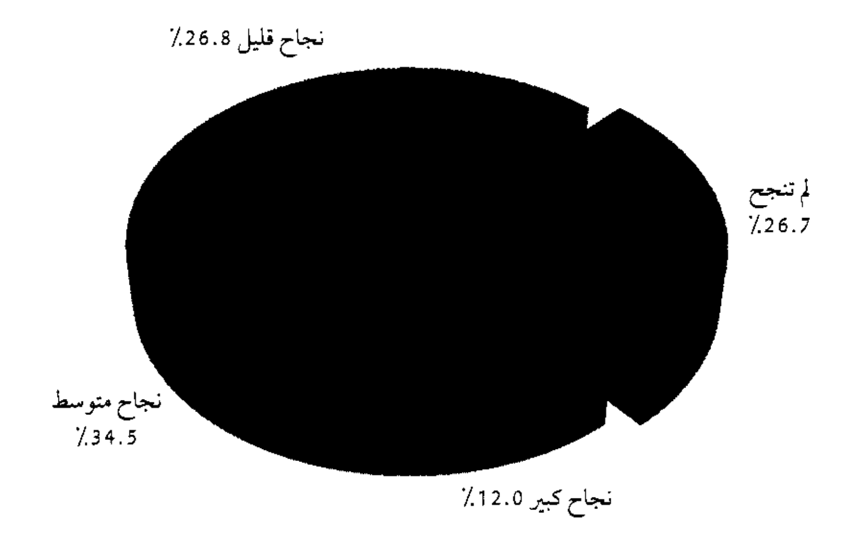
وبسؤال المستطلعة آراؤهم عن رؤيتهم لمدى نجاح الحرب الشاملة التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الإرهاب، أعرب 46.5٪ عن نجاح هذه الحرب (12.0٪ نجاح كبير، و34.5٪ نجاح متوسط).

وترتفع هذه النسبة عند الغربيين إلى 69.2٪، وتبلغ عند الآسيويين 56.1٪، بينما تنخفض لدى الإماراتيين والعرب إلى 41.9٪ و35.9٪ على التوالي.

الشكل (5-32)

تقييم نجاح الحرب الشاملة

التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الإرهاب



مستقبل النظام العالمي الجديد

سُئل أفراد العينة عن رؤيتهم لمستقبل النظام العالمي الجديد، وعن تصورهم لطبيعة القوى التي ستكون مهيمنة في المستقبل. وقد رأى نصف أفراد العينة تقريباً (50.8٪) أن العالم سيكون متعدد الأقطاب، فيما رأى 27.3٪ أن العالم سيكون ثنائي القطب، و21.9٪ فقط رأوا أنه سيكون أحادي القطب. والإماراتيون والعرب يشكلون أعلى نسبة ممن يتوقعون أن العالم سيكون متعدد الأقطاب (57.6٪ و54.2٪ على التوالي)، بينما تنخفض هذه النسبة كثيراً لدى الغربيين لتبلغ 37.4٪. ويأتي الآسيويون في موقع متوسط بنسبة 42.9٪. ويرى 43.5٪ من الغربيين أن النظام سوف تهيمن عليه قوتان، بينما يرى 25.6٪ من العرب أن النظام العالمي الجديد ستهيمن عليه قوة وحيدة.

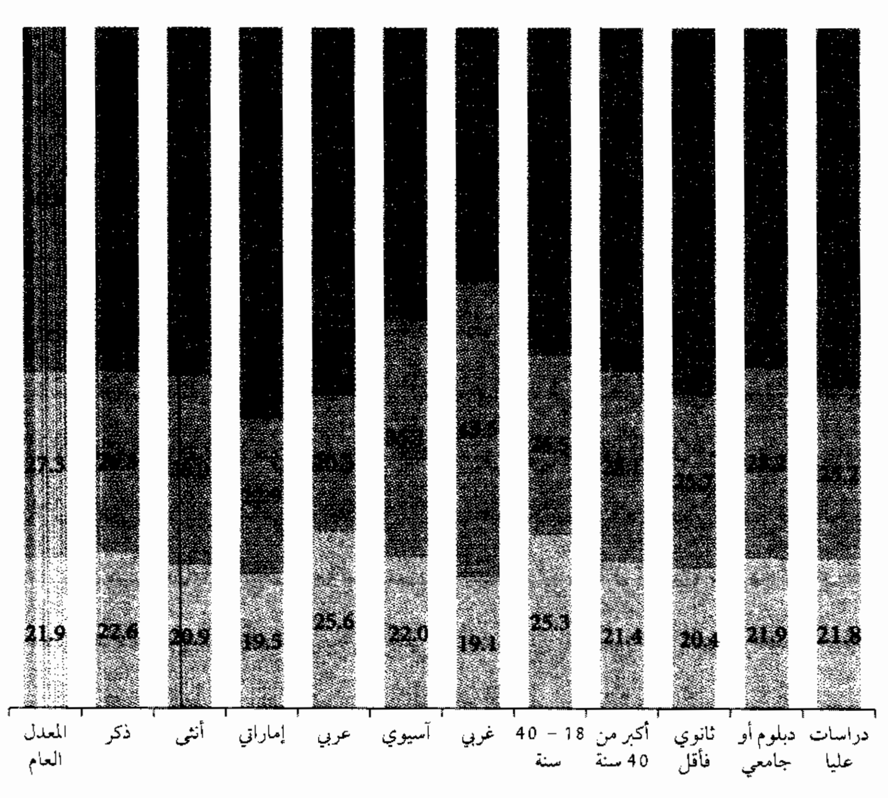
وتعد هذه النتيجة منطقية إذا أُخذ في الحسبان أن نظاماً عالمياً متعدد الأقطاب سيخدم مصالح دول المنطقة العربية بصورة أفضل، حيث إن هذه المنطقة تضررت كثيراً عندما كان النظام العالمي قائماً على هيمنة قطبين (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي سابقاً) إبان الحرب الباردة خلال الفترة ما بين عامي 1947 و1991. فخلال هذه الفترة عرف العالم العربي استقطاباً وانقساماً سياسياً وأيديولوجياً ترتبت عليه نزاعات وصراعات بين الدول العربية، التي كانت في بعض جوانبها صراعات بالوكالة عن القطبين المهيمنين على النظام العالمي آنذاك، نذكر منها على سبيل المثال حرب اليمن، وغيرها من النزاعات العربية - العربية. وبعد انهيار المنظومة الاشتراكية، وبعد تفكيك الاتحاد السوفيتي رسمياً في 25 ديسمبر

1991، خلت الساحة الدولية لقوة واحدة هي الولايات المتحدة الأمريكية. وخلال هيمنة هذه الأخيرة لم تكن أوضاع المنطقة العربية أحسن حالاً من الفترة السابقة، فالعلامة البارزة لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية كانت الحرب على العراق وما نتج منها من صراعات مذهبية وإثنية وطائفية زادت في تقطيع أوصال العلاقات داخل المنظومة العربية.[27]

الشكل (5-33)

رؤية عينة الاستطلاع للنظام العالمي الجديد

بحسب المتغيرات الديموغرافية (٪)



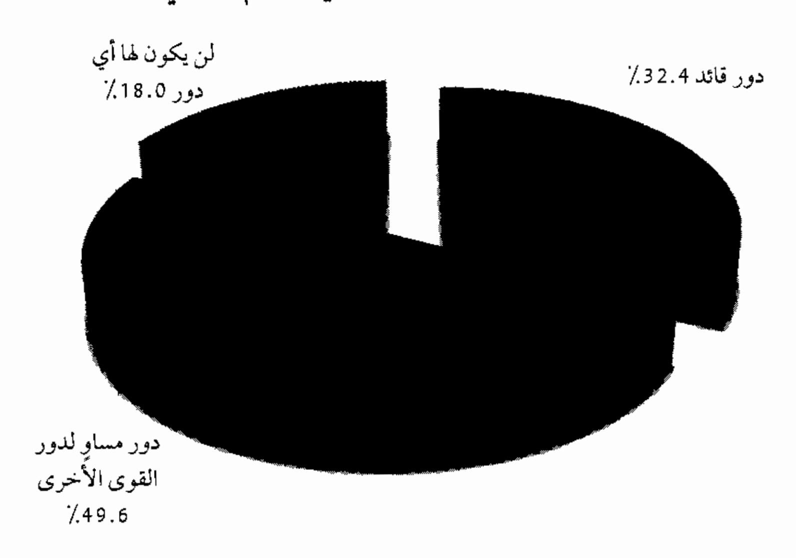
إن اتجاه الرأي العام للجمهور في دولة الإمارات العربية المتحدة وتصوراته لطبيعة النظام العالمي الجديد وطبيعة القوى المهيمنة فيه، يتوافق والرأي العام العالمي، حيث إن أغلب سكان العالم يرفضون نظاماً عالمياً أحادياً أو ثنائي القطبية، وهذه هي النتيجة التي توصل إليها استطلاعان للرأي أجرتهما مؤسسة برتلسمان The Bertelsmann Foundation،[28] وطُبِّقا على تسع دول، إذ سُئل المستجيبون عن أفضل نظام عالمي يضمن السلم في العالم. وكانت الإجابة أن 42٪ يفضلون نظاماً من دون أقطاب تقوده الأمم المتحدة، وجاءت النسب بحسب مواطني البلدان المشاركة في الاستبيان كما يلي: ألمانيا 68٪، والصين 51٪، وبريطانيا 47٪، وفرنسا 46٪، واليابان 33٪. أما النظام الثاني الأكثر شعبية بين المستطلعة آراؤهم فهو نظام يقوم على توازن قوى إقليمية عدة، بنسبة 36٪. وكانت النتائج بحسب مواطني البلدان المشاركة في الاستطلاع كما يلي: الولايات المتحدة الأمريكية 52٪، والبرازيل 45٪، والهند 37٪، وروسيا 33٪.[29]

دور الولايات المتحدة الأمريكية في النظام العالمي الجديد

عند السؤال عن مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ودورها في النظام العالمي الجديد، أفاد نحو ثلث المستجيبين فقط (32.4٪) بأنها ستتولى دور القيادة، فيما يرى نصف المستطلعة آراؤهم تقريباً (49.6٪) أنه سيكون لها دور مساوٍ لدور القوى الأخرى. والنسبة الباقية (18.0٪) لا ترى أي دور للولايات المتحدة الأمريكية في النظام العالمي الجديد.

الشكل (5-34)

دور الولايات المتحدة الأمريكية في النظام العالمي الجديد



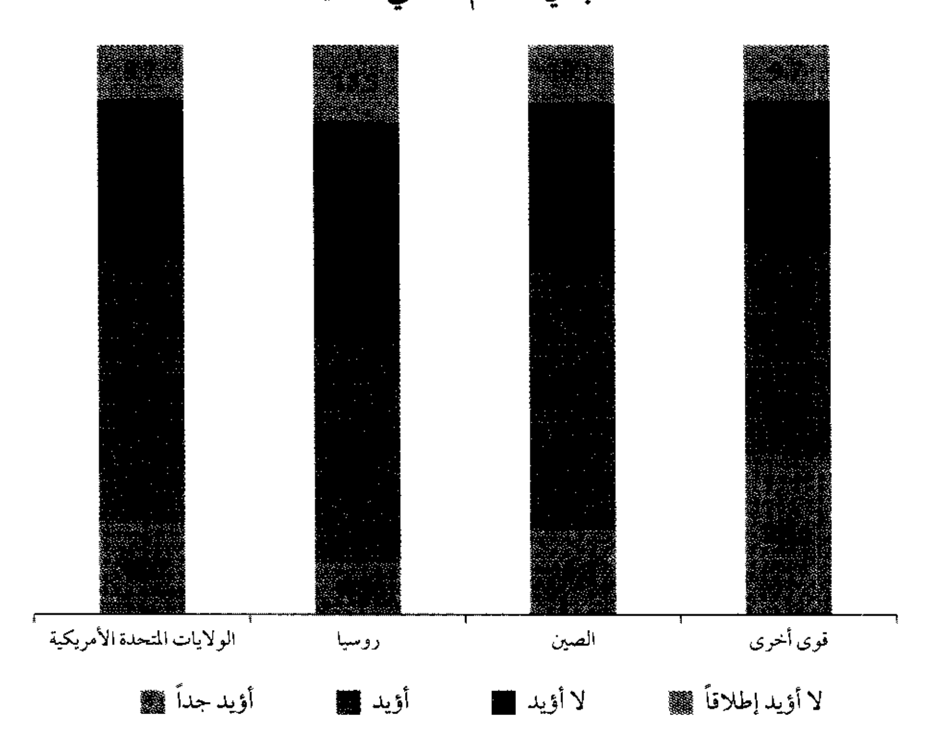
تؤكد نتائج استطلاعنا النتائج التي توصلت إليها استطلاعات رأي عالمية، ففي عام 2006 قامت مؤسسة استطلاع الرأي العام العالمي بالمشاركة مع مجلس شيكاغو للشؤون العامة WPO-CCGA،[30] بإجراء استطلاع للرأي سألت فيه مستجوبين من 15 دولة عن الدور المثالي للولايات المتحدة الأمريكية في الشؤون العالمية وقدمت لهم خيارات، وكان الخيار الأقل شعبية من بينها هو أن تبقى الولايات المتحدة الأمريكية قوة عظمى وحيدة قائدة للعالم، صوت لمصلحته 11٪ من الجمهور من كل البلدان المشاركة في الاستبيان.[31]

وسُئل الجمهور عن مدى تأييده لوجود بعض القوى كأقطاب في النظام العالمي الجديد، وطرحت عليه خيارات: الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، والصين، وقوى أخرى، كبدائل للاختيار.

الشكل (5-35)

مدى تأييد وجود القوى المختلفة

كأقطاب في النظام العالمي الجديد (٪)



وقد أفادت النتائج بوجود رغبة كبيرة في تغيير شكل النظام العالمي الجديد وتغيير الأقطاب المسيطرة على النظام العالمي الجديد، حيث إن 64.7٪ يؤيدون وجود قوى أخرى ضمن هذا النظام، و62.9٪ يؤيدون وجود الولايات المتحدة الأمريكية ضمن النظام العالمي الجديد، و60.2٪ يؤيدون وجود الصين ضمن النظام، إلا أن نسبة من يؤيدون وجود روسيا ضمن النظام العالمي الجديد جاءت أقل من النصف بقليل (48.8٪).

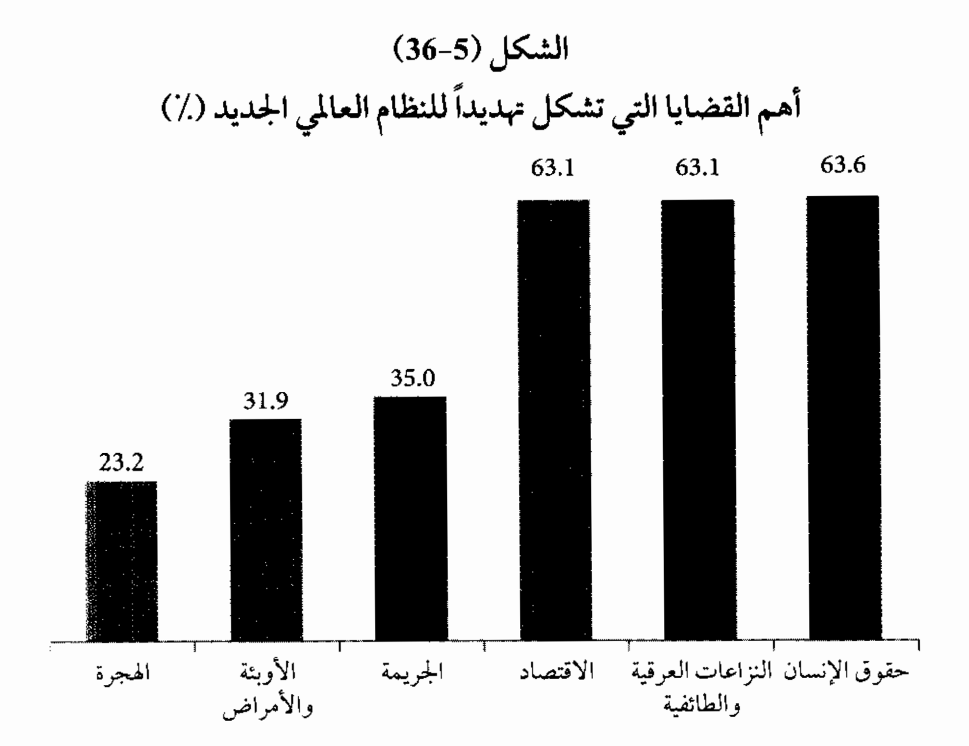
والإماراتيون والعرب أقل من يؤيدون أن تكون روسيا قطباً في النظام العالمي الجديد (32.9٪ و40.7٪)، وهم - بشكل عام - لا يبدون حماسة كبيرة لأي من الدول المذكورة. والغربيون هم أعلى من يؤيد أن تكون الصين قطباً في النظام العالمي الجديد (61.3٪). والعرب هم أقل من يؤيدون أن تكون أمريكا قطباً في النظام العالمي الجديد (46.1٪)

أهم القضايا التي تشكل تهديداً للنظام العالمي الجديد

رأى الجمهور أن هناك ثلاث قضايا تشكل تهديداً للنظام العالمي الجديد، وتقاربت نظرته إليها بشكل كبير، وهي: حقوق الإنسان (63.6٪)، والنزاعات العرقية والطائفية (63.1٪)، والاقتصاد (63.1٪).

الشكل (5-36)

أهم القضايا التي تشكل تهديداً للنظام العالمي الجديد (٪)



وتوسطت الجريمة، والأوبئة والأمراض قائمة القضايا التي تشكل تهديداً للنظام العالمي الجديد، وتقاربت النسبة التي حصل عليها البندان (35.0٪ و31.9٪) وتذيلت الهجرة القائمة بنسبة متواضعة بلغت 23.2٪.

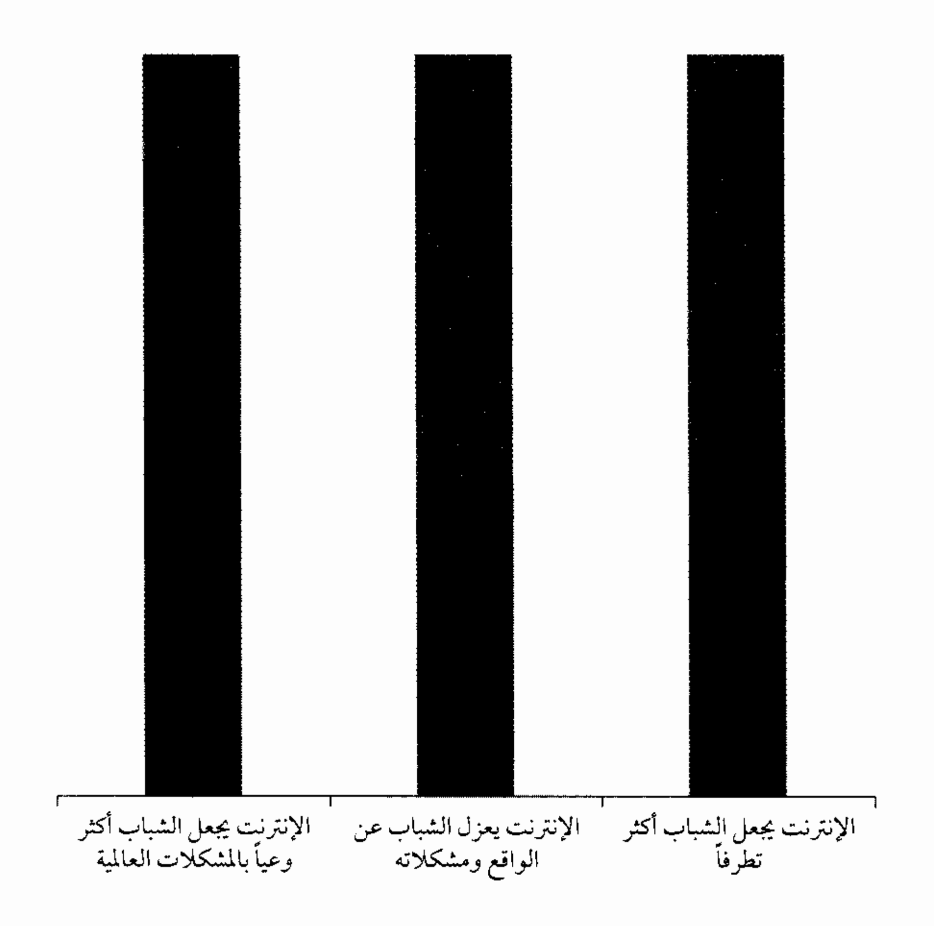
ويرى 72.1٪ من الإماراتيين أن النزاعات العرقية والطائفية من أهم القضايا التي تهدد النظام العالمي الجديد، فيما يرى 75.6٪ من الآسيويين أن حقوق الإنسان من أهم التهديدات، فيما يرى 42.4٪ من الغربيين أن الهجرة من أهم التهديدات التي تواجه النظام العالمي الجديد. ويختار 67.2٪ من العرب الاقتصاد، و35.0٪ من الإماراتيين يرون أن الجريمة من أهم التهديدات. كما يرى 34.8٪ من الإماراتيين أيضاً أن الأوبئة من أهم القضايا التي تهدد النظام العالمي الجديد.

الشباب والإنترنت والنظام العالمي الجديد

طرحت على الجمهور ثلاثة أسئلة حول شبكة الإنترنت وتأثيرها في الشباب وفي النظام العالمي الجديد. وترى الغالبية العظمى (85.0٪) أن شبكة الإنترنت تجعل الشباب أكثر وعياً بالمشكلات العالمية، في حين يرى 42.8٪ أن الشبكة تعزل الشباب عن الواقع ومشكلاته. ويعتقد نصف المستطلعة آراؤهم تقريباً (48.1٪) أن شبكة الإنترنت تجعل الشباب أكثر تطرفاً.

الشكل (5-37)

الشباب والإنترنت والنظـام العالمـي الجديـد

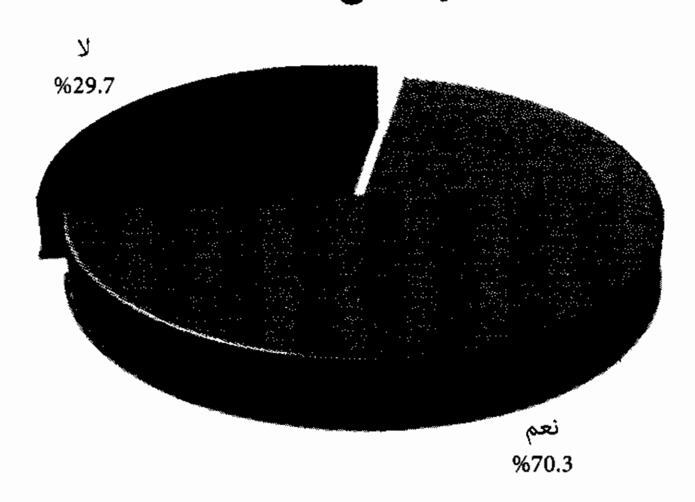


دور الدين في المجتمع والعلاقات الدولية

ترى نسبة 70.3٪ من المستجيبين أنه سيكون للدين دور مهم في المجتمع وفي العلاقات الدولية بصفة عامة.

الشكل (5-38)

دور الدين في المجتمع والعلاقات الدولية



الجدول (5-5)

دور الدين في المجتمع والعلاقات الدولية بحسب المتغيرات الديموغرافية (٪)

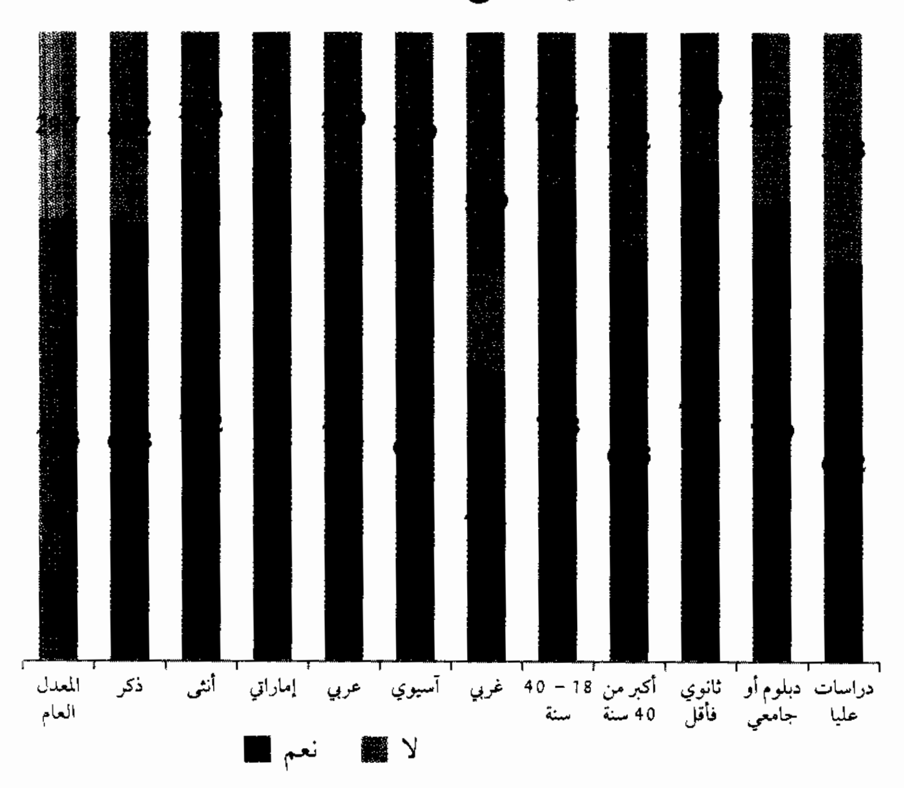
	المعدل العام	ذكر	أنثى	إماراتي	عربي	آسيوي	غربي	18-40 سنة	أكبر من 40 سنة	ثانوي	دبلوم أو جامعي	دراسات عليا
نعم	70.3	69.8	75.2	82.0	72.1	68.1	46.1	74.8	65.8	79.1	72.9	63.2
لا	29.7	30.2	24.8	18.0	27.9	31.9	53.9	25.2	34.2	20.9	27.1	36.8

وتميل الإناث إلى هذا الرأي أكثر من الذكور، إذ سجلا 75.2٪ و69.8٪ على التوالي، وكذلك المستجيبون من الفئة العمرية 18-40 سنة مقابل من هم أكبر من 40 سنة، إذ سجلا 74.8٪ مقابل 65.8٪. ومن حيث الجنسية، فإن الإماراتيين والعرب أكثر من يرون أنه سيكون للدين دور أكبر في المجتمع والعلاقات بين الدول بنسبة 82.0٪ و72.1٪ على التوالي، مقابل 46.1٪ لدى الغربيين. كما أن

ذوي المستوى التعليمي المنخفض ممن يحملون الشهادة الثانوية فأقل يرون أن للدين دوراً أكبر من ذوي الدراسات العليا، إذ سجلا 79.1٪ مقابل 63.2٪.

الشكل (5-39)

دور الدين في المجتمع والعلاقات الدولية (٪)



خلاصة

بدراسة آراء الجمهور، واتجاهاته في دولة الإمارات العربية المتحدة حول النظام العالمي الجديد، وأخذاً في الاعتبار متغيرات: الجنسية، والعمر، والنوع، والمستوى التعليمي، لتفسير التباين في آراء الجمهور ومواقفه تجاه

النظام العالمي الجديد، أظهرت النتائج اهتمام جمهور المواطنين والمقيمين بمتابعة الأحداث العالمية، وهو ما يعكس وقوع دولة الإمارات العربية المتحدة في بؤرة الأحداث وانفتاحها على العالم والثقافات المختلفة، كما أظهرت ارتفاع نسب المعرفة بمؤسسات النظام العالمي المختلفة متمثلة في الأمم المتحدة، ومجلس الأمن الدولي، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومحكمة العدل الدولية، والمحكمة الجنائية الدولية. وتفاوتت درجات المعرفة والثقة بهذه المؤسسات بين الجنسيات المختلفة التي تعيش على أرض دولة الإمارات العربية المتحدة.

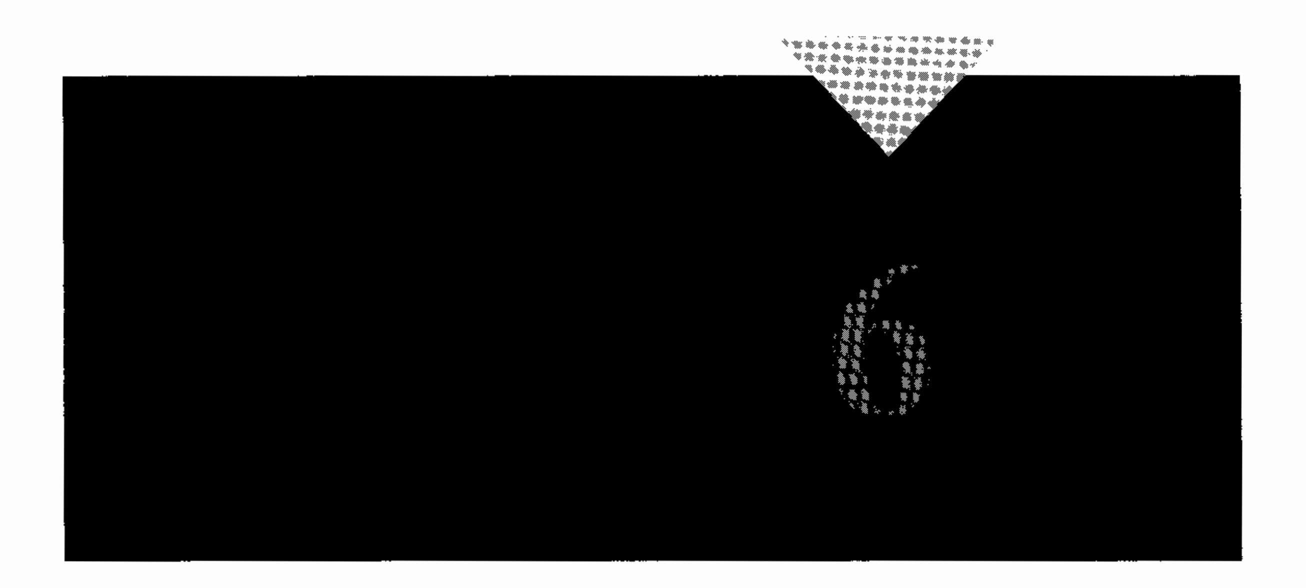
وترى نسبة كبيرة أن للأمم المتحدة دوراً إيجابياً في الوقت الراهن، ويؤيدون توسيع سلطات الأمم المتحدة، من خلال امتلاكها لقوة تكون جاهزة لحفظ السلام، وبمنحها صلاحيات الذهاب إلى البلدان والتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، ومنحها سلطة تنظيم التجارة العالمية للأسلحة، وضرورة موافقتها على استخدام القوة العسكرية ضد أي مصدر تهديد دولي، وحقها في التدخل في القضايا الداخلية للدول من أجل التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، وحقها في استخدام القوة لإيصال المساعدات الإنسانية في حالة ممانعة الدول المعنية.

ويرى نحو نصف الجمهور ضرورة إصلاح الهيئات الدولية، من خلال توسيع مجلس الأمن الدولي وزيادة عدد الدول التي تمتلك حق النقض (الفيتو) فيه، كما يرون أن أحكام المحكمة الجنائية الدولية عادلة، إلا أن كون نحو نصف

الجمهور يرى أن المحكمة الجنائية الدولية غير عادلة يطرح تساؤلات حول صدقية هذه المؤسسة الدولية، ومدى حيادها واستقلاليتها، ووقوعها تحت تأثير القوى السياسية المهيمنة في النظام العالمي الجديد.

أما عن إدراك علاقات القوى في النظام العالمي الجديد، فإن نحو ثلث الجمهور يرى النظام العالمي الجديد أحادي القطبية، وهذا ما يتماشى مع فرضيتنا في هذا الكتاب بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستتربع على عرش نظام عالمي تشاركها فيه أقطاب أخرى ولكن بترتيب أدنى، وهو ما تمثل في رؤية نحو الثلث الثاني من الجمهور بأن النظام العالمي متعدد الأقطاب، وهاتان النتيجتان تتوافقان مع فرضيتنا، إلا أن كون نحو الثلث الثالث من الجمهور لا يدرك ماهية النظام العالمي الجديد، يثير تساؤلات حول مدى ضبابية الرؤية لدى الجمهور، كما يثير تساؤلات أخرى حول مدى الثقافة السياسية لدى العامة. وقد تأكدت هذه النتائج مرة أخرى عند التعرف على تصورات الجمهور لطبيعة النظام العالمي الجديد وطبيعة القوى المهيمنة فيه، حيث يرى نحو نصف الجمهور أن العالم سيكون متعدد الأقطاب، ونحو ثلث الجمهور أن الولايات المتحدة ستأخذ دور القيادة فيه. وفيما يتعلق بمكانة الولايات المتحدة الأمريكية ودورها في النظام العالمي الجديد، خلص نحو ثلث الجمهور إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية ستتولى دور القيادة، فيما يرى نصف الجمهور أنه سيكون لها دور مساوٍ لدور القوى الأخرى، وهي نتيجة لا تتعارض مع فرضيتنا.

وقد أثبتت الاختبارات الإحصائية وجود تباين معنوي في الآراء بين المجموعات المختلفة الممثلة في العينة وداخلها، وذلك في الغالبية العظمى من الفرضيات التي تناولتها الدراسة المسحية، وهو ما يؤكد وجود اختلافات جوهرية في الآراء على أساس النوع والجنسية والمستوى التعليمي والفئة العمرية، وهي المتغيرات التي اعتمدتها الدراسة لتحليل التباين بين آراء أفراد العينة.


6

النظام العالمي الجديد والتغيرات البيئية المتوقعة وتأثيراتها

الفصل السادس

النظام العالمي الجديد
والتغيرات البنيوية المتوقعة وتأثيراتها

إن النظام العالمي الجديد ليس إلا مجموعة الحقائق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والثقافية التي تحكم علاقات المجتمع الدولي بكل مفرداته من دول وشعوب وأفراد ومنظمات للمجتمع المدني. ولكن هذه المجموعة من الحقائق لا تتفاعل في الفراغ الكوني، بل تتفاعل تأثيراً وتأثراً بمكونات هذا النظام والفاعلين الرئيسيين فيه، مع الأخذ في الاعتبار الدور المهيمن للقطب الأحادي المسيطر على السياسة الكونية، وفق المعايير التي شكلت هرمية النظام العالمي الجديد، كما هو موضح في الشكل (0-1) في مدخل الكتاب.

وإذا كانت الظروف التاريخية خلال الفترة الماضية قد دفعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاعتماد على "الشراكة الاستراتيجية"، وتشكيل التحالفات الدولية لمواجهة التهديدات الإقليمية والعالمية مثلما حدث عندما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتشكيل تحالف عسكري دولي من 34 دولة لإجبار العراق على الخروج من الكويت بعد احتلاله لها في 2 أغسطس 1990،[1] وكذلك تشكيل التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب العالمي، فإنه يتوقع أن تواصل الولايات المتحدة الأمريكية اعتمادها على الانفرادية في إقرار سياستها الكونية خلال الفترة المقبلة، ومحاولة صنع العالم الذي تريده، ولاسيما في

القضايا التي يتعذر تحقيق التوافق الدولي فيها، من أجل الحفاظ على هيبة الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة، ولكن من دون أن تتخلى عن توجهها الخاص بتشكيل تحالفات مشتركة لمواجهة التحديات والأخطار الأمنية، التي تهدد الأمن والاستقرار العالمي والخطط والمصالح الأمريكية.

لقد عكست استراتيجية الأمن القومي الأمريكية المنشورة في 27 مايو 2010 رؤية الإدارة الأمريكية لنفوذها عالمياً،[2] وهي التي تهدف إلى تدعيم قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على القيام بدورها القيادي في النظام العالمي الجديد لتحقيق مصالحها في القرن الحادي والعشرين، وذلك بالعمل على مسارين؛ يتمثل أولهما في بناء قوتها الداخلية، أما الثاني فيتمثل في العمل على صياغة نظام عالمي يمكنه مواجهة التحديات الدولية، من خلال إعادة النظر في المقاربات التعاونية أو التشاركية والتحالفات القادرة على تحقيق نجاحات عالمية،[3] مع إحداث توازن بين القوتين الصلبة والناعمة، وهذا ما أطلق عليه "القوة الذكية" Smart Power.[4] وربما تتمسك بمبدأ الانعزالية تجاه بعض القضايا والموضوعات التي لا تمس بصورة مباشرة أو غير مباشرة مصالحها الحيوية والاستراتيجية في سبيل الحفاظ على تفوقها في القدرات العسكرية والاقتصادية والتقنية والثقافية، والتفرغ لإدارة استراتيجيتها الكونية، وتوريط القوى المنافسة في صراعات هامشية لاستنزاف قدراتها وقواها بعيداً عن المصالح الأمريكية؛ حتى لا تتورط الولايات المتحدة الأمريكية في وضع التمدد المفرط Overstretch، الذي كان نقطة البداية لزوال إمبراطوريات عظمى، مثل الإمبراطوريتين العثمانية والرومانية وغيرهما.[5]

ومن جانب آخر، يبدو أن الذي ينظر إلى العالم من الخارج يجده منقسماً إلى عالمين: جنوب يعيش في زمن النهضة، التي تتجلى مظاهرها في دول مثل ماليزيا وجنوب إفريقيا، حيث التقدم في التنمية البشرية والنمو الاقتصادي، وآفاق تشجع على الحد من الفقر، وشمال يعيش زمن أزمة، حيث يتم اللجوء إلى سياسات التقشف وتراجع معدلات النمو الاقتصادي، الأمر الذي يؤثر في ملايين العاطلين عن العمل والمحرومين من الفوائد بسبب الضغوط الشديدة التي يفرضها هذا الوضع على الظروف الاجتماعية.[6]

غير أن هذا الأمر لا يؤثر في ترتيب القوى في النظام العالمي الجديد، وضمان استمراره لعقود مقبلة، كما سبق أن تناولت ذلك تفصيلاً في مدخل هذا الكتاب، فإذا كان معدل النمو الاقتصادي في الصين سيبلغ 6.5٪ مقابل 2.5٪ في الولايات المتحدة الأمريكية،[7] فإن الصين لا تستطيع منافسة النفوذ الأمريكي؛ لأنها تظل مصنفة في حكم الدولة النامية التي تسعى إلى تحسين المستوى المعيشي للملايين من مواطنيها، في حين تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على معالجة بطء وتيرة النمو والديون الحكومية والخاصة وخفض معدلات البطالة. وعلى الرغم من ذلك فإن الاقتصاد الأمريكي يظل أكبر اقتصاد في العالم من حيث الكتلة النقدية.[8]

تغيرات مستقبلية وتأثيرات متوقعة

من المتوقع أن يكون النظام العالمي الجديد أسيراً للقطبية الأحادية ربما لفترة قد تبلغ نحو خمسة عقود مقبلة، بحيث تظل الولايات المتحدة الأمريكية

القوة العظمى الوحيدة المهيمنة عليه، وربما يصعد بالقرب منها بعض اللاعبين الكونيين، مثل الصين والاتحاد الأوروبي وروسيا واليابان والهند والبرازيل، حيث الفرق الواسع بين القطب المهيمن ومسؤوليته تجاه إدارة شؤون النظام العالمي الجديد، واللاعبين الكونيين الذين يقومون بدورهم في هذا النظام بما يضمن لهم تحقيق مصالحهم أو الحفاظ عليها فقط.

وقد أكدت الولايات المتحدة الأمريكية تفوقها في مجالات عدة، جعلتها تنفرد بقمة النظام العالمي الجديد، ومن المؤكد أنه سيكون لذلك انعكاسات استراتيجية كثيرة على دول العالم ومنظماته العالمية، وذلك من خلال التغيرات البنيوية العميقة المتوقعة في النظام العالمي الجديد والناتجة عن تفاعل العلاقات المتبادلة بين توجهات القطب الأحادي وعناصره الرئيسية ووحداته، والتي ستؤدي إلى تغيير في المفاهيم أو تفكيك للمواقف والتوجهات وبنية القبول والمعارضة، والاختلاف والتوافق، والتقارب والتنافس والصراع، ومن أهم هذه التغيرات البنيوية ما نلاحظه في:

1. المجال السياسي

لا تزال علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بدول العالم متأثرة بالنتائج الاستراتيجية لاعتداءات الحادي عشر من سبتمبر 2001؛ حيث تدار هذه العلاقات وفقاً لمبدأ الرئيس السابق جورج ووكر بوش (الابن) "من ليس معنا فهو ضدنا"،[9] حيث تُصنّف الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من الدول ضمن قائمة الحلفاء الذين يحظون بدعمها وتأييدها، بينما تصنف دولاً أخرى من بين الأعداء الحاليين أو المحتملين، الذين يتعرضون للعقوبات والضغوط

بـــدرجات متفاوتـــة، وفقـــاً لمســـتوى تهديـــدهم للمصـــالح والأهـــداف والاستراتيجيات الأمريكية. ويتوقع أن تمضـي الولايات المتحدة الأمريكية على نهجها هذا خلال المديين القريب والمتوسط بـرغم الـدعوات المتزايـدة إلى تبنـي صيغ شـراكة وتقاسم للمسؤوليات الدولية، وإدراك حدود القوة الأمريكية.

وسيتعين على الدول والمجتمعات والأفراد إما أن تتوافق مع سياسـات القطب الأوحد وقراراته، وإمـا أن تتعـرض لضـغوط وعقوبـات مشـددة، وخاصة أن دور الولايات المتحدة الأمريكية في قيادة النظام العالمي الجديـد سـيدفعها إلى صـياغة قواعـد حركـة وحـدات النظـام، وضـبط تفـاعلات علاقاته وتطوراتها بـما يضـمن اسـتمرارية هـذا النظـام واسـتقرار قواعـده ومقومات قيامه،[10] وخاصة بعد أن انفـردت بالأبعـاد الأربعـة للقـوة: قـوة عسكرية قادرة على الوصول إلى أي مكان في العالم، وتأثير اقتصادي عـالمي، وجاذبية ثقافية وتعليمية وإعلامية وأيديولوجية غير مسبوقة، وقوة سياسية عالمية بفضل تضافر القوى الأخرى مجتمعة.[11]

إن التوسع في نشـر قـيم الديمقراطيـة والليبراليـة السياسـية، وتمكـين الأفراد من ممارسة حرياتهم والحصـول عـلى حقـوقهم والمشـاركة في صـنع القرارات المؤثرة في حياتهم، ودعم التعدديـة السياسـية والسـيادة الشـعبية، وحق الشعوب في اختيار أنظمتها السياسية والاجتماعيـة، واحـترام حقـوق الأقليات، واتساع دور منظمات المجتمع المدني العابرة للحـدود ليكـون لهـا دور موازٍ للدولة وحكومتها والتأثير في الرأي العام العـالمي، إن ذلـك كلـه سيسهم في ازدياد الديمقراطيات في النظام العالمي الجديد في ظـل اسـتجابة

دول العالم للقيم السياسية الأمريكية، ومطالب الشباب الذين يمثلون نسباً عالية من عدد السكان في هذه الدول،[12] وضغوط منظمات المجتمع المدني العالمي.

كما ستوسع الولايات المتحدة الأمريكية مبادرة الشراكة الأمريكية - الشرق أوسطية للقادة الناشئين التي تقدم التدريب والمنح إلى الشباب لكي يبادروا إلى تنفيذ مشروعات تساعدهم على إحداث تغيير في مجتمعاتهم، بهدف بناء الديمقراطية وتمكين المرأة وتعزيز فرص العمل للشباب،[13] ويقدر عدد الشبان الذين تم تدريبهم في المبادرة خلال السنوات الخمس الماضية بنحو 1275 شاباً وشابة من نحو 22 دولة، معظمهم من دول الشرق الأوسط،[14] كما سبق أن أشرت إلى ذلك في الفصل المعنون: **النظام العالمي الجديد: المفاهيم والسمات.**

سيترتب على ما سبق، التفاوت بين إيقاع التغيير والقدرة على التكيف مع هذا التغيير المتسارع، وسيرتبط الاستقرار في النظام العالمي الجديد بمدى قدرة الوحدات على التوفيق بين إيقاعي التغيير والتكيف،[15] وكذلك على مدى إحداث التقارب بين توجهات الأفراد والمجتمعات ومنظمات المجتمع المدني من جهة والدولة وحكومتها من جهة أخرى.

ومن المؤكد أن دور هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها وهيئاتها ووكالاتها الدولية سيتغير نتيجة محاولات المواءمة بين تحقيق المصالح الأمريكية من جهة، ومصالح اللاعبين الكونيين الآخرين والقوى الإقليمية الصاعدة من جهة أخرى.

2. المجال الاقتصادي

سيشهد العالم تعزيز التكتلات الاقتصادية وتنامي الدور السياسي لصناديق الثروة السيادية، ولعل منطقة التجارة الحرة المتوقع أن تقام بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية هي أحدث مثال على ذلك، الأمر الذي سيزيد من التأثير السياسي لبعض القوى النامية في النظام العالمي الجديد، فضلاً عن تسارع وتيرة التحول نحو الاقتصاد المعولم،[16] وذلك في ظل ازدياد الفجوة بين القوى الاقتصادية المؤثرة في النظام العالمي الجديد إلى الحد الذي يزيد من معدلات الأزمات الاقتصادية العالمية، مع نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في استثمار خبراتها في إدارة مثل هذه الأزمات لتظل مسيطرة على نسبة كبيرة من حجم الاقتصاد في النظام العالمي الجديد، ما سيمنحها دوراً رئيسياً في تعزيز الاستقرار الاقتصادي، وكذلك في نمو قدرتها على فرض العقوبات الاقتصادية.

سيصبح النظام العالمي الاقتصادي أكثر تأثيراً في العلاقات والسياسات المتخذة داخل النظام العالمي الجديد من تأثير بعده السياسي، نتيجة للازدهار الاقتصادي للصين والهند والبرازيل وروسيا وغيرها من الاقتصادات الصاعدة،[17] في ظل تراجع دور المراكز العالمية التقليدية، فأوروبا لا تستطيع احتواء أزمة الديون التي تزداد حدة، واليابان تراجعت مكانتها أمام الصين، ما سيغير من آليات التعامل التجاري في النظام العالمي الجديد.[18]

والجدول التالي يوضح أهم الدول المستثمرة من خلال صناديق الثروة السيادية في العالم:

الجدول (6-1)

أهم الدول المستثمرة من خلال صناديق الثروة السيادية في العالم[19]

الدولة	إجمالي الأصول (مليار دولار أمريكي)
الصين	1635.4
الإمارات	829.0
النرويج	803.9
السعودية	681.2
سنغافورة	458.3
الكويت	386.0
كازاخستان	166.4
قطر	115.0
الولايات المتحدة الأمريكية	114.5
أستراليا	89.0

ويُطرح هنا كثير من التساؤلات، مثل: ما مدى مساهمة هذه الاقتصادات في تحمل قدر من المسؤولية في النظام الاقتصادي العالمي ومواجهة تحدياته؟ وما مدى مشاركتها في تحمل أعباء القيادة الاقتصادية في النظام العالمي الجديد جنباً إلى جنب مع الولايات المتحدة الأمريكية؟ وهل ستوظف قوتها الناشئة لتحقيق مصالحها الاستراتيجية الخاصة أم المصالح العالمية؟ وهل ستتبنى تلك الدول اقتصاد السوق ومبدأ تكافؤ الفرص والانفتاح على التجارة الحرة أم ستنتهج خليطاً ما بين الرأسمالية والاشتراكية؟ وما دورها في استنزاف موارد الثروة العالمية؟[20]

وقد أدت الأسواق العالمية دوراً مهماً في حفز التقدم، فقد اعتمدت الدول الحديثة العهد في التصنيع استراتيجية تقضـي باستيراد كل ما للعالم خـبرة بـه، وتصدير ما يحتاج إليه. ولكن الأهم هو شـروط التعامل مع هذه الأسواق، إذ تبقى العائدات المحققة منها محدودة ما لم يكن أساسها الاستثمار في البشـر.[21]

وسوف يزداد تـأثير الولايـات المتحـدة الأمريكيـة في المؤسسـات الماليـة العالمية مثل صندوق النقد الـدولي والبنـك الـدولي ومنظمـة التجـارة العالميـة World Trade Organization – WTO،[22] حيـث تسـيطر الولايـات المتحـدة الأمريكية على قرار هذه المؤسسات نتيجة لإسهامها بنسبة كبـيرة في ميزانياتهـا من جانب، ووجود خبراء مـاليين أمـريكيين يعملـون في صـنع قراراتهـا مـن جانب آخر، فضلاً عن اعتماد الدولار الأمريكي عملة عالمية من جانب ثالث، وسوف يزيد دور هذه المؤسسات في الـدول الناميـة، كـما سـيتم القضـاء عـلى مركزية الدولة في الأنشطة الاقتصادية وإلغاء الاقتصـاد الموجـه والعمـل عـلى خصخصته وتحويله إلى اقتصاد حر، وإلغاء أي قيود على حرية التجـارة ورأس المال.[23] وسيعمل النظام العالمي الجديد على إنشاء آليات للطـوارئ للمحافظـة على تدفق الموارد وضمان الاسـتمرار المنـتظم لجهـود التنميـة العالميـة في وجـه الهزات الاقتصادية المفاجئة والأزمات غير المتوقعة.

وإذا كانت قمة باريس حول الأمن والتعاون، التي انعقدت في الفترة من 19 إلى 21 نوفمبر 1990 وشاركت فيها 34 دولة، قد تبنت إعلان ظهـور نظـام عالمي جديد يرسـخ الديمقراطيـة والحريـات الشخصـية والاقتصـادية وحـل الخلافات عن طريـق التفـاوض،[24] مـا يعنـي ضـــرورة التعـاون الاقتصـادي

المتبادل بين الدول لتعزيز العلاقات ونبذ الصراعات في ظل ممارسة ديمقراطية عالمية، فإن هذا الوضع سيتغير وفق رؤية الولايات المتحدة الأمريكية للنظام الاقتصادي الدولي، بمعنى أنها ستقبل بالاعتماد المتبادل وفق مصالحها الاقتصادية، والتمسك بالاقتصاد الليبرالي أساساً لهذا التبادل، ومن ثم قيام تجمعات إقليمية وعالمية اقتصادية تستجيب لمتطلبات الهيمنة في النظام العالمي الجديد، وسوف تغدو الصراعات التجارية والاقتصادية بديلاً للصراعات الأيديولوجية والعسكرية.

ومن جانب آخر نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تعمل خلال العقد المقبل على الحد من اعتمادها على النفط من المناطق التي تزداد فيها مخاطر عدم الاستقرار مثل منطقة الشرق الأوسط، ما يعني إمكانية حدوث تغير نسبي في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه هذه المناطق، ومن ثم تراجع تأثيرها في الأحداث والتطورات والنزاعات التي قد تحدث فيها، الأمر الذي يلقي بعبء مواجهتها والتعامل معها على دولها وشعوبها ومنظماتها المجتمعية.

3. المجال العسكري

ستحافظ القوة العسكرية الأمريكية على تفوقها على مستوى التوازن الاستراتيجي في النظام العالمي الجديد، والتمسك باستراتيجية عسكرية استباقية ضد مصادر التهديد الرئيسية، مع الميل نحو تشجيع إقامة التحالفات بين القوى المختلفة داخل هذا النظام لدعم الاستقرار والأمن الإقليميين، وفي الوقت نفسه سيكون للجيل الرابع من الحروب الأثر الكبير في هيكلية الجيوش في العالم وتغير عقائدها الدفاعية واستراتيجياتها العسكرية.[25]

قد يزداد انتشار التسلح النووي في العالم، ما سيزيد من مساحة عدم الاستقرار العالمي. وسوف تعمل الولايات المتحدة الأمريكية مع الصين على ضبط الأوضاع الآسيوية، وسيصعب تحقيق توازن استراتيجي على المستوى العالمي برغم تنامي القوة الآسيوية اقتصادياً وعسكرياً، وسعي روسيا إلى استعادة مكانتها كلاعب كوني وليس كقطب عالمي، وتزايد دور الأطراف الفاعلة الأقل من الدولة في تهديد السلم الدولي.

وفي سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيق التوازن بين تكريس هيمنتها العسكرية ومنع استنزاف قدراتها العسكرية من بشرية ومادية، فإنها ستركز على استراتيجية "صناعة العدو"، بحيث تتورط القوى المنافسة أو المعادية لها في حروب بالوكالة تؤدي فيها المؤسسات الأمريكية الدور الرئيسي في إبراز العدو المناسب لكل حرب من هذه الحروب، وقد يتوقف الدور الأمريكي العسكري عند حصر منطقة الحرب بالوكالة ومنع اتساعها خارج إطار الإرادة الأمريكية من جانب، وحماية الشعوب والمجتمعات الصديقة والمتحالفة معها من جانب آخر، ويتوقع أن ينقسم العالم إلى مناطق سلام ومناطق حروب، حيث تشمل المنطقة الأولى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وكندا واليابان، في مقابل الصين وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق ومعظم دول آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية.

4. مجال الثقافة والإعلام

نتيجة لتمسك القطب الأحادي في النظام العالمي الجديد، باستراتيجياته في المجالات كافة، يرجَّح أن يتعمق البعد الأيديولوجي في العلاقات بين

أقطاب هذا النظام، وسينعكس ذلك بطبيعة الحال على المجال الثقافي والتعليمي والإعلامي. ومن المتوقع كذلك تنامي دور الدين والنزعة القومية نتيجة التداخل المتزايد بين المجتمعات مقابل تراجع بعض الدول في القيام بوظائفها الاجتماعية - الاقتصادية.

قد يكون مصطلح "تغريب الثقافة"، بمعنى تشكيلها وصياغتها وفقاً للنسق الأمريكي أكثر تعبيراً عما سيحدث في المستقبل الثقافي للنظام العالمي الجديد من مصطلح "عولمة الثقافة"، حيث ستشهد السنوات المقبلة تغريباً ثقافياً ناتجاً عن الاهتمام الأمريكي بتكريس التبعية الثقافية كأحد الأبعاد المهمة في العلاقات داخل النظام العالمي الجديد، حيث تهيمن الثقافة الأمريكية وطراز الحياة الأمريكي على العالم من خلال الأفلام والمسلسلات والموسيقى والأغاني والغذاء واللبس، وجعل الثقافة العالمية في اتجاه واحد وصياغتها على نمط واحد بدلاً من إغنائها وإثرائها بأنماط الثقافات المختلفة.[26] ومن المؤكد أن هذا التوجه، الذي يمثل تهديداً للثقافات الوطنية، سيدفع دول العالم، ومنها بطبيعة الحال الدول النامية كافة، والدول العربية والإسلامية تحديداً، إلى البحث عن آليات ثقافية جديدة ومبتكرة للحفاظ على تراثها الثقافي وموروثها التاريخي وهويتها الوطنية ومواجهة عمليات عولمة الثقافة ونشر النموذج الأمريكي بهدف تكريس التبعية الثقافية.[27]

5. المجال التقني

سوف يتسارع انتشار التقنيات الجديدة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال، استغرق انتشار الكهرباء 46 عاماً، والهاتف 35 عاماً، والراديو

30 عاماً، والتلفزيون الملون 18 عاماً، والهاتف المحمول 13 عاماً، وشبكة الإنترنت 7 أعوام،[28] وهذا المثال يشير إلى تقلص الفترة الفاصلة بين ظهور المنتج التقني وانتشاره بمرور الزمن، الأمر الذي يعني تسارع إيقاع التغير التقني. غير أن ذلك لن يقابله تسارع بالقدر نفسه في قدرات التكيف مع المنتج الجديد وآثاره السياسية والاقتصادية والاجتماعية. لذلك سيكون على دول منظومة النظام العالمي الجديد إما الاستفادة من التقدم التقني لمصلحة مواطنيها ومجتمعاتها، وإما مواجهة اتساع الفجوة بين إدراك الدولة والشعب وما يترتب على التواصل العابر للحدود من تأثير في الاستقرار الداخلي.[29]

ويتوقع أن تظل الولايات المتحدة الأمريكية محافظة على تفوقها التقني، وتحقيق أعلى نسبة من الابتكارات، إضافة إلى تميز جامعاتها (تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية 83 جامعة ضمن أفضل 400 جامعة في العالم عام 2012، كما يوجد بها نحو 4140 جامعة)،[30] وكونها الأكثر عدداً في العلماء والخبراء في المجالات كافة، على مستوى النظام العالمي الجديد، ما سيدفعها إلى فرض سيطرتها على انتشار التقنية المتقدمة ومنع وصولها إلى الدول التي تقف على الطرف الآخر من المصالح الأمريكية، والتي لن تعترف بهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام العالمي الجديد.[31]

6. المجال الاجتماعي

سوف تزداد المخاطر المحيطة بالاستقرار العالمي نتيجة تعرض الأوضاع البشرية لمزيد من التدهور، وخاصة في الدول الأكثر فقراً في العالم بسبب الانفجار السكاني والهجرة من المناطق غير الحضرية إلى المدن والمناطق الحضرية، ما يؤدي إلى زيادة المحرومين ووجود مئات الملايين من العاطلين عن العمل من الشباب.

لذا، سوف يتزايد السخط بمعدلات عالية، وستزيد وسائل الاتصال الحديثة من حدة تمردهم على السلطة التقليدية، في الوقت نفسه الذي سيزيد فيه وعيهم واستياؤهم نتيجة عدم المساواة في العالم، فيصبحون قابلين للتطرف، ما يعرض دولهم ومجتمعاتهم لحالة من عدم الاستقرار وافتقاد الأمن المجتمعي.

آليات التأثير الاستراتيجي المحتملة للنظام العالمي الجديد

يرى روبرت دونالد كاغان Robert Donald Kagan أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أدّت دوراً رئيسياً في تشكيل نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية خلال الفترة 1945-1990،[32] وهو نظام اتسم بغياب الحروب بين القوى الدولية، ونمو الاقتصاد العالمي، وتضاعف عدد الديمقراطيات. ولا تزال الولايات المتحدة الأمريكية قادرة على الحفاظ على هذا النظام العالمي الجديد الذي تربعت على قمته منذ انهيار الاتحاد السوفيتي السابق وتفككه رسمياً في 25 ديسمبر 1991، فهي تمتلك من الآليات والقوى ما يساعدها على تحقيق ذلك.[33]

ومن خلال استقراء الآليات وأنماط القوة التي اعتمدت عليها الولايات المتحدة الأمريكية في تشكيل النظام العالمي الجديد الذي تريده، يمكن التوصل إلى أهم هذه الآليات والأنماط التي سيكون لها التأثير الاستراتيجي المحتمل في دول العالم، بما يضمن استمرار الهيمنة الأمريكية من ناحية، ويدعم التغيرات البنيوية المراد تحقيقها من ناحية أخرى؛ وهي كما يلي:

1. القوة الصلبة

وتعني قيام القطب الأحادي بإجبار الأطراف المعنية على تغيير مواقفها بالإكراه والتهديد، وذلك باستخدام وسيلة أو مجموعة من الوسائل المادية

الفعالة التي تدفع طرفاً معيناً إلى تحقيق الأهداف والغايات المطلوبة بشكل مباشر أو غير مباشر خلال مدى زمني وسياق محددين، وفي هذا الصدد يعتمد هذا القطب على القوة العسكرية، سواء باستعراض قدرات هذه القوة أو التهديد باستخدامها أو استخدامها الفعلي، وكذا على العقوبات الدبلوماسية والاقتصادية، والحصار وفرض العزلة الإقليمية والدولية. ومن أبرز أمثلة استخدام الولايات المتحدة الأمريكية للقوة الصلبة ما قامت به ضد أفغانستان والعراق وكوسوفا، وفي باكستان وليبيا.[34]

2. القوة الناعمة

وتعتمد عليها القوة العظمى للتأثير في الأطراف المعنية وجذبها إلى المسار الذي يخدم مصالحها باستخدام الموارد المالية والمعنوية مع تجنب الإرغام والتهديد، أي إنها قدرة القوة العظمى على تحقيق إرادتها بالإقناع وليس بالإكراه، والعمل على جعل الآخرين يتبنون ما تريد القوة العظمى تحقيقه.[35] ومن أهم وسائلها: المساعدات الإنسانية والتنموية، ووسائل الإعلام التقليدية والإلكترونية، والغزو الثقافي والأيديولوجي، وأساليب الاستمالة بتبني القيم نفسها، والسياحة، والمشاركة في حل الأزمات التي تواجه الطرف المعني، وفي الوقت نفسه قناعته بصدقية القوة العظمى، وكسب موقف الرأي العام الداخلي والخارجي.

وثمة دور رائد لمراكز الأبحاث والدراسات الاستراتيجية في العمل كقوة ناعمة، وفي هذا الإطار يمكن ذكر معاهد أمريكية مثل مؤسسة كارنيجي للسلام العالمي Carnegie Endowment for International Peace،[36] والعديد

من مراكز الدراسات المنتشــرة في قطـر ولبنـان، وكـذلك بعـض المؤسسـات المهتمة بالديمقراطية وحقوق الإنسـان، وكـذلك الدبلوماسـية العامـة مثـل: الدبلوماسية الثنائية والدبلوماسية المتعددة الأطراف.

وتوجد ثلاثة أبعاد للدبلوماسـية العامـة هـي: الاتصـالات اليوميـة؛ أي الرسائل الإعلامية لتوضيح السياسات المنشودة، والاتصال الاستراتيجي عن طريق الحملات السياسية المركزة، وبناء شبكة علاقات شخصية فاعلة مـع أي طرف أو أشخاص لهم علاقات آنية أو محتملة تتصـل بتحقيـق أهـداف القـوة العظمى، عبر المنح الدراسية والتبـادل الأكـاديمي والتـدريب والمـؤتمرات.[37] ويعد تعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع الاتحاد السوفيتي السـابق ودفعـه إلى التفكك من أبرز الشواهد على استخدام الولايات المتحدة الأمريكية للقـوة الناعمة،[38] كـما يشـار إلى الـدور الأمريكـي في دول الصـحوة العربيـة أيضـاً، للبرهنة على استخدام القوة الناعمـة الأمريكيـة في السـنوات الأخـيرة لتغيـير الواقع السياسـي في هذه الدول، وصـولاً إلى دعـم السـيطرة الأمريكيـة عـلى النظام العالمي الجديد.

3. القوة الذكية

هي قيام القوة العظمى بـالمزج بـين مصـادر القـوتين الناعمـة والصـلبة وأدواتها معاً، لتحقيق المصالح المنشودة، حيث إن أيّاً منهما لن تكون فعالـة في غياب الأخرى.[39] ولذلك، فإن القوة الناعمة لا تستطيع وحدها تحقيق الهـدف المنشود في النظام العالمي الجديد، ما يدفع إلى التهديد باستخدام القـوة الصـلبة أو استخدامها فعليـاً بصـورة محـدودة.[40] ويـرى بعـض الخـبراء أن الولايـات

المتحدة الأمريكية في حاجة إلى القوة الذكية لمواجهة التحديات التي تواجهها في المستقبل، ومن أهمها إعادة تقوية التحالفات والشراكات التي تجعل الإدارة الأمريكية قادرة على مواجهة الأخطار المتعددة،[41] وتفعيل الدبلوماسية الشعبية، وتعزيز التنمية على المستوى العالمي، ودعم اتفاقيات التجارة الحرة الأمريكية، والتفاعل مع قضايا التغيرات المناخية، وتأمين مصادر الطاقة بالاستثمار في التقنية.[42] ومن أبرز أمثلة استخدام الولايات المتحدة الأمريكية للقوة الذكية: تعاملها مع الإرهاب العالمي، والملف الإيراني، ودعم الاحتجاجات الشعبية في كل من مصر وتونس بشكل غير مباشر.[43]

4. المؤسسات والهيئات الدولية

تلعب المؤسسات والهيئات الدولية دوراً حيوياً لتكريس هيمنة القوة العظمى على النظام العالمي الجديد، وذلك من خلال الاعتماد على مجلس الأمن الدولي والمنظمات المالية العالمية، حيث تستطيع هذه المؤسسات والهيئات الضغط على الدول للانصياع لإرادة هذا النظام ومن ثم القوة العظمى المهيمنة عليه. ولذلك، فإن قرارات مجلس الأمن الدولي تستطيع إضفاء الشرعية على استخدام القوة العظمى للقوة الصلبة لتحقيق مصالحها، وكذلك السماح بتشكيل تحالفات دولية عسكرية داخل النظام العالمي الجديد لفرض إرادة المجتمع الدولي ضد أي طرف، وكذا إصدار قرارات لرفع الشرعية عن أي طرف فاشل أو مارق داخل هذا النظام، الأمر الذي يخضع الطرف المقصود لعزلة دولية ويمنع حصوله على أي أسلحة أو مواد استراتيجية.

أما المنظمات المالية العالمية فتملك القدرة على منح قروض ومساعدات لدعم الدول المتعثرة اقتصادياً أو الامتناع عن ذلك، ما يعني وقوع هذه الدول

تحت القيود والمحددات التي ستفرضها هذه المنظمات التي تمتلك القدرة على التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول، وتطويعها وفق إرادة القوة العظمى التي تسيطر بشكل غير مباشر على دور هذه المنظمات والمؤسسات العالمية.[44]

5. وسائل الإعلام

ثمة دور مؤثر وفاعل لوسائل الإعلام بأنواعها: المرئية والمسموعة والمقروءة، والتقليدية والجديدة، والمحلية والعابرة للحدود، حيث توظفها القوة العظمى المهيمنة على النظام العالمي الجديد بفاعلية، وذلك بهدف التأثير في الرأي العام العالمي أو المحلي، ليتحول إلى وسيلة للضغط على الدول والحكومات لتغيير مواقفها، كما تعمل القوة العظمى على توظيف هذه الوسائل بغرض التأثير السلبي في الصورة الخارجية للدول والحكومات،[45] ما قد يدفع المجتمع المدني العالمي إلى اتخاذ مواقف معادية لهذه الدول أو الحكومات بشكل يرغمها على الانصياع لإرادة النظام العالمي الجديد. وقد كان لوسائل الإعلام الدور الرئيسي في نجاح منظمات المجتمع المدني في حشد معارضين من مختلف أرجاء العالم للوقوف ضد العولمة والحرب في العراق وأفغانستان، كما تعمل هذه المنظمات أيضاً على إبراز تعامل الدول غير الديمقراطية مع الاحتجاجات السلمية، ما أسهم في كسب تعاطف المجتمع الدولي مع بعض الأحداث الداخلية، وهو ما حدث في حالات مثل مقتل الشاب المصري خالد محمد سعيد على يد عناصر تابعة للأمن، وانتحار طارق الطيب البوعزيزي في تونس بعد تعرضه للإهانة على يد واحدة من أفراد الأمن التونسي.[46]

وقد أسهمت ضغوط وسائل الإعلام العالمية في إقناع القوة المهيمنة على النظام العالمي الجديد بتشكيل تحالف عسكري دولي للتدخل في كوسوفا عام

1999،[47] وحشد التعاطف عالمياً مع المآسي التي تتعرض لها بعض الدول الإفريقية من فقر ومجاعات وتصحر وجفاف. لذلك سيكون للإعلام العابر للحدود الدور الرئيسي في التعجيل بعملية التغيير والتطوير في النظام العالمي الجديد من خلال نجاحه في حشد الجماهير والشعوب تجاه القضايا المشتركة.

كذلك استطاع الإعلام بوسائله المتعددة تخطي حدود المكان والزمان، وتغيرت طبيعة عمله من الاعتماد على المراسلين الرسميين إلى النقل المرئي والمسموع بالاستفادة من تقنيات الإعلام الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي، ونقل الأحداث من مكانها بواسطة مراسلين متطوعين أو أفراد عاديين دفعتهم الظروف إلى أن يكونوا في موقع الحدث،[48] ومن ثم أصبح لهم الدور المؤثر والفعال في مكافحة الجرائم وتعزيز الأمن الوقائي في النظام العالمي الجديد. وقد باتت الدول وحكوماتها تسارع إلى الاستجابة لمطالبات تسليم المجرمين نتيجة تحريك المجتمع العالمي في اتجاه الضغط على هذه الحكومات.

6. شبكة الإنترنت

بات واضحاً الدور الكبير الذي تقوم به شبكة الإنترنت في تحقيق التواصل بين عناصر النظام العالمي الجديد ومكوناته المتعددة، كما تعمل في الوقت نفسه بوصفها "نظاماً عالمياً افتراضياً"،[49] بما تشكله من قيم مشتركة وتعريف بحقوق المواطنة وحشد لجهود التغيير والإصلاح، واستنباط الحلول الجماهيرية للمشكلات العالمية، فهي القطب الأحادي المسيطر على هذا النظام العالمي الافتراضي الذي صنعته، ويغطي الكون بأسره، وهي

التي تضع أساليب التواصل والتعاون بين عناصر هذا النظام ووحداته، وتمتلك القوى التعليمية والثقافية والمعلوماتية والمعرفية والاقتصادية والأمنية التي تمكنها من إدارة النظام وفق مصالحها الاستراتيجية، ويجري داخلها كل أنماط العلاقات الدولية من تنافس وتعاون وصراع ووفاق، كما تمتلك القدرة على التدخل لمعاقبة من يتجاوز الحدود التي وضعتها، وتسمح بنقل الأخبار والأحداث والبيانات والمعلومات والمعارف المقروءة والمرئية والمسموعة وتداولها بين مليارات من البشر عن طريق البث الفضائي، وتضمن وصول المطالب والآراء والمواقف والمظالم إلى أكبر عدد منهم، ما يشكل رأياً عاماً عالمياً (مع أو ضد) قد يدفع القوى الكبرى في النظام العالمي الجديد إلى اتخاذ الموقف المطلوب.[50]

إن الدور الذي تقوم به شبكة الإنترنت كنظام عالمي افتراضي يؤثر بصورة مباشرة في المصالح الحيوية والأهداف الاستراتيجية للدول والحكومات داخل النظام العالمي الجديد، في ظل الانكشاف الاستراتيجي الإخباري والمعرفي لهذه الدول والحكومات أمام الرأي العام المحلي والعالمي، وخاصة أن هذه الشبكة تعمل بوصفها إحدى آليات القطب المهيمن على النظام العالمي الجديد، وهو الولايات المتحدة الأمريكية، لتحقيق مصالحه وأهدافه.

7. إقامة تكتلات وتحالفات جديدة

في ظل اتساع نطاق الاعتماد المتبادل والشراكة الاستراتيجية بين وحدات النظام العالمي الجديد، فإن إحدى آليات عمل هذا النظام هي اتساع نطاق

التحالفات والتكتلات في المجالات المختلفة الأمنية والدفاعية والاقتصادية.[51] وتعد سياسة التحالف إحدى أدوات السياسة الخارجية التي تهدف إلى تحقيق مصالح الأمن القومي. ولأن الحلف نتاج لعلاقة تعاقدية، فإنه ملزِم لكل أعضائه بتنفيذ ما يتم الاتفاق عليه، وهو يمثل فرصة وقيداً في آنٍ واحد لحرية الحركة الاستراتيجية لأعضائه. ولذلك، فإن الولايات المتحدة الأمريكية ستعمل على توسيع حلف شمال الأطلسي NATO Pact ليعمل بوصفه إحدى آلياتها لفرض الاستقرار والأمن في النظام العالمي الجديد.[52]

وقد أكد نائب وزير الدفاع الأمريكي الأسبق، جوردون ريتشارد إنجلاند Gordon Richard England، (2004-2008)، أمام مجموعة من مخططي الاستراتيجية العسكريين والدبلوماسيين والأكاديميين المشاركين في مؤتمر عقد في واشنطن في 16-17 مارس 2006 برعاية جامعة الدفاع القومي الأمريكية،[53] أن عقد الشراكات الدولية والمحافظة عليها عنصر أساسي في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية العسكرية، وأنه لا يمكن تحقيق النصر في الحرب على الإرهاب إلا إذا عملت الولايات المتحدة الأمريكية ضمن شراكة مع الأصدقاء والحلفاء.[54] ففي النظام العالمي الجديد يتم الاعتماد على الأحلاف، سواء لدعم مواقف القطب الأحادي أو الوقوف ضده، وخاصة في ظل صعوبة امتلاك أيٍّ من وحدات النظام العالمي الجديد للقوى والقدرات التي تحقق بها التوازن الاستراتيجي في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية من جانب، وعدم قدرة هذه الوحدات منفردة على فرض مصالحها في النظام العالمي الجديد من جانب آخر.

8. الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف

تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية على هذه الآلية لفرض وجودها العسكري في منطقة معينة أو لتحقيق مصالح اقتصادية خاصة تجاه أطراف دولية عدة،[55] ومن أهم الأمثلة على ذلك عقد الإدارة الأمريكية اتفاقات ثنائية مع أكثر من 79 دولة لمنعها من تطبيق قانون المحكمة الجنائية الدولية على مواطنيها من مدنيين وعسكريين أمريكيين،[56] وكذلك اتفاقياتها الاقتصادية الخاصة المتعددة الأطراف مع كل من اليابان وتايلاند وهونج كونج للحصول على مزايا اقتصادية خارج نطاق منظمة التجارة العالمية، وكذلك اتفاقيات إنشاء المناطق الحرة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والاتفاقيات الثنائية للاستثمار الأجنبي.[57]

9. الدبلوماسية الموازية والحرب بالوكالة

في ظل التعقيد المستمر في بيئة النظام العالمي الجديد، برزت "الدبلوماسية بالوكالة" أو الدبلوماسية الموازية[58] لتأخذ دورها كآلية يعتمدها القطب الأحادي للحفاظ على تماسك هذا النظام، حيث يتم التنسيق مع إحدى القوى الكبرى داخل النظام العالمي الجديد لتقوم بدور دبلوماسي يكون بديلاً للدبلوماسية المباشرة للقطب الأحادي بهدف التعرف على الفرص والقيود للحركة الاستراتيجية المتاحة لهذا القطب لتحقيق مصالحه وأهدافه، وكذلك تهيئة البيئة الدولية أمام نجاح دبلوماسيته أو استخدامه أدواته الأخرى ليضمن تحقيق إرادته. ومن أهم الأمثلة على ذلك قيام الولايات المتحدة الأمريكية بالتنسيق مع الاتحاد

الأوروبي للتمهيد للدبلوماسية الأمريكية للتعامل مع الأوضاع المضطربة في مصر وسوريا في ظل الاحتجاجات والتظاهرات الحاشدة التي جرت خلال الفترة من يناير 2011 حتى الآن، حتى لا تؤثر في مصالحها الاستراتيجية من دون أن يكون الدور الأمريكي واضحاً للعيان، وكذلك الدور الذي قامت به تركيا لاستمالة إيران لتعود إلى المفاوضات حول برنامجها النووي مع القوى الخمس الكبرى وألمانيا. أما بالنسبة إلى الحرب بالوكالة، فإن القطب الأحادي قد لجأ إلى هذه النوعية من الحروب بعد أن تعرض لاستنزاف قدراته العسكرية والمادية في أفغانستان والعراق، حيث قام حلف شمال الأطلسي بالعمليات الرئيسية في ليبيا، وكذلك في الحرب الدائرة على الأرض السورية التي يتم من خلالها إضعاف سوريا عسكرياً واقتصادياً ومادياً، وتدمير بنيتها التحتية بالكامل، واستنزاف قدرات كل من إيران وحزب الله اللبناني والقاعدة والإخوان المسلمين في الصراع الدائر داخل سوريا، من دون أن تتكلف الولايات المتحدة الأمريكية أي خسائر مادية أو بشرية أو تتأثر صورتها في المنطقة.[59]

وهذا الأمر سيكون نمط عمل القطب الأحادي في الفترة المقبلة، الأمر الذي سيحقق إرادة هذا القطب من دون أن يتحمل أي أعباء، أو يتعرض لانتقادات الرأي العام الداخلي والعالمي.

10. دبلوماسية المؤتمرات

لقد أصبحت دبلوماسية المؤتمرات من أهم آليات عمل النظام العالمي الجديد، فقد تراجع دور الدبلوماسيين لحساب المؤتمرات التي تنعقد لمعالجة

الأزمات والمشكلات في النظام العالمي الجديد، وإذا كانت الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني قد استطاعت عقد كثير من المؤتمرات الدولية لبناء رأي عام عالمي يستطيع التأثير في مواقف الدول وتوجهات الحكومات للانصياع لإرادة المجتمع الدولي،[60] فإن المستقبل سيدفع القطب الأحادي إلى التوسع في الاعتماد على دبلوماسية المؤتمرات لتحقيق أهدافه ومصالحه في النظام العالمي الجديد، وسوف تتنوع هذه المؤتمرات العالمية ما بين أمنية ودفاعية واقتصادية وسياسية للتوصل إلى حلول مناسبة تضمن الحفاظ على الهيمنة الأمريكية على النظام. وربما يصاحب ذلك ظهور تجمعات دولية جديدة داخل النظام الدولي ذات أهداف إقليمية وعالمية للوقوف ضد هيمنة القطب الأحادي أو تعزيز جهوده ومواقفه من القضايا ذات الاهتمام العالمي المشترك. ومن المتوقع أن يزداد دور المنظمات والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة في دعم دبلوماسية المؤتمرات والندوات للتمهيد لإصدار مواثيق وقرارات لتشكيل النظام العالمي الجديد وفق رؤية القطب المسيطر عليه.[61] لذا، سوف يقل هامش المناورة أمام معظم دول النظام العالمي الجديد ووحداته نتيجة لاتساع المشاركات في هذه المؤتمرات التي تكون الكلمة الفصل فيها للقوى المسيطرة على النظام، ما يفرض على مثل هذه الدول والوحدات الاستعداد للتعامل مع دبلوماسية المؤتمرات، واختيار أفضل الأساليب لتحقيق أكبر قدر من المكاسب والحد من الخسائر، مع الأخذ في الاعتبار الدور المهم لمنظمات المجتمع المدني المحلي والعالمي في هذه النوعية من الدبلوماسية العامة.

11. التدخل العسكري المباشر وغير المباشر

برغم الحديث عن تراجع تأثير القوة في العلاقات داخل النظام العالمي الجديد، فإن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تستمر في استخدام هذه الآلية لمواجهة أي مخاطر أو تهديدات لمصالحها الاستراتيجية على الأقل خلال السنوات الخمس والعشرين المقبلة، من دون الالتزام بثوابت القانون الدولي والمواثيق والأعراف الدولية، بل ستقوم بتشكيل تجمعات دولية لها صبغة عسكرية لتحقيق مصالحها الآنية.

الانعكاسات العالمية للتأثيرات الاستراتيجية

من خلال التعرف على التغيرات البنيوية المتوقعة للنظام العالمي الجديد وآثارها المختلفة على دول العالم، والوقوف على الآليات التي يتوقع استخدامها في النظام العالمي الجديد للحفاظ على استقراره واستمراره، فإن هناك آثاراً استراتيجية كثيرة يتوقع مستقبلاً أن تطرأ على عناصر النظام العالمي الجديد ووحداته نتيجة هذه التغيرات البنيوية وآليات تنفيذها، ومن أهم هذه الآثار المتوقعة:[62]

1. الأمم المتحدة

ستشهد هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها ومؤسساتها الدولية كثيراً من التراجع في دورها الأساسي لإقرار السلام العادل في العالم، لحساب القطب المهيمن الذي يسعى إلى إضفاء الشرعية على سلوكه داخل النظام العالمي الجديد، والاستفادة من أدوات الأمم المتحدة وآلياتها ومنظماتها لتحقيق مصالحه وتكريس هيمنته، وإن كان سيدعو إلى إصلاحات جذرية في أسلوب صنع

القرار واتخاذه على المستوى الأممي والمنظمات الدولية، بما يزيد من تأثيره عن طريق دعم جهود بعض الدول الحليفة لتولي مسؤوليات مهمة داخل الأمم المتحدة ومنظماتها، وخاصة مجلس الأمن الدولي، بزيادة عدد الدول الدائمة العضوية، التي سيكون ولاؤها للقطب المهيمن على النظام العالمي الجديد.[63]

2. الاتحاد الأوروبي

بالرغم مما يواجهه الاتحاد الأوروبي في الوقت الراهن من أزمات مالية واقتصادية تواجه العديد من الدول الأعضاء، ولاسيما اليونان والبرتغال وإيطاليا وإسبانيا، وصعوبة قيام بعض هذه الدول بإيجاد حلول ناجعة لهذه الأزمات، ما يثير أسئلة حول احتمالات استمرارها داخل الاتحاد الأوروبي، فإن القوى الرئيسية المسيطرة على هذا الاتحاد مثل ألمانيا وفرنسا وبريطانيا، تتحرك في فلك الولايات المتحدة الأمريكية، نظراً إلى روابطها الدبلوماسية والاقتصادية وصعوبة دفاعها عن مصالحها بصورة مستقلة. وستعمل الولايات المتحدة الأمريكية على الحفاظ على زخم الوحدة الأوروبية،[64] وكذلك توسيع حلف شمال الأطلسي NATO Pact ليصبح إحدى أذرع القوة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي،[65] بعد أن قامت معظم دول الاتحاد بخفض ميزانياتها الدفاعية وتقليص مشترياتها العسكرية، مع الأخذ في الاعتبار أن هناك اتجاهات قومية في أوروبا قد تصاعدت نتيجة لزيادة نسب البطالة في أكثر الدول الأوروبية نجاحاً، ما ولد مشاعر الكراهية للأجانب المهاجرين. وربما يدفع ذلك بالسياستين الفرنسية والألمانية نحو التطرف السياسي والانكفاء الوطني على الذات، الأمر الذي قد يؤثر في جهود القطب الأوحد للحفاظ على وحدة أوروبا داخل النظام العالمي الجديد.[66]

الجدول (6-2)

ميزانيات الدفاع لدول الاتحاد الأوروبي عام 2011[67]

الدولة	تاريخ الانضمام	ميزانية الدفاع (مليار دولار)
النمسا	1995	2.08
بلجيكا	1952	2.82
بلغاريا	2007	1.01
كرواتيا	2013	0.935
قبرص	2004	0.512
التشيك	2004	2.52
الدنمارك	1973	4.91
إستونيا	2004	0.393
فنلندا	1995	3.43
فرنسا	1952	58.8
ألمانيا	1952	44.2
اليونان	1981	6.83
المجر	2004	1.01
أيرلندا	1973	1.31
إيطاليا	1952	21.0
لاتفيا	2004	0.292
ليتوانيا	2004	0.425
لكسمبرج	1952	0.281
مالطا	2004	0.60
هولندا	1952	11.7
بولندا	2004	9.43
البرتغال	1986	2.83
رومانيا	2007	2.67
سلوفاكيا	2004	1.07
سلوفانيا	2004	0.578
إسبانيا	1986	15.3
السويد	1995	6.21
المملكة المتحدة	1973	63.7

3. أمريكا الجنوبية

ستتعرض معظم دول أمريكا الجنوبية لضغوط هائلة من النظام العالمي الجديد لتقوم بالإصلاح السياسي ومراعاة حقوق الإنسان والتنمية والعدالة الاجتماعية، ما سيؤدي إلى رفع مستوى المعيشة وزيادة دخل الفرد، وفي الوقت نفسه إلى تعزيز جهود محاربة الجريمة المنظمة والاتجار في المخدرات والاتجار بالبشر، والحد من الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية.[68]

4. روسيا

تحاول روسيا أن تصبح لاعباً كونياً لصعوبة أن تعود قطباً رئيسياً في النظام العالمي الجديد، لذلك فهي تحاول إعادة بناء قدراتها العسكرية والاقتصادية، برغم العقبات الكثيرة التي تواجه تحقيق الإصلاحات القانونية والتشريعات والحاجة إلى تحديث الاقتصاد، وأن تكون طرفاً سياسياً فاعلاً ومؤثراً في بعض الأزمات الإقليمية، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل من خلال الاتحاد الأوروبي وجناحه العسكري حلف شمال الأطلسي NATO Pact، وكذلك من خلال الجهود الأمريكية غير المباشرة على الحد من النفوذ العالمي لروسيا، وتشكيل سياق جغرافي مناسب يستطيع احتواء روسيا في سياق تعاوني أكبر مع أوروبا، وذلك للحفاظ على انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة على النظام العالمي الجديد.

5. الصين

من الواضح أن الصين تعد قطباً اقتصادياً عالمياً، إلا أنها قد لا تمتلك القدرة على القيام بالدور نفسه على مستوى السياسة الخارجية الصينية في العالم، لذلك لن تستطيع منافسة القطب الأحادي في مكانته ودوره السياسي والاقتصادي والثقافي والتقني والتعليمي في النظام العالمي الجديد؛ نظراً إلى افتقادها القدرات العسكرية التي تستطيع من خلالها مواكبة الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية، كما أنه ليس لديها القوة الناعمة للتأثير في النظام العالمي الجديد ثقافياً وسياسياً مثلها، ولاسيما في ظل صعوبة التعامل العالمي مع اللغة الصينية من ناحية أخرى، فضلاً عن أن الهوية الكونية للصين تتمثل في الثروة، فهي تسعى إلى بناء ثروتها والحصول على أكبر قدر من المكاسب والأرباح، ومن ثم فهي ترى أن الثروة سوف تتم ترجمتها مباشرة إلى القوة.[69] ولكن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تحاول إحداث نوع من التكيف مع الصين للتوصل إلى حل في المستقبل حول تايوان، مع مراعاة أن الصين قد تهدد الاستقرار في النظام العالمي الجديد نتيجة لاستمرار صراعاتها مع اليابان بشأن الحدود البحرية والجزر،[70] ما قد يؤدي إلى انهيار قاعدة القوة الجيوسياسية العالمية، لذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على إشراك الصين في حوار استراتيجي تشارك فيه اليابان، وتبديد أي شكوك حول التزامها بالحفاظ على وحدة الصين، والتعامل مع الصين من منظور أبعد من مجرد التنافس الاقتصادي والأيديولوجي وإدماجها في لعبة السياسة العالمية.[71]

وإذا كانت الحروب الاستراتيجية الكبرى مستبعدة نسبياً في ظل الشواهد الراهنة بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، فإنها قد تحدث، ربما في غضون عقدين أو أكثر، بين الصين وروسيا بسبب التنافس والنزاعات الإقليمية أو بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية على خلفية التمدد الاستراتيجي الصيني عالمياً ورغبة الولايات المتحدة الأمريكية في تحجيم الدور الصيني للحفاظ على مكانتها كقطب مهيمن على النظام العالمي الجديد.[72]

6. اليابان

على الرغم من أن اليابان يمكن أن تتحول إلى قوة عسكرية فور أن تسمح لها الظروف بذلك، مع ملاحظة أن قدرتها الاقتصادية قد تراجعت مقابل الصعود الصيني، فإنها تظل حليفاً رئيسياً للولايات المتحدة الأمريكية، وتعترف بهيمنة الأخيرة على النظام العالمي الجديد، غير أن هذا لن يمنع اليابان من الحفاظ على تقدمها التقني عالمياً، مقارنة بالقوى الكبرى الأخرى في النظام العالمي الجديد. ومن خلال علاقة سياسية وثيقة مع اليابان، يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تعمل بصورة آمنة على التكيف مع الطموحات الإقليمية الصينية، في الوقت نفسه الذي تعارض فيه السلوكيات العسكرية الصينية.[73]

7. الهند

ينظر النظام العالمي الجديد إلى الهند على أنها لاعب سلبي نسبياً، إقليمياً وعالمياً، برغم ما تتمتع به من طاقة بشرية ونظام ديمقراطي وقدرة اقتصادية

وتقنية صاعدة. ولذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية ترى أن الوقت قد حان لإشراك الهند تدريجياً في مناقشة مستقبل الاستقرار في المنطقة ومستقبل آسيا الوسطى، ويفرض ذلك دعم العلاقات الدفاعية الثنائية الأمريكية – الهندية وتوثيقها، والعمل على وضع حل نهائي ومستدام للمشكلات والأزمات التاريخية بين الهند وباكستان.[74] كما تحتاج الهند إلى إصلاح اقتصادها برغم عدم وجود حلول مطروحة لذلك، كما أنها تواجه قيوداً سياسية. ومن المهم أن يكون هناك دور رئيسي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في دعم الحوار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية والهند، التي يُتوقع أن يكون لها دور في الحفاظ على استقرار منطقة الخليج العربي.[75]

8. منطقة أوراسيا

لقد حان الوقت لأن تضع الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية متكاملة قابلة للتنفيذ وبعيدة المدى لكل أوراسيا، وينبع ذلك من تفاعلين جوهريين: أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت القطب الأحادي في النظام العالمي الجديد وأوراسيا هي الساحة المركزية للعالم.[76] وعلى المدى القصير ستعمل الولايات المتحدة الأمريكية على ترسيخ الديمقراطية واستمرار التعددية السياسية الجغرافية السائدة على خريطة أوراسيا، وعلى المدى المتوسط فإنها ستركز على تحقيق وفاق استراتيجي يسمح بتشكيل نظام أمني لكل أوراسيا يتسم بمزيد من التعاون والتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية ليتحول في المستقبل إلى تكوين شركاء استراتيجيين

حقيقيين في مناطق رئيسية في منطقة أوراسيا، لتكريس الزعامة الأمريكية للنظام العالمي الجديد، ومن ثم تعمل الإدارة الأمريكية على التأكد من عدم اكتساب أي دولة أو مجموعة من الدول القدرة على طرد الولايات المتحدة الأمريكية من أوراسيا أو حتى التقليل بصورة كبيرة من دورها الحاسم المهيمن في المنطقة.[77] وقد تنجح الولايات المتحدة الأمريكية في الاستفادة من دبلوماسية المؤتمرات وآلية بناء التجمعات في جمع كل من الاتحاد الأوروبي والصين وروسيا واليابان والهند والبرازيل للعمل معها في إطار النظام العالمي الجديد الذي تسيطر عليه، في ظل قناعة الولايات المتحدة الأمريكية بأن أمنها القومي أصبح مرتبطاً بالوضع الأمني للنظام العالمي الجديد.[78]

9. منطقة الشرق الأوسط

إن النظرة الأمريكية إلى منطقة الشرق الأوسط كجزء من النظام العالمي الجديد ذات أربعة أبعاد رئيسية تشمل: الأمن المطلق لإسرائيل، والتنمية السياسية، والإسلام السياسي، وأمن الطاقة،[79] ولذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية ستعمل على الاعتماد على بعض القوى الإقليمية للتعامل مع هذه الأبعاد الرئيسية، وخاصة إسرائيل وتركيا والسعودية والإمارات وقطر، وهي الدول التي تستطيع تطوير اقتصادها واللحاق بموجة العولمة.[80] ولكن يظل موقف إيران من تكريس قدراتها لزعزعة الاستقرار الإقليمي والدولي في حاجة إلى جهود النظام العالمي

الجديد لإشراك إيران في منظومة أمنية إقليمية، والحد من طموحاتها النووية العسكرية وسعيها إلى الاعتراف بها كقوة إقليمية كبرى. كما أن هناك أسئلة أخرى تبحث عن ردود، من مثل: هل تستطيع المملكة العربية السعودية وباقي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مواجهة التحديات الاستراتيجية التي تفرزها التغيرات والتحولات الإقليمية المتواصلة، ومنها تغيير أنظمة الحكم في بعض الدول العربية وما رافق ذلك من إعادة ترتيب للسياسات الخارجية وأنماط التحالفات الإقليمية، والصيغ الجديدة المتوقعة لمعادلات الأمن الإقليمي في ضوء التوصل إلى اتفاق بين القوى الكبرى وطهران حول البرنامج النووي الإيراني؟[81] فضلاً عن الأسئلة المثارة حول مستقبل جماعة الإخوان المسلمين وتيارات الإسلام السياسي الأخرى في المنطقة؟ وهل سيؤدي استمرار الولايات المتحدة الأمريكية في دعم الدور السعودي الخاص بمساندة السُّنة في لبنان والعراق وسوريا، إلى الحد من مساعي إيران لتوسيع نفوذها الإقليمي من البوابة المذهبية؟

10. إفريقيا

ستكون إفريقيا صاحبة النسبة العليا في تزايد عدد السكان وأكبر نسبة من الشباب، إلى جانب زيادة الطلب على الماء (40٪) والغذاء (45٪) والطاقة (53٪)، ثم اتساع مساحة الجفاف،[82] إلا أنها تظل مسرح التنافس والصراع بين القوى الكبرى. ولم تكن الإدارة الأمريكية بعيدة عن هذا التنافس، لذلك

شكلت القيادة العسكرية الأمريكية لإفريقيا (أفريكوم USAFRICOM)، لمنح الولايات المتحدة الأمريكية مزيداً من الفاعلية والمرونة في التعامل مع الأزمات المحتملة في إفريقيا من جانب، ومراقبة أنشطة القوى الدولية الكبرى المتنافسة هناك من جانب آخر،[83] وخاصة النشاط الصيني التوسعي في إفريقيا، وكذلك الأنشطة الفرنسية والروسية في القارة.

خلاصة

يتوقع هذا الفصل، أن تكون القطبية الأحادية-الأمريكية هي الحاكمة للنظام العالمي الجديد طوال نحو خمسة عقود مقبلة. وعلى الرغم من أن بعض القوى الكبرى؛ مثل الصين وروسيا واليابان والهند والبرازيل، يمكن أن تزاحم الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجياً، فإن ذلك لن يؤثر في الهيمنة الأمريكية على مفاصل النظام العالمي الجديد.

هذه الأحادية القطبية لها تأثيرها في هذا النظام من أكثر من ناحية. فعلى المستوى السياسي سوف ينقسم العالم إلى قسمين: الأول، سيكون حليفاً أو تابعاً للولايات المتحدة الأمريكية؛ ومن ثم يحصل على دعمها. والثاني، سيكون معادياً لها؛ ومن ثم يظل معرضاً لعقوباتها، كما ستواصل الولايات المتحدة الأمريكية توجهها الخاص بدعم قيم الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان في العالم، وهذا بلاشك سوف يؤثر في سياسات الأمم المتحدة ودورها ومنظماتها المختلفة. وعلى المستوى الاقتصادي سوف يشهد العالم تعزيزاً للتكتلات الاقتصادية وتنامياً للدور السياسي لصناديق

الثروة السيادية، والأرجح أن يزداد تـأثير الولايـات المتحـدة الأمريكيـة في المؤسسات المالية الدولية، كما ستعمل واشنطن خلال العقد المقبل على الحد من اعتمادها على النفط من المناطق التي تزداد فيهـا مخـاطر عـدم الاسـتقرار مثل منطقة الشـرق الأوسط والخليج العربي، وهذا سيؤثر بطبيعـة الحـال في أولوية هذه المنطقة ضمن حسـابات السياسـة الخارجيـة الأمريكيـة. وعـلى المستوى العسـكري سـتحافظ الولايـات المتحـدة الأمريكيـة عـلى تفوقهـا العالمي وقد يزداد انتشـار التسـلح النـووي في العـالم، كـما يمكـن أن تتسـع "الحروب بالوكالة" وحروب الجيل الرابع وغـير ذلـك مـن آليـات تحقيـق الأهداف والمصالح الكونيـة الأمريكيـة، تـأثراً بسـعي واشـنطن إلى تحقيـق التوازن بين استمرار هيمنتها على النظام العالمي الجديـد مـن ناحيـة، ومنـع اسـتنزاف قـدراتها العسـكرية مـن ناحيـة ثانيـة. وعـلى المسـتوى الثقـافي والإعلامي يرجح أن يزداد البعد الأيديولوجي في العلاقـات الدوليـة، كـما ستعمل الولايات المتحدة الأمريكية على تغريب الثقافات المختلفة لتكريس مفهوم التبعية الثقافيـة كأحـد الأبعـاد المهمـة في العلاقـات داخـل النظـام العالمي الجديد. وعـلى المسـتوى التقنـي، سـوف يتسـارع انتشـار التقنيـات الجديدة بوتيرة كبيرة، ويتوقع أن تظل الولايات المتحدة الأمريكيـة محافظـة على تفوقها التقني وتحقيق أعلى نسبة من الابتكـارات لضـمان ذلـك. وعـلى المستوى الاجتماعي، سوف تزداد المخاطر المحيطة بالاستقرار العالمي بسبب الانفجار السكاني وهجرة العمالة والبطالـة والفقـر وانتشـار الأوبئـة وغـير ذلك من الأخطار.

وفي إطار النظام العالمي الجديد الـذي يتسـم بالأحاديـة القطبيـة، فـإن الولايـات المتحـدة الأمريكيـة تعتمـد عـلى العديـد مـن الآليـات لإحكـام سيطرتها على النظام وتأثيرها فيه، أهمها القوة الذكية التـي تمـزج بـين القـوة الصـلبة والقـوة الناعمـة، فضـلاً عـن توظيـف دور المؤسسـات والهيئـات الدولية وخاصة مجلس الأمن الدولي، إضـافة إلى وسـائل الإعـلام وشـبكة الإنترنت وإقامة تكتلات وتحالفات جديـدة ودبلوماسـية موازيـة والحـرب بالوكالة والاتفاقيات الثنائيـة والمتعـددة الأطـراف ودبلوماسـية المـؤتمرات والتدخل العسكري المباشـر وغير المباشـر.

أما بالنسبة إلى الآثار الاستراتيجية للتغيرات البنيوية المتوقعـة للنظـام العالمي الجديد، فإنها تمتد إلى مجالات مختلفة؛ حيث ستشـهد الأمـم المتحـدة كثيراً من التراجع لحساب القطب المهيمن، وسيظل الاتحـاد الأوروبي يـدور في الفلك الأمريكي، وستتعرض معظم دول أمريكا اللاتينية لضـغوط مـن أجل الإصلاح السياسـي، وستعمل روسيا على لعـب دور مـؤثر في النظـام العالمي الجديد، مـا سـيدعو الولايـات المتحـدة الأمريكيـة إلى العمـل عـلى احتوائها، ومن المتوقع أن تصبح الصين قوة عالمية ذات طـابع اقتصـادي في غضون خمسة عقود، من دون قدرة فاعلـة عـلى منافسـة الولايـات المتحـدة الأمريكية استراتيجياً في قيادة النظام العالمي الجديد، وستظل اليابان حليفـاً للولايات المتحدة الأمريكية، وستعمل واشنطن على إشـراك الهنـد تـدريجياً في مناقشـة مسـتقبل الاسـتقرار في آسـيا، وفي الشـــرق الأوسـط، سـتعمل الولايات المتحدة الأمريكية على الاعتماد على بعض القوى؛ مثـل إسـرائيل

وتركيا والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر للتعامل مع قضايا مثل: الأمن الإقليمي، والإسلام السياسي، والتنمية السياسية، وأمن الطاقة، وأخيراً ستصبح إفريقيا مسرحاً للتنافس الدولي، وخاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين.


7

النظام العالمي الجديد: رؤية مستقبلية

الفصل السابع

النظام العالمي الجديد: رؤية مستقبلية

يشير عدد من النظريات التي ظهرت خلال السنوات الأخيرة إلى تغيرات ظاهرة في نسيج النظام العالمي الجديد، في ظل صعود أدوار دول وتكتلات مثل الصين والاتحاد الأوروبي، يُنتظر أن تحدد العديد من ملامحه وتؤدي إلى تغييرات بنيوية في أطر القيادة والتفاعل بين وحداته من الأفراد، أو الجماعات العابرة للحدود، أو الدول، أو التجمعات فوق الأممية. ويُنتظر أن تؤدي هذه التغييرات إلى آثار ملموسة في أساليب إدارة التحالفات والصراعات، وفي عقد الأعمال، وإدارة عوامل الإنتاج، وفي أساليب الحشد، والتواصل الاجتماعي، وفي إيجاد التوجهات والآراء، وفي إعادة النظر في تأثير كل من الفرد والمجتمع المدني والدولة والعالم الخارجي والمنظمات الدولية في القرارات السيادية للدول.

ومن المثير للاهتمام أن ثلاثاً من هذه النظريات المؤثرة ترتبط بصورة وثيقة بظاهرة عدم القدرة على السيطرة والتحكم في مجريات الأمور على المستويين المحلي والدولي، سواء في مجالات السياسة والعلاقات الدولية، أو الاقتصاد والأعمال، أو حتى الحياة اليومية. وهذه النظريات الأساسية هي: نظرية نهاية القوة، التي أعلنها مويزيس آر. نعيم Moisés R. Naím،[1] ونظرية "المجموعة الصفرية G-Zero"، التي أثارها أيان آرثر بريمر Ian Arthur Bremmer،[2] ونظرية "البجعة السوداء The Black Swan" التي روَّج لها نسيم نيقولا طالب Nassim Nicholas Taleb.[3]

فنظرية "نهاية القوة The End of Power" التي أوردها مويزيس آر. نعيم في كتابه الذي يحمل الاسم ذاته، والصادر في أوائل عام 2013، والذي تم التطرق إليه في مدخل الكتاب، تقوم على أن القوة آخذة في التحول؛ من الغرب إلى الشرق، ومن الشمال إلى الجنوب، ومن القصور الرئاسية إلى الساحات العامة، ومن الجيوش الكبيرة المستقرة إلى العصابات المتمردة الفضفاضة، ومن الشركات العملاقة إلى الشركات الصغيرة النشيطة، ومن الرجال إلى النساء، والتحول الأخير يمضي ببطء لكن بثبات.[4] ويرى نعيم أن السلطة أو القوة ليست مجرد عملية تحويل وتشتيت، بل هي عملية اضمحلال أيضاً، حيث يشعر الموجودون حالياً في السلطة بقيود أكبر تجاه ما يمكن فعله عبر هذه السلطة، وفي الوقت نفسه أصبحوا أكثر تعرُّضاً لفقدانها من أي وقت مضى.[5] ويحتفظ الموجودون في الحكم بالسلطة من خلال إقامة حواجز قوية لإبعاد المنافسين. لكن القوى المتمردة، في الوقت الحالي، تعمل على إزالة هذه الحواجز بسرعة وسهولة أكبر من أي وقت مضى، بيد أنها سرعان ما تكتشف أنها أصبحت أكثر تعرُّضاً للخطر أيضاً. كما أن القوة آخذة في التغير، حيث أصبحت أصعب في الاستخدام وأيسر في الفقدان. ونتيجة لذلك، فإن القادة جميعهم أصبحوا أقل قوة مقارنة بسابقيهم، واحتمال وقوع اضطرابات غدا أمراً متوقعاً بشكل غير مسبوق.[6]

أما أسباب تزايد عدم فاعلية السلطة، فيرجعها نعيم إلى ثلاثة تغييرات رئيسية طالت السلطة التقليدية عبر التحوّلات في أساسيات الحياة: كيف سنحيا جيداً؟ وأين؟ وإلى متى؟ ويمكن إيجاز هذه التغييرات في ثلاث ثورات متزامنة: الأولى، ثورة الوفرة في كل شيء، حيث يتّسم عالم القرن

الحادي والعشرين بالوفرة بمعناها الواسع كما سبق شرحها بالتفصيل، من وفرة في الناس إلى وفرة في محو الأمية، ووفرة المنتجات في الأسواق، وفي الأحزاب السياسية،... إلخ.[7] والثانية، ثورة سهولة التنقل، حيث تسارعت وتكثفت حركة هؤلاء الناس الذين يتنقلون اليوم أكثر من أي وقت مضى في التاريخ؛ ما يجعل السيطرة عليهم مهمة شاقة جداً. أما الثورة الثالثة والأخيرة، فتتمثل في التغييرات العميقة في عقليات الجماهير نتيجة لما أتيح لهم من الوصول إلى المزيد من المصادر والمعلومات بشكل يفوق أي وقت مضى، بما جعلهم يخضعون لتحول معرفي وعاطفي هائل أيضاً.[8]

أما نظرية "المجموعة الصفرية G-Zero" التي أثارها أيان آرثر بريمر Ian Arthur Bremmer في عدد من المقالات والدراسات،[9] وروَّج لها كل من ديفيد إف. جوردون David F. Gordon، المدير السابق لتخطيط السياسات في وزارة الخارجية الأمريكية،[10] ونورييل روبيني Nouriel Roubini، الأكاديمي الاقتصادي الذي اشتهر بتوقعه الأزمة المالية العالمية التي بدأت عام 2007، فهذه النظرية قائمة على أننا نعيش الآن في عالم تتسيده المجموعة الصفرية G-Zero،[11] حيث لا توجد دولة فردية أو مجموعة من الدول مجتمعة، لديها الثقل السياسي والاقتصادي - أو الرغبة - لتقود بصورة صادقة تطبيق أجندة دولية.[12] ونتيجة لذلك، تتوقع النظرية أن يشهد العالم صراعاً حاداً حول الموضوعات والقضايا الحيوية الرئيسية، مثل الأوضاع الاقتصادية الكلية، والإصلاح المالي، والسياسات التجارية، والتغير المناخي، والأزمة السورية، والأزمة الإيرانية.[13] ويُنتظر أن يكون لهذا الفراغ آثار بعيدة المدى، وستوجد ضرورة لأن تقوم كل حكومة من حكومات الدول بالعمل على بناء

أمنها المحلي والرخاء بصورة تناسب وضعها الفريد سياسياً، واقتصادياً، وجغرافياً، وثقافياً، وتعليمياً، وظروفها التاريخية، بحيث تتحول رأسمالية الدولة إلى نظام يجب أن يكون فريداً في كل دولة تمارسه.[14]

ويرى كل من أيان آرثر بريمر، وديفيد إف. جوردون، أنه في ظل المجموعة الصفرية، وعلى الصعيدين المالي والاقتصادي، على سبيل المثال، ستظل الولايات المتحدة الأمريكية، لبعض الوقت، الأولى بين أطراف متساوية وليس أكثر من ذلك. وبدلاً من تشكيل الحلول المثلى للمشكلات العالمية وتنفيذها، سيكون على الولايات المتحدة الأمريكية أن تؤهل نفسها لنتائج أكثر فوضى، وذلك على مستوى تفاعلات النظام العالمي الجديد ومخرجاتها.[15] كذلك، يرى أيان آرثر بريمر أنه نتيجة للعيش في ظل مجموعة صفرية، فإنه يوجد في الوقت الراهن غياب للقيادة العالمية في ظل تصاعد عدد من المشكلات المرحلية المهمة، مثل: اضطرابات الشرق الأوسط، وتكثيف الصراعات الحدودية، والتغير المناخي، والصراع في العالم الافتراضي، ومشكلات تنظيم تدفقات الأموال عبر الحدود.[16]

وبالنسبة إلى نظرية "البجعة السوداء The Black Swan"، التي روَّج لها نسيم نيقولا طالب،[17] فهي ترى أن الحوادث المؤثرة بشدة في العالم، مثل النجاح الخرافي والسريع وغير المتوقع لشركة "جوجل"، واعتداءات الحادي عشر من سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، والحرب العالمية الأولى، والانتكاسات المالية والاقتصادية العالمية المفاجئة، مثل الأزمة المالية العالمية التي بدأت عام 2007، والتقنيات الثلاث التي كان لها أثر كبير في

مسيرة العالم الذي نعيش فيه اليوم، وهي: الحاسوب، وشبكة الإنترنت، وأشعة الليزر، كلها تُعدُّ "بجعات سوداً"؛[18] أي إنها أحداث لها صفات ثلاث: الأولى، أنها أحداث "عرضية" لأنها تقع خارج نطاق التوقعات المألوفة، حيث إنه لا شيء في الماضي يشير إلى مثل هذا الاحتمال بشكل مقنع. والثانية، أنها تتضمن تأثيرات بالغة القوة في الحياة. والثالثة، أنه بالرغم من كونها واقعة "عرضية"، فإن الطبيعة البشرية تجعل البشر ينسجون تفسيرات لها "بعد حدوثها على أرض الواقع"، بما يعطي الوهم بأنها قابلة للإدراك وللاستشراف والتوقع.[19] ويصادف الأمر أحياناً، أن كثيراً من الأحداث النادرة، قد تكشف بعض تكويناتها. وليس من السهل مع ذلك احتساب احتمال حدوثها، ولكن يصبح من السهل تكوين فكرة عامة عن هذه الاحتمالات، وبذلك يمكن تحويل هذه البجعات السود إلى بجعات رمادية اللون، منقصين بذلك من وطأة صدمة المفاجأة التي ترافق حدوثها.[20] وبالتالي، يرى نسيم نيقولا طالب أن "البجعات السود" هي التي لها التداعيات الشديدة المؤثرة في النظم والتطورات، وأنها بطبيعتها صعبة التوقع ومن ثمّ صعبة الإدارة.[21]

لكن على الرغم مما قد تثيره هذه النظريات من تصور عن أن النظام العالمي الجديد سيقوم على ضعف القوة التقليدية، وعدم وجود قطب أوحد أو أقطاب محددة تستطيع أن تعمل على إدارة هذا النظام بفعالية ويكون لها القدرة على التحكم في مقدراته، وأنه من الصعب التكهن والاستعداد للعوامل التي تلعب دوراً كبيراً في تغيير مجرى التاريخ، فإن هناك بعض العوامل التي قد تعطي في الواقع مزايا نسبية من حيث القوة والتأثير لدول محدودة العدد في ظل

النظام العالمي الجديد، بينما هناك عوامل أخرى قد تسمح لبعض الدول الأخرى بالتمكن من اللحاق بالدول الرائدة، ما يؤدي إلى توسيع قاعدة الدول المؤثرة عالمياً.

فبالنسبة إلى العوامل التي ترجح ظهور عدد محدود من الدول - وربما دولة واحدة - تتمتع بالقوة والتأثير في ظل النظام العالمي الجديد، يمكن إيجاز أهمها فيما يلي، مع تناولها بالتفصيل عند تناول الملامح الرئيسية المتوقعة للنظام العالمي الجديد:

1. تسارع التقدم التقني على مستوى الاتصالات والمعرفة والدفاع والطاقة والاقتصاد والمال والتجارة: وهذا التقدم يقوده عدد محدود للغاية من الدول، على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، بما يرجح أن تكون لفترة طويلة قطباً أوحد يتولى زمام القيادة في النظام العالمي الجديد. وإذا كان النظام العالمي الجديد سيقوده بلاشك التطور في تقنية المعلومات، فإنه من المتوقع أن تتضاعف القوة المعلوماتية بحلول عام 2026 ثمانية آلاف ضعف، وفقاً للقانون الذي وضعه جوردون إيرل مور Gordon Earle Moore عام 1965، والذي يتوقع تضاعف القوة المعالجة للحواسيب كل 18 شهراً،[22] ومما لاشك فيه أن من يتولى زمام القيادة عالمياً في مجال تطوير هذه التقنية سيكون له السبق في حيازة أسس القوة، سواء الخشنة أو الناعمة، بما يؤدي إلى زيادة تأثيره في الساحة العالمية. وبحكم أن عدداً محدوداً من الدول يسيطر على مجال تطوير تقنية المعلومات - وعلى رأسها وبفرق واسع عن منافساتها، الولايات المتحدة الأمريكية - فمن المنتظر أن تتركز القوى في

ظل النظام العالمي الجديد في عدد محدود من الدول، وربما تكون دولة واحدة فقط.[23]

2. عودة التوجه نحو التكتلات الاقتصادية وتركز الثروة: فبعد فترة طويلة من التوجه العالمي نحو تحرير التجارة السلعية والخدمية، في ظل جولات المفاوضات الدولية التي تديرها منظمة التجارة العالمية World Trade Organization – WTO،[24] التي تسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية والغرب بصورة عامة، صوحبت تلك المفاوضات بجهود ملموسة من صندوق النقد الدولي لتحرير التدفقات المالية بين الدول والامتناع عن استخدام سعر الصرف كأداة لتحقيق المزايا التجارية، وهي الأمور التي تم الترويج لها على أنها السبيل نحو تحقيق الدول النامية تسارعاً في معدلات النمو الاقتصادي ورفعاً لمستويات المعيشة، يمكِّنها من تضييق الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة، يُلاحَظ أن الأزمة المالية العالمية التي بدأت عام 2007، قد أدّت إلى انعكاس هذه الجهود بما يهدد مستقبل النمو الاقتصادي المستدام في العديد من الدول النامية، وخاصة ذات الأسواق الصاعدة المعتمدة على التصدير. فقد تراجع الاتجاه نحو حرية التجارة، وعادت حروب العملات، وساد فكر المباريات ذات الإجمالي الصفري zero-sum games التي تدعم فكرة أن مكسب طرف لابد من أن يكون على حساب خسارة مماثلة في طرف آخر.[25] كذلك، بدأت تكتلات اقتصادية جديدة قوية في التشكّل، وعلى رأسها ما تهدف إليه المفاوضات التي أُعلنت في منتصف عام 2013 بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي لإنشاء أكبر منطقة تجارة حرة في العالم، والتي يرجح الانتهاء من التفاوض

حولها نهاية عام 2014. ومن المتوقع أن تفيد الطرفين من حيث النمو الاقتصادي وتوفير فرص عمل (تزيد على مليون فرصة عمل في الولايات المتحدة الأمريكية ونحو 400 ألف فرصة عمل في الاتحاد الأوروبي)، بينما سيكون لها آثار سلبية على الصين، فضلاً عن آثار بالغة الضرر في الدول النامية التي تعتمد على التصدير إلى الأسواق الأمريكية والأوروبية.[26]

3. هشاشة أسس النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في العديد من القوى الصاعدة: مازالت الدول الصاعدة الرئيسية، مثل الصين والهند والبرازيل، بمنزلة دول نامية، كما ذكرت سابقاً، ولديها مشكلات تقليدية وشائعة في الدول النامية، وتحتاج إلى مدى زمني طويل لرفع مستوى معيشة مواطنيها، وهو ما يمثِّل معضلة، حيث يمكن أن يؤدي ارتفاع مستوى الدخول في هذه الدول المعتمدة على النشاط التصديري، إلى فقدانها مزايا تنافسية أمام دول منافسة لا تزال مستويات الدخول فيها منخفضة. ولم تُختبر نظم هذه الدول الصاعدة بصدمات اقتصادية أو مالية مؤثرة حتى الآن، الأمر الذي يثير تساؤلات حول درجة حصانتها وقوتها أمام مثل هذه الصدمات والأزمات التي يمكن أن تُظهر حقيقة طبيعة النظم المختلطة لمثل هذه الدول.[27]

أما بالنسبة إلى العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى وصول عدد أكبر من الدول إلى مصافّ الدول التي تتمتع بالقوة والتأثير في ظل النظام العالمي الجديد، فيمكن إيجاز أهمها فيما يأتي:[28]

1. تصاعد قدرات بعض الاقتصادات على تقليد المنتجات، وعودة التوجه إلى استخدام "الهندسة العكسية Reverse Engineering"، وصعوبة حماية

الملكية الفكرية: ويلاحظ أن الصين، على وجه الخصوص، قد أثير في الغرب بشأنها العديد من الأسئلة المرتبطة بعدم احترام الشركات الصينية لحقوق الملكية الفكرية للاختراعات والابتكارات التي تتم في الدول المتقدمة وتوجهها لتقليدها من خلال أسلوب الهندسة العكسية، وذلك وفقاً لوجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. كما أنه من اللافت للانتباه أن أنشطة القرصنة والحروب الإلكترونية التي أثيرت حول جهات صينية، لم تكن أساساً لأغراض عسكرية أو سياسية، وإنما كانت الغالبية العظمى منها موجهة إلى شركات غربية، ولاسيما الأمريكية، للاستيلاء على نتائج أبحاث حول ابتكاراتها.[29] وعلى الرغم من المشكلات القانونية والأخلاقية المرتبطة بهذه الأنشطة، فإن الواقع يشير إلى أنها تساعد دولاً، مثل الصين، على تضييق الفجوة التقنية بينها وبين الدول المتقدمة، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا واليابان. وليس أدل على ذلك مما أثير من أن أكثر الشركات الأمريكية المعرضة للقرصنة الإلكترونية من جانب الصين، هي الشركات المبتكرة في مجال الطاقة، خاصة صاحبة تقنية التكسير الهيدروليكي لاستخراج النفط والغاز الصخري، مثل شركة إكسون موبيل.[30] فقد تمكن قراصنة في ليلة واحدة من نسخ تفاصيل ونتائج لأبحاث أنفقت عليها شركة أمريكية مليار دولار، واستغرق تطويرها نحو 10 سنوات. كذلك، تُقدَّر التكلفة على الشركات التي تتعرض للقرصنة الإلكترونية بنحو 110 مليارات دولار سنوياً.[31]

2. التوجه نحو "الصراع اللامتماثل Asymmetric Conflict" و"حروب الجيل الرابع Fourth Generation Warfare – 4GW"، فوفقاً لدراسة أجريت في جامعة هارفارد بواسطة إيفان أريجون توفت Ivan Arreguin-Toft،[32]

كانت الحروب اللامتماثلة التي اندلعت خلال الفترة ما بين عامي 1800 و1849، قد حققت فيها الأطراف الأضعف، من حيث التسلُّح والقوات، أهدافها الاستراتيجية في 12٪ فقط من الحالات. لكن في مثل هذا النوع من الحروب خلال الفترة ما بين عامي 1950 و1998، حققت الأطراف الأضعف أهدافها الاستراتيجية بنسبة 55٪، وهذه النسبة في تصاعد.[33] وبالتالي، أصبحت نتائج الصراعات الحديثة اللامتماثلة تُحدَّد بدرجة أكبر بالتفاعل بين استراتيجيات أطراف الصراع السياسية والعسكرية بدلاً من القوة العسكرية الضاربة، ولم يعد وجود جيش متقدم قوي في حد ذاته يضمن أن دولة ما ستستطيع تحقيق أهدافها الاستراتيجية. وأحد أهم العوامل الداعية إلى هذه النتيجة أن الطرف الأضعف أصبح لديه قدرة متزايدة على تحقيق خسائر في الطرف الأقوى بتكلفة أقل بكثير عما عليه الأمر في الحالة العكسية.[34]

ونتيجة لهذه الخلاصة المحبطة بالنسبة إلى القوى العسكرية الكبرى في صراعاتها اللامتماثلة، وخاصة مع الجماعات الإرهابية، بدأ في الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، تطوير نظرية "حروب الجيل الرابع Fourth Generation Warfare – 4GW" التي ظهرت في عام 1989.[35] فوفقاً لهذه النظرية، بدأ يتغير مفهوم جبهة القتال لتصبح غير محددة جغرافياً، وإنما تشمل مجتمع العدو بالكامل. وتتقلص فيها أدوار الوحدات العسكرية الكبيرة التي لن تعطي ميزة، وإنما ستمثل نقاط ضعف، وبالتالي يتم الاعتماد على وحدات صغيرة للغاية مرنة في التحرك والتفاعل مع العدو. وتستهدف حروب الجيل الرابع إحداث انهيار داخلي في العدو بدلاً من تدميره مادياً، وذلك بالهجوم على ثقافته وإضعافه من الداخل.

وبطبيعة الحال، فإن الصراع اللاامتماثل وحروب الجيل الرابع تجعل الحكم على الفاعلية في إدارة الصراع وفقاً لموازين القوى العسكرية التقليدية من الصعوبة بمكان. وبالتالي، يمكن أن يوفر هذا التحول في الصراعات أدوات لتضييق الفجوة بين القوى الكبرى عسكرياً والقوى الأضعف منها. لكن في الوقت ذاته، وبحكم التفوق التقني والثقافي لدولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، من الممكن أن يؤدي هذا التحول إلى مزايا أكبر لها، بحيث يمكنها إدارة صراعاتها بتكلفة بشرية ومادية أقل بكثير من الصراع العسكري التقليدي، بما يجعلها أقل إثارة للجدل داخلياً وخارجياً.[36]

3. تنامي دور بعض المنظمات الدولية وتأثيرها العالمي: فعلى خلفية الأزمة المالية العالمية لعام 2007، عادت إلى الأضواء أدوار منظمات دولية، مثل: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مرَّة أخرى، بعد أن كانت قد خفتت عنها الأضواء وأصبحت محل انتقادات، وتعرضت لضغوط لإعادة النظر في أدوارها وتأثيرها العالمي. ومع تصاعد أدوار مثل هذه المنظمات، بدأ عدد من الدول الصاعدة اقتصادياً يطالب بدور أكبر له في القرارات المؤثرة في الاقتصاد العالمي، مثل دول مجموعة بريكس والمملكة العربية السعودية، وهو ما استجاب له صندوق النقد الدولي، مؤخراً، بالنظر في أدوارها.[37] ومع زيادة دور مثل هذه المنظمات الدولية في اتخاذ القرارات المؤثرة في الساحة الدولية، من المنتظر أن يكون هناك نفوذ أوسع لمثل هذه الدول الصغيرة الصاعدة نسبياً، مثل البرازيل وتشيلي.

الملامح الرئيسية المتوقعة للنظام العالمي الجديد

يرى العالم الروسي البارز في مجال الدراسات الأمريكية أناتولي تي. أوتكين Anatoly T. Otkin في نظرته إلى النظام العالمي الجديد للقرن الحادي والعشرين أن المستقبل الذي يحمل في داخله تقارب الشعوب، سيصبح الناس فيه متشابهين كالمنظمات، ليس في ملابسهم فقط، ووجود لغة عالمية الاستخدام، وعولمة الثقافة، والطعام، والإدمان، والتسلية، وآليات العمل، وإنما في الشيفرة النفسية أيضاً.[38] ويرى أنهم يتقاربون، ويتشاركون بشكل أعمق في القيم العامة متحولين فعلياً إلى قرية كونية واحدة. بما سيؤدي مستقبلاً إلى اختفاء الحدود الفاصلة بين "نحن" و"هم"، وستغير علوم هندسة البيولوجيا الجزئية، والاستنساخ، وصناعة الروبوتات، والمعلوماتية، العالم المألوف بالنسبة إلى البشر بشكل جذري، الأمر الذي سيضمن لهم البقاء على قيد الحياة والتقدم.[39]

كذلك وفقاً لأوتكين، فإن سهولة الوصول إلى الإعلام ستضعف دور الدولة، وهيئاتها، كالمصارف المركزية، والخدمات السرية، فكما أبطل اختراع آلة الطباعة عملياً الحاجة إلى الكنيسة بالنسبة إلى البروتستانت، فإن تقنية الاتصالات ستضعف ضرورة الدولة كوسيط بين الفرد والعالم الخارجي.[40] ستعطي الأمم نتيجة خوفها من الإرهاب، بما في ذلك الإرهاب النووي، حقوقها السيادية للمنظمات الدولية، التي ستواجه النظام الصارم والمستقر، وهنا سيظهر المجتمع المدني ما بعد القومي (تحت ضغط الانحسار التدريجي لمفهوم سيادة الدولة)، حيث سيأخذ العمل المعولم على عاتقه عدداً من وظائف الحكومات. أما على مستوى المشهد السياسي الداخلي فستختفي

الفوارق بين أقسام الطيف السياسي اليساري واليميني، ولن يختفي الانقسام الطبقي فقط، وإنما الوعي الطبقي أيضاً. وستكون الفوارق بشكل رئيسي بين أولئك الخبراء المهيَّئين للتغيير، والذين يفكرون بشكل تحكمه ظاهرة العولمة، وبين من أصبح ضحية التقاليد، والأحكام المسبقة، والجمود، والأفكار المعادية للتغيير.[41]

ومع أخذ هذا الرأي ببعض التحفظ، يمكن تحديد عدد من الملامح الأساسية المحتملة بدرجة عالية للنظام العالمي الجديد، وأهمها ما يأتي:[42]

الملمح الأول: نظام يميل إلى القطبية الأحادية Unipolarity:

يمكن تعريف القطبية الأحادية بسيطرة دولة كبرى واحدة على باقي وحدات المجتمع الدولي بشكل هرمي، كما ذكرت في مدخل الكتاب، وانفرادها بالتحكم في السياسة الدولية من دون قدرة الدول الكبرى الأخرى على منافستها على مركزها نتيجة لاحتكارها هيكل القوة الثلاثي: الاقتصادي، والتقني، والعسكري، بشكل تتميز به من غيرها من الدول، وهذا أقرب ما تكون عليه الولايات المتحدة الأمريكية. ويرى بعض المراقبين أن النظام العالمي الجديد يمكن أن يتحول تدريجياً على مدى طويل من الزمان من القطبية الأحادية إلى نظام متعدد الأقطاب، بالتحرك على مرحلتين للقطبية الأحادية: الأولى، القطبية الأحادية الصلبة، التي تنفرد فيها دولة واحدة، هي الولايات المتحدة الأمريكية واقعياً، بالتحكم في اتجاهات السياسة الدولية.[43] والثانية، القطبية الأحادية الهشة، التي تتطور فيها العلاقات بين الوحدات الرئيسية في المجتمع الدولي إلى مشاركة

وتعاون في تحمل الأعباء والمسؤوليات الدولية،[44] ومثال ذلك الواقع الآن، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية في عهد باراك حسين أوباما الذي بلغت شعبيته عالمياً، نحو 41٪ بحسب استطلاع الرأي الذي أجرته سي إن إن/ أو آر سي CNN/ORC، وأعلنت نتائجه في العشرين من ديسمبر 2013.[45]

لكن، خلافاً لهذه الآراء، من المحتمل بدرجة عالية ألا يتجه النظام العالمي الجديد نحو التعددية، نظراً إلى أن هذا التحول سيتطلّب ما هو أكثر من النمو والتطور بصورة متوازنة بين القطب الأوحد المسيطر على النظام العالمي الجديد وبقية القوى الكبرى، بل أن يكون نمو عناصر القوة الثلاثة السابقة الذكر: أي الاقتصادية، والتقنية، والعسكرية، أسرع في دول الصف الثاني وربما الثالث، عمّا تشهده دولة القطب الأوحد، كي يحدث نوع من "التقارب Convergence" في عناصر القوة بما يسمح بأدوار أكبر للقوى الصاعدة. وبدلاً من ذلك، يُنتظر أن تستمر أحادية القطب على المستوى الدولي، مع تزايد دور التجمعات دون الدول، مثل المنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني المهتمة بقضايا، مثل: البيئة، والحريات، وحقوق الإنسان، وذلك على حساب بعض المنظمات الرسمية، والحكومات، بحيث يتأثر القرار الرسمي للحكومات والمنظمات الدولية بما تثيره هذه التجمعات دون الدول من قضايا وآراء يسهل انتشارها عبر وسائل الإعلام والتواصل الحديثة.

وفي هذا الشأن، من الشائع في السنوات القليلة الماضية النظر إلى أن الصين يمكن أن تكون مستقبلاً قطباً معادلاً للولايات المتحدة الأمريكية، ليكون هذا التوازن بداية للتحول إلى نظام دولي متعدد الأقطاب. لكن السؤال

هنا: هل تستطيع الصين حقاً اللحاق بالولايات المتحدة الأمريكية في ظل النظام العالمي الجديد؟

قد يرى بعض المتابعين أن الصين ستتمكن من اللحاق بالولايات المتحدة الأمريكية لتكون قطباً معادلاً في ظل النظام العالمي الجديد، خلال العقد المقبل؛ وذلك بسبب تنامي اقتصادها بصورة سريعة ومستمرة. ويرجع مؤيدو وجهة النظر هذه منطقهم إلى الصعود الاقتصادي القوي الذي حققته الصين خلال العقد الماضي على وجه التحديد، ما جعلها تحتل المرتبة الثانية من حيث حجم الاقتصاد المحلي خلف الولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن كانت تحتل المرتبة السادسة عالمياً في عام 2000،[46] وهذا التصاعد في الترتيب العالمي من حيث حجم الاقتصاد، تبعه تقارب نسبي في حجم الاقتصاد الأمريكي والصيني، حيث كان حجم الاقتصاد الأمريكي يفوق ثمانية أضعاف حجم الاقتصاد الصيني في عام 2000، لكن هذه الفجوة ضاقت لتصل إلى نحو الضعفين ونصف الضعف فقط بحلول عام 2010، وهي الآن في عام 2013 تقل عن الضعفين، حيث تصل النسبة إلى 1.8 مرة.[47] لكن على الرغم من ذلك توجد صعوبة شديدة في تخيل حدوث تقارب في عناصر القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية بين أكبر اقتصاد في العالم، أي الولايات المتحدة الأمريكية، وثاني أكبر الاقتصادات، أي الصين، لأسباب عدة ترجح استمرار التفوق الأمريكي في ظل النظام العالمي الجديد، بل احتمالات توسع الفجوة في القوة والتأثير العالمي بين الدولتين. وتتمثل أهم هذه الأسباب فيما يأتي:[48]

1. من الملاحظ أنه على الرغم من أن الاقتصاد الصيني قد حقق نمواً أسرع بكثير من الاقتصاد الأمريكي خلال العقد الماضي، وأنه لم يتأثر بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي بدأت في عام 2007 بالدرجة ذاتها التي تأثرت بها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي التي نبعت منها الأزمة، فإن هذا النمو الملموس فيه بعض منابع الضعف التي يمكن أن تؤدي إلى توقف فجائي فيه، وإلى معاناة الاقتصاد الصيني من ارتداد في الأداء، يمكن أن يؤخره مستقبلاً عن اللحاق بالاقتصاد الأمريكي.

ويلاحظ أن الاقتصاد الصيني قد اعتمد على نوعين من الاستثمارات لتحقيق معدلات النمو المرتفعة خلال العقد الماضي: النوع الأول، وهو استثمار الدولة، أي الاستثمار الحكومي، وخاصة في البنية التحتية وفي بعض الأنشطة الأخرى، والنوع الثاني، هو الاستثمار الأجنبي المباشر، وخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وبعض الدول الأوروبية. وعلى العكس من ذلك، تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية بصورة كبيرة على الاستثمار الخاص، وعلى المحلي منه بصورة كبيرة مقارنة بالصين. وهذا الأمر يجعل الصين في وضع يتسم بالهشاشة من حيث احتمالات استمرار النمو الاقتصادي؛ نظراً إلى مشكلات قد تظهر في النوعين المذكورين من الاستثمارات.

وبالنسبة إلى الاستثمار الحكومي، يُلاحظ أن التوجه العالمي العام هو الحد من دور الدولة الاقتصادي، نظراً إلى اتسامه بعدم الكفاءة نسبياً مقارنة بدور القطاع الخاص، ولأنه قد ينجم عن هذا الدور الحكومي مشكلات معقدة ترتبط بمزاحمة القطاع الخاص على الموارد المالية، وما يمكن أن

تتسبب فيه الإدارة غير الكفؤة للاستثمارات الحكومية من تراكم للمديونيات الحكومية ومشكلات في المالية العامة، بما قد يؤدي إلى أزمات مالية واقتصادية وفقدان الثقة بالاقتصاد. ولا يسع المرء هنا إلا التذكير بأزمات الدَّين الحكومي الأوروبية الراهنة في دول مثل اليونان، كمثال على ما يمكن أن تؤدي إليه زيادة الإنفاق الحكومي الممول بالدَّين من أثر سلبي عام في الاقتصاد المحلي بالكامل، ولأزمات يمكن أن يستغرق حلها عقوداً من الزمان، وليس سنوات فقط.[49]

أما بالنسبة إلى النوع الثاني من الاستثمارات التي تعتمد عليها الصين كمحرك للنمو الاقتصادي، وهي الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فهي تتسم بالهشاشة وسرعة التحول من اقتصاد نامٍ إلى اقتصاد نامٍ آخر أيضاً، وفقاً للمزايا النسبية الخاصة بتكلفة العمالة وتحركات أسعار الصرف والمزايا الضريبية وغير الضريبية الممنوحة للاستثمار الأجنبي. وفي هذا الإطار، من الممكن أن تواجه الصين تراجعاً ملموساً في التدفقات الداخلة إلى الاستثمار الأجنبي، بل ربما تخرج هذه الاستثمارات مع تغير العوامل التي دفعتها إلى التحرك نحو الاقتصاد الصيني في البداية.

وفي هذا الإطار، ترد على الذهن قضيتان أساسيتان تظلان موضع جدل فيما يخص جاذبية الاستثمار في الصين بالنسبة إلى الشركات الأجنبية:[50] الأولى، هي تكلفة العمالة، حيث كان رخص اليد العاملة في الصين والشروط الميسرة للغاية في استقطابها من أهم عوامل الجذب للشركات الأجنبية المستثمرة في الصين. لكن يلاحظ أنه مع تصاعد معدلات النمو في الصين، والتوجه إلى مزيد من الانفتاح على العالم الخارجي، والارتفاع التدريجي

لمستويات معيشة الطبقة العاملة في الصين، والمطالبات بتحسين أوضاع العمالة، ينتظر أن تؤدي مستقبلاً إلى رفع تكلفة العمالة الصينية مقارنة بالعمالة من دول أخرى مجاورة ومنافسة مثل الفلبين وفيتنام، ما يمكن أن يؤدي إلى تحول كبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بعيداً عن الصين ونحو الدول الإقليمية المنافسة. أما بالنسبة إلى القضية الأخرى، وهي قضية سعر صرف العملة الصينية اليوان، أو ما يُعرف أيضاً باسم الرنمينبي (يبلغ سعر صرفه حالياً 6.087 يوان للدولار الأمريكي)،[51] الذي أثير الكثير من الضجيج حوله في ظل التوجه العالمي نحو حرب عملات Currency War.

2. من المتوقع خسارة الصين حرب العملات الراهنة، لمصلحة كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. وتتهم الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي الصين على وجه الخصوص باستخدام سياسة سعر الصرف في تحقيق مزايا غير عادلة للصادرات الصينية. فحرب العملات هي الحرب التي تخوضها دولة ما - مثل الصين - عبر التخفيض التنافسي لقيمة عملتها مقابل عملات الدول الأخرى، وهي إحدى النتائج الأكثر تدميراً ورعباً في الاقتصاد العالمي. ويلاحظ أنه، وفقاً لجيمس ج. ريكاردز James G. Rickards في كتابه: **حروب العملات: صناعة الأزمة العالمية التالية** *Currency Wars: The Making of the Next Global Crisis*، في الوقت الراهن هناك ثلاث قوى عظمى في الحرب الجديدة للعملات التي بدأت عام 2010، وهي: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والصين. وعلى الرغم من أن العملات الأخرى تبقى ذات أهمية، فإن هيمنة عملات هذه القوى التي تمثل نحو 60٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي،

تشكل مركزاً للثقل الذي تدور في فلكه الاقتصادات والعملات الأخرى كافة بشكل أو بآخر. وفي حرب العملات هذه هناك ثلاثة خطوط مواجهة رئيسية: الأول، جبهة الدولار-اليوان عبر المحيط الهادي. والثاني، جبهة الدولار-اليورو عبر المحيط الأطلسي. والثالث، جبهة اليورو-اليوان عبر الكتلة القارية الأوراسية.[52]

وربما تكون جبهة الدولار-اليوان هي الأهم هنا من حيث تأثيراتها المتوقعة في القوة النسبية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين في ظل النظام العالمي الجديد. وفي هذا الشأن، يُلاحَظ أن الصين قد عملت على تقييم عملتها اليوان بأقل من قيمتها الفعلية منذ فترة طويلة. ففي عام 1983، تمت المبالغة في تقدير قيمة اليوان بواقع 2.8 يوان للدولار،[53] إلا أنه في ذلك الوقت لم تكن الصادرات تشكل سوى جزء صغير من إجمالي الناتج المحلي الصيني. وخلال العقد التالي، خفضت الصين قيمة اليوان مرات عدة، وبحلول عام 1993 أصبح الدولار يساوي 5.32 يوان. لكن في أول يناير من عام 1994، خفّضت الصين قيمة اليوان بشكل كبير ليصبح 8.7 يوان للدولار، الأمر الذي دفع وزارة الخزانة الأمريكية إلى تسمية الصين "المتلاعب بالعملة Currency Manipulator".[54]

وبسبب الضغوط الخارجية، تمت إعادة تقييم اليوان مرات عدة، واستقرت العملة الصينية عند 8.28 يوان مقابل الدولار، وبقيت على حالها عملياً حتى عام 2004.[55] لكن الحزب الشيوعي الصيني أدرك في ذلك الوقت أن بقاء الحزب واستمرار الاستقرار السياسي يتوقفان على إيجاد فرص العمل،

وكانت الطريقة المثلى لإيجاد فرص عمل هائلة بشكل سريع، هي الصادرات. وهكذا، فإن ربط العملة كان وسيلة لتحقيق هذا الهدف. ويلاحظ أن العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين كانت قد ظلت باردة لفترة طويلة، وخاصة بعد مذبحة المتظاهرين في أحداث ميدان تيانِنمن Tiananmen Square،[56] حيث فرضت الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات اقتصادية على الصين، بما في ذلك الحد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من قبل الشركات الأمريكية في الصين. لكن دعم الصين للحرب على الإرهاب التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر 2001 أدى إلى تحسين العلاقات الاقتصادية الأمريكية-الصينية. ففي عام 2002، بلغت التجارة والاستثمارات الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين مستويات عالية، حيث بلغ إجماليها 147.3 مليار دولار في عام 2002 مقابل 75.4 مليار دولار فقط في عام 1997.[57]

لكن عام 2002 شهد بداية سياسة الفائدة المنخفضة للغاية التي انتهجها آلان هيربرت جرينسبان Alan Herbert Greenspan،[58] الذي كان حينها رئيساً لمجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (البنك المركزي)؛ وذلك لتنشيط الاقتصاد الأمريكي واستجابة للتحديات التي نشأت بفعل انهيار فقاعة التقنية عام 2000، وهجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، وخشية الاحتياطي الفيدرالي من الانكماش. وفي تلك الأثناء، كانت الصين تعمل على أن تصدّر انكماشها الاقتصادي إلى العالم من خلال اليد العاملة الرخيصة، بحيث تلاعبت بسعر الصرف لتكون تكلفة السلع

الصينية – متضمنة تكلفة العمالة – أرخص نسبياً من تكلفة السلع المنتجة من منافسيها بغرض التصدير. وللقيام بذلك، ربطت الصين سعر صرف عملتها بالدولار، في الوقت الذي استحوذت فيه على كميات ضخمة من سندات الخزانة الأمريكية، كجزء متنامٍ من احتياطيات الصين الخارجية. ونتيجة لذلك، وبحلول عام 2011، بلغ إجمالي الاحتياطيات الأجنبية الصينية في جميع العملات 2.85 تريليون دولار، منها 950 مليار دولار في صورة سندات الحكومة الأمريكية.[59]

الجدول (7-1)

سعر صرف اليوان الصيني* مقابل الدولار الأمريكي

خلال الفترة من 1970 – 2013[60]

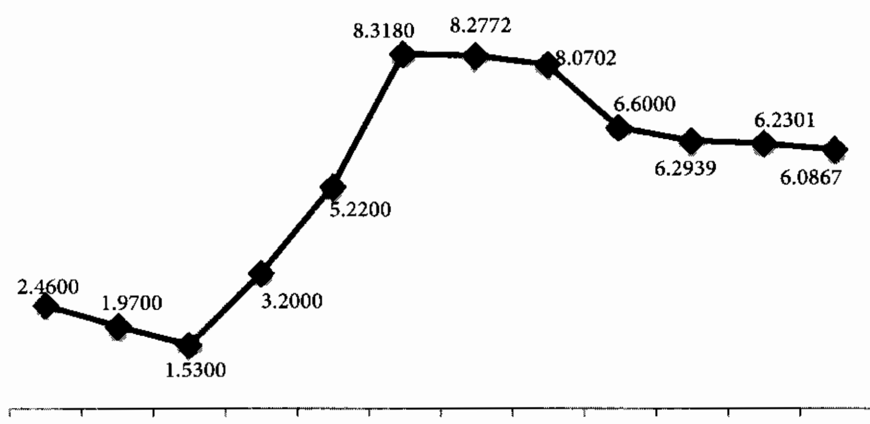
السنوات	سعر صرف اليوان مقابل الدولار الأمريكي نهاية كل سنة
1970	2.460
1975	1.970
1980	1.530
1985	3.200
1990	5.220
1995	8.318
2000	8.2772
2005	8.0702
2010	6.6000
2011	6.2939
2012	6.2301
2013	6.0867

* سعر الصرف في نهاية كل عام، ما عدا عام 2013 فتم احتسابه على أساس نهاية أكتوبر من العام ذاته.

الشكل (7-1)

سعر صرف اليوان الصيني مقابل الدولار الأمريكي

خلال الفترة من 1970 – 2013



ومع إدراك الولايات المتحدة الأمريكية الأثر السلبي لتلاعب الصين بسعر الصرف بصورة تجعلها تصدِّر للأسواق الأمريكية ولباقي العالم بأحجام أكبر بكثير من وارداتها، وتراكم فوائض في الحساب الجاري للمدفوعات تقوم الصين باستغلالها في شراء أذون الحكومة الأمريكية وسنداتها، بما يعد إقراضاً صينياً للحكومة الأمريكية، فقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بحثّ الصين على زيادة قيمة اليوان من أجل تقليل العجز التجاري المتنامي للولايات المتحدة الأمريكية مع الصين، وتخفيض التراكم الهائل للأصول المقوَّمة بالدولار لدى بنك الشعب الصيني (البنك المركزي). وقد امتثلت الصين ورفعت قيمة اليوان مقابل الدولار ليصبح الدولار الواحد يساوي 6.40 يوان بحلول شهر أغسطس من عام 2011، بدلاً من 8.28 يوان عام 2004.[61] ومع حلول منتصف عام 2013، لم

يتحرك اليوان بصورة قوية أمام الدولار، حيث ارتفعت قيمته إلى نحو 6.12 يوان للدولار باقتراب شهر أغسطس 2013، أي بارتفاع بنسبة 4.4٪ خلال العامين الماضيين.[62]

وفي ظل الصراع الراهن حول استخدام سعر الصرف من أجل تنشيط الاقتصادات وإخراجها من أزماتها، يبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية، ومعها الاتحاد الأوروبي، في طريقهما إلى الانتصار. فمن جانب، يبدو أن الضغوط التي مورست على الصين لتحرير سعر صرف عملتها تؤتي ثمارها، وإن كان ذلك تدريجياً. فالصين بدأت بالفعل، كما هو ملاحظ سابقاً، بالسماح بارتفاع سعر اليوان. كذلك، وهو الأهم، فقد بدأت الصين تحرير التعامل الخارجي باليوان جزئياً، وذلك منذ بدايات عام 2011.[63] ومن شأن هذين الإجراءين أن يؤديا إلى عنصري ضعف للاقتصاد الصيني: الأول، توقع ارتفاع التكلفة النسبية للسلع المنتجة في الصين من أجل التصدير مقارنة بمنافساتها، نتيجة لارتفاع سعر اليوان، والثاني، أن تحرير التداول على اليوان يمكن أن يسهل من انتقال الأزمات المالية العالمية للاقتصاد الصيني من خلال سعر الصرف.[64]

وإضافة إلى ذلك، يبدو أن الصراع الدائر حول أسعار الصرف قد أدى إلى تحول في التوجه العالمي من التحرير المتعدد الأطراف للتجارة الخارجية، وهو ما كان في مصلحة الصين، إلى تحرك متزايد نحو التكتلات التجارية المحدودة العضوية، وربما كان أكبر مثال على هذا التحرك، والذي ليس في مصلحة الصين، هو ما سبقت الإشارة إليه من إعلان إطلاق مفاوضات أكبر منطقة تجارة حرة في العالم بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد

الأوروبي في منتصف عام 2013،[65] التي هي قيد التفاوض، ومن المنتظر أن يتم الانتهاء منها قبل نهاية عام 2014.[66] فقد أظهرت بعض الدراسات أن إبرام هذه الاتفاقية الشاملة للتجارة الحرة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي سيصب في مصلحة الطرفين، وخصوصاً الطرف الأمريكي، ما سيؤدي إلى توفير نحو 1.1 مليون فرصة عمل وستزيد الاتفاقية معدل دخل الفرد بواقع 13.4٪، أما بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي، فإن سيناريو تطبيق كامل لتحرير طموح وشامل للتجارة والاستثمار عبر الأطلسي، سيؤدي إلى مكاسب اقتصادية للاتحاد الأوروبي تبلغ 119 مليار يورو سنوياً (نحو 160 مليار دولار)، ما يعني زيادة معدل النمو الاقتصادي السنوي للاتحاد بنحو 0.5٪، ويعمل على تحقيق زيادة في فرص التوظيف في الاتحاد الأوروبي بنحو 400 ألف وظيفة جديدة، ولكن هذه الاتفاقية المزمعة ستلحق أضراراً جسيمة بالدول التي لم توقعها مثل الدول النامية، ومنها الصين؛ لأن واردات الدول الموقّعة على الاتفاقية من الدول غير الموقعة ستنخفض بصورة ملحوظة.[67]

3. إن النظام الاقتصادي الصيني لا يزال في طور التشكيل والتطوير، ولم يُختبر بأزمات حقيقية بعد، بينما النظام الاقتصادي الأمريكي قد بلغ مرحلة عالية من التطور، واستطاع الصمود واستعادة مكانته العالمية في ظل أزمات مالية واقتصادية متعددة. فعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت، مؤخراً، إلى النظام الرأسمالي بصفة عامة، وتطبيقه في الولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة، بعد الأزمة المالية العالمية التي بدأت عام 2007، وتبعاتها من ركود للوظائف وفقدانها، فإن النظام الاقتصادي الأمريكي على وجه الخصوص

قد أظهر مناعة ومرونة تجاه العديد من الأزمات الاقتصادية التي واجهها، ولا يزال محتفظاً بمعالمه الرئيسية كنظام رأسمالي حر قائم على مبادرة القطاع الخاص. وقد يُساء فهم الجدل حول دور الحكومة في إنعاش الاقتصاد الأمريكي على أنه ابتعاد عن الرأسمالية، وبحث عن نظام اقتصادي جديد، لكن تجدر الإشارة إلى أن الجدل حول دور الحكومة، خاصة في السياسة المالية الخاصة بالضرائب والإنفاق والدَّين الحكومي، موضوع في الإطار العريض للنظام الرأسمالي، ويقتصر الجدل على طبيعة تدخل الحكومة بصورة غير مباشرة في النشاط الاقتصادي من خلال السياسة المالية والسياسة النقدية في وقت الأزمات للتعجيل بالخروج منها.[68]

وعلى العكس من ذلك، يلاحظ أن النظام الاقتصادي الصيني، الذي يراه بعض المتابعين يتحرك تدريجياً إلى خليط من نظامي تخطيط الدولة والرأسمالية؛[69] حيث تخلت الصين تدريجياً عن سيطرة الدولة على الاقتصاد لمصلحة التوجه نحو اقتصاد السوق، خاصة مع قيامها بتكثيف التوجه إلى التصدير منذ بداية الألفية الجديدة، لم يُختبر النظام الاقتصادي الصيني بأزمات مالية جادة بعد، بما قد لا يعطي انطباعاً سليماً وقوياً حول مرونته وتحمله للصدمات، ويأتي ذلك في ظل ضغوط عالمية متزايدة على الصين لفتح قطاعها المالي أمام العالم الخارجي، ولجعل عملتها أكثر مرونة،[70] وبالتالي، قد يرى العالم قريباً بدء أزمات اقتصادية ومالية متوقعة في الصين، أهمها: أزمة المغالاة في أسعار العقارات، أو ما يعرف باسم "فقاعة أسعار العقارات"، وأزمة في الدَّين الحكومي المحلي، وأزمة في السيولة والقروض المصرفية. وحتى تظهر متانة النظام الاقتصادي

الصيني أمام مثل هذه التحديات، سيكون من الصعوبة بمكان وضعه في مكانة أفضل من النظام الاقتصادي الأمريكي الذي تعرض لأزمات مالية واقتصادية شديدة الخطورة، مثل الكساد الكبير عام 1929، وأزمة يوم الاثنين الأسود عام 1987، وأزمة مؤسسات الادخار والإقراض خلال الفترة 1989-1991، والأزمة المالية العالمية الأخيرة التي بدأت عام 2007. ولاشك في أنه من دلائل التفوق النسبي للنظام الاقتصادي الأمريكي أنه على الرغم من كل الأزمات التي مرَّ بها، فإن الدولار الأمريكي لا يزال عملة الاحتياطي الرئيسية على مستوى العالم من دون منافس، وإن سندات الخزانة الأمريكية لا تزال هي الاستثمار المالي الرئيسي الآمن الخالي من المخاطر على مستوى العالم.[71]

4. الاقتصاد الأمريكي قائم على الابتكار والتقنية والخدمات، أي الاقتصاد الحديث، بينما لا يزال الاقتصاد الصيني قائماً على القطاعات الاقتصادية التقليدية، مثل الزراعة والصناعة. فعلى الرغم مما يثار حول الصين من أنها تتسيد قطاعات إنتاجية تقنية عالمياً، مثل إنتاج الحواسيب الشخصية والمحمولة واللوحية والهواتف الذكية،[72] بما وصل في مداه الأقصى إلى التخوف من استخدام الصين لهذا الإنتاج الضخم في التجسس على العالم، فإن الواقع يقول إن الأغلبية العظمى من هذه المنتجات هي ابتكارات أمريكية أو أوروبية، إضافة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتكر بصورة شبه مطلقة نظم التشغيل Operating Systems التي تعمل بها هذه الأجهزة كافة، بواسطة ثلاث شركات رئيسية، هي: مايكروسوفت، وأبل، وجوجل.[73] وبالتالي، يمكن اعتبار ذلك مثالاً نمطياً على اختلاف

دوافع النمو والإنتاج بين كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية، حيث يدل هذا المثال على أن الصين تصنِّع الجسد، بينما تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتصميم العقل وتصنيعه.

ولاشك في أن مستقبل الاقتصاد العالمي ودور وحداته سيكون معتمداً بصورة متزايدة في ظل النظام العالمي الجديد على التقنية والابتكار. وهذا الأمر سيعطي الميزة النسبية للولايات المتحدة الأمريكية بما قد يزيد الفجوة بينها وبين منافساتها، وعلى رأسها الصين، من حيث القوة الاقتصادية. فالاقتصاد الأمريكي لا يزال هو الأكبر في العالم من حيث الإنفاق على البحث والتطوير Research and Development – R&D.[74] وكذلك، فإن الابتكارات الأمريكية هي الرائدة، ليس في تقنية المعلومات فقط، ولكن في مجالات أخرى مثل استخراج الطاقة عن طريق تقنية التكسير الهيدروليكي Hydraulic Fracturing، المستخدمة في استخراج الغاز والنفط الصخري، وفي صناعات الطائرات، والصناعات العسكرية.[75]

والجدير بالذكر أن الصين تحاول جاهدة اللحاق بالولايات المتحدة الأمريكية في مجالات التقنية والابتكار، مع ملاحظة أن شركاتها تلجأ أحياناً إلى أساليب تكون محل جدل كبير، مثل القرصنة الإلكترونية للحصول على أسرار الابتكارات، والقيام بالهندسة العكسية، لكن هذه الجهود لم تحظَ بالنجاح المأمول حتى الوقت الراهن،[76] ومن الصعب تخيل تضييق هذه الفجوة في ضوء ضخامة الإنفاق الأمريكي على البحث والتطوير، وعدم قدرة الشركات الصينية على مجاراة مثل هذا الإنفاق على

الأقل في المستقبل القريب والمتوسط، بحكم القيود الأشد على مواردها المالية، كما ذكر آنفاً.

5. على الصعيد السياسي، يُلاحظ عدم وضوح الرؤية بشأن إرادة الصين وقدرتها على القيام بدور قيادي فعال في الأزمات العالمية، واختلاف طبيعة الحلفاء الاستراتيجيين بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، ونجاح الجانب الأمريكي في تحقيق التوازي بين مصالحه والمصالح العالمية الرئيسية، والدور الفاعل والحاسم للولايات المتحدة الأمريكية في المنظمات الدولية، فضلاً عن الخبرات الكبرى في إدارة السياسة الدولية.

ومن الملاحظ أنه، على الرغم مما يثار حول تزايد دور الصين في الاقتصاد العالمي وما يمكن أن يعكسه ذلك من ضرورة قيامها بلعب دور قيادي أكبر في القضايا العالمية، فإنه من الواضح حتى الآن أن الصين لا تسعى إلى لعب مثل هذا الدور القيادي في المستقبل القريب. فمن الواضح من تحركات الصين في القضايا الدولية أنها عادة ما تنتهج أسلوب "رد الفعل" بدلاً من أخذ زمام المبادرة. ويبدو ذلك واضحاً في قضايا دولية راهنة شائكة مثل الأزمة السورية، ومن تحركات الصين الحذرة في منطقة جنوب شرق آسيا لمواجهة احتمالات أي تهديدات أمريكية مستقبلاً. وتعمل الصين بصورة حثيثة على تسويق نفسها كدولة ما زالت نامية، وأنها تنأى عن الصراعات الدولية ومستعدة للتعاون مع القوى الكبرى الأخرى بهدف تحقيق السلام العالمي.[77]

كذلك، يُلاحَظ أن الصين في سعيها إلى الدخول في تحالفات جديدة، فإنها على عكس الولايات المتحدة الأمريكية، لا تمنح قروضاً أو مساعدات مشروطة بحقوق الإنسان والحوكمة الرشيدة. وهي تسعى إلى تجمعات دولية لا تكون الولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد الأوروبي طرفاً فيها. وهي تعتمد أساساً على القوى الناعمة في تحالفاتها، معتمدة على الترويج لثقافتها الكونفوشيوسية المسالمة لتسويق صورتها أمام العالم، لكنها في الوقت ذاته تتعرض لنوع من البحث عن هويتها الجديدة في ظل درجة من درجات الغزو الثقافي الأمريكي.[78]

ولاشك في أن التخوف الصيني من أخذ زمام القيادة على المستوى الدولي، ينبع بدرجة كبيرة من تكاليف لعب مثل هذا الدور، وأثره الضار في ما تسعى إليه الصين حثيثاً من الترويج لنفسها على أنها مسالمة ولا ترغب في الدخول في الصراعات، إضافة إلى اعتمادها القوي للغاية على التصدير إلى الخارج كمحرك للاقتصاد والتوظيف، وهو الأمر الذي يضع قيوداً على تدخلها في الصراعات الخارجية، نظراً إلى ما قد تؤدي إليه مثل هذه التدخلات من احتمالات فقدانها أسواقاً تصديرية.

لكن يلاحظ أنه قد أثيرت تساؤلات مؤخراً حول الوجود المتزايد للصين في مناطق مثل القارة الإفريقية، فالتغلغل الذي قامت به بكين في القارة لم يتميز باعتبارات أيديولوجية، بل بالتركيز على الاستحواذ على الثروات الطبيعية والانتهازية التجارية. وقد شهدت التجارة البينية طفرة هائلة، حيث بلغت 50 مليار دولار في عام 2006 مقابل مليار دولار فقط عام 2000،[79] ما جعل الصين ثالث أكبر شريك تجاري للقارة الإفريقية بعد

الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، ولعل تحول أنجولا لتصبح أكبر مورِّد أجنبي للنفط إلى الصين يرمز إلى أهمية إفريقيا للاقتصاد الصيني متفوقة على المملكة العربية السعودية في عام 2006.[80] وقد شهدت إفريقيا خمس زيارات مهمة من طرف القادة الصينيين بين عامي 2005 و2007، وفي خضم دخول الصين الأسواق الإفريقية روجت لسياستها الخارجية المتمثلة في شعار "لا قيود سياسية"، والتي اقترنت باستعداد بكين لتقديم المساعدات والقروض الميسرة للدول الإفريقية، فلاقت جاذبية كبيرة من الزعماء الأفارقة. وفي الوقت الذي تبدو فيه الموارد الإفريقية حيوية لصحة الاقتصاد الصيني، فإن القارة تحتل مكانة مهمة في طموحات الصين العالمية أيضاً، فبروز الصين لاعباً رئيسياً في إفريقيا وتأثير وجودها وتحدياتها للتفوق الغربي في إفريقيا، يشكلان معاً مكونين حاسمين لهذه العلاقة الجديدة.[81] وعلى الرغم من زيارة الرئيس الأمريكي باراك حسين أوباما إلى إفريقيا في عام 2013، فإن الجانب الاقتصادي للزيارة لم يكن ذا معنوية تؤثر في النفوذ الصيني في القارة الإفريقية.[82]

6. على الصعيد العسكري، تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية تفوقاً مطلقاً في إمكانات تعبئة القوات خارج الحدود وفي القواعد العسكرية في الخارج، وفي قوة التحالفات العسكرية، إلى جانب التفوق التقني الأمريكي في الصناعات العسكرية.

ويتوقع جورج جي. فريدمان George G. Friedman في كتابه **الـ (100) عام المقبلة: توقعات للقرن الحادي والعشرين**،[83] كما ذكر سابقاً، أن القرن

الحادي والعشرين سيكون خاضعاً لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، بسبب الجغرافيا وأحداث تاريخية عدة لا يُنظر إليها عادة على أنها محورية أو مهمة بالنسبة إلى القوة الأمريكية، منها أن سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على محيطات العالم، من خلال أساطيلها وقواعدها العسكرية، تتيح لها أن تكون القوة المهيمنة في النظام العالمي الجديد. ونظراً إلى أن أمريكا الشمالية لها سواحل على المحيطين الأطلسي والهادي، ولأن هناك تكاليف باهظة لامتلاك قوات بحرية تستطيع تسيير دوريات لمراقبة المحيطين الكبيرين بصورة دائمة، ونظراً إلى حقيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة المهيمنة في أمريكا الشمالية، فإن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال القوة المهيمنة في النظام العالمي، وستبقى كذلك طوال السنوات المئة المقبلة.[84]

وبعد أن حققت الولايات المتحدة الأمريكية هيمنتها المطلقة على محيطات العالم جميعها، فإنها تريد الاحتفاظ بهذه الهيمنة. وكجزء من استراتيجيتها للمحافظة على الهيمنة، تسعى إلى منع أي قوة أخرى، وحرمانها من الموارد التي يمكن استثمارها في بناء أسطول يستطيع تحدي هذه الهيمنة. وتعمل الولايات المتحدة الأمريكية جاهدة على إقامة تحالفات متغيرة لمنع ظهور أي قوة إقليمية مهيمنة محتملة.[85]

ومن جانب آخر، يلاحظ أن الصين جغرافياً تُعتبر معزولة نسبياً، حيث تقع سيبيريا في الشمال، وسلسلة جبال الهيمالايا في الجنوب، ويتركز وصولها إلى المنافذ الخارجية في الجزء الشرقي من الدولة، وبالتالي يصعب على الصين التوسع نحو الخارج.[86] والصين لم تعد تُعتبر قوة بحرية رئيسية منذ قرون عدة،

ولن تتمكن من تحقيق ذلك التقدم في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية؛ نظراً إلى أن بناء الأساطيل يتطلب وقتاً طويلاً وتكاليف طائلة، إضافة إلى الحاجة إلى تدريب وتهيئة الأطقم العسكرية التي يمكنها إدارة القوات البحرية الحديثة.[87] ونظراً إلى هذه العوامل كلها سيكون من الصعب للغاية أن تقترب الصين - أو تحاول - الوصول إلى قوات بحرية يمكنها منافسة الولايات المتحدة الأمريكية في السيطرة على الممرات المائية الرئيسية في العالم، وفي إمكانية نقل القوات العسكرية الضخمة إلى مناطق الصراع العالمي ذات البعد الاستراتيجي للصين أيضاً.[88]

وليس أدل على هذه الفجوة في القدرات البحرية مما تملكه وتخطط له الدولتان من حاملات طائرات. فالولايات المتحدة الأمريكية لديها عشر حاملات طائرات في الخدمة في الوقت الراهن، ويتم بناء حاملة أخرى، مع وجود حاملتين في مرحلة التخطيط.[89] وفي المقابل تملك الصين حاملة طائرات واحدة موروثة من الاتحاد السوفيتي السابق، كما سبقت الإشارة إلى ذلك في الفصل المعنون: **العوامل المؤثرة في بنية النظام العالمي الجديد**، وتقوم حالياً ببناء حاملة طائرات أخرى، مع ملاحظة أن الحاملة الموجودة في الخدمة ذات إمكانات محدودة في تنوع الطائرات الممكن نقلها بسبب قدم التقنية المستخدمة.[90]

ويبدو أن التحالفات الصينية محدودة الرقعة الجغرافية، والقوة أيضاً، مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية، كما سبقت الإشارة إلى ذلك. فمعظم التحالفات والتقاربات الصينية إقليمية في منطقة وسط آسيا، مع الابتعاد عن أي تحالفات تشارك فيها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.[91]

أما بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، فلديها تحالفات متعددة تغطي مناطق العالم كافة، وعلى رأسها "حلف شمال الأطلسي" NATO Pact الأقوى عالمياً.

الملمح الثاني: تزايد الاعتماد على التقنية والنظم غير التقليدية للإنتاج والتواصل على حساب اضمحلال النظم التقليدية، وتوقع تزايد الاعتماد على الهندسة الوراثية والاستنساخ وتقنية النانو، لإيجاد حلول لقضايا رئيسية كتوفير الغذاء والطاقة والطب وتطوير القدرات البشرية:[92]

أظهرت خبرة العقود الثلاثة الماضية أن التطورات التقنية يمكن أن تؤدي إلى حدوث تغيرات جذرية في موازين القوى العالمية، وأن من يحقق السبق في هذا المجال يتمكن من زيادة قواه التفاوضية على الساحة العالمية. وكمثال واضح على هذا الأمر، فإن تقنية استخراج النفط والغاز الصخري التي اكتشفتها الولايات المتحدة الأمريكية، وبدأت في تطبيقها، وسبق الإشارة إليها في الفصل المعنون: **النظام العالمي الجديد: الاقتصاد والتجارة والطاقة**، والمعروفة بتقنية التكسير الهيدروليكي،[93] أي باستخدام السوائل المضغوطة، أدَّت إلى جعل هذا المصدر مجدياً اقتصادياً، على الرغم من مواجهتها بعض الانتقادات بسبب آثارها البيئية، بما يصل إلى ربطها بوقوع زلازل ناجمة عن تغيّر يحدث في طبيعة الطبقات الأرضية جرّاء هذه العملية. لكن الولايات المتحدة الأمريكية، التي وضعت وبصفة دائمة، منذ أزمة النفط الشهيرة التي بدأت تحديداً في 15 أكتوبر 1973، مسألة تخفيض الاعتماد على نفط منطقة الشرق الأوسط هدفاً استراتيجياً مهماً، قد بدأت بالنجاح في تحقيق هذا الهدف، بما يمكن أن يكون له أثر ملموس في طبيعة استقرار مناطق العالم، من خلال تقنية التكسير الهيدروليكي.[94]

فمنذ بداية الألفية، كما سبق ذكره، تراجع اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كمصدر للنفط من 17٪ في عام 2001 إلى 13٪ عام 2011، بينما تزايد الاعتماد على الواردات من الدول الأخرى في نصف الكرة الغربي في العامين ذاتهما من 50٪ إلى 55٪.[95] ويُنتظر أن يتقلّص هذا الاعتماد بصورة تدريجية مستقبلاً مع زيادة درجة الاكتفاء الذاتي، والتوجه إلى سد الفجوة من دول الجوار الأمريكي. ونتيجة لهذه التقنية، أصبح من المجدي للولايات المتحدة الأمريكية استخراج وإنتاج النفط الصخري الذي تمتلك نحو 76٪ من الموارد العالمية المثبتة منه. كما تم التوضيح تفصيلاً في الفصل المعنون: **النظام العالمي الجديد: الاقتصاد والتجارة والطاقة**، فإن أهم مناطق العالم في احتياطيات الوقود السائل غير التقليدي التي أصبحت، مؤخراً، ذات جدوى اقتصادية في الإنتاج والاستهلاك، تقع كلها في نصف الكرة الغربي، إذ تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية معظم موارد النفط الصخري العالمية المعروفة، بنصيب يبلغ 76٪ كما سبقت الإشارة إليه، بينما تُعد كندا صاحبة أهم احتياطيات النفط الرملي في العالم بنصيب 70٪، وفنزويلا صاحبة الغالبية العظمى من الاحتياطيات العالمية المعروفة من النفط الخام الثقيل جداً بنصيب يفوق 95٪.[96] ويلاحظ أن دولاً أخرى في الأمريكتين لديها احتياطيات ملموسة من هذه المصادر غير التقليدية، حيث تمتلك البرازيل على سبيل المثال نسبة 2٪ من الاحتياطيات العالمية من النفط الصخري.[97]

وتشمل، كما سبق ذكره، مصادر الغاز غير التقليدي، الغاز الصخري Shale Gas، والغاز الحبيس Tight Gas، وهي الغازات التي تكون محصورة بين طبقات صخرية شديدة القوة، وقد أصبحت ذات جدوى اقتصادية،

مؤخراً، مع تطور تقنية التكسير الهيدروليكي. وجدير بالذكر أن هذه التقنية على وجه الخصوص هي التي ساعدت الولايات المتحدة الأمريكية على زيادة الاعتماد على الغاز الطبيعي كمصدر للطاقة، خاصة فيما يتعلق بإنتاج الكهرباء، حيث تأتي الولايات المتحدة الأمريكية ثانية بعد الصين من حيث الموارد المؤكدة للغاز الصخري. وتحتل الصين المركز الأول ضمن الدول ذات موارد الغاز الصخري بنصيب يبلغ 19٪، تليها الولايات المتحدة الأمريكية بنصيب يبلغ 13٪. وتجدر الإشارة إلى أن معظم المصادر غير التقليدية للغاز الطبيعي، الصخري والضيق، تقع في الأمريكتين أيضاً، إذ تمتلك أربع دول أمريكية مجتمعة، هي الولايات المتحدة الأمريكية والأرجنتين والمكسيك وكندا، نحو 41٪ من إجمالي الموارد العالمية المعروفة من الغاز الصخري.[98]

وإضافة إلى المثال السابق، أدت الطفرات التقنية في مجالات الاتصالات والمعلومات وتقنية النانو إلى زيادات في الإنتاجية، واختراق حدود كانت موضوعة على إمكانات البشر في العلاج وتطوير القوة الجسمانية،[99] وحتى في أسلوب خوض الحروب المستقبلية. فالتقدم في الاستنساخ والهندسة الوراثية على سبيل المثال، أديا إلى إمكانات في زراعة الأعضاء يُنتظر أن تؤدي إلى تغيير مستقبلي في هذا المفهوم. وأصبحت اختراعات أخرى، مرتبطة بالتفاعل بين الإنسان والآلة، قادرة على إضافة قوى جسمانية إلى البشر وتوفير المعلومات بصورة آنية مستمرة عن المواقف المحيطة، مثل تلك المتحققة من خلال "نظارة جوجل" التي ستدخل قريباً مرحلة الإنتاج الواسع،[100] بما أثار أسئلة فلسفية حول تحول البشر مستقبلاً إلى أنصاف بشر وأنصاف آلات، كما كان يرد سابقاً في أدبيات الخيال العلمي تحت مفهوم سايبورج Cyborg.[101] كذلك، من الممكن

أن تغير ابتكارات مثل آلات الطباعة ثلاثية الأبعاد 3D Printing من موازين القوى ومفاهيم الإمداد في العمليات العسكرية، على النحو الذي برهنت عليه تجربة عملية لاستخدام هذه الطابعة في طباعة سلاح ناري قابل للاستخدام.[102]

وعلى الصعيد العسكري أيضاً، لابد من الإشارة إلى أثر التقنية في تغيير موازين الصراعات اللامتماثلة، حيث تم بنجاح إسقاط صاروخ بواسطة مدفع لأشعة الليزر في إبريل 2013، يُتوقع استخدامه في الدفاع الجوي ضد الصواريخ، خاصة الصواريخ البدائية الصنع، بحيث يتغير ميزان "التكلفة والعائد" على طرفي الصراع اللامتماثل، من استخدام منظومة صواريخ دفاعية تتكلف مئات الآلاف وربما الملايين من الدولارات لإسقاط صاروخ بدائي قد يكلف صنعه مئات من الدولارات، إلى إسقاط مثل هذا الصاروخ بطلقة ليزر تكلف دولاراً واحداً.[103]

الملمح الثالث: تزايد الضغوط على النظام الرأسمالي من أجل تطويره في ضوء خبرة الأزمة المالية العالمية الأخيرة، وأخذ مشكلات العولمة في الاعتبار:

لاشك في أن خبرة الأزمة المالية العالمية التي ظهرت عام 2007، وما تبعها من أزمات اقتصادية ارتبطت بمعدلات مرتفعة ومخيفة للبطالة - بين الشباب على وجه الخصوص - قد أثارت الكثير من التساؤلات حول مستقبل النظام الرأسمالي القائم على تفاعل قوى السوق وتقليص الدور الاقتصادي للدولة. لكن على خلاف النظام الاشتراكي القائم على التخطيط المركزي للدولة

وتحكُّمها في تخصيص عوامل الإنتاج، الذي انهار مع انهيار حائط برلين وما تبعه من انهيار للاتحاد السوفيتي السابق، وبما يرجع أساساً إلى التخلي عن الدافع الشخصي للابتكار والتطوير، يلاحظ أن النظام الرأسمالي، وكما سبقت الإشارة إليه، قد تم اختباره مراراً بأزمات مالية واقتصادية رئيسية، من الكساد الكبير عام 1929، إلى الأزمة المالية الراهنة التي بدأت عام 2007، لكنه تمكّن من الصمود والتطور بحيث يتعلّم من أخطاء الماضي.[104]

وفي هذا الصدد، تسلِّط الأوضاع المالية والاقتصادية الراهنة الضوء على عدد من التحديات التي يجب أن يواجهها النظام الرأسمالي من أجل استحداث آليات جديدة، قادرة على التعامل مع تبعات التطورات والطفرات التقنية والاتصالاتية والمواصلاتية، التي شهدها العالم خلال العقدين الماضيين، وكذلك على عدد من الدروس المستفادة من خبرة السنوات القليلة الماضية، التي يجب معالجة آثارها السلبية.

إن المزيد من التطور التقني يؤدي إلى صعوبات متزايدة في توفير الوظائف للشباب. فوفقاً للنظام الرأسمالي، يكون الهدف الأساسي: تعظيم الربح Profit Maximization، وهو المعادل تماماً لمفهوم تقليص التكلفة Cost Minimization،[105] بما يمثِّل الهدف الرئيسي والأوحد اقتصادياً للوحدات الإنتاجية العاملة في ظل النظام الرأسمالي. وهذا الهدف يجعل المنافسة غير عادلة بين عنصر التقنية والعنصر البشري في العملية الإنتاجية. فمع التطور التقني، الموفِّر للتكلفة، تتقلص الحاجة إلى العنصر البشري. فالتطور في الروبوتات، وأنظمة التحكم، وأنظمة الإدارة المكتبية، وتوافر المعلومات عن

طريق الشبكة المعلوماتية، قد جعل العديد من الوظائف التي يقوم بها العنصر البشري غير مجدية. ومع توقع تسارع التطور التقني والمعلوماتي، يتعرض العنصر البشري لمزيد من التحديات للحفاظ على وظائف مثل بعض تخصصات المهن الطبية والهندسية والمكتبية وغيرها. وكل هذه الظواهر، يضاف إليها النمو السكاني الكبير، خاصة في الدول النامية، ستمثل تحدياً رئيسياً للنظام الرأسمالي يفرض حتمية تطويره من أجل الاستمرار في البقاء.[106]

والمزيد من التطور في وسائل الاتصالات والتواصل الاجتماعي يؤدي إلى زيادة التنافس على الوظائف عبر حدود السيادة الدولية. فعلى الرغم مما شهده العالم في العقود الماضية من تركيز الانتباه على الآثار الضارة للهجرة من الدول الكثيفة السكان والضعيفة الدخل، إلى الدول ذات الندرة السكانية والمرتفعة الدخل، وذلك في ضوء ما تتسبب فيه مثل هذه الهجرة من مزاحمة المواطنين على الوظائف، وبالتالي ارتفاع البطالة بينهم وانخفاض مستويات معيشتهم - ومثال ذلك مشكلات الهجرة من المكسيك بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، والهجرة من إفريقيا إلى دول الاتحاد الأوروبي - فإن النظام العالمي الجديد سيشهد تصاعد مشكلات نوع آخر من الهجرة بين المجموعتين السابقتين من الدول، منها: انتقال الوظائف إلى الدول الأرخص في تكلفة العمالة، ليس بانتقال الاستثمارات إلى الخارج فقط، ولكن أساساً من خلال نشاط "العمل من الخارج، أو التعهيد Outsourcing".[107] وليس أدل على تأثير تقنيات الاتصالات والتواصل والمواصلات في زيادة التنافس عالمياً على الوظائف مما وصفه الكاتب الصحفي الأمريكي توماس لورن فريدمان Thomas Loren Friedman في كتابه:

الأرض مسطحة *The World is Flat*،[108] كما سبق ذكره بالتفصيل في هذا الكتاب، حيث قال: "من الواضح أن من الممكن الآن لعدد أكبر من البشر أن يتعاونوا ويتنافسوا في الوقت الحقيقي Real Time مع بشر آخرين من أركان أخرى من الكوكب، وذلك على أسس عادلة، أكثر من أي وقت مضى في تاريخ العالم، وباستخدام الحواسيب، والبريد الإلكتروني، والشبكات، ووسائل التواصل الاجتماعي، والمؤتمرات عن بُعد، وبرمجيات تفاعلية جديدة".[109]

وبطبيعة الحال، سيمثل النظام العالمي الجديد الأكثر عولمة والمزيل للحدود الجغرافية لانتقال العمالة - ليس من خلال السماح بانتقالها جسدياً، بل بانتقال جهودها عبر وسائل التواصل الحديثة - تحدياً جديداً للنظام الرأسمالي القائم على الحرية. فسيكون على صانعي السياسات الاقتصادية في الدول الصناعية مواجهة الآثار السلبية لمثل هذا التوجه على فرص العمل للشباب وعلى مستويات المعيشة لمواطنيها، وذلك بما قد يتطلّب البعد عن مبادئ حرية انتقال عوامل الإنتاج الأساسية في النظام الرأسمالي.

إن الانفتاح الاقتصادي والمالي العالمي في ظل العولمة وتقدم التقنية قد أدى إلى سهولة انتقال الأزمات من دولة إلى أخرى، وإلى ضعف سيطرة مؤسسات إدارة السياسة الاقتصادية المحلية على الأوضاع الاقتصادية الكلية. فمما لاشك فيه أن التوجه نحو العولمة والانفتاح الاقتصادي المتعدد الأطراف الذي نادى به النظام الرأسمالي، وتبنته اتفاقية "الجات" السابقة، التي تحولت إلى منظمة التجارة العالمية World Trade Organization – WTO، قد أسهمت بدرجة كبيرة في انتقال الأزمات المالية والاقتصادية من دولة إلى أخرى ومن

منطقة إلى أخرى على مستوى العالم. وليس مستغرباً أن بين الدول الأقل تـأثراً بالأزمة المالية العالمية الأخيرة، التي بدأت في عام 2007، كانت هي أقل الدول انفتاحاً اقتصادياً ومالياً وتجارياً، مثل كوريا الشمالية، وإن كانت هذه الدول لها مشكلاتها الهيكلية الناجمة عن الانغلاق الاقتصادي.[110]

وللخلاصة السابقة نتيجتان مهمتان على مستقبل النظام الرأسمالي العـالمي: الأولى، أن الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي يفتح قنوات جديدة لانتقـال الأزمات، مثل ما شهده العالم من ظاهرة الأموال الساخنة، والتحركات المفاجئـة للاستثمارات المالية من منطقة إلى أخرى، وتـأثير "الـدومينو" بانتقـال الأزمـات المصرفية من دولة إلى أخرى نتيجة ترابط النظام المالي العالمي وتعقده. والثانية، أن الانفتاح الاقتصادي يضعف قـدرة مؤسسـات السـلطة المحليـة، عـلى التعامـل الكفء مع الأزمات المالية والاقتصادية.[111] فقد أصبحت الأزمـات الاقتصـادية والمالية خارجة عن السيطرة، وتتطلب بدرجة أكبر تعاوناً وتدخلاً إقليمياً ودولياً، وبالتـالي، يُنتظـر أن تشـهد المؤسسـات الاقتصـادية الدوليـة والإقليميـة - مثـل "صندوق النقد الدولي"، و"البنك الدولي"، وبنوك التنمية الآسـيوية والإفريقيـة والأمريكية، و"الأونكتاد"، و"منظمة التجارة العالميـة" - دوراً أكـبر في تشـكيل السياسات الاقتصادية المحليـة في إطـار تنسـيق دولي ومراعـاة لآثـار الخطـوات الفردية على المجتمع الدولي كله. لكن ذلك الدور المتصـاعد، سـيتطلب حـدوث إجماع دولي على تعديل أهداف عمل هذه المؤسسات وسلطاتها وأساليبها، بصورة تتفق مع المصلحة العامة، وتتلافى أخطاء الماضـي بالنسبة إلى العديد منهـا، ومـن أجل استعادة جاذبية النظام الرأسمالي ذي التوجه العالمي.[112]

كذلك، سيكون من الضروري، من أجل تحقيق النمو ومنع هروب الوظائف والاستثمارات في ظل نظام مالي وتجاري حر كما يتخيله النظام الرأسمالي، أن يتم التحول من "البديل الأمثل الأول First Best" المرتبط بتحرير التجارة متعددة الأطراف عالمياً، إلى "البديل الأمثل الثاني Second Best" الذي يمكن النظر إليه على أنه تحرير التجارة إقليمياً أولاً قبل التوجه إلى تحريرها عالمياً، كما كانت تطمح منظمة التجارة العالمية World Trade Organization – WTO.[113]

الملمح الرابع: تراجع استخدام الصراعات العسكرية التقليدية، وزيادة الاعتماد على التطور المتسارع في التقنية ووسائل الاتصال والتواصل في انتهاج أساليب غير تقليدية للصراع تكون أقل كلفة مادية وبشرية وأقل إثارة للجدل، مع استمرار التفوق العسكري الأمريكي التقليدي كقوة ردع وأداة لتقوية المراكز التفاوضية في النزاعات الدولية، تُستخدم كملاذ أخير فقط:

كما سبقت الإشارة إليه في هذا الكتاب، تقود الولايات المتحدة الأمريكية، وبصورة متزايدة، عملية تغيير في الاستراتيجيات العسكرية، بعيداً عن التقليدية، وذلك في ضوء خبرتها المكتسبة من حروبها خلال العقدين الماضيين. فقد أظهرت حروبها وعملياتها العسكرية التي شنت ضد الإرهاب، أن المواجهات والاستراتيجيات العسكرية التقليدية عادة ما تكون غير مجدية في الصراع اللامتماثل مع جماعات إرهابية مثل تنظيم "القاعدة".[114] وكانت التكلفة الإجمالية للحربين في العراق وأفغانستان على وجه الخصوص عالية للغاية على الاقتصاد الأمريكي، حيث قدَّر بعض الخبراء إجماليَّها بما بين 4 و6

تريليونات دولار، كما سبقت الإشارة.[115] كذلك، كان التدخل العسكري التقليدي مكلفاً من حيث الخسائر البشرية، سواء بالنسبة إلى القوات الأمريكية وحلفائها، أو المدنيين في الدول التي شهدت الصراعات، بحيث بلغ عدد القتلى 6668 جندياً أمريكياً في العراق وأفغانستان معاً، منهم 4474 في العراق، و2194 في أفغانستان،[116] ومن المدنيين العراقيين والأفغان نحو 132 ألف ضحية خلال الأعوام العشرة الأولى من الحرب.[117] وإضافة إلى ذلك، بطبيعة الحال، الخسائر المعنوية من إجهاد ومعارضة داخلية للحروب في الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، والانطباع الذي تركته لدى البعض خارجياً، بأنها قوة استعمارية جديدة في حرب على الإسلام على وجه الخصوص.[118]

نتيجة للخسائر المذكورة، المالية والبشرية والمعنوية، في الصراع اللامتماثل بين الولايات المتحدة الأمريكية والجماعات المتطرفة العابرة للحدود الدولية، تتولى الولايات المتحدة الأمريكية دوراً ريادياً في تغيير مفاهيم الحروب واستراتيجياتها، اعتماداً على خليط التقنية المتقدمة، واستغلال تأثير الإعلام التقليدي وغير التقليدي، مدعوماً بتفوق عسكري تقليدي غير مسبوق يقوم على فكرة أن يكون الجيش "أصغر" و"أذكى".[119] ودليلاً على ذلك، وفي ظل مشكلات المديونية الحكومية الأمريكية الراهنة، يلاحظ أن الإنفاق العسكري السنوي الذي زاد من 360 مليار دولار في عام 1999 إلى 537 مليار دولار في عام 2011،[120] إضافة إلى نفقات عسكرية أخرى ترتبط بالحربين في العراق وأفغانستان المذكورة أعلاه، تم الاتفاق مبدئياً على تخفيضه بما يقارب تريليون دولار خلال السنوات العشر المقبلة.

ولتحقيق ذلك من دون التأثير في كفاءة الجيش في مواجهة التهديدات، ينتظر أن يتم تنفيذ خطة لتقليص قوات الجيش ومشاة البحرية، وإعادة نشر القوات البحرية بحيث تكون أسهل في التنقل عبر الممرات البحرية الرئيسية في العالم، والاعتماد بدرجة أكبر على العمليات عن بُعد والصواريخ العابرة واستخدام الطائرات من دون طيار والتقنيات الموفرة للتكلفة.[121]

إضافة إلى ذلك، وكما سبقت الإشارة، تزايد الاهتمام بنظرية حروب الجيل الرابع Fourth Generation Warfare، التي لا تكون أهداف الهجوم فيها عسكرية فقط، ولكن تمتد إلى جوانب مثل ثقافة مجتمع العدو أيضاً. وجدير بالذكر أن الجيل الأول للحروب يعكس تكتيكات حقبة البندقية ذات الماسورة الملساء، وهي تكتيكات ترتيب الجنود في أرتال وأنساق تعتمد على الكثافة العددية للجنود وكثافة النيران. أما بالنسبة إلى الجيل الثاني للحروب فكانت التكتيكات تستند إلى النيران والحركة، حيث حلت القوة النيرانية الكثيفة محل القوة البشرية الكثيفة، والارتكاز على الخطط العملياتية. أما الجيل الثالث، فيتمثل في الحرب الخاطفة بالاعتماد على المناورة بدلاً من الاستنزاف.[122] وبصفة عامة، تبدو حروب الجيل الرابع مشتتة وليست مركزة في جبهات قتال محددة، تذوب فيها الفروق بين الحرب والسلام. ولا تكون ذات توجه معين بحيث لا يمكن التعرف على جبهات القتال ومعالمها. وتختفي في ظلها التفرقة بين "المدني" و"العسكري". ويتم القيام بالعمليات على التوازي في كل أعماق العدو، بما في ذلك ثقافة مجتمعه وليس بنيته المادية الملموسة فقط.[123] ويتم فيها استخدام التقنية، لتكون العمليات النفسية هي السائدة كسلاح عملياتي واستراتيجي، ويتم استخدام فيروسات الحاسوب

لإحداث اضطراب بين المدنيين والعسكريين. ويتم التركيز على دعم الجمهور للعسكريين، وتصبح الأخبار على القنوات التلفزيونية سلاحاً أقوى من الفيالق المدرعة؛ وبالتالي، يتحول التركيز من مقدمة العدو، أي جيوشه، إلى ساحته الخلفية، أي المجتمع. كذلك، تتضمن النظرية استخدام الإرهابيين في هذه الحروب، ليكونوا جزءاً من مزيج الإرهاب والتقنية المتقدمة، وعناصر أخرى مثل الدِّين والأيديولوجيا، والهجوم من الداخل على ثقافة المجتمع، كعناصر تنتج صراعات من الجيل الرابع.[124]

ومن جانب آخر، مثَّل عام 2008 نقطة تحول جوهرية في المخاطر العسكرية، حيث شهدت الولايات المتحدة الأمريكية أخطر هجوم إلكتروني على وزارة الدفاع، نجم عن استخدام ذاكرة محمولة Flash Drive في حاسوب محمول في إحدى قواعدها العسكرية في الشرق الأوسط،[125] انتشر من خلاله برنامج ضار، أعده جهاز استخبارات أجنبي لم يتم الإفصاح عن هويته، في الشبكة الإلكترونية للقيادة المركزية للجيش الأمريكي، لتنتقل من خلاله معلومات سرية وغير سرية إلى جهات أجنبية. وقد استجابت وزارة الدفاع الأمريكية لهذا التهديد بعملية حملت اسم بَكشوت يانكي Operation Buckshot Yankee،[126] إدراكاً منها لتغير قواعد لعبة التهديدات، وتقرر وضع استراتيجية جديدة وصفها نائب وزير الدفاع السابق، وليام جي لين William J. Lynn، بأن من أعمدتها "اعتبار الفضاء الإلكتروني بواقعه الفعلي مجالاً جديداً للحرب؛ مثل: الأرض، والبحر، والجو، والفضاء، يجب علينا التعامل مع الفضاء الإلكتروني كمجال نقوم فيه بعمليات، وسنحميه، وسنتعامل معه ضمن العقيدة العسكرية".[127]

وقد حذَّر وزير الدفاع الأمريكي السابق، ليون إدوارد بانيتا Leon Edward Panetta، من أن الولايات المتحدة الأمريكية مهددة بحرب الفضاء الإلكتروني، وأنها مسألة وقت حتى يحدث هجوم مثل "بيرل هاربر إلكترونية"،[128] كما سبق ذكره، يتم من خلالها الهجوم الإلكتروني على شبكات الكهرباء، أو نظم المواصلات، أو الشبكات المالية، يكون مصاحباً لعمل عدائي تقليدي. ومن الممكن أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بضربة استباقية لإزالة الخطر الإلكتروني، وإعداد "قواعد اشتباك" لحروب الفضاء الإلكتروني.[129]

ومع هذا التغير في المفاهيم والاستراتيجيات العسكرية الذي يأخذ في الحسبان الفضاء الإلكتروني كمجال عسكري للهجوم والدفاع، من المنتظر أن تكون منطقة الشرق الأوسط إحدى الساحات الرئيسية لهذه المعارك، وخاصة مع ما شهدته المنطقة من هجمات إلكترونية معقدة خلال العامين الأخيرين، ومنها هجمات يرجح أنها أمريكية - إسرائيلية على التجهيزات النووية الإيرانية وبنوك لبنانية، بأجيال شديدة التعقيد من البرامج الضارة،[130] مثل ستكسنت Stuxnet، وفليم Flame، وجاوس Gauss، التي دمرت تجهيزات نووية إيرانية وتجسست على حسابات مصرفية في لبنان. وفي المقابل، شهدت شركة "أرامكو" السعودية العملاقة، وشركة "راس غاز" القطرية، هجوماً بفيروس شامون Shamoon أدى إلى الإضرار بنحو 30 ألف جهاز حاسوب بشركة "أرامكو" وحدها.[131]

لاشك في أن انخفاض التكلفة، وصعوبة تتبع الأثر، والأضرار المادية الباهظة التي يمكن أن تنجم عن استخدام الفضاء الإلكتروني كساحة قتال،

ترجح وجهة النظر القائلة إنه سيكون أحد أهم ميادين العمليات العسكرية في النظام العالمي الجديد.

الملمح الخامس: التوجه نحو قيم وثقافة نمطية عالمية واحدة، يسودها النموذج الأمريكي، مع تركز المعارضين والمناهضين لهذه القيم والثقافة العالمية في جماعات متطرفة متنوعة الخلفيات:

وبحسب ما تناولت في كتابي المعنون: **وسائل التواصل الاجتماعي ودورها في التحولات المستقبلية: من القبيلة إلى الفيسبوك**، فإن العالم يعيش في الوقت الراهن في مجتمع ما بعد الصناعة أو ما بعد الحداثة، وهو مجتمع يعتمد بصورة أساسية ومتزايدة على التقنيات الرقمية، بحيث يمكن القول إنه أفرز بدوره ما بات يُعرف بالإنسان الرقمي، الذي يسأل نفسه: ماذا سيحدث بعد؟ بدلاً من السؤال التقليدي: ماذا سنفعل؟[132] فقد أصبح النشاط الاتصالي تياراً مجتمعياً جارفاً لا يمكن لأحد أن يكون بمعزل عنه، وأصبح الإنسان أمام فيض من المعلومات والأفكار والمشاعر، بحيث يمكن القول إن "الوفرة الاتصالية" أصبحت أكبر ظواهر هذا العصر. وهذه الوفرة تشكل عبئاً على الإنسان في كثير من الأحيان، إذ يجد نفسه في مواقف محيرة ومربكة في كثير من الأوقات، ما يدفع الكثيرين إلى الانعزالية أو عدم الاكتراث بما يدور حولهم، أو إلى مزيد من الانشغال بالواقع، أو قد يصبحون في وضع غاضب؛ أي إن التأثيرات ستكون متباينة، بل متضاربة أحياناً. ففي حين يرى بعض الخبراء أن ذلك التدفق الاتصالي الهائل إثراء لفكر الإنسان، يرى فيه آخرون انتهاكاً عقلياً وضغطاً نفسياً واضطراباً عقائدياً.[133]

كذلك يلاحظ أن العالم الحديث، بما يشهده من ثورة في الاتصالات ووسائل التواصل الاجتماعي، قد شهد ضعفاً في قوة العلاقات الاجتماعية التقليدية بين الأفراد لمصلحة العلاقات الافتراضية أيضاً، وذلك مع إزالة الموانع الجغرافية والاقتصادية واللغوية للتواصل. فقد استطاعت وسائل التواصل الاجتماعي أن تُنشئ "مجتمعاً افتراضياً" حياً وتفاعلياً يتشابه في كثير من الأحيان مع المجتمع الواقعي، حيث يمكن التواصل المستمر عن بُعد من دون عوائق ملموسة. وبالتالي، تتحول حياة الفرد تدريجياً لتكون قائمة على "التواصل الإلكتروني"، والعيش في "العالم الافتراضي"، وتكوين "الأسرة الافتراضية"، ضمن "المجتمع الافتراضي". وهذه العلاقات الجديدة العابرة للحدود تؤدي إلى ظهور قيم ومبادئ جديدة نتيجة للتداخل بين التقاليد والأعراف المحلية ونظيرتها العالمية، حتى يمكن أن تؤدي إلى نوع من "عولمة" القيم والمبادئ التي تتبعها غالبية البشر، مع ظهور أقليات تقاوم مثل هذا التوجه، وتتجه أحياناً إلى التطرف في المقاومة.[134]

كذلك، يُعد تأثر اللغات من بين أبرز التأثيرات الاجتماعية لعولمة الثقافة عبر وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام العابر للحدود من خلال القنوات الفضائية وغيرها، التي يُنتظر أن تسيطر على الجانب الاجتماعي للنظام العالمي الجديد، إذ إن حالة التحول العالمية نحو الخيار الرقمي تسهم بالضرورة في تشكيل مستقبل اللغات، ونظراً إلى أن اللغة هي أداة التواصل على هذه الوسائل. وبات الحديث يتردد بين بعض الباحثين عن لغة دولية تتشكل من

التشابه الكبير الذي يتوالد بين الذهنيات والأجيال والثقافات فيربط المدركات والعقول وأدوات التغيير، في "تنبؤات" لها تداعياتها الكبرى على الخصوصيات الثقافية واللغوية، ومن ثم يجد العالم نفسه أمام محاولات جادة تستهدف الاتفاق على لغة دولية تفرض نفسها على جميع الشعوب والعقول.[135]

وعلى سبيل المثال، تواجه اللغة العربية الفصحى تهديداً مصيرياً لا ينطلق من انتشار اللغة الإنجليزية فقط، وإنما يتعلق بالانتشار المتزايد للعامية العربية أيضاً، ويبقى التساؤل حول مدى قدرة اللغة العربية على مسايرة التقنية والتقدم العلمي، أم ستلقى المصير نفسه للغة اللاتينية، بحيث تبقى لغة مكتوبة تعيش مفرداتها وقواعدها إلى الأبد، لكنها تظل في الوقت ذاته خارج الاستعمال.[136]

وما يرسخ الشعور بالأزمة في هذا السياق، أن هناك إحساساً لدى أناس بعجز اللغة العربية عن مواكبة حركة العلم والتكنولوجيا، وصار لديهم النطق باللغات الأجنبية التي تحتضن الفكر العلمي المعاصر وتنقله، دليل تفوق فكري وحضاري. إن إتقان اللغات الأجنبية أمر ضروري للحصول على المعرفة من أصولها اللغوية، وتفعيل الناتج مع الفكر العربي في حقول معرفية عربية، والمشكلة ليست في قدرة اللغة العربية على مواكبة العصر، ولكن، في عدم وجود إرادة حقيقية لتعزيز استخدامها في المجالات العلمية، فتشجيع حركتي التأليف والترجمة مرتبط باحترام اللغة العربية وحماية قوانينها وطرح قضاياها، فيتم تحريرها من جمود التعقيد والتلقين، والتحنيط في قوالب جاهزة، ومن ثم الكشف عن خصائصها وقدرتها على استيعاب علوم العصر

وتطويع مصطلحاته، وإعادة صياغتها بلغة عربية تواكب علوم العصر وتتقمص روحها.[137]

إلى جانب ما سبق، هناك تأثيرات عدة لوسائل التواصل الاجتماعي، منها تعميق الفجوة الثقافية والحوارية والتواصلية بين الأجيال، وليس المقصود الفجوة بين الأجيال الراهنة فحسب، بل في المستقبل أيضاً. وستزداد الفجوة طردياً، فكلما زادت قدرات وسائل التواصل الاجتماعي وإمكاناتها وعدد مستخدميها، زادت الفجوة بين كل جيل والذي يليه، كما ذكر في الفصل المعنون: **اتجاهات الجمهور حول النظام العالمي الجديد**. وإذا كانت التوقعات تشير إلى أن عدد سكان العالم سيبلغ في عام 2026 نحو 8 مليارات نسمة، فإنه من المتوقع أن يكون من بين هؤلاء نحو ثلاثة مليارات يستخدمون شبكة الإنترنت، وبما أن هناك إمكانية لدى كل واحد من هذه المليارات الثلاثة لاستخدام هويات إلكترونية عدة للتعامل مع وسائل التواصل الاجتماعي، فإننا سنكون بصدد مليارات الشخصيات الوهمية والهويات الافتراضية،[138] الأمر الذي يطرح إشكالية اجتماعية شائكة تتعلق بالأثر المترتب على تذويب مجمل هذه الهويات الشخصية وتفكيكها،[139] فضلاً عن الأثر المترتب على ذلك على مستوى تزايد عزلة الفرد وتعمق الاغتراب الاجتماعي، وبالتالي ضعف الولاء للأسرة والمجتمع وانفصال الفرد عن قضايا هذا المجتمع، وسيطرة الأنانية وحب الذات، حيث تصبح مؤسسة الأسرة لبنة أولى تكوينية للمجتمع في مواجهة تهديد وجودي.

كذلك، يُتوقع أيضاً تبدل مفاهيم عدة، من بينها الهجرة، حيث ستظهر أنماط جديدة للهجرة مثل الهجرة الإلكترونية، التي قد تستمد شرعية وجودها من طغيان العولمة الاقتصادية وسيطرة التعهيد وزيادة هجرة العقول، ما يتيح للدول المتقدمة الاستفادة من العمالة الماهرة في أي مكان في العالم من دون الحاجة إلى التنقل، الأمر الذي يفتح الباب أمام "المواطنة الافتراضية".[140] وبالتالي، يُنتظر أن يسودَ الجانبَ الاجتماعي من النظام العالمي الجديد، توجهٌ عالٍ لتقارب الثقافات والعادات والتقاليد في مزيج يمكن أن يطمس لدرجة كبيرة الهوية القومية والإثنية، ويسودها مقابل ذلك طابع عالمي. وهذا التقارب لا يُنتظر أن يكون متوازناً بين ثقافات العالم المختلفة، وإنما سيكون أكثر ميلاً إلى الثقافة التي تدعمها الابتكارات المحلية في وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام والترفيه، وهي بطبيعة الحال الثقافة الأمريكية، حيث تسود صناعة الترفيه والأفلام والبرامج والمسلسلات والموسيقى الأمريكية. والنظم التعليمية، ووسائل التواصل الاجتماعي الشهيرة عالمياً، وأهمها "فيسبوك" و"تويتر"، أمريكية أيضاً. إضافة إلى ريادة القنوات الإخبارية للولايات المتحدة الأمريكية، مثل سي إن إن CNN.[141]

وقد ينظر بعض المهتمين إلى هذا التوجه غير المتوازن لعولمة الثقافة لمصلحة الثقافة الأمريكية نظرة سلبية، لكن في الوقت ذاته لابد من الأخذ في الاعتبار أن الثقافة الأمريكية في حد ذاتها هي ثقافة مشتقة من مزيج ثقافات

المهاجرين إليها، ما يجعلها تعرف بأنها بوتقة تذوب فيها الثقافات Melting Pot وتمتزج.[142] وبالتالي يمكن النظر إلى الثقافة العالمية الموحدة بقيادة الثقافة الأمريكية في النظام العالمي الجديد على أنها توسيع للتجربة الأمريكية في تفاعل الثقافات الغربية.

خلاصة

هناك عدد من الملامح التي ينتظر أن تكون من أهم محددات شكل النظام العالمي الجديد مستقبلاً، وذلك بحسب ترتيب القوى الهرمي في هذا النظام كما يتضح في هذه الكتاب والمتمثل في احتلال الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى، يليها في المرتبة الثانية كل من الصين والاتحاد الأوروبي وروسيا الاتحادية، ثم في المرتبة الثالثة كل من الهند واليابان والبرازيل، وأخيراً باقي دول العالم.

وأول هذه الملامح أنه نظام عالمي جديد يتسم بالقطبية الأحادية، تحقق فيه الولايات المتحدة الأمريكية السبق، نظراً إلى عوامل متعددة في مصلحتها، اقتصادية وسياسية وجغرافية، منها مجالات الطاقة والابتكار والمجال العسكري. وسيكون من الصعوبة بمكان على الدول المنافسة، وعلى رأسها الصين، أن تلحق بالولايات المتحدة الأمريكية لتصبح قطباً ثانياً في النظام العالمي الجديد.

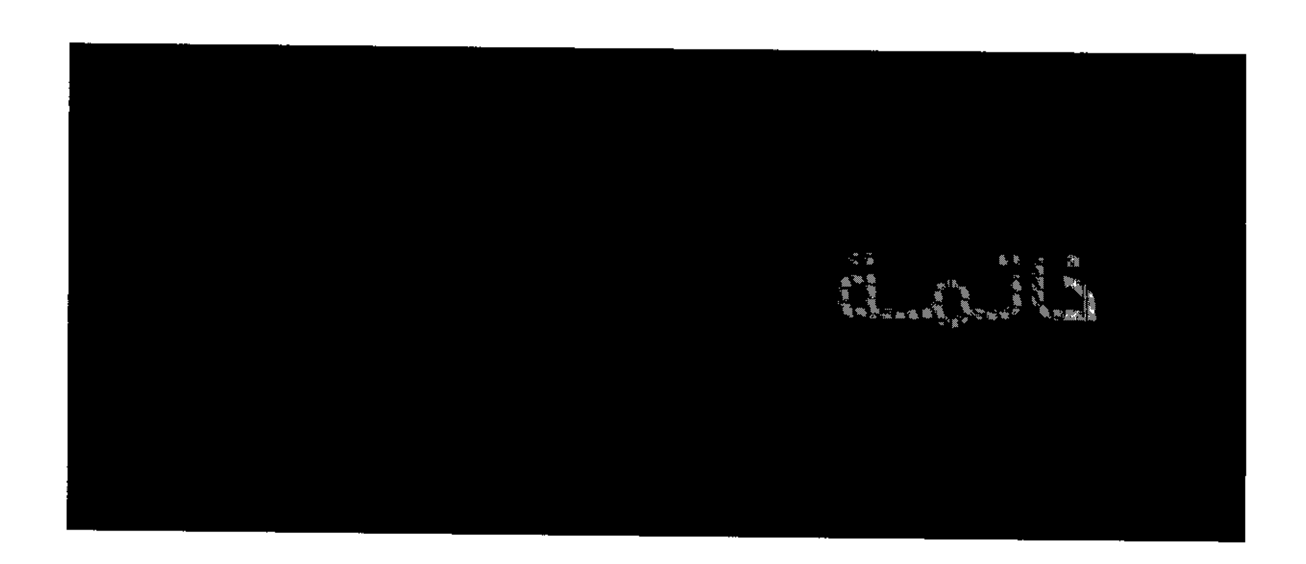
وهو نظام عالمي تتزايد فيه درجة الاعتماد على التقنية والنظم غير التقليدية للإنتاج والتواصل. وذلك على حساب تراجع واضمحلال النظم التقليدية. وهذا النظام تتزايد في ظله درجة الاعتماد على التقنيات العلمية الحديثة في الهندسة الوراثية والاستنساخ و"تقنية النانو"، وذلك من أجل إيجاد حلول لمشكلات رئيسية كتحقيق الأمن الغذائي والمائي، وسد فجوة موارد الطاقة، وتحقيق التقدم في مجالات الطب وتطوير القدرات البشرية.

كما أنه نظام عالمي جديد تتزايد فيه الضغوط على النظام الرأسمالي، من أجل تطويره وتمكينه من الاستمرارية والبقاء، وذلك على خلفية الخبرات المستمدة من الأزمة المالية العالمية الأخيرة التي بدأت في عام 2007. كذلك، نظام تتزايد فيه الضغوط لحل المشكلات الناجمة عن العولمة وتعظيم المنفعة من مزاياها المحتملة.

ويتراجع في هذا النظام بشكل نسبي احتمالات اللجوء إلى الصراعات العسكرية التقليدية، وتتزايد فيه درجة الاعتماد على التطور المتسارع في التقنية ووسائل الاتصال والتواصل الاجتماعي، في انتهاج أساليب غير تقليدية للصراع تكون أقل كلفة على المستويين البشري والمادي، وأقل إثارة للجدل. ويتم ذلك في ظل استمرار التفوق العسكري التقليدي للولايات المتحدة الأمريكية، والتي سيتم التركيز على دورها، ليس كقوة هجوم، ولكن كقوة ردع وأداة لتقوية المراكز التفاوضية في النزاعات الدولية، تستخدم فقط كملاذ أخير.

وتتجه البشرية في النظام العالمي الجديد نحو نشر منظومة ثقافية موحدة للقيم والثقافة عالمياً؛ بحيث تركز على النموذج القيمي والثقافي الأمريكي، وتسودها فكرة المواطنة العالمية. ويظهر في ظل هذا النظام معارضون ومناهضون لهذه القيم والثقافة العالمية النمطية، يتشكلون أساساً في إطار جماعات متنوعة الخلفيات، يمكن أن تكون من مصادر التهديدات الأساسية لهذا النظام.




خاتمة

خاتمة

عندما اخترت "آفاق العصر الأمريكي" في النظام العالمي الجديد موضوعاً لهذا الكتاب، لم أكن أهدف إلى إبداء تصوراتي المبنية على أسس التحليل العلمي في هذا الموضوع الحيوي فقط، بل كنت أسعى أيضاً بالدرجة الأولى إلى فهم واقعي عميق لهذا النظام، وبشكل يسهم في توضيح معالم الطريق أمام دولنا العربية، ولاسيما أن تفاعلات الواقع الدولي والعوامل الحاكمة لها والمؤثرة فيها لا تزال غائبة عن كثير من الدوائر السياسية العربية، التي تتحرك وفق قواعد واعتبارات انهارت بفعل صعود متغيرات جديدة بات لها الدور الأكثر تأثيراً في إدارة شؤون العالم.

لم يعد التنافس القطبي موضوعاً نخبوياً يهم دولاً دون أخرى، ولم يعد للدول شؤونها وللأفراد ما يهتمون به، فالأمور في النظام العالمي الجديد تداخلت، وتلاشت الفروقات بين الدول والجماعات، فيما تتجه الحدود الجغرافية التقليدية إلى مزيد من الذوبان. وتغيرت المفاهيم وتبدلت وفق النسق القيمي الحاكم لهذا النظام من جهة، وبيئة الصراع والتنافس الدولي من جهة ثانية، والظروف أو المتغيرات الحاكمة لهذا الصراع والمحيطة به من جهة ثالثة وأخيرة.

وربما يتضح من خلال فصول هذا الكتاب، بالأرقام والإحصاءات، الفرق الكبير الذي يفصل الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى الوحيدة

التي تتربع على قمة النظام العالمي الجديد عن بقية القوى الكبرى، مثل الاتحاد الأوروبي والصين وروسيا والبرازيل والهند والدول الأخرى، التي تطمح إلى منافستها ومزاحمتها في العقود والقرون المقبلة، إذ كشف الكتاب عن أمور لافتة للنظر في هذا الجانب، وقدَّمت فصوله رؤى مجهرية لما يدور وراء كواليس العلاقات الدولية من عوامل ومتغيرات مؤثرة في السلوك والسياسات والقرارات التي تتخذها القوة المهيمنة وبقية القوى الكبرى.

وإذا كنت قد حرصت على تناول الموضوع من زواياه المختلفة، وبشكل منهجي علمي متدرج عبر فصول الكتاب، فإنني أسعى هنا إلى رصد أبرز الملاحظات التي يمكن استخلاصها، وفق رؤيتي، ملتزماً في ذلك نهج الحياد والموضوعية بقدر ما تسمح به الطبيعة البشرية.

الملاحظة الأولى أن ظاهرة العولمة لن تخبو أضواؤها ولن تتراجع، وإنما ستواصل تقدمها. فالعالم يتجه إلى مزيد من الترابط والتواصل في شتى المجالات، والتدفق والسيولة بين مختلف أرجاء العالم أصبح سمة مميزة لانتقالات رؤوس الأموال والاستثمارات والبشر والأفكار والمعلومات والسلع والخدمات، ومن ثمّ فإنني أتوقع موجات من التنافس الشرس بين الاقتصادات حول الاستحواذ على نصيب ما، أو موطئ قدم وسط هذه التفاعلات المتواصلة. ولم يعد الاندماج في الاقتصاد العالمي خياراً انتقائياً يمكن الفكاك منه، بل بات التأقلم مع العولمة في شتى تجلياتها، ولاسيما الاقتصادية منها والثقافية، ضرورة تزداد درجة إلحاحها بمرور السنوات، بعد خفوت صوت المنادين بعولمة بديلة وفشل محاولات تفكيك آلياتها من

خلال كشف مساوئها، أو مناهضتها عبر منابر وآليات مثل الحركات والأنشطة الاحتجاجية، فقد بدت العولمة عصية على الاحتواء، فضلاً عن الرفض والمقاومة لهذه الظاهرة.

لقد بات القول إن العولمة توجه غربي وأمريكي السمات أمراً من الماضي، بعد أن تجذرت هذه الظاهرة وانتشرت أفقياً ورأسياً، وأصبحت جزءاً أساسياً من مصالح دول واقتصادات صاعدة. وقد لا يكون من المبالغة القول إن الصين، لا الولايات المتحدة الأمريكية، هي الرابح الأكبر من انتشار العولمة. ولذا لم يعد الحديث يدور عن كبح جماح العولمة أو لجم تقدمها، بل اقتصر في أفضل الأحوال على سبل معالجة سلبياتها وتعظيم مردودها في ظل شيوع الاستفادة من الفكر النيوليبرالي Neoliberalism، حيث التراجع المتزايد في دور الدولة يمضي بموازاة الاندفاع الهائل لآليات تحرير الأسواق، كون هذا الفكر يقوض أسس العدالة الاجتماعية ويكرس سياسات السوق الحرة.

ومن الضروري الإشارة هنا إلى أن عولمة القضايا والشؤون الدولية لم تتحقق فقط كنتيجة مباشرة لمصالح فئة معينة من الدول، بل إن هناك دافعاً أساسياً موازياً أيضاً، يتمثل في بروز تحديات عالمية تتطلب تعاوناً دولياً فاعلاً في مواجهتها، حيث طفت على سطح النقاشات قضايا ملحة لا يمكن معالجتها إلا من خلال أطر عالمية قائمة على التعاون والتفاهم، ومن ذلك على سبيل المثال، الظواهر السلبية التي تحمل طابعاً كونياً مثل الاحتباس الحراري، الذي لا يمكن للغرب أو الشرق ولا الشمال أو الجنوب التهرب من تأثيراته السلبية المدمرة للجنس البشري.

الملاحظة الثانية أن الجدل البحثي الدائر حول ماهية النظام العالمي الجديد وحقيقة وجوده، لا يمثل شيئاً على أرض الواقع في مواجهة حقيقة الهيمنة الثقافية والاقتصادية الأمريكية والغربية على مفاصل هذا النظام، وتسليم القوى الكبرى بالدور الأمريكي والغربي في هذا الإطار ضمناً أو صراحة. ونعتقد أن التساؤل الأساسي ينبغي ألا يتمحور حول الأمد الزمني للعصر الأمريكي، بل ينبغي أن يركز على آليات ممارسة الهيمنة الأمريكية، وكيفية مواجهة القوة العظمى الوحيدة لمحاولات منافستها على الإمساك بمقعد القيادة في النظام العالمي الجديد أو حتى مشاركتها فيه. وما يضاعف القيمة النوعية لأي محاولات للإجابة عن هذا التساؤل، أن الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها تعاني صعوبات اقتصادية قد لا تؤثر كثيراً في رأب الفجوة مع منافسيها القطبيين البارزين، وفي مقدمتهم الصين، ولكن هذه الصعوبات تحد من مقدرة الولايات المتحدة الأمريكية على الاضطلاع بواجبات الدولة القائد في نظام عالمي جديد بالغ التعقيد والتنافس، ولعل إدارة الأزمة السورية تبرهن على ما تتسم به الأزمات في هذا النظام من تعقيد.

وهناك أطروحات وأدبيات سياسية كثيرة في السنوات الأخيرة تناولت ما عرف بنهاية العصر الأمريكي، وبروز عالم ما بعد أمريكا، والحديث عن عالم بلا أقطاب وغير ذلك من أطروحات لها وجاهتها وأسانيدها العلمية والبحثية. ولكني أحتفظ بمبررات الخلاف مع هذه الأطروحات، إذ إن تحليل التأثيرات المترتبة على نشأة واقع عالمي جديد، كما يوصف في الأدبيات السياسية الغربية، يرتبط في الأساس بالصعود الاقتصادي الصيني الهائل

مقابل تعميق الأزمات التي تعانيها الاقتصادات الغربية وتحديداً تأثيرات الأزمة المالية والديون في الولايات المتحدة الأمريكية، وهذه التحليلات أسيرة للتقديرات التي تتوقع تجاوز الاقتصاد الصيني نظيره الأمريكي واحتلاله المركز الأول عالمياً في غضون عقدين أو ثلاثة، بحسب تفاوت آراء الخبراء والمتخصصين، مع تجاهل واضح لمحددات القوة الأخرى وركائزها - مثل التعليم والثقافة والتفوق العسكري والتقني والاقتصادي والصناعي ومصادر الطاقة ووسائل النقل والإنفاق على البحث والتطوير R&D - التي تلعب أدواراً استراتيجية لا تقل تأثيراً عن الاقتصاد في القرن الحادي والعشرين.

واللافت للنظر أن جميع الدراسات تقر بامتلاك الولايات المتحدة الأمريكية قوة شاملة لا تحظى بها أي قوة أخرى في العالم في الوقت الراهن، بل على مر التاريخ، ولكن تبقى الإشكالية أو محور الجدل، ممثلين في الصيغة التي سيتم التوصل إليها لإدارة شؤون النظام العالمي الجديد خلال المدى المتوسط، فهل ترتكز هذه الصيغة على بقاء الولايات المتحدة الأمريكية قوة أحادية مهيمنة على هذا النظام، أم تسمح بتقاسم المسؤوليات والأدوار مع شركاء أو فاعلين عالميين آخرين؟ وهل سيتحول النظام العالمي الجديد إلى العمل من دون قيادة محددة ووفق صيغة قيادة جماعية للفاعلين الرئيسيين والأمم المتحدة، أم سيتم ابتكار صيغة أخرى مغايرة للنمط السائد تاريخياً وفقاً للتجارب السابقة، بشأن بلورة هيكل النظام العالمي وتحديد الأدوار وفقاً لحسابات المصالح وتوازنات القوى السائدة؟ وهل ستتكرس توازنات القوى الاقتصادية بدلاً من العسكرية؟ هذه جميعها تساؤلات يصعب التوصل إلى توقعات بشأنها في ظل تشابك المصالح، وتنامي المشكلات العالمية، ولاسيما تلك المرتبطة بالعولمة والتأثيرات العابرة للحدود.

الملاحظة الثالثة أن النظام العالمي الجديد يمر في اللحظة التاريخية الراهنة بمرحلة مفصلية، ربما تسهم في بلورة ملامحه بشكل أكثر دقة خلال السنوات والعقود المقبلة. فلا جدال في أن ازدياد تباين المواقف مؤخراً بين القوى الرئيسية حول قضايا محورية، يترك بصماته على مفاهيم رئيسية مثل الشرعية الدولية، بما يمكن أن يغير من طبيعة هذه المفاهيم مستقبلاً. فكل من روسيا والصين تسعى إلى إلزام الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين بالعمل تحت مظلة الشرعية الدولية ممثلة في الأمم المتحدة، أي العودة إلى مرحلة ما قبل عام 2003، حين قامت إدارة الرئيس السابق جورج ووكر بوش (الابن) George Walker Bush Jr. بغزو العراق من دون تفويض دولي.

ومن ثم فإن سيناريو نهاية التجاذب الدولي، قد يسهم في دفع النظام العالمي الجديد إلى مزيد من الهيمنة الأمريكية على حساب التعاون الدولي في إطار الأمم المتحدة، أو إلى تراجع لنفوذ الولايات المتحدة الأمريكية، والاعتراف ضمناً بعدم مقدرتها على القيادة الأحادية للنظام، والسماح بوجود شركاء آخرين، والعودة إلى الاحتكام إلى الأمم المتحدة في ما يتعلق بتأطير قواعد الشرعية الدولية والأمن والسلم الدوليين.

ومع ذلك، فمن السابق لأوانه القول إن صراع الإرادات الدائر بين القوة العظمى وحلفائها من جهة والقوى الكبرى من جهة ثانية، سيفرز إرهاصات نظام عالمي متعدد الأقطاب أو ظهور صيغة لتقاسم القوة والنفوذ بين الولايات المتحدة الأمريكية وبعض القوى الكبرى، ولاسيما أن الحلول العسكرية التي أسهمت في تراجع التأثير الأمريكي بعد تجربتي أفغانستان والعراق، كانت هي ذاتها محور الجدل في قضايا وأزمات عالمية أخرى، ما يعني

أن أي توجه بخلاف عسكرة الأزمات من شأنه أن يصب في مصلحة الجانب الأمريكي أيضاً، الذي بات يعتمد استخدام القوة الذكية بشقيها الخشنة والناعمة لتحقيق أهدافه الاستراتيجية، ولم تعد القوة الخشنة سبيلاً وحيداً لذلك.

والمؤكد أن تفوق الولايات المتحدة الأمريكية في المجالات العسكرية والتقنية والعلمية والثقافية والتعليمية ومجال النقل، فضلاً عن قدرتها على التجدد والتكيف، يشكك في إمكانية بروز قوى موازية لها في قيادة النظام العالمي الجديد خلال العقود الثلاثة المقبلة على أقل التقديرات.

الملاحظة الرابعة ترتبط بالتكهنات والتوقعات المتنامية حول آفاق صعود الصين على المسرح العالمي خلال العقود المقبلة. ومن جهتي، أعتقد أن الكثير من التحليلات السائدة في هذا الموضوع يتجاهل واقع القوة في القرن الحادي والعشرين، ويتعامل مع الأمر من منظورٍ تقادم كثيراً. فعلى الرغم من أن انتقال القوة من دولة مهيمنة إلى دولة مهيمنة أخرى يعد نمطاً تاريخياً مألوفاً كما يرى المفكر الأمريكي جوزيف صموئيل ناي Joseph Samuel Nye، فإنه ينبغي أيضاً الانتباه إلى مفردات القوة الشاملة في كل عصر على حدة، لكون هذه المفردات تتغير مع العصور والأزمنة، فلم تعد الأسباب التي مكنت الإمبراطوريات السابقة من الهيمنة هي ذاتها التي تتيح للولايات المتحدة الأمريكية السيطرة على النظام العالمي الجديد منذ تسعينيات القرن العشرين حتى الآن، كما لم يعد الأمر يتعلق فقط بكيفية الصعود إلى قمة النظام، بل يعود أساساً إلى كيفية الحفاظ على الموقع المهيمن داخل هذا النظام أيضاً، في ظل واقع يشير إلى

أن السيطرة والهيمنة أصبحتا أكثر صعوبة مقارنةً بالماضـي، وأن موارد القوة باتت أقرب إلى خليط هائل من التنوع، بحيث تحتاج إلى جهد كبير كـي تسـتمر الدولـة القائدة فاعلاً مهيمناً على الساحة العالمية.

ولاشك في أن التوقعات الخاصة بصعود الصـين خـلال المرحلـة المقبلـة تتجاهل في مجملها عوامل جديرة بالاهتمام، منها تعامـل الصـين مـع وضـعها المرتقب وكيفية توظيفها لموارد القوة التي تتمتع بها في الوقت الراهن، إذ يـرى كثيرون أن المكانة الاستراتيجية هي إفراز بديهي للقوة الاقتصادية، انطلاقاً من أن الأخيرة تترجم تلقائياً إلى قوة عسكرية ونفوذ سياسـي. وقد يكون في ذلك قدر ما من الصدقية، ولكن يبقى أمر غاية في الأهمية، وهو رؤيـة الدولـة ذاتهـا وكيفية إدارتها أو توظيفها لمعطيات قوتها الاقتصادية من جانب، وقدرتها عـلى تدعيم هذه القوة الاقتصادية بالتحول إلى مرحلة النمو القـائم عـلى الابتكـار، والمناعة ضد الأزمات الاقتصادية من جانب آخر. فالشواهد جميعهـا تشـير إلى أن الصين ليست في عجلة من أمرها، ولا تبدي أي رغبـة في تحمـل مسـؤولية قيادة النظام العالمي الجديد عـلى الأقـل خـلال المـدى المنظـور، كـما أن هنـاك شكوكاً حول إمكانية تحول الصـين إلى النمـو القـائم عـلى الابتكـار، بدرجـة مقاربة لحالة الاقتصاد الأمريكي، وحول قدرتها عـلى التعامـل مـع الأزمـات الاقتصادية، حيث لم تختبر بعد بشكل جدي.

ووفقاً لما أوضحتُ في فصلَـي: **العوامل المـؤثرة في بنيـة النظـام العـالمي الجديد، والنظام العالمي الجديد: الاقتصاد والتجارة والطاقة**، فقـد أصـبحت عناصـر التفوق والهيمنة العالميـة تتكـون مـن مـزيج مـن التقـدم الصـناعي

والعسكري والتقني والتعليمي والثقافي والاقتصادي وضمان موارد الطاقة ووسائل النقل، وهذا المزيج لا تمتلكه في الوقت الراهن، وفق الإحصاءات والبيانات التي أوردناها، سوى الولايات المتحدة الأمريكية، فيما تمتلك كل قوة من القوى الكبرى التي تصنف ضمن المرتبة الثانية، بعض عناصر التفوق والهيمنة العالمية وليس جميعها.

ولكن تحليل هذه الجزئية لا يعني مطلقاً أن الصين لا تريد تبوؤ مقعد قيادة النظام العالمي الجديد، فالمسألة تظل رهن الإرادة السياسية الصينية ورؤيتها للمستقبل، ولكنني في مجمل الأحوال أرى ضرورة الفصل بين متغيرين حيويين: أولهما صعود الصين اقتصادياً وما سينتج من ذلك بالتبعية من اختلالات متوقعة في توازنات النظام الاقتصادي العالمي، والثاني يكمن في نظرة الصين إلى الوضعية الحالية للسيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد، فالصعود الاقتصادي الصيني أمر مرجح زمنياً، ولكنه لا يعني بالضرورة أو تلقائياً إحلال الصين محل الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة شؤون العالم، والقرار بطبيعة الحال يتوقف على طريقة تعامل الجانب الأمريكي مع التحديات والمتغيرات الطارئة على الساحة العالمية من ناحية، وموقف الصين تجاه فكرة القيادة الأحادية من ناحية ثانية.

الملاحظة الخامسة تتعلق بضرورة مناقشة مصير الدولة-الأمة Nation-State في ظل النقاشات والجدل البحثي الدائر حول تأثير موجات العولمة بشتى تجلياتها في الثقل النوعي للدولة مقابل الفاعلين غير القوميين والمؤثرات الجديدة في بنية النظام العالمي الجديد، ومن الصعوبة بمكان إنكار

تراجع الدور التقليدي للدولة القومية، ولكن من الباكر أيضاً القطع بأن الدولة-الأمة ستصبح عما قريب أثراً تاريخياً. صحيح أن الدولة لم تعد تسيطر على مقوماتها وتقبض على مفردات سيادتها كما كانت في السابق، ولكنها لا تزال أيضاً لاعباً أساسياً في توجيه تفاعلات النظام العالمي الجديد عبر منظماته وشبكاته وأطره المتطورة. وهذا النمط الجيد من التعايش بين الدولة والفاعلين الجدد بات حقيقة واقعة كما قال بذلك المفكر هارالد موللر Harald Muller ، الذي يرى أن الدولة يجب أن تتحاور مع لاعبين آخرين غير حكوميين، فلم يعد بالإمكان على سبيل المثال بلورة سياسة مالية حكومية ناجحة من دون مشاركة المصارف، ولم يعد من الممكن تأمين إمدادات الطاقة إذا لم تشارك شركات النفط في اللعبة كما يقول موللر، بل إن مسألة مثل التحقق من منع انتشار الأسلحة الكيماوية قد لا تصبح فعالة ما لم تشارك فيها الصناعة الكيماوية. ومع ذلك ينبغي التعامل بجدية مع إشارة موللر إلى أن هذه العلاقة التفاعلية تنطبق تماماً على الديمقراطيات، معتبراً أن أي دولة شمولية لم يزل بإمكانها إدارة سياسة خارجية من دون أي اعتبار للرأي العام الداخلي.

وأعتقد أن العولمة قد أسهمت فعلياً في إضعاف الدولة-الأمة في كثير من المجالات، ولكن هذا الأمر لا ينسحب على نموذج الدولة-الأمة برمته، إذ إن تأثيرات العولمة في الدولة-الأمة تبدو واضحة في حالة الدول الضعيفة، سياسياً واقتصادياً وثقافياً وتعليمياً وعسكرياً، باعتبار أن هذه الدول لا تمتلك حوائط صد ذاتية دفاعية كافية للاشتباك الإيجابي مع موجات العولمة والاستفادة منها أو على الأقل تحجيم تأثيراتها. كما أن هذه الدولة غير قادرة على تحصين نفسها في مواجهة الأفكار العابرة للقارات، وبالتالي لا تمتلك

المقدرة على التفاعل مع العولمة إيجابياً بما يتماشى مع مصالحها. وعندما يشار إلى الصين باعتبارها أحد أبرز المستفيدين من العولمة، في ضوء مقدرتها الهائلة على الاستفادة من الانخراط بقوة في الاقتصاد العالمي، فلابد من التفكير في أن العولمة ليست بالضرورة تطوراً سلبياً، بل إن نمط التعامل معها هو المحدد الرئيسي لوجهة النظر تجاهها، إما بالاستسلام والانكفاء والاكتفاء بالهزيمة الذاتية، وإما بالاشتباك الإيجابي والانفتاح الذي يستوعب مصالح الدولة ويحقق لها أهدافها ويضمن تفادي أو تحييد جوانب الضرر التي قد يفرزها الاندماج مع مظاهر عولمة الاقتصاد أو التعليم أو الثقافة.

وأعتقد أن تحليل الشواهد جميعها يؤكد أن مفهوم الدولة-الأمة في إطاره التاريخي الذي رسمته معاهدة وستفاليا الموقعة عام 1648، قد تآكل بشكل كبير ولكنه لم ينقرض، بل الأقرب إلى الواقع أن هذا المفهوم قد تطور بفعل المتغيرات والعوامل الناتجة من التفاعلات المستمرة في العلاقات الدولية وعوامل الحداثة والثورات التقنية وتبدل المفاهيم منذ تلك المعاهدة، بحيث لم يعد من المقبول، وسط هذا التقدم البشري الهائل في المجالات كافة، الحديث عن ارتباط النظام العالمي الجديد بمعاهدة تعود إلى نحو أربعة قرون مضت، ويصبح من المنطقي في حالة كهذه دراسة الدولة-الأمة في إطارها الحديث للتعرف على حدود مقدرتها على التكيف مع الواقع العالمي ومتغيراته وأنماط تفاعلها مع بيئة النظام العالمي الجديد، وليس بوصفها ضحية لهذا الواقع وتلك المتغيرات.

ولذا فإن الأقرب إلى التصور في هذه المسألة هو ما قاله الباحث سعيد مرزوق الصديقي في كتابه: **الدولة في عالم متغير: الدولة الوطنية والتحديات**

العالمية الجديدة، بأن مفهوم السيادة الذي يعد أحد أهم مظاهر الدولة-الأمة وركيزة من ركائز القانون الدولي، يتحول ويتطور بفعل موجات العولمة ويعيد بناء ذاته ويتشكل في كل عصر وفقاً للواقع العالمي، ما يوجب بدوره فهماً جديداً للسيادة يختلف من عصر إلى آخر، ولذا فإن صياغة مفهوم جديد للسيادة في القرن الحادي والعشرين وفي ضوء بنية النظام العالمي الجديد وأنماط التفاعل بين اللاعبين الرئيسيين فيه يصبح الأقرب إلى التصور بدلاً من حصر الجدل ضمن المفهوم القديم لمبدأ سيادة الدولة.

الملاحظة السادسة تتعلق بحدود تقبل الولايات المتحدة الأمريكية فكرة تقاسم النفوذ في النظام العالمي الجديد بفعل تقلص ريادتها ونفوذها ونشوء قوى عالمية جديدة تبحث عن أدوار قيادية في هذا النظام، التي ناقشها العديد من الباحثين والمفكرين، وفي هذا الإطار يمكن التأكيد أن الولايات المتحدة الأمريكية تبدي تصميماً واضحاً على التمسك بمكانتها على قمة النظام العالمي الجديد، وتبذل في سبيل ذلك جهوداً هائلة، سواء على صعيد تطوير قدراتها ومواردها ومقومات قوتها لضمان استمرار الهيمنة والسيطرة، أو على صعيد احتواء القوى المنافسة المحتملة لها، وفي مقدمتها الصين، التي بذلت الولايات المتحدة الأمريكية، ولا تزال، جهوداً كبيرة من أجل تحقيق أهدافها ومصالحها في التعامل معها. وأعتقد من جانبي أن العلاقة بين القوتين معقدة ومتداخلة بدرجة تفوق عوامل التنافس الظاهري، سواء في ضوء تنامي التحديات الدولية التي تواجه الأمن والاستقرار العالمي، أو في ضوء تداخل المصالح المشتركة وتناميها بدرجات هائلة وبشكل يجعل من السذاجة القفز إلى استنتاجات بشأن نشوب أي صراع عسكري بينهما خلال العقدين

المقبلين، فالإحصاءات تعكس ضخامة المصالح المتبادلة، كما أن تشابك العلاقات الدولية بات يجعل من الصعب على القطب المهيمن على النظام العالمي الجديد خوض صراع عسكري مباشر في مواجهة واحدة من أبرز القوى الكبرى في النظام من دون المجازفة بخسارة فادحة في المكانة والنفوذ لكلتا القوتين معاً. والأهم من هذا وذاك في رأيي، أن الصين تبدي قناعة واضحة بأهمية دور الولايات المتحدة الأمريكية في قيادة النظام العالمي الجديد وتحمل تبعات المسؤولية وما تفرزه من إشكاليات وأعباء اقتصادية هائلة، فضلاً عن مواجهة مشكلات عالمية صعبة مثل أزمات المياه والبيئة والتغير المناخي والغذاء والفقر والإرهاب والصراعات والمشكلات العرقية والدينية وغير ذلك، ولكن ذلك كله لا ينفي أن الصين قد تسعى بقوة إلى دور مركزي محوري في قيادة العالم وبما يترجم قوتها ومكانتها الاقتصادية المتنامية، ولكن يظل هذا الطموح وحدوده رهن الرؤية الاستراتيجية الصينية وأهدافها البعيدة المدى.

الملاحظة السابعة تتصل بمدى تأثر الدول العربية بما يدور حولها من تفاعلات في النظام العالمي الجديد، فالواقع أن المنطقة العربية هي ساحة رئيسية للأحداث وبؤرة صراع تتركز فيها الكثير من الملفات الاستراتيجية ذات الصلة الوثيقة بـ "آفاق العصر الأمريكي"؛ والمثال الأبرز على ذلك تطورات الأحداث في بعض الدول العربية التي شهدت في السنوات الأخيرة تغييرات أطاحت أنظمة سياسية تعود إلى حقب تاريخية تسبق قيام النظام العالمي الجديد، كما هي حال مصر وليبيا واليمن وتونس. وعلى الرغم من

اندماج هذه الأنظمة أو دمجها ضمن الخطط الأمريكية للسيطرة والهيمنة على العالم، بل أداء بعضها دوراً حيوياً في تمكين الولايات المتحدة الأمريكية من إحكام سيطرتها على مفاصل النظام العالمي الجديد وفرض سطوتها وقوتها الشاملة عالمياً، كما حدث في حرب تحرير الكويت التي انتهت في 26 فبراير 1991، فإن منظومة القيم التي اعتبرت جزءاً لا يتجزأ من هيكل النظام العالمي الجديد قد أسهمت بشكل بارز في إطاحة هذه الأنظمة، ولعبت دوراً حيوياً في بناء الموقف الأمريكي واتخاذ قرار حاسم بالتخلي عن حلفاء استراتيجيين، مثل الرئيس المصري الأسبق محمد حسني مبارك، والرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي، بل إن الولايات المتحدة الأمريكية قد لعبت الدور الأبرز في تغذية حركات الاحتجاج الشبابية ضد هذه الأنظمة تمهيداً لإطاحتها بعد انتهاء مفعولها السياسي وفقاً لحسابات المصالح والرؤية الاستراتيجية الأمريكية لمستقبل الشرق الأوسط.

وفي ضوء ما يعانيه كثير من الدول العربية من واقع تنموي صعب في المجالات كافة، يصعب القول إن المدى المنظور سيفرز وضعاً أفضل لهذه الدول، ولاسيما في ظل تفاقم الأزمات الداخلية في دول عربية رئيسية مثل مصر وسوريا والعراق، والتمدد الاستراتيجي لقوى إقليمية غير عربية لملء الفراغ الناجم عن تراجع الدور الإقليمي للقوى العربية التقليدية، فضلاً عن تدعيم مكانة تركيا وإيران وإسرائيل، التي باتت في أفضل وضع استراتيجي منذ نشأتها، من حيث غياب أي مصدر تهديد حقيقي لها من الدول العربية، وانشغال الدول المجاورة بمعالجة أزماتها الداخلية أو باحتواء مصادر الخطر والتهديد الخارجي.

وفي هذا السياق أيضاً، فإن القـوة المتزايـدة للنفـوذ الأمريكـي في النظـام العالمي الجديد تنعكس إيجابياً على مكانة إسـرائيل ووضعها ومكانتهـا في هـذا النظام. وأعتقد أن ما تشهده المنطقة العربية مـن تحـولات اسـتراتيجية هائلـة، سيسهم من دون شك في رسم حدود قوة الولايات المتحدة الأمريكية ومـدى سيطرتها على مناطق نفوذها التقليدية.

والأمر لا يقتصـر على ذلك، فالتغييرات التي أطاحت أنظمة عربية عـدة في السنوات الأخيرة قـد كشـفت كـذلك عـن نهايـة حقبـة القوميـة العربيـة، وصعود مؤثرات وعوامل أخـرى في الوضـع الإقليمـي مثـل الهويـة العرقيـة والدينية والمذهبية والطائفية، وقد انعكس ذلك بـدوره عـلى قضـية الصـــراع الفلسطيني-الإسـرائيلي، الذي لم يعد يحظى بالأولوية ذاتها التي كان يمتلكهـا طوال سنوات مضت. وربما يكون من السـابق لأوانـه إصـدار حكـم قطعـي بشأن مكانة القضية الفلسطينية في الوعي الجمعي العربي، ولكن الانكفاء عـلى الذات المحلية في كثير من الدول العربية التي طالما احتلت الصدارة في الـدفاع عن الحقوق الفلسطينية، يثير الجـدل حـول الموقـع الحقيقـي لهـذا الملـف عـلى الأجندة العربية ومستقبل القضية برمتها.

وثمة **ملاحظة ثامنة** غاية في الأهمية، تتعلق بـدور الاقتصـاد في بنيـة النظـام العالمي الجديد خـلال المـديين القريـب والمتوسـط. وهنـا أرى أن الإحصـاءات والبيانات الاقتصادية التي تناولتها تفصـيلاً في الفصـل المعنـون: **النظـام العـالمي الجديد: الاقتصاد والتجارة والطاقة**، تكشف عن حجـم تـأثير الاقتصـاد ضـمن

معادلة توازنات القوى العالمية. فدور العامل الاقتصادي لن يقتصر مستقبلاً على الإسهام في تحديد المكانة والترتيب والأدوار في قمة النظام العالمي الجديد، بل إن هذا الدور سيتعدى ذلك بمراحل ليصبح الاقتصاد هو المحرك الفعلي لآليات التغيير ضمن مراتب القوى المتوسطة والصغرى في النظام العالمي الجديد، حيث يبدو واضحاً حجم التأثير المتزايد لدول مجموعة "بريكس" BRICS في الاقتصاد والسياسة العالمية، وبموازاة ذلك هناك أيضاً أدوار محورية لقوى اقتصادية لا يمكن إغفالها مثل اقتصادات أخرى صاعدة في مناطق مختلفة من العالم.

وبين هذا وذاك، فإن التراجع الاقتصادي الغربي قد دعم بشكل غير مباشر، وبدرجة ما، فرص دول تتبنى نماذج اقتصادية مغايرة في الصعود والارتقاء وامتلاك قوة التأثير في صناعة القرار العالمي. وأبرز مثال على ذلك، النموذج الاقتصادي الصيني، الذي ينتهج نمطاً اقتصادياً مختلطاً تطغى فيه القيم الرأسمالية على التقاليد الاشتراكية المتعارف عليها في الصين.

كما أن الأزمة المالية الأمريكية التي بدأت عام 2007 تحديداً قد أسهمت جدياً في إعادة تشكيل النظام الاقتصادي العالمي، ولذا لم يعد يخفى حجم تأثير العامل الاقتصادي في بنية النظام العالمي الجديد، بل قد لا يكون من المبالغة القول إن التهديد الحقيقي للمكانة والنفوذ والسيادة الأمريكية في النظام العالمي الجديد لا يأتي عبر تنامي القدرات العسكرية أو النفوذ السياسي لقوى كبرى منافسة، بل ينطلق أساساً من صعود اقتصادي متسارع وبالغ التأثير لاقتصادات قوى كبرى مثل الصين والاتحاد الأوروبي وروسيا والهند

والبرازيل، كما ينبغي ألا نتجاهل الحقيقة القائلة إن صعود الاتحاد الأوروبي كقوة عالمية قد تأثر إلى حد ما بفعل إخفاق محاولات إحلال اليورو محل الدولار الأمريكي كعملة رئيسية عالمية، وإن الأزمات المالية التي واجهت بعض دول الاتحاد الأوروبي مثل اليونان والبرتغال وأيرلندا وإسبانيا وإيطاليا قد لعبت دوراً مؤثراً في الحد من الطموحات السياسية الأوروبية.

ولكن من الضروري الإشارة هنا إلى أن عولمة الاقتصاد قد جعلت من الصعب إصدار أحكام مطلقة أو قطعية بشأن صعود الاقتصادات وتراجعها، بمعنى أنه إذا كانت العولمة في شقها الاقتصادي تعني مزيداً من الترابط والاعتماد المتبادل بين اقتصادات العالم، ولاسيما الكبرى منها، فإن القول بأن تراجع اقتصاد ما قد يصب مباشرة في مصلحة اقتصاد آخر منافس يصبح نوعاً من المجازفة التحليلية، علاوة على ما ينطوي عليه ذلك من مجافاة للواقع.

ومما لاشك فيه أن إحدى الخلاصات المهمة في نهاية هذا الكتاب، ترتبط بالسيادة الأمريكية على النظام المالي العالمي، وهو ما يلقي بانعكاساته على بقية العالم، سواء من الدول أو التكتلات الإقليمية أو المؤسسات المالية الدولية، ولاسيما الانعكاسات الناجمة عن تطورات أوضاع مثل المديونية الحكومية الأمريكية، التي تزيد على 17 تريليون دولار. فالأزمة التي تسببت فيها هذه المديونية، وتهديدها العالمي المتصاعد، السابق توضيحه في فصول هذا الكتاب، بما أدت إليه من توقف مؤقت لبعض أنشطة الحكومة الاتحادية الأمريكية، وغير ذلك من تبعات اقتصادية عميقة، قد تتسبب في مجملها في اهتزاز الثقة مجدداً

بالاقتصاد العالمي. فالدَّيْن الأمريكي قد تخطى 17 تريليون دولار، بما يفوق حجم الناتج الإجمالي الأمريكي، كما سبقت الإشارة إليه في الكتاب، وأي هزة في الثقة بقدرة الحكومة الأمريكية على خدمة مديونيتها، يمكن أن تؤدي إلى آثار شديدة على الدول المستثمرة في السندات الأمريكية وعلى رأسها الصين، حيث يمكن أن يؤدي خفض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة الأمريكية إلى رفع أسعار الفائدة على اقتراضها، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى تراجع ملحوظ في قيمة حيازات دول مثل الصين من سندات الخزانة الأمريكية، وبالتالي فقدان هذه الدول جزءاً كبيراً من احتياطياتها التي تستثمرها في هذه السندات.

ولكي تتمكن الإدارة الأمريكية من معالجة هذا الدَّين، يجب عليها القيام بإجراءات قوية لزيادة الضرائب أو تقليص الإنفاق الحكومي. لكن مثل هذه الإجراءات يمكن أن تؤدي إلى إضعاف الانتعاش الاقتصادي، والرجوع مجدداً إلى حالة الركود، مع زيادة حجم الدَّيْن الأمريكي وتخوف المستثمرين - وهم حكومات دول أخرى وبنوك ومؤسسات مالية - من تبعات ذلك، أن تلجأ الحكومة الأمريكية إلى بيع السندات - وهي أداتها في الاقتراض - للاحتياطي الفيدرالي. وهذه العملية تزيد من توليد النقود من خلال قيود محاسبية بالبنوك من دون أن يقابلها إنتاج فعلي في الاقتصاد. وهذا الأمر يؤدي إلى التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية.

ويلاحظ هنا، أن هذا التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية، بما في ذلك قيمة الأجور، يجعل دولاً مثل الصين أكثر جاذبية للاستثمارات بسبب

انخفاض تكلفة العمالة فيها، الأمر الذي يحفز الشركات الأمريكية إلى نقل أنشطتها من الولايات المتحدة الأمريكية إلى هذه الدول، والتي تقوم باستثمار فوائضها في إقراض الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق شراء السندات الحكومية الأمريكية. ومن الملاحظ أيضاً، أن مزيج التضخم الذي يمكن أن ينجم عن شراء الاحتياطي الفيدرالي لسندات الخزانة الأمريكية، وخسارة الوظائف الناجمة عن نقل الشركات الأمريكية أعمالها إلى الخارج، المسببة للركود، يجعلان الولايات المتحدة الأمريكية عرضة لحدوث التضخم والركود في آنٍ واحد، فيما يعرف بـ"الركود التضخمي Stagflation". وهذه الحالة تؤدي إلى معضلة كبيرة للحكومة الأمريكية؛ لأن علاج الركود من خلال ضخ المزيد من المال سيؤدي إلى مزيد من التضخم، في حين أن تقليص الإنفاق أو زيادة الضرائب لتقليل اللجوء إلى الاقتراض من الاحتياطي الفيدرالي سيؤديان إلى مزيد من الركود. وبالتالي، سيكون على الحكومة الأمريكية تأجيل مثل هذه الإجراءات العلاجية، وذلك بمواصلة الاقتراض، بما يمكن أن يؤجل حل مشكلة الدَّين الأمريكي ويجعله أصعب مستقبلاً.

وهذا الأمر يقودنا إلى نقطة أخرى مهمة، وهي طبيعة الأزمة الاقتصادية العالمية المقبلة. فهل ستكون مرتبطة بمشكلة الديون الحكومية، خاصة الأمريكية؟ وكيف يمكن توقع سيناريوهات انتشار هذه الأزمة المحتملة؟

وهنا أشير إلى أن من أهم بواعث القلق في ظل النظام العالمي الجديد، الجدل المستمر حول عجز الخزانة الأمريكية والحاجة إلى علاج مشكلة الدَّين

الحكومي الأمريكي، والصراع بين الجمهوريين والديمقراطيين حول أسلوب الحل. فالحجم الضخم للدَّين الأمريكي، وكون سندات الخزانة الأمريكية أهم الأدوات التي تستثمر الدول الأخرى فيها احتياطياتها، يجعلان حدوث أي أزمة مستقبلية، مثل عجز الحكومة الأمريكية عن خدمة الديون أو سدادها، ذات أبعاد عالمية قد تكون غير مسبوقة، فمثل هذا العجز سوف يؤدي إلى عجز مشابه للجهات المستثمرة في سندات الحكومة الأمريكية، وهو الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى توقُّف النظام المالي العالمي عن العمل بصورته الطبيعية.

ومن جانب آخر، قد تأتي الأزمة الاقتصادية العالمية المقبلة من الشرق. فكما ذُكر سابقاً في هذا الكتاب، هناك مخاوف من حدوث أزمات مالية في الصين ترتبط بديون الحكومات المحلية وربما بالقطاع العقاري فيها. كذلك، تُعتبر الحكومة اليابانية الأعلى مديونية في العالم، من حيث نسبة الدَّين إلى الناتج المحلي الإجمالي، وقد بدأت اليابان انتهاج سياسات توسعية يصعب معها توقع تراجع هذا الدَّين. وقد لا تكون الأزمات المحتملة في الصين أو اليابان بشأن أوضاع الدَّين الحكومي ذات تأثير مماثل لأزمة مشابهة في الولايات المتحدة الأمريكية، لكنها سوف تكون، بطبيعة الحال، مؤثرة بشدة في الاقتصاد العالمي نتيجة التشابك الكبير بين أطراف النظام المالي العالمي.

أما **الملاحظة التاسعة** فترتبط بأثر التطورات في مجال الطاقة في توازنات القوى في ظل النظام العالمي الجديد. فقد شهد العالم خلال الفترة الماضية

ظهور عدد من التطورات المثيرة للاهتمام على صعيد الطاقة، سواء من تطورات تكنولوجية مرتبطة بوسائل استخراج النفط والغاز، التي جعلت بعض احتياطياتها ذات جدوى اقتصادية، أو بالعمل على الأخذ في الاعتبار الآثار في البيئة والحاجة إلى ترشيد الاستهلاك، بما دفع العديد من الدول إلى انتهاج سياسات تزيد من الاعتماد على الطاقة النظيفة، سواء المتجددة أو البديلة، وحتى استبدال النفط والفحم وحل محلهما الغاز الطبيعي. إلا أنه من الملاحظ أن النفط والغاز الطبيعي لا يزالان مصدري الطاقة الرئيسيين على مستوى العالم، وينتظر أن يظلا كذلك في المدى المنظور. وبالتالي، تستمر تطوراتهما في تمثيل المؤثر الرئيسي في نقاط القوة والضعف للدول ومجموعاتها فيما يتعلق بدرجة توافر موارد الطاقة. ولاشك في أن تطورات مثل قيام الولايات المتحدة الأمريكية بزيادة درجة اكتفائها الذاتي من النفط والغاز من خلال استغلالها لتفوقها التكنولوجي في إنتاج النفط والغاز الصخريين بواسطة أسلوب التكسير الهيدروليكي، وذلك في الوقت الذي لا يتوافر فيه لدول صاعدة مثل الصين والهند الدرجة ذاتها من الاعتماد على الموارد الذاتية للطاقة، سيكون لها دور مهم في ترجيح كفة الجانب الأمريكي من منظور الطاقة. لكن مثل هذا التفوق الأمريكي المنتظر يؤثر في الدول الرئيسية المنتجة للنفط والغاز أيضاً، خاصة في منطقة الشرق الأوسط. وبالتالي قد يؤثر في الأهمية النسبية للمنطقة، وللحفاظ على استقرارها، ما بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية ومنافسيها المحتملين من الشرق، خاصة الصين.

كذلك يلاحظ أن بعض التطورات في منطقة الشرق الأوسط، والمرتبطة بمجال الطاقة، يمكن أن تؤدي إلى صور جديدة من التعاون أو الاختلاف، بين دول المنطقة والقوى العالمية. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي تغير النظرة العالمية إلى إيران، واحتمالات عودتها إلى العلاقات الطبيعية مع المجتمع الدولي، إلى آثار مهمة في أسواق النفط والغاز. كذلك، هناك اكتشافات جديدة في المنطقة، خاصة في قطاع الغاز الطبيعي، يمكن أن يكون لها آثارها المستقبلية المهمة، مثل الاكتشافات الأخيرة لحقولٍ للغاز في البحر الأبيض المتوسط، تشترك فيها دول ذات ماضٍ شابه التوتر، مثل إسرائيل ولبنان. فمثل هذه التطورات يمكن مستقبلاً أن تؤدي إلى مواقف مؤثرة في استقرار منطقة الشرق الأوسط، التي لا تزال المركز العالمي للطاقة الهيدروكربونية، وبالتالي ستؤثر سلبياً وإيجابياً في الأطراف الرئيسية في النظام العالمي الجديد، وفقاً لدرجة اعتمادها على مواردها الذاتية من الطاقة الذاتية، مقارنة باعتمادها على منطقة الشرق الأوسط.

ومن الجوانب المثيرة للاهتمام في ظل النظام العالمي الجديد، الدور المتوقع للولايات المتحدة الأمريكية في سوق الطاقة العالمية، بإنتاجها المتزايد من الغاز الصخري Shale Gas، فمع التطور الملموس في تقنيات استخراجه، وإمكانات تسييله وتصديره إلى الخارج، يُتوقع أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية مُصدِّراً صافياً له في المستقبل. وبالفعل، فقد بدأت الولايات المتحدة الأمريكية إصدار تراخيص لتصدير الغاز لدول لا ترتبط معها باتفاقات ثنائية للتجارة. لكن هذا الأمر قد تكون له تبعات مستقبلية، فمن المعروف أن الغاز، على عكس النفط، يتم بيعه بعقود طويلة الأجل وتتباين أسعاره من منطقة إلى أخرى في

العالم. وفي الوقت الراهن، تُعتبر أسعار الغاز الطبيعي الأمريكي منخفضة للغاية، مقارنة بأسعار الغاز في دول مثل الصين واليابان وكوريا الجنوبية وقطر. وهذا التفاوت في الأسعار، يجعل سعر الغاز الأمريكي أقل بكثير من نصف سعره في الدّول المذكورة، الأمر الذي يمنح الصناعات الأمريكية المعتمدة على الطاقة ميزة نسبية. لكن مع فتح باب تصدير الغاز، سوف تبرز مخاوف من أن يؤدي التوجه المبالغ فيه لتصدير الغاز الأمريكي إلى رفع ملموس في أسعار توريده للصناعات الأمريكية، وبالتالي، فقدان الشركات الأمريكية ميزة الحصول على الطاقة بأسعار رخيصة، ما يمكن أن يؤثر بالتبعية في أداء الاقتصاد الأمريكي مستقبلاً. لذلك، يُنتظر أن تكون للتطورات الخاصة بالغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية، واحتمالات نقل التكنولوجيا المستخدمة في استخراجه لدول أخرى مستقبلاً، آثار ملموسة على توازنات القوى الاقتصادية في ظل النظام العالمي الجديد، وما زال الموضوع حديثاً وقيد التجريب، وقد يتسبب في أثر ملموس على المدى الطويل إذا ما تم تخفيض تكلفة إنتاج الغاز وتصديره بكميات كبيرة إلى الخارج، لكن التركيز الآن كما ورد في هذا الجزء، على تلبية الطلب المحلي بشكل أساسي، للحفاظ على ميزة انخفاض تكلفة حصول المنتجين الصناعيين الأمريكيين على الطاقة.

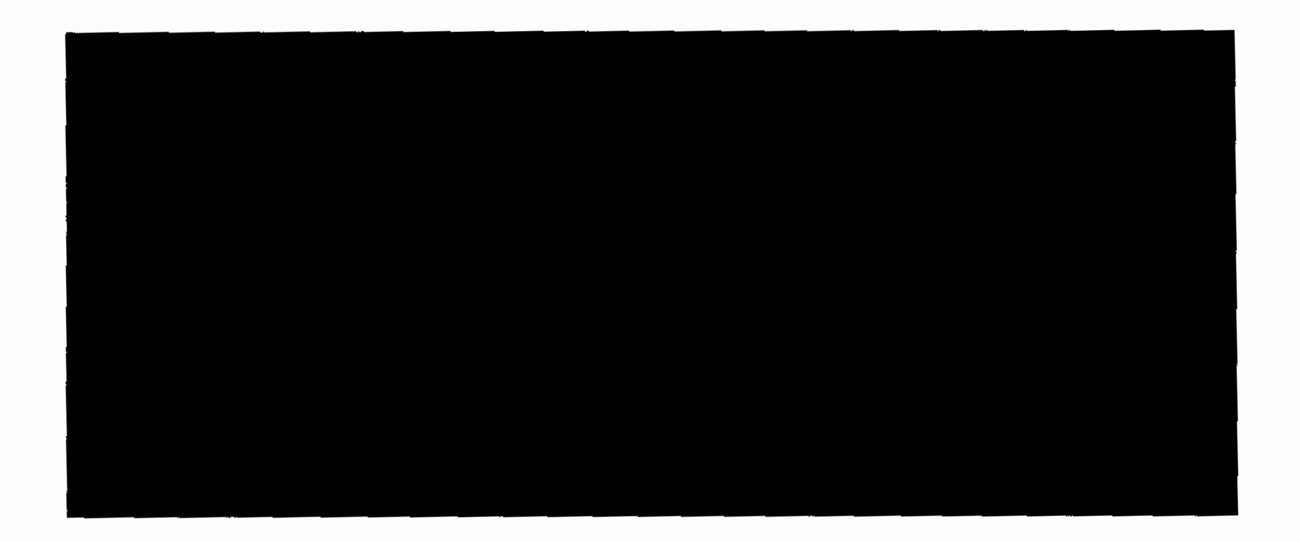
وفي هذا الإطار، أثير الكثير من الجدل حول إمكانية تكرار تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في إنتاج الغاز الصخري في دول ومناطق أخرى من العالم، على رأسها الصين، بحيث تتمكن الصين من تدعيم وضع الطاقة لديها لتسد نقطة الضعف الملحوظة لديها مقارنة بوضع الولايات المتحدة الأمريكية. لكن يلاحظ أن الواقع الراهن يشير إلى صعوبة قيام الصين في

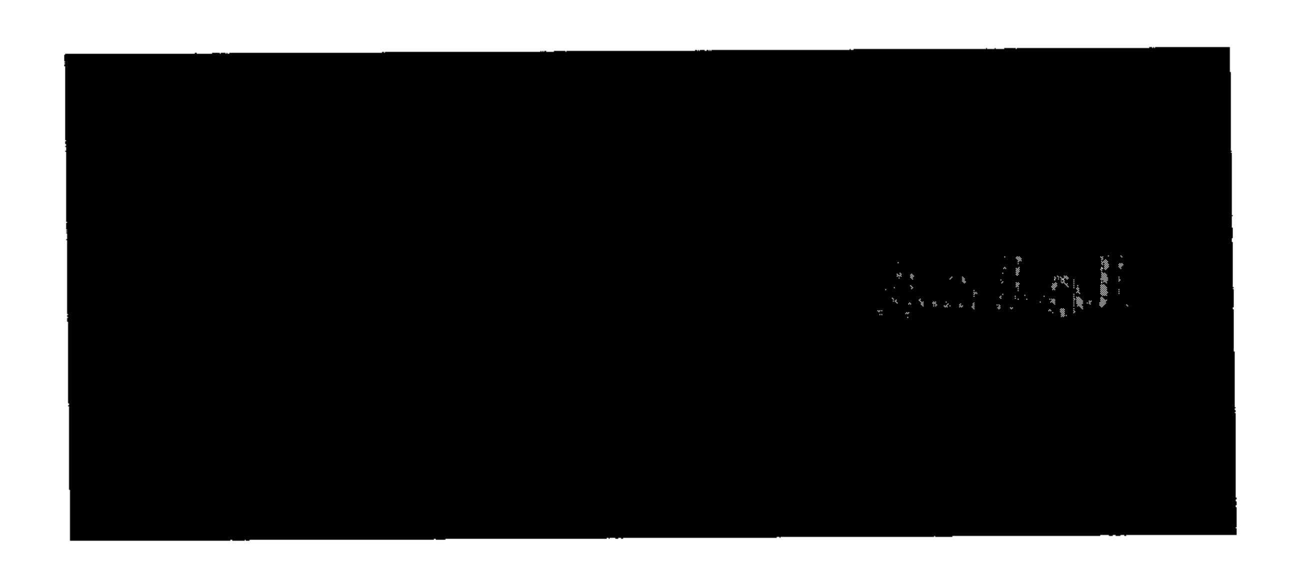
المستقبل القريب بمثل هذا الأمر، على الرغم من جهودها الحثيثة. فهناك عوامل مهمة ليست في مصلحة الصين، على رأسها أن استخراج الغاز الصخري بالصين يحتاج إلى استثمارات مرتفعة التكلفة نسبياً. ففي الوقت الذي يتكلف فيه تجهيز بئر للغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية استثمارات بنحو 2-3 ملايين من الدولارات، نجد أن تقديرات هذه التكلفة في الصين تبلغ نحو 16 مليون دولار. وهذا الأمر يؤدي بطبيعة الحال إلى جعل استخراج الغاز الصخري في الصين مجدياً اقتصادياً عند مستويات مرتفعة لأسعار الطاقة. كذلك يلاحظ أنه على الرغم من أن الصين تستهدف في المستقبل القريب زيادة إنتاجها المحلي من الطاقة من خلال استخراج الغاز الصخري، بما يصل إلى نحو 5.6 مليار متر مكعب بحلول عام 2015، فإن مثل هذا الحجم قد يستحيل تحقيقه عملياً لأنه سيحتاج، بناء على تكلفة الاستثمار المرتفعة في الصين، إلى نحو 20 مليار دولار. وحتى إذا ما نجحت الصين في تحقيق هذا الهدف، فهذا المستوى من الإنتاج سيقل عن 3٪ من الإنتاج الذي تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الراهن. لذلك، ينتظر أن تستمر الولايات المتحدة الأمريكية متفوقة بصورة ملحوظة على الصين في مجال الإنتاج الاقتصادي للغاز الصخري.

وهذا يقود إلى سؤال آخر، وهو: هل يؤدي هذا التفوق الأمريكي في إنتاج الغاز الصخري إلى انعكاسات ملموسة على توازن السوق العالمية للغاز الطبيعي؟ يلاحظ في هذا الإطار وجود عاملين تمت الإشارة إليهما في هذا الكتاب، وهما أن تكلفة الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية تقل بصورة كبيرة عن تكلفته في المناطق الرئيسية الأخرى مثل أوروبا ومنطقة

المحيط الهادي، نظراً إلى اعتماد المنطقتين المذكورتين على الغاز المسال المرتفع التكلفة، والثاني، أن سوق الغاز الطبيعي قد بدأت تُظهر نوعاً من التحول من كونها سوقاً تعتمد على العقود الآجلة الطويلة الأجل إلى سوق يتزايد فيها دور العقود الفورية، وهو ما ينتظر معه أن تصبح السوق أكثر نشاطاً ومرونة في الأجل الطويل. وبالتالي، من الممكن أن يؤدي استمرار التفوق الأمريكي في إنتاج الغاز الصخري بتكلفة محدودة نسبياً، والتوسع في تصديره مستقبلاً خاصة لمنطقة المحيط الهادي، إلى آثار ملحوظة في التدفقات العالمية للغاز بين مناطق العالم المختلفة، بحيث يقل الاعتماد في منطقة المحيط الهادي وأوروبا على الغاز المصدّر من منطقة الشرق الأوسط وروسيا، مقابل زيادة في الاستيراد من الغاز الأمريكي، مع توجه أسعار الغاز العالمية إلى التراجع.

وأخيراً، يجب أن أشير إلى أن الترتيب الهرمي للنظام العالمي الجديد، كما ورد في مدخل الكتاب الشكل (0 – 1)، والمتمثل في هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على قمة هذا النظام وعدم استطاعة الصين اللحاق بها، وخلال المدى المنظور على أقل التقديرات، يمكن أن يتأثر – إلى درجة ما – بثلاثة أمور، وفقاً لما يراه عدد من الباحثين، وعلى النحو الوارد في فصول الكتاب، وهي: استمرار الصين في تحقيق النمو الاقتصادي المتميز مع تفادي أي أزمات مالية واقتصادية رئيسية، ونجاح الصين في اللحاق بالولايات المتحدة الأمريكية في سباق الابتكار والتقنيات المتقدمة، بحيث تتحول من مرحلة التقليد إلى مرحلة الابتكار. وأخيراً، فشل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي في تدعيم علاقاتها الاقتصادية والتجارية والمالية وفي استبعاد الصين من هذا الإطار التعاوني الدولي.





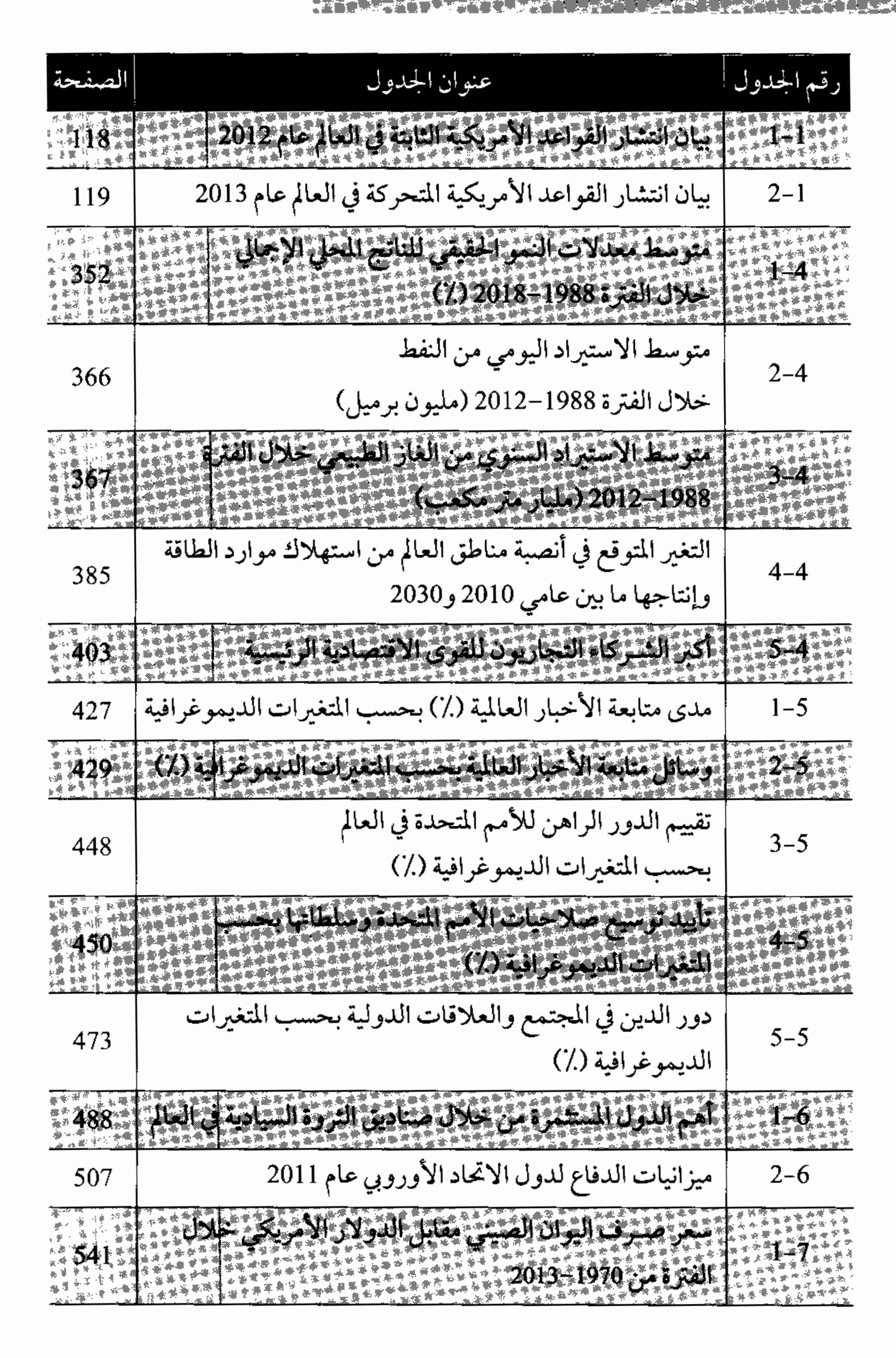
الملاحق

الملحق (1)

قائمة الأشكال والجداول

أولاً: قائمة الأشكال البيانية

ثانياً: قائمة الجداول



الملحق (2)

استبيان آراء الجمهور عن النظام العالمي الجديد

1. **ما مدى متابعتك للأخبار العالمية بشكل عام؟**

(1) متابعة مستمرة (2) متابعة متوسطة

(3) متابعة قليلة (4) لا أتابع (5) أخرى (تُوضَّح) ....

2. **في أي وسائل الإعلام أو الاتصال تُتابع هذه الأخبار؟**

(1) التلفزيون (2) الراديو (3) الصحف الورقية

(4) مواقع الإنترنت (5) مواقع التواصل الاجتماعي (6) أخرى (تُوضَّح) ....

3. **ما مدى معرفتك بالمنظمات والهيئات الدولية التالية؟**

المنظمة/الهيئة	معرفة جيدة	معرفة متوسطة	معرفة قليلة	لا أعرف
الأمم المتحدة				
مجلس الأمن الدولي				
البنك الدولي				
صندوق النقد الدولي				
محكمة العدل الدولية				
محكمة الجنايات الدولية				

4. **هل سمعت عن "النظام العالمي الجديد"؟**

(1) نعم (2) لا (3) أخرى (تُوضَّح): ....

5. كيف ترى النظام العالمي الجديد؟

(1) تهيمن عليه قوة واحدة (2) تهيمن عليه قوتان

(3) تهيمن عليه قوى عدة (4) غير واضح المعالم

(5) أخرى (تُوضَّح): ....

6. من وجهة نظرك، ما أهم المشكلات التي تواجه النظام العالمي الجديد؟ (أهم 3 مشكلات)

(1) الأزمة الاقتصادية والمالية (2) المشكلات البيئية (التلوث، شح المياه، الاحتباس الحراري...)

(3) الحروب (4) انتشار الأوبئة والأمراض

(5) التطرف الديني (6) الإرهاب

(7) انتشار أسلحة الدمار الشامل (8) أخرى (تُوضَّح): ....

7. هل تؤيد توسيع سلطات الأمم المتحدة؟

(1) نعم (2) لا (3) أخرى (تُوضَّح): ....

8. إذا كان الجواب "نعم"، ففي أي المجالات يكون ذلك؟

أ. أن يكون لها قوة جاهزة لحفظ السلام

ب. الحق في الذهاب إلى البلدان والتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان

جـ. أن تكون لها السلطة في تنظيم التجارة العالمية للأسلحة

د. أخرى (تُوضَّح): ....

9. هل ترى أن موافقة الأمم المتحدة ضرورية لاستخدام القوة العسكرية ضد مصدر تهديد دولي؟

(1) نعم (2) لا (3) أخرى (تُوضَّح): ....

10. هل تؤيد حق الأمم المتحدة في التدخل في القضايا الداخلية للدول من أجل التحقيق في قضايا انتهاكات حقوق الإنسان؟

(1) نعم (2) لا (3) أخرى (تُوضَّح): ....

11. هل تؤيد حق الأمم المتحدة في استخدام القوة لإيصال المساعدات الإنسانية في حالة ممانعة الدول المعنية؟

(1) نعم (2) لا (3) أخرى (تُوضَّح): ....

12. تَعرض القائمة التالية أسماء عدد من المنظمات والمؤسسات العالمية، فما مدى ثقتك بكل منها؟

المنظمة/الهيئة	أثق كثيراً	أثق	لا أثق	لا أثق على الإطلاق
الأمم المتحدة				
مجلس الأمن الدولي				
البنك الدولي				
صندوق النقد الدولي				
محكمة العدل الدولية				
المحكمة الجنائية الدولية				

13. كيف تقيِّم دور الأمم المتحدة في العالم؟

(1) دور إيجابي جداً (2) دور إيجابي (3) دور سلبي (4) دور سلبي جداً

(5) أخرى (تُوضَّح): ....

14. هل تؤيد زيادة عدد الدول التي لها حق النقض في مجلس الأمن الدولي؟

(1) نعم (2) لا

15. إذا كانت الإجابة "نعم"، فما الدولة أو الدول التي تفضل انضمامها عضواً دائماً في مجلس الأمن الدولي؟

....

16. ما شعورك نحو أحكام المحكمة الجنائية الدولية؟

(1) عادلة (2) غير عادلة (3) أخرى (تُوضَّح): ....

17. إذا اعتبرنا العولمة زيادة في تبادل السلع والخدمات والاستثمار بين البلدان، فهل استفاد اقتصاد بلدك أم تضـرر من العولمة، في رأيك؟

(1) استفاد (2) تضـرر (3) لم يستفد ولم يتضـرر

(4) أخرى (تُوضَّح): ....

18. إذا اعتبرنا العولمة أيضاً زيادة في انتقال الأشخاص والمعلومات والأفكار بين البلدان، فما مدى تأثير ذلك في هويتك الوطنية؟

(1) تأثير إيجابي (2) تأثير سلبي (3) لم تؤثر

(4) أخرى (تُوضَّح): ....

19. من وجهة نظرك، ما حجم مشكلة الإرهاب في النظام العالمي الجديد؟

(1) مشكلة كبيرة (2) مشكلة متوسطة (3) مشكلة صغيرة

(4) أخرى (تُوضَّح): ....

20. ما مدى نجاح الحرب الشاملة التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الإرهاب في رأيك؟

(1) نجاح كبير (2) نجاح متوسط (3) نجاح قليل (4) لم تنجح

(5) أخرى (تُوضَّح): ....

21. ما حجم الخطر الذي يشكله انتشار أسلحة الدمار الشامل؟

(1) خطر كبير (2) خطر متوسط (3) خطر قليل

(4) أخرى (تُوضَّح): ....

22. ما حجم الخطر الذي تشكله ظاهرة الاحتباس الحراري؟

(1) خطر كبير (2) خطر متوسط (3) خطر قليل

(4) أخرى (تُوضَّح): ....

23. من أجل تحقيق استقرار اقتصادي ومالي عالمي، يجب أن يكون هناك هيئات دولية لتنظيم المؤسسات المالية الكبرى ومراقبتها؟

(1) أوافق (2) لا أوافق (3) أخرى (تُوضَّح): ....

24. كيف ترى مستقبل النظام العالمي الجديد؟

(1) أحادي القطب (2) ثنائي القطب (3) متعدد الأقطاب

(4) أخرى (تُوضَّح): ....

25. كيف ترى مستقبل دور الولايات المتحدة الأمريكية في النظام العالمي الجديد؟

(1) دور قائد
(2) دور مساوٍ لدور القوى الأخرى
(3) لن يكون لها أي دور

26. ما مدى تأييدك لوجود الدول التالية كأقطاب في نظام عالمي جديد؟

	أؤيد جداً	أؤيد	لا أؤيد	لا أؤيد إطلاقاً	لا أدري
الولايات المتحدة الأمريكية					
روسيا					
الصين					
أخرى (توضح)					

27. من وجهة نظرك، ما أهم القضايا التي تشكل تهديداً للنظام العالمي في المستقبل؟(اختر أهم 3 قضايا)

(1) النزاعات العرقية والطائفية (2) حقوق الإنسان (3) الهجرة
(4) الاقتصاد (5) الأوبئة والأمراض (6) الجريمة

ما مدى موافقتك على العبارات التالية؟

28. الإنترنت يجعل الشباب أكثر وعياً بالمشكلات العالمية

(1) نعم (2) لا (3) أخرى (تُوضَّح): ....

29. الإنترنت يعزل الشباب عن الواقع ومشكلاته

(1) نعم (2) لا (3) أخرى (تُوضَّح): ....

30. الإنترنت يجعل الشباب أكثر تطرفاً

(1) نعم (2) لا (3) أخرى (تُوضَّح): ....

31. في رأيك، هل سيكون للدين دور أكبر في المجتمع والعلاقات بين الدول؟

(1) نعم (2) لا (3) أخرى (تُوضَّح): ....

البيانات الديموغرافية

32. النوع: (1) ذكر (2) أنثى

الجنسية: (1) إماراتي (2) عربي (3) آسيوي (4) غربي (5) أخرى: ....

33. العمر: ....

34. الإقامة:

(1) أبوظبي (2) العين (3) المنطقة الغربية

(4) دبي (5) الشارقة (6) عجمان

(7) الفجيرة (8) أم القيوين (9) رأس الخيمة

(10) أخرى (تُوضَّح): ....

35. المؤهل الدراسي:

(1) أقل من ثانوي (2) ثانوي (3) دبلوم أو جامعي (4) دراسات عليا

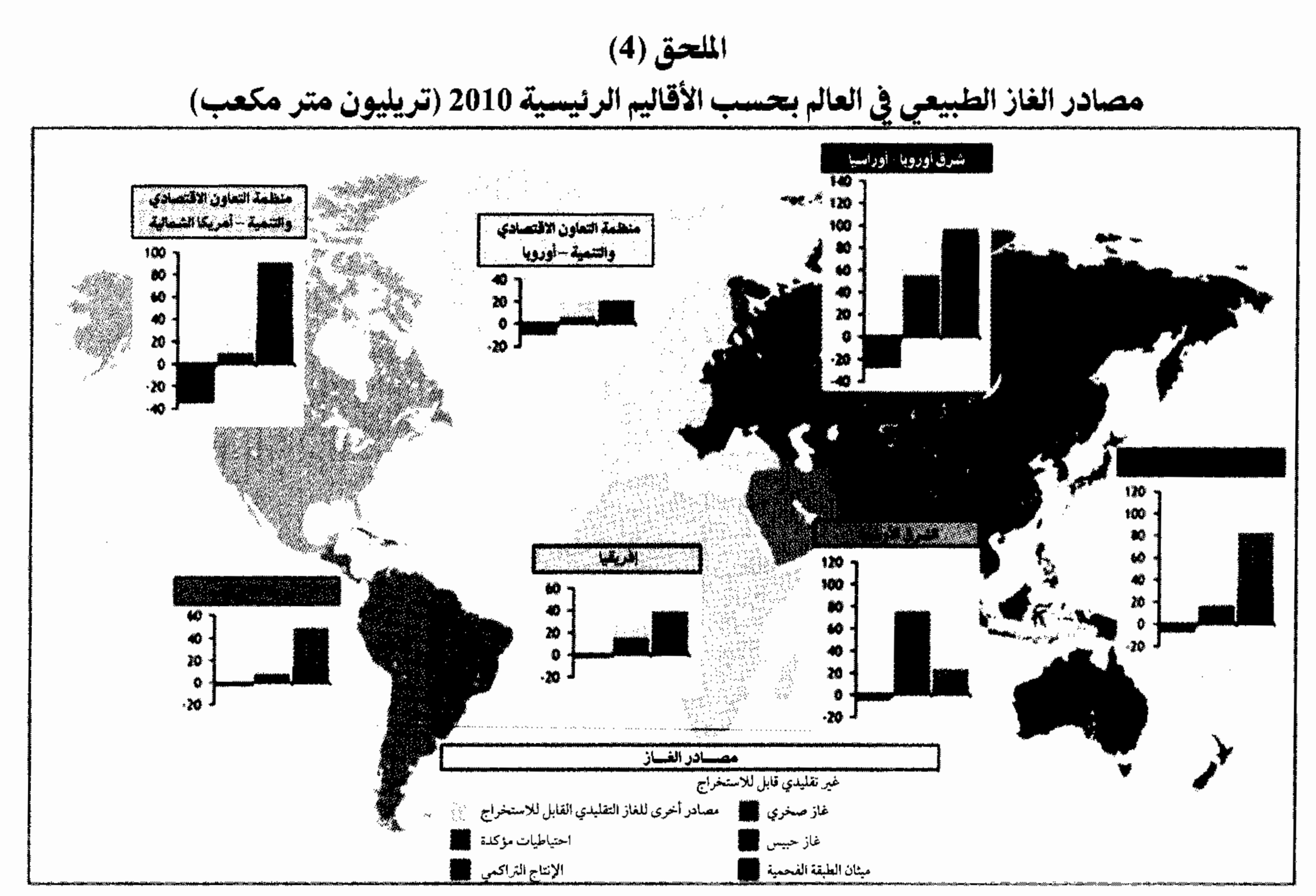
الملحق (3)

احتياطيات النفط العالمية لعام 2012 (بمليارات البراميل من النفط)

المصدر: BP Statistical Review of World Energy, June 2013.(http://www.bp.com/statisticalreview)

الملحق (4)

مصادر الغاز الطبيعي في العالم بحسب الأقاليم الرئيسية 2010 (تريليون متر مكعب)



المصدر: Business Insider, "MAP: Here's Where all of the World's Natural Gas Lies", http://www.businessinsider.com/map-worlds-natural-gas-2012-5



الهوامش

الهوامش

المقدمة

1. انظر: فضيل أبو النصر، **الإنسان العالمي: العولمة والعالمية والنظام العالمي العادل** (بيروت: دار بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، 2001)، ص ص 117-134.

2. للمزيد حول الحرب العالمية الثانية، انظر:

Robert Alexander Clarke Parker, *The Second World War: A Short History* (Oxford/New York, NY: Oxford University Press, 1997), pp. 27–242.

3. انظر:

K. R. Cox and T.J. Sinclair, *Approaches to World Order* (UK: Cambridge University Press, 1996), pp. 191–196; F. M. Edoho (ed.), *Globalization and the New World Order* (New York, NY: Praeger Publishing, 1997), pp. 110–115.

4. انظر:

David E. Long (ed.), *Gulf Security in the Twenty-First Century* (Abu Dhabi: The Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1997); Mikhail Gorbachev, *The New World Order*, Emirates Lecture Series No. 15 (Abu Dhabi: The Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1998); Richard Higgott, *Regionalization: New Trends in World Politics*, Emirates Lecture Series No. 13 (Abu Dhabi: The Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1998); Emirates Center for Strategic Studies and Research (ECSSR), *Global Strategic Developments: A Futuristic Vision* (Abu Dhabi: ECSSR, 2012).

5. ميخائيل جورباتشوف، **البيرسترويكا.. تفكير جديد لبلادنا والعالم**، ترجمة: حمدي عبدالجواد (القاهرة: دار الشروق، 1988)، ص 162.

6. المرجع السابق، ص 167.

7. المرجع السابق، ص 169.

8. المرجع السابق، ص ص 170-171.

9. انظر:

George H. W. Bush, "Operation Desert Storm Launched," address to the Nation from the White House, January 16, 1991.

10. انظر:

George H. W. Bush, Speech to Congress, The White House, March 6, 1991.

11. انظر:

Joseph S. Nye, Jr., "What New World Order?" *Foreign Affairs* (Spring 1992), p. 90.

12. المرجع السابق، ص 90.

13. المرجع السابق، ص 90.

14. انظر:

Lawrence Freedman, "Order and Disorder in the New World," *Foreign Affairs* (Special 1991), p. 121.

15. المرجع السابق، ص ص 121-122.

16. انظر:

Samuel P. Huntington, *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order* (New York, NY: Simon & Schuster, 1996), p. 20.

17. المرجع السابق، ص ص 207-209.

18. المرجع السابق، ص 321.

19. المرجع السابق، ص 321.

20. المعروف أن مجلس الأمن هو الجهاز المهيمن على هيئة الأمم المتحدة ومعظم مؤسساتها، وهو أمر يراه فوكوياما خطأ كبيراً، حيث يجب أن يكون الوضع الطبيعي هو هيمنة الأمم المتحدة ليس على مجلس الأمن فحسب، بوصفه أحد الأجهزة التابعة لها، بل أيضاً على النظام العالمي الجديد كله.

21. انظر:

Francis Fukuyama, *The End of History and the Last Man* (London: The Penguin Group, 1992), pp. 282–283.

22. المرجع السابق، ص 283.

23. انظر:

Zbigniew Brzezinski, *The Grand Chessboard: American Primacy and Its Geostrategic Imperatives* (New York, NY: Basic Books, 1997), pp. 28–29.

24. انظر:

Thomas L. Friedman, *The World is Flat: A Brief History of the Twenty-First Century* (New York, NY: Farrar, Straus and Giroux, 2005), pp. 48–172.

25. لمزيد من المعلومات حول مدى تأثير أنظمة تكنولوجيا المعلومات في التواصل بين الأفراد، انظر: جمال سند السويدي، **وسائل التواصل الاجتماعي ودورها في التحولات المستقبلية: من القبيلة إلى الفيسبوك** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2013)، ص ص 28-98.

26. Thomas L. Friedman, *The World is Flat*، مرجع سابق، ص ص 48–160.

27. المرجع السابق، ص ص 48-160.

28. المرجع السابق، ص ص 48-160.

29. المرجع السابق، ص ص 316-317.

30. المرجع السابق، ص ص 316-317.

31. يبدو هذا الدور بديهياً لأن هذه الدول تمتلك الموارد والإمكانيات التي تؤهلها لهذا الدور.

32. انظر ترجمة كتاب حسن النجار الذي صدر بالإنجليزية عام 2001 عن دار أمازون للنشر، بعنوان: **حرب الخليج: ردة فعل زائدة وإسراف في القتل والتدمير**، وتحديداً الفصل السابع: "أمريكا تختار الحرب"، انظر الرابط: (http://www.gulfwar1991.com/).

33. أحمد سليم البرصان، "مبادرة الشرق الأوسط الكبير، الأبعاد السياسية والاستراتيجية"، **السياسة الدولية**، العدد 158 (القاهرة: أكتوبر 2004)، ص ص 42-44.

34. انظر:

Dumitru Chican, "Constructive Anarchy in the Context of the New Middle East," *Geostrategic Pulse*, No. 147, June 20, 2013, pp. 3–10.

35. انظر:

Condoleezza Rice, Interview, *The Washington Post*, April 4, 2005, p. 13.

36. عبدالإله بلقزيز، "الفوضى الخلاقة الاسم الحركي للتفتيت"، صحيفة **الخليج** الإماراتية، 11 مايو 2012، ص 36.

37. يرى طه عبدالرحمن، المفكر المغربي، بأن العولمة تؤدي إلى تحقيق سيطرات ثلاث: سيطرة الاقتصاد في حقل التنمية، وسيطرة التقنية في حقل العلم، وسيطرة الشبكة في حقل الاتصال. انظر: طه عبدالرحمن، **روح الحداثة: المدخل إلى تأسيس الحداثة الإسلامية** (المغرب: المركز الثقافي العربي، 2006)، ص 78.

38. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام 2003** (نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، 2003)، ص 28.

39. يلاحظ أن الكثير من هذه الممارسات والسمات المتعلقة بالنظام العالمي الجديد قد ظهرت بالفعل، حيث تمتلك منظمات المجتمع المدني قوة متزايدة تتيح لها التدخل في شؤون الدول، كما بات المجتمع المدني العالمي يمتلك دوراً حقيقياً في تسيير شؤون العالم وبناء المواقف والاتجاهات العالمية تجاه القضايا والأزمات.

40. فريدا عزيز، **النظام العالمي الجديد والقرن 21** (دمشق: دار الرشيد، 1994)، ص 26.

41. أول من ذكر هذه العبارة هو الرئيس الأمريكي السابق جورج ووكر بوش (الابن) George Walker Bush في أعقاب هجمات 11 سبتمبر 2001.

42. انظر: ممدوح محمود مصطفى، مفهوم **"النظام الدولي" بين العلمية والنمطية**، سلسلة **دراسات استراتيجية**، العدد 17 (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1998)، ص ص 10-12.

43. للمزيد حول السياسة الخارجية الأمريكية في مرحلة ما بعد القطبية الثنائية، انظر: عمرو عبدالعاطي، مراجعة كتاب **"العالم الذي صنعته أمريكا"**، موقع الجزيرة نت، 13/ 5/ 2013، انظر الرابط:

(http://studies.aljazeera.net/bookrevision/2013/05/20135137202626736).

44. سعد حقي توفيق، **النظام الدولي الجديد.. دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة** (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999)، ص 42.

45. بطرس بطرس غالي، "الأمم المتحدة واحتواء الصراعات العرقية"، **السياسة الدولية**، العدد 115 (القاهرة: يناير 1994)، ص 10.

46. انظر السيرة الذاتية للرئيس الأمريكي جورج هربرت ووكر بوش (الأب)، على الرابط:

"American President: A Reference Resource," Miller Center, University of Virginia (http://millercenter.org/president/bush/essays/biography/5), accessed 22/9/2013.

47. انظر الرابط:

(http://millercenter.org/president/bush/essays/biography/5), accessed 4/11/2013.

48. انظر:

Anne-Marie Slaughter, *A New World Order* (Princeton University Press, 2004), pp. 27–31.

49. رسلان حسبولاتوف، **المواجهة الدامية: شهادة للتاريخ عن انهيار الاتحاد السوفيتي**، ترجمة أبو بكر يوسف (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1996)، ص ص 11-26.

50. انظر الرابط:

George Friedman, “Beyond the Post-Cold War World,” Sratfor, April 2, 2013 (http://www.stratfor.com/weekly/beyon-post-cold-war-world).

51. انظر:

John Lamberton Harper, *The Cold War* (Oxford: Oxford University Press, 2011), pp. 21–64.

52. المرجع السابق، ص ص 81-89.

53. انظر الرابط:

The Center for Arms Control and Non-Proliferation, “U.S. Defense Spending vs. Global Defense Spending,” Washington, DC, April 24, 2013 (http://armscontrolcenter.org/issues/securityspending/articles/2012_topline_global_defense_spending/).

بالنسبة إلى مصروفات الدفاع للاتحاد الأوروبي لعام 2011، تبلغ 197.5 مليار يورو (تقدر بـ 274.5 مليار دولار أمريكي)، وفق المصدر التالي:

Joachin Hofbauer, Priscilla Hermann and sneha Raghavan, “European Defense Trends, 2012: Budgets, regulatory Frameworks and the Industrial Base,” CSIS Defense-Industrial Initiatives Group, Center for Strategic and International Studies, (CSIS), December 2012, p. 4.

54. انظر الرابط:

International Monetary Fund (IMF), World Economic Outlook Database, April 2013, (http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2013/01/weodata/index.aspx).

55. بهجت قرني، "من النظام الدولي إلى النظام العالمي"، **السياسة الدولية**، العدد 161 (القاهرة: يوليو 2005)، ص ص 40-45.

56. انظر الميزانية العامة على موقع الأمم المتحدة: (http://www.un.org/ar).

57. انظر السيرة الذاتية لجاري شيلينج، رئيس شركة جاري شيلينج وشركاؤه للاستشارات المالية في الولايات المتحدة الأمريكية، انظر الرابط:

“A Gary Shilling,” Bloomberg (http://www.bloomberg.com/view/bios/gary-shilling); “A. Gary Shilling and Company, Inc.” (http://www.agaryshilling.com).

58. انظر: "ستة أسباب ستبقي على هيمنة الولايات المتحدة على العالم"، نشرة **أخبار الساعة**، العدد 5187، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1 سبتمبر 2013)، ص 4؛ وانظر أيضاً الرابط:

A. Gary Shilling, "Six Reasons the U.S. Will Dominate," Bloomberg, August 28, 2013 (http://www.bloomberg.com/news/2013-08-27/six-reasons-the-u-s-will-dominate.html), accessed 31/8/2013.

59. انظر: "ستة أسباب ستبقي على هيمنة الولايات المتحدة على العالم"، نشرة **أخبار الساعة**، المرجع السابق، ص 4؛ وانظر أيضاً الرابط:

(http://www.bloomberg.com/news/2013-08-27/six-reasons-the-u-s-will-dominate.html), accessed 31/8/2013.

60. انظر الرابط:

Congressional Budget Office, Monthly Budget Review for August 2013, September 9, 2013 (www.cbo.gov/sites/default/files/cbofiles/attachments/44552-%20MBR_2013_08.pdf), accessed 18/11/2013.

61. انظر الرابط:

International Monetary Fund, "IMF Executive Board Concludes 2013 Article IV Consultation with the United States," Press Release no. 13/277, July 26, 2013 (www.imf.org/external/np/sec/pr/2013/pr13277.htm).

62. انظر الرابط:

George Friedman, "Beyond the Post-Cold War World," Sratfor, April 2, 2013 (http://www.stratfor.com/weekly/beyond-post-cold-war-world).

63. صالح سليمان عبدالعظيم، عرض كتاب "الصين تتجه كونياً: القوة غير المكتملة" لديفيد شامباو، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 23 يوليو 2013، ص ص 6-7، على الرابط:

(http://studies.aljazeera.net/bookrevision/2013/07/201372371958283608.htm).

64. أمين المهدي، "نهاية الحرب الباردة أضعفت السيادة الوطنية لصالح الشعوب"، صحيفة **الحياة** اللندنية، 27 يوليو 2003، ص 20.

65. عبدالعزيز السعيد، وشارلز ليرتشي، وشارلز ليرتشي الثالث، **النظام العالمي الجديد الحاضر والمستقبل.. عبر مفاهيم السياسة الدولية في المنظور العالمي**، ترجمة: نافع أيوب لبّس (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999)، ص 174. وللاطلاع على مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها، انظر الرابط:

(http://www.un.org/ar/mainbodies/).

66. نص اتفاقية الدفاع المشترك لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، انظر الرابط:

(http://www.almeezan.qa/AgreementsPage.aspx?id=1527&language=ar).

67. لمزيد من المعلومات حول التجمعات الاقتصادية العالمية والإقليمية، انظر: عاكف صوفان، **المنظمات الدولية والإقليمية** (سوريا: دار قرطبة للنشر، 2004)، ص ص 157-176؛ وحسين عمر، **دليل المنظمات الدولية** (القاهرة: دار الفكر العربي، 1997)، ص ص 63-186.

68. انظر:

United Nations (UN), *World Investment Report 2013* (New York: UN publications, 2013), pp. 199–201.

69. حول تاريخ الغزو العسكري الأمريكي لدول أمريكا اللاتينية، انظر:

William Blum, *Killing Hope: U.S. Military and CIA Interventionism since World War II* (Monroe, ME: Common Courage Press, 1995).

70. انظر:

The White House, "First Annual Report to the Congress on United States Foreign Policy for the 1970s," February 18, 1970, pp. 6–21.

71. انظر:

David Shinn & Kerry Brown, *China and Africa: A Century of Engagement* (London: Chatham House, June 29, 2012), pp. 4–5.

72. السيد أمين شلبي، "هنري كيسنجر ودبلوماسية الوفاق"، **السياسة الدولية**، العدد 46 (القاهرة: أكتوبر، 1976)، ص ص 52-54.

73. المرجع السابق، ص ص 56-57.

74. أحمد يوسف القرعي، "إحياء الخط الساخن في عالم على حافة الهاوية"، صحيفة **الأهـرام** المصـرية، 20 أكتوبر 2006، انظر الرابط:

(http://yyy.ahram.org.eg/archive/2006/10/20/OPIN3.HTM), accessed 23/9/2013.

75. انظر:

Bowker, "New Books, Titles and Editions" (2011); Emirates Publishers Association, "Book Publishing in the United Arab Emirates: A Survey and Analysis;" National Book Centre of Greece, "The Book Market in Greece," October 2012.

76. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشـرية لعام 2013**، مرجع سابق، ص 198.

77. للمزيد انظر الرابط:

US Central Intelligence Agency (CIA), "Country Comparison: Education Expenditures," *The World Factbook.* (https://www.cia.gov/library/publiccations/the-world-fact book/rankorder/2206rank.html).

وانظر أيضاً الرابط:

(http://www.whiteboardmag.com/why-does-siemens-apply-for-6-times-more-patents-than-all-of-spain-on-the-innovation-gulf-in-europe/).

78. IMF, World Economic Outlook Database, April 2013، مرجع سابق.

79. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشـرية لعام 2013**، مرجع سابق، ص 2.

80. انظر: IMF, World Economic Outlook Database, April 2013، مرجع سابق.

81. برنامـج الأمـم المتحـدة الإنمائـي، **تقرير التنميـة البشـريـة لعـام 2013**، مرجع سابـق، ص ص 198–201.

82. انظر الرابط:

International Institute for Strategic Studies (IISS), *The Military Balance 2013* (London: IISS, 2013); "Countries Ranked by Military Strength (2013)," GlobalFirePower.com (http://www.globalfirepower.com/countries-listing.asp); and Craig Hoyle, "World Air Forces 2013," Flightglobal.com December 13, 2012 (http://www.flightglobal.com/blogs/the-dewline/2012/12/free-download-world-air-forces).

83. انظر: IMF, World Economic Outlook Database, April 2013، مرجع سابق.

84. انظر الرابط:

CIA, *The World Factbook* (https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/us.html), p. 12.

85. انظر الرابط:

US Central Intelligence Agency (CIA), "Country Comparison: Airports," *The World Factbook* (Washington, DC: Central Intelligence Agency, 2013); (https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/rankorder/2053rank.html); National Highways Authority of India (http://www.nhai.org/roadnetwork.htm), section 8, p. 1.

86. انظر:

George Friedman, *The Next 100 Years: A Forecast for the 21st Century* (New York, NY: Anchor Books, 2010), p. 39.

87. لمزيد من التفاصيل حول طريقة تحديد التوقيت الزمني، انظر الرابط:

(www.distancefromto.net/).

88. George Friedman, *The Next 100 Year*، مرجع سابق، ص 40.

89. المرجع السابق، ص ص 40-41.

90. المرجع السابق، ص 42.

91. انظر الرابط:

"The British Burn Washington, DC, 1814," Eyewitness to History (http://www.eyewitnesstohistory.com/washingtonsack.htm), accessed 22/9/2013.

92. George Friedman, *The Next 100 Years*pp. مرجع سابق، ص ص 42-44.

93. المرجع السابق، ص ص 42-44.

94. المرجع السابق، ص ص 42-44.

95. المرجع السابق، ص ص 42-44.

96. المرجع السابق، ص 44.

97. المرجع السابق، ص ص 45-46.

98. حول مفهومي توازن القوى وتوازن المصالح، انظر: نزار إسماعيل الحيالي، **دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2003)، ص ص 20-24.

99. لمزيد من المعلومات حول السلام الكامل والسلام الحقيقي، انظر:
Richard Nixon, *1999 Victory Without War* (London: Sidgwicke & Jakson, 1988).

100. فعلى سبيل المثال نجد أن الصين تواجه تحديات داخلية كثيرة نتيجة لكبر عدد سكانها وتعدد أعراقها ودياناتها، كما تفتقر إلى الدبلوماسية الدولية، ولا تملك القدرة اللغوية لمخاطبة العالم لصعوبة انتشار اللغة الصينية، وكذلك حال روسيا الاتحادية التي لايزال اقتصادها يعاني مشكلات بنيوية. انظر: بول سالم وماثيو فيركش، "النموذج الاقتصادي الصيني: السياسات وأفضل الممارسات"، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، 12 يونيو 2012، ص 2.

101. سعد حقي توفيق، **النظام الدولي الجديد**، مرجع سابق، ص 58.

102. انظر:

Philip Andrews-Speed, et al., *The Global Resource Nexus: The Struggles* for *Land, Energy, Food, Water and Minerals* (Transatlantic Academy, May 2012), pp. 43–89.

103. حول متوسطات الإنتاج والاستهلاك من النفط، انظر:
BP, *BP Statistical Review of World Energy 2013*, June 2013, pp. 8–11.

104. انظر:

Moises Naim, *The End of Power* (New York, NY: Basic Books, 2013), p. 1.

105. المرجع السابق، ص 5.

106. المرجع السابق، ص 5.

107. لمزيد من المعلومات حول ظاهرة الاحتباس الحراري، انظر:

IPCC, Fourth Assessment Report, Working Group I Report, "The Physical Science Basis," 2010.

108. Moises Naim, *The End of Power*، مرجع سابق، ص 113.

109. للمزيد حول تعريف الحرب اللامتماثلة، انظر:

Franklin B. Miles, *Asymmetric Warfare: An Historical Perspective* (Pennsylvania, 17013, US Army War College, Carlisle Barracks, 1999), pp. 2–16.

110. Moises Naim, *The End of Power*، مرجع سابق، ص 113.

111. المرجع السابق، ص ص 113–115.

112. المرجع السابق، ص ص 113–115.

113. المرجع السابق، ص 54.

114. انظر:

The World Bank, *Global Monitoring Report 2012: Food Prices, Nutrition and the Millennium Development Goals*, March 2013, p. 58.

115. المرجع السابق، ص ص 55–56.

116. المرجع السابق، ص ص 55–56.

117. المرجع السابق، ص ص 58–59.

118. انظر:

Walter W. Powell and Kaisa Snellman, "The Knowledge Economy," *Annual Review of Sociology*, vol. 30, 2004, p. 201.

119. انظر الرابط:

World Values Survey 2010–2012, revised master, October 2011 (WVS 2010–2012 Wave), (http://www.worldvaluessurvey.org/index_surveys), pp. 1–20.

120. Moises Naim, *The End of Power*، مرجع سابق، ص ص 64–70.

121. حول الأدبيات السياسية الأمريكية التي تتناول تغير مفهوم القوة، انظر:

Joseph S. Nye Jr, "The Future of Power," *Public Affairs*, March/April 2011; Joseph S. Nye Jr, "The Future of Power: Dominance and Decline in Perspective," *Foreign Affairs*, November/December, 2010; Christine Todd Whitman, "What is the Future of American Nuclear Power?" *Forbes*, December 10, 2012; Tyler Crowe, "What will Power America's Future? The Case for Oil," September 21, 2013; Aaron L. Friedberg, "The Future of American Power," *Political Science Quarterly*, vol. 109, no. 1, Spring 1994.

122. للمزيد حول "القوة الذكية"، انظر:

Richard L. Armitage and Joseph S. Nye, Jr., *CSIS Commission on Smart Power: A Smarter, More Secure America* (Washington, DC: CSIS, 2007), pp. 27–60.

123. حول مبدأ التدخل الإنساني وإشكالياته، انظر: جوزيف إس. ناي، **المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية والتاريخ**، ترجمة: أحمد الجمل ومجدي كامل (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1997)؛ ودافيد فورسايت، **حقوق الإنسان والسياسة الدولية**، ترجمة: محمد مصطفى غنيم (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1993)؛ وحسنين توفيق إبراهيم: "العولمة: الأبعاد والانعكاسات السياسية، رؤية أولية من منظور علم السياسة"، **عالم الفكر**، المجلد 28، العدد 2 (الكويت: أكتوبر- ديسمبر 1999)؛ وجين ليونز ومايكل ماستاندونو، "التدخل الدولي وسيادة الدولة ومستقبل المجتمع الدولي"، ترجمة: محمد جلال عباس، **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية** (اليونسكو)، العدد 138 (نوفمبر 1993)؛ وعمر إسماعيل سعدالله، **حقوق الإنسان وحقوق الشعوب: العلاقة والمستجدات القانونية** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1991)؛ وإبراهيم علي بدوي الشيخ: "الأمم المتحدة وانتهاكات حقوق الإنسان"، **المجلة المصرية للقانون الدولي**، المجلد 36، العدد 36 (القاهرة: 1980).

124. يُعد حق التدخل الإنساني من أكثر مبادئ العلاقات الدولية إثارة للجدل في السنوات الأخيرة، خصوصاً عقب تدخل المجتمع الدولي لحماية المدنيين في بعض المناطق والدول، ثم الإحجام عن ذلك في دول ومناطق أخرى، ومن ثم أصبح توصيف هذا الحق وتقنينه

وتحديد قواعد واضحة له، مسألة ملحة جداً لضمان تطبيق قواعد القانون الدولي. انظر: خالد المعيني، "ذريعة التدخل الإنساني في العلاقات الدولية"، موقع الجزيرة نت، 9 إبريل 2012، انظر الرابط:

(http://www.aljazeera.net/opinions/pages/032efaa9-0dad-4af0-9d00-ba9f6afc0adf).

125. خلال الفترة من 1945 إلى 2011 زاد عدد دول العالم من 41 دولة ذات سيادة إلى 194، انظر الرابط:

US Central Intelligence Agency (CIA), "North America," *The World Factbook*, 1992–2013 (https://www.cia.gov/library/publications/theworld-factbook/geos/us.html), accessed 21/8/2013.

126. انظر: Bloomberg, hedge-fund databases, investors. وانظر أيضاً الرابط:

(http://www.statista.com/statistics/273133/assets-under-management-of-the-largest-hedge-fund-firms/).

127. هناء البيضاني، **مفهوم الاستبداد في الفكر السياسي الإسلامي الحديث والمعاصر.. دراسة مقارنة** (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية للنشر، 2012)، ص ص 45-77.

128. انظر:

Jeffrey Haynes (ed.), *Religion and Democratizations* (London, New York: Routledge, 2011), pp. 18–44.

129. المرجع السابق، ص ص 18-44.

130. "أمريكا تعاقب قامعي الثورة الخضراء: إيران منافقة"، موقع سي إن إن العربية، 9/ 7/ 2011، انظر الرابط:

(http://arabic.cnn.com/2011/world/6/9/iran.greenrev/).

131. حول عملية فرض الديمقراطية في هايتي، انظر الرابط:

Operation Uphold Democracy-Haiti
(http://www.au.af.mil/au/aul/bibs/haiti/haiti99.htm), accessed 22/6/2013.

132. يرى بعض الباحثين أن الولايات المتحدة الأمريكية ترجع إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي في حالات معينة تضمن فيها وفاقاً مع بقية القوى الكبرى، في حين تتجاهلها في حالات أخرى تدرك مسبقاً أنها لن تحظى فيها بدعم من جانب القوى الكبرى. انظر: إبراهيم إبراش، "حدود النظام وأزمة الشرعية في النظام الدولي الجديد"، **المستقبل العربي**، العدد 185 (بيروت: 1994)؛ وموسى الزعبي، **أنظام دولي جديد أم هيمنة أمريكية جديدة؟** (دمشق: دار الشادي، 1993)، ص ص 123-127؛ وعبدالخالق عبدالله، "النظام العالمي الجديد: الحقائق والأوهام"، **السياسة الدولية**، العدد 124، (القاهرة: إبريل 1996)، ص ص 46-49.

133. حول الحوكمة والحكم الرشيد، انظر:

R.A.W. Rhodes, "The New Governance: Governing without Government," *Political Studies*, no. 44 (London: IISS, 1996).

134. نص قرار مجلس الأمن الدولي رقم 940 لعام 1994، انظر الرابط:

(http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N94/312/22/PDF/N9431 222.pdf?OpenElement).

الفصل الأول

1. حول ظهور النظام العالمي وملابساته، انظر:

Joseph R. Biden Jr., "How I Learned to Love the New World Order," *The Wall Street Journal*, April 23, 1992, p. A13.

2. انظر:

Anne-Marie Slaughter, *A New World Order* (Princeton University Press, 2004), p. A3.

3. انظر: حسين علي ظاهر، **تطور العلاقات الدولية من وستفاليا حتى فرساي** (بيروت: دار المواسم للطباعة والنشر والتوزيع، 1999)، ص ص 118-133.

4. انظر:

Pierre Beaudry, "The Economic Policy that Made the Peace of Westphalia," *Executive Intelligence Review*, vol. 30, no. 21, May 30, 2003, pp. 64–78.

5. المرجع السابق، ص ص 64-78.

6. المرجع السابق، ص ص 64-78.

7. انظر:

Paul Kennedy, *The Rise and Fall of the Great Powers* (London: Fontana Press, 1989), p. xxi.

8. المرجع السابق، ص xxi.

9. دارت الحرب العالمية الأولى في الفترة من يوليو 1914 حتى 11 نوفمبر 1918، انظر:

Irving Werstein, *1914–1918: World War I* (New York, NY: Cooper Square Publishers, Inc., 1964).

10. انظر الرابط:

Treaty of Versailles, Covenant of the League of Nations, (http://UShistory.org).

11. انظر الرابط:

United Nations (UN), "Charter of The United Nations," pp. 4–5, (http://www.un.org/en/documents/charter/index.shtml).

12. انظر:

Christopher M. Meissner, *A New World Order: Explaining the Emergence of the Classical Gold Standard* (Cambridge: Kings College, University of Cambridge, August 2001).

13. انظر: زبجنيو بريجينسكي، **الاضطراب العالمي عند مشارف القرن الحادي والعشرين**، ترجمة: مالك فاضل البدري (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1998)، ص ص 86–90؛ وريتشارد هاس، **الفرصة: لحظة أمريكا لتغيير مجرى التاريخ**، ترجمة: سعد كامل إلياس (الرياض: مكتبة العبيكان للنشر، 2007)، ص ص 42–45؛ وصموئيل هنتنجتون، **صراع الحضارات وإعادة بناء النظام الدولي**، ترجمة: عباس هلال كاظم (عمّان: دار الأمل، 2006)، ص ص 21-22.

14. ظهر الفكر الماركسي بعد أن وضع كارل ماركس وفريدريك أنجلز كتابهما **البيان الشيوعي** في عام 1848، وكذلك بعد صدور كتاب كارل ماركس الشهير **رأس المال** عام 1867، بأجزائه كلها (والجزء التاسع والأخير أكمله فريدريك أنجلز عام 1894)، ولكن جاء انتشار الماركسية عندما قاد فلاديمير إلييتش أوليانوف المعروف بـ (لينين) الثورة البلشفية في روسيا عام 1917.

15. انظر:

Francis Fukuyama, *The End of History and the Last Man* (London: The Penguin Group, 1992), pp. 25–29.

وانظر أيضاً: بهجت قرني، "من النظام الدولي إلى النظام العالمي"، **السياسة الدولية**، العدد 161 (القاهرة: يوليو 2005)، ص 42.

16. انظر: محمد حسنين هيكل، **الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق** (القاهرة: دار الشروق، 2009)، ص 128 وما بعدها؛ وهنري كيسنجر، **الدبلوماسية من الحرب**



الباردة إلى يومنا هذا، ترجمة: عمر الأيوبي (عمّان: الدار الأهلية للتوزيع والنشر، 1995)، ص 521 وما بعدها.

17. انظر:

C.G. Jacobsen, *The New World Order's Defining Crises: The Clash of Promise and Essence* (England: Dartmouth Publishing Company, 1996), pp. 25–34.

18. انظر الرابط:

George H. W. Bush, Speech in Maxwell Air Force Base, Montgomery, Alabama, The White House, April 13, 1992, (http://www.presidency.ucsb.edu/ws/?pid=19466#axzz2iEpfIVMS).

19. انظر:

Paul W. Schroeder, "The New World Order: A Historical Perspective," *Washington Quarterly*, vol. 17, no. 2 (Spring 1994), pp. 25–27.

20. أنشئت منظمة التجارة العالمية WTO عام 1995 لتكون خليفة للاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (الجات GATT) التي أنشئت بعد الحرب العالمية الثانية. وهي تختص بضمان حركة التجارة داخل النظام العالمي الجديد بأكبر قدر من الحرية والانسيابية، لذا فهي مسؤولة عن إصدار القوانين الدولية المعنية بتنظيم التجارة بين الدول، وتضم حتى الآن في عضويتها 152 دولة. انظر الموقع الرسمي للمنظمة على شبكة الإنترنت (www.wto.org).

21. انظر:

Khosrow Fatemi (ed.), *The New World Order* (New York, NY: Pergamon, 2000), pp. 29–33.

22. علي الدين هلال، "النظام الدولي الجديد: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل"، **عالم الفكر**، المجلد 23، العددان الثالث والرابع (الكويت: يناير/ مارس- إبريل/ يونيو، 1995)، ص ص 9-24.

23. المرجع السابق، ص ص 9-24.

24. انظر:

D. Held, *Democracy and the Global Order: From the Modern State to Cosmopolitan Governance* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1996), pp. 11–13.

25. المرجع السابق، ص 12.

26. Paul W. Schroeder, The New World Order، مرجع سابق، ص ص 30-31.

27. هنري كيسنجر، **الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا**، مرجع سابق، ص 527.

28. انظر:

Henry Kissinger, *Does America Need a Foreign Policy?* (New York, NY: Simon & Schuster, 2001), p. 347.

29. كوثر عباس الربيعي، ومروان سالم العلي، **مستقبل النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة وأثره على المنطقة العربية: الاتحاد الأوروبي أنموذجاً** (بغداد: مركز الدراسات الدولية، 2009)، ص 3.

30. انظر:

Bart R. Kessler, *Bush's New World Order: The Meaning Behind the Words* (Montgomery, AL: US Air Command and Staff College, March 1997), pp. 19–62.

31. نازلي معوض أحمد، "الإدراك الياباني للنظام الدولي"، **السياسة الدولية**، العدد 101 (القاهرة: يوليو 1990)، ص ص 57-61.

32. بهجت قرني، "من النظام الدولي إلى النظام العالمي"، مرجع سابق، ص ص 40-45؛ وحول الآراء الأخرى لتعريف النظام العالمي، انظر:

Rod Grubb, *Alternative Global Vision of a New World Order* (Northfield, MN: St. Olaf College, 1992), pp. 102–107.

33. انظر الرابط:

Stephen M. Walt, "The End of the American Era," *The National Interest*, October 25, 2011, (http://nationalinterest.org/article/the-end-theamerican-era-6037), accessed 23/9/2013.

وانظر أيضاً: جوزيف إس. ناي، "مستقبل القوة الأمريكية"، في: جوزيف إس. ناي وهيلاري كلينتون وتيم دون وكليجدا مولاج، **مستقبل القوة الأمريكية**، سلسلة **دراسات عالمية**، العدد 105 (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات البحوث الاستراتيجية، 2012)، ص ص 7–24.

34. انظر:

Ted Galen Carpenter, "The New World Disorder," *Foreign Policy* no. 84 (Fall 1991), pp. 24-39.

وانظر أيضاً: منير محمود بدوي السيد، **الاتجاهات الحديثة في دراسة النظام الدولي منذ انتهاء الحرب الباردة**، بحث مقدم للجنة الدائمة للعلوم السياسية (أسيوط: جامعة أسيوط، كلية التجارة، 2004)، ص 3.

35. عبدالعزيز السعيد، وشارلز ليرتشي، وشارلز ليرتشي الثالث، **النظام العالمي الجديد الحاضر والمستقبل.. عبر مفاهيم السياسة الدولية في المنظور العالمي**، ترجمة: نافع أيوب لبّس (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999)، ص ص 221–222.

36. المرجع السابق، ص ص 221–222.

37. في هذا الصدد نشير إلى حقيقة أنه في النظام الدولي كانت روسيا أو الصين تستطيع الاعتراض على صدور قرار من مجلس الأمن، وكذلك كانت حال كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا. ولكن في النظام العالمي الجديد نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية قد استطاعت الضغط على مجلس الأمن لإصدار قرار باستخدام القوة في حالتي الصومال والعراق عقب احتلاله لدولة الكويت في عام 1990، ولكنها قامت منفردة وبالتعاون مع حلفائها فقط بغزو العراق في مارس عام 2003، دون الحصول على تفويض من الأمم المتحدة، متجاهلة اعتراض كل من الصين وروسيا.

38. للمزيد من التفاصيل حول دور الشركات متعددة الجنسيات، انظر: محمد مدحت غسان، **الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدولة** (عمّان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2013)، ص ص 9-10.

39. الاقتصاد المختلط هو نظام اقتصادي يقوم بالجمع ما بين أكثر من مظهر من مظاهر الأنظمة الاقتصادية المختلفة، وعادة ما يحتوي الاقتصاد المختلط على شركات مملوكة من قبل أفراد أو من قبل الحكومة، كما يحتوي على عناصر من النظام الرأسمالي وبعض سمات النظام الاشتراكي مثل الرعاية الاجتماعية، أو الجمع ما بين عناصر من الاقتصاد المخطط واقتصاد السوق، ويعرف النظام المختلط بأنه درجة من الحرية الاقتصادية ممزوجة بتخطيط اقتصادي مركزي. للمزيد، انظر: "العالم يبحث عن نظام اقتصادي جديد بعد فشل النظام الاشتراكي والرأسمالي"، 17 إبريل 2011، انظر الرابط:
(http://alphabeta.argaam.com/article/detail/28833).

40. حول الليبرالية والديمقراطية في النظام العالمي الجديد، انظر الرابط:
Ash Jain, *Like-Minded and Capable Democracies: A New Framework for Advancing a Liberal World Order,* IIGG Working Paper, US Council on Foreign Relations (January 2013).
(http://www.google.ae/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=2&ved=0CDYQFjAB&url=http%3A%2F%2Fi.cfr.org%2Fcontent%2Fpublications%2Fattachments%2FIIGG_WorkingPaper12_Jain.pdf&ei=bQy4Upf7O4LA7AbRlICoBg&usg=AFQjCNE49v0oGn6zBbXrq0RiM0aZ5yUGoA).

41. نجد أن السياسات الخارجية للدول، قد أصبحت تأخذ في الاعتبار المصالح الاستراتيجية للقوة المهيمنة على النظام العالمي الجديد حتى لا تصطدم بها، ومن ثم لا تستطيع الاعتماد على سياسة الاحتواء أو شن حروب داخلية بعيداً عن إرادة هذه القوة.

42. النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية لعام 1945، انظر الرابط:
(http://www.un.org/arabic/aboutun/statute.htm).

43. خلال السنوات العشر الأولى من ظهور المحكمة الجنائية الدولية قامت بالتحقيق والإدانة في جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب في كل من أوغندا وجمهورية الكونغو



الديمقراطية وجمهورية إفريقيا الوسطى وكينيا وليبيا وساحل العاج، وأعمال الإبادة الجماعية في دارفور بالسودان.

44. انظر الرابط:

United Nations, Rome Statute of the International Criminal Court, December 31, 2003 (http://www.un.org/Law/icc/index.html), accessed 29/6/2013.

45. "الاتحاد الإفريقي يرفض مثول الرئيس الكيني أمام المحكمة الجنائية الدولية"، وكالة رويترز، 12/ 10/ 2013، انظر الرابط:

(http://ara.reuters.com/article/worldNews/idARACAE9B25H220131012), accessed 4/11/2013.

46. بهجت قرني، "من النظام الدولي إلى النظام العالمي"، مرجع سابق، ص 42.

47. انظر الرابط:

Patrick Goodenough, "US Taxpayers Will Continue to Pay More Than One-Fifth of U.N. Budget," December 28, 2012 (http://cnsnews.com/news/article/us-taxpayers-will-continue-pay-more-one-fifth-un-budget).

48. نعوم تشومسكي، **الدولة المارقة: حكم القوة في الشؤون الدولية**، ترجمة: محمود علي عيسى (بيروت: دار الكتاب العربي، 2003)، ص ص 65-68.

49. هنا يبرز الدور الذي قام به وزير الخارجية الأمريكي الأسبق كولن لوثر باول في عرض معلومات وصور مزيفة على مجلس الأمن لإصدار قرار يجيز للولايات المتحدة الأمريكية استخدام القوة ضد العراق، وكذلك صور الأقمار الصناعية الزائفة حول الوضع العسكري في العراق إبان غزوه لدولة الكويت، التي أرسلها الرئيس الأمريكي جورج هربرت ووكر بوش (الأب) George Walker Bush إلى الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران لإقناعه بمشاركة فرنسا في التحالف الدولي ضد العراق.

50. فتحي حسني عطوة، "عودة العلاقات المصرية السوفيتية"، **السياسة الدولية**، العدد 78، (القاهرة: أكتوبر 1984)، ص ص 136-142.

51. يطلق بعض الباحثين على هذا التوجه نشر الثقافة والتنمية الأمريكية في العالم.

52. Henry Kissinger, *Does America Need A Foreign Policy?*، مرجع سابق، ص 411.

53. انظر:

Robert Kagan, *The World America Made* (Knopf Doubleday Publishing Group, 2013), pp. 64–67.

54. وافق مجلس الشيوخ الأمريكي بأغلبية 81 صوتاً مقابل 14 صوتاً، يوم 21 ديسمبر 2012، على موازنة الدفاع لعام 2013 عن السنة المالية التي بدأت في أكتوبر 2012.

55. المنطلقات العسكرية المذكورة تم تحديدها نتيجة للدراسة التحليلية لواقع النشاط العسكري المعاصر للولايات المتحدة الأمريكية.

56. انظر:

Michael J. Lostumbo et al., *Overseas Basing of U.S. Military Forces*, RAND corporation, 2013, pp. 22–32; USA Department of Defense, *Base Structure Report*, 2010; Zachary Fillingham, U.S. Military Bases: A Global Footprint, *Geopolitical Monitor*, April 14, 2012, pp. 2–7.

57. انظر الرابط: (http://www.gonavy.jp/CVLocation.html), accessed 7/10/2013.

وانظر الرابط: (http://navysite.de/cvn/cvn70.html).

58. انظر: جان لوب سمعان، "منظور جديد للعلاقة بين حلف شمال الأطلسي ودول الخليج"، مجلة الناتو الإلكترونية، انظر الرابط:

(http://www.nato.int/docu/review/2012/Arab-Spring/NATO-Gulf-Strategic-Dialogue/AR/index.htm).

59. هو نظام يتكون من منظومة صاروخية أرضية منتشرة في نقاط جغرافية عدة داخل أمريكا وخارجها، قادرة على إسقاط أي صاروخ باليستي عابر للقارات يستهدف أراضي الولايات المتحدة أو حلفائها. انظر: حسام الدين محمد سويلم، **نظام الدفاع**



الصـاروخي القـومي الأمريكـي (أبـوظبي: مركـز الإمـارات للدراسـات والبحـوث الاستراتيجية، 2003)، ص ص 70-78.

60. IMF, "World Economic Outlook Database," April 2013، مرجع سابق.

61. أُعدت المنطلقات الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية وفقاً لدورها المباشـر وغير المباشـر في إدارة الاقتصاد العالمي لتحقيق مصالحها كقوة مهيمنة على النظام العالمي الجديد.

62. نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية لها اتفاقيات دفاعيـة وتعـاون عسـكري مـع معظـم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتتحمل في سبيل ذلك تكلفة مادية وعسكرية كبيرة، في حين أن المنطقة تعد مصدراً غير رئيسـي للطاقة الأمريكية، بينـما تمثـل مصـدراً رئيسياً للطاقة لكل من الصين والهند والاتحاد الأوروبي.

63. Henry Kissinger, *Does America Need A Foreign Policy?*، مرجـع سـابق، ص ص 350-351.

64. المرجع السابق، ص 371.

65. لمزيد من المعلومات حول القوة التكنولوجية للولايات المتحدة الأمريكية، انظر:

National Center for Education Statistics, *Digest of Education Statistics Report*, 2012.

66. ذكر الباحث في شؤون دول الخليج، السفير الأمريكي السـابق لـدى الكويـت ريتشـارد لوبارون، خلال تقرير مفصل عن الابتعاث السعودي إلى أمريكا نشـرته صحيفة **يو إس تـوداي** *US Today*، الصـادرة يـوم 2 مـارس 2013، ص A8، أن شـعبية برنـامج المـنح الدراسية لدى الشباب السـعودي زادت بشـكل ملحـوظ، حيـث وصـل مجمـل عـدد الطلاب السعوديين المبتعثين من الجنسين إلى 71 ألف طالب خلال عـام 2012، في حـين كان عدد المبتعثين عام 2004 هو 6 آلاف فقط.

67. تتوافر الأرقام على أساس سنة من كل خمس سنوات للفـترة 1949/ 1950 - 1999/ 2000، وقد تم تقدير السنوات البينية على أساس افتراض ثبات معدل النمو السنوي لكل خمس

سنوات. أما بالنسبة إلى الأعوام من 1999/ 2000 – 2011/ 2012، فتتوافر لها البيانات السنوية التفصيلية. للتفاصيل، انظر الرابط:

Institute of International Education (IIE), "International Students: All Places of Origin" (http://www.iie.org/Research-and-Publications/Open-Doors/Data/International-Students/All-Places-of-Origin).

68. برز التدخل السريع للولايات المتحدة الأمريكية لإدارة شؤون النظام العالمي الجديد من خلال الاشتباك مع كل أزماته ومشكلاته كطرف فاعل ومهيمن، وفرض الحلول دون انتظار لتوصل الأطراف المباشرة في الصراع إلى حلول قد تتعارض مع مصالحها.

69. انظر:

Sam Carpenter, *Work the System: The Simple Mechanics of Making More and Working Less* (Austin, Texas: Greenleaf Book Group, 2011), pp. 3–6.

وانظر أيضاً: كمال المنوفي، **نظريات النظم السياسية** (الكويت: وكالة المطبوعات، 1985)، ص ص 95-99.

70. انظر:

Zbigniew Brzezinski, *The Choice: Global Domination or Global Leadership* (New York, NY: Basic Books, 2004), p. 4.

71. المرجع السابق، ص 4.

72. لمزيد من المعلومات حول آليات العمل داخل النظام العالمي، انظر:

Gordana Yovanovich (ed.), *The New World Order: Corporate Agenda and Parallel Reality* (London: McGill-Queens University Press, 2003), pp. 23–122.

73. انظر:

Fareed Zakaria, *The Post-American World* (New York, NY: W.W. Norton & Company, 2009), pp. 125–128.

74. المرجع السابق. ص ص 125-128.

75. Zbigniew Brzezinski, *The Choice*، مرجع سابق، ص ص 88-89.

76. كان الرئيس الأمريكي الحالي باراك حسين أوباما قد انتقد في موسكو في العاشر من أغسطس 2013 عودة ما سماها خطابات المواجهة التي ترجع إلى عهد الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق، واستبعد أيضاً عودة تلك الحرب على خلفية تصاعد الخطاب العدائي بين البلدين. ووعد أوباما بتدشين عهد جديد فيما يتعلق بوكالات المخابرات الأمريكية، وبمزيد من الشفافية، نافياً أي نية للتجسس على المواطنين العاديين داخل بلاده أو خارجها. وكان هذا التوتر في العلاقة بين واشنطن وموسكو قد بدأ بعد لجوء العميل إدوارد جوزيف سنودن - الذي فر من بلاده في مايو عام 2013 - إلى موسكو التي منحته اللجوء السياسي المؤقت في يوليو من العام ذاته، بعد أن كشف برنامجاً أمريكياً ضخماً للتجسس ربما يتجاوز حدود الولايات المتحدة الأمريكية. كما أن حادثة سنودن أثارت التوتر بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الأوروبيين حينما اكتشفوا أن واشنطن تتجسس على اتصالاتهم الخاصة، سواء مواطنين أو حكومات، وأن ذلك يحدث على نحو ممنهج للاستفادة منه تجارياً وسياسياً وأمنياً، وهو ما دفع العديد من المسؤولين الأوروبيين إلى التعبير علناً عن غضبهم، مثل وزيرة الاقتصاد الرقمي الفرنسية، فلور بيلرين عندما قالت إنها صُدمت من عملية «التجسس الواسعة والمعممة التي تعرض لها السكان، وهو أمر أخطر بكثير من حالات التجسس العادية». للمزيد، انظر: وليم فاف، "أوروبا ضحية التجسس الأمريكي"، صحيفة **الاتحاد**، وجهات نظر (أبوظبي: 14 يوليو 2013)، ص 34.

وانظر أيضاً: "أوباما ينتقد روسيا ويعد بعهد استخباراتي جديد"، موقع الجزيرة نت، 10 أغسطس 2013، انظر الرابط:

(http://www.aljazeera.net/news/pages/970367d7-4449-41e8-b442-7c1ab5 ceabe1).

77. انظر:

Emirates Center for Strategic Studies and Research (ECSSR), *Global Strategic Developments: A Futuristic Vision* (Abu Dhabi: ECSSR, 2012).

78. Zbigniew Brzezinski, *The Choice*، مرجع سابق، ص 141.

79. المرجع السابق، ص 141.

80. صموئيل هنتنجتون، **صراع الحضارات وإعادة بناء النظام الدولي**، ترجمة: عباس هلال كاظم (عمّان: دار الأمل للنشر والتوزيع، 2006)، ص 449.

81. Francis Fukuyama, *The End of History and the Last Man*، مرجـع سـابق، ص ص 204-206.

82. المرجع السابق، ص ص 204–206.

83. انظر:

Noam Chomsky, *Power Systems: Conversations on Global Democratic Uprisings and the New Challenges to U.S. Empire* (New York, NY: Metropolitan Books, 2013), pp. 164–166.

84. Zbigniew Brzezinski, *The Choice*، مرجع سابق، ص ص 180–181.

85. برز دور هذه المراكز بوضوح في الإعداد والتحضـير للاحتجاجـات الشـعبية العربيـة في أثناء الأعوام الأخيرة من خلال إعداد الشباب في كل من مصـر وتـونس للقيـام بمهمـة تغيير الأنظمة أو على الأقل أن يكونوا محركاً للجماهير في كلتا الدولتين لإسقاط النظامين القائمين. أكذوبة الديمقراطية: المعهد الديمقراطي الوطني الأمريكي، انظر الرابط:

(http://ishtar-enana.blogspot.ae/2012/04/ndi.html).

86. مبـادرة الشـراكــة الشــرق أوسطيــة Middle East Partnership Initiative–MEPI وتشمل: برنامج الولايات المتحدة الأمريكية "قادة من أجل المسـتقبل"، وكـذا برنـامج وزارة الخارجية الأمريكيـة "مبـادرة دعـم الديمقراطيـة ومكتـب شـؤون الديمقراطيـة وحقوق الإنسان والعمل في واشنطن".

87. حول مفهوم الإطار التحليلي انظر:

Jim A. Kuypers, "Framing Analysis from a Rhetorical Perspective," in Paul D'Angelo and Jim A. Kuypers (eds.), *Doing News Framing Analysis* (Routledge, 2010), pp. 286–311.

88. يوجد دائماً تنافس طبيعي بين الحاجات الإنسانية والظروف المؤثرة فيهـا، ويكـون نتـاج ذلك ظهور نظام عالمي يتطور وفق علاقات التـوازن أو الخلـل في القـوى الاسـتراتيجية الفاعلة في هذا النظام.

89. جوزيف إس. ناي، "مستقبل القوة الأمريكية"، مرجع سابق، ص ص 7-24.

90. انظر:

Paul Kennedy, *The Rise and Fall of the Great Powers* (London: Fontana Press, 1989), pp. 693–695.

91. المرجع السابق، ص ص 693-695.

92. Francis Fukuyama, *The End of History and the Last Man*، مرجع سابق، ص ص 276-277.

93. مصطفى كامل السيد، "المجتمع المدني: الفاعل الجديد على المسرح الدولي"، **السياسة الدولية**، السنة 41، العدد 161 (القاهرة: يوليو 2005)، ص ص 67-68.

94. انظر:

World Bank, "Risk and Vulnerability," Annual Bank Conference on Development Economics, Washington DC, June 3–4, 2013, pp. 11–23.

95. حول القيم العالمية ونشرها، انظر ما أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام 1993**: مشاركة الناس؛ و**تقرير التنمية البشرية لعام 1994**: أبعاد جديدة للأمن البشري؛ و**تقرير التنمية البشرية لعام 1995**: التنمية البشرية والمساواة بين الجنسين؛ و**تقرير التنمية البشرية لعام 1999**: العولمة بوجه إنساني؛ و**تقرير التنمية البشرية لعام 2000**: حقوق الإنسان والتنمية البشرية؛ و**تقرير التنمية البشرية لعام 2002**: تعميق الديمقراطية في عالم متفتت؛ و**تقرير التنمية البشرية لعام 2004**: الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع.

96. مصطفى كامل السيد، "المجتمع المدني: الفاعل الجديد على المسرح الدولي"، مرجع سابق، ص ص 69-70.

97. انظر: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، **تقرير التنمية البشرية لعام 2004**، مرجع سابق، ص ص 13-25، 139-249.

98. انظر الرابط:

Stephen M. Walt, "The End of the American Era," The National Interest, October 25, 2011 (http://nationalinterest.org/article/the-end-the-american-era-6037).

99. انظر الرابط:

Stephen M. Walt, "The End of the American Era," The National Interest, October 25, 2011 (http://nationalinterest.org/article/the-end-the-american-era-6037).

100. انظر الرابط:

United States Office of the Director of National Intelligence, "Reports and Publications" (http://www.dni.gov/index.php/newsroom/reports-and-publications).

101. حول تأثير العولمة في دور الدولة، انظر: برهان غليون، "تأثير العولمة على الوضع الاجتماعي في المنطقة العربية"، ورقة مقدمة إلى اجتماع خبراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بيروت: 19-21 ديسمبر 2005، ص ص 3-5.

102. محمد سعد أبو عامود، "العولمة والدولة"، **السياسة الدولية**، العدد 161 (القاهرة: يوليو 2005)، ص 201.

103. المرجع السابق، ص 201.

104. المرجع السابق، ص 202.

105. المرجع السابق، ص 202.

106. طلال عتريسي، "الأمن القومي وسيادة الدولة في عصر العولمة"، في: **العولمة وأثرها في المجتمع والدولة** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2002)، ص 47.

107. المرجع السابق، ص ص 61-63.

108. حسن أبو نعمة، "العولمة والنظام الدولي"، في: **العولمة في القرن الحادي والعشرين: ما مدى ترابطية العالم؟** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009)، ص 214.

109. المرجع السابق، ص 215.

110. المرجع السابق، ص 222.

111. محمد سعد أبو عامود، مرجع سابق، ص 204.

112. طلال عتريسي، مرجع سابق، ص 63.

113. حسن أبو نعمة، مرجع سابق، ص 229.

114. طلال عتريسي، مرجع سابق ص 42.

115. عبدالله بن جبر العتيبي، "العولمة والاعتماد المتبادل في السياسة الدولية: وجهة نظر واقعية"، **مجلة النهضة**، المجلد الحادي عشر، العدد الثالث (القاهرة: يوليو 2010)، ص 63.

116. المرجع السابق، ص 64.

117. المرجع السابق، ص ص 87-88.

118. عبدالناصر جندلي، **أثر الحرب الباردة على الاتجاهات الكبرى والنظام الدولي** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2011)، ص 566.

119. المرجع السابق، ص 560.

120. المرجع السابق، ص ص 560-561.

121. المرجع السابق، ص 564.

122. المرجع السابق، ص 565.

123. المرجع السابق، ص 568.

124. محمد عبدالقادر حاتم، **العولمة ما لها.. وما عليها** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2005)، ص 399.

125. السيد ياسين، **أزمة العولمة وانهيار الرأسمالية** (القاهرة: شركة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، مارس 2009)، ص ص 182-183.

126. المرجع السابق، ص 195.

127. المرجع السابق، ص 195.

128. ناصيف يوسف حتي، "التحولات في النظام الدولي والمناخ الفكري الجديد وانعكاسه على النظام الإقليمي العربي"، **المستقبل العربي**، العدد 165 (بيروت: نوفمبر 1992)، ص 30.

129. المرجع السابق، ص 30.

130. لمزيد من التفاصيل حول تعريف مصطلح أيديولوجيا، انظر: أحمد محمود صبحي وصفاء عبدالسلام جعفر، **فلسفة الحضارة (اليونانية، الإسلامية، الغربية)**، (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1999)، ص 195.

131. انظر:

Francis Fukuyama, *The End of History* (New York, NY: The Free Press, 1992), pp. 3–11.

132. السيد ولد أباه، **عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001: الإشكاليات الفكرية والاستراتيجية** (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004)، ص 15.

133. محمد عبدالشفيع عيسى، "التنمية وأوهام خمسة"، **السياسة الدولية**، العدد 133 (القاهرة: يوليو 1998)، ص 90.

134. حميد حمد السعدون، **فوضوية النظام العالمي الجديد وآثاره على النظام الإقليمي العربي** (بيروت؛ عمّان: دار الطليعة العربية، 2001)، ص 4.

135. انظر:

Alyson J. K. Bailes, "The Future of International Order: A European Perspective," Center for Democratic Control of Armed Forces seminar, Geneva, November 20, 2003, pp. 7–9.

136. لمزيد من التفاصيل، انظر: حسن نافعة، **الأمم المتحدة في نصف قرن**، سلسلة عالم المعرفة، العدد 202 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1995)، ص 304؛ وانظر أيضاً: محمد حسنين هيكل، **الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق** (القاهرة: دار الشروق، 2003)، ص 128.

137. حسن نافعة، **الأمم المتحدة في نصف قرن**، المرجع السابق، ص 304.

138. السيد ياسين، "الحضارات بين الحوار والصراع والتحالف"، صحيفة **الأهرام** المصرية، 13 مايو 2010، انظر الرابط:

(http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=133748&eid=448), accessed 30/10/2013.

139. صموئيل هنتنجتون، "صدام الحضارات"، في: مجموعة مؤلفين، **صدام الحضارات** (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1995)، ص 21.

140. المرجع السابق، ص 21.

141. المرجع السابق، ص 22.

142. المرجع السابق، ص 22.

143. المرجع السابق، ص 22.

144. حسن أوريد، **الإسلام والغرب والعولمة** (الدار البيضاء: منشورات جريدة الزمن، 1999) ص 33.

145. السيد أحمد فرج، **حوار الحضارات في ظل الهيمنة الأمريكية هل هو ممكن؟** (القاهرة: دار الوفاء، 2004)، ص 22.

146. المرجع السابق، ص 22.

147. فرانسيس فوكوياما، **نهاية التاريخ وخاتم البشر**، ترجمة: حسين أحمد أمين (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993)، ص 9.

148. المرجع السابق، ص 109.

149. رضوان السيد، "الحوار لمواجهة رؤى صراع الحضارات ونهاية التاريخ"، صحيفة **الشرق الأوسط**، 18 يوليو 2008، انظر الرابط:
(http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=479272&issueno=10825#.UrmTD_2IoSs)

150. عبدالعزيز بن عثمان التويجري، **الحوار من أجل التعايش** (القاهرة: دار الشروق، 1998)، ص 24.

151. محمد ماضي، "لماذا لا تفهموننا؟ بمواجهة سؤال: لماذا يكرهوننا؟"، موقع سويس إنفو، 24/ 4/ 2007، انظر الرابط:
(http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=1094502).

152. إسماعيل صبري مقلد، **الاستراتيجية والسياسة الدولية** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ط2، 1985)، ص 117.

153. المرجع السابق، ص 117.

154. أنور محمد قرقاش، "لنرفض منطق صراع الحضارات"، صحيفة **الاتحاد**، صفحة وجهات نظر (أبوظبي: 20 فبراير 2006)، انظر الرابط:
(http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=18295), accessed 30/10/2013.

155. محمد سيد أحمد، "تصاعد الإرهاب وصدام الحضارات"، **العربي**، العدد 518 (الكويت: يناير 2002)، ص 153.

156. نقلاً عن: زرفاوي عمر، "صراع الحضارات: نظرية أم أيدلوجيا"، **الكلمة**، العدد 39 (قبرص: ربيع 2003)، انظر الرابط: (http://kalema.net/v1/?rpt=96&art).

157. مصطفى محمد الطحان، "هل هي نهاية التاريخ"، **المجتمع الثقافي**، العدد 1313 (الكويت: 1998)، ص 45.

158. المرجع السابق، ص 45.

159. تقرير بعنوان: "وفاة هنتنجتون مؤلف كتاب صدام الحضارات عن 81 عاماً"، نشرته وكالة رويترز للأنباء، 27 ديسمبر 2008، انظر الرابط:
(http://ara.reuters.com/article/entertainmentNews/idARACAE4BQ0TE20081227).

160. مهند علي صقور، "فوكوياما من نهاية التاريخ إلى بدايته.. تحول انقلابي"، جريدة الوحدة السورية 10/ 3/ 2011، انظر الرابط:
(http://wehda.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=44689633020110312144413).

161. المرجع السابق، انظر الرابط:
(http://wehda.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=44689633020110312144413).

162. أنتوني جيدنز، **الطريق الثالث (تجديد الديمقراطية الاجتماعية)**، ترجمة: أحمد زايد وآخرون (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 1999)، ص ص 42-45.

163. السيد ياسين، "الطريق الثالث: أيديولوجية سياسية جديدة"، **السياسة الدولية**، العدد 195 (القاهرة: يناير 1999) ص 61.

164. انظر:

Maxime Rodinson, *Europe and the Mystique of Islam*, translated by Rouger Veinus (London: I.B. Tauris, 1987), p. 3.

165. حسن الشامي، "جوهر صراع الحضارات بين الإسلام والغرب"، الحوار المتمدن، العدد 3713، تاريخ 30 إبريل 2012، انظر الرابط:

(http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=305633).

166. المرجع السابق، انظر الرابط:

(http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=305633).

167. علي القريشي، "حوار الحضارات والحاجة إلى كبح جماح الهويات المتغطرسة"، **العربي**، العدد 525 (الكويت: أغسطس 2002)، ص 164.

168. محمد خالد الشياب، **المجتمع العربي بين سلطة الدين واستبداد الدولة** (عمّان: دار ورد للنشر والتوزيع، 2004)، ص 70.

169. المرجع السابق، ص 70.

170. لمزيد من التفاصيل، انظر: وجيه كوثراني، "مستقبل المشروع السياسي الإسلامي: أصولية أم حزبية إسلامية"، **معلومات**، العدد الثالث (بيروت: مايو 1993)، ص ص 2-4.

171. سليمان حريتاني، **توظيف المحرم** (دمشق: دار الحصاد للنشر والتوزيع، 2000)، ص 355.

172. برنارد لويس، **لغة الإسلام السياسي**، ترجمة: عبدالكريم محفوظ (دمشق: دار جعفر للدراسات والنشر، 2001)، ص 119.

173. عبدالإله بلقزيز، "بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، ما العمل؟"، **المستقبل العربي**، العدد 154 (بيروت: ديسمبر 1991)، ص 14-16.

174. كمال عيسى، "لماذا يحارب الغرب الإسلام؟"، صحيفة **صوت الوطن** المصرية، 19 فبراير 2006، انظر الرابط:

(http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2006/02/19/37734.html).

175. للمزيد من المعلومات، انظر: عبدالله عبدالدائم، "البرابرة الجدد هل يغدو أبناء العالم الثالث البرابرة الجدد في النظام الدولي الجديد؟"، **المستقبل العربي**، العدد 160 (بيروت: يونيو 1992)، انظر الرابط:

(http://www.abdeldaim.com/moreinfo.php?b=4&sub_id=332), accessed 28/10/2013.

176. عبدالوهاب المسيري، "الإسلام والغرب"، موقع الجزيرة نت، 26 ديسمبر 2004، انظر الرابط:

(http://www.aljazeera.net/opinions/pages/12d34a40-f90b-4192-9a35-a9315b4e9132), accessed 30/10/2013.

177. رسول محمد رسول، "الغرب والإسلام رؤية في الاستشراق الألماني المعاصر"، **الكلمة**، العدد 30 (بيروت: شتاء 2001)، ص 99.

178. المرجع السابق، ص 99.

179. توماس فريدمان، "من بيروت إلى القدس إلى نيويورك.. إنها الحرب العالمية الثالثة!"، صحيفة **الشرق الأوسط**، العدد 8327، 15 سبتمبر 2001، انظر الرابط:

(http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=57515&issueno=8327#.UrmTV_2IoSs).

180. المرجع السابق، انظر الرابط:

(http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=57515&issueno=8327#.UrmTV_2IoSs).

181. محمد السيد سعيد، "الانتفاضة والسياسة والغرب"، **رواق عربي**، العدد 20 (القاهرة: أكتوبر 2000)، ص 22.

182. عبدالعزيز حميد الجبوري، "آفاق التعايش بين الأمم وإشكالياته" في: **الإسلام والغرب: حوار حضاري** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2012)، ص 226.

183. عبدالوهاب بدرخان، "عن علاقة الغرب بالإسلام"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية انظر الرابط:
(http://www.ecssr.com).

184. المرجع السابق، انظر الرابط:
(http://www.ecssr.com).

185. أحمد صبحي منصور، "هل فعلاً يريد تنكريدو، عضو الكونجرس الأمريكي، ضرب الكعبة؟"، موقع الحوار المتمدن، العدد 1271، 30 يوليو 2005، انظر الرابط:
(http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=42099), accessed 19/9/2013.

186. عبدالوهاب بدرخان، "عن علاقة الغرب بالإسلام"، مرجع سابق، انظر الرابط:
(http://www.ecssr.com).

187. المرجع السابق، انظر الرابط:
(http://www.ecssr.com).

188. المرجع السابق، انظر الرابط:
(http://www.ecssr.com).

189. عمر مسقاوي، "بين حجاب المسلمة في فرنسا وأوروبا وحجاب الضمير في فلسطين"، صحيفة **المستقبل** اللبنانية، 7 يناير 2004، ص 4.

190. حسن حنفي، "الإسلام والغرب: الإشكال النظري"، في: **الإسلام والغرب: حوار حضاري**، مرجع سابق، ص ص 71-73.

191. المرجع السابق، ص ص 78-80.

192. فتوح هيكل، "فيلم فتنة.. ومحاولات تشويه صورة الإسلام السمحة"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 17/ 4/ 2008، انظر الرابط: (www.ecssr.com).

193. غسان سلامة، **المجتمع والدولة في المشرق العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)، ص 130.

194. وهدان وهدان، "الصراعات العرقية والأمن القومي"، منتديات الأستاذ الدكتور صالح الخثلان، 28 إبريل 2010، انظر الرابط:
(http://www.sas445.com/vb/showthread.php?t=2163).

195. عبدالسلام إبراهيم بغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993)، ص 180.

196. أحمد وهبان، **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر: دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية** (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003-2004)، ص 75.

197. جلال حسن مصطفى ونوشيروان حسين سعيد، "الصراع العرقي: الأسباب والحلول، كركوك كنموذج"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني (كركوك الآن)، انظر الرابط:
(http://kirkuknow.com/arabic/?p=11225), accessed 28/10/2013.

198. كاظم شبيب، **المسألة الطائفية: تعدد الهويات في الدولة الواحدة** (بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، 2011)، ص 86.

199. محمود صالح الكروي، "مكانة الدين في النظام الملكي المغربي"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 19 (بيروت: صيف 2008)، ص165.

200. محمد السعدي، **مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 92.

201. عبدالحسين شعبان، "الإسلام في السياسة الدولية: حوار الحضارات والإرهاب الدولي"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 15 (بيروت: صيف 2007)، ص 160.

202. جلال حسن مصطفى ونوشيروان حسين سعيد، "الصراع العرقي: الأسباب والحلول، كركوك كنموذج"، مرجع سابق، انظر الرابط:
(http://kirkuknow.com/arabic/?p=11225), accessed 28/10/2013.

203. كاظم شبيب، **المسألة الطائفية**، مرجع سابق، ص ص 87-88.

204. المرجع السابق، ص 91.

205. جلال حسن مصطفى ونوشيروان حسين سعيد، مرجع سابق، انظر الرابط:
(http://kirkuknow.com/arabic/?p=11225), accessed 28/10/2013.

206. كاظم شبيب، **المسألة الطائفية**، مرجع سابق، ص 86.

207. حمدي عبدالرحمن حسن، "الصراعات العرقية والسياسية في إفريقيا: الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل"، **قراءات إفريقية**، العدد الأول (القاهرة: أكتوبر 2004)، انظر الرابط:

(http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/607.htm), accessed 5/12/2013.

208. كاظم شبيب، **المسألة الطائفية**، مرجع سابق، ص ص 143-145.

209. رياض عزيز هادي، **من الحزب الواحد إلى التعددية** (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1995)، ص 64.

210. كاظم شبيب، **المسألة الطائفية**، مرجع سابق، ص ص 175- 178.

211. حمدي عبدالرحمن حسن، مرجع سابق، انظر الرابط:
(http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/607.htm), accessed 5/12/2013.

212. بشير زين العابدين، " التحدي الطائفي في سورية"، ورقة عمل قدمت ضمن مؤتمر: تحديات ما بعد الربيع العربي؛ انظر الرابط:
(http://albayan.co.uk/Files/adadimages/malfat%20pdf/libya/002abidine.pdf).

213. حمدي عبدالرحمن حسن، مرجع سابق، انظر الرابط:

(http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/607.htm), accessed 5/12/2013.

214. كاظم شبيب، **المسألة الطائفية**، مرجع سابق، ص ص 271- 274.

215. محمد محفوظ، " التعليم والتقدم"، صحيفة **الرياض** السعودية 2010/11/10، انظر الرابط التالي: (http://www.alriyadh.com/2010/11/10/article575924.html).

216. لمزيد من التفاصيل انظر:

Gill Graeme, *The Dynamics of Democratization* (London: Macmillan Press, 2000), pp. 4-7.

217. لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة، انظر:

Robson Mark, "Economic Reform and The Transition to Democracy", In: Robin Luckham, & Gordon White (eds.), *Democratization in The South: The Jagged Wave* (Manchester, Manchester Un., press, 1996), pp. 70-72.

218. منار الشوربجي، "الولايات المتحدة والمسألة العراقية: مأزق دول الخليج"، في: أحمد إبراهيم محمود (محرر)، **الخليج والمسألة العراقية: من غزو الكويت إلى احتلال العراق 1990-2003** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2003)، ص 51.

219. إلياس حنا، "مأسسة عقيدة بوش"، موقع الجزيرة نت، 3 أكتوبر 2004، انظر الرابط:

(http://www.aljazeera.net/opinions/pages/165e161b-e5c9-41b1-bcf4-b2850fd2287a), accessed 28/10/2013.

220. انظر: محمد السيد سعيد، **الانتقال الديمقراطي المحتجز في مصر** (القاهرة: دار ميريت، 2006)، ص ص 88-89. وانظر أيضاً: محمد ماضي، مراوحة أمريكية بين دعم الديمقراطيات والاعتماد على الديكتاتوريات، موقع سويس إنفو، 28 يونيو 2013، انظر الرابط:

(http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=36187292).

221. انظر:

George H. Nash, *The Conservative Intellectual Movement in America* (Wilmington, DE: Intercollegiate Studies Institute, 1998), p. 250.

222. المرجع السابق، ص 250.

223. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، **التقرير الاستراتيجي العربي، 2002-2003** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2003)، ص 140.

224. المرجع السابق، ص 140.

225. يوسف الحسن، **البعد الديني في السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي - الصهيوني** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990)، ص ص 81-88.

226. من أهم هذه البرامج "The O'Reilly Factor" الذي يقدمه Bill O'Reilly، وبرنامج "The Sean Hannity Show" الذي يقدمه Sean Hannity، وبرنامج "The Kelly File" الذي تقدمه Megyn Kelly، انظر الرابط: (http://www.fox news.com/index.html).

227. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، **التقرير الاستراتيجي العربي**، مرجع سابق، ص 135.

228. إبراهيم خالد، "الشخصيات الرئيسية في تيار المحافظين الجدد"، صحيفة **الوسط** البحرينية، 6 مارس 2007، انظر الرابط:

(http://www.alwasatnews.com/1642/news/read/219544/1.html), accessed 28/10/2013.

229. انظر: السيد أمين شلبي، **من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2005)، ص ص 135-150.

230. المرجع السابق، ص 10.

231. عبدالعزيز بن عثمان التويجري، **الحوار من أجل التعايش**، مرجع سابق، ص ص 17-21.

232. عمار علي حسن، "عيوب حوار الحضارات"، صحيفة **الاتحاد**، صفحة وجهات نظر (أبوظبي: 24 مايو 2013)، انظر الرابط:

(http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=72641).

233. المرجع السابق، انظر الرابط:

(http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=72641).

الفصل الثاني

1. صموئيل هنتنجتون، **صراع الحضارات وإعادة بناء النظام الدولي**، ترجمة: عباس هلال كاظم (عمّان: دار الأمل للنشر والتوزيع، 2006)، ص 28.

2. المرجع السابق، ص 28.

3. يشير هنتنجتون إلى أن هناك تبايناً بين العلماء حول العدد الكلي للحضارات الإنسانية قديماً وحديثاً، ولكنه يميل في المجمل إلى التصنيف القائل إن هناك على أقل التقديرات اثنتي عشرة حضارة رئيسية، سبع منها لم تعد موجودة (حضارة وادي الرافدين، والحضارة الفرعونية، والإقريطيشية، والإغريقية الرومانية، والبيزنطية، والأمريكية الوسطى، والأنديز)، وهناك خمس حضارات لم تزل حية هي: الصينية، واليابانية، والهندية، والإسلامية، والغربية. ويرى أنه من المجدي في العالم المعاصر أن تضاف إلى هذه الحضارات الخمس الحية حضارة أمريكا اللاتينية الأرثوذوكسية والحضارة الإفريقية، انظر: صموئيل هنتنجتون، **صراع الحضارات وإعادة بناء النظام الدولي**، مرجع سابق، ص ص 51-59.

4. انظر الرابط:

(http://fukuyama.stanford.edu /), accessed 12/7/2013.

5. فرانسيس فوكوياما، "التاريخ و11 سبتمبر"، في: **عوالم متصادمة.. الإرهاب ومستقبل النظام العالمي**، تحرير: كين بوث وتيم ديون (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2005)، ص 41.

6. المرجع السابق، ص 42.

7. المرجع السابق، ص 42.

8. عبدالوهاب المسيري، "الأمركة والكوكلة والعلمنة"، الجزيرة نت، مقال منشور بتاريخ 29 مايو 2007، انظر الرابط:

(http://www.aljazeera.net/opinions/pages/52ef6867-ef25-4fce-8de4-4c34a30e4b79), accessed 12/7/2013.

انظر أيضاً: الشيخ جعفر حسن عتريسي، **أمركة الأمم وصدام الحضارات: النظام الدولي الجديد والقيادة المنفردة** (بيروت: دار الهادي، 2002)، ص ص 75-93.

9. انظر: حوارات مع المفكر والباحث سلافوي زيزيك في: **هل ينحدر العالم إلى الهاوية؟** ترجمة: محمد ميلاد (دمشق: دار الحوار للنشر والتوزيع، 2009)، ص ص 171-180.

10. في 30 نوفمبر 1999 احتشد عشرات آلاف المتظاهرين في مدينة سياتل بالولايات المتحدة للاحتجاج ضد اجتماع منظمة التجارة العالمية (WTO)، واستمرت المظاهرات نحو خمسة أيام، وتحولت إلى رمز للمعارضة المتنامية للعولمة الرأسمالية، للمزيد انظر: نير نادر، "الفيلم الوثائقي الملتزم حول أحداث سياتل ضد العولمة"، موقع الحوار المتمدن، مقال منشور بتاريخ 9 ديسمبر 2001، انظر الرابط:

(http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=341) accessed 27/7/2013.

وحول حركات مناهضة العولمة في العالم، انظر: سمير أمين وفرانسوا أوتار، **مناهضة العولمة: حركة المنظمات الشعبية في العالم** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2004)، ص ص 14-182.

انظر أيضاً: باراج خانا، **العالم الثاني: السلطة والسطوة في النظام العالمي الجديد**، ترجمة دار الترجمة (بيروت: الدار العربية للعلوم - ناشرون؛ دبي: مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، 2009)، ص ص 27-30.

11. بهمن بختياري، "العولمة والدين"، في: **العولمة في القرن الحادي والعشرين.. ما مدى ترابطية العالم؟** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009)، ص 176.

12. المرجع السابق، ص 177.

13. محمد عابد الجابري، **قضايا في الفكر العربي المعاصر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997)، ص ص 93-103.

14. مبدأ شهير قال به الفيلسوف والمفكر الإيطالي نيقولا دي برناردو دي ماكيافيلّي، الذي عاش خلال الفترة من عام 1469 إلى عام 1527، أي خلال عصر النهضة، وأصبح مؤسساً للتنظير السياسي الواقعي، ومن أشهر كتبه على الإطلاق، كتاب **الأمير**، والذي كان عملاً هدف ماكيافيلي منه أن يكتب تعليمات وتوجيهات للحكام، نُشر الكتاب بعد موته، وأيد فيه فكرة أن كل ما هو مفيد فهو ضروري، ثم أصبح هذا الكتاب مرجعاً مهماً في العلوم السياسية والدراسات الإنسانية، وتحول المبدأ فيما بعد إلى أساس للنفعية والواقعية السياسية. انظر: نيقولا ماكيافيلّي، **الأمير**، ترجمة: محمد لطفي جمعة (ليماسول: دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، 1998)، ص ص 51-174.

15. كونفوشيوس هو الفيلسوف الصيني العظيم والمفكر الرائد والمعلم الكبير وجامع الأفكار الثقافية الصينية (551-479 ق. م)، لقبه تشيو، وكنيته تشونغ ني؛ انظر: عبدالمجيد عمراني، **مستقبل حوار الحضارات في ظل العولمة** (دبي: ندوة الثقافة والعلوم، 2004)، ص ص 33-38، وانظر أيضاً: **كونفوشيوس: حكيم من الصين.. حياته وحكمه** (بيروت: الدار العربية للعلوم - ناشرون، Chinese Sages Series، Sinolingua، 2009)، ص ص 170-210.

16. محمد عابد الجابري، **قضايا في الفكر العربي المعاصر**، مرجع سابق، ص 97.

17. انظر: هارالد موللر، **تعايش الثقافات: مشروع مضاد لهنتنجتون**، ترجمة: إبراهيم أبوهشهش (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2005)، ص ص 23-49.

18. محمد عابد الجابري، **قضايا في الفكر العربي المعاصر**، مرجع سابق، ص 91.

19. إميل أمين، "تعايش الثقافات.. موللر في مواجهة هنتنجتون"، صحيفة **الشرق الأوسط** اللندنية، العدد 12362، 2 أكتوبر 2012، انظر الرابط:

(http://www.aawsat.com/details.asp?section=17&article=697864&issueno=12362), accessed 19/8/2013.

20. إميل أمين، المرجع السابق، انظر الرابط:
(http://www.aawsat.com/details.asp?section=17&article=697864&issueno=12362), accessed 19/8/2013.

21. رضوان السيد، "الحضارات من الحوار إلى الائتلاف... والسياسات التركية الجديدة"، **صحيفة الشرق الأوسط**، العدد 11091، 10 إبريل 2009،، انظر الرابط:
(http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=514609&issueno=11091), accessed 18/8/2013.

22. رضوان السيد، المرجع السابق، انظر الرابط:
(http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=514609&issueno=11091), accessed 18/8/2013.

23. إدوارد وديع سعيد، "صدام الجهل"، في: مجموعة من المؤلفين، **هل ينحدر العالم إلى الهاوية؟** ترجمة: محمد ميلاد (دمشق: دار الحوار للنشر والتوزيع، 2009) ص ص 43-52.

24. صموئيل هنتنجتون، **صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي**، مرجع سابق، ص 33.

25. محمد سعدي الحسن، **دور الثقافة في بناء الحوار بين الأمم**، سلسلة **محاضرات الإمارات**، العدد 154 (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2013)، ص 16.

26. وليد سليم عبدالحي، **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2000)، ص 27.

27. يرى باحثون أن تعبير حوار الحضارات يُستخدم كثيراً للتعبير عن المعنى ذاته وبشكل مترادف، وهو يُستخدم بشكل أكبر في إطار الدول والمؤسسات الرسمية الدولية، وأرى بدوري أن مصطلح الحضارة أوسع وأشمل من الثقافة، وأنه يشمل جوانب التقدم الإنساني المختلفة، بأبعاده المادية والقيمية والأخلاقية والفكرية والثقافية والدينية؛ انظر: علي بن إبراهيم النملة، **الشرق والغرب: منطلقات العلاقات ومحدداتها** (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلان، 2010)، ص ص 265-294.

28. عمار علي حسن، "عيوب حوار الحضارات"، صحيفة **الاتحاد**، باب وجهات نظر (أبوظبي: 24 مايو 2013)، انظر الرابط:
(http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=72641).

29. أول من تكلم بهذه الفكرة المفكر روجيه شارل جارودي Roger Charles Garaudy عبر نظريته الرائدة ومشروعه للجمع بين الحضارات المختلفة على أساس أرضية مشتركة للتفاهم على مستوى شعوب الأرض، في كتابه الذي سمّاه **في سبيل حوار الحضارات** والذي أصدره عام 1977. انظر: روجيه جارودي، **في سبيل حوار الحضارات**، تعريب: عادل العوا (بيروت: عويدات للنشر، ط5، 2003)، ص ص 215-228.

30. في كتاب **العالم مسطح** *The World is Flat* يتناول توماس إل. فريدمان التحولات التقنية والاجتماعية المتسارعة التي يشهدها العالم على أساس أن لها تأثيراً جعل العالم أقرب إلى حالة الاستواء أو التسطيح بدلاً من الكروية، وتشتمل عوامل تقارب العالم وفقاً لهذه الرؤية: سقوط حائط برلين، وصعود شركة نتسكيب، وازدهار عالم الدوت كوم، وبروز منصات البرمجيات المشتركة، والتعهيد، والأوفشور؛ وأسهمت هذه العوامل في مجملها في صعود اقتصادات مثل الصين والهند إلى قمة الاقتصاد العالمي. انظر: توماس فريدمان، **العالم مسطح: تاريخ موجز للقرن الواحد والعشرين**، ترجمة: عمر الأيوبي (بيروت: دار الكتاب العربي، 2006)، ص ص 9-56.

31. بهمن بختياري، "العولمة والدين"، مرجع سابق، ص 177.

32. محمد سعدي، **دور الثقافة في بناء الحوار بين الأمم**، مرجع سابق، ص 4.

33. نسيم الخوري، **الإعلام العربي وانهيار السلطات اللغوية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص 429.

34. جمال سند السويدي، **وسائل التواصل الاجتماعي ودورها في التحولات المستقبلية: من القبيلة إلى الفيسبوك** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2013)، ص 60.

35. محمد سعدي، **دور الثقافة في بناء الحوار بين الأمم**، مرجع سابق، ص 16.

36. يبلغ عدد المسلمين الألمان نحو أربعة ملايين مسلم يمثلون نحو 5٪ من السكان، ونحو ربع الأشخاص المنحدرين من أصول مهاجرة في ألمانيا. انظر الرابط:

(http://www.almania.diplo.de/Vertretung/almania/ar/02/04__Islam__D/Inegration__Feb-10__Seite.html).

وحول موضوع المسلمين في ألمانيا بشكل عام، انظر: يورغن نيلسن، **المسلمون في أوروبا** (بيروت: دار الساقي بالاشتراك مع مركز البابطين للترجمة، 2005)، ص ص 53-76. وانظر أيضاً: مصطفى عبدالعزيز مرسي، **قضايا المهاجرين العرب في أوروبا** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2010)، ص ص 137-144.

37. للمزيد حول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، انظر: جمال سند السويدي (إعداد)، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1999).

38. تقرير إخباري بعنوان "200 جنسية تتعايش سلمياً في الإمارات"، صحيفة **البيان** الإماراتية، 2011/12/14، انظر الرابط:

(http://www.albayan.ae/across-the-uae/accidents/2011-12-14-1.1554891), accessed 30/10/2013.

39. فرانسيس فوكوياما، "التاريخ و11 سبتمبر"، مرجع سابق، ص ص 47-48.

40. للمزيد من التوضيح حول المذهب الشيعي، انظر: محمد أبو زهرة، **تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية** (لندن؛ قبرص: دار الحديث، 1987)؛ وصلاح أبو السعود، **الشيعة: النشأة السياسية والعقيدة الدينية** (الجيزة: مكتبة النافذة، 2004)، ص ص 33-59، و273-277؛ وانظر أيضاً: محمد عمارة، **تيارات الفكر الإسلامي** (القاهرة: دار الشروق، 2008)، ص ص 201-244.

41. تُفضي هذه المقولة إلى تقسيم العالم وفق مبدأ جورج ووكر بوش (الابن) "إما مع وإما ضد"، وهذا الأمر يفاقم التوترات بين الأديان والحضارات.

42. مارتن آسر، "الرسوم المسيئة: ما هو مضمونها؟"، موقع بي بي سي، 18 فبراير 2006، انظر الرابط:

(http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_4728000/4728052.stm), accessed 30/10/2013.

43. انظر: "مغازينت النرويجية تعتذر عن نشر الرسوم المسيئة للرسول"، موقع الجزيرة نت، 2006/2/11، انظر الرابط:

(http://www.aljazeera.net/news/pages/2a92ade9-3f1b-4862-bd07-f2e3d848e63c), accessed 30/10/2013.

44. حول موقف دولة الإمارات العربية المتحدة تجاه الإرهاب على سبيل المثال، انظر: "الإمارات تجدد أمام الأمم المتحدة التزامها مواصلة مكافحة الإرهاب الدولي"، تقرير إخباري، وكالة أنباء الإمارات (وام)، 9 أكتوبر 2013، انظر الرابط:

(www.wam.ae/servlet/Satellite?c=WamLocAnews&cid=1290006801383&pagename=WAM%2FWAM_A_PrintVersion), accessed 30/10/2013.

وانظر أيضاً البيانات الرسمية الصادرة عن وزارة الخارجية، دولة الإمارات العربية المتحدة على الرابط:

(http://www.mofa.gov.ae/Mofa/portal/31a66f92-3f6c-4ff0-86f7-90e656ef73fd.aspx), accessed 30/10/2013.

45. عبدالستار إبراهيم الهيتي، **الحوار.. الذات والآخر**، سلسلة كتاب الأمة 99، منشور على موقع جامعة أم القرى، انظر الرابط:

(http://uqu.edu.sa/page/ar/59175), accessed 23/7/2013.

46. من هذه الجهود التي تستحق التشجيع حركة "تحالف الأمم المتحدة للحضارات"، وهي حركة أممية تابعة للأمم المتحدة، تشجع الحوار بين الحضارات والأديان تستهدف بلورة نموذج للتعايش بين مختلف البشر. الموقع الإلكتروني الرسمي لتحالف الحضارات انظر الرابط: (www.unaoc.org).

47. جوزيف إس. ناي، "مستقبل القوة الأمريكية"، في: جوزيف إس. ناي وهيلاري كلينتون وتيم دون وكليجدا مولاج، **مستقبل القوة الأمريكية**، سلسلة **دراسات عالمية**، العدد 105 (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2012)، ص 7.

48. عبدالعزيز السعيد، وشارلز ليرتش الابن، وشارلز ليرتش الثالث، **النظام العالمي الجديد: الحاضر والمستقبل**، ترجمة: نافع أيوب لبّس (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999)، ص ص 143-144.

49. حول معاهدة وستفاليا ونتائجها، انظر: محمد علي القوزي، **العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر** (بيروت: دار النهضة العربية، 2002)، ص ص 63-90؛ وانظر أيضاً: حسين علي ظاهر، **تطور العلاقات الدولية من وستفاليا حتى فرساي** (بيروت: دار المواسم للطباعة والنشر والتوزيع، 1999)، ص ص 118- 121.

50. كونداليزا رايس، "توازن القوى: المفهوم والممارسة"، صحيفة **الاتحاد**، صفحة وجهات نظر (أبوظبي: 23 مارس 2003)، انظر الرابط:
(http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=18972).

51. كونداليزا رايس، "توازن القوى: المفهوم والممارسة"، المرجع السابق، انظر الرابط:
(http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=18972).

52. نزار إسماعيل الحيالي، **دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2003)، ص 20.

53. أصبحت فكرة إيجاد توازن للقوى الدولية حقيقة واقعة بعد معاهدة أوترخت، التي أقرت بأن يكون فيليب الخامس ملكاً لإسبانيا، ولكنه أزيح من سلسلة خلافة العرش الفرنسي، على ألا تتحد إسبانيا وفرنسا تحت حاكم واحد، وذلك لتجنب حدوث أي اتحاد مستقبلي بين مملكتي إسبانيا وفرنسا، وفازت النمسا بمعظم إقطاعيات إسبانيا في إيطاليا وهولندا، ما أدى إلى انتهاء الهيمنة الفرنسية على القارة الأوروبية. ونتيجة لهذه المعاهدة كسبت بريطانيا المستعمرات الإسبانية في جبل طارق ومينوركا (إحدى جزر

الباليار)، كما كسبت عقداً تقوم بموجبه بإمداد كل المستعمرات الإسبانية في أمريكا بالعبيد الأفارقة، وأيضاً منحت فرنسا بريطانيا مقاطعة خليج هدسون، ونيوفنلند، ومنطقة نوفا سكوتيا، بأكاديا. للمزيد انظر الرابط:

(http://www.heraldica.org/topics/france/utrecht.htm).

54. نزار إسماعيل الحيالي، **دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة**، مرجع سابق، ص 21.

55. إسماعيل صبري مقلد، **الاستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1979)، ص 108.

56. مايكل بايرز، "الإرهاب ومستقبل القانون الدولي"، في: **عوالم متصادمة: الإرهاب ومستقبل النظام العالمي**، مرجع سابق، ص 160.

57. المرجع السابق، ص 161.

58. نعوم تشومسكي، "واشنطن فوق القانون الدولي.. أمريكا: الدولة المارقة"، في: **هل ينحدر العالم إلى الهاوية؟**، ترجمة: محمد ميلاد (دمشق: دار الحوار للنشر والتوزيع، 2009)، ص ص 11- 12.

59. الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، انظر الرابط:
(http://www.un.org/ar/documents/charter/chapter7.shtml).

60. المرجع السابق، انظر الرابط:
(http://www.un.org/ar/documents/charter/chapter7.shtml).

61. تنص المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة على أنه "ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي، والتدابير التي اتخذها الأعضاء استعمالاً لحق الدفاع عن النفس تبلغ إلى المجلس فوراً، ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال فيما للمجلس - بمقتضى سلطته

ومسؤولياته المستمرة من أحكام هذا الميثاق – من الحق في أن يتخذ في أي وقت ما يرى ضرورة لاتخاذه من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه"، انظر الرابط: (http://www.un.org/ar/documents/charter/chapter7.shtml).

62. مايكل بايرز، "الإرهاب ومستقبل القانون الدولي"، مرجع سابق، ص 161.

63. محمود صالح العادلي، **الشرعية الدولية في ظل النظام العالمي الجديد** (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2003)، ص 21.

64. مادلين أولبرايت هي أول امرأة تتسلم منصب وزير الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن سماها الرئيس الأسبق بيل كلينتون في 5 ديسمبر 1996 لهذا المنصب لتكون وزير خارجية فترته الرئاسية الثانية، وتسلمت المنصب في 23 يناير 1997 لتصبح وزير الخارجية الرابع والستين للولايات المتحدة، وظلت في منصبها حتى 20 يناير 2001، وقبل منصب وزير الخارجية الأمريكية شغلت منصب مندوب الولايات المتحدة الأمريكية الدائم في الأمم المتحدة من 27 يناير 1993 وحتى 21 يناير 1997، للمزيد حول هذه الشخصية، انظر الرابط:

Madeleine Albright, (http://secretary.state.gov/www/albright/albright.html).

65. نعوم تشومسكي، "واشنطن فوق القانون الدولي.."، مرجع سابق، ص 13.

66. السيرة الذاتية للرئيس الأمريكي الثاني والأربعين، بيل جيفرسون كلينتون، انظر الرابط:
The White House, “William J. Clinton,” (http://www.whitehouse.gov/about/presidents/williamjclinton).

67. نعوم تشومسكي، "واشنطن فوق القانون الدولي.."، مرجع سابق، ص 13.

68. ذهب الأمين العام للأمم المتحدة (السابق) كوفي أنان، خلال الفترة 20-23 فبراير 2003، إلى بغداد؛ سعياً منه إلى نزع فتيل الأزمة السياسية المتفاقمة مع حكومة العراق، في

شأن مسألة عمليات التفتيش عن الأسلحة، التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وعاد معظم موظفي الأمم المتحدة إلى بغداد، بعد أن نقل معظمهم، مؤقتاً، إلى عمّان وأربيل، بسبب الظروف الأمنية.

69. نزار إسماعيل الحيالي، **دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة**، مرجع سابق، ص 24.

70. عبدالحسين شعبان، "المفارقات الكبيرة بين الرأسمالية المتوحشة والرأسمالية ذات الوجه الإنساني"، صحيفة **الاقتصادية** السعودية، العدد 6185، 17 سبتمبر 2010، انظر الرابط:
(http://www.aleqt.com/2010/09/17/article_443170.html), accessed 12/7/2013.

71. السيرة الذاتية لرئيس الوزراء البريطاني، ديفيد كاميرون، انظر الرابط:

The History Channel, "Bio" (http://www.history.co.uk/biographies/david-cameron.html).

72. تصريح صحفي، "كاميرون: على بريطانيا أن تصلح اقتصادها لتحافظ على نفوذها"، موقع بي بي سي، 16 نوفمبر 2010، انظر الرابط:

(http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2010/11/101115_cameron_economy_tc2.shtml), accessed 14/7/2013.

وحول العلاقة بين الاقتصاد والمكانة الدولية، انظر: مارتن جاك، **عندما تحكم الصين العالم: نهاية العالم الغربي وميلاد نظام عالمي جديد**، ترجمة: فاطمة نصر محمد (القاهرة: مكتب سطور للنشر، 2010)، ص 16.

73. انظر الرابط:

(http://www.aicpa.org/research/cpahorizons2025/globalforces/downloadabledocuments/globaltrends.pdf), accessed 13/7/2013.

74. ف. ي. كرلوف، **إمبراطور كل الأرض**، ترجمة: منتجب يونس (دمشق: منشورات دار علاء الدين، 2006)، ص 214.

75. تيم دون وكليجدا مولاج، "أمريكا ما بعد العراق"، في: **مستقبل القوة الأمريكية**، مرجع سابق، ص 47.

76. ف. ي. كرلوف، **إمبراطور كل الأرض**، مرجع سابق، ص 30.

77. المرجع السابق، ص 240.

78. انظر الرابط:

European Commission, Directorate-General for Energy, "Market Observatory for Energy" (http://ec.europa.eu/energy/observatory/index_en.htm).

79. ف. ي. كرلوف، **إمبراطور كل الأرض**، مرجع سابق، ص 240.

80. "السفير تنشر تقريراً شاملاً عن لقاء بندر مع بوتين: لكم الاستثمارات وسعر النفط وأعطونا سوريا"، صحيفة **السفير** اللبنانية، العدد 12558، 21/ 8/ 2013، انظر الرابط:

(http://www.assafir.com/Article.aspx?EditionId=2543&articleId=1693&ChannelId=61387&Page=2#Comments), accessed 30/10/2013.

81. تجمع "بريكس" أُنشئ عام 2011 ويضم في عضويته خمس دول من ذوات الاقتصادات الناشئة، هي: البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا، وكانت تُسمى من قبل مجموعة "بريك" قبل انضمام جنوب إفريقيا إليها عام 2010، انظر الرابط:

(http://www.aljazeera.net/news/pages/5522ec81-6341-4fe6-a9ad-bab8ae41d46c).

82. بيتر داي، "تحولات على الخريطة الاقتصادية العالمية"، موقع بي بي سي، 20 سبتمبر 2005، انظر الرابط:

(http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/business/newsid_4264000/4264154.stm), accessed 13/7/2013.

83. بيتر داي، المرجع السابق، انظر الرابط:

(http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/business/newsid_4264000/4264154.stm), accessed 13/7/2013.

84. حول ظروف اندلاع الحرب العالمية الأولى، انظر: عيسى الحسن، **الحرب العالمية الأولى: وقائع الحرب التي أودت بحياة الملايين** (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2009)، ص ص 7-30.

85. مارتن جاك، **عندما تحكم الصين العالم**: **نهاية العالم الغربي وميلاد نظام عالمي جديد**، مرجع سابق، ص 15.

86. أزمة النفط عام 1979 (أو أزمة النفط الثانية) في الولايات المتحدة، وقعت في أعقاب الثورة الإيرانية، حيث توقفت صادرات النفط ثم عادت مؤقتاً لكن بحجم أقل، ما دفع الأسعار إلى الزيادة. وفي عام 1980، في أعقاب الحرب العراقية - الإيرانية، توقف إنتاج النفط في إيران تقريباً، كما تقلص إنتاج العراق من النفط بشدة أيضاً. للمزيد انظر: صفاء جمال الدين، "أزمة الطاقة وسياسات البلدان الصناعية الغربية"، **السياسة الدولية**، العدد 68 (القاهرة: إبريل 1982)، ص ص 147-150؛ وانظر أيضاً:

The Middle East Institute, *The 1979 "Oil Shock:" Legacy, Lessons, and Lasting Reverberations*, pp. 38–40, 57–59.

87. قاد جمهورية الصين الشعبية إبان توليه رئاستها بين عامي 1978 و1992 نحو تبني اقتصاد السوق، وهو صاحب نهج "انتظر فرصتك" في العلاقات الدولية، ويُعد من أكثر الساسة الصينيين تأييداً للعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، وكان يرى أن الاحتفاظ بعلاقات غير متوترة مع واشنطن بُعد مركزي في السياسة الخارجية الصينية، وأن التطور الاقتصادي الصيني يحتاج إلى بيئة دولية مستقرة تشكل العلاقات الجيدة مع الولايات المتحدة إحدى أبرز ركائزها، واحتفظ بنج بسياسة براجماتية تتضح في عبارته الشهيرة "لست معنياً بلون القط مادام قادراً على اصطياد الفئران"، للمزيد انظر: وليد سليم عبدالحي، **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010**، مرجع سابق، ص ص 145-186.

88. "الصين ثاني أكبر اقتصاد بالعالم"، موقع الجزيرة نت، 26 ديسمبر 2009، انظر الرابط:

(http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/991facb5-0e94-43b6-96d1-e6e180577519), accessed 29/10/2013.

89. مارتن جاك، **عندما تحكم الصين العالم**، مرجع سابق، ص 238.

90. انظر: جيرار شاليون بالتعاون مع ميشيل جان، **نحو نظام جديد للعالم**، عرض وترجمة: محمد سعدي (سوي، 2013)؛ مراجعة للكتاب في دورية **رؤى استراتيجية**، العدد الرابع (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سبتمبر 2013)، ص 166.

91. جون نايسبت، "من الدولة القومية إلى الشبكات"، في: **إعادة التفكير في المستقبل** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2004)، ص 259.

92. جمال سند السويدي، مرجع سابق، ص 78.

93. جون نايسبت، "من الدولة القومية إلى الشبكات"، مرجع سابق، ص 261.

94. بلال الحسن، "بوش يسعى إلى فرض نظام عالمي جديد"، صحيفة **الشرق الأوسط** اللندنية، العدد 8713، 6 أكتوبر 2002، انظر الرابط:

(http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=128462&issueno=8713).

95. انظر الرابط: (http://www.eurozone.europa.eu/).

96. انظر الرابط:

European Union (EU), "Treaty of Maastricht on European Union" (http://europa.eu/legislation_summaries/institutional_affairs/treaties/treaties_maastricht_en.htm).

97. مايكل ماندل بوم، **الأفكار التي غيرت العالم: السلام والديمقراطية وفتح أسواق جديدة في القرن الحادي والعشرين**، ترجمة: علا أحمد إصلاح (القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2009)، ص 350.

98. هوارد شنايدر، "كيف خلطت العولمة حسابات مؤسسي العملة الأوروبية الموحدة"، صحيفة **الشرق الأوسط** اللندنية، العدد 12332، 2 سبتمبر 2012، انظر الرابط:

(http://aawsat.com/details.asp?section=6&article=693397&issueno=12332#.UrmTlv2IoSs).

99. يرتبط تزايد الحديث عن صعود الصين على حساب المكانة الأمريكية بتأثيرات الأزمة المالية التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2007، وخلّفت آثاراً عميقة لا يزال الاقتصاد الأمريكي يعانيها. للمزيد انظر: طارق ليساوي، "قصة صعود الصين ونموها توازيها قصة تراجع حلم الإمبراطورية الأمريكية"، صحيفة **القدس العربي** اللندنية، 25 أكتوبر 2013، انظر الرابط: (http://www.alquds.co.uk/?p=96781)؛ فضيل الأمين، "هل يعني صعود الصين تراجع أميركا؟"، صحيفة **الشرق الأوسط** اللندنية، العدد 11447، 1 إبريل 2010، انظر الرابط:

(http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=563434&issueno=11447#.Um-48vmnpmg), accessed 29/10/2013.

100. عمرو عبدالعاطي، "تحولات النظام الدولي ومستقبل الهيمنة الأمريكية"، **السياسة الدولية**، العدد 183 (القاهرة: يناير 2011)، ص ص 203-206.

101. "تسليم أول حاملة طائرات إلى الجيش الصيني"، الجزيرة نت، 23 سبتمبر 2012، انظر الرابط:

(http://www.aljazeera.net/news/pages/ffefb2ff-3df3-4999-ad20-e77462e 588b8).

102. "شينخوا: الصين تبني حاملة طائرات ثانية أكبر حجماً"، وكالة رويترز، 24 إبريل 2013، انظر الرابط:

(http://ara.reuters.com/articlePrint?articleId=ARACAE9B28ZV20130424).

103. السيد ياسين، "التحولات التاريخية للنظام الدولي"، موقع قناة العربية، 25 أكتوبر 2009، انظر الرابط:

(http://www.alarabiya.net/views/2009/10/25/89147.html), accessed 7/7/2013.

104. للمزيد حول آراء الباحث البريطاني مارتن جاك، انظر الرابط:

(http://www.martinjacques.com/), accessed 30/10/2013.

105. حول رؤية الباحث مارتن جاك للدور الصيني، انظر: مارتن جاك، **عندما تحكم الصين العالم: نهاية العالم الغربي وميلاد نظام عالمي جديد**، ترجمة: فاطمة نصر (القاهرة: مكتب سطور للنشر، 2010)، ص ص 404-446.

106. جوزيف إس. ناي، "مستقبل القوة الأمريكية"، مرجع سابق، ص 10.

107. السيد ياسين، مرجع سابق، انظر الرابط:
(http://www.alarabiya.net/views/2009/10/25/89147.html), accessed 7/7/2013.

108. بيتس جيل "الصين: مركز ناشئ للقوة العالمية" في: **القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين... رؤى متنافسة للنظام العالمي**، تحرير: جرايمي هيرد (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2013)، ص ص 261-264.

109. المرجع السابق، ص 264.

110. أشهر أحياء مدينة نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي واحدة من خمس مناطق تقسم إليها مدينة نيويورك، وهي المنطقة التي وقع فيها تفجير مبنيي مركز التجارة العالمي يوم 11 سبتمبر 2001. انظر الرابط:
(http://www1.nyc.gov), accessed 14/7/2013.

111. للمزيد حول "وول ستريت"، انظر الرابط:
"Wall Street," Investopedia
(http://www.investopedia.com/terms/w/wallstreet.asp), accessed 14/7/2013.

112. مايكل ماندل بوم، **الأفكار التي غيرت العالم: السلام والديمقراطية وفتح أسواق جديدة في القرن الحادي والعشرين**، مرجع سابق، ص 16.

113. المرجع السابق، ص 18.

114. فيليب كوجان، "هل تعيد الصين صياغة اتفاقية بريتون وودز ودور صندوق النقد الدولي؟"، صحيفة **الشرق الأوسط**، العدد 12124، 7 فبراير 2012، انظر الرابط:
(http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=662509&issueno=12124), accessed 28/8/2013.

115. فيليب كوجان، المرجع السابق، انظر الرابط:

(http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=662509&issueno=12124), accessed 28/8/2013.

116. مارتن جاك، "إلى أي أنواع القوى العظمى تنتمي الصين؟"، موقع بي بي سي، 26 أكتوبر 2012، انظر الرابط:

(http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2012/10/121028_china_superpower.shtml).

وكانت بعض المصادر الإعلامية قد أوردت على لسان رئيس الوزراء الصيني وقتذاك تشو إن لاي، أنه كان يقصد بتعليقه هذا شغب الطلاب الذي حدث في باريس عام 1968، أي قبل سنوات قلائل من تصريحه المذكور، انظر الرابط:

(http://www.ft.com/cms/s/0/74916db6-938d-11e0-922e-00144feab49a.html#axzz2oOZtuTbS).

117. مارتن جاك، **عندما تحكم الصين العالم**، مرجع سابق، ص 465.

118. تقرير بعنوان "ما هو الحلم الصيني الذي يبشر به الرئيس شي جينبينغ؟"، موقع بي بي سي، 6 يونيو 2013، انظر الرابط:

(http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2013/06/130606_china_xi_dream.shtml).

119. مايكل بايرز، "الإرهاب ومستقبل القانون الدولي"، مرجع سابق، ص 157.

120. مارك مارديل، "هل صعود قوى منافسة يعني أفول نجم الولايات المتحدة؟"، موقع بي بي سي، منشور 30 إبريل 2013، انظر الرابط:

(http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2013/04/130429_us_decline.shtml), accessed 12/7/2013.

121. انظر الرابط:

(https://www.wsws.org/en/articles/2013/12/21/ndaa-d21.html).

122. انظر الرابط:

(http://www.elwatannews.com/news/details/192536), accessed 23/7/2013.

123. للمزيد حول الإنفاق العسكري العالمي، انظر الرابط:
(http://www.sipri.org); (http://www.globalfirepower.com).

124. Country Rankings: 1997، انظر الرابط:
(http://www.fas.org/man/docs/wmeat98/rank98.pdf).

125. كينيث والتز، "استمرارية السياسة الدولية"، في: **عوالم متصادمة.. الإرهاب ومستقبل النظام العالمي**، مرجع سابق، ص 454.

126. محمد يعقوب عبدالرحمن، **التدخل الإنساني في العلاقات الدولية** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2004)، ص 134.

127. السيرة الذاتية للرئيس الأمريكي باراك حسين أوباما، انظر الرابط:
The White House, "President Barack Obama," (http://www.whitehouse.gov/administration/president-obama).

128. ريتشارد كلارك وروبرت نيك، **حرب الفضاء الإلكتروني.. التهديد التالي للأمن القومي وكيفية التعامل معه**، دراسات مترجمة (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2012)، ص 319.

129. انظر الرابط:
David E. Sanger and Thom Shanker, "Broad Powers Seen for Obama in Cyberstrikes," *New York Times*, February 3, 2013. (http://www.nytimes.com/2013/02/04/us/broad-powers-seen-for-obama-in-cyberstrikes.html?_r=0), accessed 30/10/2013.

130. انظر الرابط:
David E. Sanger and Thom Shanker, "Broad Powers Seen for Obama in Cyberstrikes," *New York Times*, February 3, 2013. (http://www.nytimes.com/2013/02/04/us/broad-powers-seen-for-obama-in-cyberstrikes.html?_r=0), accessed 30/10/2013.

131. هو المدير العام لشركة كاسبرسكي لاب Kaspersky Lab المتخصصة في أمن الحواسيب.

132. ربيع محمد حامد، "إسرائيل وخطوات الهيمنة على ساحة الفضاء السيبراني في الشرق الأوسط: دراسة حول استعدادات ومحاور عمل الدولة العبرية في عصر الإنترنت

(2002-2013)"، **رؤى استراتيجية**،المجلد 1، العدد 3 (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، يونيو 2013)، ص 81.

133. انظر الرابط:

Robert J. Shapiro and Aparna Mathur, *The Contributions of Information and Communication Technologies to American Growth, Productivity, Jobs and Prosperity* (September 2011), pp. 11-12.
(http://www.tiaonline.org/gov_affairs/fcc_filings/documents/Report_on_ICT_and_Innovation_Shapiro_Mathur_September_8_2011.pdf).

134. توماس كوبلاند، **ثورة المعلومات والأمن القومي**، سلسلة **دراسات عالمية**، العدد 46 (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2003)، ص 9.

135. جمال سند السويدي، "تنمية الموارد البشرية في اقتصاد مبني على المعرفة"، في: **تنمية الموارد البشرية في اقتصاد مبني على المعرفة** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2004)، ص 11.

136. "بانيتا يحذر من بيرل هاربر إلكترونية"، موقع الجزيرة نت، 12 أكتوبر 2012، انظر الرابط:

(http://www.aljazeera.net/news/pages/e6948a4c-d6dd-4712-9681-2e71714c186e).

137. جمال سند السويدي، **وسائل التواصل الاجتماعي ودورها في التحولات المستقبلية: من القبيلة إلى الفيسبوك**، مرجع سابق، ص 91.

138. ريتشارد كلارك هو المنسق الوطني السابق للأمن وحماية البنية التحتية، ومكافحة الإرهاب في الولايات المتحدة خلال الفترة 1998-2001.

139. ريتشارد كلارك وروبرت نيك، **حرب الفضاء الإلكتروني**، مرجع سابق، ص 49.

140. ربيع محمد حامد، "إسرائيل وخطوات الهيمنة على ساحة الفضاء السيبراني في الشرق الأوسط.."، مرجع سابق، ص 71.

141. رياض صوما، **فرص التغيير بعد فشل الليبرالية المتطرفة وسقوط الأحادية القطبية** (بيروت: دار الفارابي، 2009)، ص 27.

142. المرجع السابق، ص 28.

143. جمال سند السويدي، **وسائل التواصل الاجتماعي ودورها في التحولات المستقبلية: من القبيلة إلى الفيسبوك**، مرجع سابق، ص 29.

144. سيد أبو ضيف أحمد، **إمبراطورية تتداعى: مستقبل الهيمنة الأمريكية والنظام الدولي** (القاهرة: دار الطلائع للنشر والتوزيع، 2009)، ص 327.

145. للمزيد، انظر: آن ماري سلوتر، **نظام عالمي جديد**، ترجمة: أحمد محمود (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2011)، ص ص 5-50.

146. انظر الرابط:

(http://www.perseusbooksgroup.com/perseus/book_detail.jsp?isbn=0465027261).

147. للمزيد انظر: "مليار عملية بحث في جوجل شهرياً"، موقع قناة سكاي نيوز عربية، 3 فبراير 2013، انظر الرابط:

(http://www.skynewsarabia.com/web/article/75208).

148. فوزي حسن، "المنظمات غير الحكومية وعولمة النظام الدولي"، صحيفة **البيان**، دولة الإمارات العربية المتحدة، 23 مايو 2013، انظر الرابط:

(http://www.albayan.ae/opinions/articles/2013-05-23-1.1888730), accessed 7/7/2013.

149. جيرمي ريفكن، **عصر الفرص.. الثقافة الجديدة للرأسمالية حيث الحياة تجربة مكلفة**، دراسات مترجمة (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2003)، ص ص 294- 300.

150. حول مفهوم انتشار القوة، انظر: جوزيف إس. نـاي، **حتميـة القيـادة: الطبيعـة المتغـيرة للقـوة الأمريكيـة**، ترجمة: عبدالقادر عثمان (عـمّان: مركـز الكتـب الأردني، 1991)، ص ص 163-167.

151. جوزيف إس. ناي، "حقيقة القوة الافتراضية"، صحيفة **الاقتصادية** السعودية، 5 فبرايـر 2011، انظر الرابط:

(http://www.aleqt.com/2011/02/05/article_500244.print), accessed 23/7/2013.

152. المرجع السابق، انظر الرابط:

(http://www.aleqt.com/2011/02/05/article_500244.print), accessed 23/7/2013.

153. جوزيف إس. ناي، وجون د. دوناهيو، **الحكم في عالم يتجه نحـو العولمـة**، ترجمـة: محمـد شـريف الطرح (الرياض: دار العبيكان، 2002)، ص 126.

154. محمد إبراهيم السقا، "الأزمة الآسيوية"، صحيفة **الاقتصادية** الإلكترونية، 13 أغسـطس 2010، انظر الرابط:

(http://www.aleqt.com/2010/08/13/article_429207.html), accessed 29/10/2013.

155. نظام بركات، "تداعيات أحداث سبتمبر على النظـام الـدولي"، الجزيـرة نـت، 3 أكتـوبر 2004، انظر الرابط:

(http://www.aljazeera.net/home/print/787157c4-0c60-402b-b997-1784ea612f0c/452a9426-53ea-4f74-a70b-897bb6eef613)

156. فرانسيس فوكوياما، "التاريخ و11 سبتمبر"، مرجع سابق، ص ص 47- 49.

157. سبسـتيان جوركـا، "الأصـولية الدينيـة والإرهـاب"، في: **العولمـة في القـرن الحـادي والعشـرين.. ما مدى ترابطية العالم** (أبـوظبي: مركـز الإمـارات للدراسـات والبحـوث الاستراتيجية، 2009)، ص ص 238- 239.

158. المرجع السابق، ص ص 238- 239.

159. توماس بيرستيكر، "استهداف تمويل الإرهاب: التحديات الجديدة لعولمة السوق المالية"، في: **عوالم متصادمة.. الإرهاب ومستقبل النظام العالمي**، مرجع سابق، ص 101.

160. طوني سايش، "العولمة والحكم والدولة السلطوية: الصين"، في: جوزيف إس. ناي وجون د. دوناهيو، **الحكم في عالم يتجه نحو العولمة**، تعريب: محمد شريف الطرح (الرياض: دار العبيكان، 2002)، ص ص 289-290.

161. بعد جهود شاقة دامت 15 سنة، صادق ممثلو 142 دولة عضواً بمنظمة التجارة العالمية (WTO) على "بروتوكول انضمام جمهورية الصين الشعبية إلى منظمة التجارة العالمية" في المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في الدوحة عاصمة قطر في 10 نوفمبر 2001. وفي يوم 11 ديسمبر أصبحت الصين العضو رقم 143 لمنظمة التجارة العالمية رسمياً. ويعد انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية رمزاً لدخول انفتاح الصين إلى مرحلة جديدة.

162. وقّعت الصين العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في 27 أكتوبر 1997، كما وقّعت العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في 5 أكتوبر 1998، وهذان العهدان يعتبران من مواثيق حقوق الإنسان الدولية والإقليمية الملزمة قانوناً.

163. جوزيف إس. ناي، وجون د. دوناهيو، **الحكم في عالم يتجه نحو العولمة**، مرجع سابق، ص 289.

164. المرجع السابق، ص 375.

165. رانجيت دويفيدي، "الحركات البيئية في الجنوب: قضايا سبل العيش والرزق وما بعدها"، ترجمة: شهرت العالم، **الثقافة العالمية**، العدد 111 (الكويت: 2002)، ص 220.

166. شكراني الحسين، "العدالة المناخية.. نحو منظور جديد للعدالة الاجتماعية"، **رؤى استراتيجية**، العدد الأول (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ديسمبر 2012)، ص 110.

167. المرجع السابق، ص 109.

168. إيهان أحمد، "أنماط وأدوار الفاعلين من غير الدول في المنطقة العربية"، **السياسة الدولية**، العدد 185 (القاهرة: يوليو 2011)، ص ص 88-91.

169. وليم وولفورث، **استقرار عالم القطب الواحد**، سلسلة **دراسات عالمية**، العدد 36 (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2001)، ص 7.

170. المرجع السابق، ص 7.

171. المرجع السابق، ص 8.

172. المرجع السابق، ص 9.

173. ماجد أحمد الزاملي، "توازن القوى الدولية"، مقال منشور على موقع الحوار المتمدن 4 يونيو 2011، انظر الرابط:
(http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=261834), accessed 3/7/2013.

174. ويليام رو، "بوش ومهمة التغيير الراديكالي لنهج السياسة الخارجية"، صحيفة **الاتحاد**، صفحة وجهات نظر (أبوظبي: 5 ديسمبر 2003)، انظر الرابط:
(http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=1632), accessed 22/8/2013.

175. مايكل بايرز، "الإرهاب ومستقبل القانون الدولي"، مرجع سابق، ص 159.

176. نعوم تشومسكي، **الهيمنة أم البقاء: السعي الأمريكي إلى السيطرة على العالم**، ترجمة: سامي الكعكي (بيروت: دار الكتاب العربي، 2004)، ص 19.

177. المرجع السابق، ص 20.

178. المرجع السابق، ص 21.

179. المرجع السابق، ص 21.

180. المرجع السابق، ص 23.

181. المرجع السابق، ص ص 24-25.

182. المرجع السابق، ص 25.

183. المرجع السابق، ص 26.

184. ماجد عايف، "النظام العالمي الجديد"، الحوار المتمدن، العدد 3862، 26 سبتمبر 2012، انظر الرابط:

(http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=325822), accessed 7/7/2013.

185. أ. ني. أوتكين، **النظام العالمي للقرن الواحد والعشرين**، ترجمة: يونس كامل ديب وهاشم حمادي (دمشق: دار المركز الثقافي للطباعة والنشر والتوزيع، 2007)، ص ص 293-295.

186. إدريس لكريني، "تحولات الصين ومستقبل النظام الدولي"، **آفاق المستقبل**، العدد 17 (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، يناير 2013)، ص 17.

187. مسعود ضاهر، "تبدلات مرتقبة في النظام العالمي الجديد"، صحيفة **البيان**، دولة الإمارات العربية المتحدة، 7 ديسمبر 2011، انظر الرابط:

(http://www.albayan.ae/opinions/articles/2011-12-07-1.1550208), accessed 7/7/2013.

188. المرجع السابق، انظر الرابط:

(http://www.albayan.ae/opinions/articles/2011-12-07-1.1550208), accessed 7/7/2013.

189. بلال الحسن، "بوش يسعى إلى فرض نظام عالمي جديد"، صحيفة **الشرق الأوسط** اللندنية، العدد 8713، 6 أكتوبر 2002، انظر الرابط:

(http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=128462&issueno=8713).

190. المرجع السابق، انظر الرابط:

(http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=128462&issueno=8713).

191. "هذه أسباب عودة الأحادية القطبية الأمريكية"، نشرة **أخبار الساعة**، العدد 5152 (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 20 يوليو 2013)، ص 4؛ وانظر الرابط:

Jan Techau, "What If Unipolarity Came Back?" July 16, 2013, (http://carnegieeurope.eu/strategiceurope/?fa=52411), accessed 29/8/2013.

192. المرجع السابق، ص 4، وانظر الرابط:

(http://carnegieeurope.eu/strategiceurope/?fa=52411), accessed 29/8/2013.

الفصل الثالث

1. محمد عزيز شكري، **التنظيم الدولي العالمي بين النظرية والواقع** (بيروت: دار الفكر، 1973)، ص 49.

2. قاد رمسيس الثاني حملات عدة شمالاً إلى بلاد الشام. وفي معركة قادش الثانية في العام الرابع من حكمه (1274 ق.م)، قامت القوات المصرية تحت قيادته بالاشتباك مع قوات مُواتالّيس ملك الحيثيين، وعلى مر السنين التالية لم يتمكن أي من الطرفين من هزيمة الطرف الآخر، ولذلك أبرم رمسيس الثاني في العام الحادي والعشرين من حكمه (1258 ق.م) معاهدة مع حاتّوسيليس الثالث، وهي أقدم معاهدة سلام في التاريخ. للمزيد عن رمسيس الثاني، انظر: وائل فكري، **موجز موسوعة مصر القديمة** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2009)، ص ص 379-430؛ موقع الهيئة العامة للاستعلامات - جمهورية مصر العربية، انظر الرابط:

(http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=585), accessed 5/11/2013.

3. للمزيد انظر: نبيل عبدالأمين الربيعي، "مملكة أوما.. حضارة وادي الرافدين الموغلة في القدم"، موقع الحوار المتمدن، 12 يوليو 2013، انظر الرابط:

(http://m.ahewar.org/s.asp?aid=368300&r=0&cid=0&u=&i=0&qK), accessed 23/8/2013.

4. عصام العطية، **القانون الدولي العام** (بغداد: مطبعة جامعة بغداد، 1983)، ص 153.

5. ولد كونفوشيوس أو كونك المعلم في عام 551 ق.م، وهو أول فيلسوف صيني يفلح في إقامة مذهب يتضمن كل التقاليد الصينية عن السلوك الاجتماعي والأخلاقي. ففلسفته قائمة على القيم الأخلاقية الشخصية، وعلى أن تكون هناك حكومة تخدم الشعب تطبيقاً لمثل أخلاقي أعلى. للمزيد انظر: ألبان ج. ويد جيري، **المذاهب الكبرى في التاريخ: من كونفوشيوس إلى توينبي**، ترجمة: ذوقان قرقوط (بيروت: دار القلم، 1979)، ص ص 9-46.

6. تشير كتب التاريخ إلى أن مدن الإغريق القديمة عرفت نظام الحياد وافتداء أسرى الحروب ونظام التحكيم لحل المشكلات التي تقع بينها، وعرفت اليونان القديمة بعض قواعد الحروب، مثل التعامل مع الأسرى وحظر الاعتداء على دور العبادة، كما عقدت معاهدات سلام شهيرة مثل معاهدة الثلاثين عاماً بين إسبرطة وأثينا عام 446 ق.م، ثم معاهدة سلام الخمسين عاماً عام 431 ق.م، للمزيد انظر: جوستاف جلوتز، **المدينة الإغريقية**، ترجمة: محمد مندور (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2011)، ص ص 317-324.

7. تأسست مدينة روما حسب القصص الرومانية عام 753 ق.م، وسيطرت روما على معظم شبه الجزيرة الإيطالية وشملت الإمبراطورية، وهي في أوجها في القرن الثاني الميلادي، نحو نصف أوروبا والقسم الأكبر من الشرق الأوسط والساحل الشمالي لإفريقيا وأصبحت واحدة من أكبر إمبراطوريات العالم القديم. كما أسهمت روما في تطوير القانون الدولي وكانت أول "دولة" تضع قوانين داخلية تحكم علاقاتها مع الدول الأخرى، وكان هناك قانون روماني للسلم والحرب، وكانت صاحبة أول طرح لمفهوم "الحرب العادلة"، حيث اختص الرهبان الذين هم في الوقت نفسه سفراء روما بالبتّ في إخلال أي دولة أخرى بالتزاماتها تجاه روما، والقول بأن لبلدهم الحق في شن حرب عادلة، وهذا القانون كان قانوناً رومانياً صرفاً تلزم به روما نفسها في تعاملها مع الدول الأخرى، انظر الرابط: (http://aljsad.com/forum52/thread114870/).

   وحول مفهوم الحرب العادلة، انظر: منصور عبدالحكيم، **الحرب العالمية الأخيرة آخر الحروب على الأرض** (دمشق – القاهرة: دار الكتاب العربي، 2008)، ص ص 371-387.

8. انظر: فتحية النبراوي، ومحمد نصر مهنا، **أصول العلاقات السياسية الدولية** (الإسكندرية: منشأة المعارف، دون تاريخ)، ص ص 263-270.

9. محمد علي القوزي، **العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر** (بيروت: دار النهضة العربية، 2002)، ص ص 63-90؛ وأيضاً: محمد آل إسماعيل، "إرهاصات عصر النهضة الأوروبية"، موقع مركز آفاق للدراسات والبحوث، 19 مارس 2012، انظر الرابط: (http://aafaqcenter.com/index.php/post/1081), accessed 30/10/2013



وانظر أيضاً: أ. ج. ب. تايلور، **الصراع على سيادة أوروبا 1848-1918**، ترجمة: فاضل جتكر (أبوظبي: هيئة أبوظبي للثقافة والتراث، مشروع "كلمة" للترجمة، والمركز الثقافي العربي، 2009)، ص ص 19-42.

10. تميز القرن التاسع عشر في أوروبا بأمور مهمة تمثلت في قيام إمبراطورية نابليون الأول (18 مايو 1804 – 11 إبريل 1814، و20 مارس 1815 – 22 يونيو 1815) وسقوطها، والثورة الصناعية، والثورات التحررية، وقيام الدولة القومية الحديثة في كل من إيطاليا وألمانيا، ثم تطور فكرة الحرية وأثرها في ترسيخ الأنظمة، والتنافس الاستعماري بين الدول الأوروبية وصراعها حول الدولة العثمانية؛ انظر: مفيد الزيدي، **موسوعة تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر: من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الأولى، الجزء الثالث، 1789-1914م** (عمّان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2004)، ص ص 659-722.

11. حول المدن اليونانية القديمة، انظر: جوستاف جلوتز، **المدينة الإغريقية**، ترجمة: محمد مندور (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2011)، ص ص 29-92؛ وانظر أيضاً: ليلى حلاوة، "السيادة... جدلية الدولة والعولمة"، موقع "حول الإسلام"، 8 مايو 2005، انظر الرابط:
(http://www.onislam.net/arabic/madarik/concepts/99415-2005-05-08%2022-00-47.html), accessed 12/8/2013.

12. انظر: ليلى حلاوة، "السيادة... جدلية الدولة والعولمة"، موقع "حول الإسلام"، 8 مايو 2005، انظر الرابط:
(http://www.onislam.net/arabic/madarik/concepts/99415-2005-05-08%2022-00-47.html), accessed 12/8/2013.

13. **الكتاب المرجع في تاريخ الدولة الإسلامية**، المجلد الثالث: الأوج والازدهار، القسم الأول: التطور السياسي (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2006)، ص 10.

14. من المعروف أن النظم مثلها مثل مظاهر الحضارة الأخرى يتعذر بحثها بطريقة تجزيئية، كأن تدرس مثلاً الإدارة في الدولة العباسية بمعزل عن الإدارة في الحقبة

الأموية؛ ذلك لأن النظام يُعد سلسلة مترابطة يكمل بعضها بعضاً، ولابد من دراستها بشكل متكامل إذا أردنا فهمها واستيعابها وتفسيرها، مع الأخذ في الاعتبار حركة التاريخ أو ما يسمى الاستمرارية التاريخية التي تظهر أثر السابق في اللاحق، فعلى سبيل المثال بدأ الاتجاه نحو النظم الساسانية (يقوم الحكم في النظم الساسانية على النظام الملكي المطلق، وقد تميز حكم الساسانيين في بلاد فارس بالمركزية الكبيرة والتخطيط الحضري الطموح والتنمية الزراعية والتحسينات التقنية، ولكن كان تحت الملك الساساني بيروقراطية قوية نفذت مُعظم شؤون الحكم) منذ عهد هشام بن عبدالملك الأموي، واتضح ذلك أكثر في العصر العباسي الأول، وبدأت تشكيلات الجيش النظامي المحترف منذ عهد مروان بن محمد الأموي، وأعطاها العباسيون الأوائل اهتماماً أكبر... وهكذا. وللمزيد حول الموضوع، انظر: فاروق عمر فوزي، **تاريخ النظم الإسلامية: دراسة لتطور المؤسسات المركزية في الدولة في القرون الإسلامية الأولى** (عمّان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2010)، ص 1-50.

15. فاروق عمر فوزي، **دراسات في التاريخ الإسلامي: أبحاث في النظم والسياسة خلال القرون الإسلامية الأولى** (عمّان: دار مجدلاوي، 2006)، ص 167.

16. المرجع السابق، ص 188.

17. المرجع السابق، ص 202.

18. المرجع السابق، ص 193.

19. حول مفهوم الدولة الكوزموبوليتانية Cosmopolitanism، انظر: بول هوبر، **نحو فهم للعولمة الثقافية**، ترجمة: طلعت الشايب (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2011)، ص ص 207-235.
وانظر الرابط:

Tom G. Palmer, "Globalization, Cosmopolitanism, and Personal Identity," *Etica & Politica/Ethics & Politics* (2), 2003.
(http://www.openstarts.units.it/dspace/bitstream/10077/5455/1/Palmer_E%26P_V_2003_2.pdf), accessed 29/10/2013.

20. محمد سعيد طالب، **دراسة في نشوء الأمة العربية: التاريخ والأيديولوجيا** (دمشق: الدار الوطنية الجديدة، 2009)، ص 348.

21. المرجع السابق، ص 349.

22. المَوالي في العصر الأموي هم المسلمون من غير العرب أو سكان البلاد المفتوحة خارج الجزيرة العربية، وارتبط مفهوم الولاء عموماً بغير العرب، للمزيد انظر: محمد عمر شاهين، **تاريخ الموالي ودورهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية في صدر الإسلام والدولة الأموية** (بيروت: دار الكتب العلمية، 2011)، ص ص 24-42.

23. محمد سعيد طالب، **دراسة في نشوء الأمة العربية**، مرجع سابق، ص 193.

24. فاروق عمر فوزي، **تاريخ النظم الإسلامية: دراسة لتطور المؤسسات المركزية في الدولة في القرون الإسلامية الأولى** (عمّان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2010)، ص ص 45-48.

25. المرجع السابق، ص 46.

26. المرجع السابق، ص 47.

27. انظر:

Andrew Wheatcroft, *The Ottomans* (London, UK: Penguin Group, 1993), p. 23.

28. دونالد كواترت، **الدولة العثمانية 1700-1922**، ترجمة: أيمن الأرمنازي (الرياض: دار العبيكان للنشر، 2004)، ص 8.

29. خليل إينالجيك، **تاريخ الدول العثمانية من النشوء إلى الانحدار**، ترجمة: محمد. م. الأرناؤوط (طرابلس/ لبنان: دار المدار الإسلامي، 2002)، ص ص 30-31.

30. محمد شاكر، **التاريخ الإسلامي**، الجزء الثامن: العهد العثماني (بيروت: المكتب الإسلامي، 2000)، ص 5.

31. المرجع السابق، ص 5.

32. المرجع السابق، ص 31.

33. خليل إينالجيك، مرجع سابق، ص 11.

34. المرجع السابق، ص 17.

35. يلماز أوزتونا، **موسوعة تاريخ الإمبراطورية العثمانية السياسي والعسكري والحضاري**، مرجع سابق، ص 7.

36. زين العابدين شمس الدين نجم، **تاريخ الدول العثمانية** (عمّان: دار المسيرة، 2010)، ص 11.

37. يلماز أوزتونا، **موسوعة تاريخ الإمبراطورية العثمانية السياسي والعسكري والحضاري**، مرجع سابق، ص ص 8-9.

38. فتحية النبراوي، ومحمد نصر مهنا، **أصول العلاقات السياسية الدولية**، مرجع سابق، ص263 .

39. امتدت الإمبراطورية الإسبانية نحو خمسة قرون، بدءاً من الرحلات الأولى إلى الأمريكتين في عام 1492 حتى فقدان مستعمراتها الإفريقية الأخيرة في عام 1975. وكانت واحدة من أبرز الإمبراطوريات العالمية في التاريخ.

40. حول الإمبراطورية الإسبانية، انظر الرابط:

"The Spanish Empire," The Latin Library.
(http://www.thelatinlibrary.com/imperialism/notes/spanishempire.html).



وانظر الرابط:

"History of the Spanish Empire," History World.
(http://www.historyworld.net/wrldhis/plaintexthistories.asp?historyid=ab49), accessed 30/10/2013.

41. للمزيد حول سقوط غرناطة، انظر: شكيب أرسلان، خاتمة تاريخ العرب في الأندلس (الجيزة: مكتبة النافذة، 2011)، ص ص 147-245؛ وانظر أيضاً: خالد الصوفي، **تاريخ العرب في أسبانيا، نهاية الخلافة الأموية في الأندلس** (بيروت: منشورات الجمل، 2011)، ص ص 63-94؛ وانظر أيضاً: عبدالمنعم الهاشمي، **الخلافة الأندلسية** (بيروت: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، 2007)، ص ص 581-589.

42. انظر الرابط:

(http://www.heritage-history.com/www/heritage.php?Dir=characters&FileName=charles5s.php).

43. حول كريستوفر كولومبوس، انظر الرابط:

(http://www.biography.com/people/christopher-columbus-9254209)

44. ظهر البروتستانت كأحد المذاهب الإصلاحية الجديدة في ألمانيا على يد مارتن لوثر وانتشر في أوروبا، في مواجهة المذهب الكاثوليكي التقليدي، واعتبرت حركة الإصلاح الديني بشكل عام مناوئة لنفوذ البابوية ورجال الدين في روما، للمزيد من المعلومات، انظر: سامي الشيخ محمد، "حركة الإصلاح البروتستانتي (لوثر، زونجلي، كالفن)"، 8 يناير 2006، انظر الرابط:

(http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2006/01/08/35520.html), accessed 30/10/2013.

وكذلك: دهام حسن، "حركة الإصلاح الديني في أوروبا"، موقع منبر الحرية، 1 نوفمبر 2010، انظر الرابط:

(http://minbaralhurriyya.org/index.php/archives/2679), accessed 30/10/2013.

45. تعتبر حرب الثلاثين عاماً بمنزلة صراع داخل الإمبراطورية الرومانية-الألمانية، التي كانت بمصاف الدولة الثانية في أوروبا بعد روسيا التي كان البعض يعتبرها آنذاك جزءاً من القارة. وكانت الإمبراطورية المعنية تضم حينها ألمانيا، بصيغتها الحالية، والنمسا والجمهورية التشيكية وبعض مناطق الدانمارك وفرنسا وبولندا وجزءاً من شمال إيطاليا. ويقدر عدد ضحايا حرب الثلاثين عاماً في أوروبا بـ 1.8 مليون من الجنود وما لا يقل عن 3.2 مليون من المدنيين، وفقدت الإمبراطورية الألمانية أكثر من خُمس سكانها. وعدد الضحايا هؤلاء يعادل «نسبياً» ما يزيد على عدد ضحايا القارة الأوروبية في مجمل الحربين العالميتين، الأولى والثانية. للمزيد من التفاصيل، انظر: حسين علي ظاهر، **تطور العلاقات الدولية من وستفاليا حتى فرساي** (بيروت: دار المواسم للطباعة والنشر والتوزيع، 1999)، ص ص 118-121.

46. مثّلت معاهدة وستفاليا اتجاهاً جديداً في العلاقات الدولية، وجاءت بعد سلسلة من الحروب التي استمرت نحو ثلاثين عاماً بين الدول الكاثوليكية والبروتستانتية، وأخذت هذه الحرب ابتداءً من عام 1635 شكل صراع دولي أوروبي طغى على البعد الديني للحرب، وأسست المعاهدة لنمط من العلاقات قائم على التعاون بدلاً من استخدام القوة، ولذا ينظر إليها باعتبارها أول تأطير لقواعد القانون الدولي، حيث أرست هذه المعاهدة مبادئ دولية عدة، أهمها اعتبار مفهوم السيادة مصطلحاً دولياً يدل على الأهلية القانونية للدولة، كما أقرت مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وأرست نظاماً للسفارات الدائمة ووضعت نظاماً للشؤون القنصلية، وأرست قواعد قدسية الحدود الدولية والتخوم، كما اعترفت بالدول الناشئة في أعقاب انهيار الإمبراطورية الجرمانية المقدسة، وتفككها إلى دول عدة. انظر الرابط:

"The Peace of Westphalia" History Learning Site
(http://www.historylearningsite.co.uk/peace_of_westphalia.htm).

47. انظر الرابط:

"Portugal: Historical Setting Library of Congress Country Study," About.com
(http://lcweb2.loc.gov/frd/cs/pttoc.html).

وانظر أيضاً: د. مفيد الزيدي، **موسوعة تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، الجزء الأول، تاريخ أوروبا في العصور الوسطى (476-1500م)** (عمّان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2004)، ص ص 405-416.

48. محمد السيد سعيد، **مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج**، سلسلة **عالم المعرفة**، العدد 158 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، فبراير 1992)، ص ص 10-11.

49. إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية، النظرية والواقع** (أسيوط: جامعة أسيوط، ط4، 2007)، ص 34.

50. بول هيدلي، **المجتمع الفوضوي.. دراسة النظام في السياسة العالمية**، مرجع سابق، ص 59.

51. عبدالعزيز السعيد، وشارلز ليرتشي، وشارلز ليرتشي الثالث، **النظام العالمي الجديد الحاضر والمستقبل.. عبر مفاهيم السياسة الدولية في المنظور العالمي**، ترجمة: نافع أيوب لبّس (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999)، ص ص 163-164.

52. يعد مؤتمر وستفاليا - الذي شارك فيه مندوبون عن كل من فرنسا والإمبراطورية الرومانية والسويد - بداية للعلاقات المنظمة بين الدول الأوروبية وعلى الرغم من وجود علاقات سياسية واقتصادية كانت قائمة بين دول أوروبا قبل هذا المؤتمر لكنها اتسمت بالتذبذب وغياب المؤسسية، وتكمن أهمية هذا المؤتمر في أنه شهد تدشين دبلوماسية المؤتمرات التي أصبحت وسيلة فعالة في تنفيذ السياسة الخارجية للدول وحل المشكلات وترسيخ التعاون الدولي، كما أقر المؤتمر كذلك مبدأ المساواة بين الدول بصرف النظر عن نظمها السياسية أو مذاهبها الدينية، وأقر أيضاً مبدأ البعثات الدبلوماسية الدائمة وبالتالي أقر إحدى أهم القواعد الدبلوماسية من حصانات وامتيازات، كما رسخ هذا المؤتمر مبدأ توازن القوى بين دول أوروبا عن طريق ردع الدولة التي تسعى إلى التوسع على حساب غيرها من الدول. وللمزيد حول معاهدة وستفاليا ونتائجها، انظر: محمد علي القوزي، **العلاقات الدولية في**

التاريخ الحديث والمعاصر (بيروت: دار النهضة العربية، 2002)، ص ص 63-90؛ وانظر أيضاً: حسين علي ظاهر، **تطور العلاقات الدولية من وستفاليا حتى فرساي** (بيروت: دار المواسم، 1999)، ص ص 118-121.

53. عبدالعزيز السعيد، وشارلز ليرتشي، وشارلز ليرتشي الثالث، **النظام العالمي الجديد الحاضر والمستقبل**، مرجع سابق، ص 165.

54. انظر: ريتشارد كلارك، وروبرت نيك، **حرب الفضاء الإلكتروني: التهديد التالي للأمن القومي وكيفية التعامل معه** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2012)، ص ص 215-256.

55. نزار إسماعيل الحيالي، **دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة**، مرجع سابق، ص 11.

56. رياض الصمد، **العلاقات الدولية في القرن العشرين** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، 1983)، ص ص 220-240.

57. المرجع السابق، ص 220؛ انظر أيضاً: مايكل ج. هوغان، **نهاية الحرب الباردة: مدلولها وملابساتها**، دراسة وترجمة: محمد أسامة القوتلي (دمشق: وزارة الثقافة، 1998)، ص ص 21-41؛ وانظر أيضاً: سميح عبدالفتاح، **انهيار الإمبراطورية السوفياتية: نظام عالمي جديد أحادي القطبية** (عمّان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1996)، ص ص 47-65.

58. وليم وولفورث، **استقرار عالم القطب الواحد**، سلسلة **دراسات عالمية**، العدد 36 (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2001)، ص 7.

59. جوزيف إس. ناي، "مستقبل القوة الأمريكية"، مرجع سابق، ص 12.

60. ضمت جبهة الحلفاء في الحرب العالمية الثانية دولاً عدة منها: بريطانيا وفرنسا والصين وبولندا، وبعد قصف اليابان لميناء بيرل هاربر انضمت الولايات المتحدة الأمريكية إلى قوات الحلفاء في الحرب ضد دول المحور، ثم انضم بعد ذلك الاتحاد السوفيتي السابق إلى دول

الحلفاء، للمزيد حول أسباب الحرب العالمية الثانية ونتائجها، انظر: عيسى الحسن، **الحرب العالمية الثانية: الأسباب - الوقائع - النتائج** (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2009)، ص ص 9-39.

61. عبدالجليل زيد مرهون، "أوروبا ومستقبل المركزية الألمانية"، صحيفة **الرياض** السعودية، انظر الرابط:
(http://www.alriyadh.com/2002/05/10/article27856.html), accessed 29/3/2013.

62. حول مؤتمر يالطا ونتائجه، انظر: علي صبح، **الصراع الدولي في نصف قرن: 1945-1995** (بيروت: دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، 2006)، ص ص 15-17، وانظر الرابط:
"Yalta Conference," Encyclopædia Britannica.
(http://global.britannica.com/EBchecked/topic/651424/Yalta-Conference), accessed 30/10/2013.

63. سميح عبدالفتاح، **انهيار الإمبراطورية السوفيتية.. نظام عالمي جديد أحادي القطب** (عمّان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1996)، ص 23.

64. وقّع الرئيس الأمريكي الأسبق فرانكلين روزفلت والرئيس السوفيتي الأسبق جوزيف ستالين ورئيس الوزراء البريطاني الأسبق ونستون تشرشل في فبراير عام 1945، اتفاق يالطا الذي يعتبر أساساً لحق النقض (الفيتو) الذي تتمتع به خمس دول في مجلس الأمن الدولي، الذي لم يكن قد تكون في شكله الحالي وقتذاك، للمزيد انظر: علي صبح، **الصراع الدولي في نصف قرن**، مرجع سابق، ص ص 26-32.

65. السيد أمين شلبي، "من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد"، **السياسة الدولية**، العدد 179 (القاهرة: يناير 2010)، ص ص 32-36.

66. وحيد عبدالمجيد، "ثلاثون عاماً على مؤتمر باندونج: العالم الثالث بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي"، **السياسة الدولية**، العدد 80 (القاهرة: إبريل 1985)، ص ص 155- 175.

67. يعد حلف شمال الأطلسي (الناتو NATO) أحد أكبر الأحلاف العسكرية في التاريخ، تأسس عام 1949 بموجب معاهدة شمال الأطلسي التي تم توقيعها من جانب اثنتي عشرة دولة في واشنطن في 4 إبريل 1949، انظر: كاظم هاشم نعمة، **حلف الأطلسي:**

التوسع إلى الشـرق.. الحوار مع الجنوب والأمن القومي العربي (طرابلس، ليبيا: أكاديمية الدراسات العليا، 2003)، ص ص 15-79.

68. في منتصف مايو عام 1955 عُقد في وارسو، عاصمة بولندا، مؤتمر ضم دول الكتلة الشرقية: الاتحاد السوفيتي، وبولندا، وتشيكوسلوفاكيا، وألمانيا الشرقية، ورومانيا، وبلغاريا، وألبانيا، والمجر، صدر إثره اتفاق تعاون ومساعدة متبادلة، وتوحيد القيادة العسكرية، بين تلك الدول. وهكذا، تشكل حلف وارسو WARSAW PACT في مواجهة حلف شمال الأطلسي (الناتو) NATO PACT؛ وذلك لاستكمال عدد من المعاهدات الثنائية، التي كانت تربط بين جميع الدول الأعضاء، باستثناء ألبانيا، التي لم توقع أي معاهدة ثنائية، مع أي من الدول المذكورة، ورومانيا، التي لم توقع معاهدة ثنائية مع ألمانيا الشرقية. والتسمية الرسمية للحلف هي "حلف الصداقة والمساعدة والتعاون". وفي البداية، كان القرار أن يستمر الحلف، لمدة 20 عاماً، على أن تمدد هذه الفترة، لمدة عشرة أعوام أخرى، إذا وافقت الدول الأعضاء على ذلك. ونص الاتفاق على تشكيل قيادة عسكرية موحدة لقوات الدول المشتركة في حلف وارسو، وعلى مرابطة وحدات سوفيتية في أراضي الدول المشتركة. للمزيد انظر: علي صبح، **الصراع الدولي في نصف قرن**، مرجع سابق، ص ص 119-125.

69. دوايت أيزنهاور هو الرئيس الأمريكي الرابع والثلاثون الذي تولى الحكم خلال الفترة من 20 يناير عام 1953 إلى 20 يناير 1961.

70. يشير مبدأ أيزنهاور إلى خطبة ألقاها الرئيس الأمريكي وقتذاك دوايت أيزنهاور في 5 يناير 1957، ضمن "رسالة خاصة إلى الكونغرس حول الوضع في الشرق الأوسط". وحسب مبدأ أيزنهاور، فإن بمقدور أي بلد أن يطلب المساعدة الاقتصادية الأمريكية والعون من القوات المسلحة الأمريكية إذا ما تعرض للتهديد من دولة أخرى. وقد خص أيزنهاور بالذكر، في مبدئه، التهديد السوفيتي بإعلانه التزام القوات الأمريكية "بتأمين وحماية الوحدة الترابية والاستقلال السياسي لمثل تلك الأمم، التي تطلب تلك

المساعدات ضد عدوان مسلح صريح من أي أمة تسيطر عليها الشيوعية الدولية"، وللمزيد حول هذا المبدأ، انظر الرابط:

"Eisenhower Doctrine," (http://history.state.gov/milestones/1953-1960/eisenhower-doctrine), accessed 30/10/2013.

71. مثّل نشر صواريخ نووية سوفيتية في كوبا قبل خمسين عاماً الأزمة الأسوأ في الحرب الباردة واللحظة الأكثر خطورة ربما في تاريخ البشرية، حيث كان العالم على وشك وقوع حرب نووية، حيث صرح وزير الدفاع الأمريكي وقت الأزمة روبرت ماكنمارا خلال مؤتمر في هافانا عام 2002 "لسنوات عدة، اعتبرت الأزمة الكوبية المثال الأفضل على حسن الإدارة الخارجية في نصف القرن الأخير، ولكنني أستنتج اليوم أنه بصرف النظر عن طريقة إدارة الأزمة، فإن الحظ لعب دوراً كبيراً في تفادي اندلاع حرب نووية بعد تلك الأيام الـ 13". أما المدير السابق للمكتب الكوبي التابع لـ "كيه جيه بي" (الاستخبارات السوفيتية)، نيكولاي ليونوف فاعتبر أن التوصل إلى تسوية سلمية كان أشبه بالمعجزة. وقال "وكأن قوة إلهية تدخلت لمساعدتنا على إنقاذ أنفسنا". للمزيد انظر: "في العام 1952 وبعد خمسين عاماً: أزمة الصواريخ الكوبية كادت أن تُدخل العالم بحرب نووية"، صحيفة **الوسط** البحرينية، 10 أكتوبر 2012، انظر الرابط:

(http://www.alwasatnews.com/3686/news/read/707685/1.html).

وانظر أيضاً: السيد أمين شلبي، "من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد"، **السياسة الدولية**، العدد 179 (القاهرة: يناير 2010)، ص ص 32-36؛ وانظر أيضاً: علي صبح، **الصراع الدولي في نصف قرن**، مرجع سابق، ص ص 160-163.

72. بهجت قرني، "من النظام الدولي إلى النظام العالمي"، **السياسة الدولية**، العدد 161 (القاهرة: يوليو 2005)، ص 41.

73. أحمد يوسف القرعي، "إحياء الخط الساخن في عالم على حافة الهاوية"، صحيفة **الأهرام**، 20 أكتوبر 2006، انظر الرابط:

(http://yyy.ahram.org.eg/archive/2006/10/20/OPIN3.HTM).

74. بهجت قرني، "من النظام الدولي إلى النظام العالمي"، مرجع سابق، ص 41.

75. جوزيف إس. ناي، "أزمة الصواريخ الكوبية بعد نصف قرن من الزمان"، صحيفة **الاقتصادية** السعودية، 15 أكتوبر 2012، انظر الرابط:
(http://www.aleqt.com/2012/10/15/article_701626.html), accessed 27/7/2013.

76. لستر ثرو، **المتناطحون.. المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان وأوروبا وأمريكا**، ترجمة: محمد فريد (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1996)، ص 237.

77. بوريس يلتسين هو أول رئيس لروسيا الاتحادية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، وتولى المنصب خلال الفترة من 10 يوليو 1991 حتى 31 ديسمبر 1999.

78. سلامة كيلة، "نحن في عالم جديد يتشكل"، الجزيرة نت، 15/ 4/ 2013، انظر الرابط:
(http://www.aljazeera.net/opinions/pages/2bb55e44-4dee-4661-83db-f71c6350cef6), accessed 27/7/2013
وانظر أيضاً: محمد السيد سعيد وأحمد إبراهيم محمود، "الفوضى والاستقرار في النظام الدولي: اتجاهات تطور المنظومة الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، **التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1995** (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 1996)، ص 17.

79. ظهرت آليات السيطرة والنفوذ التي واكبت النظام العالمي الجديد مع إعلان الرئيس الأمريكي جورج هربرت ووكر بوش (الأب) إبان أزمة الخليج عام 1990، وتحديداً في 11 سبتمبر 1990، عن قيام نظام عالمي جديد، وقد بُلورت صيغ أمنية وعسكرية واقتصادية وسياسية وثقافية تعكس ضمناً قواعد هذا النظام، انظر: سلامة كيلة، مرجع سابق، انظر الرابط:
(http://www.aljazeera.net/opinions/pages/2bb55e44-4dee-4661-83db-f71c6350cef6), accessed 27/7/2013.

وانظر أيضاً: روبرت أ. باستور، **رحلة قرن: كيف شكلت القوى العظمى بنية النظام الدولي الجديد**، ترجمة: هاشم أحمد محمد (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010)، ص 292.

80. هذا التوظيف للأمم المتحدة لم يكن يتعارض في جوهره مع الرغبة الأمريكية في الانفرادية والميل إلى العمل بمعزل عن الأمم المتحدة، بمعنى أن واشنطن كانت تلجأ إلى المنظمة وقت الحاجة وتعمل بمعزل عنها حسبما يتراءى لها ذلك.

81. محمد السيد سعيد وأحمد إبراهيم محمود، "الفوضى والاستقرار في النظام الدولي..."، مرجع سابق، ص ص 17-18.

82. فرانسيس فوكوياما، **نهاية التاريخ وخاتم البشر**، ترجمة: حسين أحمد أمين (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993)، ص 9.

83. انظر الرابط:

WebChron, "The Bolshevik Revolution 1917" (http://www.thenagain.info/webchron/easteurope/octrev.html), accessed 30/10/2013.

84. انظر: بهجت قرني، "من النظام الدولي إلى النظام العالمي"، مرجع سابق، ص 42.

85. سلامة كيلة، مرجع سابق، انظر الرابط:

(http://www.aljazeera.net/opinions/pages/2bb55e44-4dee-4661-83db-f71c6350cef6), accessed 27/7/2013.

86. نعوم تشومسكي، "واشنطن فوق القانون الدولي.. أمريكا الدولة المارقة"، مرجع سابق، ص 20.

87. انظر الرابط:

(http://www.davemanuel.com/2010/06/14/us-military-spending-over-the-years).

88. نعوم تشومسكي، "واشنطن فوق القانون الدولي.. أمريكا الدولة المارقة"، مرجع سابق، ص 20.

89. جلال خشيب، "التوجهات الكبرى للاستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة"، موقع الحوار المتمدن، العدد 3818، 13 أغسطس 2012، انظر الرابط:

"The Growth of US Military Spending Over the Years," Davemanuel.com, June 14, 2010 (http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=319828), accessed 3/9/2013.

90. جوليوس كامبراگه نيريري Julius Kambarage Nyerere (1922 - 1999) كان واحداً من أكثر الشخصيات السياسية احتراماً في القارة الإفريقية، انظر الرابط:

"Biography: Julius Kambarage Nyerere," Marxists.org (http://www.marxists.org/subject/africa/nyerere/biography.htm).

91. السير ونستون ليونارد تشرشل رئيس وزراء بريطانيا خلال الفترة من مايو 1940 حتى يوليو 1945، انظر الرابط:

"Winston Churchill," Biography.com (http://www.biography.com/people/winston-churchill-9248164).

92. نعوم تشومسكي، **النظام الدولي الجديد/ القديم**، ترجمة: صفوان عكاش (سوريا: دار فُصلت للدراسات والترجمة والنشر، 2000)، ص 20.

93. وودرو ويلسون هو الرئيس الثامن والعشرون للولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من 4 مارس 1913 إلى 4 مارس 1921.

94. نزار إسماعيل الحيالي، **دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة**، مرجع سابق، ص 12.

95. ألمح الرئيس الأمريكي الأسبق جورج هربرت ووكر بوش (الأب) إلى نية الولايات المتحدة تشكيل نظام عالمي جديد وذلك في خطاب له بمناسبة إرسال القوات الأمريكية

إلى منطقة الخليج العربي إثر الاجتياح العراقي لدولة الكويت في الثاني من أغسطس 1990، وفي إطار ذلك تحدث بوش (الأب) عن "عصر جديد"، و"حقبة للحرية"، و"زمن للسلام لكل الشعوب" وهي السمات الأساسية للنظام العالمي الجديد من وجهة النظر الأمريكية، وفي 11 سبتمبر 1990، أشار بوش (الأب) إلى إقامة "نظام عالمي جديد".

96. جيمس بيكر، وزير خارجية الولايات المتحدة الواحد والسّتون، وتولى هذا المنصب في عهد الرئيس الجمهوري الأسبق جورج هربرت ووكر بوش (الأب)، واستمر من 20 يناير 1989 حتى 23 أغسطس 1992.

97. نعوم تشومسكي، **النظام الدولي الجديد/ القديم**، مرجع سابق، ص 23.

98. المرجع السابق، ص 23.

99. نزار إسماعيل الحيالي، **دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة**، مرجع سابق، ص 13.

100. فارس إشتي، "النظام الدولي الجديد بين النظام والهيمنة"، **المنار**، العدد 56 (بيروت: 1998)، ص 27.

101. عبدالمنعم سعيد، **العرب والنظام العالمي الجديد: الخيارات المطروحة**، سلسلة **كراسات استراتيجية**، العدد 3 (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، 1991)، ص 26.

102. محمد يعقوب عبدالرحمن، **التدخل الإنساني في العلاقات الدولية**، مرجع سابق، ص ص 125-140.

103. عبدالعظيم جبر حافظ، "النظام الدولي الجديد والولايات المتحدة الأمريكية"، انظر الرابط:

(http://www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=article&sid=18636).

104. ماجد عايف، "النظام العالمي الجديد"، موقع الحوار المتمدن، العدد 3862، 26 سبتمبر 2012، انظر الرابط:

(http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=325822), accessed 27/8/2013.

105. محمد السيد سعيد، "أطروحة النظام العالمي الجديد بين الاستبداد والمشاركة"، **العربي**، العدد 403 (الكويت: يونيو 1992)، انظر الرابط:

(http://www.alarabimag.com/Article.asp?ART=532&ID=272), accessed 27/8/2013.

106. نعوم تشومسكي، **الدول المارقة: حكم القوة في الشؤون الدولية**، مرجع سابق، ص ص 63-66.

107. نجاح العشري، **العولمة والهيمنة** (ليبيا: جامعة ناصر الأممية، 1999)، ص ص 22-24.

108. كوثر عباس الربيعي، **تطور مفهوم الأمن القومي الأمريكي**، سلسلة **دراسات استراتيجية**، العدد 35 (بغداد: مركز الدراسات الدولية، 2002)، ص 10.

109. محمد السيد سعيد وأحمد إبراهيم محمود، "الفوضى والاستقرار في النظام الدولي"، مرجع سابق، ص 39.

110. محمد يعقوب عبدالرحمن، **التدخل الإنساني في العلاقات الدولية**، مرجع سابق، ص 128.

111. انظر الرابط:

Ministry of Defense, French Republic, “Armée de Terre” (http://www.defense.gouv.fr/terre)

112. يمكن الإشارة في هذا الإطار إلى العملة الأوروبية الموحدة (يورو) التي يرى فيها بعض الباحثين رمزاً لتآكل سيادة الدولة، منذ إطلاقها في الأول من يناير عام 1999.

113. يمكن الإشارة في هذا الشأن إلى أن اليورو على سبيل المثال يقيد حرية الدول الأعضاء في منطقة اليورو على تبني سياسات نقدية ومالية منفصلة عن بقية الأعضاء، بل إن السياسات النقدية للأعضاء يتم رسمها أحياناً من قبل بقية الأعضاء لأسباب واعتبارات تتصل بالتماسك المؤسسي للاتحاد النقدي.

114. شكراني الحسين، "العدالة المناخية... نحو منظور جديد للعدالة الاجتماعية"، **رؤى استراتيجية**، المجلد 1، العدد 1 (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ديسمبر 2012)، ص 109.

115. المرجع السابق، ص 109.

116. سعيد مرزوق الصديقي، "تشديد الرقابة على الحدود وبناء الأسوار لمحاربة الهجرة: مقارنة بين السياستين الأمريكية والإسبانية"، **رؤى استراتيجية**، المجلد 1، العدد 3 (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، يونيو 2013)، ص 92.

117. سعيد مرزوق الصديقي، "تشديد الرقابة على الحدود وبناء الأسوار لمحاربة الهجرة: مقارنة بين السياستين الأمريكية والإسبانية"، المرجع السابق، ص 92.

118. بهجت قرني، "من النظام الدولي إلى النظام العالمي"، مرجع سابق، ص ص 40-45.

119. محمد سعدي الحسن، "مراجعة كتاب: الحرب باسم الإنسانية، القتل أو السماح به" *La guerre au nom de l'humanité. Tuer ou laisser mourir*، **رؤى استراتيجية**، المجلد 1، العدد 1 (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ديسمبر 2012)، ص ص 126-129.

120. يرى باحثون أن التدخل الإنساني ظاهرة قديمة في تاريخ العلاقات الدولية، ويستشهدون على ذلك بالمعاهدة الأولى المكتوبة في تاريخ البشرية، والتي ترجع إلى عام 1258 ق.م بين رمسيس الثاني وملك الحيثيين ونصت على أنه "إذا هرب شخص

أو اثنان أو ثلاثة من أرض مصـر ولجأوا إلى أرض الحيثيين فإن ملك الحيثيين يرسلهـم إلى رمسيس الثاني، لكن من يعاد إليه لا يتسبب عمله هذا في هلاك بيتـه أو زوجـه أو أولاده أو قلع عينه أو صم أذنيه أو قطع لسانه أو قدميه، ولا يوجه إليه أي اتهـام بـأي عمل إجرامي، والمعاملـة تكـون بالمثـل مـع مـن هـرب مـن أرض الحيثيـين إلى أرض مصـر"، ويرى الباحثون في هذه المعاهدة تأكيداً للبعد التـاريخي للتـدخل الإنسـاني في العلاقات الدولية وأنها حقيقة أخلاقية وإنسانية تحكم العلاقات الدوليـة وتهـدف إلى تقديس حياة الإنسان وحمايتها في السلم والحرب، للمزيد حول التـدخل الإنسـاني في العلاقات الدولية، انظر: غسان عبدالهادي إبراهيم، **الحـوار المتمـدن**، العـدد 319، 16 سبتمبر 2005، انظر الـرابط: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=45630، وانظر أيضاً: محمد يعقوب عبدالرحمن، **التدخل الإنساني في العلاقات الدولية**، مرجـع سابق، ص ص 27-28.

121. محمد سعدي الحسن، "مراجعة كتاب: الحرب باسم الإنسـانية، القتـل أو السـماح بـه"، مرجع سابق، ص 129.

122. الجهويـة (بالفرنسـية: Regionalisme) مصـطلح عـربي يسـتخدم في المغـرب والجزائـر وتونس، والسياق الرئيسـي لاستخدام هذا المصطلح هو سياسـي إداري، ويقصد به هو ترجمة للكلمات الفرنسية التالية: Regional وRegionalisme وRegion، حسب السياق.

123. ناصيف يوسف حتي، "التحولات في النظام الدولي والمناخ الفكري الجديد وانعكاسـه عـلى النظام الإقليمي العربي"، **المستقبل العربي**، العدد 165 (بيروت: نوفمبر 1992)، ص 31.

124. يعتبر بعض المنظّرين أن روزنامة القـيم الديمقراطيـة وآلياتهـا التـي تعتمـد عـلى الحـوار وإدارة الخلافات والصـراعات وعـلى النقـاش وتبـادل الـرأي في التوصـل إلى الحلـول الـمُرضية والتوافق بين الأطراف، واللجوء إلى التحكيم كلما اقتضـى الأمر ذلك، وعـلى التوصل إلى الحلول الوسـط والتوافقيـة التـي يتفـق الطرفـان أو الأطـراف عـلى قبولهـا والالتزام بها، هي ضمانات واقية تحول دون انـزلاق الـديمقراطيات إلى دائـرة الصـراع

العسكري. حول تعريف الديمقراطية، انظر: جواد الهنداوي، **القانون الدستوري والنظم السياسية** (بيروت: دار العارف للمطبوعات، 2010)، ص ص 61-85؛ وانظر أيضاً: محسن باقر الموسوي، **الشورى والديمقراطية** (بيروت: دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، 2003)، ص ص 263-285.

125. للمزيد حول المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي انعقد في الفترة 14-25 يونيو 1993، في فيينا بالنمسا، موقع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، انظر الرابط:
(http://www.ohchr.org/AR/AboutUs/Pages/ViennaWC.aspx).

126. تؤكد الوثيقة الختامية للمؤتمر التي اتُّفق عليها في فيينا، وصدقت عليها الدورة الثامنة والأربعون للجمعية العامة (القرار 48/ 121 لعام 1993)، من جديد المبادئ التي تطورت خلال الأعوام الخمسة والأربعين الماضية، وتزيد من تعزيز أساس تحقيق تقدم إضافي في مجال حقوق الإنسان، والتسليم بالترابط بين الديمقراطية وحقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، يمهد الطريق لتعاون المنظمات الدولية والوكالات الوطنية في المستقبل في تعزيز جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية. وبالمثل، اتخذ المؤتمر خطوات تاريخية جديدة لتعزيز وحماية حقوق النساء والأطفال والشعوب الأصلية وذلك، على التوالي، بدعم إنشاء آلية جديدة ومقرر خاص معني بمسألة العنف ضد المرأة؛ والدعوة إلى التصديق العالمي على اتفاقية حقوق الطفل بحلول عام 1995؛ والتوصية بأن تعلن الجمعية العامة عقداً دولياً للشعوب الأصلية في العالم. وفي أعقاب ذلك، نفذت الجمعية العامة تلك التوصية.

127. أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة منصب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة في 20 ديسمبر 1993 بموجب القرار رقم 48/ 141، وعين الأمين العام للأمم المتحدة خوسيه أيالا لاسو، ليكون أول مفوض سامٍ، وقد تولى مهام منصبه في 5 إبريل 1994.

128. ذكر الرئيس الأمريكي باراك حسين أوباما في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 23 سبتمبر 2010 ما نصه: "الحرية والعدالة والسلام في العالم يجب أن تبدأ بالحرية

والعدالة والسلام في حياة كل فرد من بني البشر. وبالنسبة إلى الولايات المتحدة، هذه ضرورة أخلاقية وعملية. وكما قال روبرت كنيدي ذات مرة: إن الإنسان الفرد، مخلوق الله، هو معيار القيم، وإن المجتمع كله بجميع فئاته والدولة يوجدان لمنفعة ذلك الفرد. ولهذا فنحن نتمسك بالقيم العالمية الشاملة لأن ذلك هو الصواب. ولكننا نعلم أيضاً من تجربتنا أن أولئك الذين يدافعون عن هذه القيم من أجل شعوبهم هم أخلص أصدقائنا وحلفائنا، بينما أولئك الذين حرموا مواطنيهم هذه الحقوق - سواء كانوا منظمات إرهابية أو حكومات استبدادية - فإنهم اختاروا أن يكونوا خصومنا". للمزيد انظر: "نص خطاب الرئيس أوباما أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة"، البيت الأبيض، مكتب السكرتير الصحفي، 23 سبتمبر 2010، انظر الرابط:

(http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2010/09/20100923163440x0.2680584.html#axzz2ahtcXXYb).

129. حسن نافعة، "الأولويات الدولية المتغيرة والوطن العربي"، في: أحمد يوسف أحمد وآخرون، **الوطن العربي والمتغيرات العالمية** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات العربية، 1991)، ص ص 93-134.

130. محمد السيد سعيد، "مقدمة"، في: أحمد يوسف أحمد وآخرون، **الوطن العربي والمتغيرات العالمية**، مرجع سابق، ص 19.

131. المرجع السابق، ص 19.

132. ماجد كيالي، "التحول في الاستراتيجية السياسية الأمريكية من احتلال العراق إلى دعوات التغيير في المنطقة"، **شؤون عربية**، العدد 114 (القاهرة: صيف 2003)، ص ص 25-27.

133. للمزيد حول أبعاد مبادرة الشرق الأوسط الكبير، انظر: أحمد سليم البرصان، "مبادرة الشرق الأوسط الكبير: الأبعاد السياسية والاستراتيجية"، **السياسة الدولية**، العدد 158 (القاهرة: أكتوبر 2004)، ص ص 42-44.

134. محمد عبدالعاطي، "مبادرة الشرق الأوسط الكبير"، الجزيرة نت، 21 مايو 2004، انظر الرابط:
(http://aljazeera.net/news/pages/13e60cb3-caed-44d5-a289-14e3a6facb79)

وانظر أيضاً: السيد أمين شلبي، "الترويج للديمقراطية من بوش إلى أوباما"، صحيفة **المصري اليوم**، 8 نوفمبر 2010، انظر الرابط:
(http://www.almasryalyoum.com/node/230413).

135. محمد عبدالعاطي، "مبادرة الشرق الأوسط الكبير والقمة العربية"، الجزيرة نت، 3/ 10/ 2004، انظر الرابط:
(http://www.aljazeera.net/home/print/466530fd-e741-4721-acd2-a85c1ce6092a/3151aab2-5b13-4eed-92eb-04db51f5550c).

136. تشومسكي: أمريكا تخشى الديمقراطية بدول الربيع، الجزيرة نت، 27 أكتوبر 2012، انظر الرابط:
(http://www.aljazeera.net/news/pages/c4ec8953-89d6-4803-aa43-6a937c0414a8).

محمد ماضي، مراوحة أمريكية بين دعم الديمقراطيات والاعتماد على الديكتاتوريات، موقع سويس إنفو، 28 يونيو 2013، انظر الرابط:
(http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=36187292).

137. كينيث والتز، "استمرارية السياسة الدولية"، في: **عوالم متصادمة.. الإرهاب ومستقبل النظام العالمي**، مرجع سابق، ص ص 451–457.

138. المرجع السابق، ص 454.

139. المرجع السابق، ص 455.

140. انظر الرابط:

"Anti-Ballistic Missile Treaty,"
(http://www.state.gov/www/global/arms/treaties/abm/abm2.html).

141. كينيث والتز، "استمرارية السياسة الدولية"، مرجع سابق، ص 458.

142. عبدالقادر محمد فهمي، **النظام السياسي الدولي: دراسة في الأصول النظرية والخصائص المعاصرة** (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1995)، ص ص 88-89.

143. نزار إسماعيل الحيالي، **دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة**، مرجع سابق، ص 22.

144. وليم وولفورث، **استقرار القطب الواحد**، سلسلة **دراسات عالمية**، العدد 36 (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2001)، ص 8.

145. المرجع السابق، ص 8.

146. فرانسيس فوكوياما، **النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين**، ترجمة: مجاب الإمام (الرياض: دار العبيكان للنشر، 2007)، ص 166.

147. المرجع السابق، ص 166.

148. المرجع السابق، ص 166.

149. انظر الرابط:

The White House, "President Bush Delivers Graduation Speech at West Point," June 1, 2002 (http://georgewbush-whitehouse.archives.gov/news/releases/2002/06/20020601-3.html).

150. وليام شنايدر، "أمريكا في عهد بوش: شرطي العالم" صحيفة **الشرق الأوسط** اللندنية، العدد 8602، 17 يونيو 2002، انظر الرابط:

(http://www.aawsat.com/details.asp?issueno=8435&article=108683), accessed 23/8/2013.

151. وليام شنايدر، المرجع السابق، انظر الرابط:

(http://www.aawsat.com/details.asp?issueno=8435&article=108683), accessed 23/8/2013.

152. وليم كوهين "العولمة اليوم: ما مدى ترابطية العالم؟" في: **العولمة في القرن الحادي والعشرين: ما مدى ترابطية العالم**، مرجع سابق، ص 22.

153. حسن حنفي وصادق جلال العظم، **ما العولمة؟** (بيروت؛ دمشق: دار الفكر المعاصر، 1999)، ص 125.

154. المرجع السابق، ص 125.

155. رمزي زكي، "الطريق إلى سياتل - آثار العولمة وأوهام الجري وراء السراب"، **النهج**، العدد 21 (دمشق: شتاء 2000)، ص 7.

156. المرجع السابق، ص 7.

157. السيد ياسين وآخرون، **العرب والعولمة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)، ص 319.

158. ريمون حداد، **العلاقات الدولية: نظرية العلاقات الدولية، أشخاص العلاقات الدولية، نظام أم فوضى في ظل العولمة؟** (بيروت: دار الحقيقة، 2000)، ص ص 275-286.

159. المرجع السابق، ص 287.

160. المرجع السابق، ص 279.

161. سمير أمين، **إمبراطورية الفوضى**، ترجمة: سناء أبو شقرا (بيروت: دار الفارابي، 1991)، ص 12 و79.

162. المرجع السابق، ص 79.

163. أحمد ثابت، **العولمة، تفاعلات وتناقضات التحولات الدولية**، سلسلة **بحوث سياسية** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، إبريل 1992)، ص 2.

164. المرجع السابق، ص 2.

165. توماس فريدمان، **السيارة لكزس وشجرة الزيتون: محاولة لفهم العولمة**، ترجمة: ليلى زيدان (القاهرة: الدار القومية للنشر والتوزيع، 1999)، ص 3.

166. انظر:

Jessica T. Mathews, "Power Shift," *Foreign Affairs* (January/February 1997), p. 56.

167. إبراهيم العيسوي، "العولمة الاقتصادية بين حتمية الاستمرار واحتمالات التراجع"، **النهضة**، العدد الأول (القاهرة: 1999)، ص ص 125–126.

168. جلال أمين، "العولمة والدولة"، **المستقبل العربي**، العدد 228 (بيروت: فبراير 1998)، ص 30.

169. الدولة الرخوة، مصطلح تناوله الاقتصادي السويدي الحائز جائزة نوبل كارل جونار ميردال Karl Gunnar Myrdal، في كتابيه: **الدراما الآسيوية: بحث في أسباب فقر الأمم** (1968)، و**تحدي الفقر** (1970). وكان ميردال يرى في هذا المصطلح أو النظرية وصفاً دقيقاً يشخص سوء الأوضاع في العديد من دول العالم الثالث التي تعاني ما سماه أعراض الدولة الرخوة، وأنها سر البلاء وسبب أساسي من أسباب الفقر والتخلف، ويعني بالدولة الرخوة أنها دولة تصدر القوانين ولا تطبقها، ليس فقط لما في هذه القوانين من ثغرات، ولكن لأنه لا أحد في هذه الدول يحترم القانون، سواء من الطبقات العليا أو الدنيا، بسبب سوء استخدام السلطة والفساد والمحسوبيات، بل إنه اعتبر أن القيود لا تفرض في هذه الدول إلا لكي يتخذها البعض سبباً للثراء من خلال كسر هذه القيود وتجاوزها، كما يقل في هذا الدول تحصيل الضرائب وتصبح المناصب وسيلة للثراء، ويعم الفساد وتنتشر الرشاوى. ويطال الفساد مختلف القطاعات من السلطة التنفيذية والسياسية إلى التشريعية حتى القضاء والجامعات، بحيث يصبح الفساد "نمطاً للحياة". والدولة الرخوة، من وجهة نظر ميردال، نشأت في ظروف تتسم باستحواذ طبقات معينة من المجتمع على القوة والنفوذ بحيث تستطيع فرض إرادتها على بقية طبقات المجتمع، واللافت أن الدولة الرخوة تتسم أيضاً بوجود قوانين وتشريعات

تبدو كأنها ديمقراطية عادلة في ظاهرها، لكن هذه القوانين لا تطبق سوى على الفقراء والفئات الدنيا، وهي أيضاً دولة لا يدين فيها الجميع بالولاء للوطن بل يعلو الانتماء للطبقات والعائلات. للمزيد عن مفهوم الدولة الرخوة، انظر: جلال أمين، **الدولة الرخوة في مصر** (القاهرة: سينا للنشر، 1993)، المقدمة: ص ص 5-10؛ وانظر الرابط:

Arup Maharatna, "In Resurrection of Gunnar Myrdal's Asian Drama," *Mainstream*, vol. XLVIII, no. 18, April 24, 2010. (http://www.mainstreamweekly.net/article2035.html).

170. جلال أمين، "العولمة والدولة"، مرجع سابق، ص 30.

171. رمزي زكي، "آثار العولمة وأوهام الجري وراء السراب"، **النهج**، العدد 57 (دمشق: 2000)، ص 18.

172. المرجع السابق، ص 18.

173. عبدالخالق عبدالله، "العولمة: جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها"، **عالم الفكر**، العدد 28 (الكويت: أكتوبر 1999)، ص 67.

174. المرجع السابق، ص 67.

175. نعوم تشومسكي، "الديمقراطية والأسواق في النظام العالمي الجديد"، ترجمة: إيمان شمص، **شؤون الأوسط**، العدد 71 (بيروت: إبريل 1998).

176. اقتصاد المعرفة هو الاقتصاد المبني أساساً على إنتاج ونشر واستخدام المعرفة والمعلومات، أي أن تكون المعرفة هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي للدول، انظر: عبدالرحمن الهاشمي وفائزة محمد العزاوي، **المنهج والاقتصاد المعرفي** (عمّان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2007)، ص ص 21-58، وانظر أيضاً: ربحي مصطفى عليان، **اقتصاد المعرفة** (عمّان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2011)، ص ص 96-122.

177. جاك أتالي، **آفاق المستقبل**، ترجمة: محمد زكريا (بيروت: دار العلم للملايين، 1992)، ص 61.

178. انظر: ماري جهينو، **نهاية الديمقراطية**، ترجمة: حليم طوسون (القاهرة: مكتبة الشروق، 1995)، ص ص 10-15.

179. حسن أبو نعمة، "العولمة والنظام الدولي"، في: **العولمة في القرن الحادي والعشرين: ما مدى ترابطية العالم**، مرجع سابق، ص ص 216-217.

180. المرجع السابق، ص 219.

181. المرجع السابق، ص 220.

182. جراهام إليسون، "أثر العولمة في الأمن القومي والعالمي"، في: **الحكم في عالم يتجه نحو العولمة**، تحرير: جوزيف إس. ناي وجون دوناهيو، تعريب: محمد شريف الطرح (الرياض: دار العبيكان، 2002)، ص ص 116-132.

183. في عام 1991 كانت قناة CNN الفضائية الوحيدة التي بثت أحداث حرب الخليج الثانية على الهواء مباشرة. وفي 11 سبتمبر 2001 كانت فضائية CNN الأمريكية أول قناة تبث أنباء الاعتداءات على مركز التجارة العالمي.

184. جراهام إليسون، "أثر العولمة في الأمن القومي والعالمي"، مرجع سابق، ص ص 125-127.

185. حول مفهوم المعلومات الصلبة واللينة، انظر الرابط:

Mitchell A. Petersenk Information: Hard and Soft (Kellogg School of Management, Northwestern University, July 2004).
(http://www.kellogg.northwestern.edu/faculty/petersen/htm/papers/softhard.pdf).

186. جراهام إليسون، "أثر العولمة في الأمن القومي والعالمي"، مرجع سابق، ص 128.

187. المرجع السابق، ص 132.



188. محمد السيد سعيد، **الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية**، سلسلة **عالم المعرفة**، العدد 107 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، نوفمبر 1986)، ص ص 56-60.

189. المرجع السابق، ص ص 56-60.

190. بيتر هانس وهارلد شومان، **فخ العولمة: الاعتداء على الديموقراطية والرفاهية**، ترجمة: عدنان عباس علي، سلسلة **عالم المعرفة**، العدد 238 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، أكتوبر 1998)، ص 136.

191. سمير أمين، **سيرة ذاتية فكرية** (دار الآداب: بيروت، 1993)، ص 79.

192. المرجع السابق، ص 79.

193. انظر:

Francis Fukuyama, "The End of History," *The National Interest* (Summer 1989), pp. 3–18.

194. المرجع السابق، ص ص 3-18.

195. غسان العزي، **سياسة القوة: مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص ص 161- 163.

196. سلمى الصعيدي، **المدرسة الذكية مدرسة القرن الحادي والعشرين** (القاهرة: دار فرحة للطبع والنشر والتوزيع، 2002)، ص 55.

197. إبراهيم عصمت مطاوع، **التنمية البشرية بالتعليم والتعلم** (القاهرة: دار الفكر العربي، 2002)، ص 24.

198. سامية محمد جابر ونعمات أحمد عثمان، **الاتصال والإعلام (تكنولوجيا المعلومات)**، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2000)، ص 108.

199. مصطفى كاظم، "ثورة المعلومات والاتصالات أعادت صياغة عالمنا"، موقع بي بي سي، 31 ديسمبر 2007، انظر الرابط:

(http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_7166000/7166241.stm), accessed 2/9/2013.

200. مصطفى كاظم، المرجع السابق، انظر الرابط:

(http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_7166000/7166241.stm), accessed 2/9/2013.

201. مصطفى كاظم، المرجع السابق، انظر الرابط:

(http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_7166000/7166241.stm), accessed 2/9/2013.

202. مصطفى كاظم، المرجع السابق، انظر الرابط:

(http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_7166000/7166241.stm), accessed 2/9/2013.

203. شاكر النابلسي، "نقد أيديولوجيا ثورة المعلومات والاتصالات"، موقع الحوار المتمدن، 24 أكتوبر 2010، انظر الرابط:

(http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=232949), accessed 2/9/2013.

204. جمال سند السويدي، **وسائل التواصل الاجتماعي ودورها في التحولات المستقبلية: من القبيلة إلى الفيسبوك**، مرجع سابق، ص 115.

205. المرجع السابق، ص 116.

206. مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات- جنيف 2003، وتونس العاصمة 2005، انظر الرابط: (http://www.itu.int/wsis/indexar.html).

207. المرجع السابق، انظر الرابط: (http://www.itu.int/wsis/indexar.html).

208. بيبا نوريس، "حكم عالمي ومواطنون عالميون"، في: **الحكم في عالم يتجه نحو العولمة**، مرجع سابق، ص 222.

209. المرجع السابق، ص 223.

210. كاري كوجليانيس، "العولمة وتصميم المؤسسات العالمية"، في: **الحكم في عالم يتجه نحو العولمة**، مرجع سابق، ص 405.

211. شكراني الحسين، "العدالة المناخية.. نحو منظور جديد للعدالة الاجتماعية"، مرجع سابق، ص 99.

212. كاري كوجليانيس، "العولمة وتصميم المؤسسات العالمية"، مرجع سابق، ص 412.

213. آن ماري سلوتر، **نظام عالمي جديد**، ترجمة: أحمد محمود (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2011)، ص 21.

214. التهديدات الأمنية غير التقليدية هي القضايا التي تهدد بقاء الشعوب والدول ورفاهها، والتي تنشأ غالباً من أسباب غير عسكرية؛ مثل التغير المناخي، وشح الموارد، والأمراض المعدية والأوبئة، والكوارث الطبيعية، والهجرة غير النظامية، والجوع، وتهريب البشر، وتجارة المخدرات، والجريمة العابرة للحدود. انظر: فيجاي ساكوجا، **الديناميات الاستراتيجية للمحيط الهندي**، سلسلة **محاضرات الإمارات**، العدد 156 (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2013)، ص 26.

215. هيدلي بول، **المجتمع الفوضوي.. دراسة النظام في السياسة العالمية**، مرجع سابق، ص 346.

216. المرجع السابق، ص 347.

217. آن ماري سلوتر، **نظام عالمي جديد**، مرجع سابق، ص 21.

218. هيدلي بول، **المجتمع الفوضوي.. دراسة النظام في السياسة العالمية**، مرجع سابق، ص 346.

219. آن ماري سلوتر Anne-Marie Slaughter، هي أحد الأسماء المعروفة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، وهي أستاذة في جامعة برينستون، وسبق أن انتقلت فترة من الوقت للعمل مديرة لإدارة تخطيط السياسات بوزارة الخارجية الأمريكية في بداية حكم الرئيس الأمريكي باراك حسين أوباما، وهي صاحبة إسهامات معروفة في دراسات النظام الدولي والاستراتيجية الأمريكية تجاه العالم الخارجي.

220. آن ماري سلوتر، **نظام عالمي جديد**، مرجع سابق، ص ص 33-34.

221. يقصد بهذه الشبكات تجمعات أو تنظيمات نوعية مترابطة على مستويات عدة، فكبار المسؤولين مثل رؤساء الدول والحكومات يتشبكون مع بعضهم بعضاً ويتوصلون إلى نتائج جيدة ومواقف مشتركة من خلال التفاوض والنقاش الجماعي والشبكة الأساسية لرؤساء الدول، مثل مجموعة الدول الصناعية السبع، وهي تجمعات ليس لها وضع رسمي كمنظمة دولية بل تقوم على علاقة مؤسسية بين عدد من القادة، وهذه الشبكات ليست تحالفات أو شركاء معاهدات، وهناك شبكات أخرى لوزراء المالية ووزراء الدفاع ومديري البنوك ومديري أسواق المال وشركات التأمين وغير ذلك، وهذه التجمعات تعد شبكات متعدية للحكومات غير أنها ليست منظمات بين الدول فهي لا تتشكل بموجب معاهدة أو حتى اتفاقات تنفيذية ولا مكان ثابتاً لها في القانون الدولي.

222. آن ماري سلوتر، **نظام عالمي جديد**، مرجع سابق، ص 50.

223. المرجع السابق، ص 21.

224. توماس فولجي، وزلاتكو سابيتش، وبيترا روتر، وأندريا جيرلاك، **مستقبل النظام العالمي الجديد: دور المنظمات الدولية**، ترجمة: عاطف معتمد وعزت زيان (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2011)، ص 12.

225. تعرف الحرب "الاستباقية أو الوقائية" بأنها المبادرة إلى الهجوم لمنع هجوم محتمل، ويتعزز هذا التوجه في حال اكتشاف نيات هجومية لدى الخصم، وبالتالي تتفق كل

منهما في وجود نية هجومية مبيتة لدى الخصم، وعلى مستوى التنفيذ فإن الحرب الوقائية تعني المبادرة بتوجيه ضربة عسكرية بصرف النظر عن مدى استعداد الخصم بشكل فعلي للعملية الهجومية التي ينويها من عدمه. أما الضربة الاستباقية فتوجه استباقياً ضد قوات قام الخصم بنشرها فعلياً في أوضاع هجومية تمهيداً للحرب؛ وبالتالي فإن الحرب الاستباقية تشن عندما يكون هناك هجوم وشيك، بخلاف الحرب الوقائية التي تشن لإجهاض خطر محدق، وعليه فإن الأدلة التي تستند إليها تكون مبهمة غالباً، ما يعني أن الحرب الاستباقية قد تصنف في القانون الدولي ضمن أعمال الدفاع المشروعة عن النفس، بينما يصعب القول بذلك في الحرب الوقائية؛ انظر الرابط:

James J. Wirtz and James A. Russell, *US Policy on Preventive War and Preemption* (http://cns.miis.edu/npr/pdfs/101wirtz.pdf).

226. يرى بعض الباحثين، ومنهم فرانسيس فوكوياما، أن تآكل مبدأ السيادة لم يأت نتيجة التدخلات الأمنية إثر أحداث 11 سبتمبر 2001 بل جاء في الأساس نتيجة عمليات التدخل الإنساني في كوسوفا والبوسنة ورواندا والصومال وتيمور الشرقية والكونغو، وباقي مناطق العالم التي شهدت مجازر دموية وانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، ما دفع المجتمع الدولي إلى التدخل لحماية مواطني الدول الضعيفة والفاشلة من بطش حكامهم. وإذا كان من حق الغرب التدخل لحماية الآخرين لأسباب إنسانية فإن من حقه وواجبه التدخل للدفاع عن نفسه وحماية مواطنيه لأسباب أمنية.

227. نيفين مسعد، "العلاقات الدولية ومستقبل النظام العالمي في مرحلة العولمة"، في: **العولمة وأثرها في المجتمع والدولة** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2002)، ص 156.

228. انظر: تقرير الأمين العام للأمم المتحدة (كوفي أنان) الخاص بالألفية، المعنون: "نحن الشعوب: دور الأمم المتحدة في القرن الـ 21"، انظر الرابط:

(http://www.un.org/arabic/millennium/sg/report/report0.htm).

229. قال كوفي أنان في تقريره نصاً: "يبدو أن منطق العولمة الإدماجي لا مهرب منه، وتيارها لا يقاوَم"، انظر الرابط:

(http://www.un.org/arabic/millennium/sg/report/report0.htm).

230. نيفين مسعد، "العلاقات الدولية ومستقبل النظام العالمي في مرحلة العولمة"، مرجع سابق، ص 171.

231. للمزيد يمكن مراجعة محور "العولمة والحكم" ضمن تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الخاص بالألفية، مرجع سابق.

232. دانيال كالينجارت، "التحديات التي تواجه السياسة الدولية"، في: **تكنولوجيا التحرر.. وسائل الإعلام الاجتماعي والكفاح في سبيل الديمقراطية**، تحرير: لاري دايموند ومارك بلاتنر (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2013)، ص 267.

233. دانيال كالينجارت، "التحديات التي تواجه السياسة الدولية"، مرجع سابق، ص 267.

234. يرى باحثون أن الحضارة الغربية تمتلك سمات عدة تميزت بها، وهي التي أدت إلى أن تظل أوروبا، ومن بعدها الولايات المتحدة الأمريكية، تنعم بمقاليد السيادة من منطلق التفوق الحضاري على مدار عشرات السنين، وهذه السمات هي: المنافسة والعلم، والتدوين والتقنين، والطب الحديث، والاستهلاك (بمعنى تكريس قيمة السوق وتوسيعها وزيادة الإنتاج وتفعيل قوانين العرض والطلب)، وقيمة العمل (باعتبار العمل هو السبيل الأساسي الذي يفضي إلى تحقيق الذات الفردية وتحقيق الثروة المادية وتحقيق المكانة الاجتماعية والنفوذ السياسي في آن واحد). للمزيد حول هذه الجزئية، انظر: "ست قيم أضافها الغرب إلى رصيد الحضارات"، صحيفة **البيان**، دولة الإمارات العربية المتحدة، 20 نوفمبر 2011، انظر الرابط:
(http://www.albayan.ae/one-world/new-books/2011-12-20-1.1558037), accessed 30/7/2013.

235. توماس ل. ماكفيل، **الإعلام العالمي**، ترجمة: عبدالحكم أحمد الخزامي (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2012)، ص 478.

236. "المواقع الاجتماعية على الإنترنت.. مصدر خطر كبير على خصوصيات الأفراد: شركات وحكومات ولصوص يوظفونها لاستقاء المعلومات"، تقرير منشور في صحيفة **الشرق الأوسط** اللندنية، 16 مارس 2010، انظر الرابط:

(http://www.aawsat.com/details.asp?issueno=11700&article=561211), accessed 4/9/2013.

237. فرانسيس فوكوياما، "التاريخ و11 سبتمبر"، مرجع سابق، ص 39.

238. المرجع السابق، ص 39.

239. روبرت كيوهان، "تعميم عدم مشروعية الإرهاب وسياسة التحالفات"، مرجع سابق، ص 189.

240. المرجع السابق، ص 190.

241. المرجع السابق، ص 192.

242. "تاريخ العلاقات بين الصين والهند"، موقع قناة CCTV العربية، 21 مايو 2013، انظر الرابط:

(http://arabic.cntv.cn/2013/05/21/ARTI1369104581220531.shtml), accessed 30/10/2013.

243. روبرت كيوهان، "تعميم عدم مشروعية الإرهاب وسياسة التحالفات"، مرجع سابق، ص 187.

244. يمكن فهم الاصطفاف الدولي الواسع في التحالف ضد الإرهاب في ضوء وجود أرضية مصالح مشتركة بين القوى الكبرى لمواجهة هذه الظاهرة الخطرة، والصين على سبيل المثال تكافح ما تعتبره تطرفاً إسلامياً في إقليم سينغيانغ، وروسيا بدورها تواجه جماعات أصولية متطرفة في الشيشان، فضلاً عن عدائها لحركة طالبان الأفغانية.

245. جيمس ديرديريان، "ردع الإرهاب: قبل 11 سبتمبر وبعده"، في: **عوالم متصادمة.. الإرهاب ومستقبل النظام العالمي**، مرجع سابق، ص 139.

246. يرى بعض الخبراء والباحثين الغربيين أن اعتداءات 11 سبتمبر 2001 تعد الهجوم الأسوأ الذي تعرضت له الولايات المتحدة في داخلها، ويعتبرونه أسوأ من هجوم بيرل هاربر.

247. مايكل كوكس، "معاني النصر: القوة الأمريكية بعد انهيار البرجين"، في: **عوالم متصادمة.. الإرهاب ومستقبل النظام العالمي**، مرجع سابق، ص 205.

248. المرجع السابق، ص 205.

249. مايكل بايرز، "الإرهاب ومستقبل القانون الدولي"، في: **عوالم متصادمة.. الإرهاب ومستقبل النظام العالمي**، مرجع سابق، ص 165.

250. القانون الدولي العرفي، مثل قانون المعاهدات الدولي، يعرف بوصفه المصدر الرئيسي للقانون الدولي العام. وبينما المعاهدات الدولية هي عبارة عن اتفاقيات مدونة من قبل الدول التي تضع هذه القواعد، فإن القانون الدولي العرفي يتألف من قواعد غير مدونة استمدت من "ممارسة عامة تم قبولها بوصفها تمثل قانوناً". وبالتالي من أجل وضع قاعدة عرفية دولية، تستدعي الحاجة وجود عنصرين: عنصر موضوعي، تكرار السلوك في الدولة؛ وعنصر ذاتي، الاعتقاد أن مثل هذا السلوك يعتمد على التزام قانوني (رأي القانون أو الضرورة). وكثيراً ما تتم الإشارة إلى العنصر الموضوعي بوصفه ممارسة الدولة، والعنصر الذاتي بوصفه رأي القانون، للمزيد انظر: اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "القانون الدولي الإنساني العرفي"، 29 أكتوبر 2010، انظر الرابط:

(http://www.icrc.org/ara/war-and-law/treaties-customary-law/customary-law/overview-customary-law.htm).

251. رفضت الولايات المتحدة توقيع بعض هذه المعاهدات مثل بروتوكول كيوتو انطلاقاً من مفهومها الخاص لمبدأ المسؤولية المشتركة، الذي يقضي بأن جميع الدول، بصرف النظر عن مستوى التقدم الصناعي والاقتصادي فيها مسؤولة عن تدهور البيئة والاحتباس الحراري، ووفقاً لذلك فإن العبرة بالنتائج التي آل إليها الوضع وليس بالأسباب أو الفاعلين، ما يتطلب بدوره حلولاً جماعية متكاملة تأتي عبر تكاتف جهود الدول المتضررة والفاعلة على حد سواء، ولذا ترى الولايات المتحدة أن البروتوكول لا يفرق بين مسؤولية الدول وهذا مرفوض من وجهة النظر الأمريكية. للمزيد حول الموضوع انظر: شكراني الحسين، "العدالة المناخية... نحو منظور جديد للعدالة الاجتماعية"، مرجع سابق، ص ص 98-111.

252. حول بروتوكول كيوتو، انظر الرابط:

United Nations (UN), Framework Convention on Climate Change (http://unfccc.int/kyoto_protocol/items/2830.php).

253. انظر الرابط:

United Nations, "Rome Statute of the International Criminal Court" (http://legal.un.org/icc/statute/romefra.htm)

254. مايكل بايرز، "الإرهاب ومستقبل القانون الدولي"، مرجع سابق، ص ص 158-159.

255. آلان وودز، "جورج بوش والحروب الصليبية"، موقع الحوار المتمدن، العدد 495، 22 مايو 2003، انظر الرابط:

(http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=7556), accessed 29/7/2013.

256. المرجع السابق، انظر الرابط.

(http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=7556), accessed 29/7/2013.

257. سعيد عكاشة، "كيف أدرك الأمريكيون أحداث 11 سبتمبر"، **الديمقراطية** (القاهرة: 1 يناير 2002)، انظر الرابط:

(http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=794078&eid=410), accessed 29/7/2013.

258. باسكال بونيفاس، "لماذا لم ننتصر في الحرب على الإرهاب؟"، مقالات رأي، موقع مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، منشورة بتاريخ 30 يوليو 2005، انظر الرابط: (http://www.ecssr.com/), accessed 30/7/2013.

259. جوزيف إس. ناي، "مستقبل القوة الأمريكية"، مرجع سابق، ص 8.

260. برز في منتصف عام 2009، على سبيل المثال، جدل بحثي حول مسؤولية العولمة عن انتشار الفيروس المسبب لإنفلونزا الخنازير ومدى فعاليتها في مكافحته؛ فهناك من حمّل العولمة المسؤولية، وجادل بأنها فشلت في مواجهة المرض ومكافحته برغم انتشار آلياتها في شتى بقاع الأرض؛ وهناك من رأى عكس ذلك.

261. أحمد أبو الوفا، "الأمم المتحدة والنظام العالمي الجديد"، **السياسة الدولية**، العدد 122 (القاهرة: أكتوبر 1996)، ص ص 78-79.

262. المرجع السابق، ص 81.

263. ليلى شرف، مداخلة في حلقة نقاشية حول التطورات الأخيرة في الولايات المتحدة وانعكاساتها العربية، في: مجموعة باحثين، **العرب والعالم بعد 11 سبتمبر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2004)، ص 29.

264. المرجع السابق، ص 29.

265. المرجع السابق، ص 30.

266. محمد وليد إسكاف، "إصلاح الأمم المتحدة أو إصلاح الشرعية الدولية"، موقع الحوار المتمدن، 4 سبتمبر 2005، انظر الرابط:

(http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=44693), accessed 30/7/2013.

267. محمد وليد إسكاف، المرجع السابق، انظر الرابط:

(http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=44693), accessed 30/7/2013.

268. محمد وليد إسكاف، المرجع السابق، انظر الرابط:

(http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=44693), accessed 30/7/2013.

269. عبدالغفار الدويك، "فشل عقيدة بوش الاستباقية: ليس بالاستراتيجية العسكرية وحدها تحسم الحرب"، صحيفة **الأهرام** المصرية، 11 يناير 2004، انظر الرابط:

(http://www.ahram.org.eg/archive/2004/1/11/FILE10.HTM), accessed 16/8/2013.

270. حول عقيدة بوش، إلياس حنا، "مأسسة عقيدة بوش"، موقع الجزيرة نت، 3 أكتوبر 2004، انظر الرابط:

(http://www.aljazeera.net/home/print/7dcab3c3-3422-4c8b-b091-049383f5dada/165e161b-e5c9-41b1-bcf4-b2850fd2287a).

271. ف. ي. كرلوف، **إمبراطور كل الأرض**، مرجع سابق، ص 191.

272. ياسر قطيشات، "الضربة الاستباقية كاستراتيجية جديدة في العلاقات الدولية. الحرب على العراق نموذجاً"، موقع منبر الحرية، مقال منشور بتاريخ 4 ديسمبر 2009، انظر الرابط:

(http://minbaralhurriyya.org/index.php/archives/2204), accessed 16/8/2013.

273. ياسر قطيشات، المرجع السابق، انظر الرابط:

(http://minbaralhurriyya.org/index.php/archives/2204), accessed 16/8/2013.

274. ياسر قطيشات، المرجع السابق، انظر الرابط:

(http://minbaralhurriyya.org/index.php/archives/2204), accessed 16/8/2013.

275. ياسر قطيشات، المرجع السابق، انظر الرابط:

(http://minbaralhurriyya.org/index.php/archives/2204), accessed 16/8/2013.

276. عادل الصفتي، "التخلص من عقيدة بوش... مهمة تنتظر الكونجرس"، صحيفة **الاتحاد**، وجهات نظر (أبوظبي: 8 يونيو 2007)، انظر الرابط:

(http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=28924).

277. عادل الصفتي، "سياسة القوة... من مبدأ ترومان إلى عقيدة بوش"، صحيفة **الاتحاد**، صفحة وجهات نظر (أبوظبي: 3 أغسطس 2007)، انظر الرابط:
(http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=30075).

278. انظر الرابط:

"The Truman Doctrine," History Learning Site (http://www.historylearning site.co.uk/truman_doctrine.htm); "The Truman Doctrine," Johnd clare.net (http://www.johndclare.net/cold_war8_TrumanDoctrine.htm).

279. عادل الصفتي، "التخلص من عقيدة بوش... مهمة تنتظر الكونجرس"، مرجع سابق، ص 33.

280. ياسر قطيشات، "الضربة الاستباقية كاستراتيجية جديدة في العلاقات الدولية"، مرجع سابق، انظر الرابط:

(http://minbaralhurriyya.org/index.php/archives/2204), accessed 16/8/2013.

281. محمد ماضي، "هيمنة المحافظين الجدد"، موقع سويس إنفو، 12 يوليو 2003، انظر الرابط:

(http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=3307084), accessed 16/8/2013.

282. تيار المحافظون الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية يتكون من مجموعة من العديد من الرموز والشخصيات السياسية والتيارات الفكرية، واستهدف هذا التيار التفكير والتنظير في سبل واستراتيجيات تحقيق الهيمنة الأمريكية على العالم في القرن الحادي والعشرين، وقد ترسّخ دور المحافظين الجدد بقوة في صنع السياسة الأمريكية عقب اعتداءات 11 سبتمبر 2001. أحمد ماهر، "المحافظون الجدد في أمريكا... ما هي فلسفتهم وكيف يخططون؟"، صحيفة **الشرق الأوسط**، 22 إبريل 2005، العدد 9642، انظر الرابط:

(http://aawsat.com/leader.asp?section=3&article=294962&issueno=9642), accessed 30/10/2013.

وإبراهيم خالد، "الشخصيات الرئيسية في تيار المحافظين الجدد"، صحيفة **الوسط البحرينية**، العدد 1642، 6 مارس 2007، انظر الرابط:

(http://www.alwasatnews.com/1642/news/read/219544/1.html), accessed 30/10/2013.

283. ف. ي. كرلوف، **إمبراطور كل الأرض أو خفايا النظام العالمي الجديد**، مرجع سابق، ص 188.

284. المرجع السابق، ص 190.

285. المرجع السابق، ص 192.

286. انظر الرابط:

"Cheney, Richard Bruce," Biographical Directory of the United States Congress (http://bioguide.congress.gov/scripts/biodisplay.pl?index=C000 344).

287. خطاب الرئيس الأمريكي السابق جورج ووكر بوش (الابن) أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2002، انظر الرابط:

(http://archives.cnn.com/2002/US/09/12/bush.transcript).

288. محمد السيد سليم، "واقع ومستقبل التحالفات في آسيا"، **السياسة الدولية**، العدد 183(القاهرة: يناير، 2011)، انظر الرابط:

(http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=409097&eid=306), accessed 16/8/2013.

289. في 1 إبريل 2001، وقعت حادثة تصادم في الجو بين طائرة لوكهيد إي بي-3، وهي طائرة استطلاع تابعة للبحرية الأمريكية، وطائرتين اعتراضيتين مقاتلتين صينيتين، نتج عن التصادم تحطم طائرة صينية وغرقها وفقدان طيارها، وهبوط الطائرة الأمريكية اضطرارياً في مطار جزيرة هاينان الصينية وسلامة طاقمها. وقد أدى الحادث الذي سُمي حادث جزيرة هاينان إلى وقوع نزاع دبلوماسي بين الولايات المتحدة والصين، "حادثة جزيرة هاينان"، انظر الرابط:

(http://defense-arab.com/vb/threads/59636/), accessed 30/10/2013.

290. حول حادثة هينان، "الصين ترفض بامتعاض شديد عرضاً من واشنطن لتعويضها عن حادثة هاينان"، صحيفة **الشرق الأوسط** اللندنية، 13 أغسطس 2001، انظر الرابط:

(http://www.aawsat.com/details.asp?issueno=8070&article=52257).

291. محمد سعد أبو عامود، "نحو نظام دولي متعدد الأقطاب: العلاقات الصينية - الأمريكية"، **السياسة الدولية**، العدد 145 (القاهرة: يوليو 2001)، ص 101.

292. تيم دون وكليجدا مولاج، "أمريكا ما بعد العراق"، في: **مستقبل القوة الأمريكية**، مرجع سابق، ص 46.

293. ف. ي. كرلوف، **إمبراطور كل الأرض أو خفايا النظام العالمي الجديد**، مرجع سابق، ص 266.

294. حول مشروع القرن الأمريكي الجديد، انظر الرابط:

(http://www.informationclearinghouse.info/article1665.htm).

295. مارتن جاك، **عندما تحكم الصين العالم**، مرجع سابق، ص 13.

296. ف. ي. كرلوف، **إمبراطور كل الأرض**، مرجع سابق، ص 270.

297. المرجع السابق، ص 272.

298. حول المنظِّر الأمريكي اليميني المحافظ تشارلز كراوثامر، انظر الرابط:

"Charles Krauthammer: Prize Writer," Mitchellbard.com (http://www.mitchellbard.com/articles/kraut.html); "Charles Krauthammer," *Washington Post* Opinions. (http://www.washingtonpost.com/charles-krauthammer/2011/02/24/ADJkW7B_page.html).

299. مارتن جاك، **عندما تحكم الصين العالم**، مرجع سابق، ص 14.

300. انظر:

Joseph S. Nye, *Bound to Lead: The Changing Nature of American Power* (Library of congress Cataloging-in-Publication Data, 1990), pp. 173-201.

وجوزيف. س ناي، **القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي (الرياض: دار العبيكان، 2004)، ص ص 19-63.

301. معتز سلامة، **الإصلاح السياسي: السياسة الأمريكية والاستجابات العربية**، سلسلة **كراسات استراتيجية**، العدد 153 (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2005)، انظر الرابط:

(http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/SBOK48.HTM), accessed 19/8/2013.

302. تساؤل شهير تداولته الأوساط الفكرية والبحثية الأمريكية عقب اعتداءات 11 سبتمبر 2001 مباشرة، وورد للمرة الأولى على لسان الرئيس السابق جورج ووكر بوش (الابن) حين طرح السؤال في إحدى خطبه، وقدم جواباً عن سؤاله، فقال: "لا أستطيع أن أفهم لماذا يكرهوننا، لأني أعرف كم نحن أناس خيِّرون". حول اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر وتأثيرها في السياسة الأمريكية، انظر: الشيخ جعفر حسن عتريسي، **أمركة الأمم وصدام الحضارات: النظام الدولي الجديد والقيادة المنفردة** (بيروت: دار الهادي، 2002)، ص ص 192-291.

303. ماجد أحمد الزاملي، "الدبلوماسية وتأثيرها في العلاقات الدولية"، موقع الحوار المتمدن، العدد 4223، 22 سبتمبر 2013، انظر الرابط:

(http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=379192), accessed 30/10/2013.

و"جيرجيان يرأس لجنة لمراجعة دبلوماسية العلاقات العامة لتحسين صورة أمريكا في العالم الإسلامي"، صحيفة **الشرق الأوسط**، العدد 8957، 7 يونيو 2003، انظر الرابط:
(http://www.aawsat.com/details.asp?issueno=8800&article=175177#.UnJS0Plgd8E), accessed 30/10/2013

304. انظر الرابط:

Tamara Cofman Wittes, "The New US Proposal for a Greater Middle East Initiative: An Evaluation," *Middle East Memo*, No. 2, May 10, 2004 (http://www.brookings.edu/research/papers/2004/05/10middleeast-wittes).

305. نص مشـروع الشـرق الأوسط الكبير، انظر الرابط:

(http://arabic.cnn.com/2004/arab.2004/3/1/grandmiddleeast.document).

306. ويليام كوانت، "مبادرة الشـرق الأوسط الكبير.. خيال الشعارات وصـعوبة المقايضـات"، صحيفة **الاتحاد**، وجهات نظر (أبوظبي:7 مارس 2006)، انظر الرابط:

(http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=18627).

307. السيرة الذاتية للرئيس الأمريكي باراك حسين أوباما، انظر الرابط:

The White House, "President Barack Obama," (http://www.whitehouse.gov/administration/president-obama).

308. جودت هوشيار، "جوزيف إس. ناي ونظرية القوة الناعمة"، موقع الحوار المتمـدن، 18 يوليو 2013، انظر الرابط:

(http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=369043&r=0&cid=0&u=&i=0&q=).

309. انظر: جوزيف إس. ناي، **القوة الناعمـة: وسـيلة النجـاح في السياسـة الدوليـة**، مرجـع سابق، ص ص 19-63.

310. يحي اليحياوي، "أوباما وأطروحة القوة الذكية"، جريدة **هسبريس** الإلكترونية المغربيـة، 10/ 3/ 2009، انظر الرابط:

(http://hespress.com/opinions/11560.html), accessed 18/3/2013.

311. تيم دون وكليجدا مولاج، "أمريكا ما بعد العراق"، مرجع سابق، ص 45.

312. المرجع السابق، ص 45.

313. المرجع السابق، ص 45.

314. هذه التكلفة تتضمن نحو 2 تريليون دولار، هي مصاريف مباشـرة تخص "عملية الحرية الدائمة - Operation Enduring Freedom (OEF)" التي بـدأت في أفغانسـتان في عـام

2001، و"عملية حرية العراق - Operation Iraqi Freedom (OIF)" التي بدأت في العراق في عام 2003، و"عملية الفجر الجديد - Operation New Dawn (OND)" التي بدأت في أفغانستان في عام 2010. وهذه المصاريف المباشرة، تتضمن مصاريف العمليات العسكرية، وجهود إعادة الإعمار، والمصاريف الأخرى التي قامت بها وزارة الدفاع، ووزارة الخارجية، ووزارة شؤون المحاربين القدامى، وإدارة الضمان الاجتماعي الأمريكية. وإضافة لذلك، تتضمن التكلفة الإجمالية تقديرات الرعاية الصحية طويلة الأجل، وتعويضات الإعاقة للمجندين في الخدمة، والمحاربين القدامى وعائلاتهم، وتكلفة إعادة تزويد "Replenishment" الجيش الأمريكي، والتكاليف الاجتماعية والاقتصادية لهذه الأعباء على الاقتصاد الأمريكي. انظر:

Linda J. Bilmes, "The Financial Legacy of Iraq and Afghanistan: How Wartime Spending Decisions Will Constrain Future National Security Budgets", Harvard Kennedy School, *Faculty Research Working Paper Series*, RWP13-003, March 2013, pp 1-2.

انظر الرابط:

https://research.hks.harvard.edu/publications/workingpapers/citation.aspx?PubId=8956

315. تيم دون وكليجدا مولاج، "أمريكا ما بعد العراق"، مرجع سابق، ص 59.

316. المرجع السابق، ص 59.

317. أشار معهد بروكينجز، في عام 2008، إلى أن تغيراً ما يجب أن يلحق بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة على الصعيد العالمي، في مرحلة ما بعد بوش، ينطوي على إنهاء عسكرة السياسة الخارجية الأمريكية، وتحويل الولايات المتحدة إلى شريك دولي، يمكن الاعتماد عليه، عبر آليات عدة، تندرج في مجملها ضمن حدود القوة الناعمة، وأهمها التركيز على جهود حفظ السلام عالمياً.

318. هيلاري رودهام كلينتون هي وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية من 20 يناير 2009 حتى 1 فبراير 2013.

319. هيلاري كلينتون، "القيادة عبر القوة المدنية: إعادة تعريف الدبلوماسية والتنمية الأمريكيتين"، في: **مستقبل القوة الأمريكية**، مرجع سابق، ص 25.

320. حول مفهوم جوزيف إس. ناي للقوة الذكية، انظر الرابط:

Joseph Nye, "Smart Power," The Huffington Post. (http://www.huffingtonpost.com/joseph-nye/smart-power_b_74725.html).

321. روبرت جيتس هو وزير الدفاع الأمريكي خلال الفترة من 18 ديسمبر 2006 حتى 2011، انظر الرابط:

"Robert Gates," Biography.com (http://www.biography.com/people/robert-gates-40993).

322. هيلاري كلينتون، "القيادة عبر القوة المدنية: إعادة تعريف الدبلوماسية والتنمية الأمريكيتين"، مرجع سابق، ص 25.

323. حول الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، انظر الرابط: (http://www.usaid.gov).

324. هيلاري كلينتون، "القيادة عبر القوة المدنية: إعادة تعريف الدبلوماسية والتنمية الأمريكيتين"، مرجع سابق، ص 43.

325. جون فيتزجيرالد كينيدي، هو الرئيس الخامس والثلاثون للولايات المتحدة، وتولى الحكم خلال الفترة من 20 يناير 1961 حتى 22 نوفمبر 1963.

326. نورمان بورلوج، بروفيسور أمريكي ويُعد أباً للثورة الخضراء، وقد درس في جامعة مينيسوتا، وعمل في مؤسسة روكفيلر، وقام بأبحاث عدة من أجل مركز تحسين محصول الذرة والقمح. حصل على جائزة نوبل للسلام عام 1970، وقد أسهمت "الثورة الخضراء" في مضاعفة الإنتاج الزراعي بين عامي 1960 و1990، واستفادت منها آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية. وقالت مؤسسة نوبل إنه أسهم في إنقاذ حياة مئات الملايين من البشر في أرجاء العالم. وحالت الثورة الخضراء التي تولى مسؤوليتها نورمان بورلوج دون حدوث مجاعة عالمية في القرن العشرين. انظر الرابط:

"Norman Borlaug – Biographical," The Nobel Prize (http://www.nobelprize.org/nobel_prizes/peace/laureates/1970/borlaug-bio.html)

327. برغم أن الولايات المتحدة سعت إلى تسليم جزئي لقيادة العملية العسكرية في ليبيا إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو)، فإن الحلفاء تحفظوا على ما يبدو عن تولي المسؤولية بشكل كامل تاركين للجيش الأمريكي المسؤولية الكبرى عن العمليات العسكرية، خصوصاً فيما يتعلق بالقيادة والتوجيه والسيطرة وجمع المعلومات.

328. فريد زكريا، "هل ترغب الولايات المتحدة في امتلاك ليبيا بالفعل"؟، صحيفة **الشرق الأوسط** اللندنية، 1 إبريل 2011، العدد 11812، انظر الرابط:

(http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&issueno=11812&article=615259), accessed 16/8/2013.

329. تيم دون وكليجدا مولاج، "أمريكا ما بعد العراق"، مرجع سابق، ص 51.

330. انظر الرابط:

Stephen M. Walt, "The End of the American Era," The National Interest, October 25, 2011 (http://nationalinterest.org/article/the-end-theamerican-era-6037).

331. انظر:

Linda J. Bilmes, "The Financial Legacy of Iraq and Afghanistan: How Wartime Spending Decisions Will Constrain Future National Security Budgets", Harvard Kennedy School, *Faculty Research Working Paper Series*, RWP13-003, March 2013, pp 1-2.

على الرابط:

https://research.hks.harvard.edu/publications/workingpapers/citation.aspx?PubId=8956

332. حوار أجرته جاكلين شوين مع ستيفن والت ونشرته مجلة **المجلة** السعودية بتاريخ 30 ديسمبر 2010 بعنوان "ستيفن والت يدعو إلى توازن القوى في السياسة: إيران والقنبلة!"، انظر الرابط:

(http://www.majalla.com/arb/2010/12/article55226239), accessed 18/3/2013.

333. المرجع السابق، انظر الرابط:

(http://www.majalla.com/arb/2010/12/article55226239), accessed 18/3/2013.

الفصل الرابع

1. انظر:

Conan Fischer and Alan Sharp (eds.), *After The Versailles Treaty: Enforcement, Compliance, Contested Identities* (New York: Routledge, 2009), p. 5.

2. المرجع السابق، ص ص 11–17.

3. اشترطت اتفاقية فيرساي اعتراف ألمانيا بمسؤوليتها عن الحرب وآثارها، وبالتالي يترتب على ألمانيا تعويض الأطراف المتضررة مالياً عن الخسائر والأضرار التي تكبدها مواطنو وحكومات الدول الحليفة والمشاركة بسبب الحرب التي فرضت عليهم بعدوان ألمانيا وحلفائها، وأن تقوم ألمانيا بتسليم عدد من المقاطعات إلى كل من فرنسا، وبلجيكا، وبولندا، وتشيكوسلوفاكيا، وعدم محاولة ألمانيا الاتحاد مع النمسا، ووضع الضوابط والقيود على الآلة العسكرية الألمانية، ونزع السلاح، وتفكيك التحصينات، وعدم امتلاك سلاح جوي أو مدفعية ثقيلة أو غواصات، وتخريب مصانع الذخيرة، وتسليم الأسطول الألماني للحلفاء، وانتداب دول الحلفاء على المستعمرات الألمانية، وأن تبني ألمانيا للحلفاء سفناً عوضاً عن السفن التي أغرقتها، وأن تقدم لفرنسا كميات هائلة من الفحم الحجري بدلاً من المناجم التي دمرتها، وتعيين لجنة من الحلفاء للإشراف على القيود العسكرية، وتجريد كامل للقوات المسلحة الألمانية من صفتها العسكرية. المرجع السابق، ص ص 103–107.

4. انظر الرابط:

Louis Hyman, "How Did World War II End the Great Depression? Echoes," Bloomberg, December 16, 2011 (http://www.bloomberg.com/news/2011-12-16/how-did-world-war-ii-end-the-great-depression-echoes.html).

5. لمزيد من التفاصيل حول الخطة، انظر:

Martin A. Schain, *The Marshall Plan Fifty Years Later* (New York, NY: Palgrave MacMillan, 2001), p. 149.

6. المرجع السابق، ص ص 29–34.

7. انظر الرابط:

International Monetary Fund (IMF), "The End of the Bretton Woods System (1972–81)"; (http://www.imf.org/external/about/histend.htm).

8. انظر الرابط:

International Monetary Fund (IMF), "The End of the Bretton Woods System (1972–81)"; (http://www.imf.org/external/about/histend.htm).

9. لمزيد من التفاصيل، انظر:

David M. Koltz and Fred Weir, *Revolution from Above: The Demise of the Soviet System* (New York: Routledge, 1997), pp. 71–91.

10. لمزيد من التفاصيل، انظر:

Barry Naughton, et al., "A Political Economy of China's Economic Transition," in Loren Brandt and Thomas G. Rawski (eds.), *China's Great Transformation* (Cambridge: Cambridge University Press, 2008), pp. 91–135.

11. انظر الرابط:

Sovereign Wealth Fund Institute, "Sovereign Fund Rankings," September 3, 2013 (http://www.swfinstitute.org/fund-rankings).

12. انظر الرابط:

"Ins and outs: Acronyms BRIC out all over," *The Economist*, September 18, 2008 (http://www.economist.com/node/12080703).

13. انظر الرابط:

International Monetary Fund (IMF), World Economic Outlook Database, April 2013. (http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2013/01/weodata/index.aspx).

14. انظر الرابط:

International Monetary Fund (IMF), World Economic Outlook Database, April 2013. (http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2013/01/weodata/index.aspx).

15. انظر الرابط:

International Monetary Fund (IMF), World Economic Outlook Database, April 2013. (http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2013/01/weodata/index.aspx).

16. انظر:

Robert Kagan, *The World America Made* (New York, NY: Knopf, 2012), pp. 130–133.

17. لمزيد من التفاصيل عن دور الابتكار كمحرك للاقتصاد، انظر الرابط:

Bronwyn H. Hall and Jacques Mairesse, "Empirical Studies of Innovation in the Knowledge Driven Economy: An Introduction," NBER Working Paper Series, Working Paper 12320, National Bureau of Economic Research, June 2006 (http://www.nber.org/papers/w12320).

18. لمزيد من المعلومات انظر الرابط:

John Markoff, "Searching for Silicon Valley," *New York Times*, April 17, 2009, D9. (http://travel.nytimes.com/2009/04/17/travel/escapes/17Amer.html?pagewanted=1&_r=0).

19. للمزيد من المعلومات عن أكبر 20 شـركة تقنية في قائمة "فورتشن 500" Fortune 500، انظر الرابط:

Rick Whiting, "The 25 Biggest Tech Companies On The Fortune 500," CRN, May 14, 2013. (http://www.crn.com/slide-shows/channel-programs/240154736/the-25-biggest-tech-companies-on-the-fortune-500.htm)

20. انظر الرابط:

SelectUSA, "The Software and Information Technology Services Industry in the United States". (http://selectusa.commerce.gov/industry-snapshots/software-and-information-technology-services-industry-united-states).

21. انظر الرابط:

"What is a Financial Engineer," IAFE Guide to Financial Engineering Programs (http://iaqfguide.org/financial-engineer.php).

22. للمزيد من المعلومات عن تقنية التكسير الهيدروليكي، انظر الرابط:

Carl T. Montgomery and Michael B. Smith, "Hydraulic Fracturing: History of an Enduring Technology," December 2010.
(http://www.spe.org/jpt/print/archives/2010/12/10Hydraulic.pdf), pp. 26–41.

23. انظر الرابط:

International Monetary Fund (IMF), World Economic Outlook Database, April 2013. (http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2013/01/weodata/index.aspx).

24. يعرف يوم الإثنين الأسود في عالم المال، بأنه يوم 19 أكتوبر 1987، والذي بدأ من هونج كونج، ثم انتشر عبر العالم مع توالي افتتاح أسواق المال، لينتهي بخسارة كبيرة جداً في مؤشر داو جونز الأمريكي، فيما اعتُبر أكبر هبوط تاريخي له، حيث بلغ هبوط المؤشر في هذا اليوم نحو 22.61٪.

25. انظر الرابط:

International Monetary Fund (IMF), World Economic Outlook Database, April 2013. (http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2013/01/weodata/index.aspx).

26. بناءً على قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي المحدَّثة في إبريل 2013، كانت الصين تحتل المركز الثامن عالمياً من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي مقوماً بالدولار الأمريكي، وذلك بعد كل من: الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، وألمانيا، وفرنسا، وإيطاليا، والمملكة المتحدة، وكندا، لكنها صعدت للمركز الثاني بداية من عام 2010، لتحل محل اليابان منذ ذلك التاريخ. انظر الرابط: IMF, World Economic Outlook Database, April 2013.

(http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2013/01/weodata/index. aspx).

27. انظر الرابط:

International Monetary Fund (IMF), World Economic Outlook Database, April 2013. (http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2013/01/weodata/index.aspx).

28. انظر الرابط:

International Monetary Fund (IMF), World Economic Outlook Database, April 2013. (http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2013/01/weodata/index.aspx).

29. انظر الرابط:

International Monetary Fund (IMF), World Economic Outlook Database, April 2013. (http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2013/01/weodata/index.aspx).

30. انظر الرابط:

China Daily, "Surging Wages Threaten Economy's Competitiveness," April 10, 2012. (http://www.chinadaily.com.cn/business/2013-04/10/content_16390012.htm).

31. "أوروبا وأمريكا تطلقان مفاوضات أكبر منطقة للتجارة الحرة في العالم"، صحيفة **الخليج** الإماراتية، 18 يونيو 2013، انظر الرابط:

(http://www.alkhaleej.ae/portal/e38575a3-ba54-4004-ade2-79061a2a9718.aspx).

32. "الصين تبدأ أولى خطوات تدويل اليوان وتسمح بتداوله في أمريكا"، صحيفة **الشرق الأوسط** اللندنية، 13 يناير 2011، انظر الرابط:

(http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&issueno=11734&article=603581#.UfYfDdLTyE4).

33. انظر الرابط:

International Monetary Fund (IMF), World Economic Outlook Database, April 2013. (http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2013/01/weodata/index.aspx).

34. انظر الرابط:

"Why is China Auditing Local Government Debt Again?" Institute of New Economic Thinking, July 29, 2013 (http://ineteconomics.org/china-economics-seminar-0/why-china-audit-local-government-debt-again).

35. انظر الرابط:

Fareed Zakaria, "Can China Change its Economic Course?" *The Washington Post*, WP Opinions, July 17, 2013 (http://articles.washingtonpost.com/2013-07-17/opinions/40632962_1_china-s-growth-gdp).

36. انظر الرابط:

Yanqing Wu, "Resource and Energy Problems in China," Energy and Environmental Studies of Shanghai Jiao Tong University. (http://ncrs.cm.kyushu-u.ac.jp/assets/files/Newsletter/volume_3/jp/NCRS_NLJ Vol3_19SJTU.pdf), p. 4.

37. انظر الرابط:

Richard Lester and Edward Steinfeld, "China's Real Energy Crisis," *Harvard Asia Pacific Review*, vol. 9, no. 1, Winter 2007.
(http://www.hcs.harvard.edu/~hapr/ winter07_gov/lester.pdf), p. 35.

38. أيان تايلر، **دبلوماسية الصين النفطية في إفريقيا**، سلسلة **دراسات عالمية**، العدد 63 (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2007)، ص 16.

39. انظر الرابط:

"Difference Engine: Hackers' paradise," *The Economist*, March 11, 2013 (http://www.economist.com/blogs/babbage/2013/03/crimeware?fsrc=scn/tw/te/bl/differenceenginehackersparadise).

40. انظر الرابط:

Jennifer Booton, "Major Corporations attacked in Historic Hacking Case," Fox Business, July 25, 2013. (www.foxbusiness.com/technology/2013/07/25/major-companies-victims-in-biggest-hacking-case).

41. انظر الرابط:

"Developing by Relying on its own Strength, Reform and Innovation," Government's White Papers. (http://www.china.org.cn/english/features/book/152764.htm).

42. انظر الرابط:

Barry Eichengreen, "Can the Euro Area Hit the Rewind Button?" University of California at Berkley, July 23, 2011. (http://emlab.berkeley.edu/~eichengr/can_euro_area_7-23-11.pdf), p. 2.

43. انظر الرابط:

Larry Elliott, "Eurozone Crisis Demands One Banking Policy, One Fiscal Policy – and One Voice," *The Guardian*, Economics Blog, April 1, 2013 (http://www.theguardian.com/business/economics-blog/2013/apr/01/eurozone-crisis-banking-fiscal-union).

44. انظر الرابط:

David Wessel, "Euro Zone Confronts Limits of 'One-Size-Fits-All' Policies," *The Wall Street Journal*, March 17, 2011. (http://online.wsj.com/article/SB10001424052748704396504576204531942846492.html).

45. انظر الرابط:

"Eurozone Crisis: Beggar Thyself and Thy Neighbour," Research on Money and Finance. (http://researchonmoneyandfinance.org/media/reports/eurocrisis/e_summary_eng.pdf), p. 2.

46. انظر الرابط:

Eurostat News Release, no. 126/2013, August 30, 2013, "Euro area Unemployment Rate at 12.1%". (http://epp.eurostat.ec.europa.eu/cache/ITY_PUBLIC/3-30082013-AP/EN/3-30082013-AP-EN.PDF), p. 4.

47. انظر الرابط:

International Monetary Fund (IMF), World Economic Outlook Database, April 2013. (http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2013/01/weodata/index.aspx).

48. انظر الرابط:

European Commission, Directorate-General for Energy, "Market Observatory for Energy" (http://ec.europa.eu/energy/observatory/oil/import_export_en.htm).

49. انظر:

International Monetary Fund (IMF), World Economic Outlook Database, April 2013. (http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2013/01/weodata/index.aspx).

50. انظر الرابط:

Simon Romero and William Neuman, "Sweeping Protests in Brazil Pull In an Array of Grievances," *The New York Times*, June 21, 2013, A1. (http://www.nytimes.com/2013/06/21/world/americas/brazil-protests.html?pagewanted=all&_r=0).

51. انظر الرابط:

Juan de Onis, "Brazil's Big Moment", Foreign Affairs, November/December 2008, (www.foreignaffairs.com/print/64610).

52. انظر الرابط:

World Energy Council (WEC), *2010 Survey of Energy Resources* (http://www.worldenergy.org/publications/3040.asp).

53. انظر الرابط:

Amy Myers Jaffe, "The Americas, Not the Middle East, will be the World Capital of Energy," *Foreign Policy*, vol. 90, no. 5, September/October 2011 (http://www.foreignpolicy.com/articles/2011/08/15/the_americas_not_the_middle_east_will_be_the_world_capital_of_energy).

54. كان قد تم مبدئياً إطلاق لقب "العقد المفقود" على الفترة التي تلت انفجار فقاعة أسعار الأصول في اليابان، أي بين عامي 1991 و2000، لكن تم بعد ذلك توسيع هذه الفترة الزمنية، مع استمرار الأداء الاقتصادي السيء، لتغطي الفترة 2001-2010، ولتُعرف الفترة بالكامل بـ"العقدين المفقودين".

55. انظر الرابط:

"Not so Super: The "third arrow" of reform has fallen well short of its target; time for Shinzo Abe to rethink," *The Economist*, Abenomics, June 15, 2013 (http://www.economist.com/news/leaders/21579464-third-arrow-reform-has-fallen-well-short-its-target-time-shinzo-abe-rethink-not).

56. لتقسيم المصادر المبتكرة للطاقة الهيدروكربونية، انظر: WEC, 2010 Survey of Energy Resources، مرجع سابق، ص 93 وص123 وص 151.

57. انظر الرابط:

BP, BP Statistical Review of World Energy, June 2013. (www.bp.com/statisticalreview).

58. انظر الرابط:

BP, BP Statistical Review of World Energy, June 2013. (www.bp.com/statisticalreview).

59. انظر الرابط:

BP, BP Statistical Review of World Energy, June 2013. (www.bp.com/statisticalreview).

60. انظر الرابط:

BP, BP Statistical Review of World Energy, June 2013. (www.bp.com/statisticalreview).

61. انظر الرابط:

BP, BP Statistical Review of World Energy, June 2013. (www.bp.com/statisticalreview).

62. انظر الرابط:

BP, BP Statistical Review of World Energy, June 2013. (www.bp.com/statisticalreview).

63. للمزيد عن طفرة إنتاج الغاز الصخري بالولايات المتحدة الأمريكية وأثرها على الاقتصاد، انظر الرابط:

PWC, "Shale Gas: A Renaissance in US Manufacturing?" December 2011 (http://www.pwc.com/en_US/us/industrial-products/assets/pwc-shale-gas-us-manufacturing-renaissance.pdf), pp. 2–6.

64. انظر الرابط:

International Monetary Fund (IMF), World Economic Outlook Database, April 2013. (http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2013/01/weodata/index.aspx).

65. انظر الرابط:

World Energy Council (WEC), *2010 Survey of Energy Resources* (http://www.worldenergy.org/publications/3040.asp).

66. انظر الرابط:

World Energy Council (WEC), *2010 Survey of Energy Resources* (http://www.worldenergy.org/publications/3040.asp).

67. انظر الرابط:

U.S. Energy Information Administration (EIA), "Electricity in the United States" (http://www.eia.gov/energyexplained/index.cfm?page=electricity_in the_united_states).

68. انظر الرابط:

U.S. Energy Information Administration (EIA), "Electricity in the United States" (http://www.eia.gov/energyexplained/index.cfm?page=electricity_in the_united_states).

69. انظر: Amy Myers Jaffe, "The Americas, Not the Middle East, Will Be the World Capital of Energy"، مرجع سابق.

70. انظر الرابط:

U. S. Energy Information Administration (EIA), "US Imports by Country of Origin". (http://www.eia.gov/dnav/pet/pet_move_impcus_a2_nus_ep00_im0_mbbl_m.htm).

71. انظر الرابط:

U.S. Energy Information Administration (EIA), "China: Analysis" (http://www.eia.gov/countries/cab.cfm?fips=CH).

72. انظر الرابط:

Reuters, "China Secures Larger Turkmen Gas Supplies," September 3, 2013 (http://uk.reuters.com/article/2013/09/03/gas-turkmenistan-china-idUKL6N0GZ31W20130903).

73. انظر الرابط:

U.S. Energy Information Administration (EIA), "China: Analysis" (http://www.eia.gov/countries/cab.efm?fips=CH).

74. انظر الرابط:

U.S. Energy Information Administration (EIA), "China: Analysis" (http://www.eia.gov/countries/cab.efm?fips=CH).

75. انظر الرابط:

European Commission, Directorate-General for Energy, "Market Observatory for Energy" (http://ec.europa.eu/energy/observatory/oil/import_export_en.htm).

لتوقعات تغير أنماط الاستهلاك والاستيراد بحلول عام 2035، انظر الرابط:

U.S. Energy Information Administration (EIA), "Annual Energy Outlook, 2012", pp. 74, 75 (http://www.eia.gov/forecasts/aeo/pdf10383(2012).pdf).

76. انظر الرابط:

European Commission, Directorate-General for Energy, "Market Observatory for Energy" (http://ec.europa.eu/energy/observatory/oil/import_export_en.htm).

77. انظر الرابط:

European Commission, Directorate-General for Energy, "Market Observatory for Energy" (http://ec.europa.eu/energy/observatory/oil/import_export_en.htm).

78. انظر الرابط:

European Commission, Directorate-General for Energy, "Market Observatory for Energy" (http://ec.europa.eu/energy/observatory/oil/import_export_en.htm).

79. انظر الرابط:

BP, BP Statistical Review of World Energy, June 2013. (www.bp.com/statisticalreview).

80. انظر الرابط:

BP, BP Statistical Review of World Energy, June 2013. (www.bp.com/statisticalreview).

81. انظر:

U.S. Energy Information Administration (EIA), "Annual Energy Outlook, 2012", Washington DC, pp. 74, 75. مرجع سابق.

82. انظر الرابط:

BP, BP Statistical Review of World Energy, June 2013. (www.bp.com/statisticalreview).

83. انظر الرابط:

BP, BP Statistical Review of World Energy, June 2013. (www.bp.com/statisticalreview).

84. انظر الرابط:

BP, BP Statistical Review of World Energy, June 2013. (www.bp.com/statisticalreview).

85. انظر الرابط:

US Department of the Interior, "About Oil Shale," Oil Shale and Tar Sands Programmatic EIS (http://ostseis.anl.gov/guide/oilshale/index.cfm).

86. انظر الرابط:

PWC, "Shale Gas: A Renaissance in US Manufacturing?" December 2011 (http://www.pwc.com/en_US/us/industrial-products/assets/pwc-shale-gas-us-manufacturing-renaissance.pdf), pp. 2–6.

87. انظر الرابط:

World Energy Council (WEC), *2010 Survey of Energy Resources* (http://www.worldenergy.org/publications/3040.asp).

88. المرجع السابق، ص 141.

89. المرجع السابق، ص 123.

90. المرجع السابق، ص 139.

91. المرجع السابق، ص 110.

92. المرجع السابق، ص 110.

93. انظر:

U.S. Energy Information Administration (EIA), "Annual Energy Outlook, 2012", Washington DC, p. 210. مرجع سابق.

94. انظر الرابط:

Amy Myers Jaffe, "The Americas, Not the Middle East, will be the World Capital of Energy," *Foreign Policy*, vol. 90, no. 5, September/October 2011 (http://www.foreignpolicy.com/articles/2011/08/15/the_americas_not_the_middle_east_will_be_the_world_capital_of_energy).

95. انظر الرابط:

U.S. Energy Information Administration (EIA), "International Energy Outlook, 2011", p. 26. (http://www.eia.gov/forecasts/archive/ieo11/pdf10484(2011).pdf).

96. لتقسيم المصادر المبتكرة للطاقة الهيدروكربونية، انظر: WEC, 2010 Survey of Energy Resources، مرجع سابق، ص 93 وص 123 وص 151.

97. انظر الرابط:

U.S. Energy Information Administration (EIA), "World Shale Gas Resources: An Initial Assessment of 14 Regions Outside the United States", p. 4. http://www.eia.gov/analysis/studies/worldshalegas/archive/2011/pdf/fullreport.pdf.

98. المرجع السابق، ص 4.

99. مصدر البيانات: U.S. Energy Information Administration (EIA), "International Energy Outlook, 2011", p. 50، مرجع سابق.

100. المرجع السابق، ص 50.

101. انظر الرابط:

BP, BP Energy Outlook 2030, January 2013.
(www.bp.com/energyoutlook2030).

102. انظر الرابط:

BP, BP Energy Outlook 2030, January 2013.
(www.bp.com/energyoutlook2030).

103. انظر الرابط:

BP, BP Energy Outlook 2030, January 2013.
(www.bp.com/energyoutlook2030).

104. انظر الرابط:

BP, BP Energy Outlook 2030, January 2013.
(www.bp.com/energyoutlook2030).

105. انظر الرابط:

BP, BP Energy Outlook 2030, January 2013.
(www.bp.com/energyoutlook2030).

106. انظر الرابط:

BP, BP Energy Outlook 2030, January 2013.
(www.bp.com/energyoutlook2030).

107. انظر الرابط:

BP, BP Energy Outlook 2030, January 2013.
(www.bp.com/energyoutlook2030).

108. انظر الرابط:

BP, BP Energy Outlook 2030, January 2013. (www.bp.com/energyoutlook2030).

109. انظر الرابط:

BP, BP Energy Outlook 2030, January 2013. (www.bp.com/energyoutlook2030).

110. انظر الرابط:

BP, BP Energy Outlook 2030, January 2013. (www.bp.com/energyoutlook2030).

111. انظر الرابط:

BP, BP Energy Outlook 2030, January 2013. (www.bp.com/energyoutlook2030).

112. انظر: Robert Kagan, *The World America Made*، مرجع سابق، ص 76.

113. انظر:

Steve Coll, *Private Empire: ExxonMobil and American Power* (New York, NY: Penguin, 2012), p. 318.

114. انظر:

Steve Coll, *Private Empire: ExxonMobil and American Power* (New York, NY: Penguin, 2012), p. 318.

115. على سبيل المثال، قامت شركة شل خلال الأعوام الخمسة الماضية بإنفاق نحو 2.2 مليار دولار على عملية تطوير الطاقة البديلة وتجميع الكربون وثاني أكسيد الكربون. لمزيد من التفاصيل، انظر الرابط:

Shell, "About Shell" (http://www.shell.com/global/aboutshell/at-a-glance.html).

116. انظر الرابط:

Tom Gjelten, "Venezuela's Next Leader Faces Tough Choice On Oil Program," NPR, April 11, 2013. (http://www.npr.org/2013/04/11/176843567/venezuela-s-next-leader-faces-tough-choice-on-oil-program).

117. كما سبقت الإشارة، تتسبب القرصنة الإلكترونية في خسائر تقدر بملايين الدولارات، ويتم القيام بجهود دولية لمحاربتها على شاكلة ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية في يونيو 2013 برفع دعاوى قضائية ضد أشخاص تورطوا في عمليات قرصنة منذ عام 2007 على بعض الشركات العالمية منها شركات أمريكية كبرى. لمزيد من التفاصيل انظر الرابط:

Jennifer Booton, "Major Corporations attacked in Historic Hacking Case," Fox Business, July 25, 2013. (www.foxbusiness.com/technology/2013/07/25/major-companies-victims-in-biggest-hacking-case).

118. انظر الرابط:

Richard McGregor, US Budget Politics: America Goes Dark, October 4, 2013, *The Financial Times* (http://www.ft.com/cms/s/0/83610290-2cd6-11e3-a0ac-00144feab7de.html#axzz2h73gcJkT).

119. انظر الرابط:

International Monetary Fund (IMF), World Economic Outlook Database, April 2013. (http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2013/01/weodata/index.aspx).

120. انظر:

Linda J. Bilmes, "The Financial Legacy of Iraq and Afghanistan: How Wartime Spending Decisions Will Constrain Future National Security Budgets", Harvard Kennedy School, *Faculty Research Working Paper Series*, RWP13-003, March 2013, pp 1-2.

على الرابط:

https://research.hks.harvard.edu/publications/workingpapers/citation.aspx?PubId=8956

121. انظر الرابط:

International Monetary Fund (IMF), World Economic Outlook Database, April 2013. (http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2013/01/weodata/index.aspx).

122. انظر الرابط:

International Monetary Fund (IMF), World Economic Outlook Database, April 2013. (http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2013/01/weodata/index.aspx).

123. للمزيد عن الهاوية المالية وقضاياها، انظر الرابط:

John Wasik, "Fiscal Cliff Follies: Four Myths," *Forbes*, November 29, 2013 (http://www.forbes.com/sites/johnwasik/2012/11/29/fiscal-cliff-follies-four-myths/).

124. يمكن الرجوع إلى المواقع الإلكترونية للوكالات الثلاث لمعرفة التفاصيل والتطور التاريخي لتقييم الديون الحكومية للدول المذكورة.

125. لمزيد من التفاصيل حول الخلاف بين الجمهوريين والديمقراطيين فيما يخص السياسة المالية، انظر الرابط:

Connie Cass, "Fiscal Cliff: Why Can't Democrats and Republicans Agree?" Associated Press (AP), December 31, 2012. (http://www.usatoday.com/story/news/politics/2012/12/29/fiscal-cliff-guide/1798027).

126. انظر الرابط:

International Monetary Fund (IMF), World Economic Outlook Database, April 2013. (http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2013/01/weodata/index.aspx).

127. انظر الرابط:

"Audit Office Shines Light on Local Government Debt," *The Wall Street Journal*, June 11, 2013 (http://blogs.wsj.com/chinarealtime/2013/06/11/audit-office-shines-light-on-local-government-debt/).

128. انظر الرابط:

Zhang Yuwei, "China's US T-bill Holdings hit Record in May," *China Daily*, USA. (http://usa.chinadaily.com.cn/epaper/2013-07/17/content_16787441.htm); "Audit Office Shines Light On Local Government Debt," *The Wall Street Journal*, June 11, 2013. (http://blogs.wsj.com/chinarealtime/2013/06/11/audit-office-shines-light-on-local-government-debt/).

129. لمزيد من التفاصيل عن العجز الأمريكي المزدوج، انظر الرابط:

Nouriel Roubini, "The Unsustainability of the U.S. Twin Deficits" CATO Institute. (http://www.cato.org/sites/cato.org/files/serials/files/cato-journal/2006/5/cj26n2-13.pdf), pp. 343–356.

130. انظر الرابط:

Michael Stothar, "Angela Merkel's Victory Prompts Mixed Response in Europe," *The Financial Times*, September 23, 2013. (http://www.ft.com/intl/cms/s/0/490142a6-2441-11e3-a8f7-00144feab7de.html#axzz2h73 gcJkT).

131. انظر الرابط:

European Union (EU), "First Quarter of 2013 Compared with Fourth Quarter of 2012," Eurostat News Release no. 114, July 22, 2013. (http://epp.eurostat.ec.europa.eu/cache/ITY_PUBLIC/2-22072013-AP/EN/2-22072013-AP-EN.PDF), p. 4.

132. انظر الرابط:

European Union (EU), "Euro Area Unemployment Rate at 12.1%," Eurostat News Release, no. 118/2013, July 31, 2013. (http://epp.eurostat.ec.europa.eu/cache/ITY_PUBLIC/3-31072013-BP/EN/3-31072013-BP-EN.PDF), p. 4.

133. انظر الرابط:

International Monetary Fund (IMF), World Economic Outlook Database, April 2013. (http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2013/01/weodata/index.aspx).

134. انظر الرابط:

Hiroko Tabuchi, In Japan, a Tenuous Vow to Cut, The New York Times, September 1, 2011, (http://www.nytimes.com/2011/09/02/business/global/japan-seeks-answers-to-debt-load-without-angering-voters.html?pagewanted=all&_r=0)

135. تقيم وكالة ستاندارد آند بورز الدين الحكومي الياباني عند مستوى -AA، وتقيمه فيتش عند +A، بينما تقيمه موديز عند Aa3، وذلك عند منتصف عام 2013.

136. لمزيد من التفاصيل، انظر الرابط:

Public Broadcasting Service (PBS), "Russia's Crisis, Will Russia Survive its Economic and Political Crisis?" (http://www.pbs.org/newshour/forum/september 98/russia.html).

137. لمزيد من التفاصيل، انظر الرابط:

Third World Network, "The Brazilian Economic Crisis". (http://www.twnside.org.sg/title/brazil-cn.htm).

138. انظر الرابط:

International Monetary Fund (IMF), World Economic Outlook Database, April 2013. (http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2013/01/weodata/index.aspx).

139. انظر الرابط:

International Monetary Fund (IMF), World Economic Outlook Database, April 2013. (http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2013/01/weodata/index.aspx).

140. وفق بيانات منظمة التجارة العالمية، بيانات الدول، في إبريل 2013، بالرجوع إلى موقع المنظمة الإلكتروني:

(stat.wto.org/countryprofile/WSDBCountryPFReporter.aspx?Language=E).

141. انظر الرابط:

International Monetary Fund (IMF), World Economic Outlook Database, April 2013. (http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2013/01/weodata/index.aspx).

142. لمزيد من التفاصيل، انظر الرابط:

David Kashi, "Panama Canal Expansion can Increase US Maritime Industry by Shipyards Building Smaller Vessels to Unload Cargo in a Feeder System or Short Sea Shipping System to East Coast Ports," *International Business Times* (http://www.ibtimes.com/panama-canal-expansion-can-increase-us-maritime-industry-shipyards-building-smaller-vessels-unload).

143. لتفاصيل خطة توسعة قناة بنها، انظر الرابط:

Canal De Panmamá, "Proposal for the Expansion of the Panama Canal, 3rd Set of Locks Project," April 24, 2006. (http://www.acp.gob.pa/eng/plan/documentos/propuesta/acp-expansion-proposal.pdf), pp. 3–6.

144. انظر الرابط:

Dexter Roberts, Henry Meyer, and Dorothee Tschampa, "The Silk Railroad of China-Europe Trade," *Businessweek*, December 20, 2012. (http://www.businessweek.com/articles/2012-12-20/the-silk-railroad-of-china-europe-trade).

145. انظر الرابط:

Ghulam Ali, "China's Strategic Interests in Pakistan's Port at Gwadar," East Asia Forum, March 24, 2013. (http://www.eastasiaforum.org/2013/03/24/chinas-strategic-interests-in-pakistans-port-at-gwadar/).

146. انظر الرابط:

Rebbecca Conan, "Chinese Firms to Develop US$20bn Panama Canal Alternative in Hondorus," Business News Americas, June 21, 2013. (http://www.bnamericas.com/news/infrastructure/chinese-firm-to-develop-us20bn-panama-canal-alternative-in-honduras1).

147. انظر الرابط:

Adam Williams, "Nicaragua's Canal: Chinese Tycoon Wang Jing Wants to Build it," Bloomberg Businessweek, June 27, 2013. (http://www.businessweek.com/articles/2013-06-27/nicaraguas-canal-chinese-tycoon-wang-jing-wants-to-build-it).

الفصل الخامس

1. نزار ميهوب، "الرأي العام.. صوت الشعب"، الجمعية الدولية للعلاقات العامة، 2012، انظر الرابط:

(http://www.ipra-ar.org/alpha/topic/view.php?id=21), accessed 26-11-2013.

2. انظر:

Mark Tessler, *Public Opinion in the Middle East: Survey Research and Political Orientations of Ordinary Citizens* (Bloomington, IN: Indiana University Press, 2011), p. xii.

3. المرجع السابق، ص xii.

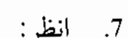
4. المرجع السابق، ص xi.

5. انظر:

William Zartman, "Political Science," in Leonard Binder (ed.), *The Study of the Middle East: Research and Scholarship in the Humanities and Social Sciences* (New York, NY: Boulder, 1987); Michael Hudson, "The Political Culture Approach to Arab Democratization," in Rex Brynen, Bahgat Korany, and Paul Noble (eds.), *Political Liberalization and Democratization in the Arab World* (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishing, 1995), p. 69.

6. عثمان سراج الدين فتح الرحمن، "الرعاية الاجتماعية بين الاتفاقيات والمواثيق الدولية والقوانين المحلية: دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً"، **رؤى استراتيجية**، المجلد 1، العدد 4 (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سبتمبر 2013)، ص ص 52–69، وحول مكانة دولة الإمارات وموقعها على الخريطة الدولية للتنمية البشرية، انظر أيضاً: "الإمارات الأولى عربياً والـ 30 عالمياً في التنمية البشرية"، صحيفة **الاتحاد** (أبوظبي: 9 يناير 2012)، انظر الرابط:

(http://www.alittihad.ae/details.php?id=2633&y=2012).



7. انظر:

Shibley Telhami, *The World Through Arab Eyes: Arab Public Opinion and the Reshaping of the Middle East* (New York, NY: Basic Books, June 2013), p. 5.

8. للتعرف على الأنشطة البحثية والعلمية لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، انظر الرابط: (http://www.ecssr.ac.ae/).

9. انظر:

Mark Lynch, "Why Arab Public Opinion Polls Matter," *Foreign Policy Review*, August 3, 2013, p. 1.

10. المرجع السابق، ص 2.

11. انظر الرابط:

E.G. Carmines and R.A. Zeller, *Reliability and Validity Assessment* (www.uky.edu/~clthyn2/ps671/carmines_zeller_671.pdf).

12. من كلمة الفريق سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الإماراتي، في الجلسة الختامية للقمة الحكومية الأولى التي عقدت في 12 فبراير 2013، أنظر: صحيفة **الاتحاد** (أبوظبي: 13 فبراير 2013)، انظر الرابط:

(http://www.alittihad.ae/details.php?id=15512&y=2013), accessed 30/10/2013.

13. انظر الرابط:

Sidney Verba, Nancy Burns and Kay Lehman Schlozman, "Knowing and Caring about Politics: Gender and Political Engagement," *Journal of Politics*, vol. 59, issue 4 (November 1997), pp. 1051–1072. (http://dx.doi.org/10.2307/2998592).

14. انظر الرابط:

"Women Worldwide know less about Politics than Men," Economic and Social Research Council, UK, July 3, 2013 (http://www.esrc.ac.uk/news-and-events/press-releases/26789/women_worldwide_know_less_about_politics_than_men.aspx); Richard R. Lau and David P. Redlawsk, "Older but Wiser? Effects of Age on Political Cognition," *The Journal of Politics*, vol. 70, Issue 1 (January 2008), pp. 168–185.

15. انظر الرابط:

Pew Research Center, The Pew Global Attitude Project, "25-Nation Pew Global Attitudes Survey," Released on July 23, 2009. (http://www.pewglobal.org/files/2009/07/Pew-Global-Attitudes-Spring-2009-Report-1-July-23-11 am.pdf).

16. انظر الرابط:

Steven Kull, "People in Muslim Nations Conflicted About UN," World Public Opinion.org, December 2, 2008. (http://www.worldpublicopinion.org/pipa/articles/btunitednationsra/575.php).

17. المرجع السابق، انظر الرابط:

(http://www.worldpublicopinion.org/pipa/articles/btunitednationsra/575.php).

18. المرجع السابق، انظر الرابط:

(http://www.worldpublicopinion.org/pipa/articles/btunitednationsra/575.php).

19. المرجع السابق، انظر الرابط:

(http://www.worldpublicopinion.org/pipa/articles/btunitednationsra/575.php).

20. المرجع السابق، انظر الرابط:

(http://www.worldpublicopinion.org/pipa/articles/btunitednationsra/575.php).

21. المرجع السابق، انظر الرابط:

(http://www.worldpublicopinion.org/pipa/articles/btunitednationsra/575.php).

22. المرجع السابق، انظر الرابط:

(http://www.worldpublicopinion.org/pipa/articles/btunitednationsra/575.php).

23. انظر: Pew Research Center, The Pew Global Attitude Project, "25-Nation Pew Global Attitudes Survey," Released on July 23, 2009، مرجع سابق، انظر الرابط:

(http://www.pewglobal. org/files/2009/07/Pew-Global-Attitudes-Spring-2009-Report-1-July-23-11 am.pdf).

24. انظر:

James Crotty, "Structural Causes of the Global Financial Crisis: A Critical Assessment of the New Financial Architecture," *Cambridge Journal of Economics* no. 33, 2009, pp. 563–580.

25. انظر الرابط:

Seth Carus, “Chemical Weapons in the Middle East,” *Policy Focus* no. 9, Washington Institute for Near East Policy, December 1988. (http://www.washingtoninstitute.org/uploads/Documents/pubs/PolicyFocus9.pdf).

26. "المسألة النووية في الشرق الأوسط"، التقرير الموجز لمجموعة العمل، رقم 4، مركز الدراسات الدولية والإقليمية، كلية الشؤون الدولية بجامعة جورج تاون في قطر، 2012، انظر الرابط:

(http://www12.georgetown.edu/sfs/qatar/cirs/ArabicNuclearQuestionSummaryReport.pdf).

27. التركيز على صراع القوى العالمية وآثارها على المنطقة العربية لا يستثني أن هناك أسباباً داخلية أخرى تؤجج الخلافات داخل المنظومة العربية.

28. انظر الرابط:

Bertelsmann Stiftung, “Topics: Encouraging Social Change,” January 2008” (http://www.bertelsmann-stiftung.de/cps/rde/xbcr/SID-746191AF-2CA45334/bst/xcms_bst_dms_23678_23679_2.pdf).

29. المرجع السابق، انظر الرابط:

(http://www.bertelsmann-stiftung.de/cps/rde/xbcr/SID-746191AF-2CA45334/bst/xcms_bst_dms_23678_23679_2.pdf).

30. المرجع السابق، انظر الرابط:

(http://www.bertelsmann-stiftung.de/cps/rde/xbcr/SID-746191AF-2CA45334/bst/xcms_bst_dms_23678_23679_2.pdf).

31. المرجع السابق، انظر الرابط:

(http://www.bertelsmann-stiftung.de/cps/rde/xbcr/SID-746191AF-2CA45334/bst/xcms_bst_dms_23678_23679_2.pdf).

الفصل السادس

1. منى حمدان، "هل تنضم سوريا إلى لائحة التدخلات العسكرية الأمريكيـة؟"، صـحيفة **الحياة**، 28 يوليو 2013، انظر الرابط:

(http://alhayat.com/Details/545929), accessed 22/9/2013

2. انظر الرابط:

The White House, *National Security Strategy*, May 2010 (http://www.whitehouse.gov/sites/default/files/rss_viewer/national_security_strategy.pdf).

3. The White House, *National Security Strategy*، المرجع السابق، ص 41-49.

4. انظر:

Joseph S. Nye, "The Future of American Power: Dominance and Decline in Perspective," *Foreign Affairs*, vol. 89, issue 6, November/December 2010, pp. 2–11.

5. انظر:

Paul Kennedy, *The Rise and Fall of the Great Powers* (London: Fontana Press, 1989), pp. 1–17.

انظر أيضاً: عمـر عبـدالعاطي، الأحاديـة الأمريكيـة بـين الاسـتمرارية والـزوال، مجلـة **السياسة الدولية**، العدد 173 (القاهرة: يوليو 2008)، ص 223.

6. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشـرية لعام 2013**: نهضة الجنوب.. تقـدم بشـري في عالم متنوع (نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، 2013)، ص 1.

7. انظر:

Arvind Subramanian, *Eclipse: Living in the Shadow of China's Economic Dominance* (Washington, DC: Peterson Institute for International Economics, 2013), pp. 89–108.



8. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام 2013**، مرجع سابق، ص 2.

9. إلياس حنا، "مأسسة عقيدة بوش"، موقع الجزيرة نت، 3 أكتوبر 2004، انظر الرابط:

(http://www.aljazeera.net/opinions/pages/165e161b-e5c9-41b1-bcf4-b2850fd2287a), accessed 28/10/2013.

10. منير محمود بدوي السيد، **الاتجاهات الحديثة في دراسة النظام الدولي منذ انتهاء الحرب الباردة** (أسيوط: جامعة أسيوط، كلية التجارة، 2004)، ص 7.

11. إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع**، مرجع سابق، ص ص 56–57.

12. يمكن الإشارة في ذلك إلى موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الاحتجاجات الشعبية في بعض الدول العربية خلال السنوات الأخيرة، حيث اضطرت إدارة الرئيس باراك أوباما إلى التخلي عن حلفاء تاريخيين مثل الرئيس المصري الأسبق محمد حسني مبارك، والتجاوب مع مطالب الشارع المصري وقتذاك حرصاً على صورتها النمطية التقليدية كراعية للحريات والقيم الديمقراطية.

13. انظر الرابط:

The Middle East Partnership Initiative (MEPI), Leaders for Democracy Fellowship Program (http://mepi.state.gov/opportunities/mepi-exchange-programs/leaders-for-democracy-fellowship.html).

14. انظر الرابط:

The Middle East Partnership Initiative (MEPI), Leaders for Democracy Fellowship Program (http://mepi.state.gov/opportunities/mepi-exchange-programs/leaders-for-democracy-fellowship.html).

15. مركز الجزيرة للدراسات، مراجعة كتاب: الاتجاهات العالمية 2030: سيناريوهات الاستخبارات الأمريكية، عرض: وليد عبدالحي، 25 مارس 2013، ص 4.

16. عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الدورة السادسة الاستثنائية في إبريل 1974، حيث صدر في الأول من مايو 1974 وثيقتان: الأولى تشمل إعلاناً بشأن إقامة نظام اقتصادي دولي جديد، والوثيقة الثانية برنامج عمل من أجل إقامة هذا النظام، إلا أن المقصود كان تحقيق التكامل الاقتصادي على الصعيد الإقليمي وتعزيز المحاولات الاقتصادية النشطة لإقامة بعض التجمعات الاقتصادية لأهداف معينة، وظل الاقتصاد الدولي رهينة أمريكية ثم شاركتها الصين بعد أكثر من عقدين من الزمن.

17. للمزيد حول صعود الاقتصادات الناشئة وتأثيرها في النظام الاقتصادي العالمي، انظر: "الاقتصادات الناشئة تطالب بدور أكبر في السياسات المالية"، موقع بي بي سي، 4 سبتمبر 2009، انظر الرابط:

(http://www.bbc.co.uk/arabic/business/2009/09/090904_ah_emerging_economies_tc2.shtml), accessed 22/9/2013.

18. برغم تماسك منطقة اليورو وتفاديها سيناريو التفكك والانهيار الذي كان سائداً خلال الفترة الماضية، فإن الاتحاد النقدي الأوروبي لا يزال يواجه تحديات جمة، بينما لا يزال الاقتصاد الياباني يعاني آثار مشكلات صعبة.

19. انظر الرابط:

Sovereign Wealth Fund Institute (http://www.swfinstitute.org/fund-rankings/), Accessed December 3, 2013.

20. للمزيد حول التطورات والتفاعلات في النظام العالمي الجديد، انظر: محمد مدحس غسان، **الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدولة**، مرجع سابق، ص ص 58-60؛ وانظر أيضاً: بن ستيل ومانويل هيندز، **المال والأسواق والسيادة**، دراسات مترجمة (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2013).

21. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام 2013**، مرجع سابق، ص 5.

22. يرتبط هذا التأثير أساساً بكون هذه المؤسسات المالية العالمية إحدى أدوات الهيمنة الأمريكية على مفاصل النظام العالمي الجديد.

23. يلاحظ أن أروقة منظمة التجارة العالمية (WTO) تموج في السنوات الأخيرة بالكثير من الشكاوى والانتقادات الموجهة ضد القيود التي تفرضها بعض الدول على حرية التجارة وحركة الاستثمارات والتدفقات المالية، بما يستهدف في النهاية تحقيق مزيد من الانسيابية والسيولة في النشاط الاقتصادي المتَّصف بالعولمة. لمزيد من المعلومات، انظر: الجيش اللبناني، "الثابت والمتحول في النظام الاقتصادي العالمي"، **مجلة الدفاع الوطني**، أكتوبر 2000، ص ص 2-8.

24. لقد طويت الحرب الباردة تماماً بانعقاد قمة مالطا بين ميخائيل جورباتشوف وجورج هربرت ووكر بوش (الأب) في 4 ديسمبر 1989، وأعيد توحيد ألمانيا في 3 أكتوبر 1990، وفي مؤتمر باريس يومي 19 و20 نوفمبر 1990 شاركت الكتلتان الشرقية والغربية، وأعلنتا نهاية الحرب الباردة، وحل حلف وارسو منذ 3 نوفمبر 1990، والكوميكون في 28 يونيو 1991، وزوال الاتحاد السوفيتي في ديسمبر 1991.

25. حول شكل الحرب في الجيل الرابع وتأثيراتها، انظر:

William S. Lind, "Understanding Fourth Generation War," *Military Review*, September–October 2004, pp. 12–16.

26. منير محمود بدوي السيد، "الاتجاهات الحديثة في دراسة النظام الدولي منذ انتهاء الحرب الباردة"، بحث مقدم إلى اللجنة الدائمة للعلوم السياسية، كلية التجارة، جامعة أسيوط، 2005، ص 16.

27. للمزيد حول الغزو الثقافي والتبعية الثقافية، انظر: شاكر النابلسي، "مظاهر وآليات الغزو الثقافي في الفكر العربي المعاصر"، موقع الحوار المتمدن، 29 سبتمبر2008، انظر الرابط:

(http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=148626).

28. انظر الرابط:

US National Intelligence Council, *Global Trends 2030: Alternative Worlds*, USA, December 2012. (http://www.dni.gov/files/documents/GlobalTrends_2030.pdf).

29. يشير التسارع المتواصل في مظاهر التقدم التكنولوجي في النظام العالمي الجديد إلى أن ملاحقة هذه المظاهر تبدو خياراً لا مفر منه للدول كي تستطيع التواصل مع بقية العالم، وتوفير حياة كريمة لمواطنيها، ومن دون ذلك، فإن العزلة التكنولوجية وبالتالي الثقافية والاقتصادية هي البديل الأكثر إيلاماً.

30. انظر الرابط:

National Center for Education Statistics, *Digest of Education Statistics Report*, 2012 (http://nces.ed.gov/programs/digest/2012menu_tables.asp).

31. انظر الرابط:

National Center for Education Statistics, *Digest of Education Statistics Report*, 2012 (http://nces.ed.gov/programs/digest/2012menu_tables.asp).

32. Robert Kagan, *The World America Made*، مرجع سابق، ص ص 52–55.

33. المرجع السابق، ص ص 52–55.

34. قامت الولايات المتحدة باستخدام القوة العسكرية بأنواعها في أفغانستان والعراق وكوسوفا، وقدمت كذلك دعماً عسكرياً لقوات المعارضة في كل من سوريا وليبيا.

35. والمثال الواضح على ذلك ما حدث في مصر وتونس، وسمي "الربيع العربي"، حيث قامت بعض مراكز الأبحاث الأمريكية ووسائل التواصل الاجتماعي والإعلام الخارجي بالدور الرئيسي في حشد جهود الشباب للتغيير.

36. انظر الرابط:

Jan Techau, "Germany Must Stop Moralising and Embrace Espionage," *Financial Times*, October 13, 2013. (http://carnegieendowment.org/#/slide_508_germany-must-embrace-espionage).

37. جوزيف إس. ناي، **القوة الناعمة، وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي (الرياض: مكتبة العبيكان، 2007)، ص ص 180-181.

38. للمزيد من التفاصيل حول أدوات القوى الناعمة، المرجع السابق، ص ص 207-215.

39. انظر:

Richard L. Armitage and Joseph S. Nye, Jr., "A Smarter, More Secure America," CSIS Commission on Smart Power, Washington, DC, CSIS, 2007, pp. 27–60.

40. المرجع السابق، ص ص 64-66.

41. من سمات القوة الذكية أنها تتيح للولايات المتحدة الأمريكية - بإمكاناتها الهائلة - المراوحة في استخدام مصادر قوتها بين القوة الناعمة والقوة الخشنة وفقاً لكل حالة وتقديرات المصالح الأمريكية المترتبة أو المتوقعة نتيجة استخدام هذا المصدر أو ذاك.

42. انظر: Richard L. Armitage and Joseph S. Nye, Jr., "A Smarter, More Secure America"، مرجع سابق، ص ص 27-60.

43. حيث اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على وسائل الإعلام وبعض مراكز الأبحاث الأمريكية وتدريب كوادر من الشباب على المظاهرات السلمية والديمقراطية... إلخ.

44. هناك الكثير من الشواهد والأدلة والأمثلة على توظيف المؤسسات والهيئات الدولية في تكريس الهيمنة الأمريكية على النظام العالمي الجديد، فعلى سبيل المثال، اعتمد صندوق النقد الدولي في السنوات الأخيرة قواعد ومعايير قائمة على عدم التعاون مع الحكومات التي لا تتمتع بشعبية داخلية، فضلاً عن الحكومات التي تنتهك حقوق الإنسان وفقاً للتقارير الأمريكية المختصة أو الأنظمة العسكرية.

45. يلعب الإعلام الأمريكي دوراً مؤثراً في السياسة الخارجية سواء على صعيد بناء المواقف وتشكيل اتجاهات الرأي العام الداخلي في الولايات المتحدة الأمريكية أو على مستوى

توجيه الرأي العام العالمي وبلورة المواقف والاتجاهات تجاه الأزمات والقضايا التي تمس المصالح الاستراتيجية الأمريكية.

46. وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية، انظر الرابط:
(http://portal.mena.org.eg/#ad-image-0K), accessed 22/9/2013.

47. آن سيسيل روبير، "تحول مقلق في العلاقات الدولية"، صحيفة **الأهرام**، 5 أكتوبر 2013، انظر الرابط:
(http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=1425387), accessed 22/9/2013.

48. انظر: جمال سند السويدي، **وسائل التواصل الاجتماعي ودورها في التحولات المستقبلية: من القبيلة إلى الفيسبوك**، مرجع سابق، ص ص 121-133.

49. للمزيد حول تأثيرات شبكة الإنترنت في مختلف المجالات، انظر: المرجع السابق، ص ص 53-93.

50. للمزيد حول مستقبل الفضاء الافتراضي ودوره في صناعة القرار العالمي، انظر المرجع السابق، ص ص 121-133.

51. للتعرف على دور التحالفات وتأثيرها في النظام العالمي، انظر: ممدوح محمود مصطفى منصور، **سياسات التحالف الدولي: دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي** (الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، 1995)، ص ص 160-163؛ ومحمد عزيز شكري، **الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية**، سلسلة **عالم المعرفة** (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2008)؛ والسيد مصطفى أحمد أبو الخير، **النظرية العامة في الأحلاف والتكتلات العسكرية طبقاً لقواعد القانون الدولي العام** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010).

52. في ظل قيام الإدارة الأمريكية بخفض ميزانياتها الدفاعية، وتقليص دورها العسكري في بعض المناطق في العالم، والسعي الواضح إلى تركيز جهودها تجاه آسيا، فإن البديل هو حلف شمال الأطلسي الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية.

53. انظر: جاكلين بورث، "مسؤول في وزارة الدفاع يقول إن الأحلاف الدولية عنصر أساسي في الاستراتيجية الأمريكية"، موقع مكتب برامج الإعلام الخارجي التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، 21 مارس 2006، انظر الرابط:
(http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2006/03/20060321132607 bsibhew0.7660595.html#ixzz2an8FwaDP).

54. جاكلين بورث، "مسؤول في وزارة الدفاع يقول إن الأحلاف الدولية عنصر أساسي في الاستراتيجية الأمريكية"، المرجع السابق، انظر الرابط:
(http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2006/03/20060321132607 bsibhew0.7660595.html#ixzz2an8FwaDP).

55. ومثال على ذلك المفاوضات الجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي حول إقامة منطقة تجارة حرة، لمزيد من التفاصيل، انظر: "مفاوضات حول اتفاقية للتجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية"، موقع بي بي سي، 13 فبراير 2013، انظر الرابط:
(http://www.bbc.co.uk/arabic/business/2013/02/130213_eu_us_trade.shtml).

56. للمزيد حول موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المحكمة الجنائية الدولية، انظر: كينيث روث، "الولايات المتحدة ضد المحكمة الجنائية الدولية: لا يقوم نظام عالمي على الاستثناء"، موقع الحوار المتمدن، العدد 190، 15 يوليو 2012، انظر الرابط:
(http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=2140).

57. يلاحظ تزايد المفاوضات حول إنشاء مناطق تجارة حرة بين الولايات المتحدة الأمريكية والعديد من الدول والتكتلات الاقتصادية خارج نطاق منظمة التجارة العالمية في السنوات الأخيرة.

58. سوف تصبح الدبلوماسية بالوكالة أحد أشكال العلاقات الدولية داخل النظام العالمي الجديد، حيث تقوم القوة العظمى بتكليف أي من القوى الكبرى للقيام بمهمة إدارة مفاوضات أو حوار مع طرف ثالث تستطيع من خلاله القوة العظمى التعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف في دبلوماسيته لتتدخل في الوقت المناسب للحفاظ على هيمنتها داخل النظام العالمي الجديد، وتحافظ على تماسكه، وهذا يضمن لها حماية دبلوماسيتها المباشرة من الفشل. أما الدبلوماسية الموازية فهي أيضاً نوع جديد سينتشر في النظام العالمي الجديد لتحقيق مصالح القوة العظمى بطريقة غير مباشرة، حيث سيكون لأدوات القوة الناعمة والدبلوماسية العامة والمجتمع المدني دور دبلوماسي مؤثر موازٍ للدبلوماسية المباشرة.

59. يلاحظ في هذا الإطار التغيرات التي طرأت على أنماط القيادة الأمريكية للنظام العالمي الجديد في السنوات الأخيرة، حيث اكتفت في أثناء التدخل العسكري في ليبيا بما يعرف بنموذج القيادة من الخلف، وتركت الاتحاد الأوروبي يلعب الدور الأكبر في هذه العملية، بينما تتجه إلى نمط الضربات الجوية المركزة أو ما يعرف بـ"العمليات العسكرية الجراحية" إذا أرادت معاقبة نظام الرئيس السوري بشار الأسد على استخدام السلاح الكيماوي ضد المدنيين العزل في بلاده.

60. يلاحظ تزايد مشاركة منظمات المجتمع المدني في المؤتمرات الدولية التي تعقد لمناقشة قضايا أو أزمات عالمية في السنوات الأخيرة، ما يعكس تنامي تأثير هذه المنظمات في تشكيل مواقف الرأي العام العالمي تجاه هذه القضايا والأزمات.

61. نعتقد أن هذا الدور الخاص بالأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة يرتبط بالأساس برؤية القطب المهيمن على النظام العالمي الجديد لدور الأمم المتحدة ضمن هذا النظام، بمعنى أن دورها سيزداد أو يتقلص وفقاً لرؤية الولايات المتحدة الأمريكية خلال المرحلة المقبلة.

62. الانعكاسات العالمية للتأثيرات الاستراتيجية هي نتاج الدراسة التحليلية والرؤية المستقبلية للتغيرات البنيوية المتوقعة للنظام العالمي الجديد ومن ثم انعكاساتها الإيجابية أو السلبية سواء المباشرة أو غير المباشرة على مناطق العالم والأمم المتحدة.

63. حيث إن الدول التي ستنضم إلى مجلس الأمن الدولي لن تمتلك حق الرفض أو الفيتو الذي سيظل في يد القوى الخمس الكبرى التقليدية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية القطب المهيمن على النظام العالمي الجديد.

64. يعود التوجه الأمريكي في هذا الإطار في الأساس إلى رغبة الجانب الأمريكي في تخفيف مسؤولياته تجاه الحفاظ على أو ضمان الأمن الأوروبي في ظل التوجه الاستراتيجي الأمريكي الخاص بالتركيز على استراتيجية التوجه نحو شرق آسيا، وتكثيف الوجود العسكري الأمريكي هناك لمواجهة تنامي القوة الصينية، وللحفاظ على المصالح الأمريكية المتنامية في تلك المنطقة.

65. يرى بريجينسكي في كتابه **الاختيار** ضرورة أن يعمل جانبا الأطلسي معاً لرسم مسار عالمي يضمن تحسين الشؤون العالمية بدرجة كبيرة، وأن يدرك الاتحاد الأوروبي أنه أكثر أمناً بارتباطه بأمن النظام العالمي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية، انظر: Zbigniew Brzezinski, *The Choice*، مرجع سابق، ص ص 220-221.

66. هذا التوقع نتيجة للظروف الراهنة والمستقبلية المؤثرة في دول أوروبا على المديين المتوسط والبعيد.

67. انظر:

The International Institute for Strategic Studies (IISS), *The Military Balance 2012* (London: IISS, 2012), pp. 90–168.

68. نظراً إلى قرب دول أمريكا الجنوبية من الولايات المتحدة الأمريكية، فإن الجانب الأمريكي يبدي اهتماماً ملحوظاً بهذه الدول، خصوصاً أن الظواهر والممارسات السلبية فيها، مثل الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات والهجرة غير الشرعية، تنعكس على الداخل الأمريكي.

69. انظر:

David Shambaugh, *China Goes Global: The Partial Power* (New York, NY: Oxford University Press, 2013), pp. 189–201.

70. انظر: أحمد طاهر، مستقبل العلاقات الصينية - الأمريكية، **السياسة الدولية**، العدد 193 (القاهرة: يوليو 2013)، ص ص 134-138.

71. انظر الرابط:

Henry A. Kissinger, "The Future of US-Chinese Relations. Conflict is a Choice, not a Necessity," *Foreign Affairs*, March/April 2012, at: (http://www.foreignaffairs.com/articles/137245/henry-a-kissinger/the-future-of-us-chinese-relations).

72. Zbigniew Brzezinski, *The Choice*، مرجع سابق، ص 12.

73. زبجينو بريجينسكي، **رقعة الشطرنج الضخمة** (القاهرة: ميريت للنشر والمعلومات، 2003)، ص 203.

74. حيث يرى زبجينو بريجينسكي في كتابه **الاختيار**، احتمال حدوث حرب إقليمية كبيرة بين الهند وباكستان، انظر: Zbigniew Brzezinski, *The Choice*، مرجع سابق، ص ص 12–13.

75. انظر: Henry Kissinger, *Does America Need A Foreign Policy?*، مرجع سابق، ص ص 302–303.

76. زبجينو بريجينسكي، **رقعة الشطرنج الضخمة**، مرجع سابق، ص 188.

77. المرجع السابق، ص ص 192- 193.

78. Zbigniew Brzezinski, *The Choice*، مرجع سابق، ص 25.



79. National Intelligence Council, *Global Trends 2030: Alternative Worlds*، مرجع سابق، ص ص 74-75.

80. المرجع السابق، ص ص 75-78.

81. المرجع السابق، ص ص 75-78.

82. المرجع السابق، ص ص 31-38.

83. انظر الرابط:

Colonel Robert Killebrew (ret.), "AFRICOM Stands Up," *Small Wars Journal* op. ed., October 9, 2008. (http://www.africom.mil/NEWSROOM/Article/6331/us-africa-command-stands-up).

الفصل السابع

1. كمرجع للنظرية، انظر:

Moisés Naim, *The End of Power* (New York, NY: Basic Books, 2013).

2. كمرجع للنظرية، انظر الرابط:

Ian Bremmer and Nouriel Roubini, “A G-Zero World: The New Economic Club Will Produce Conflict, Not Cooperation,” *Foreign Affairs*, vol. 90, no. 2, March/April 2011 (http://www.foreignaffairs.com/articles/67339/ian-bremmer-and-nouriel-roubini/a-g-zero-world).

3. كمرجع للنظرية، نسيم طالب، **البجعة السوداء** (بيروت: الدار العربية للعلوم والنشر، 2009).

4. Moisés Naim, *The End of Power*، مرجع سابق، ص 1.

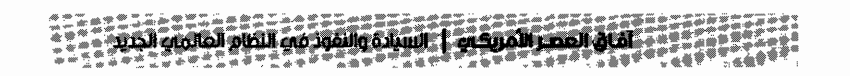
5. المرجع السابق، ص 2.

6. المرجع السابق، ص 10.

7. المرجع السابق، ص 11.

8. المرجع السابق، ص 11.

9. المجموعة الصفرية، هي تعبير استُخدم كمقابل للمصطلحات السابق استخدامها في الماضي عن المجموعات التي تدير القضايا الرئيسية الدولية. فهي كانت في البداية "مجموعة السبعة G7" للاقتصادات الرأسمالية الكبرى: الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا وإيطاليا وكندا واليابان، ثم أصبحت "مجموعة الثمانية G8" بانضمام روسيا الاتحادية إليها، إضافة إلى "مجموعة العشرين G20" التي تضم الاقتصادات العشرين الكبرى عالمياً، وهي: الأرجنتين وأستراليا والبرازيل وكندا والصين وفرنسا وألمانيا والهند وإندونيسيا وإيطاليا واليابان والمكسيك وروسيا والمملكة



العربية السعودية وجنوب إفريقيا وتركيا وكوريا الجنوبية والمملكـة المتحـدة والولايـات المتحدة الأمريكية ومفوضية الاتحاد الأوروبي.

10. انظر الرابط:

Ian Bremmer and Nouriel Roubini, "A G-Zero World: The New Economic Club Will Produce Conflict, Not Cooperation," *Foreign Affairs*, vol. 90, no. 2, March/April 2011 (http://www.foreignaffairs.com/articles/67339/ian-bremmer-and-nouriel-roubini/a-g-zero-world).

11. المرجع السابق، انظر الرابط:

(http://www.foreignaffairs.com/articles/67339/ian-bremmer-and-nouriel-roubini/a-g-zero-world).

12. المرجع السابق، انظر الرابط:

(http://www.foreignaffairs.com/articles/67339/ian-bremmer-and-nouriel-roubini/a-g-zero-world).

13. لأمثلة على قضايا المجموعة الصفرية، انظر الرابط:

Diane Francis, "Welcome to the G-zero World," *Financial Post*, September 6, 2013 (http://opinion.financialpost.com/2013/09/06/welcome -to-the-g-zero-world/).

14. مرجع سابق، انظر الرابط:

(http://www.foreignaffairs.com/articles/67339/ian-bremmer-and-nouriel-roubini/a-g-zero-world).

15. انظر الرابط:

Ian Bremmer and David Gordon, "The G-Zero Order," *The New York Times*, The Opinion Pages, October 26, 2011. (http://www.nytimes.com/2011/10/27/opinion/27iht-edbremmer27.html?_r=0), accessed July 27, 2013.

16. انظر الرابط:

Ian Bremmer, "From G8 to G20 to G-Zero: Why no one wants to take charge in the new global order," *New Statesman*, June 11, 2013. (http://www.newstatesman.com/politics/politics/2013/06/g8-g20-g-zero-why-no-one-wants-take-charge-new-global-order), accessed July 27, 2013.

17. وفقاً لنسيم طالب، كان مصطلح البجعة السوداء يُستخدم في العصور اليونانية رمزاً إلى شيء غير موجود، بحيث أضحى الاعتقاد أن لا وجود إلا للبجع الأبيض، وكأنه حقيقة علمية لا جدل فيها، ثم بعد اكتشاف أستراليا، رأى أحد المستكشفين بجعة سوداء؛ وهو ما هدم كل المعتقدات التي كان يحملها الأوروبيون لسنين طويلة حول عدم وجود بجع أسود؛ ومن هنا أيضاً، سبب تسمية الكتاب البجعة السوداء؛ كمصطلح يرمز إلى شيء كان يعتقد باستحالة وجوده أو حدوثه.

18. نسيم طالب، **البجعة السوداء**، مرجع سابق، ص 268.

19. المرجع السابق، ص 10.

20. المرجع السابق، ص 330.

21. المرجع السابق، ص ص 14-15.

22. فضيل دليو، **التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال (NTIC/NICT) المفهوم- الاستعمالات - الآفاق** (عمّان: دار الثقافة، 2010)، ص 173.

23. انظر الرابط:

Richard Florida, "The World's Leading Nations for Innovation and Technology," The Atlantic Cities, October 3, 2011 (http://www.theatlanticcities.com/technology/2011/10/worlds-leading-nations-innovation-and-technology/224/).

24. جرت محاولات متعددة للوصول إلى اتفاق حول تحرير التبادل التجاري المتعدد الأطراف عالمياً تحت إشراف المنظمة المختصة بذلك وإدارتها، والتي كانت سابقاً تعرف بالاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (الجات)، ثم منذ عام 1995 تحولت إلى "منظمة التجارة العالمية". وقد عُقدت سبع جولات من المفاوضات في ظل اتفاقية "الجات"، واثنتان في ظل "منظمة التجارة العالمية"، هما جولتا أوروجواي والدوحة. ويلاحظ في هذا الأمر أن الجولة الأخيرة كانت الجولة الأكثر تخييباً للآمال. للمزيد من التفاصيل، انظر موقع منظمة التجارة العالمية (http://www.wto.org/).

25. انظر:

Manuel F. Ayau, *Not a Zero-Sum Game: The Paradox of Exchange* (Guatemala: Universidad Francisco Marroquin, 2007), pp. 18–19.

26. "مفاوضات التجارة الحرة بين أمريكا والاتحاد الأوروبي تنطلق اليوم"، تقرير إخبـاري، صحيفة **الاتحاد** (أبوظبي: 8 يوليو 2013)، انظر الرابط:

(http://www.alittihad.ae/details.php?id=65041&y=2013).

27. انظر الرابط:

Fareed Zakaria, "Can China Change its Economic Course?" *The Washington Post*, WP Opinions, July 17, 2013 (http://articles.washingtonpost.com/2013-07-17/opinions/40632962_1_china-s-growth-gdp).

28. الجزء التالي يعكس تصنيفاً يعتمد على جوانب القوة التقنية والعسكرية والاقتصادية أساساً.

29. انظر الرابط:

"Difference Engine: Hackers' Paradise," *The Economist*, March 11, 2013, (http://www.economist.com/blogs/babbage/2013/03/crimeware?fsrc=scn/tw/te/bl/differenceenginehackersparadise).

30. انظر الرابط:

INTEK, Inc., "Secure Fuels from Domestic Resources, Profiles of Companies Engaged in Domestic Oil Shale and Tar Sands Resource and Technology Development," 5th ed., prepared for the U.S. Department of Energy (DoE), Naval Petroleum and Oil Shale Reserves, Office of Petroleum Reserves, September 2011, p. 2.

(http://energy.gov/sites/prod/files/2013/04/f0/SecureFuelsReport2011.pdf).

31. انظر الرابط:

"Difference Engine: Hackers' Paradise," *The Economist*, March 11, 2013, (http://www.economist.com/blogs/babbage/2013/03/crimeware?fsrc=scn/tw/te/bl/differenceenginehackersparadise).

32. Moisés Naim, *The End of Power*، مرجع سابق، ص 5.

33. المرجع السابق، ص 5.

34. المرجع السابق، ص 5.

35. انظر:

William S. Lind, Keith Nightengale, John F. Schmitt, Joseph W. Stutton, and Gary I. Wilson, "The Changing Face of War: Into the Fourth Generation," *Marine Corps Gazette*, vol. 73, no. 10 (October 1989), pp. 22–26.

36. المرجع السابق، ص 26.

37. انظر الرابط:

International Monetary Fund (IMF) "IMF Governance Structure, Directors Back Reforms to Overhaul IMF Quotas and Voice," IMF Survey Magazine, March 28, 2008.
(http://www.imf.org/external/pubs/ft/survey/so/2008/NEW032808A.htm).

38. أناتولي. تي. أوتكين، **النظام العالمي للقرن الواحد والعشرين** (دمشق: دار المركز الثقافي للطباعة والنشر والتوزيع، 2007)، ص 8.

39. المرجع السابق، ص 8.

40. المرجع السابق، ص 8.

41. المرجع السابق، ص 8.

42. هذا الجزء يعكس، كما ورد سابقاً، خلاصة عناصر القوة العسكرية والاقتصادية والتقنية.

43. سعد حقي توفيق، **النظام الدولي الجديد** (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999)، ص 130.

44. المرجع السابق، ص ص 130-148.

45. انظر الرابط:

Paul Steinhauser, *President Ends Year At All-Time CNN Polling Low* (Washington, CNN, December 20, 2013).
(http://politicalticker.blogs.cnn.com/2013/12/20/president-ends-year-at-all-time-cnn-polling-low/).

46. انظر الرابط:

IMF, World Economic Outlook Database, April 2013.
(http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2013/01/weodata/index.aspx).

47. المرجع السابق، انظر الرابط:

(http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2013/01/weodata/index.aspx).

48. للتعرف على وجهات النظر حول نقاط القوة والضعف الصينية أمام الولايات المتحدة الأمريكية، انظر الرابط:

"A Point of View: What kind of superpower could china be?" *BBC News*, News Magazine, October 19, 2012 (http://www.bbc.co.uk/news/magazine-19995218).

49. للمزيد من التفاصيل حول أزمة المالية الحكومية في اليونان، انظر:

Georgia Kaplanoglou and Vassilis T. Rapanos, "The Greek Fiscal Crisis and the Role of Fiscal Governance," GreeSE Paper No. 48, Hellenic Observatory Papers on Greece and Southeeast Europe, Hellenic Observatory, European Institute, and London School of Economics and Political Science, June 2011, pp. 5–8.

50. لمزيد من التفاصيل، انظر:

Yuqing Xing, "Why is China so Attractive for FDI? The Role of Exchange Rates," International Development Program, International University of Japan, May 2004, pp. 21–22.

51. سعر صرف اليوان مقابل العملات الرئيسية، انظر الرابط:

Bank of China, Exchange Rate,
(http://www.boc.cn/sourcedb/whpj/enindex.html), accessed 4/11/2013.

52. انظر:

James Rickards, *Currency Wars: The Making of the Next Global Crisis* (New York, NY: Portfolio Penguin, 2011), pp. 98–99.

53. المرجع السابق، ص 101.

54. المرجع السابق، ص 101.

55. المرجع السابق، ص 102.

56. لمزيد من المعلومات عن أحداث ميدان تيانَنمن، انظر الرابط:

Nicholas D. Kristof, "A Reassessment of How Many Died in the Military Crackdown in Beijing," *New York Times*, June 21, 1989 (http://www.nytimes.com/1989/06/21/world/a-reassessment-of-how-many-died-in-the-military-crackdown-in-beijing.html).

57. انظر: James Rickards, *Currency Wars: The Making of the Next Global Crisis*، مرجع سابق، ص 101.

58. المرجع السابق، ص 101.

59. المرجع السابق، ص 104.

60. مصادر البيانات:

عام 1970، انظر الرابط:

(www.chinability.com/Rmb.htm#exchange rates)

أعوام 1975–1995، انظر الرابط:

(http://intl.econ.cuhk.edu.hk/exchange_rate_regime/index.php?cid=8)

أعوام 2000–2013، انظر الرابط:

(www.federalreserve.gov/releases/h10/hist/dat00_ch.htm).

61. انظر: James Rickards, *Currency Wars: The Making of the Next Global Crisis*، مرجع سابق، ص 106.

62. انظر الرابط:

Financial Times, "Markets, Currencies," July 29, 2013 (http://markets.ft.com/RESEARCH/markets/DataArchiveFetchReport?Category=CU&Type=3SPT&Date=07/29/2013).

63. "الصين تبدأ أولى خطوات تدويل اليوان وتسمح بتداوله في أمريكا"، صحيفة **الشرق الأوسط**، 13 يناير 2011، انظر الرابط:

(http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&issueno=11734&article=603581#.UfYfDdLTyE4).

64. انظر:

World Economic Forum (WEF), "Euro, Dollar, Yuan Uncertainties: Scenarios on the Future of the International Monetary System," World Scenario Series, June, 2012, p. 12.

65. "أوروبا وأمريكا تطلقان مفاوضات أكبر منطقة للتجارة الحرة في العالم"، صحيفة **الخليج**، دولة الإمارات العربية المتحدة، 18 يونيو 2013، انظر الرابط:

(http://www.alkhaleej.ae/portal/e38575a3-ba54-4004-ade2-79061a2a9718.aspx).

66. "الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.. نحو أكبر منطقة تجارة حرة"، موقع روسيا اليوم، 10 يوليو 2013، انظر الرابط: (http://arabic.rt.com/news/620782).

67. "أمريكا وأوروبا تطلقان أكبر منطقة تجارة حرة"، صحيفة **الرؤية** الإماراتية، 18 يونيو 2013، انظر الرابط: (http://www.alroeya.com/node/34792).

68. لمزيد من التفاصيل عن دور السياستين المالية والنقدية في وقت الأزمات الاقتصادية، انظر الرابط:

Federal Reserve Bank of St. Louis, "Monetary and Fiscal Policy in Times of Crisis," Economic Information Newsletter, March 2011 (http://research.stlouisfed.org/pageone-economics/uploads/newsletter/2011/201103_ClassroomEdition.pdf).

69. لمزيد من التفاصيل حول طبيعة الاقتصاد الصيني، انظر الرابط:

Yuchun Yuan, "The Mixed Economy In China: Through Rhetorical Perspective," Master's Thesis, Texas A&M University (http://repository.tamu.edu/bitstream/handle/1969.1/1207/etd-tamu-2003B-2003070714-Yuan-1.pdf?sequence=1).

70. لمزيد من التفاصيل عن التوجه نحو تحرير القطاع المالي الصيني، انظر الرابط:

Haihong Gao and Ulrich Volz, "Is China Ready to Open its Capital Account?" East Asia Forum, March 29, 2012. (http://www.eastasiaforum.org/2012/03/29/is-china-ready-to-open-its-capital-account/).

71. انظر الرابط:

Thomas Kenny, "How Safe are U.S. Treasuries?" About.com (http://bonds.about.com/od/governmentandagencybonds/a/How-Safe-Are-U-S-Treasuries.htm)

72. تُظهر أحدث الإحصاءات أن الصين قد صنَّعت خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2012، نحو مليار هاتف نقال، و314.5 مليون حاسوب، و116.1 مليون شاشة حاسوب، و114 مليون تلفاز. انظر الرابط:

Jack Schofield, "China's 2012 Electronics Production includes more than a Billion Mobile Phones," ZDNet blog (http://www.zdnet.com/chinas-2012-electronics-production-includes-more-than-a-billion-mobile-phones-7000009294/).

73. بناءً على موقع "نت ماركت شير"، تُظهر إحصاءات يوليو 2013، أن شركتي "مايكروسوفت" و"أبل" تحوزان معاً 95.5٪ من سوق نظم تشغيل الحواسيب، بينما تحوز شركات "أبل" و"جوجل" و"مايكروسوفت" معاً نسبة 84.7٪ من نظم تشغيل الهواتف الذكية. لمزيد من التفاصيل، انظر الرابط: (http://www.netmarketshare.com/).

74. بناءً على إحصاءات "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" (OECD) الصادرة في عام 2012، أنفقت الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2009 نحو 366 مليون دولار (بالأسعار الثابتة المعادلة للقوة الشرائية لعام 2005) على البحث والتطوير (R&D)، بينما اقتصر إنفاق الصين على 140.6 مليون دولار. لمزيد من التفاصيل، انظر الرابط:

Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), "OECD Factbook 2013" (http://www.oecd-ilibrary.org/economics/oecd-factbook_18147364).



75. لمزيد من التفاصيل عن التفوق التكنولوجي للولايات المتحدة الأمريكية، انظر الرابط:

"Maintaining U.S. 'Overwhelming Technological Advantage' Over Adversaries," March 27, 2013, Home Land Security News Wire, (http://www.homelandsecuritynewswire.com/dr20130327-maintaining-u-s-overwhelming-technological-advantage-over-adversaries).

76. انظر الرابط:

"Difference Engine: Hackers' Paradise," *The Economist*, March 11, 2013, (http://www.economist.com/blogs/babbage/2013/03/crimeware?fsrc=scn/tw/te/bl/differenceenginehackersparadise).

77. انظر الرابط:

Zhaoxing Li, "Setting the Record Straight on China's Global Ambitions," *Europe's World*, Autumn 2011. (http://europesworld.org/2011/10/01/setting-the-record-straight-on-chinas-global-ambitions/#.UrmDAf2IpaQ)

78. انظر الرابط:

Eric Follah and Wieland Wagner, "China Seeks Role as Second Superpower," Spiegel Online International, February 11, 2012, p. 19 (http://www.spiegel.de/international/world/global-ambitions-china-seeks-role-in-world-as-second-superpower-a-864358.html).

79. انظر: كريس ألدن، **الصين في إفريقيا: شـريك أم منافس؟** ترجمة: عثمان الجبالي المثلوثي (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2009)، ص 19.

80. انظر الرابط:

Winnie Zhu, "Angola Overtakes Saudi Arabia as Biggest Oil Supplier to China," Bloomberg, April 21, 2008. (http://www.bloomberg.com/apps/news?pid=newsarchive&sid=aqJ3Wjxs.OWs).

81. انظر: كريس ألدن، **الصين في إفريقيا: شـريك أم منافس؟**، مرجع سابق، ص 20.

82. انظر الرابط:

T. Chase Meacham, "Obama Africa Trip 2013: Why Obama's $100 Million African Trip Isn't a Big Deal," June 15, 2013 Policymic.com (http://www.policymic.com/articles/49001/obama-africa-trip-2013-why-obama-s-100-million-african-trip-isn-t-a-big-deal).

83. انظر:

George Friedman, *The Next 100 Years: A Forecast for the 21st Century* (New York, NY: Anchor Books, 2009), pp. 5–9.

84. المرجع السابق، ص 5.

85. المرجع السابق، ص 5.

86. المرجع السابق، ص 6.

87. المرجع السابق، ص 6.

88. المرجع السابق، ص 7.

89. انظر الرابط:

US NAVSEA Shipbuilding Support Office (NAVSHIPSO), "Naval Vessel Register" (http://www.nvr.navy.mil/).

90. انظر الرابط:

John Reed, "Is this China's Second Aircraft Carrier?" *Foreign Policy*, National Security, August 3, 2013. (http://killerapps.foreignpolicy.com/posts/2013/08/02/ spotted_china_is_building_a_second_aircraft_carrier).

91. انظر الرابط:

Eric Follah and Wieland Wagner, "China Seeks Role as Second Superpower," Spiegel Online International, February 11, 2012, p. 19 (http://www.spiegel.de/international/world/global-ambitions-china-seeks-role-in-world-as-second-superpower-a-864358.html).

92. لمزيد من النقاش حول التأثير التقني في مستقبل البشر، انظر الرابط:

Reena Jana, "What Three Tech Trends will Affect our Lives in 2020? Future Hunting with Intel's Brian David Johnson," *Design Mind: Radical Openness* (issue 17); (http://designmind.frogdesign.com/articles/radical-openness/what-three-tech-trends-will-affect-our-lives-in-2020.html)

93. انظر الرابط:

United States Environmental Protection Agency (EPA), "Natural Gas Extraction: Hydraulic Fracturing". (http://www2.epa.gov/hydraulicfracturing #improving).

94. المرجع السابق، انظر الرابط:

(http://www2.epa.gov/hydraulicfracturing #improving).

95. انظر الرابط:

U.S. Energy Information Administration (EIA), "US Imports by Country of Origin". (http://www.eia.gov/dnav/pet/pet_move_impcus_a2_nus_ep00_im0_mbbl_m.htm).

96. انظر الرابط:

World Energy Council (WEC), *2010 Survey of Energy Resources* (http://www.worldenergy.org/publications/3040.asp).

97. انظر الرابط:

U.S. Energy Information Administration (EIA), "International Energy Outlook, 2011". (http://www.eia.gov/forecasts/archive/ieo11/pdf10484 (2011).pdf).

98. انظر:

U.S. Energy Information Administration (EIA), "World Shale Gas Resources, An Initial Assessment of 14 Regions Outside the United States," April 2011.

99. انظر الرابط:

"Are We Becoming Cyborgs?" *The New York Times*, The Opinion Pages, November 30, 2012. (http://www.nytimes.com/2012/11/30/opinion/global/maria-popova-evgeny-morozov-susan-greenfield-are-we-becoming-cyborgs.html?pagewanted=all&_r=0).

100. لمزيد من المعلومات عن نظّارة جوجل، انظر الرابط:

(www.google.com/glass/start/).

101. انظر الرابط:

"Are We Becoming Cyborgs?" *The New York Times*, The Opinion Pages, November 30, 2012. (http://www.nytimes.com/2012/11/30/opinion/global/maria-popova-evgeny-morozov-susan-greenfield-are-we-becoming-cyborgs.html?pagewanted=all&_r=0).

102. انظر الرابط:

Alex Hern, "A Gun made on a 3D Printer has been Fired – Let's Look at this in Perspective," *The Guardian*, May 6, 2013. (http://www.theguardian.com/commentisfree/2013/may/06/3d-printer-gun-has-been-fired).

103. انظر الرابط:

"Navy's New Cost-Saving Weapon: A Laser That Can Shoot Drones From The Sky," The Blaze, April 9, 2013. (http://www.theblaze.com/stories/2013/04/09/navys-new-cost-saving-weapon-a-laser-that-can-shoot-drones-from-the-sky/).

104. انظر الرابط:

Larry Elliott, "Global Financial Crisis: Five Key Stages 2007–2011," *The Guardian*, August 7, 2011. (http://www.theguardian.com/business/2011/aug/07/global-financial-crisis-key-stages).

105. انظر الرابط:

Beck A. Taylor, "On the Equivalency of Profit Maximization and Cost Minimization: A Note on Factor Demands", pp. 3, 4. (http://capone.mtsu.edu/jee/pdf/taylor.PDF).

106. انظر الرابط:

Richard M. Cyert and David C. Mowery, "Technology and Employment: Innovation and Growth in the U.S. Economy (1987)," The National Academies Press, pp. 86–88 (http://www.nap.edu/catalog.php?record_id=1004).

107. انظر:

Thomas L. Friedman, *The World is Flat* (New York, NY: Farrar, Straus and Giroux, 2005), p. 8.



108. المرجع السابق، ص 8.

109. المرجع السابق، ص 8.

110. انظر الرابط:

"10 Countries Least Affected by the US Economic Crisis," Business Pundit.com. (http://www.businesspundit.com/10-countries-least-affected-by-the-us-financial-crisis/).

111. انظر الرابط:

Danny M. Leipziger, "Institutional Reforms and the Shifting Global Economic Order," The North–South Institute, June 2011, pp. 2–6. (http://www.nsi-ins.ca/content/download/Leipziger2011.pdf).

112. المرجع السابق، ص ص 6-13.

113. انظر الرابط:

Linda Low, "The Political Economy of Trade Liberalization," *Asia–Pacific Development Journal*, vol. 11, no. 1 (June 2004), pp. 3–13. (www.unescap.org/pdd/publications/apdj_11_1/low.pdf)

114. انظر:

Joseph E. Stiglitz and Linda J. Bilmes, *The Three Trillion Dollar War: The True Cost of the Iraq Conflict* (New York, NY: W.W. Norton & Company, 2008), p. x.

115. انظر:

Linda J. Bilmes, "The Financial Legacy of Iraq and Afghanistan: How Wartime Spending Decisions Will Constrain Future National Security Budgets", Harvard Kennedy School, *Faculty Research Working Paper Series*, RWP13-003, March 2013, pp 1-2.

على الرابط:

(https://research.hks.harvard.edu/publications/workingpapers/citation.aspx?PubId=8956).

116. انظر الرابط:

"Faces of the Fallen," *The Washington Post*.
(http://apps.washingtonpost.com/national/fallen/), accessed August 1, 2013.

117. انظر الرابط:

Spencer Ackerman, "Afghanistan, Iraq Wars Killed 132,000 Civilians, Report Says", *Wired*, June 29, 2011. (http://www.wired.com/dangerroom/2011/06/afghanistan-iraq-wars-killed-132000-civilians-report-says/).

118. انظر الرابط:

"Accused Fort Hood Massacre Suspect says U.S. at War Against Islam," July 28, 2013. (http://www.upi.com/Top_News/US/2013/07/28/Accused-Fort-Hood-massacre-suspect-says-US-at-war-against-Islam/UPI-61641374989300/).

119. انظر الرابط:

Michael E. O'Hanlon, *Healing the Wounded Giant: Maintaining Military Preeminence while Cutting the Defense Budget* (Salem, VA: R.R. Donelly, 2013), pp. 3–12. (www.brookings.edu/~/media/press/books/2013/healing thewoundedgiant/healingthewoundedgiant_samplechapter).

120. انظر الرابط:

Andrew F. Krepinevich Jr., "Strategy in a Time of Austerity," *Foreign Affairs*, vol. 91, no. 6, November/December 2012.
(http://www.foreignaffairs.com/articles/138362/andrew-f-krepinevich-jr/strategy-in-a-time-of-austerity).

121. المرجع السابق، انظر الرابط:

(http://www.foreignaffairs.com/articles/138362/andrew-f-krepinevich-jr/strategy-in-a-time-of-austerity).

122. انظر: William S. Lind, Keith Nightengale, John F. Schmitt, Joseph W. Stutton, and Gary I. Wilson, "The Changing Face of War: Into the Fourth Generation,"، مرجع سابق، ص 23.

123. المرجع السابق، ص ص 25-26.





124. المرجع السابق، ص 26.

125. انظر الرابط:

William J. Lynn III and Nicholas Thompson, "Foreign Affairs LIVE: The Pentagon's New Cyberstrategy," *Foreign Affairs*, October 1, 2010 (http://www.foreignaffairs.com/discussions/news-and-events/foreign-affairs-live-the-pentagons-new-cyberstrategy).

126. المرجع السابق، انظر الرابط:

(http://www.foreignaffairs.com/discussions/news-and-events/foreign-affairs-live-the-pentagons-new-cyberstrategy).

127. المرجع السابق، انظر الرابط:

(http://www.foreignaffairs.com/discussions/news-and-events/foreign-affairs-live-the-pentagons-new-cyberstrategy).

128. انظر الرابط:

US Department of Defense (DoD), "Remarks by Secretary Panetta on Cybersecurity to the Business Executives for National Security, New York City," October 11, 2012. (http://www.defense.gov/transcripts/transcript. aspx?transcriptid=5136).

129. المرجع السابق، انظر الرابط:

(http://www.defense.gov/transcripts/transcript. aspx?transcriptid=5136).

130. "هجوم إلكتروني يضرب (راس غاز) القطرية"، موقع بي بي سي، 31 أغسطس 2012، انظر الرابط:

(http://www.bbc.co.uk/arabic/scienceandtech/2012/08/120831_computer-virus.shtml).

131. المرجع السابق، انظر الرابط:

(http://www.bbc.co.uk/arabic/scienceandtech/2012/08/120831_computer-virus.shtml).

132. نسيم الخوري، **الإعلام العربي وانهيار السلطات اللغوية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يناير 2005)، ص 429.

133. هادي نعمان الهيتي، **الاتصال التلفزيوني الفضائي الدولي الوافد واحتمالات تأثيره السياسي في الوطن العربي**، سلسلة كتب المستقبل العربي، 34 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).

134. جمال سند السويدي، **وسائل التواصل الاجتماعي ودورها في التحولات المستقبلية: من القبيلة إلى الفيسبوك** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2013)، ص 62.

135. نسيم الخوري، **الإعلام العربي وانهيار السلطات اللغوية**، مرجع سابق، ص 445.

136. جمال سند السويدي، مرجع سابق، ص 65.

137. مها خير بك ناصر، "اللغة العربية وعلوم العصر"، **العربي**، العدد 554/ 1 (الكويت: 2005)، انظر الرابط:

(http://www.alarabimag.com/Article.asp?ART=9122&ID=115), accessed 4/11/2013.

138. فضيل دليو، **التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال (NTIC/NICT): المفهوم- الاستعمالات - الآفاق**، مرجع سابق، ص 177.

139. المرجع السابق، ص 177.

140. جمال سند السويدي، مرجع سابق، ص ص 113-115.

141. انظر الرابط:

Lance Whitney, "America, a Nation Obsessed With Tech," CNET, September 2, 2009 (http://news.cnet.com/8301-10797_3-10332910-235.html).

142. انظر الرابط:

"Melting Pot America", BBC, May 12, 2012. (http://news.bbc.co.uk/2/hi/americas/4931534.stm).




المراجع

المراجع

أولاً، العربية

1. الكتب

أبو الخير، السيد مصطفى أحمد. **النظرية العامة في الأحلاف والتكتلات العسكرية طبقاً لقواعد القانون الدولي العام** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010).

أبو النصر، فضيل. **الإنسان العالمي: العولمة والعالمية والنظام العالمي العادل** (بيروت: دار بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، 2001).

أتالي، جاك. **آفاق المستقبل**، ترجمة: محمد زكريا (بيروت: دار العلم للملايين، 1992).

أحمد، سيد أبو ضيف. **إمبراطورية تتداعى: مستقبل الهيمنة الأمريكية والنظام الدولي** (القاهرة: دار الطلائع، 2009).

أحمد، أحمد يوسف، وآخرون. **الوطن العربي والمتغيرات العالمية** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات العربية، 1991).

ألدن، كريس. **الصين في إفريقيا: شريك أم منافس؟** ترجمة: عثمان الجبالي المثلوثي (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2009).

الصديقي، سعيد. **الدولة في عالم متغير: الدولة الوطنية والتحديات العالمية الجديدة** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008).

أمين، جلال. **الدولة الرخوة في مصر** (القاهرة: سينا للنشر، 1993).

أمين، سمير. **إمبراطورية الفوضى**، ترجمة: سناء أبو شقرا (بيروت: دار الفارابي، 1991).

أمين، سمير. **سيرة ذاتية فكرية** (بيروت: دار الآداب، 1993).

أمين، سمير، وفرانسوا أوتار. **مناهضة العولمة: حركة المنظمات الشعبية في العالم** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2004).

أوتكين، أناتولي. ني. **النظام العالمي للقرن الواحد والعشرين** (دمشق: دار المركز الثقافي للطباعة والنشر والتوزيع، 2007).

أوريد، حسن. **الإسلام والغرب والعولمة** (الدار البيضاء: منشورات جريدة الزمن، 1999).

أوزتونا، يلماز. **موسوعة تاريخ الإمبراطورية العثمانية السياسي والعسكري والحضاري 629-1341 هـ/ 1231-1922م**، ترجمة: عدنان محمود سلمان، مراجعة: محمود الأنصاري، المجلد الأول (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2010).

أوغلو، أكمل الدين إحسان. **الدول العثمانية تاريخ وحضارة**، ترجمة: صالح سعداوي (إسطنبول: مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الاسلامية-إرسيكا، 1999).

إينالجيك، خليل. **تاريخ الدول العثمانية من النشوء إلى الانحدار**، ترجمة: محمد. م. الأرناؤوط (طرابلس: دار المدار الإسلامي، 2002).

باستور، روبرت أ. **رحلة قرن: كيف شكلت القوى العظمى بنية النظام الدولي الجديد**، ترجمة: هاشم أحمد محمد (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010).

بريجنسكي، زبجينيو. **الاضطراب العالمي عند مشارف القرن الحادي والعشرين**. ترجمة: مالك فاضل البدري (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1998).

بريجنسكي، زبجينيو. **رقعة الشطرنج الضخمة** (القاهرة: ميريت للنشر والمعلومات، 2003).

بغدادي، عبدالسلام إبراهيم. **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993).

بوث، كين، وتيم ديون. **عوالم متصادمة.. الإرهاب ومستقبل النظام العالمي**، دراسات مترجمة (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2005).

بوم، مايكل ماندل. **الأفكار التي غيرت العالم: السلام والديمقراطية وفتح أسواق جديدة في القرن الحادي والعشرين**، ترجمة: علا أحمد إصلاح (القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2009).

البيضاني، هناء. **مفهوم الاستبداد في الفكر السياسي الإسلامي الحديث والمعاصر.. دراسة مقارنة** (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية للنشر، 2012).

تايلر، أيان. **دبلوماسية الصين النفطية في إفريقيا**. سلسلة **دراسات عالمية**، العدد 63 (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2007).

تايلور، أ. ج. ب. **الصراع على سيادة أوروبا 1848-1918**، ترجمة: فاضل جتكر (أبوظبي: هيئة أبوظبي للثقافة والتراث-كلمة، والمركز الثقافي العربي، 2009).

تشومسكي، نعوم. **الدول المارقة: حكم القوة في الشؤون الدولية**، ترجمة: محمود علي عيسى (بيروت: دار الكتاب العربي، 2003).

تشومسكي، نعوم. **النظام الدولي الجديد/ القديم**، ترجمة: صفوان عكاش (سوريا: دار فُصلت للدراسات والترجمة والنشر، 2000).

تشومسكي، نعوم. **الهيمنة أم البقاء: السعي الأمريكي إلى السيطرة على العالم**، ترجمة: سامي الكعكي (بيروت: دار الكتاب العربي، 2004).

تشومسكي، نعوم، وآخرون. **هل ينحدر العالم إلى الهاوية؟** ترجمة: محمد ميلاد (دمشق: دار الحوار للنشر والتوزيع، 2009).

توفيق، سعد حقي. **النظام الدولي الجديد.. دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة** (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999).

التويجري، عبدالعزيز بن عثمان. **الحوار من أجل التعايش** (القاهرة: دار الشروق، 1998).

ثابت، أحمد. **العولمة، تفاعلات وتناقضات التحولات الدولية**. سلسلة **بحوث سياسية**، 119 (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، إبريل 1992).

ثرو، لستر. **المتناطحون.. المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان وأوروبا وأمريكا**، ترجمة: محمد فريد (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط2، 1996).

جابر، سامية محمد، ونعمات أحمد عثمان. **الاتصال والإعلام (تكنولوجيا المعلومات)**، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2000).

الجابري، محمد عابد. **قضايا في الفكر العربي المعاصر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997).

جارودي، روجيه. **في سبيل حوار الحضارات**، تعريب: عادل العوا (بيروت: عويدات للنشر، ط5، 2003).

جاك، مارتن. **عندما تحكم الصين العالم: نهاية العالم الغربي وميلاد نظام عالمي جديد**، ترجمة: فاطمة نصر (القاهرة: مكتب سطور للنشر، 2010).

جلوتز، جوستاف. **المدينة الإغريقية**، ترجمة: محمد مندور (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2011).

جندلي، عبدالناصر. **أثر الحرب الباردة على الاتجاهات الكبرى والنظام الدولي** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2011).

جهينو، ماري. **نهاية الديمقراطية**. ترجمة: حليم طوسون (القاهرة: مكتبة الشروق، 1995).

جورباتشوف، ميخائيل. **البيرسترويكا..تفكير جديد لبلادنا والعالم**، ترجمة: حمدي عبدالجواد (القاهرة: دار الشروق، 1988).

جيدنز، أنتوني. **الطريق الثالث (تجديد الديمقراطية الاجتماعية)**، ترجمة: أحمد زايد وآخرون (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 1999).

جيري، ألبان ج. ويد. **المذاهب الكبرى في التاريخ: من كونفوشيوس إلى توينبي**، ترجمة: ذوقان قرقوط (بيروت: دار القلم، ط2، 1979).

حاتم، محمد عبدالقادر. **العولمة ما لها.. وما عليها** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2005).

حريتاني، سليمان. **توظيف المحرم** (دمشق: دار الحصاد للنشر والتوزيع، 2000).

حسبولاتوف، رسلان. **المواجهة الدامية: شهادة للتاريخ عن انهيار الاتحاد السوفيتي**، ترجمة: أبو بكر يوسف (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1996).

الحسن، عيسى. **الحرب العالمية الثانية: الأسباب – الوقائع – النتائج** (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2009).

الحسن، عيسى. **الحرب العالمية الأولى: وقائع الحرب التي أودت بحياة الملايين** (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2009).

الحسن، يوسف. **البعد الديني في السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي–الصهيوني** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990).

حنفي، حسن، وصادق جلال العظم. **ما العولمة؟** (بيروت؛ دمشق: دار الفكر المعاصر؛ دار الفكر، 1999).

الحيالي، نزار إسماعيل. **دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2003).

خانا، باراج. **العالم الثاني: السلطة والسطوة في النظام العالمي الجديد**، ترجمة: دار الترجمة (بيروت: الدار العربية للعلوم – ناشرون؛ دبي: مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، 2009).

الخوري، نسيم. **الإعلام العربي وانهيار السلطات اللغوية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005).

دايموند، لاري، ومارك بلاتنر (محرران). **تكنولوجيا التحرر.. وسائل الإعلام الاجتماعي والكفاح في سبيل الديمقراطية**، دراسات مترجمة (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2013).

دليو، فضيل. **التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال (NTIC/NICT) المفهوم-الاستعمالات-الآفاق** (عمّان: دار الثقافة، 2010).

الربيعي، كوثر عباس. **تطور مفهوم الأمن القومي الأمريكي**، سلسلة **دراسات استراتيجية**، العدد 35 (بغداد: مركز الدراسات الدولية، 2002).

الربيعي، كوثر عباس، ومروان سالم العلي. **مستقبل النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة وأثره على المنطقة العربية: الاتحاد الأوروبي أنموذجاً** (بغداد: مركز الدراسات الدولية، 2009).

ريفكن، جيرمي. **عصر الفرص.. الثقافة الجديدة للرأسمالية حيث الحياة تجربة مكلفة**، دراسات مترجمة (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2003).

الزعبي، موسى. **أنظام دولي جديد أم هيمنة أمريكية جديدة؟** (دمشق: دار الشادي، 1993).

الزيدي، مفيد. **موسوعة تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر: من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الأولى، الجزء الثالث، 1789-1914م** (عمّان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2004).

ساكوجا، فيجاي. **الديناميات الاستراتيجية للمحيط الهندي**، سلسلة **محاضرات الإمارات**، العدد 156 (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2013).

ستيل، بن، ومانويل هينذز. **المال والأسواق والسيادة**، دراسات مترجمة (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2013).

سعد الله، عمر إسماعيل. **حقوق الإنسان وحقوق الشعوب: العلاقة والمستجدات القانونية** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1991).

السعدون، حميد حمد. **فوضوية النظام العالمي الجديد وآثاره على النظام الإقليمي العربي** (بيروت؛ عمّان: دار الطليعة العربية، 2001).

السعدي، محمد. **مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).

السعدي، محمد. **دور الثقافة في بناء الحوار بين الأمم**، سلسلة **محاضـرات الإمارات**، العدد 154 (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2013).

السعيد، عبدالعزيز، وشـارلز ليرتشـي، وشـارلز ليرتشـي الثالـث. **النظـام العـالمي الجديـد الحاضـر والمستقبل.. عبر مفاهيم السياسة الدولية في المنظور العالمي**، ترجمة: نـافع أيـوب لبّس (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999).

سعيد، عبدالمنعم. **العرب والنظـام العـالمي الجديـد: الخيـارات المطروحـة**، سلسـلة **كراسـات استراتيجية**، العدد 3 (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، 1991).

سعيد، محمد السيد. **الشـركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية**. سلسلة **عالم المعرفة**، العدد 107 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، نوفمبر 1986).

سعيد، محمد السيد. **مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج**. سلسـلة **عـالم المعرفـة**، العـدد 158 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، فبراير 1992).

سعيد، محمد السيد. **الانتقال الديمقراطي المحتجز في مصـر** (القاهرة: دار مريت، 2006).

سلامة، غسان. **المجتمع والدولة في المشـرق العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحـدة العربيـة، 1987).

سـلامة، معتـز. **الإصـلاح السياسـي: السياسـة الأمريكيـة والاسـتجابات العربيـة**، سلسـلة **كراسـات اسـتراتيجية**، العـدد 153 (القـاهرة: مركـز الأهـرام للدراسـات السياسـية والاستراتيجية، 2005).

سلوتر، آن ماري. **نظام عالمي جديد**، ترجمة: أحمد محمـود (القـاهرة: المركـز القـومي للترجمـة، 2011).

السيد، منير محمود بدوي. **الاتجاهات الحديثة في دراسة النظام الدولي منذ انتهاء الحرب البـاردة** (أسيوط: جامعة أسيوط، كلية التجارة، 2004).

السويدي، جمال سند. **وسائل التواصل الاجتماعي ودورها في التحولات المستقبلية: من القبيلة إلى الفيسبوك** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2013).

السويدي، جمال سند (إعداد). **مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1999).

سويلم، حسام الدين محمد. **نظام الدفاع الصاروخي القومي الأمريكي** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2003).

شاكر، محمد. **التاريخ الإسلامي**. الجزء الثامن: العهد العثماني (بيروت: المكتب الإسلامي، ط4، 2000).

شبيب، كاظم. **المسألة الطائفية: تعدد الهويات في الدولة الواحدة** (بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، 2011).

شكري، محمد عزيز. **الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية**، سلسلة **عالم المعرفة** (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2008).

شكري، محمد عزيز. **التنظيم الدولي العالمي بين النظرية والواقع** (بيروت: دار الفكر، 1973).

شلبي، السيد أمين. **من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2005).

الشياب، محمد خالد. **المجتمع العربي بين سلطة الدين واستبداد الدولة** (عمّان: دار ورد للنشر والتوزيع، 2004).

صبح، علي. **الصراع الدولي في نصف قرن: 1945-1995** (بيروت: دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، ط2، 2006).

صبحي، أحمد محمود، وصفاء عبدالسلام جعفر. **فلسفة الحضارة (اليونانية، الإسلامية، الغربية)**، (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1999).

الصمد، رياض. **العلاقات الدولية في القرن العشرين** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، 1983).

صوفان، عاكف. **المنظمات الدولية والإقليمية** (سوريا: دار قرطبة للنشر، 2004).

صوما، رياض. **فرص التغيير بعد فشل الليبرالية المتطرفة وسقوط الأحادية القطبية** (بيروت: دار الفارابي، 2009).

طالب، محمد سعيد. **دراسة في نشوء الأمة العربية: التاريخ والأيديولوجيا** (دمشق: الدار الوطنية الجديدة، 2009).

طالب، نسيم. **البجعة السوداء** (بيروت: الدار العربية للعلوم والنشر، 2009).

ظاهر، حسين علي. **تطور العلاقات الدولية من وستفاليا حتى فرساي** (بيروت: دار المواسم للطباعة والنشر والتوزيع، 1999).

العادلي، محمود صالح. **الشرعية الدولية في ظل النظام العالمي الجديد** (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2003).

عبدالحكيم، منصور. **الحرب العالمية الأخيرة آخر الحروب على الأرض** (دمشق؛ القاهرة: دار الكتاب العربي، 2008).

عبدالحي، وليد سليم. **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2000).

عبدالرحمن، طه. **روح الحداثة: المدخل إلى تأسيس الحداثة الإسلامية** (المغرب: المركز الثقافي العربي، 2006).

عبدالفتاح، سميح. **انهيار الإمبراطورية السوفيتية.. نظام عالمي جديد أحادي القطب** (عمّان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1996).

عبدالرحمن، محمد يعقوب. **التدخل الإنساني في العلاقات الدولية** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2004).

عتريسي، جعفر حسن. **أمركة الأمم وصدام الحضارات: النظام الدولي الجديد والقيادة المنفردة** (بيروت: دار الهادي، 2002).

العزي، غسان. **سياسة القوة: مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000).

عزيز، فريدا. **النظام العالمي الجديد والقرن 21** (دمشق: دار الرشيد، 1994).

العشري، نجاح. **العولمة والهيمنة** (ليبيا: جامعة ناصر الأممية، 1999).

العطية، عصام. **القانون الدولي العام** (بغداد: مطبعة جامعة بغداد، ط2، 1983).

عمر، حسين. **دليل المنظمات الدولية** (القاهرة: دار الفكر العربي، 1997).

عمراني، عبدالمجيد. **مستقبل حوار الحضارات في ظل العولمة** (دبي: ندوة الثقافة والعلوم، 2004).

غسان، محمد مدحت. **الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدولة** (عمّان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2013).

فرج، السيد أحمد. **حوار الحضارات في ظل الهيمنة الأمريكية هل هو ممكن؟** (القاهرة: دار الوفاء، 2004).

فريدمان، توماس. **العالم مسطح: تاريخ موجز للقرن الواحد والعشرين**، ترجمة: عمر الأيوبي (بيروت: دار الكتاب العربي، 2006).

فريدمان، توماس. **السيارة لكزس وشجرة الزيتون: محاولة لفهم العولمة**، ترجمة: ليلى زيدان (القاهرة: الدار القومية للنشر والتوزيع، 1999).

فكري، وائل. **موجز موسوعة مصر القديمة** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2009).

فهمي، عبدالقادر محمد. **النظام السياسي الدولي: دراسة في الأصول النظرية والخصائص المعاصرة** (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1995).

فورسايت، دافيد. **حقوق الإنسان والسياسة الدولية**، ترجمة: محمد مصطفى غنيم (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1993).

فوزي، فاروق عمر. **تاريخ النظم الإسلامية: دراسة لتطور المؤسسات المركزية في الدولة في القرون الإسلامية الأولى** (عمّان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2010).

فوزي، فاروق عمر. **دراسات في التاريخ الإسلامي: أبحاث في النظم والسياسة خلال القرون الإسلامية الأولى** (عمّان: دار مجدلاوي، 2006).

فوكوياما، فرانسيس. **النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين**، ترجمة: مجاب الإمام (الرياض: دار العبيكان للنشر، 2007).

فوكوياما، فرانسيس. **نهاية التاريخ وخاتم البشر**، ترجمة: حسين أحمد أمين (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993).

فولجي، توماس، وزلاتكوسابيتش، وبيترا روتر، وأندريا جيرلاك. **مستقبل النظام العالمي الجديد: دور المنظمات الدولية**، ترجمة: عاطف معتمد وعزت زيان (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2011).

القوزي، محمد علي. **العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر** (بيروت: دار النهضة العربية، 2002).

كرلوف، ف. ي. **إمبراطور كل الأرض أو خفايا النظام العالمي الجديد** (ترجمة: منتجب يونس، دمشق: دار علاء الدين للنشر والتوزيع، 2007).

كلارك، ريتشارد، وروبرت نيك. **حرب الفضاء الإلكتروني.. التهديد التالي للأمن القومي وكيفية التعامل معه** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2012).

كواترت، دونالد. **الدولة العثمانية 1700 – 1922**، ترجمة: أيمن الأرمنازي (الرياض: دار العبيكان للنشر، 2004).

كوبلاند، توماس. **ثورة المعلومات والأمن القومي**، سلسلة **دراسات عالمية**، العدد 46 (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2003).

كيسنجر، هنري. **الدبلوماسية من الحرب الباردة إلى يومنا هذا**، ترجمة: عمر الأيوبي (عمّان: الدار الأهلية للتوزيع والنشر، 1995).

لويس، برنارد. **لغة الإسلام السياسي**، ترجمة: عبدالكريم محفوظ (دمشق: دار جعفر للدراسات والنشر، 2001).

ماكيافيلي، نيقولا. **الأمير**، ترجمة: محمد لطفي جمعة (ليماسول: دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، 1998).

ماكفيل، توماس ل. **الإعلام العالمي**، ترجمة: عبدالحكم أحمد الخزامي (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2012).

مجموعة من المؤلفين. **صدام الحضارات** (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1995).

مجموعة من المؤلفين. **العرب والعالم بعد 11 سبتمبر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2004).

مجموعة من المؤلفين. **الكتاب المرجع في تاريخ الدولة الإسلامية**، المجلد الثالث: الأوج والازدهار، القسم الأول: التطور السياسي (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2006).

مجموعة من المؤلفين. **إعادة التفكير في المستقبل** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2004).

مجموعة من المؤلفين. **العولمة في القرن الحادي والعشرين.. ما مدى ترابطية العالم؟** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009).

مجموعة من المؤلفين.. **العولمة وأثرها في المجتمع والدولة** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2002).

مجموعة من المؤلفين. **تنمية الموارد البشرية في اقتصاد مبني على المعرفة** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2004).

مجموعة من المؤلفين. **الإسلام والغرب: حوار حضاري** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2012).

محمود، أحمد إبراهيم (محرر). **الخليج والمسألة العراقية: من غزو الكويت إلى احتلال العراق 1990–2003** (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2003).

مرسي، مصطفى عبدالعزيز. **قضايا المهاجرين العرب في أوروبا** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2010).

محمود مصطفى، **مفهوم "النظام الدولي" بين العلمية والنمطية**، سلسلة **دراسات استراتيجية**، العدد 17 (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1998).

معهد استوكهولم الدولي لبحوث السلام. **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، الكتاب السنوي 2008، ترجمة: عمر الأيوبي وآخرون (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008).

مقلد، إسماعيل صبري. **الاستراتيجية والسياسة الدولية** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ط2، 1985).

مقلد، إسماعيل صبري. **الاستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1979).

مقلد، إسماعيل صبري. **العلاقات السياسية الدولية، النظرية والواقع** (أسيوط: جامعة أسيوط، ط4، 2007).

منصور، ممدوح محمود مصطفى. **سياسات التحالف الدولي: دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي** (الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، 1995).

المنوفي، كمال. **نظريات النظم السياسية** (الكويت: وكالة المطبوعات، 1985).

موللر، هارالد. **تعايش الثقافات: مشروع مضاد لهنتنجتون**، ترجمة: إبراهيم أبو هشهش (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2005).

نافعة، حسن. **الأمم المتحدة في نصف قرن**، سلسلة **عالم المعرفة**، العدد 202 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1995).

ناي، جوزيف س. **القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي (الرياض: دار العبيكان، 2007).

ناي، جوزيف س. **المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية والتاريخ**، ترجمة: أحمد الجمل ومجدي كامل (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1997).

ناي، جوزيف س.، وجون د. دوناهيو. **الحكم في عالم يتجه نحو العولمة**، ترجمة: محمد شريف الطرح (الرياض: دار العبيكان، 2002).

ناي، جوزيف س.، وهيلاري كلينتون، وتيم دون، وكليجدا مولاج. **مستقبل القوة الأمريكية**، سلسلة **دراسات عالمية**، العدد 105 (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2012).

النبراوي، فتحية، ومحمد نصر مهنا. **أصول العلاقات السياسية الدولية** (الإسكندرية: منشأة المعارف، دون تاريخ).

نجم، زين العابدين شمس الدين. **تاريخ الدولة العثمانية** (عمّان: دار المسيرة، 2010).

النملة، علي بن إبراهيم. **الشرق والغرب: منطلقات العلاقات ومحدداتها** (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلان، 2010).

هادي، رياض عزيز. **من الحزب الواحد إلى التعددية** (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1995).

هاس، ريتشارد. **الفرصة: لحظة أمريكا لتغيير مجرى التاريخ**، ترجمة: سعد كامل إلياس (الرياض: مكتبة العبيكان للنشر، 2007).

هانس، بيتر، وهارلد شومان. **فخ العولمة الاعتداء على الديموقراطية والرفاهية**، ترجمة: عدنان عباس علي، سلسلة **عالم المعرفة**، العدد 238 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، أكتوبر 1998).

هنتنجتون، صموئيل. **صراع الحضارات وإعادة بناء النظام الدولي**، ترجمة: عباس هلال كاظم (الأردن: دار الأمل للنشر والتوزيع، 2006).

هوبر، بول. **نحو فهم للعولمة الثقافية**، ترجمة: طلعت الشايب (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2011).

هوغان، مايكل ج. **نهاية الحرب الباردة: مدلولها وملابساتها**، دراسة وترجمة: محمد أسامة القوتلي (دمشق: وزارة الثقافة، 1998).

الهيتي، هادي نعمان. **الاتصال التلفزيوني الفضائي الدولي الوافد واحتمالات تأثيره السياسي في الوطن العربي**، سلسلة كتب المستقبل العربي، 34 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).

هيرد، جرايمي (محرر). **القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين... رؤى متنافسة للنظام العالمي**، دراسات مترجمة (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2013).

هيكل، محمد حسنين. **الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق** (القاهرة: دار الشروق، 2003).

ولد أباه، السيد. **عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001: الإشكاليات الفكرية والاستراتيجية** (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004).

وهبان، أحمد. **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر: دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية** (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003–2004).

وولفرث، وليم. **استقرار عالم القطب الواحد**، سلسلة **دراسات عالمية**، العدد 36 (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2001).

ياسين، السيد، وآخرون. **العرب والعولمة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1998).

ياسين، السيد. **أزمة العولمة وانهيار الرأسمالية** (القاهرة: شركة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، مارس 2009).

2. الدوريات

إبراش، إبراهيم. "حدود النظام وأزمة الشرعية في النظام الدولي الجديد"، **المستقبل العربي**، العدد 185 (بيروت: 1994).

إبراهيم، حسنين توفيق. "العولمة: الأبعاد والانعكاسات السياسية، رؤية أولية من منظور علم السياسة". **عالم الفكر**، المجلد 28، العدد 2 (الكويت: أكتوبر– ديسمبر 1999).

أبو الوفا، أحمد. "الأمم المتحدة والنظام العالمي الجديد". **السياسة الدولية**، العدد 122 (القاهرة: أكتوبر 1996).

أبو عامود، محمد سعد. "نحو نظام دولي متعدد الأقطاب: العلاقات الصينية – الأمريكية"، **السياسة الدولية**، العدد 145 (القاهرة: يوليو 2001).

أبو عامود، محمد سعد. "العولمة والدولة"، **السياسة الدولية**، العدد 161 (القاهرة: يوليو 2005).

أحمد، إيمان. "أنماط وأدوار الفاعلين من غير الدول في المنطقة العربية"، **السياسة الدولية**، العدد 185 (القاهرة: يوليو 2011).

أحمد، محمد سيد. "تصاعد الإرهاب وصدام الحضارات"، **العربي**، العدد 518 (الكويت: يناير 2002).

أحمد، نازلي معوض. "الإدراك الياباني للنظام الدولي"، **السياسة الدولية**، العدد 101 (القاهرة: يوليو 1990).

إشتي، فارس. "النظام الدولي الجديد بين النظام والهيمنة"، **المنار**، العدد 56 (بيروت: 1998).

أمين، جلال. "العولمة والدولة"، **المستقبل العربي**، العدد 228 (بيروت: فبراير 1998).

البرصان، أحمد سليم. "مبادرة الشرق الأوسط الكبير، الأبعاد السياسية والاستراتيجية"، **السياسة الدولية**، العدد 158 (القاهرة: أكتوبر 2004).

بلقزيز، عبدالإله. "بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، ما العمل؟"، **المستقبل العربي**، العدد 154 (بيروت: ديسمبر 1991).

تشومسكي، نعوم. "الديمقراطية والأسواق في النظام العالمي الجديد"، ترجمة: إيمان شمص، **شؤون الأوسط**، العدد 71 (بيروت: إبريل 1998).

حامد، ربيع محمد. "إسرائيل وخطوات الهيمنة على ساحة الفضاء السيبراني في الشرق الأوسط: دراسة حول استعدادات ومحاور عمل الدولة العبرية في عصر الإنترنت (2002–2013)"، **رؤى استراتيجية**، العدد 3، المجلد 1 (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، يونيو 2013).

حتي، ناصيف يوسف. "التحولات في النظام الدولي والمناخ الفكري الجديد وانعكاسه على النظام الإقليمي العربي"، **المستقبل العربي**، العدد 165 (بيروت: نوفمبر 1992).

حسن، حمدي عبدالرحمن. "الصراعات العرقية والسياسية في إفريقيا: الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل"، **قراءات إفريقية**، العدد 1 (القاهرة: أكتوبر 2004).

الحسين، شكراني. "العدالة المناخية... نحو منظور جديد للعدالة الاجتماعية"، **رؤى استراتيجية**، المجلد 1، العدد 1 (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ديسمبر 2012).

دويفيدي، رانجيت. "الحركات البيئية في الجنوب: قضايا سبل العيش والرزق وما بعدها"، ترجمة: شهرت العالم، **الثقافة العالمية**، العدد 111 (الكويت: 2002).

رسول، رسول محمد. "الغرب والإسلام رؤية في الاستشراق الألماني المعاصر"، **الكلمة**، العدد 30 (بيروت: شتاء 2001).

زكي، رمزي. "آثار العولمة وأوهام الجري وراء السراب"، **النهج**، العدد 57 (دمشق: 2000).

زكي، رمزي. "الطريق إلى سياتل – آثار العولمة وأوهام الجري وراء السراب". **النهج**، العدد 21 (دمشق: شتاء 2000).

سعيد، محمد السيد. "أطروحة النظام العالمي الجديد بين الاستبداد والمشاركة"، **العربي**، العدد 403 (الكويت: يونيو 1992).

سعيد، محمد السيد. "الانتفاضة والسياسة والغرب"، **رواق عربي**، العدد 20 (القاهرة: أكتوبر 2000).

السيد، مصطفى كامل. "المجتمع المدني: الفاعل الجديد على المسرح الدولي"، **السياسة الدولية**، العدد 161 (القاهرة: يوليو 2005).

شعبان، عبدالحسين. "الإسلام في السياسة الدولية: حوار الحضارات والإرهاب الدولي"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 15 (بيروت: صيف 2007).

شلبي، السيد أمين. "هنري كيسنجر ودبلوماسية الوفاق"، **السياسة الدولية**، العدد 46 (القاهرة: أكتوبر 1976).

الشيخ، إبراهيم علي بدوي. "الأمم المتحدة وانتهاكات حقوق الإنسان"، **المجلة المصرية للقانون الدولي**، المجلد 36، العدد 36 (القاهرة: 1980).

الصديقي، سعيد. "تشديد الرقابة على الحدود وبناء الأسوار لمحاربة الهجرة: مقارنة بين السياستين الأمريكية والإسبانية"، **رؤى استراتيجية**، المجلد 1، العدد 3 (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، يونيو 2013).

طاهر، أحمد. "مستقبل العلاقات الصينية – الأمريكية"، **السياسة الدولية**، العدد 193 (القاهرة: يوليو 2013).

الطحان، مصطفى محمد. "هل هي نهاية التاريخ؟"، **المجتمع الثقافي**، العدد 1313 (الكويت: 1998).

عبدالدائم، عبدالله. "البرابرة الجدد هل يغدو أبناء العالم الثالث البرابرة الجدد في النظام الدولي الجديد؟"، **المستقبل العربي**، العدد 160 (بيروت: يونيو 1992).

عبدالعاطي، عمرو. "تحولات النظام الدولي ومستقبل الهيمنة الأمريكية"، **السياسة الدولية**، العدد 183 (القاهرة: يناير 2011).

عبدالعاطي، عمرو. "الأحادية الأمريكية بين الاستمرارية والزوال"، **السياسة الدولية**، العدد 173 (القاهرة: يوليو 2008).

عبدالله، عبدالخالق. "العولمة: جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها"، **عالم الفكر**، العدد 28 (الكويت: أكتوبر 1999).

عبدالله، عبدالخالق. "النظام العالمي الجديد: الحقائق والأوهام"، **السياسة الدولية**، العدد 124 (القاهرة: إبريل 1996).

عبدالمجيد، وحيد. "ثلاثون عاماً على مؤتمر باندونج: العالم الثالث بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي"، **السياسة الدولية**، العدد 80 (القاهرة: إبريل 1985).

العتيبي، عبدالله بن جبر. "العولمة والاعتماد المتبادل في السياسة الدولية: وجهة نظر واقعية"، **النهضة**، المجلد الحادي عشر، العدد الثالث (القاهرة: يوليو 2010).

فتحي حسني عطوة، "عودة العلاقات المصرية السوفيتية"، **السياسة الدولية**، العدد 78 (القاهرة: أكتوبر 1984).

عكاشة، سعيد. "كيف أدرك الأمريكيون أحداث 11 سبتمبر"، **الديمقراطية** (القاهرة: يناير 2002).

عمر، زرقاوي. "صراع الحضارات: نظرية أم أيدلوجيا"، **الكلمة**، العدد 39 (قبرص: ربيع 2003).

العيسوي، إبراهيم. "العولمة الاقتصادية بين حتمية الاستمرار واحتمالات التراجع"، **النهضة**، العدد 1 (القاهرة: 1999).

عيسى، محمد عبدالشفيع. "التنمية وأوهام خمسة"، **السياسة الدولية**، العدد 133 (القاهرة: يوليو 1998).

غالي، بطرس بطرس. "الأمم المتحدة واحتواء الصراعات العرقية"، **السياسة الدولية**، العدد 115 (القاهرة: يناير 1994).

قرني، بهجت. "من النظام الدولي إلى النظام العالمي"، **السياسة الدولية**، العدد 161 (القاهرة: يوليو 2005).

القريشي، علي. "حوار الحضارات والحاجة إلى كبح جماح الهويات المتغطرسة"، **العربي**، العدد 525 (الكويت: أغسطس 2002).

الكروي، محمود صالح. "مكانة الدين في النظام الملكي المغربي"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 19 (بيروت: صيف 2008).

كوثراني، وجيه. "مستقبل المشروع السياسي الإسلامي: أصولية أم حزبية إسلامية"، **معلومات**، العدد الثالث (بيروت: مايو 1993).

كيالي، ماجد. "التحول في الاستراتيجية السياسية الأمريكية من احتلال العراق إلى دعوات التغيير في المنطقة"، **شؤون عربية**، العدد 114 (القاهرة: صيف 2003).

لكريني، إدريس. "تحولات الصين ومستقبل النظام الدولي"، **آفاق المستقبل**، العدد 17 (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، يناير 2013).

ليونز، جين، وماستاندونو، مايكل. "التدخل الدولي وسيادة الدولة ومستقبل المجتمع الدولي"، ترجمة: محمد جلال عباس، **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية** (اليونسكو)، العدد 138 (نوفمبر 1993).

ناصر، مها خير بك. "اللغة العربية وعلوم العصر"، **العربي**، العدد 554/ 1 (الكويت: 2005).

هاليداي، فريد. "الإسلام والقانون الدولي: الصراع بين المصالح والقيم في العلاقات بين الأمم"، **الاجتهاد**، العدد 45 (بيروت: ربيع 2002).

هلال، علي الدين. "النظام الدولي الجديد: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل"، **عالم الفكر**، المجلد 23، العددان الثالث والرابع (الكويت: يناير/ مارس- إبريل/ يونيو، 1995).

يسن، السيد. "الطريق الثالث: أيديولوجية سياسية جديدة"، **السياسة الدولة**، العدد 195 (القاهرة: يناير 1999).

3. التقارير

مجموعة من المؤلفين. **التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1995** (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 1996).

مجموعة من المؤلفين. **التقرير الاستراتيجي العربي، 2002/ 2003** (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2003).

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. **تقرير التنمية البشرية لعام 1993**: مشاركة الناس (نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، 1993).

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. **تقرير التنمية البشرية لعام 1994**: أبعاد جديدة للأمن البشري (نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، 1994).

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. **تقرير التنمية البشرية لعام 1995**: التنمية البشرية والمساواة بين الجنسين (نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، 1995).

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. **تقرير التنمية البشرية لعام 1999**: العولمة بوجه إنساني (نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، 1999).

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. **تقرير التنمية البشرية لعام 2000**: حقوق الإنسان والتنمية البشرية (نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، 2000).

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. **تقرير التنمية البشرية لعام 2002**: تعميق الديمقراطية في عالم متفتت (نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، 2003).

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. **تقرير التنمية البشرية لعام 2003**: أهداف التنمية للألفية: تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية (نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، 2003).

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. **تقرير التنمية البشرية لعام 2004**: الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع (نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، 2004).

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. **تقرير التنمية البشرية لعام 2013**: نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع (نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، 2013).

4. أوراق العمل للمؤتمرات

برهان غليون، "تأثير العولمة على الوضع الاجتماعي في المنطقة العربية"، ورقة مقدمة إلى اجتماع خبراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بيروت، 19-21 ديسمبر 2005.

5. الصحف والنشرات

الاتحاد (أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة).

أخبار الساعة (أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة).

الاقتصادية (الرياض، المملكة العربية السعودية).

الأهرام (القاهرة، جمهورية مصر العربية).

البيان (دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة).

الحياة (لندن، المملكة المتحدة).

الخليج (الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة).

الرؤية (دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة).

الرياض (الرياض، المملكة العربية السعودية).

الشرق الأوسط (لندن، المملكة المتحدة) .

المستقبل (بيروت، لبنان).

الوسط (المنامة، مملكة البحرين).

6. المواقع الإلكترونية

الأمم المتحدة (http://www.un.org).

الأهرام الإلكتروني (http://digital.ahram.org.eg).

بي بي سي العربية (http://news.bbc.co.uk/arabic).

الجزيرة نت (http://www.aljazeera.net).

الحوار المتمدن (http://www.ahewar.org).

روسيا اليوم (http://arabic.rt.com).

سويس إنفو (http://www.swissinfo.ch/).

سي إن إن العربية (http://arabic.cnn.com).

العربية نت (http://www.alarabiya.net).

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية (http://www.ecssr.com).

مركز الجزيرة للدراسات (http://studies.aljazeera.net).

مركز كارنيجي الشرق الأوسط (http://carnegie-mec.org).

مكتب برامج الإعلام الخارجي التابع لوزارة الخارجية الأمريكية (http://iipdigital.usembassy.gov).

ثانياً، الأجنبية

"A Gary Shilling." Bloomberg; (http://www.bloomberg.com/view/bios/gary-shilling).

"A. Gary Shilling and Company, Inc." (http://www.agaryshilling.com).

"Abenomics: Not So Super." *The Economist*, June 15, 2013; (http://www.economist.com/news/leaders/21579464-third-arrow-reform-has-fallen-well-short-its-target-time-shinzo-abe-rethink-not).

"American President: A Reference Resource." Miller Center, University of Virginia; (http://millercenter.org/president/ bush/essays/biography/5).

"Are We Becoming Cyborgs?" *The New York Times*, November 30, 2012 (http://www.nytimes.com/2012/11/30/opinion/global/ maria-popova-evgeny-morozov-susan-greenfield-are-we-becoming-cyborgs.html?pagewanted=all&r=0).

"Audit Office Shines Light on Local Government Debt." *The Wall Street Journal*, June 11, 2013 (http://blogs.wsj.com/ chinarealtime/2013/06/11/ audit-office-shines-light-on-local-government-debt/).

"Biography: Julius Kambarage Nyerere." *Marxists.org* (http://www.marxists.org/subject/africa/nyerere/biography.htm).

"Charles Krauthammer: Prize Writer." *Mitchellbard.com* (http://www.mitchell bard.com/articles/kraut.html).

"Charles Krauthammer." *Washington Post* 'Opinions'; (http://www. washingtonpost.com/charles-krauthammer/2011/02/24/ADJkW7B_page. html).

"Charles V: Holy Roman Emperor (1500–1558)." *Luminarium Encyclopedia Project* (http://www.luminarium.org/encyclopedia/ charles5.htm).

"Cheney, Richard Bruce." Biographical Directory of the United States Congress; (http://bioguide.congress.gov/scripts/biodisplay.pl?index= C000344).

"Christopher Columbus." *About.com* (http://geography.about.com/od/Christopher columbus/a/columbus.htm).

"Developing by Relying on Its Own Strength, Reform and Innovation." Government's White Papers, People's Republic of China; (http:// www.china.org.cn/english/features/book/152764.htm).

"Difference Engine: Hackers' Paradise." *The Economist*, March 11, 2013 (http://www.economist.com/blogs/babbage/2013/03/crimeware?fsrc= scn/tw/te/bl/differenceenginehackersparadise).

"Difference Engine: Hackers' Paradise." *The Economist*, March 11, 2013 (http://www.economist.com/blogs/babbage/2013/03/ crimeware?fsrc=scn/tw/te/bl/differenceenginehackersparadise).

"Faces of the Fallen." *The Washington Post* (http://apps.washingtonpost.com/national/fallen/), accessed August 1, 2013.

"IMF Governance Structure, Directors Back Reforms to Overhaul IMF Quotas and Voice." IMF Survey online, March 28, 2008 (http://www.imf.org/external/pubs/ft/survey/ so/2008/NEW032808A.htm).

"Ins and Outs: Acronyms BRIC out all over." *The Economist*, September 18, 2008 (http://www.economist.com/node/ 12080703).

"Markets, Currencies." *Financial Times*, July 29, 2013; (http://www.ft.com/intl/markets/currencies).

"Navy's New Cost-saving Weapon: A Laser that can Shoot Drones from the Sky." *The Blaze*, April 9, 2013 (http://www.theblaze.com/stories/2013/ 04/09/navys-new-cost-saving-weapon-a-laser-that-can-shoot-drones-from-the-sky/).

"Norman Borlaug: Biographical." The Nobel Prize (http://www.nobelprize.org/nobel_prizes/peace/laureates/1970/borlaug-bio.html).

"Operation Uphold Democracy – Haiti." Air University, Maxwell Airforce Base; (http:www.au.af.mil/au/aul/bibs/haiti/ haiti99.htm).

"Portugal: Historical Setting Library of Congress Country Study." *About.com* (http://historymedren.about.com/library/text/ bltxtportugal27.htm).

"Robert Gates." *Biography.com* (http://www.biography.com/ people/robert-gates-40993).

"Surging wages threaten economy's competitiveness." *China Daily*, April 10, 2012 (http://www.chinadaily.com.cn/business/2013-04/10/content_163 90012.htm).

"System." Merriam-Webster dictionary online; (http://www. merriam-webster.com/dictionary/system).

"The Global Debt Clock." *The Economist*, September 3, 2013; (http://www.economist.com/ content/global_debt_clock).

"The Marshall Plan." The Marshall Foundation (http://www.marshall foundation.org/TheMarshallPlan.htm).

"The Truman Doctrine." History Learning Site (http://www.historylearning site.co.uk/truman_doctrine.htm).

"The Truman Doctrine." Johndclare.net (http://www.johndclare.net/cold_war8_TrumanDoctrine.htm).

"U.S. News, Accused Fort Hood Massacre Suspect says U.S. at War Against Islam." July 28, 2013; (http://www.upi.com/ Top_News/US/2013/07/28/Accused-Fort-Hood-massacre-suspect-says-US-at-war-against-Islam/UPI-61641374989300).

Ackerman, Spencer. "Afghanistan, Iraq Wars Killed 132,000 Civilians, Report Says." *Wired*, June 29, 2011 (http://www.wired.com/dangerroom/2011/06/afghanistan-iraq-wars-killed-132000-civilians-report-says/).

Ali, Ghulam. "China's Strategic Interests in Pakistan's Port at Gwadar." East Asia Forum, March 24, 2013 (http://www.eastasiaforum.org/2013/03/24/ chinas-strategic-interests-in-pakistans-port-at-gwadar/).

Andrews-Speed, Philip, et al. *The Global Resource Nexus: The Struggles for Land, Energy, Food, Water and Minerals* (Washington, DC: Transatlantic Academy, May 2012).

Armitage, Richard L., and Joseph S. Nye, Jr. "A Smarter, More Secure America." Center for Strategic and International Studies (CSIS) Commission on Smart Power, Washington, DC, 2007.

Ayau, Manuel F. *Not a Zero-Sum Game: The Paradox of Exchange* (Guatemala: Universidad Francisco Marroquin, 2007).

Bailes, Alyson J.K. "The Future of International Order: A European Perspective." Remarks at a Seminar Hosted by the Center for Democratic Control of Armed Forces, Geneva, November 20, 2003.

Baker, James A. III. "Conflict and Cooperation in the Post Cold War Era." Remarks Delivered at the First Annual Conference of the James A. Baker III Institute for Public Policy, Houston, Texas, William Marsh Rice University, November 13, 1995.

BBC News. "Melting pot America," May 12, 2012 (http://news.bbc.co.uk/2/hi/americas/4931534.stm).

Beaudry, Pierre. "The Economic Policy that Made the Peace of Westphalia." The Schiller Institute, May 2003.

Berteau, David J., et al. *European Defense Trends 2012* (Washington, DC: Center for Strategic & International Studies, December 2012); (http://csis.org/files/publication/121212_Berteau_EuroDefenseTrends2012_Web.pdf).

Bertelsmann Stiftung. "Topics: Encouraging Social Change." January 2008; (http://www.bertelsmann-stiftung.de/cps/rde/xbcr/SID-746191AF-2CA45334/bst/xcms_bst_dms_23678_23679_2.pdf).

Biden, Joseph R. Jr. "How I Learned to Love the New World Order." *The Wall Street Journal*, April 23, 1992.

Binder, Leonard (ed.). *The Study of the Middle East: Research and Scholarship in the Humanities and Social Sciences* (New York, NY: Boulder, 1987).

Blum, William. *Killing Hope: U.S. Military and CIA Interventionism since World War II* (Monroe, ME: Common Courage Press, 1995).

Boemeke, Manfred F., Gerald D. Feldman and Elisabeth Gläser (eds.). *The Treaty of Versailles: A Reassessment After 75 Years* (Washington, DC: German Historical Institute, 1998).

Bowker. "New Books, Titles and Editions" (2011–2012).

BP. *Statistical Review of World Energy*. June 2013; (http:www.bp.com/statisticalreview).

Brandt, Loren, and Thomas G. Rawski. *China's Great Economic Transformation* (Cambridge: Cambridge University Press, 2008).

Bremmer, Ian. "From G8 to G20 to G-Zero: Why no one wants to take charge in the new global order." *New Statesman*, June 11, 2011 (http://www.newstatesman.com/politics/politics/2013/06/g8-g20-g-zero-why-no-one-wants-take-charge-new-global-order), accessed July 27, 2013.

Bremmer, Ian and David Gordon. "The G-Zero Order." *The New York Times*, October 26, 2011 (http://www.nytimes.com/2011/10/27/opinion/27iht-edbremmer27.html?_r=0), accessed July 27, 2013.

Bremmer, Ian and Nouriel Roubini. "A G-Zero World: The New Economic Club Will Produce Conflict, Not Cooperation." *Foreign Affairs*, vol. 90, no. 2,

March/April 2011 (http://www.foreignaffairs.com/articles/67339/ian-bremmer-and-nouriel-roubini/a-g-zero-world).

Brynen, Rex, Bahgat Korany and Paul Noble (eds.). *Political Liberalization and Democratization in the Arab World* (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishing, 1995).

Brzezinski, Zbigniew. *The Choice: Global Domination or Global Leadership* (New York, NY: Basic Books, 2004).

Brzezinski, Zbigniew. *The Grand Chessboard: American Primacy and Its Geostrategic Imperatives* (New York, NY: Basic Books, 1997).

Bush, George H.W. Speech at Maxwell Air Force Base, Montgomery, Alabama. The White House, April 13, 1992.

Bush, George H.W. Speech to Congress, The White House, March 6, 1991.

Bush, George H.W. "Operation Desert Storm Launched." Address to the nation from the White House, January 16, 1991.

Carmines, E.G., and R.A. Zeller. *Reliability and Validity Assessment* (Newbury Park, CA: Sage Publications, 1991).

Carpenter, Sam. *Work the System: The Simple Mechanics of Making More and Working L*ess (Austin, TX: Greenleaf Book Group Press, 2011).

Carpenter, Ted Galen. "The New World Disorder." *Foreign Policy* no. 84 (Fall 1991).

Chican, Dumitru. "Constructive Anarchy in the Context of the New Middle East." *Geostrategic Pulse Magazine,* no. 147, June 20, 2013.

Chomsky, Noam. *Power Systems: Conversations on Global Democratic Uprisings and the New Challenges to U.S. Empire* (New York, NY: Metropolitan company, 2013).

Chomsky, Noam. *World Order Old and New* (New York, NY: Columbia University Press, 1996).

Coll, Steve. *Private Empire: ExxonMobil and American Power* (New York: Penguin, 2012).



Cox, K.R., and T.J. Sinclair. *Approaches to World Order* (UK: Cambridge University Press, 1996).

Crotty, James. "Structural Causes of the Global Financial Crisis: A Critical Assessment of the New Financial Architecture." *Cambridge Journal of Economics* no. 33 (2009).

Crowe, Tyler. "What Will Power America's Future? The Case for Oil." *The Motley Fool*, September 21, 2013; (http://www.fool.com/investing/general/2013/09/21/what-will-power-our-future-the-case-for-oil.aspx).

D'Angelo, P., and J.A. Kuypers (eds.). *Doing News Framing Analysis* (Abingdon: Routledge, 2010).

Economic and Social Research Council. "Women Worldwide Know less about Politics than Men." Economic and Social Research Council, UK, July 3, 2013 (http://www.esrc.ac.uk/ news-and-events/press-releases/ 26789/Women_ worldwide_know_less_ about_politics_than_men.aspx).

Edoho, F.M. (ed.). *Globalization and the New World Order* (NY: Praeger Publishing, 1997).

Eichengreen, Barry. "Can the Euro Area Hit the Rewind Button?" University of California at Berkley, July 23, 2011 (http://emlab.berkeley.edu/~eichengr/can_euro_area_7-23-11.pdf).

Elliott, Larry. "Eurozone Crisis Demands One Banking Policy, One Fiscal Policy, and One Voice." *The Guardian*, April 1, 2013; (http://www.the guardian.com/business/economics-blog/2013/ apr/01/eurozone-crisis-banking-fiscal-union).

Emirates Center for Strategic Studies and Research (ECSSR). *Global Strategic Developments: A Futuristic Vision* (Abu Dhabi: ECSSR, 2012).

European Commission, Directorate-General for Energy. "Market Observatory for Energy." (http://ec.europa.eu/ energy/observatory/index_en.htm).

European Union (EU). "Euro Area Unemployment Rate at 12.1%." Eurostat News Release, no. 118/2013, July 31, 2013; (http://epp.eurostat.ec.europa.eu/cache/ITY_PUBLIC/3-31072013-BP/EN/3-31072 013-BP-EN.PDF).

European Union (EU). "First Quarter of 2013 Compared with Fourth Quarter of 2012." Eurostat News Release no. 114, July 22, 2013; (http://epp.eurostat.ec.europa.eu/cache/ITY_PUBLIC/2-22072013-AP/EN/2-22072013-AP-EN.PDF).

European Union (EU). "Treaty of Maastricht on European Union." (http://europa.eu/legislation_summaries/institutional_affairs/treaties/treaties_maastricht_en.htm).

Eurostat. "Euro Area Unemployment Rate at 12.1%." Eurostat News Release 118/2013, July 31, 2013 (http://epp.eurostat.ec.europa.eu/cache/ITY_PUBLIC/3-31072013-BP/EN/3-31072 013-BP-EN.PDF).

Fatemi, Khosrow (ed.). *The New World Order* (New York, NY: Pergamon, 2000).

Ferne, George. *Science & Technology in The New World Order* (Brazilian Ministry of Science & Technology, November 1993).

Follah, Eric, and Wieland Wagner. "China Seeks Role as Second Superpower." Spiegel Online International, February 11, 2012 (http://www.spiegel.de/international/world/ global-ambitions-china-seeks-role-in-world-as-second-superpower-a-864358.html).

Freedman, Lawrence. "Order and Disorder in the New World." *Foreign Affairs* (Spring 1992).

Friedberg, Aaron. "The Future of American Power." *Political Science Quarterly*, vol. 109 no. 1 (Spring 1994).

Friedman, George. "Beyond the Post-Cold War World." Startfor, April 2, 2013 (http://www. startfor.com/weekly/beyon-post-cold-war-world).

Friedman, George. *The Next 100 Years: A Forecast for the 21st Century (*New York, NY: Anchor Books, 2010).

Friedman, Thomas L. *The World Is Flat: A Brief History of the Twenty-First Century* (New York, NY: Farrar, Straus and Giroux, 2005).

Fukuyama, Francis. "The End of History." *The National Interest* (Summer 1989).

Fukuyama, Francis. *The End of History and the Last Man* (London: The Penguin Group, 1992).

Gjelten, Tom. "Venezuela's Next Leader Faces Tough Choice On Oil Program." NPR, April 11, 2013 (http://www.npr.org/2013/ 04/11/176843 567/venezuela-s-next-leader-faces-tough-choice-on-oil-program).

Goodenough, Patrick. "US Taxpayers Will Continue to Pay More than One-Fifth of UN Budget." *CNS News*, December 28, 2012; (http://cnsnews.com/news/article/us-taxpayers-will-continue-pay-more-one-fifth-un-budget).

Gorbachev, Mikhail. *The New World Order*. Emirates Lecture Series, no. 15 (Abu Dhabi: The Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1998).

Grubb, Rod. *Alternative Global Vision of a New World Order* (Northfield, MN: St. Olaf College, 1992).

Hall, Bronwyn H., and Jacques Mairesse. "Empirical Studies Of Innovation in the Knowledge Driven Economy: An Introduction." NBER Working Paper Series, Working Paper 12320, National Bureau Of Economic Research, June 2006 (http://www.nber.org/papers/ w12320).

Held, D. *Democracy and the Global Order: From the Modern State to Cosmopolitan Governance* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1996).

Henig, Ruth B. *Versailles and After, 1919–1933* (London: Routledge, 1995).

Hern, Alex. "A Gun made on a 3D Printer has been Fired; Let's Look at this in Perspective." *The Guardian*, May 6, 2013 (http://www.theguardian.com/ commentis free/2013/may/ 06/3d-printer-gun-has-been-fired).

Higgott, Richard. *Regionalization: New Trends in World Politics*. Emirates Lecture Series, no. 30 (Abu Dhabi: The Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1998).

Huntington, Samuel P. *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order* (New York, NY: Simon & Schuster, 1996).

Hyman, Louis. "How Did World War II End the Great Depression?" Bloomberg, December 16, 2011 (http://www.bloomberg.com/ news/2011-12-16/how-did-world-war-ii-end-the-great-depression-echoes.html).

Institute of International Education (IIE). "International Students: All Places of Origin." (http://www.iie.org/Research-and-Publications/Open-Doors/Data/ International-Students/All-Places-of-Origin).

Institute of New Economic Thinking. "Why is China Auditing Local Government Debt Again?" July 29, 2013 (http://ineteconomics.org/china-economics-seminar-0/why-china-audit-local-government-debt-again).

Intergovernmental Panel On Climate Change (IPCC). "Fourth Assessment Report; Working Group 1 Report; The Physical Science Basis," 2010.

International Association of Financial Engineers (IAFE). "What is a Financial Engineer," IAFE Guide to Financial Engineering Programs (http://www.iafeguide.org/financial-engineer.php).

International Criminal Court (ICC). Rome Statute of the International Criminal Court, December 31, 2003 (http://untreaty.un.org/ cod/icc/index.html).

International Institute for Strategic Studies (IISS). "Global Fire Power Military Ranks (GFP)." *Military Balance 2013* (London: IISS, 2013); (http://www.flightglobal.com/blogs/ the-dewline/2012/12/free-download-world-air-forces).

International Monetary Fund (IMF). "The End of the Bretton Woods System (1972–81)" (http://www.imf.org/external/about/ histend.htm).

International Monetary Fund (IMF). World Economic Outlook Database, April 2013 (http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2013/01/weodata/index. aspx).

Jacobsen, C.G. *The New World Order's Defining Crises: The Clash of Promise and Essence* (Dartmouth Publishing Company, 1996).

Jaffe, Amy Myers. "The Americas, Not the Middle East, Will Be the World Capital of Energy." *Foreign Policy*, September/October 2011 (http://www.foreignpolicy.com/articles/2011/08/15/theamericas_not_the_middle_east_will_be_the_world_capital_of_energy).

Jain, Ash. *Like-Minded and Capable Democracies: A New Framework for Advancing a Liberal World Order* (Washington, DC: US Council on Foreign Relations, January 2013).

Kagan, Robert. *The World America Made* (New York, NY: Knopf Doubleday Publishing Group,2013).

Kagan, Robert. *The World America Made* (New York, NY: Knopf, 2012).

Kennedy, Paul. *The Rise and Fall of the Great Powers* (London: Fontana Press, 1989).

Kershaw, Ian. *Hitler: A Biography* (New York, NY: W.W. Norton & Company, 2008).

Kessler, Bart R. *Bush's New World Order: The Meaning Behind the Words* (Montgomery, AL: Air Command and Staff College, March 1997).

Killebrew, Col. (retd.) Robert. "US Africa Command Stands Up." *Small Wars Journal*, October 9, 2008 (http://www.africom.mil/ NEWSROOM/Article/ 6331/us-africa-command-stands-up).

Kissinger, Henry. *Does America Need a Foreign Policy?* (New York, NY: Simon & Schuster, 2001).

Koltz, David M., and Fred Weir. *Revolution from Above: The Demise of the Soviet System* (New York, NY: Routledge, 1997).

Krepinevich, Andrew F. Jr. "Strategy in a Time of Austerity." *Foreign Affairs*, vol. 91, no. 6, November/December 2012 (http://www.foreignaffairs.com/ articles/138362/andrew-f-krepinevich-jr/strategy-in-a-time-of-austerity).

Kull, Steven. "People in Muslim Nations Conflicted About UN." Wold Public Opinion, December 2, 2008 (http://www.worldpublicopinion.org/pipa/ articles/btunitednations ra/575.php?lb=btun&pnt=575&nid=&id=)

Lamberton Harper, John. *The Cold War* (Oxford: Oxford University Press, 2011).

Lapansky-Werner, Emma J. *United States History: Modern America* (Boston, MA: Pearson Learning Solutions, 2011).

Lau, Richard R., and David P. Redlawsk. "Older but Wiser? Effects of Age on Political Cognition." *The Journal of Politics*, vol. 70, issue 1 (January 2008).

Lester, Richard, and Edward Steinfeld. "China's Real Energy Crisis." *Harvard Asia Pacific Review,* Winter 2007 (http://www.hcs.harvard.edu/~hapr/ winter07_gov/ lester.pdf)

Li, Zhaoxing. "Setting the Record Straight on China's Global Ambitions." *Europe's World* (Autumn 2011); (http://www.europesworld.org/New

English/Home_old/Article/ tabid/
191/ArticleType/ArticleView/ArticleID/21907/language/en-US/Default.aspx).

Lind, William S. "Understanding Fourth Generation War." *Military Review*, September–October 2004.

Lind, William S., Keith Nightengale, John F Schmitt, Joseph W. Stutton and Gary I. Wilson. "The Changing Face of War: Into the Fourth Generation." *Marine Corps Gazette*, vol. 73, no. 10, October 1989 (http://www.mca-marines.org/files/The%20 Changing%20Face%20of%20War%20-%20Into%20the%20 Fourth%20Generation.pdf).

Long, David E. (ed.). *Gulf Security in the Twenty-First Century* (Abu Dhabi: The Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1997).

Low, Linda. "The Political Economy of Trade Liberalization." *Asia-Pacific Development Journal*, vol. 11, no. 1, June 2004.

luke, Timothy W. *Nationality and Sovereignty in the New World Order* (New Zealand: New Zealand Academy of the Humanities, March 1996).

Lynch, Mark. "Why arab public opinion polls matter." *Foreign Policy*, August 3, 2013.

Lynn, William J. III, and Nicholas Thompson. "Foreign Affairs LIVE: The Pentagon's New Cyberstrategy." *Foreign Affairs*, October 1, 2010 (http://www.foreignaffairs.com/ discussions/news-and-events/foreign-affairs-live-the-pentagons-new-cyberstrategy).

Markoff, John. "Searching for Silicon Valley." *New York Times*, April 4, 2009 (http://travel.nytimes.com/2009/04/17/travel/
escapes/17Amer.html?pagewanted=1&_r=0).

Mathews, Jessica T. "Power Shift." *Foreign Affairs* (January/February 1997).

Maynes, Charles. "The World in the Year 2000: Prospects for Order or Disorder." Strategic Studies Institute, US Army War College, Department of Defense, March 1993.

McGrew, Anthony G., and Paul G. Lewis. *Global Politics: Globalization and the National State* (Cambridge, MA: Blackwell Publishers, 1990).

MEI Staff. The 1979 "Oil Shock": Legacy, Lessons, and Lasting Reverberations," The Middle East Institute, September 1, 2009.

Meissner, Christopher M. *A New World Order: Explaining the Emergence of the Classical Gold Standard* (Kings College, University of Cambridge, August 2001).

Miles, Franklin B. *Asymmetric Warfare: An Historical Perspective* (Pennsylvania: US Army War College, 1999).

Ministry of Defense, French Republic. "Armée de Terre." (http://www.defense.gouv.fr/terre).

Moisés, Naim. *The End of Power* (New York, NY: Basic Books, 2013).

Montgomery, Carl T., and Michael B. Smith. "Hydraulic Fracturing: History of an Enduring Technology." Society of Petroleum Engineers, December 2010, (http://www.spe.org/jpt/print/ archives/2010/12/10Hydraulic.pdf)

Moynihan, Joseph. *Information Warfare: Concept, Boundaries and Employment Strategies* (Abu Dhabi: The Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1997).

Nash, George H. *The Conservative Intellectual Movement In America* (Wilmington, DE: Intercollegate Studies Institute, 1998).

Naim, Moises. *The End of Power* (New York, NY: Basic Books, 2013).

National Book Centre of Greece. "The Book Market in Greece." October 2012.

National Center for Education Statistics. *Digest of Education Statistics Report*, 2012.

National Highways Authority of India. (http://www.nhai.org/ roadnetwork.htm).

Nixon, Richard. *1999: Victory Without War* (London: Sidgwicke & Jakson, 1988).

Nye, Joseph S. Jr. "Smart Power: Dominance and Decline in Perspective." *The Huffington Post* (http://www.huffingtonpost.com/joseph-nye/smart-power_b_74725.html).

Nye, Joseph S. Jr. "The Future of American Power: Dominance and Decline in Perspective." *Foreign Affairs* (November/December 2010).

Nye, Joseph S. Jr. "The Future of Power." *Public Affairs* (March/April 2011).

Nye, Joseph S. Jr. "What New World Order?" *Foreign Affairs* (Spring 1992).

O'Hanlon, Michael E. *Healing the Wounded Giant: Maintaining Military Preeminence while Cutting the Defense Budget* (Salem, VA: R.R. Donelly, 2013).

Organization for Economic Cooperation and Development (OECD). "OECD Factbook 2013." (http://www.oecd-ilibrary.org/sites/factbook-2013-en/08/01/01/index.html?contentType=&itemId=/content/chapter/fact book-2013-60-en&containerItemId=/content/serial/18147364&access ItemIds=&mimeType=text/html).

Parker, Robert Alexander Clarke. *The Second World War: A Short History* (Oxford ; New York: Oxford University Press, 1997).

Pew Research Center. "25-Nation Pew Global Attitudes Survey." July 23, 2009; (http://www.pewglobal.org/files/ 2009/07/Pew-Global-Attitudes-Spring-2009-Report-1-July-23-11am.pdf).

Public Broadcasting Service (PBS). "Russia's Crisis, Will Russia Survive its Economic and Political Crisis?" (http://www.pbs.org/newshour/forum/ september98/russia.html).

PWC. "Shale Gas: A Renaissance in US Manufacturing?" December 2011 (http://www.pwc.com/en_US/us/industrial-products/assets/pwc-shale-gas-us-manufacturing-renaissance.pdf).

Reed, John. "Is this China's Second Aircraft Carrier?" *Foreign Policy*, August 3, 2013; (http://killerapps.foreignpolicy.com/ posts/2013/08/02/spotted_china_is_building_a_second_aircraft_carrier).

Research on Money and Finance. "Eurozone Crisis: Begger Thyself and Thy Neighbor," March 2010 (http://researchonmoneyandfinance.org/media/ reports/eurocrisis/e_summary _eng.pdf)

Rhodes, R.A.W. The New Governance: Governing without Government. *Political Studies*, no. 44 (London: IISS, 1996).

Rice, Condoleezza. Interview. *The Washington Post*, April 4, 2005.

Rickards, James. *Currency Wars: The Making of the Next Global Crisis* (New York, NY: Portfolio Penguin, 2011).

Ritzer, George. *The McDonaldization of Society* (Newbury Park, CA: Pine Forge Press, 2007).

Roberts, Dexter, Henry Meyer and Dorothee Tschampa. "The Silk Railroad of China–Europe Trade." *Businessweek*, December 20, 2012 (http://www.businessweek.com/articles/ 2012-12-20/the-silk-railroad-of-china-europe-trade).

Rodinson, Maxime. *Europe and the Mystique of Islam.* Translated by Rouger Veinus (London: I.B. Tauris, 1987).

Roubini, Nouriel. "The Unsustainability of the U.S. Twin Deficits." CATO Institute (http://www.cato.org/sites/cato.org/files/serials/files/cato-journal/2006/5/cj26n2-13.pdf).

Sanger, David E. and Thom Shanker. "Broad Powers Seen for Obama in Cyberstrikes." *New York Times*, February 3, 2013; (http://www.nytimes.com/2013/02/04/us/broad-powers-seen-for-obama-in-cyberstrikes.html?_r=0).

Schain, Martin A. *The Marshall Plan Fifty Years Later* (New York, NY: Palgrave MacMillan, 2001).

Schofield, Jack. "China's 2012 Electronics Production includes more than a Billion Mobile Phones." ZDNet blog; (http://www.zdnet.com/chinas-2012-electronics-production-includes-more-than-a-billion-mobile-phones-7000009294).

Schroeder, Paul W. "The New World Order: A Historical Perspective." *Washington Quarterly*, vol. 17, no. 2 (Spring 1994).

Shambaugh, David. *China Goes Global: The Partial Power* (New York, NY: Oxford University Press, 2013).

Shilling, A. Gary. "Six Reasons the U.S. Will Dominate." August 27, 2013; (http://www.bloomberg.com/view/bios/gary-shilling), accessed August 31, 2013.

Shinn, David & Kerry Brown. *China and Africa: A Century of Engagement* (London: Chatham House, June 29, 2012).

Slaughter, Anne-Marie. *A New World Order* (Oxford: Princeton University Press, 2004).

Sovereign Wealth Fund Institute. "Sovereign Wealth Fund Rankings," August 2013 (http://www.swfinstitute.org/fund-rankings /), accessed September 3.

Stiglitz, Joseph E., and Linda J. Bilmes. *The Three Trillion Dollar War: The True Cost of the Iraq Conflict* (New York, NY: W.W. Norton & Company, 2008).

Subramanian, Arvind. *Eclipse: Living in the Shadow of China's Economic Dominance* (Washington, DC: Peterson Institute for International Economics, 2013).

Taylor, Beck A. "On the Equivalency of Profit Maximization and Cost Minimization: A Note on Factor Demands." (http://capone.mtsu.edu/ jee/pdf/taylor.PDF).

Techau, Jan. "What if Unipolarity Came Back?" *Strategic Europe*, July 16, 2013, (http://carnegieeurope.eu/strategiceurope/?fa=52411).

Telhami, Shibley. *The World Through Arab Eyes: Arab Public Opinion and the Reshaping of the Middle East* (New York, NY: Basic Books, June 2013).

Tessler, Mark. *Public Opinion in the Middle East: Survey Research and Political Orientations of Ordinary Citizens* (Bloomington, IN: Indiana University Press, 2011).

The Avalon Project. *Treaty of Westphalia* (New York, NY: Lillian Goldman Law Library, 2008).

The Center for Arms Control and Non-Proliferation. " U.S. Defense Spending vs. Global Defense Spending." April 24, 2013; (http://armscontrolcenter.org/issues/securityspending/articles/2012_topline_global_defense_spending).

The History Channel. "Bio." (http://www.history.co.uk/ biographies/david-cameron.html).

The Middle East Partnership Initiative (MEPI). Leaders Democracy Fellowship Program (http://mepi.state.gov/opportunities/mepi-exchange-programs/leaders-for-democracy-fellowship.html).

The White House. "National Security Strategy." May 2010, (http://www.whitehouse.gov/sites/default/files/rssviewer/nationalsecuritystrategy.pdf)

The White House, "First Annual Report to the Congress on United States Foreign Policy for the 1970s." February 18, 1970.

The White House. "William J. Clinton." (http://www.whitehouse.gov/about/presidents/williamjclinton).

The White House. "President Barack Obama." (http://www.whitehouse.gov/administration/president-obama).

The White House. "President Bush Delivers Graduation Speech at West Point." June 1, 2002; (http://georgewbush-whitehouse.archives.gov/news/releases/2002/06/20020601-3.html).

The World Bank. *Global Monitoring Report 2012: Food Prices, Nutrition and The Millennium Development Goals* (Washington, DC: World Bank, 2013).

Third World Network. "The Brazilian Economic Crisis." (http://www.twn side.org.sg/title/brazil-cn.htm).

United Nations (UN). Framework Convention on Climate Change (http://unfccc.int/kyoto_protocol/items/2830.php).

United Nations (UN). "Rome Statute of the International Criminal Court." (http://untreaty.un.org/cod/icc/statute/romefra.htm).

United Nations (UN). *World Investment Report 2013* (New York, NY: UN publications, 2013).

United Nations Development Program (UNDP). *Millennium Development: A Compact Among Nations to End World Poverty* Human Development Report 2003; (http://hdr.undp.org/en/ reports/global/hdr2003).

United States Department of Commerce. "Industry Data." Bureau of Economic Analysis (http://www.bea.gov/iTable/iTable.cfm?ReqID=5&step=1#reqid=5&step=1&isuri=1).

United States Department of State. "Treaty between the United States of America and the Union of Soviet Socialist Republics on the Limitation of Anti-Ballistic Missile Systems." (http://www.state.gov/www/global/arms/treaties/abm/abm2.html).

United States Environmental Protection Agency (EPA). "Natural Gas Extraction: Hydraulic Fracturing." (http://www2.epa.gov/hydraulic fracturing#improving).

United States Office of the Director of National Intelligence. "Reports and Publications." (http://www.dni.gov/index.php/newsroom/reports-and-publications).

US Central Intelligence Agency (CIA). "Country Comparison: Education Expenditures." *The World Factbook* (https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/rankorder/2206rank.html).

US Department of Commerce. "The Software and Information Technology Services Industry in the United States" (http://selectusa.commerce.gov/industry-snapshots/software-and-information-technology-services-industry-united-states).

US Department of Defense. "Remarks by Secretary Panetta on Cybersecurity to the Business Executives for National Security, New York City," October 11, 2012 (http://www.defense.gov/transcripts/transcript.aspx? transcriptid=5136).

US Energy Information Administration (EIA). "Electricity in the United States." (http://www.eia.gov/energyexplained/index.cfm?page=electricity_in_the_united_states).

US Energy Information Administration (EIA). "US Imports by Country of Origin." (http://www.eia.gov/dnav/pet/pet_move_impcus_a2_nus_ep00_im0_mbbl_m.htm).

US Energy Information Administration (EIA). "World Shale Gas Resources, An Initial Assessment of 14 Regions Outside the United States." April 2011.

US Energy Information Administration (EIA). *International Energy Outlook 2011.*

US National Intelligence Council (NIC). *Global Trends 2030: Alternative Worlds*, December 2012.

US NAVSEA Shipbuilding Support Office (NAVSHIPSO). "Naval Vessel Register." (http://www.nvr.navy.mil/).

Verba, Sidney, Nancy Burns and Kay Lehman Schlozman. "Knowing and Caring about Politics: Gender and Political Engagement," *Journal of Politics*, vol. 59, Issue 4. November 1997 (http://journals.cambridge.org/action/displayJournal?jid=JOP).

Walt, Stephen M. "The End of the American Era." *The National Interest*, October 25, 2011; (http://nationalinterest.org/article/the-end-the-american-era-6037).

Wasik, John. "Fiscal Cliff Follies: Four Myths." *Forbes*, November 29, 2013 (http://www.forbes.com/sites/johnwasik/2012/11/29/fiscal-cliff-follies-four-myths/).

Watson, Adam. *Diplomacy: The Dialogue between States* (New York, NY: New Press, 1983).

WebChron. "The Bolshevik Revolution 1914." (http://www.thenagain.info/webchron/easteurope/octrev.html).

Werstein, Irving. *1914–1918: World War I* (New York, NY: Cooper Square Publishers, Inc., 1964).

Wessel, David. "Euro Zone Confronts Limits of 'One-Size-Fits-All' Policies." *The Wall Street Journal*, March 17, 2011 (http://online.wsj.com/article/SB100014240527487043 96504576204531942846492.html).

Wheatcroft, Andrew. *The Ottomans* (London, UK: Penguin Group, 1993).

Whitman, Christine Todd. "What is the Future of American Nucler Power?" *Forbes*, December 10, 2012.

Whitney, Lance. "America, a Nation Obsessed With Tech." CNET, September 2, 2009; (http://news.cnet.com/8301-10797_3-10332910-235.html).

Wittes, Tamara Cofman. "The New U.S. Proposal for a Greater Middle East Initiative: An Evaluation." Brookings Institute, May 10, 2004; (http://www.brookings.edu/research/papers/2004/05/10middleeast-wittes).

World Bank. "Risk and Vulnerability." Annual Bank Conference on Development Economics, Washington DC, June 3–4, 2013.

World Energy Council. *2010 Survey of Energy Resources (*WEC, 2010), (http://www.worldenergy.org/publications/3040.asp).

World Public Opinion Organization. "People in Muslim Nations Conflicted About UN." December 2, 2008; (http://www.worldpublicopinion.org/pipa/articles/btunitednationsra/575.php).

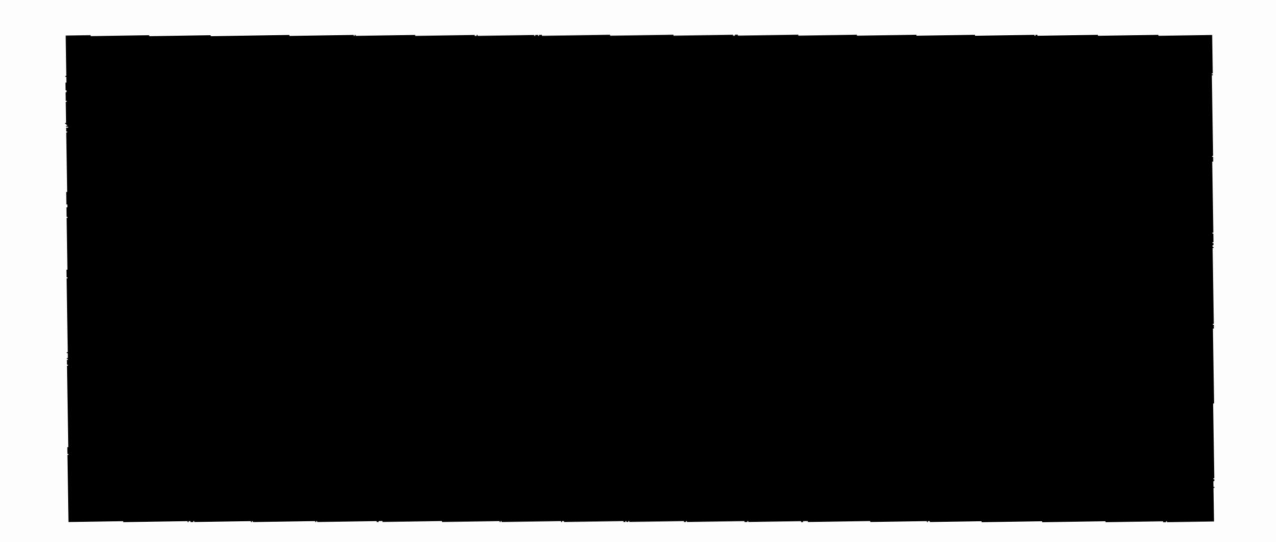
World Values Survey 2010–2012 (Stockholm: WVS, 2013).

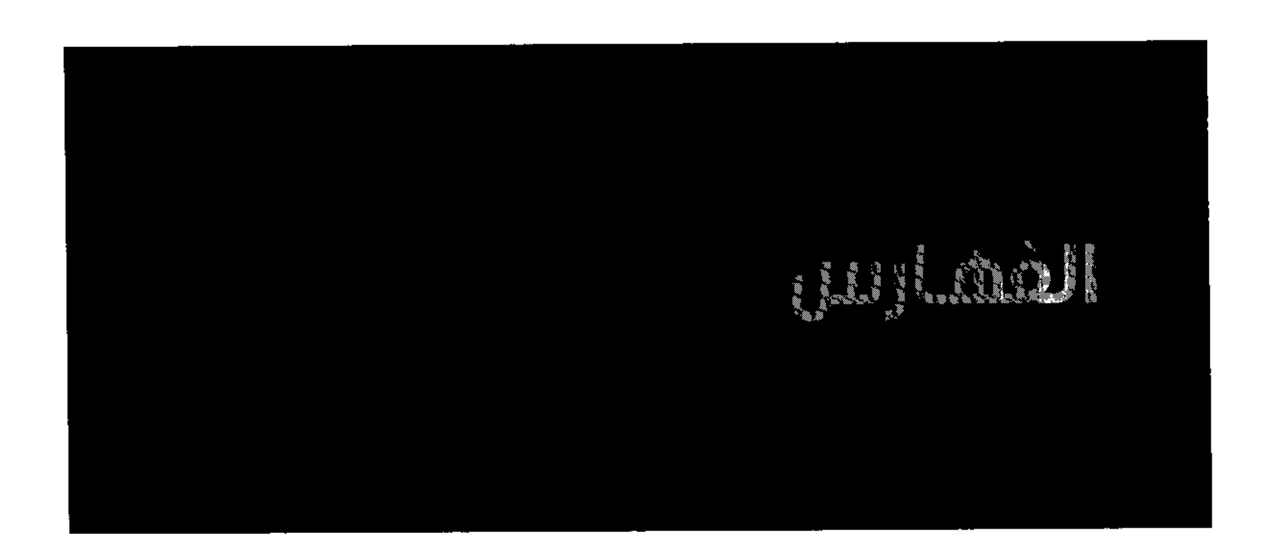
Wu, Yanqing. "Resource and Energy Problems in China." Energy and Environmental Studies of Shanghai Jiao Tong University (http://ncrs.cm.kyushu-u.ac.jp/assets/files/Newsletter/volume_3/jp/NCRS_NLJVol3_19SJTU.pdf).

Yovanovich, Gordana (ed.). *The New World Order: Corporate Agenda and Parallel Reality* (London: McGill-Queens University Press, 2003).

Zakaria, Fareed. *The Post-American World* (New York, NY: W.W. Norton & Company, 2009).

Zakaria, Fareed. "The Future of American Power." Council on Foreign Relations (May/June 2008).




الفهارس



الفهارس

ت

ج

ح

خ

د

ش

ص

ض

ط

ع

غ

ف

ق

ك

ن

هـ

و

ي